الوضع في الحديث

رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية «الدكتوراه»
من قسم الحديث - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

تأليف

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
بكلية التربية - المدينة المنورة - جامعة الملك عبد العزيز

الجزء الثالث

مؤسسة مناهل العرفان
بيروت - ص ب ١٢/٥٩٣١

مكتبة الغزالي
دمشق - ص ب ٤٤٨

نُوقِشَتْ هٰذِهِ الرِّسَالَةُ مِنَ اللَّجْنَةِ المُشَكَّلَةِ فِي كُلِّيَّةِ أُصُولِ الدِّين - جَامِعَة الأزهر في يَومِ الأَحَدِ المُوافق ٢٨ رَمَضَان عَام ١٣٩٧هـ، وَحَصَلَتْ عَلَى تَقْدِيرِ مَرْتَبَةِ الشَّرَفِ الأُولَى مَعَ التَّوصِيَةِ بِالطِّبَاعَةِ وَالتَّبَادُلِ بَيْنَ الجَامِعَاتِ.

الباب الثالث

في معرفة الوضاعين

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع .

الفصل الثاني : في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع .

الفصل الثالث : في الرواة الذين رموا بالكذب وهم رواية في أحد الكتب الستة .

الفصل الأول

في الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع ، ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول : في الرواة المتعمدين للوضع .

ـ الكذابون الذين ادعوا صحبة النبي ﷺ .

ـ الرواة المقرون بالوضع .

ـ الرواة المتعمدون للوضع والكذب الذين اثبت النقاد كذبهم بقرائن تتنـزل منزلة الاقرار .

المبحث الثاني : في الرواة الذين جرى الكذب على لسانهم دون قصد أو تعمد :

الجهلة

الصالحون

المختلطون

فاحشو الغلط ، كثيرو الوهم

المغفلون

المبحث الأول : في الرواة المتعمدون للوضع :

تمهيد :

تناولت في الباب السابق المسائل المتعلقة بالوضع في الحديث من حيث وقوعه في السند والمتن، واستتبع ذلك الكلام على السند وأهميته في رواية الحديث، وبدايته وشيوعه، وكيفية معرفة الوضع فيه، وأمثلة للوضع في السند.

كما تعرضت للكلام على المتن، والضوابط التي يعرف بها الوضع في المتن وانواع الوضع فيه، وعرضت في الفصل الثاني الكلام على النسخ الموضوعة من حيث معناها ومراد المحدثين من وصفها بذلك وأنواعها.

وتناولت في الفصل الثالث من الباب الثاني الكلام على الاحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته. وهي في أحد الكتب الستة، بينت فيها ما ترجح لي من الحكم عليها بالوضع أو عدمه.

وأرى من المناسب افراد هذا الباب للكلام على الوضاعين المتفق في الحكم عليهم بالوضع والتعريف بهم من حيث تعمدهم للوضع، وعدمه، كما أتناول الحديث عن الرجال المختلف في الحكم عليهم بالوضع وابين أصنافهم. وما ترجح لي من أمرهم.

وحيث أن رواة الكتب الستة اهتم بهم المحدثون اهتمامهم بأحاديثها فأرى أن أفرد لهم فصلاً للكلام على الرواة الذين رموا بالكذب أو الوضع، ولهم رواية في أحد الكتب الستة أعرض فيه لمن وصفهم بالكذب وأوضح ما ظهر لي من شأنهم. ويقتضي البحث في هذه المسائل أن أقسم الباب الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : في أنواع الوضاعين المتفق في الحكم عليهم بالكذب .

الفصل الثاني : في أنواع الوضاعين المختلف في الحكم عليهم بالوضع .

الفصل الثالث : في الرواة الذين رموا بالكذب ولهم رواية في أحد الكتب الستة .

الوضاعون المتفق في الحكم عليهم بالكذب :

سبق عند الكلام على أسباب الوضع في الحديث أن ثمة جماعة من الرواة وقعوا في الكذب في حديث رسول الله ﷺ ، وهؤلاء الوضاعون منهم من كان قاصداً التقول عليه ﷺ ، لأن الغرض الذي حمله على الكذب كان هدفه الاول ، وشغله المقدم .

ومنهم من قال على رسول الله ﷺ ما لم يقل ، وألصق به من الكذب ما لم يُروَ عنه دون تعمد أو قصد ، وكل من الطائفتين أقسام وأنواع ، لذا فاني سأتعرض لبيان أقسامهم ومذاهبهم في هذا الفصل ، مفرداً كل طائفة من هاتين الطائفتين في مبحث خاص فأقول وبالله التوفيق .

المبحث الاول : في الوضاعين الذين تعمدوا الكذب ، وقصدوا الوضع على رسول الله ﷺ :

وهذا الصنف من الوضاعين هم المستوجبون للعنة رسول الله ﷺ ، والمستحقو لوعيده حيث قال ﷺ : من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار في حديث بلغ درجة التواتر في النقل عنه ﷺ ، وقد اختلف العلماء فيهم ، فحكم بكفرهم والد امام الحرمين الامام الجويني ، وأخرجهم من الملة ، وجمهور العلماء على أنهم مرتكبون كبيرة بفعلهم ذلك وأمرهم موكول الى خالقهم ، كما اختلفوا في قبول توبتهم أو عدم قبولها ، فمنهم من قطع بعدم قبولها ، ومنهم من قال بقبولها ، وقد بينت أن الذي ظهر لي من ذلك أنها لا تقبل توبته عند أهل الحديث عقوبة لاقترافه هذا الاثم العظيم حيث يترتب عليه فساد كبير ، وقد سبق تفصيل المسألة في الباب الاول بما يغني عن الاعادة .

وهؤلاء المتعمدون للكذب في حديث رسول الله ﷺ ، أصناف تباينت غاياتهم وتعددت اهدافهم .

فمنهم المفسد على الناس دينهم ، المغير المبدل لاحكام الله وشريعته أعني بهم الزنادقة الذين كان هدفهم الافساد في الدين والتلبيس على المسلمين ، وقد بينت دورهم في وضع الحديث عند الكلام على أسباب الوضع .

ومنهم الجهلة المتعصبون الذين أعمى الله أبصارهم ، وظنوا أن ما ذهبوا اليه من رأي ، وما قلدوا من مذهب ، وما تبعوا من أشخاص ، هم الحق والغاية ، فأخذوا ينتصرون لما ذهبوا اليه من غير علم ، اذ لم يكتفوا بتأويل الادلة ، وتحميلها ما لا تحتمل في الاستدلال بها الى حيث يعتقدون أو في دفعها اذا كانت نصاً فيما لا يعتقدون ، بل تجرأوا بأن اختلقوا على رسول الله ﷺ ، ووضعوا من عندهم أقوالاً نسبوها الى رسول الله ﷺ ظناً منهم أنهم يحسنون صنعاً وأنهم في تأييد ما ذهبوا اليه يخول لهم أن يكذبوا عليه - ﷺ - فكأن ما يعتقدون هو الأصل عليه يحمل كلام الرسول - ﷺ - ومن أجله تحمل الادلة كل محمل بل يختلق منها ويوضع عليه - ﷺ - نصره لدينهم .

ومنهم قوم لبسوا ثياب الزهد بجهالة ، وتأزروا بأزر التقشف عن عماية . وظنوا أن الدين ما هم فيه وسوّل لهم الشيطان المنهج الذي يعمهون فيه فرأوا حمل الناس على مذهبهم ، ودفعهم الى مقصدهم ، فيمموا شطر الكتاب والسنة ، فيهما يتلمسون عن أدلة لطريقتهم ، فلم يكتفوا بما فيهما مما يرشد الى الطريق الحق بل وجدوا باب الوضع لهم سبيلاً ، والكذب على رسول الله ﷺ وسيلة لغايتهم وطريقاً لبغيتهم .

ومنهم من كان هدفه الدنيا والوصول الى العرض الادنى فوجد أن أهدى سبيل للوصول الى غايته بعد أن تحلى بزي العلماء ولبس ثياب الحكماء أن يتقرب الى الخاصة والعامة بالكذب على رسول الله - ﷺ - حسب ما يشتهون ، فوسيلته في ذلك التقرب بالكذب الى ما عند السلاطين والولاة ، بتزين ما يفعلون واثبات شرعية ما يعملون أو بالوصول الى ما عند العامة في التسوّل بالطرقات والجوامع وانتحال مهنة

الوعظ والقصص فهما مرتع خصب يساعد على تحقيق سلعته. وبلوغ مأمله ومطلوبه.

ومنهم من كان حب الظهور والتطلع الى الرياسة غايته، والتشبع بما لم يعط أمنيته، ودعوى الاحاطة بالرواية، والتفرد بطرق الاسانيد لاحاديث رسول الله ﷺ، كي يولِّي الطلاب اليه شطرهم، ويشدوا له رواحلهم، فوجد في اختلاق الاحاديث وادعاء التفرد والاغراب، وتركيب الاسانيد أو قبلها وسيلة للوصول الى مرامه وطريقاً لبلوغ نواله.

هؤلاء أهم الاصناف الذين كذبوا على رسول الله ﷺ متعمدين قاصدين، وقد سبق أن فصلت الكلام فيهم عند تناول أسباب الوضع في الحديث، ولولا التكرار وما يستتبعه من ملل واسهاب لا يليق بالمقام لأعدت الكلام فيهم، ولكن يمكن الرجوع اليهم فيما أشرت ومع هذا فاني أجملهم في هذه العجالة:

١ـ الزنادقة والملحدون الذين استهدفوا هدم الاسلام والحط من شأنه.

٢ـ الجهلة المتعصبون لمعتقد معين أو مذهب معين أو الانتماء الى شخص معين، ويلحق بهؤلاء المتعصبون لجنس أو قبيلة أو لون أو مدينة.

٣ـ المتزهدون المتقشفون عن جهل الذين أرادوا حمل الناس على ما هم فيه فوضعوا في الترغيب والترهيب، أو لفقوا اسنادا الى رسول الله ﷺ لكل ما هو حسن من الكلام.

٤ـ المغرضون الذين كانوا يستهدفون الوصول الى ما في أيدي الناس، أو التزلف والتقرب لذوي الجاه والسلطان عن طريق القصص والتسوّل أو الفتوى.

٥ـ المغربون، ومدعو التفرد أو الاحاطة أو السماع.

وقد تكشفت نوايا هؤلاء الكذابين، وافتضح أمرهم لدى علماء النقد من المحدثين وتبينت غاياتهم بطرائق سلكها الأئمة النقاد، ومناهج دقيقة ساروا عليها للتمييز بين الحق والباطل وقواعد منضبطة، طبقوها على أحاديث الرواة فعرفوا الجيد

منها والزيف ، فكشفوا أمر هؤلاء الكذابين ويبينوا فعلهم للناس ، وشهروا بهم وأفصحوا عن أسمائهم وكناهم ليعرفوا فيتجنبوا فأصابهم خزي الدنيا ويلحقهم مقت الله ولعن رسوله في العقبى نسأل الله السلامة والعافية .

وأهم الطرق التي سلكها هؤلاء المبطلون في وضع الاحاديث على سيد المرسلين ما يلي :

١ ـ ادعى جماعة من الكذابين صحبة رسول الله ـ ﷺ ـ وذلك بمشاهدته والتلقي عنه فجاؤوا بأحاديث اختلقوها ، وأقوال افتأتوها عليه ـ ﷺ ـ زوراً وبهتانا ، ولكن أمرهم لم يتم وبان كذبهم ، فافتضحوا لدى العامة قبل الخاصة وأدرجت أسماؤهم في قائمة الكذابين . بدلا من انتمائهم الى جملة الصحابة رضوان الله عليهم ، وقبل أن أتناولهم ، وأبين من أمرهم أرى من المناسب التعرض لبيان معنى الصحبة ، والضوابط التي يعرف بها الصحابي .

معنى الصحبة ومن هم الصحابة :

ذهب جمهور المحدثين الى أن الصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الاسلام .

وهذا التعريف جامع مانع . فيدخل بقوله من لقي النبي ـ ﷺ ـ كل من التقى به ﷺ طالت مدة مجالسته له أو قصرت ، ومن روى عنه ومن لم يرو عنه ، ومن غزا معه أو لا ، ومن رآه ببصره أو لم يره لعارض كعمى ، كما يخرج من عداهم .

ويدخل بقوله : مؤمناً به كل مكلف من الجن والانس ، آمن به ولزمه اتباعه ، فيخرج بذلك كل من لم يؤمن به سواء كان من أهل الكتاب أو المشركين أو المنافقين .

ويخرج بقوله : ومات على الاسلام . من لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات على ردته ، لا من أسلم بعد ذلك .

وهذا التعريف ذهب اليه المحققون من المحدثين وأئمة هذا الشأن كالامام

أحمد والبخاري وغيرهم كثير[1] .

وذهب بعضهم الى أن الشخص لا يعد صحابياً الا اذا وصف بأحد أوصاف أربعة .

١ ـ طول مجالسته للنبي ﷺ .

٢ ـ روايته عن النبي ﷺ .

٣ ـ خروجه معه ﷺ في غزوة واحدة على الاقل .

٤ ـ استشهاده بين يديه ﷺ[2] .

وذهب آخرون الى أن اسم الصحبة يشمل كل من رأى النبي ﷺ مطلقاً[3] .

هذه أهم الاراء في تعريف الصحابي والذي يتبين لي والله أعلم أن التعريف الاول هو أصح التعاريف لانه يدخل فيه كل من تشرف بلقب الصحبة ، وفاز بفضيلة المعاصرة ، سواء كان صغيراً او كبيراً حضرياً أو بدوياً . ممن رأى النبي ﷺ ، ورآه النبي ﷺ ، لا سيما وأن كثيراً من الاعراب كان يقدم الى النبي ﷺ . ويلتقي به فترة قصيرة . ثم يعود الى قومه ، ولان أصحاب رسول الله ﷺ كان اذا ولد لهم ولد جاءوا بالمولود الى رسول الله ﷺ فدعا له وبرك عليه[4] .

فعلى التعريف الثاني يخرج هؤلاء من حد الصحبة ، اذ أن كثيرا منهم لم تكن له رواية عن النبي ﷺ كما لم يشهدوا غزواته ، كما لم تطل مجالسته لهم ، فضلاً عن أن يستشهدوا بين يديه ، كما أن التعريف الثالث يدخل فيه من رأى النبي ﷺ وهو كافر ، أو رآه ثم ارتد ومات مرتداً وهؤلاء لا يستحقون شرف الصحبة ، ولا ينبغي لهم ان يطلق على أحدهم أنه صحابي . فاذا عرف هذا ، فمن المعلوم أن الصحابة كثيرون ، فيهم المعروف وفيهم المغمور ، وفيهم من اشتهر باسمه ومن تميز بكنيته او

---

(١) الاصابة ١ : ٦/٧ ، احكام الاحكام للآمدي ٢ : ١٣٠ .

(٢) الاصابة ١ : ٧ .

(٣) الاصابة ١ : ٧ .

(٤) الاصابة ١ : ٨ .

لقبه ومنهم من كان مقيماً بالمدن وآخرون أقاموا بالبوادي لذا فلا بد من علامات تضبطهم وصفات تميزهم . فقد تنبه علماء الأمة رضوان الله عليهم إلى ذلك ووضعوا علامات وضوابط يميز بها الصحابي من غيره ويفرق بها بينه وبين من عداه من الناس لأن الوصف بالصحبة ليس بالأمر اليسير ، ولذا فاني أجمل هذا الضوابط فيما يلي .

الضوابط التي يعرف بها الصحابي :

١ ـ أن يثبت كون الرجل صحابياً عن طريق النقل المتواتر أو المستفيض المشهور أو الآحاد بأن يُروَى عن أحاد الصحابة أو التابعين أن فلاناً له صحبة .

٢ ـ أن يصرح الرجل بأنه صحابي ، لكن في هذه الحالة لا يقبل قوله مطلقاً بل لا بد من توفر شرطين في إثبات صحبته .

الشرط الأول : أن يكون القائل بذلك عدلاً عرفت عدالته واشتهرت بين الناس ، لأن دعواه الصحبة يترتب عليها إثبات عدالته إذ الصحابة كلهم عدول كما سيأتي بيانه ولمنع الدور والتسلسل فلا بد من إثبات عدالته والوقوف عليها قبل الاقرار بكونه صحابياً .

الشرط الثاني : المعاصرة ـ أي معاصرته للنبي ـ ﷺ وأقصى سني المعاصرة سنة عشر ومائة من الهجرة النبوية . إذ بنهايتها انقرض عصر الصحابة رضوان الله عليهم ، ومات كل من شرف بالنظر لطلعته البهية ـ ﷺ ـ وكان في ذلك تحقيقاً لمعجزته ، فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : صلى النبي ـ ﷺ ـ صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام النبي ﷺ فقال : أرأيتكم ليلتكم هذه فان رأس مائة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة ، وإنما قال النبي ﷺ لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن[1] .

---

(١) خ . مواقيت الصلاة باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء ، ١ : ١٥٦ ، وانظر العلم باب السمر في العلم =

وأخرج مسلم من حديث جابر بن عبد الله الانصاري قال: سمعت النبي ﷺ يقول قبل ان يموت بشهر تسألوني عن الساعة، وانما علمها عند الله، وأقسم بالله: ما على الأرض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة، وفي رواية «ما من نفس منفوسة اليوم. تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ».[1]

وروى مسلم أيضاً من حديث أبي سعيد قال: لما رجع النبي- ﷺ- من تبوك سألوه عن الساعة فقال رسول الله- ﷺ- «لا تأتي مائة سنة وعلى الارض نفس منفوسة اليوم»[2].

فهذه الاحاديث كلها تنص على أن من كان على قيد الحياة ابان قول النبي- ﷺ- مقالته بأنه لن يبقى اكثر من مائة سنة وقد انتهت السنة العاشرة بعد المائة من هجرته صلى الله عليه وسلم حيث قال ذلك في السنة العاشرة من هجرته، ولذا اعتبروا كل من ادعى الصحبة بعد سنة عشر ومائة كاذباً في دعواه، كما سيأتي بيانهم

قال ابن حجر في ترجمة سليم بن عامر الجنائزي بعد أن نفى صحبته: وأرخوا وفاته سنة ثلاثين- أي بعد المائة- وقد تقرر عند أهل الحديث أنه لم يبق أحد من الناس على رأس المائة من يوم قال النبي- ﷺ- قبل وفاته بشهر: لا يبقى على الارض ممن هو عليها اليوم أحد، فكان آخر من ضبطت وفاته ممن رأى النبي- ﷺ- أبو الطفيل عامر ابن واثلة، واختلف في سنة وفاته فانهى ما قيل فيها سنة عشر ومائة. وذلك عند تكملة المائة سواء[3].

فهذه هي الضوابط التي يعرف بها كون الشخص صحابياً، وثمة قرائن وأمارات تدل على صحبة بعض الاشخاص وان لم تكن قاطعة لما فيها من الاحتمال وهذه القرائن هي:

= ٤ : ٤٠، م. فضائل الصحابة. باب قوله صلى الله عليه وسلم «لا يأتي مائة سنة وعلى الارض نفس منفوسة اليوم. حديث رقم ٢٣٥٧.

(١) م. فضائل الصحابة. باب. حديث رقم ٢٥٣٨.

(٢) م. فضائل الصحابة. باب حديث رقم ٢٥٣٩.

(٣) الاصابة ٣: ٢٩٩.

١ - أولاد الصحابة الذين ولدوا في عهد النبي - ﷺ - فقد ذكر كثير منهم في الصحابة لغلبة الظن بان النبي ﷺ رآهم ، لما قد توفر من دواعي ذلك ، لأن الصحابة رضوان الله عليهم كانت السنة عندهم احضار أولادهم عقب ولادتهم للنبي ﷺ ليدعو لهم ويحنكهم ويسميهم ويبرك عليهم ، فقد أخرج الامام مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم ، فأتى بصبي فبال عليه ، فدعا بماء فاتبعه بوله ولم يغسله[١] .

وأخرج الحاكم من حديث عبد الرحمن بن عوف قال : كان لا يولد لاحد مولود الا اتى به النبي - ﷺ - فدعا له[٢] .

ولذا ذكر كثير ممن الف في الصحابة كل من ولد في عهد النبي - ﷺ - من أولاد المهاجرين والانصار في كتبهم وعدوهم من الصحابة ، ومنهم ابن عبد البر قال في مقدمة كتابه في ذكر من أدخلهم في كتابه : . . . . وكذلك ذكرنا من ولد على عهده من أبوين مسلمين فدعا له أو نظر اليه وبارك عليه ونحو هذا [٣] .

وقد سلك ابن حجر في هؤلاء مسلكاً آخر اذ أوردهم في قسم خاص بهم ضمن الحروف ، فقد جعل القسم الاول فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره ووقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان .

أما القسم الثاني : فساق فيه : من ذكر في الصحابة من الاطفال الذين ولدوا على عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة ممن مات النبي - ﷺ - وهو في سن دون التمييز[٤] .

وذكر هؤلاء في الصحابة انما هو على سبيل الالحاق ، لغلبة الظن على أنه - ﷺ - رآهم كما جرت العادة بذلك فيدخلون في مفهوم الصحبة على التعريف المختار .

---

(١) م . الطهارة . باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله حديث رقم ٢٨٦ .
(٢) الاصابة ١ : ١٠ .
(٣) الاستيعاب ١ : ٢٤ .
(٤) الاصابة ١ : ٣/ ٤ .

٢ ـ الامراء الذين قادوا الجيوش في المغازي والفتوح في عصر الخلافة الراشدة ، فقد جرت العادة على أنهم لا يؤمرون الا الصحابي فقد أخرج ابن أبي شيبة قال : كانوا لا يؤمرون في المغازي الا الصحابة[1] .

٣ ـ ما حكاه ابن عبد البر من أنه لم يبق بمكة والطائف أحد في سنة عشرة من الهجرة الا أسلم وشهد حجة الوداع[2] فمن أجل هذا يدرجون في الصحابة لرؤ يتهم النبي ﷺ . هذه أهم القرائن التي يعرف بها صحبة الشخص الا أنها كما ترى متفاوتة في دلالتها على الصحبة لتطرق الاحتمال اليها وخاصة في القسم الثالث لانه مما لا شك فيه أن جماعة من أهل مكة والطائف لا بد وأن يكونوا قد تخلفوا عن حضور حجة الوداع أما لعذر أو خلافه وهؤ لاء لا يمكن اعتبارهم من الصحابة قطعاً ، لفقدهم شرط شرف الصحبة وهي رؤ ية النبي ﷺ .

وبعد ان عرفنا من هو الصحابي ، وما هي الضوابط والقرائن التي يعرف بها الصحابي نورد اسماء الكذابين الذين ادعوا الصحبة زورا على حروف المعجم وهم على ضربين :

الضرب الاول : جماعة صرحوا بسماعهم من النبي ﷺ ، وادعوا الصحبة كذبا وزورا وقد تبين كذبهم وظهر بهتانهم بتأخر وفياتهم عن الاجل المضروب ، والزمن الذي انقرض فيه الصحابة . فعرف من حديثه ﷺ ان كل من ادعى الصحبة بعد سنة عشر ومائة فدعواه باطلة وقوله عليه رد .

أما الضرب الثاني : فقوم اختلقهم بعض الكذابين ، وادعاهم بضع الافاكين ، فزعموا انهم ممن صحب النبي - ﷺ - وروى عنه ، فوضعوا على ألسنتهم أحاديث ، واختلقوا عليهم روايات وهم في الحقيقة لا وجود لهم ، ولا يعرفون بين الصحابة رضوان الله عليهم .

وانما ذكرت هذا الضرب في هذا المبحث لدخولهم في دائرة ما كذب على رسول

---

(١) الاصابة ١ : ٩/ ١٠ .

(٢) الاصابة ١ : ١٠

الله ﷺ ورميهم بصفة الكذب ، وان كانت التبعة على من اختلقهم ، والاثم على من اخترعهم بخلاف الضرب الاول والله أعلم .

١ ـ اسد بن القامس التركي :

قال الذهبي في ترجمة موسى بن يعقوب الحامدي : روى عن أسد التركي عن النبي ـ ﷺ ـ حديثاً ، وعنه بهرام المرغيناني ، وهذا افك مبين ، فما في الصحابة تركي ، والافك من موسى والا من بهرام ، رواه النسفي في تاريخ سمرقند عن بهرام[١] وقال ابن حجر : جاء ذكره في خبر مكذوب ، ذكره الذهبي في التجريد[٢] وقد وقفت على ذكره في ترجمة الراوي عنه بهرام ابن حمزة قال عمر النسفي في تاريخ سمرقند ، أخبرنا بهرام بن حمزة المرغيناني بسرخس أخبرنا موسى بن يعقوب بن محمد الحامدي عن ابن العامش التركي عن النبي ـ ﷺ ـ قال : ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول . قال أبو سعد بن السمعاني : سلوا الله الثبات على الصدق ، فليس العجب من رواية بهرام عن الحامدي انما العجب من رواية عمر النسفي هذا في كتابه غير منكر عليه . بل رواية من يظن أنه حديث . ثم قال ابن حجر : قلت ، فهو من باب رتن ومكلبة بن ملكان ونحوهما[٣]

٢ ـ الاشج :

قال ابن حجر : جاء ذكره في خبر موضوع افتراه محمود بن علي الطرازي أحد الكذابين بعد الخمسمائة قال : حدثنا الاشج صاحب النبي ﷺ قال : خرجنا أربعمائة وخمسين رجلاً للتجارة ، فأسلمت على يد علي ، فذهب الى النبي ﷺ وهو يقسم غنائم بدر . . الحديث ثم قال : وقفت على نسخة تزيد على أربعين حديثاً عن طريق أخرى عن قيس بن تميم عن الاشج . فذكر هذه القصة ، وأحاديث أخرى غالبها موضوع والوضع فيها ظاهر جداً[٤] .

---

(١) ميزان ٤ : ٢٢٧ ، لسان ٦ : ١٣٧ .
(٢) انظر التجريد ١ : ١٤ .
(٣) الاصابة ١ : ٢٣١ .
(٤) الاصابة ١ : ٢٣٨ / ٢٣٩ .

٣- جبير بن الحارث :

روى ابن حجر بسنده الى الامير ابي المكارم عبد الكريم بن الامير نصر الديلمي . قال: كنت في خدمة الامام الناصر أبي العباس احمد بن المستضيء فخرج الى بعض متنزهاته بآلة الصيد فركض فرسه في اثر صيد وتبعه خواصه فانتهينا الى أرض قفر فاذا هناك بعض العرب فاستقبلته مشايخهم ولما عرفوا الحقيقة قبلوا له الارض ثم أسرعوا بما أمكنهم من الطعام والماء ثم قالوا يا أمير المؤمنين عندنا تحفة نتحفك بها قال: وما هي؟ قالوا: اننا ابناء رجل واحد وهو حي يرزق وقد ادرك رسول الله ﷺ وحضر معه الخندق. قال: ما اسمه قالوا: جبير بن الحارث فقال: أروني أياه، فمشوا أمامه حتى جئنا الى خيمة من آدم واذا في عمود الخيمة شيء معلق فأنزلوا فاذا شن طفل، فتقدم شيخ العرب وكشف عن وجهه وتقرب من أذنه فقال: أبتاه ففتح عينيه فقال: من هذا فقال: هذا الخليفة جاء يزورك فقال عليه السلام فقال: حدثهم بما سمعت من رسول الله ﷺ فقال: حضرت مع رسول الله- ﷺ- الخندق، فقال لي: احفر يا جبير جبرك الله وصنع بك فقلت: أوصني يا رسول الله قال: عليك بالقواقل، قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله احد، والمعوذتين قال: فصافحه الخليفة وصافحناه وذلك في جمادي الاولى سنة سبع وسبعين وخمسمائة[1].

وزاد الفتني بعد أن نقل كلام ابن حجر: وعن هناد بن ابراهيم قال: بينا أنا في الطواف اذا بشيخ كبير ينادي: يا مسلمين، أعطوني شيئاً فان لي والداً أحب أن أرجع اليه، فقلت: أريد أن أنظر الى والدك، فدخلنا عليه فاذا هو كهيئة لحم مرمى، وله أربعون سنة لم يتكلم، فلما رآنا فتح فاه، وكان آخر كلامه: يا ولدي، احفظني ولا تضيعني، فقد كنت ممن حضر حفر الخندق[2].

٤- جعفر بن نسطور الرومي:

قال الذهبي :الاسناد اليه ظلمات ،والمتون باطلة، وهو دجال أو لا وجود له[3].

---

(١) لسان ٢: ٩٧/ ٩٨، الاصابة ١: ٥٤٦، تذكرة الموضوعات: ١٠٢/ ١٠٣.

(٢) تذكرة الموضوعات: ١٠٣.

(٣) التجريد ١: ٨٥/٨٦، وانظر لسان ٢: ١٣٠.

وقال ابن حجر : احد الكذابين الذين ادعوا الصحبة بعد النبي - ﷺ - بمائتين من السنين قرأته بخط مغلطاي مستدركاً على ابن الاثير ، وكذا استدركه ابن الدباغ على ابن عبد البر ، وكذا استدركه الذهبي في التجريد لكن قال : الاسناد اليه ظلمات . . الخ .

رؤ ى بناحية فاراب من أرض الترك في سنة ٣٥٠ هـ .

قلت : لم تطب نفسي باخراجه في القسم الاول ، وقد وقعت لنا نسخة من طريق منصور بن الحكم الزاهر الفرغاني عنه ، فمنها : حدثني جعفر بن نسطور الرومي قال : كنت مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فسقط السوط من يده ، فنزلت عن جوادي واخذته فدفعته اليه فقال : مد الله في عمرك مداً فعشت بعدها ثلاثمائة وعشرين سنة[١] .

ثم ساق ابن حجر له بعض الاحاديث وذكر ان نسخة تروى عنه عدد أحاديثها أحد عشر حديثاً .

٥ ـ حاتم :

هكذا غير منسوب .

قال ابن حجر : اختلقه بعض الكذابين ، فروى أبو اسحاق المستملي وأبو موسى من طريقه أنه سمع نصر بن سفيان بن أحمد بن نصر يقول : سمعت حاتماً يقول : اشتراني النبي ﷺ بثمانية عشر ديناراً ، فأعتقني فكنت معه أربعين سنة .

قال المستملي : كان نصر يقول : انه أتى عليه مائة وخمس وستون سنة ، قلت : فعلى زعمه يكون حاتم المذكور عاش الى رأس المائتين ، وهذا هو المحال بعينه[٢] .

قلت : أما كونه محالا فلما عرف من أن في بقائه حتى رأس المائتين مناقضة لما

---

(١) الاصابة : ١ : ٥٥١ / ٥٥٢ ، وانظر ترجمته في كل من ميزان ١ : ٤١٩ لسان ٢ : ١٣٠ / ١٣١ اللآلي ١ : ١٩٥ / ١٩٦ تذكرة الموضوعات : ١٠٨ .

(٢) الاصابة ٢ : ١٩٠ .

أخبر به ﷺ وتكذيب لمعجزته - ﷺ -

٦ - حوط بن مرة بن علقمة الاعرابي :

قال ابن حجر : استدركه أبو موسى ، واخطأ في ذلك . فانه لم يجيء الا من طريق موضوعه .

أخرج أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب الاطعمة له عن أحمد بن نصر الذراع أحمد الكذابين ، سمعت أبا بكر غلام فرج يقول : سمعت ياسين بن الحسين يقول : حججت سنة ست وأربعين ومائتين فذكر حديثا وفيه : فرأيت اعرابيا في البادية اسمه حوط بن مرة بن علقمة ، فقلت له : هل سمعت من رسول الله ﷺ شيئا ؟ قال : نعم شهدت رسول الله ﷺ وقيل له : هل اتيت من طعام الجنة بشيء فقال : نعم أتاني جبريل بخبيصة من خبيص الجنة فأكلتها[١] .

٧ - الربيع بن محمود المارديني :

ادعى الصحبة والتعمير في سنة ٥٩٩ هـ .

قال الذهبي : دجال مفتر ، ادعى الصحبة والتعمير في سنة ٥٩٩[٢] .

قال الحافظ ابن حجر : قرأت بخط العلامة تقي الدين بن دقيق العيد كتب الى أبو القاسم عمر بن أحمد يعني ابن أبي جرادة أن عمه أخبره قال : وقال لي أيضا يعني الشيخ ربيع بن محمود قال : كنت بمسجد النبي - ﷺ - ، فأتيته استشيره في شيء فنمت فقال : أفلحت دنيا وآخرة ، ثم انتبهت فسمعته يقول لي : أفلحت دنيا وآخرة ، قال ابن حجر : وفي الحكاية طول ، وذكر اشياء من هذا الجنس .

ثم قال ابن حجر : وفي سياقه ما يشعر أن ربيعاً لم يكن يدعي التعمير ، وأما الصحبة فلعل من نقلها عنه أخذها من لازم دعواه أنه سمع من النبي ﷺ في اليقظة[٣] .

---

(١) الاصابة ٢ : ٢١٨ .

(٢) ميزان ٢ : ٤٢ ، لسان ٢ : ٤٤٦ .

(٣) لسان ٢ : ٤٤٦/٤٤٧ .

وقال في الاصابة: الذي ظهر لي من أمره: أن المراد بالصحبة التي ادعاها ما جاء عنه أنه رأى النبي ﷺ في النوم وهو بالمدينة الشريفة فقال له: أفلحت دنيا وأخرى، فادعى أنه بعد أن أستيقظ أنه سمعه وهو يقول ذلك[1].

٨- رتن الهندي:

شيخ دجال ادعى الصحبة بعد الستمائة وقد اختلف في اسمه واسم أبيه، فقيل هو رطن بالطاء بدلاً من التاء، وقيل هو رتن بن عبد الله الهندي التيرندي، ويقال المرندي، وقيل رتن بن ساهوك بن جكندرمو، وقيل حكندريق، وقيل: رتن ابن نصر بن كربال، وقيل رتن بن ميدن بن مندى[2] وسماه بعضهم خواجه رتن. وبابا رتن.

قال الذهبي: رتن وما أدراك ما رتن. شيخ دجال بلا ريب، ظهر بعد الستمائة، فادعى الصحبة، والصحابةلا يكذبون، وهذه جراءةعلى الله ورسوله[3]، وقال ابن حجر: شيخ خفي خبره بزعمه دهراً طويلاً الى أن ظهر على رأس القرن السادس الهجري فادعى الصحبة[4] وأنه التقى بالنبي ﷺ قبل البعثة، وبعدها فقال: سافرت مع أبي وأنا شاب من هذه البلاد الى الحجاز في تجارة، فلما بلغنا بعض أودية مكة. وكان المطر قد ملأ الاودية فرأيت غلاماً أسمر اللون مليح الكون حسن الشمائل وهو يرعى إبلاً في تلك الاودية وقد حال السيل بينه وبين ابله وهو يخشى من خوض الماء لقوة السيل، فعلمت حاله، فأتيت اليه وحملته وخضت السيل الى عند ابله من غير معرفة سابقة، فلما وضعته عند ابله نظر الي وقال بالعربية بارك الله في عمرك، بارك الله في عمرك، بارك الله في عمرك، فتركته ومضيت الى حال سبيلي الى أن دخلنا مكة وقضينا ما أتينا له من أمر التجارة، وعدنا الى الوطن، فلما تطاولت المدة على ذلك كنا جلوساً في فناء ضيعتنا هذه في ليلة مقمرة ليلة البدر، والبدر في كبد السماء اذ نظرنا اليه وقد انشق نصفين، فغرب نصف في المشرق

---

(١) الاصابة ٢: ٥١٩ / ٥٢٠.

(٢) الاصابة ٢: ٥٢٣ / ٥٢٤.

(٣) ميزان ٢: ٤٥، لسان ٢: ٤٥٠.

(٤) الاصابة ٢: ٥٢٤.

ونصف في المغرب ساعة زمانية وأظلم الليل ثم طلع النصف الاول من المشرق والنصف الثاني من المغرب الى أن التقيا في وسط السماء كما كان أول مرة، فتعجبنا من ذلك غاية العجب ولم نعرف لذلك سبباً، فسألنا الركبان عن خبر ذلك وسببه فأخبرونا أن رجلا هاشمياً ظهر بمكة وادعى أنه رسول الله الى كافة العالم وأن أهل مكة سألوه معجزة كمعجزات سائر الانبياء وأنهم اقترحوا عليه أن يأمر القمر أن ينشق في السماء ويغرب نصفه في المشرق ونصفه في المغرب ثم يعود الى ما كان عليه ففعل هم ذلك بقدرة الله تعالى، فلما أن سمعنا ذلك من السفار اشتقت الى أن أرى المذكور، فجهزت في تجارة، وسافرت الى أن دخلت مكة فسألت عن الرجل الموصوف فدلوني على موضعه فأتيت الى منزله فاستاذنت عليه، فاذن لي فدخلت عليه فوجدته جالساً في وسط المنزل والانوار تتلألأ في وجهه وقد استنارت محاسنه وتغيرت صفاته التي كنت أعهدها في السفرة الاولى، فلم أعرفه، فلما سلمت عليه نظر الي وتبسم وعرفني وقال: وعليك السلام، ادن مني، وكان بين يديه طبق فيه رطب وحوله جماعة من أصحابه يعظمونه ويبجلونه، فتوقفت لهيبته فقال: يا أبانا أدن مني وكل، الموافقة من المروءة والمنافقة من الزندقة، فتقدمت وجلست وأكلت معهم من الرطب، وصار يناولني الرطب بيده المباركة الى ان ناولني ست رطبات سوى ما أكلت بيدي، ثم نظر الي وتبسم وقال: ألم تعرفني؟ قلت: كأني غير أني ما أتحقق فقال ألم تحملني في عام كذا وجاوزت بي السيل حين حال السيل بيني وبين ابلي، فعرفته بالعلامة، وقلت بلى: يا صبيح الوجه فقال لي: أمدد يدك، فمددت يدي اليمنى اليه فصافحني بيده اليمنى وقال: قل: أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، فقلت ذلك كما علمني فسر بذلك وقال لي عند خروجي من عنده: بارك الله في عمرك، بارك الله في عمرك، بارك الله في عمرك، فودعته وأنا مستبشر بلقائه وبالاسلام، فاستجاب الله دعاء نبيه وبارك في عمري بكل دعوة مائة سنة، وها عمري اليوم ستمائة وزيادة، وجميع من في هذه الضيعة العظيمة أولادي وأولاد أولادي، فتح الله علي وعليهم بكل خير وبكل نعمة ببركة رسول الله ﷺ[1].

---

(١) الاصابة ٢: ٥٣٠ / ٥٣٣.

وثم روايات أخرى ذكر فيها أنه حضر الخندق مع رسول الله ﷺ[1] الى غير ذلك، وقد رويت عنه أحاديث عن رسول الله ﷺ جمعت في نسخة فبلغت نحو ثلاثمائة حديث رواها عنه موسى بن مجلى الدنيسيري بخوارزم، وقد ذكرها الذهبي في جزء الفه في كشف كذبه واظهار بهتانه وأوله:

بسم الله الرحمن الرحيم. سبحانك هذا بهتان عظيم. ثم ذكر أحاديث الى أن قال: وأظن أن هذه الخرافات من وضع هذا الجاهل موسى بن مجلى أو وضعها له من اختلق ذكر رتن وهو شيء لم يخلق ولئن صححنا وجوده وظهوره بعد سنة ستمائة فهو اما شيطان تبدى في صورة بشر فادعى الصحبة وطول العمر المفرط، وافترى هذه الطامات، واما شيخ ضال أسس لنفسه بيتاً في جهنم بكذبه على النبي- ﷺ- ولو نسبت هذه الاخبار لبعض السلف لكان ينبغي لنا أن ننزهه عنها فضلاً عن سيد البشر، لكن ما زال عوام الصوفية يروون الواهيات. واسناد فيه هذا الكاشغري والطيبي وموسى بن مجلى ورتن، سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب[2]. . . . الى ان قال:

وينبغي أن تعلموا همم الناس ودواعيهم متوفرة على نقل الاخبار العجيبة، فأين كان هذا الهندي مطموراً في هذه الستمائة سنة؟ أما كان الأطراف يتسامعون به وبطول عمره فيرحلون اليه في زمن المنصور والمهدي؟. أما كان متولي الهند يتحف به المأمون[3] ثم قال: ثم مع هذا تتطاول عليه الاعمار ويكر عليه الليل والنهار الى عام ستمائة ولا ينطق بوجوده تاريخ ولا جوال ولا سفار فمثل هذا لا يكفي في قبول دعواه خبر واحد، اذ لو كان لتسامع بشأنه كل تاجر ولو كان الذي زعم أنه رآه لم ينقل عنه شيئاً من هذه الاحاديث لكان الأمر أخف.

---

(١) انظر الاصابة ٢: ٥٣٣ / ٥٣٨، لسان ٢: ٤٥٣ / ٤٥٥، تذكرة الموضوعات: ١٠٦ / ١٠٧.

(٢) الاصابة ٢: ٥٢٧ / ٥٢٨.

(٣) قال ابن حجر معقباً: يعني مع تطلعه الى المستغربات، أما كان بعد ذلك بمدة متطاولة يعرف به محمود بن سكتيكين لما فتح بلاد الهند ووصل الى البلد الذي فيه البد- وهو الصنم- المعظم عندهم وقضيته في ذلك مشهورة مدونة في التواريخ، ولم يتعرض أحد ممن صنفها الى ذكر رتن. ا هـ الاصابة ٢: ٥٢٨.

ثم قال : ولعمري ما يصدِّق بصحبة رتن إلا من يؤمن بوجود محمد بن الحسن في السرداب ثم بخروجه إلى الدنيا فيملأ الأرض عدلاً أو يؤمن برجعة علي ، وهؤلاء لا يؤثر فيهم علاج .

وقد إتفق أهل الحديث على أن آخر من رأى النبي ﷺ موتاً أبو الطفيل عامر ابن واثلة . وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال قبل موته بشهر أو نحوه أرأيتكم ليلتكم هذه فانه على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد . فانقطع المقال ، وماذا بعد الحق إلا الضلال[١] .

٩ ـ سرباتك الهندي :

ملك الهند . ادعى الصحبة . وذكر ان النبي ـ ﷺ ـ أنفذ إليه حذيفة بن اليمان وأسامة بن زيد وسفينة وصهيبا وأبا موسى الأشعري يدعونه إلى الإسلام ، فأسلم وقبّل كتاب النبي ﷺ[٢] وقد تعقب الذهبي بذلك فقال : هذا كذب واضح[٣] .

وروى عنه إنه قال : رأيت محمدا ﷺ بمكة مرتين ، وبالمدينة مرة قدمت عليه رسولاً من ملك الحبشة وكان لي حين قدمت عليه ستون وأربعمائة سنة وكان ربعة من الرجال ليس بطويل باين ولا بقصير ، أحسن الناس وجهاً[٤] . قال مظفر : مات سرباتك سنة ٣٣٦ هـ وهو ابن أربع وتسعين وثمانمائة ، قال ابن حجر : وإذا أضيف ما ذكره من عمره عند وفادته إلى المدة التي من سنة الهجرة إلى سنة وفاته ظهرت مجازفة مظفر بن أسد وغفلته عن تناقضه في مقدار عمره ، فإنه إنما يكون ابن سبع مائة وبضع وتسعين سنة فكأنه غلط بمائة سنة[٥] .

وقال إسحاق بن إبراهيم القوسي ، رأيت سرباتك ملك الهند في بلدة قنوج فقلت له : كم أتى عليك من السنين ؟ فقال : سبعمائة وخمس وعشرون سنة[٦] .

---

(١) الاصابة ٢ : ٥٢٨/٥٢٩ .

(٢) الاصابة ٣ : ٢٨٠ ، لسان ٣ : ١٠/١١ .

(٣) التجريد : ١ : ٢١٠ ، لسان ٣ : ١١ ، الاصابة ٣ : ٢٨٠ .

(٤) لسان ٣ : ١١ ، الاصابة ٣ : ٢٨٠ .

(٥) لسان : ٣ : ١١ .

(٦) الاصابة ٣ : ٢٨٠ .

١٠ ـ قيس بن تميم الطائي الكيلاني الأشج :

من شاكلة سرباتك ورتن ادعى الصحبة سنة سبعة عشر وخمسمائة .

قال ابن حجر : قرأت في تاريخ اليمن للجندي أنه حدثه سنة ٥١٧ هـ عن النبي ﷺ ، وعن علي بن أبي طالب قال : خرجت من بلدي وكنا أربعمائة وخمسين رجلاً فضللنا الطريق ، فلقينا رجل فصال علينا ثلاث صولات فقتل منا في كل مرة أزيد من مائة رجل ، فبقي منا ثلاثة وثمانون رجلاً فاستأمنوه فأمنهم فاذا هو علي بن أبي طالب ، فأتى بنا إلى النبي ﷺ وهو يقسم غنائم بدر ، فوهبني لعلي فلزمته ، ثم استأذنته في الذهاب إلى أهلي فأذن لي ، فتوجهت ، ثم رجعت إليه بعد قتل عثمان فلزمت خدمته ، فكنت صاحب ركابه ، فرمحتني بغلته فسال الدم على رأسي فمسح على رأسي وهو يقول : مد الله يا أشج في عمرك مداً ، قال : فرجعت بعده إلى بلدي فاشتغلت بالعبادة إلى أن ملك الب أرسلان فسمع بي ، فأرسل إلي فرأيت علياً في النوم وهو ينهاني فهربت إلى المدينة ثم إلى طبرستان ثم رجعت إلى كيلان ، ثم ساق أكثر من أربعين حديثاً زعم أنه سمعها من النبي ﷺ[1] .

١١ ـ معمّر بن بريك :

ضبط ابن حجر اسم بريك أنه بموحده ومهملة وكان مصغراً[2] .

أورده الذهبي في الميزان وقال : رأيت ورقة فيها أحاديث سئلت عن صحتها فأجبت ببطلانها وأنها كذب واضح وفيها : أخبرنا أحمد بن إبراهيم الشيباني ، حدثنا عبد الله بن إسحاق السنجاري أخبرنا عبد الله بن موسى السنجاري ، سمعت علي ابن إسماعيل السنجاري يقول بسنجار سنة ٦٢٩ هـ قال : سمعت معمر بن بريك ، سمع النبي ﷺ يقول : يشيب المرء وتشب منه خصلتان الحرص والأمل .

وبه قال رسول الله ﷺ : أربعة يصلبون على شفير جهنم الجائر في حكمه ، والمعتدي على رعيته ، والمكذب بالقدر ، وباغض آل محمد .

---

(١) الاصابة ٥ : ٥٥٦/٥٥٧ .

(٢) الاصابة ٦ : ٣٦٨ .

قال الشيباني المذكور ، وأخبرنا عبد المحمود المؤذن بسنجار : أخبرنا صدر الدين عبد الوهاب ، سمعت علي بن إسماعيل السنجاري سمعت معمر بن بريك مرفوعاً : من شم الورد ولم يصل عليّ فقد جفاني فهذا من نمط رتن الهندي ، فقبح الله من يكذب[1] .

ثم قال ابن حجر في لسان الميزان : وقد وقع نحو هذا في المغرب ، فحدث شيخ يقال له أبو عبد الله محمد الصقلي قال : صافحني شيخي أبو عبد الله معمّر ، وذكر أنه صافح النبي ـ ﷺ ـ وأنه دعا له فقال له : عمّرك الله يا معمر ، فعاش أربعمائة سنة ، ثم ساقه من طريق آخر إلى الصقلي مثله ثم قال : فهذا كله لا يفرح به من له عقل[2] .

وقد جعلها إثنين في الاصابة فترجم للأول بنحو ما هو في الميزان وأفرد الثاني فقال : معمر بضم أوله ، والتشديد : شخص اختلق اسمه بعض الكذابين من المغاربة ثم ساق سنده إلى الصقلي قال : صافحني أبو عبد الله معمر وكان عمره أربعمائة سنة قال : صافحني رسول الله ﷺ ودعا لي فقال : عمرك الله يا معمر ، ثلاث مرات .

ثم قال : وهذا من جنس رتن وقيس بن تميم وأبي الخطاب ،ومكلبة ونسطور .

ثم قال : وقد وجدت للمعمر خبراً آخر ذكرته في عمار[3] وقصته تشبه قصة رتن الهندي وكان في زمانه ، ذكر أبو الحسن بن أبي نصر البجاني أنه رآه في بلدة تسمى قطنة من آخر بلاد الترك[4] .

١٢ ـ مكلبة بن ملكان الخوارزمي :

قال الذهبي : زعم أنه صحابي ،فاما افترى ،واما هو شيء لا وجود له[5] .

---

(١) الميزان ٤ : ١٥٦ ، لسان ٦٨/٦ ، الاصابة ٦ : ٣٦٨ .

(٢) لسان ٦ : ٩٦/٦٨ .

(٣) انظر الاصابة ٦٠/٦ .

(٤) الاصابة ٦ : ٣٦٩/٣٦٨ ، تذكرة الموضوعات : ١٠٧ .

(٥) ميزان ٤ : ١٧٨ ، لسان ٦ : ٨٥ .

وقال ابن حجر : شخص كذاب أو لا وجود له . زعم أن له صحبة فأخرج له الخطيب وأبو إسحاق المستملي والمستغفري من طريق المظفر بن عاصم بن أبي الأغر العجلي ، ويكنى أبا إسحاق وكان قدومه سامراً إلى خوارزم في سنة ٣١١ هـ ، أحد الكذابين وزعم أنه لقي مكلبة بن ملكان فحدثه أنه غزا مع رسول الله ﷺ أربعاً وعشرين غزوة ، ومع سراياه ، وذكر قصة[١] .

قلت : قصته أوردها الخطيب بسنده إلى المظفر بن عاصم قال : حدّثنا مكلبة ابن ملكان قال : غزوت مع رسول الله ﷺ فقاتله المشركون قتالا شديدا حتى حالوا بينه وبين الماء ، ونزلوا هم على الماء ، فرأيت النبي ﷺ عطشان رجفان قد خلع ثيابه وإتزر برداء له واستلقى على ظهره فأخذت اداوة لي ومضيت في طلب الماء حتى أتيت أرضاً ذات رمل ، فإذا طائر يبحث في الأرض شبه الدارج ـ أو القبح ـ فدنوت منه فطار ، فنظرت إلى موضعه فإذا فيه نداوة تندى فخرقت بيدي خرقاً عميقاً فنبع ماء فشربت حتى رويت وتوضأت وملأت الاداوة وأقبلت حتى أتيت النبي ﷺ ، فلما رآني قال لي : يا مكلبة أمعك ماء ؟ قلت : نعم يا رسول الله فقال : إلي إلي فدنوت منه فناولته الاداوة فشرب حتى روى وتوضأ وضوءه للصلاة ثم قال لي : يا مكلبة : ضع يدك على فؤادي حتى يبرد فوضعت يدي على فؤاده حتى برد ، ثم قال لي : يا مكلبة عرف الله لك هذا ، فنحيت يدي عن فؤاده فاذا هي تسطع نوراً ، فكان مكلبة يواري يده بالنهار كراهة أن تجتمع الناس عليه فيتأذى ، فإذا رآه من لا يعرفه حسب أنه أقطع[٢] .

وثم روايات أخرى ساقها السيوطي[٣] .

قال ابن الجوزي بعد أن أورد حديثه في موضوعاته : ولا يعرف في الصحابة من اسمه مكلبة[٤] .

---

(١) الاصابة ٦ : ٣٧٩ .

(٢) تاريخ بغداد ١٣ : ١٢٧/١٢٨ ، الموضوعات ٢ / ٤٠ ، اللالي ١ : ٤٣٩/٤٤٠ .

(٣) اللالي ١ : ٤٤٠/٤٤١ ، لسان الميزان ٦ : ٨٥/٨٦ .

(٤) الموضوعات ٢ : ٤٠ .

وقال الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد : أعجوبة من العجائب مكلبة بن ملكان أمير خوارزم بعد الثلاثمائة بقليل ، ادعى الصحبة وأنه غزا في زمان رسول الله ﷺ أربعاً وعشرين غزوة ، فاذا كان قد صح السند إليه بهذه الدعوى فقد افترى في هذه الدعوى وإنْ لم يكن السند إليه صحيحاً وهو الأغلب على الظن فقد ائتفكه بعض الرواة[1] .

١٣ ـ موسى الأنصاري :

قال ابن حجر : شخص كذاب أو اختلقه بعض الكذابين[2] .

وأورد له ابن الجوزي حديثاً في موضوعاته والحديث يعرف بحرز أبي دجانه ، وفيه ذكر قصة الشيطان الذي اعترض أبا دجانة وهو نائم ، فجاء فأخبر النبي ﷺ وان النبي ﷺ كتب له حرزاً فقد رواه ابن الجوزي بسنده إلى أبي محمد عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزمي حدثني محمد بن بكر البصري ، حدثنا محمد بن أدهم القرشي عن إبراهيم بن موسى الأنصاري عن أبيه . . . الحديث .

قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع بلا شك ، واسناده مقطوع[3] وليس في الصحابة من اسمه موسى أصلاً ، وأكثر رجاله مجاهيل لا يعرفون[4] .

١٤ ـ نسطور :

سبق الكلام عليه في جعفر بن نسطور ، فقد أعاده ابن حجر في حرف النون باعتبار أن الصحبة لنسطور وليست لابنه فقال : أحد الكذابين زعم أنه عاش بعد النبي ﷺ أكثر من ثلاثمائة سنة[5] .

وذكره الذهبي في الميزان فقال : نسطور الرومي ، وقيل : جعفر نسطور كما

---

(١) اللالي ١ : ٤٤١ .

(٢) الأصابة ٦ : ٣٨٩ .

(٣) هكذا في الموضوعات وفي الاصابة منقطع وهو أصح من حيث الاصطلاح لأن المنقطع هو ما سقط في إسناده راو قبل الصحابي . والمقطوع ما إنتهى سنده إلى التابعي .

(٤) الموضوعات ٣ : ١٦٨/١٦٩ ، الاصابة ٦ : ٣٨٩ باختصار .

(٥) الاصابة ٥٠٧/٦ .

تقدم، هالك أو لا وجود له أيضاً. وعند خطيب الموصل أحاديث في نسخة نحو ستة أحاديث سمعها بترمذ سنة ٥١٢ هـ عن أبي المظفر.

ميمون بن محمود، حدثنا ابراهيم بن اسحاق المرغيناني قال: حدثنا ابو القاسم الحكيم الاشبارياني حدثنا نسطور الرومي بأرض فاراب عن النبي ﷺ هذا الدعاء «نبهني الهي للخطر العظيم، وأمني من عذابك الاليم».

ثم أورد فصة سقوط سوط النبي ﷺ ونزوله ومناولته له ودعاء النبي ﷺله[١].

والظاهر والله أعلم أنه وجعفر الذي سبق ذكره[٢] واحد.

١٥ - يسر بن عبد الله:

قال الذهبي: عن النبي ﷺ بطامات وبلايا، والافة ممن بعده أو لا وجود له روى عنه حسن بن خارجة وقال: كان بمصر وكان له ثلاثمائة سنة. والاسناد الى ابن خارجة ظلمات. روى أحاديثه أبو القاسم ابن عساكر.[٣].

زاد ابن حجر: ومن أحاديثه ما أخرجه من طريق عبد العزيز بن علي بن يحيى ثنا أبي ثنا الزاهد أبو علي الحسن بن خارجة سمعت يسرا خادم رسول الله ﷺ بمصر وكان موضوعاً في قطن مندوف يقول: سمعت رسول الله. ﷺ يقول «الدنيا ملعون ما فيها الا ذكر الله، ومن آوى الى ذكر الله تعالى[٤].

أبو الحسن بن نوفل الراعي: ادعى الصحبة.

وقال: حملت النبي ﷺ وسلم ليلة انشق القمر.

قال الذهبي: قال علي بن غوث التنيسي: لقيته بتركستان: يعني بعد الستمائة، فلعن الله الكاذب[٥].

قال ابن حجر: وهذا من بابة رتن الهندي وقد قال المصنف أي الذهبي في

(١) ميزان ٤: ٢٤٩، لسان ٦: ١٥٠.
(٢) انظر صفحة: ١٦ جـ ٢.
(٣) ميزان ٤: ٤٤٥/٤٤٤، لسان ٦: ٢٩٧.
(٤) لسان ٦: ٢٩٧.
(٥) ميزان ٤: ٥١٥، لسان ٧: ٣٣.

تجريد الصحابة: روى صدر الدين بن حموية عن المؤيد محمد بن علي المحلى عنه، ظلمات فهو بلاء كذاب[1].

وقال في الاصابة: ذكره الذهبي في التجريد فقال: كذاب ادعى الصحبة أو لا وجود له تفرد عنه علي بن عون، روى عنه صدر الدين.. الخ[2]

٢ـ الرواة المقرون بالوضع:

القسم الثاني من أقسام الرواة الذين تعمدوا الكذب على رسول الله ﷺ، وقصدوا الوضع في حديثه جماعة من الرواة قد أقروا بأنهم كذبوا عليه ﷺ. والاقرار كما يقال: سيد الادلة، وقد جعل ائمة الجرح والتعديل اقرار الراوي بالكذب على رسول الله ـ ﷺ ـ من أقوى الادلة والقرائن في الحكم على حديثه بالوضع، وقد سبق الكلام على ما يتعلق بهذه المسألة في الباب الاول[3].

وثمة دوافع تدفع الرواة للاقرار بالكذب في الحديث واختلاقه على رسول الله ﷺ، وبعد استقراء تلك الدوافع حسب الاخبار التي بين يدي أجدها تنحصر في امور ثلاثة:

١ـ التوبة والندم:

فقد استيقظ ضمير بعض الوضاعين، وظهر لهم الوعيد الذي ينتظرهم، فهرعوا الى الله تعالى يتوبون، ومن ذنوبهم يستغفرون، ولذلك كشفوا أمرهم واظهروا كذبهم، وأقروا بما وضعوا أملاً في قبول توبتهم ورغبة في الخلاص من الاثام التي لحقتهم، وتطلعاً الى راحة ضمائرهم. فمن ذلك ما روى ابن الجوزي بسنده الى أبي شيبة. قال: كنت أطوف بالبيت ورجل من قدامي يقول: اللهم اغفر لي، وما أراك تفعل، فقلت يا هذا قنوطك أكثر من ذنبك، فقال لي: دعني، فقلت له: أخبرني، فقال: اني كذبت على رسول الله ﷺ خمسين حديثاً، وطارت في الناس ما أقدر أن أرد منها شيئاً[4].

---

(١) لسان ٧: ٣٣

(٢) التجريد: ٢: ١٥٩، الاصابة ٧: ٩٩/٩٨.

(٣) انظر صفحة: ٢٨٥ جـ ١

(٤) الموضوعات ١: ٤٩.

الى غير ذلك من الرجال الذين أفصحوا عن كذبهم وكان الدافع لذلك هو القدامة والرغبة في التوبة.

٢ـ الامتحان والسؤال:

فقد تكشف لبعض الائمة النقاد، أن بعض الرواة يختلق الحديث ويضع في الرواية فتوجهوا اليهم، وسألوهم من اين حصلوا على ما رووا، وممن أخذوا وتحملوا، فأفصح الرواة عن مصادرهم، وبينوا للناس أنها كانت من عند أنفسهم وان الشيطان سول لهم، وأملى لهم حيث وضعوا تلك الاحاديث على رسول الله ﷺ.

٣ـ التشكيك في سنة المصطفى ﷺ:

القسم الثالث، قوم أقروا بالوضع لتشكيك الناس في دينهم، وادخال الريب من جهة حديث رسول الله ﷺ في نفوسهم. وأعني بهؤلاء الزنادقة الذين كُشف أمرهم وتبين حالهم، فلما أيقنوا بالموت، وعلموا، أنهم لن يفلتوا من أيدي الائمة والخلفاء أرادوا أن يتركوا الناس في شك من الاحاديث التي في أيديهم فأقروا بأنهم وضعوا أحاديث على رسول الله ﷺ، وأنهم أدخلوها في برنامج الناس وأحلوا بها الحرام، وحرموا بها الحلال. فلم يكتفوا بمجرد الاقرار بالكذب والاعتراف بالوضع حتى ادعوا الكثرة في ذلك وزعموا أنها محصورة في الحلال والحرام ومما يدل على كذبهم في ذلك وأنهم قصدوا التشكيك وبلبلة الفكر، زعمهم أن وضعهم للاحاديث كان مقتصراً على الوضع في الحلال والحرام بأعداد هائلة تفوق العشرات بل المئات، بل الألوف. ونحن لو تتبعنا الاحاديث الموضوعة في الاحكام نجدها لا تبلغ ما ادعاه فرد منهم فضلاً أن تبلغ أحاديث مجموعهم.

كل هذا يرجح لنا القول بأن الاقرار الذي صرح به الزنادقة في وضعهم الحديث انما كان القصد منه التشكيك وسوء الظن في حديث المصطفى ـ ﷺ ـ حيث أنهم لم يبلغوا مقصدهم في اغواء الناس والتلبيس عليهم في دينهم عندما كانوا يزاولون نشاطهم وينشرون أفكارهم.

فلما حيل بينهم وبين ما يشتهون واخذوا وشردوا وقدموا للقتل وتنفيذ حكم الله فيهم لجأوا الى هذا الاسلوب الدنيء، اكمالاً لمخططهم ورغبة في في الوصول الى غايتهم ومن هؤلاء ما اخرج ابن عساكر باسناده عن الرشيد أنه جيء اليه بزنديق، فأمر بقتله فقال: يا أمير المؤمنين أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم، أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام، ما قال النبي ـ ﷺ ـ منها حرفاً. فقال له الرشيد: أين أنت يا زنديق من عبد الله بن المبارك، وأبي اسحاق الفزاري ينخلانها فيخرجانها حرفاً حرفاً[1].

وقال ابن عدى: لما أخذ عبد الكريم بن أبي العرجاء لتضرب عنقه قال: لقد وضعت فيكم اربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام[2].

هذه هي الدوافع التي من أجلها أقر بعض الرواة بالوضع، واعترفوا بالكذب، وأرى من المناسب ذكرهم مرتبين على حروف المعجم ليسهل الكشف عنهم بصرف النظر عن اغراضهم ومقاصدهم.

١ـ ابراهيم الحوات:

ويقال ابن الحوات وهو ابراهيم السماك.

قال الساجي: كذاب قال الواقدي: سمعته يقول لابن ابي ذئب: ربما وضعت احاديث[3].

زاد ابن حجر: وفي آخرها، فأفرقها في الناس ثم اصبح الناس يتحدثون بها[4].

٢ـ أبرد بن أشرس:

قال ابن خزيمة: كذاب وضاع[5].

---

(١) تحذير الخواص: ١٦٢/١٦٣.
(٢) تحذير الخواص: ١٦٥.
(٣) ميزان ١: ٧٧، لسان ١: ١٢٨.
(٤) لسان ١: ١٢٨.
(٥) المغني ١: ٣٢.

قال الواقدي : سمعته يقول لابن أبي ذئب وضعت أحاديث[1]

٣ ـ أحمد بن عبيد الله ابو العز بن كادش، من شيوخ ابن عساكر قال البرهان الحلبي أقر بوضع حديث ، وتاب وأناب[2] .

٤ ـ أحمد بن محمد بن غالب الباهلي :

المعروف بغلام خليل .

قال ابن عدي : سمعت أبا عبد الله النهاوندي بحران في مجلس أبي عروبة يقول : قلت لغلام الخليل هذه الاحاديث الرقائق التي تحدث بها ؟ قال : وضعناها لنرقق بها قلوب العامة[3] .

٥ ـ اسماعيل بن أبي أويس :

روى البرقاني قال ثنا الدارقطني : ذكر محمد بن موسى الهاشمي وهو احد الائمة وكان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده ، فذكر عن أبي عبد الرحمن قال : حكى لي سلمة بن شبيب قال : ثم توقف أبو عبد الرحمن ، قال : فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتى قال، قال لي بن شبيب : سمعت اسماعيل بن أبي أويس يقول : ربما كنت أضع الحديث لاهل المدينة اذا اختلفوا في شيء فيما بينهم

قال البرقاني : قلت للدارقطني : من حكى لك هذا عن موسى بن موسى ، قال : الوزير، كتبتها من كتابه ، وقرأتها عليه ـ يعني بالوزير ـ الحافظ الجليل جعفر ابن خزابة[4] .

٦ ـ باذام ويقال باذان أبو صالح مولى أم هانىء :

قال ابن المديني ، عن القطان عن الثوري قال الكلبي : قال لي أبو صالح كل

---

(١) لسان ١ : ١٢٩ . (٢) الكشف الحثيث : ٢٨

(٣) تاريخ بغداد ٥ : ٧٩ ، ميزان ١ : ١٤١ ، لسان ١ : ٢٧٢ .

(٤) تهذيب ١ : ٣١٢ .

ما حدثتك كذب[1] .

٧ جابر بن مرشد الحنفي الكوفي :

عالم الشيعة تركه يحيىٰ والنسائي ، ووثقه شعبة وسفيان الثوري : قال أبو العيناء بعد توبته وضعت أنا وهو حديث فدك وأدخلناه على الشيوخ ببغداد فقبلوه إلا ابن شيبة العلوي[2] .

قلت : ثم رواية تصرح بأن شريك أبي العيناء هو الجاحظ لا جابر .

قال الحاكم : سمعت عبد العزيز بن عبد الله الأموي يقول : سمعت إسماعيل بن محمد النحوي يقول : سمعت المحاملي يقول ، سمعت أبا العيناء يقول : أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك .

قال إسماعيل : وكان أبو العيناء يحدث بذلك بعد ما مات الجاحظ[3] .

٨ ـ زياد بن ميمون الثقفي الفاكهي :

قال أبو داود : أتيته فقال : أستغفر الله ، وضعت هذه الأحاديث .

وقال بشر بن عمر الزهراني : سألت زياد بن ميمون أبا عمار من حديث لانس فقال : أحسبوني كنت يهودياً أو نصرانياً ، قد رجعت عما كنت أحدث به عن أنس ، لم أسمع من أنس شيئاً .

وقال أبو داود ، فأنا لقيت زياد بن ميمون وعبد الرحمن بن مهدي فسألناه فقلنا : هذه الأحاديث التي ترويها عن أنس فقال : أرأيتما من تاب أليس يتوب الله عليه ؟ قلنا : نعم . قال : ما سمعت من أنس من ذا قليلاً ولا كثيراً ، فأنتما لتعلمان أني لم ألق أنساً إذا لم يعلم الناس . قال أبو داود فبلغنا أنه يروي ، فأتيناه أنا وعبد الرحمن فقال : أتوب ثم بلغنا أنه يحدث فتركناه[4] .

---

(١) ميزان ١ : ٢٩٦ ، تهذيب ١ : ٤١٧/٤١٧ . (٢) قانون الضعفاء والموضوعات للفتني : ٢٤٦ .
(٣) لسان ٥ : ٣٤٦ . (٤) ميزان ٢ : ٩٥/٩٤ ، لسان ٢ : ٤٩٨/٤٩٧ .

٩ ـ شيخ بن أبي خالد :

روى الذهبي بسنده إلى إسماعيل بن أحمد الجرجاني . قال ثنا أبو نعيم : حدثنا عمار بن رجاء عن سليمان بن حرب قال : دخلت على شيخ وهو يبكي فقلت له : ما يبكيك ؟ قال : وضعت أربعمائة حديث وأدخلتها في برنامج الناس فلا أدري كيف أصنع .

قال الذهبي : هذا هو شيخ بن أبي خالد[١] .

قال ابن حجر : ليس كما ظن ـ أي الذهبي ـ بل هذا رجل مبهم ، وليس شيخ اسمه بل وصفه[٢] .

قلت لهذا أفرد ابن حجر ترجمة باسم شيخ مبهمة ، غير ترجمة شيخ بن أبي خالد .

١٠ ـ عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي الحنبلي :

قال الذهبي من رؤساء الحنابلة ، وأكابر البغادة إلا أنه آذى نفسه ووضع حديثاً أو حديثين في مسند الإمام أحمد[٣] .

وقال الخطيب : حدثنا أبو القاسم عبد الواحد بن علي العكبري قال : حدثني الحسن بن شهاب عن عمر بن المسلم قال: حضرت مع عبد العزيز بن الحارث الحنبلي بعض المجالس ، فسئل عن فتح مكة أكان صلحاً أو عنوة ؟ فقال : عنوة ، فقيل : ما الحجة في ذلك ؟ فقال : حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الصواف ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا عبد الرزاق عن مالك أو معمر ـ قال عبد الواحد أنا أشك ـ عن الزهري عن أنس ، أن أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ اختلفوا في فتح مكة ، أكان صلحاً أو عنوة ، فسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ فقال : كان عنوة .

قال ابن المسلم ، فلما خرجنا من المجلس قلت له : ما هذا الحديث ؟ فقال : ليس بشيء ، وأنما صنعته في الحال ، أدفع به عني حجة الخصم .

---

(١) ميزان ٢ : ٢٨٦ ، لسان ٣ : ١٥٩ . (٢) لسان ٣ : ١٦٠ . (٤) ميزان ٢ : ٦٢٤ .

وقال الخطيب : حدثني الأزهري قال ، قال لي أبو الحسن بن زرقويةٌ وضع أبو الحسن التميمي في مسند أحمد بن حنبل حديثين فأنكر أصحاب الحديث عليه ذلك ، وكتبوا محضراً أثبتوا فيه خطوطهم بشرح حاله .

قال الأزهري : ورأيت المحضر عند ابن زرقوية ، وفيه خط الدارقطني وابن شاهين وغيرهما[1] .

١١ ـ عبد الكريم بن أبي العرجاء :

خال معن بن زائدة : قال الذهبي : زنديق معثر ، قال ابن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، وأحلل فيها الحرام[2] .

١٢ ـ العلاء بن عبد الرحمن :

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي قال : حدثنا أبو أسامة النصيبي قال : سمعت أبا داود السجستاني يقول ، سمعت يحيى بن معين وسئل عن العلاء بن عبد الرحمن فقال أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته : ألا تستغفر الله ؟ فقال : أني لأرجو أن يغفر الله لي فقد وضعت في فضل علي بن أبي طالب سبعين حديثاً[3] .

١٣ ـ عمر بن الصبح :

قال البخاري في التاريخ الأوسط : حدثني يحيى اليشكري عن علي بن جرير ، سمعت عمر بن الصبح يقول : « أنا وضعت خطبة النبي ﷺ[4] » .

وقال الذهبي : كذاب ، اعترف بوضع الحديث[5] .

---

(١) تاريخ بغداد ١٠ : ٤٦٢ .

(٢) ميزان ٢ : ٦٤٤ ، لسان ٤ : ٥١ .

(٣) الموضوعات ١ : ٣٣٩ .

(٤) أسماء الضعفاء : ١١٦/أ ، تهذيب ٧ : ٤٦٤/٤٦٣ .

(٥) المغني ٢ : ٤٦٩ ، ديوان الضعفاء : ٢٢٨ ، الخلاصة : ٢٨٤ .

١٤- محرز أبو رجاء:

روى زهير بن معاوية قال: أخبرنا محرز أبو رجاء- وكان يرى رأي القدر فتاب منه- فقال: لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئاً، فوالله لقد كنا نضع الاحاديث ندخل بها الناس في القدر ونحتسب بها، ولقد أدخلت أربعة آلاف من الناس. قال زهير: فقلت له: كيف تصنع بمن أدخلتهم؟ قال: ها انذا أخرجهم الاول فالاول[١].

١٥- محمد بن اسحاق بن ابراهيم الأهوازي: لقبه سركرة.

قال ابو بكر بن عبدان الشيرازي: أقر بالوضع[٢].

١٦- محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري:

قال ابن حجر: حكى أبو القاسم السمرقندي، أنهم كتبوا عليه محضراً بأنه كذاب، وقال: بلغني أنه قيل له: الم يقل النبي ﷺ «من كذب علي متعمداً..» الحديث فقال: انما أنا اكذب على الشيوخ[٣].

١٧- محمد بن السائب الكلبي:

قال ابن أبي حاتم: نا عمر بن شبة ثنا أبو عاصم يعني الضحاك بن مخلد النبيل قال: زعم لي سفيان الثوري قال: قال لنا الكلبي: ما حدثت عني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب، فلا ترووه[٤].

١٨- محمد بن سعيد الشامي المصلوب: هالك، صلب لزندقته

قال ابن حبان: حدثني محمد بن المنذر، ثناه أبو زرعة، ثنا عبد الرحمن بن ابراهيم عن ابي محمود بن خالد أنه سمع محمد بن سعيد يقول: اني لا اسمع الكلمة الحسنة فلا أرى بأساً أن أنشر لها اسناداً[٥].

(١) السنة قبل التدوين: ٢١٦ نقلاً عن الجرح. (٢) ميزان ٣: ٤٧٨، لسان ٥: ٦٩.
(٣) لسان ٥: ٨٣. وهو غير صاحب الصحيح فهذا متأخر.
(٤) الجرح ٣/٢: ٢٧١، مجروحين: ٢: ٢٥٢. (٥) مجروحين ٢: ٢٤٧.

١٩ـ محمد بن القاسم بن الحسن البرزاطي:

قال أبو بكر بن عبد الله الشيرازي: كذاب، وأقر بالوضع[١].

٢٠ـ محمد بن القاسم أبو العيناء:

سبق الكلام عنه، وأنه أقر بوضع حديث فدك بالاشتراك مع الجاحظ[٢].

٢١ـ معلى بن عبد الرحمن الواسطي:

قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين وسئل عن معلى بن عبد الرحمن فقال: أحسن أحواله أنه قيل له عند موته الا تستغفر الله؟ فقال: الا ارجو أن يغفر لي وقد وضعت في فضل علي رضي الله عنه تسعين حديثاً، وقال: سبعين حديثاً[٣].

٢٢ـ ميسرة بن عبد ربه الفارسي:

قال محمد بن عيسى الطباع: قلت لميسرة بن عبد ربه من اين جئت بهذه الاحاديث من قرأ كذا كان له كذا قال: وضعته أرغب الناس.

وقال أبو داود: أقر بوضع الحديث.

وقال أبو زرعة: وضع في فضل قزوين أربعين حديثاً وكان يقول: أني أحتسب في ذلك[٤].

٢٣ـ نصر بن طريف أبو جزء القصاب:

عن عبد الرحمن بن مهدي قال: مرض أبو جزء، فدخلنا عليه نعوده فقال: اسندوني فأسندوه، فقال: كل ما حدثتكم عن فلان وفلان، فليس كذلك، وانما حدثني به فلان.

قال ابن مهدي: فقلنا جزاك الله خيراً، وخرجنا وأنه لأجّل الناس عندنا ثم عوفي بعد ذلك فحدثنا بتلك الاحاديث فلان وفلان التي قال: انه ليست عنده عنهما

---

(١) ميزان ٤: ١٢، لسان ٥: ٣٤٤.

(٢) انظر صفحة: ٣٢ جـ ٣.

(٣) ميزان ٤: ١٤٩، تهذيب ١٠: ٢٣٨.

(٤) ميزان ٤: ٢٣٠ / ٢٣١، لسان ٦: ١٣٨.

وقال أيضاً : بعث إلى أبو جزء وهو مريض فقال : حديث كذا وكذا كيف كنت كتبته عني قلت : حدثني عن قتادة فقال : أجعله عن سعيد عن قتادة حتى أملي علي أحد عشر حديثاً قد كتبتها عنه عن قتادة ، فأدخل بينه وبين قتادة رجلاً ، فقلت له : جزاك الله عن نفسك خيراً ما أحسن ما صنعت قال : فلما صح من مرضه أنكر ذلك وعاد في روايته عن قتادة فتركه عبد الرحمن وأخبر الناس بقصته فذهب[1] .

وقال البلخي : وحدثني أبو عزيز الصغاني قال سمعت أبا سنان يقول : سمعت محمد بن عمرو السوري جار علي بن المديني يقول ، سمعت عمي عبد الصمد بن عبد الوارث يقول : دخلنا على أبي جزي وهو مريض فقال لنا : لولا أنه حضرني من الله ما ترون ما كنت خليقاً إلا أقر ولا أعترف ، ولكني أشهدكم أني قد وضعت من الحديث كذا وكذا ، وأني أستغفر الله منها وأتوب إليه ، فقالوا : قد أحسنت إذا أقررت ، قال : فلم يمت من مرضه وقام ، فمر على تلك الأحاديث كلها وحدث بها[2] .

٣ ـ الرواة المتعمدون للوضع : الذين أثبت النقاد كذبهم بقرائن تتنزل منزلة الاقرار .

وثمة صنف من الرواة تعمدوا الكذب على رسول الله ﷺ ، واستهدفوا الوضع والاختلاق في حديثه ، وظنوا أنهم نالوا أوطارهم ، وبلغوا مآربهم دون أن يكشف أمرهم أحد أو يظهر ذلك منهم ناقد .

لكن علماء الحديث وجهابذة النقاد كانوا لهم بالمرصاد ، فقد كشفوا أمرهم ، وأظهروا كذبهم ، وقد سلكوا في ذلك مسالك بها توصلوا إلى الوقوف على قرائن دلت على كذب هؤلاء الرواة ، وأسفرت عما يكتمون من وضع ، وأبدت عما يخفون من دس .

وقد تعرضت لذكر هذه القرائن عند الكلام على مبحث ما يثبت به الوضع وتتلخص فيما يلي :

---

(١) لسان ٦ : ١٥٣/١٥٤ .

(٢) الكشف الحثيث : ٢٨ .

١ـ قرائن بها يعرف كذب الراوي فيما يدعيه من السماع ويزعمه من لقي بعض الشيوخ.

٢ـ قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يسنده أو ينسبه الى شيوخه، أو يلصقه بكتبهم ومدوناتهم. أو يدخله في حديثهم.

٣ـ قرائن تتعلق بذات الراوي تؤكد وضعه للحديث كأن يشير الى سبب كذبه، أو يظهر الدافع الذي من أجله اختلق الحديث، أو يصاحب الرواية من الظروف والملابسات ما يرجح اختلاقه وكذبه.

وقد عرضت هذه القرائن بالتفصيل ثمّ وأرى من المناسب أن أعرض للكلام على أنواع الوضاعين من حيث الطرق التي سلكوها في وضعهم، والكيفية التى استخدموها للوصول الى غرضهم، مجملاً ما سبق تفصيله، مبيناً ما لم أتناوله من قبل.

الكذابون الذين صرحوا بالسماع من شيوخهم، فلما سئلوا عن تاريخ ولادتهم ظهر انهم ولدوا بعد موت شيوخهم، أو ادعوا السماع في وقت معين كان الشيوخ قد ماتوا قبله، أو زعموا السماع في بلدة معينة علم يقيناً أن الشيوخ لم يدخلوها أو سئلوا وصف مشايخهم الذين ادعوا السماع منهم فلم يعرفوهم، وتارة يكون السائل هو الشيخ المروي عنه. فكل هذا يدل على كذب هؤلاء في سماع ما ادعوه. وسأذكر من رمي بالوضع بهذا النوع مرتين على حروف المعجم، وقد سبق أن ذكرت بعضهم عند الكلام على القرائن التي يثبت بها المحدثون الوضع[1] لذا فأني سأقتصر على ذكر أسمائهم، وأحيل الى ما سبق.

أحمد بن محمد بن الازهر بن حريث السجستاني:

سبق أن ابن حبان ذكر أنه حدث عن محمد بن المصفى، فلما سئل في أي سنة سمع منه ذكر سنة كان ابن المصفى مات قبلها[2].

اسحاق بن بشر أبو حذيفة البخارية.

---

(١) انظر صفحة: ٢٨٨ جـ ١ .

(٢) انظر صفحة: ٢٨٩ جـ ١ .

سبق ذكره وأنه حدث عن ابن جريج وابن طاوس فسألوه عن سنه ومتى بدأ في السماع فأخبرهم، فكذبوه لأن عبد الله بن طاوس مات قبل أن يولد بسنين[1].

بهلوان بن سهرمزان أبو البشر اليزدي:

قال ابن حجر: كذاب: قال عبد العزيز بن هلال: حدث بصحيح البخاري بنيسابور عن شيخ لا يعرف عن ابي الحسن الداودي، فكذبوه، لانه قال: ولدت سنة ٥٦٥ هـ، ثم قال: رأيت أبا الوقت السجزي وكان عامياً.

قال ابن هلال: فقلت له: أنت رأيت أبا الوقت بعد موته باثنتي عشر سنة[2].

الحسن بن عمارة:

سبق ذكره، وأنه حدث عن الحكم، فسئل الحكم عن ذلك فقال: ما حدثت بشيء منها[3].

الحسين بن داود أبو علي البلخي:

قد مر قول الحاكم فيه أنه روى عن جماعة مثل ابن المبارك وأبي بكر بن عياش وأن سنه لا تحتمل ذلك[4].

سهيل بن ذكوان أبو السندي:

زعم أن عائشة حدثته بواسط، فلما سئل أن يصفها قال: كانت أدماء.. وقد سبق أن الذهبي كذبه في ذلك[5].

العباس بن عبد الله بن عصام الفقيه:

مرقول ابن حجر في تكذيبه وأنه حدث عن ابن ديزل ولم يره[6].

عبد الله بن زياد بن سمعان:

---

(١) انظر صفحة: ٢٨٨ جـ ١ .

(٢) لسان ٦: ٦٥.

(٣) انظر صفحة: ٢٩٢ جـ ١ .

(٤) انظر صفحة: ٢٨٨ جـ ١ .

(٥) انظر صفحة: ٢٩١ جـ ١ .

(٦) انظر صفحة: ٢٩٠ جـ ١ .

مضى الكلام فيه وأنه حدث عن شهر بن حوشب، فلما سئل عنه قال: هو بعض العجم من أهل خراسان[١].

علي بن عاصم بن صهيب الواسطي:

سبق أنه حدث عن خالد بضعة عشر حديثاً. فلما سئل عنها أنكرها وقال انه يكذب[٢].

عمر بن موسى الوجيهي الحمصي الانصاري:

قال يحيى الوحاظي: حدثنا عفير بن معدان قال: قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا اليه فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح فقلنا: من هذا، فقال: خالد بن معدان، قلت: له: في أي سنة لقيته؟ قال: في سنة ثمان ومائة[٣] في غزاة أرمينية.

قلت: اتق الله يا شيخ ولا تكذب.

مات خالد في سنة اربع ومائة[٤] وأزيدك انه لم يغز أرمينية قط[٥].

عمر بن هارون البلخي:

سبق أن ابن المبارك غمزه في سماعه عن جعفر بن محمد، وأنه قدم مكة وحدث عنه مدعياً السماع منه بعد موته[٦].

عيسى بن زيد الهاشمي:

قال الذهبي: كذاب، لحقه الحاكم.

قال ابن حجر: كان شافعي المذهب، سمع كتب علي بن عبد العزيز بمكة عنه، قال الحاكم أبى ألا أن يرتقي الى قوم لعل بعضهم مات قبل أن يولد وحدث

---

(١) انظر صفحة ١٩١ جـ١. (٢) انظر صفحة: ٢٩٢ جـ١.

(٣) هكذا في الميزان، وفي اللسان في سنة ثمان وخمسين ومائة.

(٤) هكذا في الميزان وفي اللسان في سنة أربع وخمسين ومائة.

(٥) ميزان ٣: ٢٢٥، لسان ٤: ٣٣٣. (٦) انظر صفحة: ٢٩٠ جـ١.

بالمختصر عن المزني نفسه ، وروى عن جماعة ماتوا قبل المزني[1] قلت : منهم يونس بن عبد الأعلى وابن عبد الحكم .

قال الحاكم وسمعته يقول : سمعت من يعقوب بن سفيان أكثر مصنفاته قال الحاكم كنت أتورع عن الرواية عنه[2] .

الفضل بن عبيد الله الحميري :

متهم بالكذب . وقال الاسماعيلي : كتبت عنه قديماً وكان يرمي بالكذب سمعت أبا عمران يعني الجوني يقول ، سمعت هذا يعني الحميري يقول : ثنا محمد ابن يوسف الفريابي ، قال : وظننته غلط ، فقلت : لعلك أردت إبراهيم بن محمد ابن يوسف . فقال : لا ، محمد بن يوسف قال ، وأظن أبا عمران قال : ان محمد بن يوسف الفريابي مات قبل مولد هذا[3] .

مأمون بن أحمد السلمي الهروي :

قال ابن حبان : سألته متى دخلت الشام ؟ قال : سنة خمسين ومائتين قلت فان هشام الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين ، فقال : هذا هشام بن عمار آخر[4] .

محمد بن أحمد بن إسماعيل أبو المناقب القزويني :

نقل ابن حجر عن ابن النجار قال : قدم علينا مصر فحدث بثلاثيات البخاري عن أبي الوقت سماعاً ثم نظرنا فوجدناه لا يصح ، لأن مولده فيما قيده من يوثق به كان في سنة ثمان وأربعين وخمسمائة ، وقدم مع والده إلى بغداد سنة ست وخمسين وخمسمائة ، بعد موت أبي الوقت بثلاث سنين ، فعلى هذا لا يصح سماعه عنه[5] .

محمد بن إسماعيل بن موسى بن هارون :

---

(١) هكذا في اللسان والظاهر أن العبارة خطأ ، وصوابها : وروى عن جماعة ماتوا قبل المزني .

(٢) لسان ٤ : ٣٩٥ .

(٣) لسان ٤ : ٤٤٤/٤٤٥ .

(٤) ميزان ٣ : ٤٢٩ ، لسان ٥/٧ .

(٥) لسان ٥ : ٥٦ .

سبق تكذيب الذهبي له وإتهامه في سماعه من موسى بن نصر الرازي[1] .

محمد بن عبد الله أبو الفضل الشيباني :

قال حمزة بن محمد بن طاهر : كان يضع الحديث وقد كتبت عنه ، وكان له سمة ووقار قال : وسمعت من يذكر أنه لما حدث عن ابن الفرات قيل له : متى سمعت منه فذكر وقتاً مات ابن الفرات قبله بمدة لأنه زعم أنه سمع منه سنة عشر وثلاثمائة ، وكان ذلك قد مات سنة اثنتين وثلاثمائة ، فكذبه الدارقطني في ذلك وسقط حديثه[2] .

يحيى بن عبد الحميد الحماني :

سبق ذكره وأنه حدث عن أحمد بن حنبل فانكر أحمد أن يكون قد حدثه[3] .

من السبل التي سلكها بعض الكذابين أن يعمدوا إلى بعض الكتب فيروونها دون أن يكون لهم الحق في ذلك حيث يدعون سماعها : بل ان بعضهم يزور سماعه عليها ، وهذا النوع من الوضع في المتأخرين أكثر منه في المتقدمين حيث اقتصر الاسناد عند المتأخرين على السماعات فقط فلجأ الكذابون منهم إلى تزوير ذلك السماع وإلحاق أسمائهم بسلسلة الاسناد . ومع ذلك فقد تعرض لهم النقاد وكشفوا كذبهم ، وأظهروا تزويرهم .

وممن عرف لدى العلماء متلبساً بتهمة التزوير :

أحمد بن الحسين بن إقبال المقدسي :

قال ابن حجر : سمع الكثير من أصحاب أبي عمر بن مهدي وابن شاذان وابن بشران والبرقاني ولم يقنع بذلك فادعى سماعاً من شيوخ لم يدركهم كأبي نصر الزينبي وأبي الحسن بن النقور وغيرهما وظهر كذبه فتركه الناس . وكان يحكي أسماء غيره في الأجزاء ويثبت اسمه ، ويشتري كتباً ، ونقل اسمه وأسماء جماعة كانوا معه ولفظها لمن نقل اسمه مع القوم فيقول : أثبت هؤلاء في هذا الجزء فيفعلون ، ومنهم من يرجع عن ذلك .

---

(١) انظر صفحة : ٢٨٩ جـ ١ .   (٢) لسان ٥ : ٢٣١/٢٣٢   (٣) انظر صفحة : ٢٩٣ جـ ١

ومن جملة من صنع معه ذلك أحمد بن علي السمين ومحمد بن محمد بن دلال والمبارك بن المبارك ونصر السراج فصاروا يتجنبون ذلك[1] .

أحمد بن الحسين أو الحسين بن السماك :

قال الخطيب : وقد حدثنا عن أبي بكر بن السماك حديثا مظلم الاسناد ، منكر المتن ، فذكرنا روايته عن ابن السماك لأبي القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي ، فقال : لم يدرك أبا عمرو بن السماك هو أصغر من ذاك لكنه وجد جزءاً فيه سماع أبي الحسين بن أبي عمرو بن السماك عن أبيه ، وكان لأبي عمرو بن السماك ابن يسمى محمداً ويكنى أبا الحسين فوثب على ذلك السماع وادعاه لنفسه[2] .

أحمد بن علي بن عبد الله بن سلامة أبو المعالي أبو السمين :

قال ابن حجر : سمع نفسه من ابن البطر والطبقة ، وكتب بخطه كثيراً ، وكانت فيه غفلة .

قال ابن ناصر : أفسد سماعاته باخره . وكان أحمد بن أقبال يشتري الأجزاء غير مسموعة ، ويكتب اسم جماعة هو منهم على ورقة ، ويعطيها لابن السمين حتى ينقلها إلى الجزء فدرج أحدهما وهو ابن اقبال ، وبقي الآخر . فلا يجوز السماع منه[3] .

أحمد بن الفرج بن سليمان أبو عتبة الكندي الحمصي . المعروف بالحجازي :

قال الخطيب : قرأت في كتاب أبي الفتح أحمد بن الحسن بن محمد بن سهل المالكي ، أخبرنا أبو هاشم ثم عبد الغافر بن سلامة بحمص قال ، قال محمد بن عوف : والحجازي كذاب ، كتبه التي عنده لضمرة وابن أبي فديك ، من كتب أحمد ابن النضر ، وقعت إليه ، وليس عنده من حديث بقية بن الوليد الزبيدي أصل وهو فيها

---

(١) لسان ١ : ١٥٨ .

(٢) تاريخ بغداد ٤ : ١١١/١١٠ ، انظر لسان ١ : ١٥٦ .

(٣) لسان ١ : ٢٢٨ .

آكذب خلق الله ، إنما هي أحاديث وقعت إليه في ظهر قرطاس كتاب صاحب حديث ، في أولها مكتوب : حدثنا يزيد بن عبد ربه قال : حدثنا بقيه .

وقال أيضاً : وحدث عن عقبة بن علقمة ، بلغني أن عنده كتاباً وقع إليه في مسائل ليست حديثة فوقفه عليها فتى من أصحاب الحديث وقال: أتق الله يا شيخ[1] .

بقاء بن أحمد أبي شاكر بن بقاء الحريمي :

قال الذهبي : كذاب دجال زور ألف طبقة ، جمع أجزاء كثيرة وأدعى السماع من أبي منصور بن خيرون وطبقته ووقع باجازات فكشط وأثبت اسمه مكان الكشط وألقاها في الزيت فخفي الكشط ، ثم حمل ذلك إلى ابن الجوزي فنقله له ولم يفهم وكذا نقل له عبد الرزاق الجيلي فاعتمد الناس على نقلها وأخفى الأصول ، فقرأ عليه أحمد بن سلمان الحربي كثيراً قاضي المارستان وغيره ، ثم ظهرت أصول الاجازات فافتضح وبان كذبه ، وقد ألحق اسمه في أكثر من ألف جزء لا تحل الرواية عنه[2] .

زاد ابن حجر . قال ابن النجار : اشتريت تركته فرأيت في كتبه من التزوير ما لم يبلغه كذاب[3] .

ثابت بن جعفر بن أحمد النهاوندي :

قال ابن حجر : قال القطب الحلبي : رأيت في أصوله حكاً وضرباً كثيراً ثم تبين لي أنه وقعت له أجزاء من رواية ثابت بن عبيد الله بن المظفر النهاوندي فحكه وحك إسم أبيه وجده وجعل السماع لنفسه زوراً وكذباً[4] .

الحسين بن أحمد القادسي :

قال الذهبي : كذبه أبو الفضل بن خيرون : وقال أُبي النرسي : كان يسمِّع

---

(١) تاريخ بغداد ٤ : ٣٤٠/٣٤١ ، انظر لسان ١ : ٢٤٥ .
(٢) ميزان ١ : ٣٤٠ ، لسان ٢ : ٤١ .
(٣) لسان ٢ : ٤١ .
(٤) لسان ٢ : ٧٥ .

لنفسه فيما لم يسمعه، وكان له سماع صحيح منه جزء محمد بن يونس الكديمي وجزء القعنبي وأجزاء من مسند أحمد. سمعنا منه[1]

ومن أنواع الضاعين الذين تعمدوا الكذب في الحديث والاختلاق فيه جماعة من الرواة وضعوا أحاديث وألصقوها ببعض المؤلفات أو زادوها في بعض النسخ، الا أن علماء الحديث وجهابذة النقد كشفوا حالهم، وبينوا أمرهم ونبهوا الى زياداتهم التي زادوا، وأحاديثهم التي الصقوا، وقد عدوا بفعلهم هذا كذبة، وضمنوا قائمة الوضاعين، وممن عرف عنه ذلك:

ابراهيم بن أحمد العجلي:

قال الذهبي: ممن يضع الحديث.

زاد ابن حجر: وأرخ المصنف- أي الذهبي- وفاته في تاريخ الاسلام سنة احدى وثلاثين وثلاثمائة وقال: رحل ثم وضع أحاديث فافتضح وترك، وقد ذكره أبو الحسن بن سفيان في تاريخه وقال: يعرف بالابزاري ويعرف بابن أخت الأشل، وكتبنا عنه اجزاء كثيرة من حديث البغداديين، من حديث أبي قلابة وغيره. سماعاً صحيحاً، ثم انه بعد ذلك وضع أحاديث بخط طري لا أصل لها منها عن أبي قلابة عن يزيد بن هارون عن شعبة عن عمرو بن دينار[2].

خالد بن نجيح المصري:

قال ابن ابي حاتم: كان يصحب عثمان بن صالح المصري، وأبا صالح كاتب الليث وابن أبي مريم، سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو كذاب كان يفتعل الاحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح وهذه الأحاديث التي انكرت على ابي صالح يتوهم أنه من فعله[3].

عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني الفقيه القاضي:

---

(١) ميزان١: ٥٢٩، لسان ٢: ٢٦٤. (٢) لسان ١: ٢٨.

(٣) الجرح ٧٢، ٣٥٥، انظر الكشف الحديث ٨١، ميزان ١: ٦٤٤.

قال ابن يونس، كان محموداً في القضاء فقيهاً على مذهب الشافعي، كان له حلقة بمصر وكان يظهر عبادة وورعاً وثقل سمعه جداً، وكان يفهم الحديث ويحفظه، ويملي ويجمع الخلق تخلط في الآخر، ووضع احاديث على متون معروفة، وزاد في نسخ مشهورة فافتضح وحرقت الكتب في وجهه.

وقال الحاكم عن الدارقطني. ألّف كتاب سنن الشافعي وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي(١).

عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي:

سبق ذكره في مبحث من أقر بوضع الحديث وأنه زاد حديثاً أو حديثين في مسند أحمد(٢).

عمرو بن مالك:

قال الترمذي، قال محمد بن اسماعيل: هذا كذاب كان استعار كتاب ابي جعفر المسندي فالحق فيه احاديث(٣).

محمد بن أيوب بن سويد الرملي:

قال ابن حبان: كان أبو زرعة يقول: رأيت هذا الشيخ أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري وكان يحدث بها(٤).

محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان أبو بكر البغدادي الطرازي.

قال الذهبي، قال الخطيب: ذاهب الحديث روى مناكير وزاد في نسخة خراش ما ليس منها(٥). زاد ابن حجر: وقال الخطيب: ونسخة خراش التي رواها العدوي ليس فيها شيء من هذه الاحاديث وكأنه سلك في هذه الاحاديث السهولة

---

(١) الكشف الحثيث: ١٢٦ / ١٢٧.

(٢) انظر صفحة: ٣٣جـ٣. وانظر الكشف الحثيث: ١٣٧ / ١٣٨

(٣) ميزان ٣: ٢٨٦، لسان ٤: ٤٧٤.

(٤) مجروحين ٢: ٢٩٣ / ٢٩٤، ميزان ٣: ٤٨٧، لسان ٥: ٨٧.

(٥) لسان ٤: ٢٨، لسان ٥: ٣٦٣.

واتبع في روايتها المخرج فانه كان يحدث كثيراً من حفظه[1] .

ويلحق بهذا النوع من الوضاعين طائفة من الوراقين والكتبة والابناء والربائب لبعض الرواة دسوا في كتبهم ما ليس من حديثهم . فكان من نتيجة ذلك أن ضعف هؤلاء الرواة بل اتهموا أو رموا بالكذب وهم براء من ذلك وإنما أتوا من قبل هؤلاء الوراقين والكتبة . والأبناء والربايب ، وقد كشف الجهابذة النقاد عن الكذابين الحقيقيين ، وأسفروا عن حقيقة الأمر وبينوا أن هؤلاء الرواة لا ذنب لهم في هذه الأحاديث الموضوعة ، وإنما منوا من قبل هؤلاء الاتباع ، إلا أن الذي يؤخذ عليهم هو تمكينهم هؤلاء الكذابين من كتبهم حتى استطاعوا أن يدسوا فيها ويتقولوا عليها بين طياتها . وممن ذكره العلماء بذلك :

ابن إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن المهاجر بن عبد الرحمن بن زيد :

قال ابن عدي : سمعت أحمد بن عمير ، سمعت محمد بن عوف يقول : ذكرت له حديث إبراهيم بن العلاء عن بقية بن محمد بن زياد عن أبي أمامة رفعه ، « استعتبوا الخيل فانها تعتب » .

قال : رأيته على ظهر كتابه ملحقاً فأنكرته ، فقلت ، له ، فتركه .

قال ابن عوف : وهذا من عمل ابنه محمد بن إبراهيم ، وكان يسوي الأحاديث . وأما أبوه فشيخ غير متهم لم يكن يفعل من هذا شيئاً .

قال ابن عدي : وإبراهيم حديثه مستقيم ولم يرم إلا بهذا الحديث ويشبه أن يكون من عمل ابنه كما ذكره محمد بن عوف[2] .

جبارة بن المغلس :

قال ابن نمير أظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه ، فقلت له : تعني يحيى الحماني ، فقال : لا أسمي أحداً[3] .

---

(١) لسان ٥ : ٣٦٣ ، وانظر تاريخ بغداد ، ٣ : ٢٢٥/٢٢٦ فقد ساق شيئاً من الأحاديث التي زادها في النسخة .

(٢) تهذيب ١ : ١٤٩ .

(٣) مجروحين ١ : ٢١٦ .

وقال نصر بن أحمد البغدادي : جبارة في الاصل صدوق ، الا أن ابن الحماني أفسد عليه كتبه(١) .

حبيب بن أبي حبيب : واسم أبي حبيب زريق .

كاتب مالك بن أنس .

قال ابن حبان : كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروي عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس من احاديثهم(٢) .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي وذكر حبيب الذي يقرأ على مالك فقال : ليس بثقة قدم علينا رجل أحسبه قال من خراسان كتب عنه كتاباً عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سالم والقاسم فاذا هي أحاديث ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن القاسم وسالم .

قال أبي : أحالها على ابن أخي ابن شهاب . قال : أبي : كان يكذب ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه وأثنى عليه شراً وسوءاً(٣) .

وراق سفيان بن وكيع بن الجراح :

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : كلمني فيه - أي في سفيان - مشايخ من أهل الكوفة فأتيته مع جماعة من أهل الحديث فقلت له : ان حقك واجب علينا لو صنت نفسك واقتصرت علىَ كتب ابيك لكانت الرحلة اليك في ذلك ، فكيف وقد سمعت فقال : وما الذي ينقم علي ؟ قلت : قد أدخل وراقك ما ليس من حديثك بين حديثك . قال : فكيف السبيل في هذا ، قلت : ترضى بالمخرجات ، وتقتصر على الاصول ، وتنحي هذا الوراق وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك فانه يوثق به . قال : مقبول منك ، فما فعل شيئاً مما قاله . وبلغني أن وراقه كان يستمع علينا الحديث فبطل الشيخ وكان يحدث بتلك الاحاديث التي أدخلت بين حديثه(٤)

---

(١) تهذيب ١ : ٥٩ .
(٢) مجروحين ١ : ٢٦٠ .
(٣) تهذيب ٢ : ١٨١
(٤) الجرح ٢ / ١ : ٤٣١ ٤٣٢ ، وانظر ميزان ٢ : ١٧٣ ، تهذيب ٤ : ١٢٣ / ١٢٤ .

وقال ابن حبان كان شيخاً فاضلاً صدوقاً الا انه أبتلى بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه ، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع ، فمن أجل اصراره على ما قيل له : استحق الترك وكان ابن خزيمة يروي عنه ، وسمعته يقول : حدثنا بعض من أمسكنا عن ذكره ، وهو من الضرب الذي ذكرته مراراً أن لو خر من السماء فتخطفه الطير أحب اليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ . ولكنه أفسدوه[1] .

جار. عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني كاتب الليث :

قال أبو حاتم : أخرج أحاديث في آخر عمره ، أنكروها عليه ، نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبو صالح يصحبه وكان سليم الناحية ، لم يكن وزن أبي صالح الكذب ، كان رجلاً صالحاً[2] .

وقال البردعي : قلت لابي زرعة : رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة يعني منكرة فقال : لم يكن عثمان عندي ممن يكذب ، ولكن كان يسمع الحديث مع خالد بن نجيح ، وكان خالد اذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا قبلوا به ، وبلي به أبو صالح ايضاً في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ، ليس له أصل ، وأنما هو من خالد بن نجيح[3] .

قلت : قد مضى من قبل القول في خالد بن نجيح بانه كان يلصق الموضوعات ويدسها في كتب الناس .

عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي :

قال الذهبي : أحد الضعفاء أتى عن مالك بمصائب[4] .

قال البرهان الحلبي : ذكره شيخنا العراقي في شرح ألفيته في علوم الحديث في

---

(١) مجروحين ١ : ٣٥٥/ ٣٥٦ .
(٢) الجرح ٢/ ٢ : ٨٦/ ٨٧ ، ميزان ٢ : تهذيب ٥ : ٢٥٧
(٣) الجرح ٢/ ٢ : ٨٦/ ٨٧ ، ميزان ٢ : ٤٤١ .
(٤) ميزان ٢ : ٤٨٨/ ٤٨٩ ، لسان ٣/ ٣٣٤ .

الضرب الذين امتحنوا بأولادهم أو وراقين ، فوضعوا لهم أحاديث ودسوها فحدثوا بها من غير أن يشعروا .

وهذا الضرب لا ينبغي أن يذكر مع هؤلاء ، لانهم لا علم لهم ولا يقال للواحد منهم وضاع لانه لم يضع شيئاً ، الا انه ليس بعمدة وان كان عدلاً ، لانه قبل التلقين[1] .

ابن قيس بن الربيع الاسدي أبو محمد الكوفي :

قال عفان : كنت أسمع الناس يذكرون قيساً فلم ادر ما علته ، فلما قدمت الكوفة أتيناه فجلسنا اليه فجعل ابنه يلقنه .

وقال ابن نمير . كان له ابن هو آفته نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه وظنوا أن ابنه غيرها[2] .

وقال الساجي : ان احمد بن حنبل قال : كان له ابن يأخذ حديث مسعر وسفيان والمتقدمين فيدخلها في حديث أبيه وهولا يعلم .

وحكى البخاري في تاريخ الاوسط عن أبي داود ـ أي الطيالسي ـ قال : أنما أتى قيس من ابنه كان يأخذ حديث الناس فيدخلها في درج كتاب قيس ، ولا يعرف الشيخ ذلك[3] .

وقال عبد الله بن علي بن المدني : سألت أبي عنه فضعفه جداً . قال : وسمعت أبي يقول : حدثني ابراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي عن أبيه أن قيس بن الربيع وضعوا في كتابه عن أبي هاشم الرماني حديث أبي هاشم من اسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط في الوضوء فحدث به فقيل له : من ابو هاشم قال : صاحب الرمان . قال أبي : وهذا الحديث لم يروه صاب الرمان ، ولم يسمع قيس من اسماعيل بن كثير شيئاً ، وانما أهلكه ابن له قلب عليه أشياء من حديثه[4] .

---

(١) الكشف الحثيث : ١٢٥.
(٢) ميزان ٣ : ٣٩٤ ، تهذيب ٨ : ٣٩٤ .
(٣) ميزان ٣ : ٣٩٦ ، تهذيب ٨ : ٣٩٤ .
(٤) تهذيب ٨ : ٣٩٤ .

وقال ابن حبان : تتبعت حديثه فرأيته صادقا الا انه لما كبر ساء حفظه فيدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به ، فوقعت المناكير في روايته فاستحق المجانبة .

وقال العجلي : الناس يضعفونه وكان شعبة يروي عنه وكان معروفا بالحديث صدوقا ويقال : ان ابنه أفسد كتبه بآخره فترك الناس حديثه[1] .

ابن أخت معمر بن راشد :

قال ابن حجر في ترجمة أحمد بن الازهر النيسابوري .

وقال أحمد بن يحيى بن زهير التستري : لما حدث أبو الأزهر بحديث عبد الرزاق في الفضائل عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال : نظر النبي ﷺ الى علي رضي الله عنه فقال : انت سيد في الدنيا سيد في الآخرة . الحديث ، أخبر بذلك يحيى بن معين فبينا هو عنده في جماعة من أهل الحديث اذ قال يحيى : من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث . فقام أبو الأزهر فقال . . . هو ذا أنا . . . ، فتبسم يحيى فقال : أما أنك لست بكذاب ، وتعجب من سلامته وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث .

قال أبو حامد بن الشرقي : هو حديث باطل ، والسبب فيه أن معمراً كان له ابن اخ رافضي وكان معمر يمكنه من كتبه فادخل عليه هذا الحديث[2] .

ابن محمد بن يونس البغدادي المخرمي الجمال :

قال ابن عدي : كان يسرق الحديث .

وقال : حدثنا ابن ناجيه ، حدثنا محمد بن يونس ، حدثنا ابن عيينة ، عن عمرو ، عن جابر مثله ـ يعني قال النبي ـ ﷺ « أذهبوا بنا الى البصير الذي في بني واقف نعوده ، قال : وكان رجلًا أعمى . . . فهذا حديث حسين الجعفي عن ابن عيينة ، سرقه محمد وادعاه محمد بن الجهم حدثنا محمد بن يونس الجمال . وهو عندي متهم .

---

(١) تهذيب ٨ : ٣٩٤/ ٣٩٥ .

(٢) تهذيب ١ : ١٢/١٣، انظر ميزان ١ : ٨٢ .

وقالوا: كان له ابن يدخل عليه الاحاديث[1].

٥ـ ومن انواع الوضاعين الذين تعمدوا الوضع والكذب في الحديث: جماعة من الرواة ألفوا كتباً، ونسبوها الى غيرهم من الائمة الذين اشتهروا بالحديث والرواية ويظهر أن الغرض من صنيعهم هذا هو ترويج موضوعاتهم وتنفيقها لدى المحدثين والرواة، الا أن صنيعهم هذا لم يخف على المحدثين بل استطاعوا كشفه واظهروا زيفه وأناطوا الكذب بصاحبه وبرأوا منه هؤلاء الائمة الذين نسبت اليهم تلك المؤلفات، والحقت بهم كذباً تلك الكتب. وممن رماه المحدثون بالكذب مقترفاً هذا النوع من الكذب:

محمد بن جعفر بن بديل أبو الفضل الخزاعي:

قال الذهبي: مات سنة سبع أو ثمان وأربعمائة، أخذ عن أبي علي بن حبش المطوعي، وسمع من القطيعي، وألف كتاباً في قراءة أبي حنيفة فوضع الدارقطني خطه بان هذا موضوع لا أصل له.. وقال غيره: لم يكن ثقة[2].

محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي أبو الحسن:

قال ابن عدي كتبت عنه بمصر وحمله شدة تشيعه أن اخرج الينا نسخة قريباً من الف حديث عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن آبائه بخط طري عامتها مناكير، فذكرنا ذلك للحسين بن علي بن الحسين بن عمر بن علي بن الحسين العلوي شيخ اهل البيت بمصر فقال: كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده رواية لا عن أبيه ولا عن غيره. فمن النسخة: ان النبي ﷺ قال: نعم الفص البلور.

ومنها: شر البقاع دور الامراء الذين لا يقضون بالحق.

ومنها ثلاثة ذهبت منهم الرحمة. الصياد والقصاب وبائع الحَيوان.

ومنها: لا خيل ألقى من الدهم، ولا امرأة كابنة العم.

---

(١) ميزان ٤: ٧٣.

(٢) ميزان ٣: ٥٠١، لسان ٥: ١٠٧.

ومنها: اشتد غضب الله على من اهراق دمي واذاني في عترتي.

وقال السهمي: سألت الدارقطني عنه فقال: آية من آيات الله وضع ذلك الكتاب يعني العلويات[1].

قال ابن حجر: وقد وقفت على بعض الكتاب المذكور، وسماه السنن ورتبه على الابواب. وكله بسند واحد[2].

موسى بن عبد الرحمن الصنعاني الثقفي:

قال ابن حبان: شيخ دجال يضع الحديث. وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً في التسعير، جمعه من كلام الكلبي ومقاتل بن سليمان وألزقه بابن جريج عن عطاء عن ابن عباس[3].

٦- ومن أنواع الوضاعين الذين قصدوا الكذب في الحديث جماعة من الرواة كانوا يضعون الحديث على لسان طائفة معينة وفي الغالب ما تكون مخالفة لهم في رأي أو مذهب- وغرضهم من هذا الكذب شين مخالفيهم، واظهار مخالفيهم بأنهم ممن يضع الحديث نصرة لما يرون حتى يترك الناس رأيهم ويتجنبوهم اذا علموا أن تلك الاحاديث التي تؤيد مذهبهم أحاديث موضوعة مختلقة. مكذوبة على رسول الله ﷺ. لكن علماء الحديث ونقاده تمكنوا من كشف ألاعيب هؤلاء الكذابين، واستطاعوا أن يتطلعوا الى نواياهم التي كانوا يبيتون، فكشفوا أمرهم وكانت عاقبة الدائرة عليهم. وجوزوا بما فعلوا وعلى نفسها جنت براقش.

وممن عرف ذلك من الرواة.

محمد بن شجاع الثلجي:

الفقيه البغدادي أبو عبد الله.

قال ابن عدي: كان يضع الحديث في التشبيه ينسبها الى أصحاب الحديث

---

(١) ميزان ٤: ٢٨/٢٧، لسان ٥: ٣٦٢.

(٢) لسان ٥: ٣٦٢.

(٣) مجروحين ٢: ٢٤١، ميزان ٤: ٢١١، لسان ٦: ١٢٤.

يُسَابُهم بها.

روى ابن الثلجي عن حبان بن هلال- وحبان ثقة- عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ان الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها[1].

٧- ومن انواع الكذابين الذين تعمدوا الوضع في الرواية وكذبوا على رسول الله ﷺ. جماعة من الرواة كانوايضعون الاحاديث ويروونها عن شيوخ لم يعرفوا بين اصحاب الحديث. بل لا وجود لهم. بل لم يخلقوا، فكانوا يسمونهم ويروون عنهم، وممن عرف بسلوك هذه الطريقة في الوضع:

أباء بن جعفر أبو سعيد، شيخ بصري:

قال حمزة عن الحسن بن علي بن غلام الزهري: أباء بن جعفر كان يضع الحديث، وحدث بنسخة نحو المائة عن شيخ له مجهول، زعم ان اسمه أحمد بن سعيد بن عمرو المطوعي عن ابن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة عن أنس، وفيها مناكير لا تعرف[2].

ابراهيم بن علي أبو الفتح البغدادي:

فقد روى عن موسى بن نصر بن جرير، حدثنا اسحاق بن ابراهيم الحنظلي حدثنا عبد الرزاق، حدثنا بكار بن عبد الله بن وهب، سمعت ابن أبي مليكة يقول، سمعت عائشة تقول: كانت عندي امرأة تسمعني، فدخل رسول الله ﷺ وهي على تلك الحال، ثم دخل عمر ففرت، فضحك رسول الله ﷺ فقال عمر: ما يضحكك يا رسول الله فحدثه. فقال: والله لا أخرج حتى أسمع ما سمع رسول الله فأسمعته.

قال الخطيب: أبو الفتح البغدادي، واهي الحديث، ساقط الرواية. وأحسب موسى بن نصر بن جرير اسما ادعاه، وشيخاً اختلقه[3].

---

(١) ميزان ٣: ٥٧٧ / ٥٧٩.
(٢) لسان ١: ٢٧.
(٣) الموضوعات ٣: ١١٦، اللآلي ٢: ١٠٧، ميزان ١: ٥٠، لسان ١: ٨٤.

محمد بن أحمد بن هارون الريوندي:

شيخ لابي عبد الله الحاكم متهم بالوضع. ويعرف بأبي بكر الشافعي شهد له الامام أبو بكر الصيفي بانه سمع معه على محمد بن أيوب الصيفي واقرانه بالري.

قال الحاكم: فلم يقتصر على ذلك وعرض علي من حديثه المناكير الكثيرة، وروايته عن قوم لا يعرفون مثل أبي العلوك، والحجازي، وأحمد بن عمر الزنجاني، فدخلت يوماً على أبي محمد عبد الله بن أحمد الثقفي المزكى فعرض علي حديثاً باسناد مظلم عن الحجاج بن يوسف قال: سمعت سمرة بن جندب رفعه من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين. فقلت: هذا باطل، وانما تقرب به اليك أبو بكر الشافعي، لانك من ولد الحجاج، ثم اجتمع بي فقال: جئت لاعرض عليك حديثي فقال: دع أولاً أبا العلوك واحمد بن عمر فعندي أن الله لم يخلقهما بعد، فقال. الله، الله في[1] فإنها رأس المال، فقلت له: أخرج الى أصلك، ففارقني على هذا، فكأني قلت له زد فيما ابتدأت به، فانه زاد عليه[2].

وقال ابن حجر: أورد له ابن الجوزي حديثاً عن أحمد بن عمر بن عبيد الزنجاني متنه: ثلاثة تزيد في البصر، الماء، والخضرة والوجه الحسن.

قال ابن الجوزي: وأظن أنه اختلق اسم شيخه[3].

محمد بن الحسن بن كوثر أبو بحر البربهاوي:

قال البرقاني: كان كذاباً.

قال الخطيب: حدثنا البرقاني قال: حضرت يوماً عند ابن كوثر فقال لنا ابن السرخسي ساريكم أن الشيخ فلان بن فلان كان ينزل في الموضع الفلاني هل سمعت منه؟ قال أبو بحر: نعم سمعت منه، قال أبو بكر البرقاني: وكان ابن السرخسي قد اختلق ما سأله عنه ولم يكن للمسألة أصل[4].

---

(١) هكذا بياض في اللسان.
(٢) لسان ٥: ٤٣.
(٣) لسان ٥: ٤٣.
(٤) تاريخ بغداد ٢: ٢١٠، ميزان ٣: ٥١٩، لسان ٥: ٣١.

محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي ثم البغدادي أبو بكر النقاش.

قال الذهبي في ترجمة القاسم بن داود البغدادي طير غريب أو لا وجود له انفرد عنه أبو بكر النقاش ذاك التالف، فقال: سمعته يقول: كتبت عن ستة آلاف شيخ[1].

لاحق بن الحسين المقدسي: وهو لاحق بن أبي الورد.

قال الادريس: كان كذاباً أفاكاً، يضع الاحاديث على الثقات، ويسند المراسيل ويحدث عمن لم يسمع منهم، حدثنا يوماً عن الربيع بن حسان والمفضل بن محمد الجندي فقلت اين كتبت عنهما. قال: بمكة بعد العشرين وثلاثمائة، قال الادريسي: وقد ماتا قبل العشرين.

ووضع نسخاً لأناس لا يعرف اساميهم مثل طرعال، طرتان، ولوكري، وشعبوب، ومثل هذا أشياء غير قليل لا نعلم له ثانياً في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة مع قلة الرواية[2].

والنوع الثامن من أنواع الوضاعين من كان يدعي التعمير ويزيد في سنّه ويدعي أنه تشرف بلقي الصحابة، وتطلع الى محياهم بل جالسهم، ولازمهم. بل أخذ منهم أحاديث رووها عن النبي ﷺ، وهم كاذبون في دعواهم، بل ان اعمارهم لا تدل على لقائهم التابعين فضلاً عن الصحابة لاسيما وانهم ظهروا بدعواهم هذه بعد سنة ثلاثمائة من هجرة المصطفى ﷺ. حيث انقرض عصر تابعي التابعين فضلاً عن التابعين، وانما استهدفوا بدعواهم هذا العلو في الرواية والشرف بلقي الصحابة فما كان من الجهابذة النقاد الا أنهم كشفوا أمرهم وأظهروا كذبهم، وبينوا زيفهم وممن رمى بالكذب في دعواه لقي الصحابة وروايته عنهم.

الحسن بن زكروان الفارسي:

قال ابن حجر: قيل: حدث بواسط في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة عن علي

---

(١) ميزان ٣: ٣٧٠، لسان ٤: ٤٦٠.

(٢) لسان ٦: ٢٣٦.

رضي الله عنه. وزعم أنه ابن ثلاثمائة وبضع وعشرين سنة، روى عنه علي بن عثمان صاحب الديباجي شيخ لابي الجوائز الحسن بن علي الواسطي الكاتب، وأظن صاحب الديباج وضع ذلك [1].

عثمان بن خطاب أبو عمرو الاشج أبو الدنيا المغربي:

قال الذهبي: كذاب طرقي كان بعد الثلاثمائة وادعى السماع من علي بن أبي طالب حدث عنه محمد بن أحمد المفيد بأحاديث منها.

سمعت علياً رضي الله عنه يقول: لما نزلت «وتعيها اذن واعية»[2] قال النبي ﷺ «سألت الله أن يجعلها لك يا علي» وأكثر الاحاديث متون معروفة ملصوقة بعلي.

وبعضهم سماه أبا الحسن علي بن عثمان البلوي، وبكل حال. فالأشج المعمر كذاب، من باب رتن الدجال، وجعفر بن نسطور الانماط، وخراش وربيع بن محمود المارديني، وما يعنى برواية هذا الضرب الا الجهلة ويفرح بعلوها [3].

وقال في ترجمة عثمان بن خطاب أبو عمرو البلوي: أبو الدنيا الاشج ويقال ابن أبي الدنيا طير طرأ على أهل بغداد، وحدث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب فافتضح بذلك. وكذبه النقاد، روى عنه المفيد وغيره، قال الخطيب: علماء النقل لا يثبتون قوله، ومات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. قال المفيد: سمعته يقول: ولدت في خلافة الصديق وأخذت لعلي بركاب بغلته أيام صفين وذكر قصة طويلة [4].

قلت: أوردها ابن حجر وذكر غيرها من قصصه التي تدل على كذبه [5] ثم قال في آخر ترجمته: وسيأتي في المحمدين ذكر من سماه محمد بن ابي الدنيا، فاذا تأملت هذه الروايات ظهرت على تخليط هذا الرجل في اسمه ونسبه بمولده ومن

---

(١) لسان ٢: ٢٠٧.

(٢) سورة الحاقة. آية رقم ١٢.

(٣) ميزان ٤: ٥٢٢، لسان ٧: ٤٥.

(٤) ميزان ٣: ٣٣، لسان ٤: ١٣٥.

(٥) انظر لسان ٤: ١٣٥/ ١٤٠.

عمره وأنه كان لا يستمر على نمط واحد في ذلك كله، فلا يغتر بمن حسن الظن به[1].

المظفر بن عاصم العجلي:

قال ابن الجوزي: زعم أنه أدرك بعض الصحابة فكذب.

قال الذهبي: حدث بسامراء بعد العشرين وثلاثمائة فقال: حدثني مكلبة بن ملكان بخوارزم في آخر أيام بني أمية قال: غزوت مع رسول الله ﷺ، فذكر خبراً مفتعلاً[2].

ياسين بن الحسن بن ياسين:

قال ابن حجر: زعم أنه حج سنة ست وأربعين ومائتين، فلقي رجلاً من الصحابة اسمه حوط بن مرة بن علقمة. زعم أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: أتاني جبريل عليه السلام بخبيص فهذا كذب من هذا الرجل أو من أحد رواته. أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب الاطعمة[3].

والنوع التاسع من أقسام الوضاعين الذين تعمدوا الكذب على رسول الله ﷺ. قوم من الرواة التزم كل واحد منهم وضع الاحاديث في معنى معين والدافع لالتزام هؤلاء في وضع هذا النوع من الحديث أمور:

١ـ قوم كان غايتهم حمل الناس ودفعهم على العمل في وجوه الخير والتزام الآداب فكانوا يضعون الاحاديث في فضائل الاعمال وحسن الادب.

٢ـ قوم دفعهم التعصب والجهل وادعائهم حب آل البيت أو بغضهم الى وضع أحاديث في فضائل علي رضي الله عنه وآل بيته، وقوم على نقيضهم فقد وضعوا أحاديث في فضائل معاوية وبني مروان.

٣ـ وقوم كانوا يتاجرون في أشياء أو سلع معينة فكانوا يضعون الاحاديث

---

(١) لسان ٤: ١٤٠.
(٢) ميزان ٤: ١٣١، لسان ٦: ٥٣/٥٤
(٣) لسان ٦: ٢٣٧.

لتنفيق سلعهم وترغيب الناس فيها.

وقد أظهر النقاد نواياهم وكشفوا عن دوافعهم واهدافهم ورموهم بالكذب لافعالهم الشنيعة هذه ولتجرأهم في التخرص على رسول الله ﷺ. وممن رمي بذلك.

جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن يزيد الغافقي:

وضع عدة أحاديث في فضائل النخلة والطين، ووضع مجموعة من الاحاديث في النهي عن السرقة والوعيد فيها، وقد ساق ابن عدي أحاديثه هذه في كاملة وقال عقب ذكر أحاديث السرقة: ولم يرض أن يضع في السرقة حديثاً واحداً حتى وضع هذه الاحاديث وصيرها بابا[1].

وقال عقب ذكر احاديث الطين: ما أتي بها غير جعفر هذا، وكان بين الامر في وضع الحديث أن يضع في الاسناد عن النبي ﷺ. وأراد جعفر هذا أن يجعل بابا في الطين، كما جعل في السرقة، وكان يضع الحديث على أهل البيت[2].

عبد الله بن المسور بن عون بن جعفر الهاشمي:

قال ابن المديني: كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ، ولا يضع الا ما فيه أدب أو زهد، فيقال له في ذلك فيقول: ان فيه أجراً[3].

محمد بن أحمد السنجي أبو بكر الشاهد:

قال ابن حجر: حدث ببيت المقدس عن أبي اسماعيل حسين- غير منسوب- عن دحيم وهو عبد الرحمن بن ابراهيم عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن الزهري عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله- ﷺ- انه قال لاصحابه: ادخروا لانفسكم جر الحنا المدقوق.

فذكر بهذا السند أحاديث في فضل الحناء كلها كذب على رسول الله ﷺ وعلى من دونه الى دحيم.

---

(١) الكامل: ٢١٩ /ب.

(٢) الكامل: ٢٢٠ /أ.

(٣) لسان: ٣٦٠/٣.

وبهذا السند الى الاوزاعي عن يحيى بن أبي زكريا عن سعيد بن المسيب عن سعيد بن أبي وقاص وأبي هريرة رضي الله عنهما قال، قال رسول الله ﷺ: المختضب من أمتي بالحناء كالمقتول في الجهاد بين الصفين في سبيل الله. وهذا كالذي قبله.

وبه الى يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه «غيروا أظفاركم وشعوركم ينمي الله لكم الحسنات ويرفع لكم الدرجات وينزل عليكم البركات متتابعات».

قال ابن حجر: وفي الجزء عدة أحاديث من هذا النمط كلها مكذوبة(١).

محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن شاذان:

كذاب، وضع أحاديث في فضائل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. خاصة فمما روي عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «لو أن الغياط أقلام، والبحر مداد، والجن حسّاب، والانس كتّاب، ما أحصوا فضائل علي.

وروي عنه: ان الله جعل لاخي علي فضائل لا تحصى فمن أقر بفضيلة له غفر الله له ما تقدم من ذنبه، ومن كتب فضيلة له. لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقي الكتاب، ومن استمع الى فضيلة من فضائله غفر الله له الذنوب، التي اكتسبها فالنظر الى علي عبادة، ولا يقبل الله ايمان عبد الا بولائه والبراءة من اعدائه.

قال الذهبي: ولقد ساق أخطب خوارزم من طريق هذا الدجال ابن شاذان أحاديث كثيرة باطلة سمجة ركيكة في مناقب السيد علي رضي الله عنه(٢).

محمد بن الحجاج اللخمي الواسطي أبو ابراهيم نزيل بغداد:

كذاب، وضع أحاديث في فضائل الهريسة.

قال ابن عدي: هو وضع حديث الهريسة، وقال الدارقطني كذاب.

وقال ابن طاهر: كذاب وبحديث الهريسة يعرف(٣).

---

(١) لسان ٥: ٤٤.

(٢) ميزان ٣: ٤٦٦/٤٦٧، لسان ٥: ٦٢.

(٣) ميزان ٣: ٥٠٩، لسان ٥: ١١٦.

محمد بن الحسن:

قال الذهبي: روى عنه محمد بن اسحاق بن محمد السوسي أحاديث مختلقة في فضل معاوية ولعله النقاش صاحب التفسير فانه كذاب، او هو آخر من الدجاجلة.

فمن ذلك قال: حدثنا ابراهيم بن الهيثم، حدثنا عفان، حدثنا همام عن قتادة عن ابن المسيب عن سعد أن النبي ﷺ قال لمعاوية: «انه يحشر وعليه حلة من نور ظاهرها من الرحمة، وباطنها من الرضايفتخر بها في الجمع لكتابته الوحي».

ومن ذلك باسناده عن النبي ﷺ «ان معاوية يبعث نبياً من حمله وائتمانه على كلام ربي»[1].

محمد بن الحسين أبو عبد الرحمن السلمي النيسابوري:

شيخ الصوفية وصاحب تاريخهم وطبقاتهم وتفسيرهم.

قال الخطيب: كان أبو عبد الرحمن السلمي غير ثقة، وكان يضع الحديث للصوفية في الحديث[2].

هناد بن ابراهيم النسفي:

أورد له ابن الجوزي حديثاً في فضل البطيخ ثم قال: هذا حديث لا نشك أنه موضوع، وما أبرد الذي وضعه، وفيه مجاهيل، وانا اتهم به هناداً فانه لم يكن بثقة، وقد سمعنا عنه أحاديث كثيرة منها مرفوع ومنها من الصحابة والتابعين كلها في فضائل البطيخ، لم نجدها عند غيره، ولم نطل بذكرها ها هنا لانها كلها محال. ولا يصح في فضل البطيخ شيء الا ان رسول الله- ﷺ- أكله[3].

والقسم العاشر من أنواع الوضاعين، جماعة من الكذابين كانوا يضعون الحديث ويختلقونه، ويلتزمون في روايته باسناد واحد، وقد سبق أن أشرت الى كثير

---

(١) ميزان ٣: ٥١٦/٥١٧، لسان ٥: ١٢٥.

(٢) تاريخ بغداد، ٢: ٢٤٨، ميزان ٣: ٥٣٣، لسان ٥: ١٤٠.

(٣) الموضوعات ٢: ٢٨٦، اللآلي ٢: ٢١٠.

منهم في معجم النسخ الموضوعة[1]. وثم رواه آخرون عرفوا بالوضع على هذه الهيئة منهم:

عبد الغفور بن عبد العزيز أبو الصباح الواسطي الانصاري:

قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث وقال البخاري: تركوه وقال ابن عدي: منكر الحديث ثم روى له حديثاً بسنده اليه عن عبد العزيز بن سعيد، عن أبيه، عن النبي- ﷺ- :لا يجتمع الايمان والبخل في قلب رجل، ومن أوتي السماحة والايمان فقد أوتي أخلاق الانبياء قال ابن عدي: وبهذا الاسناد اثنان وعشرون حديثاً[2]

عمرو بن جرير أبو سعيد البجلي:

قال الذهبي: كذبه أبو حاتم، وقال الدارقطني: متروك الحديث.

روى عنه أبو عصيدة أحمد بن عبيد ثلاثة أحاديث بسند واحد: عن اسماعيل ابن قيس عن جرير مرفوعاً «من صلى أربعاً قبل الزوال بالحمد وآية الكرسي، بنى الله له بيتاً في الجنة ولا يسكنه الا صديق أو شهيد».

وبه من صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة... الحديث.

وبه: من صلى بعد العشاء ركعتين بثلاثين قل هو الله أحد بنى الله له ألف قصر في الجنة. فهذا اباطيل[3].

قال ابن حجر: واورد له العقيلي عن زكريا الساجي عن داود بن سليمان المؤدب عنه بالسند المذكور عن قيس في قوله تعالى «معيشة ضنكاً»[4] قال: رزقاً في معصية.[5].

---

(١) انظر صفحة: ٨٧ جـ ٢.
(٢) ميزان ٣: ٦٤١/ ٦٤٢، لسان ٤: ٤٣/ ٤٤.
(٣) ميزان ٣: ٢٥٠/ ٢٥١، لسان ٤: ٣٥٨.
(٤) سورة طه. آية رقم ١٢٤.
(٥) لسان ٤: ٣٥٨.

محمد بن القاسم بن مجمع الطالقاني :

من أهل بلخ : قال ابن حبان : روى عن أهل خرسان أشياء لا يجوز ذكرها في الكتب .

وقال الحاكم : كان يضع الحديث ، قال عبد الله : الاسناد في المسند جميعه : ثنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني ، حدثنا محمد بن أحمد الطالقاني ثنا محمد بن القاسم أبو جعفر ثنا أبو مقاتل عن أبي حنيفة عن اسماعيل بن عبد الملك عن أبي صالح عن أم هانىء . . . .

ثم ساق له الذهبي بهذا الاسناد تسعة أحاديث وقال : فهذا من اختلاق الطالقاني مع أن شيخه حفص كذاب[1] .

محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي أبو الحسن :

سبق ذكره في معجم النسخ الموضوعة ، وأن له نسخة موضوعة[2] .

قال ابن حجر بعد أن ذكر نسخته وأورد شيئا من أحاديثها : وقد وقعت على بعض الكتاب المذكور ، وسماه السنن ، ورتبه على الابواب ، ولكنه بسند واحد[3] .

رجل مجهول : وقف عليه ابن حبان :

قال ابن حبان : وقد دخلت باجر وان مدينة بين الرقة وحران فحضرت مسجد الجامع فلما فرغنا من الصلاة قام بين أيدينا شاب فقال : ثنا أبو خليفة ، ثنا أبو الوليد ، ثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ـ ﷺ ـ : من قضى لمسلم حاجة فعل الله به. كذا وكذا وذكر كلاما طويلا ، فلما فرغ من كلامه دعوته فقلت : من أين أنت ؟ قال : من أهل بردعة ، قلت : دخلت البصرة ؟ قال : لا ، قلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال : لا ، قلت : فكيف تروي عنه وأنت لم تره ؟ فقال : ان المناقشة معنا من قلة المروءة : أنا أحفظ هذا الاسناد الواحد ، فكلما

---

(١) ميزان ٤ : ١١/١٢ ، لسان ٥ : ٣٤٣/٣٤٤ .

(٢) انظر صفحة : ١٢٥ جـ ٢ . (٣) لسان ٥ : ٣٦٢ .

سمعت حديثا ضممته الى هذا الاسناد ورويت ، فقمت وتركته (١).

المبحث الثاني:

في الرواة الذين جرى الكذب على لسانهم دون قصد أو تعمد؛

لقد ابتلي الحديث برواة اقحموا أنفسهم في الرواية، واندسوا بين صفوف حملة سنة المصطفى- ﷺ- وادعوا انهم من نقلة حديثه- ﷺ، دون أن يعدوا للأمر عدته ويأخذوا لنقل سنة رسول الله- ﷺ- أهبتها، فكانوا كمن دخل المعركة من غير سلاح، وذهب الى ساحة الوغى دون استعداد، فأفسدوا الرواية أكثر مما أصلحوا، وتطرق الخطأ والقلب في الرواية بل دخول الموضوع في حديثهم أكثر من غيرهم، لأنهم يجهلون المسائل البديهية التي يتحتم على طالب الحديث معرفتها. فكان من نتيجة ذلك أن أخطأوا فيما تحملوا، وتوهموا فيما أدوا بل ان كثيراً من فسقة الرواة والكذبة، وأصحاب الاهواء والزنادقة انتهزوا فرصة وجود هذا النوع من الرواة فدس عن طريقهم ما أراد، ولقنهم من كذبه وما تهواه نفسه او تمليه عليه تعاليم زندقته، فأخذها هؤلاء ورووها عن حسن نية وطيب خاطر.

وهؤلاء يتمثلون في:

أ- الجهلة من الرواة الذين تقمصوا ثياب العلماء.

ب- جماعة من الرواة اغلب عليهم الصلاح والعبادة، وغفلوا عن الحفظ والاتقان والتمييز بين الصحيح وغيره، فرووا كل ما وقع في أيديهم.

وثم جماعة من الرواة اعتمدوا في تحملهم على ما كتبوا، وكان جل اهتمامهم على ما سطروا وسودوا، وبالتالي كان جل اعتمادهم في الاداء على كتبهم وصحائفهم ونسخهم الا أن هؤلاء كرواة ابتلوا في كتبهم هذه ببعض المصائب، فبعضهم

(١) مجروحين ١ : ٧٢.

ضاعت كتبه ، وآخرون احترقت كتبهم وجماعة من الرواة خافوا على كتبهم فدفنوها وآخرون اختلطت عليهم صحائفهم ونسخهم ، ولما اضطروا الى الرواية أدوها على اختلاط ، ودون ضبط فوقع القلب في أسانيدهم ، ودخل الغلط في رواياتهم وادوا الحديث على غير ما هو عليه ، ورووا سنة رسول الله ـ ﷺ ـ بغير ما تحملوا فكان الكذب والوضع . وهؤلاء ينحصرون فيما يلي :

١ ـ المختلطون .

٢ ـ فاحشو الغلط وكثيرو الخطأ .

٣ ـ المغفلون الذين كانوا يلقنون .

وأحاول أن أتناول في هذا المبحث شيئا من أمورهم وكيف ان الكذب في الحديث سرى من قبلهم ، وأن الوضع دخل في حديثهم دون ان يشعروا بذلك .

أولاً : الجهلة من الرواة :

لقد مني الحديث بجماعة من الجهلة انتحلوا صفة الرواة ، وتقمصوا شخصية المحدثين فانكبوا على أحاديث الشيوخ ، ومروياتهم ، وعلى نسخ الرواة واخذوا كتب المحدثين ، وجلسوا للعامة يقرأونها عليهم ، ويروونها لهم ، دون علم أو تمييز ، فوقع منهم التصحيف والتحريف والقلب والتركيب وظهرت منهم المضحكات المبكيات التي تدل على مدى جهالتهم وغاية علمهم ومعرفتهم . فوقع منهم الكذب دون ان يعلموا . اذ لم يكن العلم صناعتهم ولا غبروا فيه أقدامهم .

فقد روى ابن حبان قال : كان بالعوقة شيخ عنده صحيفة عن حميد عن أنس ، وكان مؤذنهم ، فلما مات قيل لي : ان في ذلك المسجد شيخ يحدث بتلك الصحيفة عن حميد نفسه قال : فأتيته فاذا شيخ عليه سجادة وأثر الخير فيه بين فقلت له : صحيفة حميد ، فأخرجها الي ، واذا هي تلك الصحيفة بعينها ، فقلت : أقرأ ، فأخذ يقول : ثنا حميد حتى أتى على آخرها ، فقلت له : أي موضع رأيت حميد ؟ قال : لم أره ، قلت : فكيف تحدث عمن لم تره؟ قال : هذا لا يجوز؟ قلت : لا ، قال : كان في

هذا المسجد الشيخ يؤذن ويحدث بهذه الصحيفة، فلما مات ولوني الآذان مكانه وأعطوني الصحيفة وقالوا: اذن كما كان يؤذن، وحدث كما كان يحدث، فأنا أؤذن كما يؤذن، وأحدث كما يحدث[1].

قلت: فهذا الجاهل لا يدري أنه لا يجوز له أن يروي حديثاً دون أن يتحمله، فاقتحم باب الرواية وأخذ الصحيفة وحدث بها دون أن يعلم.

.وروى أيضاً بسنده الى يزيد بن هارون قال: كان بواسط رجل يروي عن أنس بن مالك أحرفاً، ثم قيل: انه اخرج كتاباً عن أنس فأتيناه فقلنا له: هل عندك شيء من تلك الاحرف؟ فقال: نعم عندي كتاب عن أنس، فقلنا: أخرجه الينا، فاخرجه الينا فنظرنا فيه: فاذا هي أحاديث شريك بن عبد الله النخعي، فجعل يقول: ثنا أنس بن مالك، فقلنا له: هذه أحاديث شريك، فقال: صدقتم: ثنا انس عن شريك قال: فأفسدت علينا تلك الاحرف التي سمعناها منه، وقمنا عنه[2].

قلت: فهذا الشيخ أقحم نفسه في الرواية دون معرفة بأدنى أصولها حيث انه لم يفرق بين الصحابي والتابعي. بل لم يدر أهل شريك يروي عن أنس أو العكس.

وقد تطرق كثير من الاحاديث الموضوعة الى دواوين السنة عن طريق هؤلاء الجهال حيث استغلهم الفسقة من الكذابين، والمزورين فأدخلوا عليهم الاحاديث، ولقنوهم أياها فرووها على أنها من حديثهم بلفظ حدثنا وسمعنا. وهم أبعد الناس عن السماع، وأقصاهم عن التحديث وثم أمثلة أوردها النقاد، وان كان الهدف منها أنهم كثيراً ما يمتحنون بعض الرواة الذين اقحموا انفسهم في الرواية وتطفلوا على موائدها لكشفهم للناس، واظهار كذبهم. الا ان هذه الامثلة تبين مدى غفلة

---

(١) مجروحين ١: ٥٨/٥٩.

(٢) مجروحين ١: ٥٩، وقد اوردها الخطيب في الكفاية بسنده الى يزيد بن هارون، كان عندنا شيخ بواسط يحدث بحديث واحد عن انس بن مالك، فخدعه بعض أصحاب الحديث فاشترى له كتاباً من السوق، اوله: حدثنا شريك، وفي آخره اصحاب شريك الاعمش ومنصور، وهؤلاء، فجعل يحدث يقول: حدثنا منصور، حدثنا الاعمش، فقيل له: اين لقيت هؤلاء، فأخذ كتابه، فقيل له: لعلك سمعت هذا من شريك؟ فقال الشيخ حتى أقول لكم الصدق، سمعت هذا من أنس بن مالك عن شريك. أ. هـ الكفاية: ٢٣٦.

هؤلاء وانهم يقعون فريسة لهؤلاء الدساسين والملقنين يلقنونهم من الروايات ما شاؤوا ويدسون من الأحاديث ما أرادوا. ومن ذلك:

ما روى الخطيب بسنده الى أبي داود سليمان بن الأشعث قال: عطاء بن عجلان، بصري يقال له: عطاء العطار ليس بشيء، قال أبو معاوية: وضعوا له حديثاً من حديثي وقالوا له: قل حدثنا محمد بن خازم فقال: ثنا محمد بن خازم، فقلت: يا عدو الله أنا محمد بن خازم، ما حدثتك بشيء[1].

وروى أيضاً بسنده الى أبي أسامة عن الأعمش قال: كان بالكوفة شيخ يقول سمعت علي بن أبي طالب يقول: اذا طلق الرجل أمرأته ثلاثاً في مجلس واحد، ترد الى واحدة والناس عنقاً واحداً في ذلك يأتونه ويسمعون منه، قال: فأتيته فقرعت عليه الباب فخرج الي شخص، فقلت له: كيف سمعت من علي بن أبي طالب يقول اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد؟ قال: سمعت علي بن أبي طالب، فانه يرد الى واحدة، قال، فقلت له: انت سمعت هذا من علي؟ فأخرج الي كتابه فاذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما سمعت من علي بن أبي طالب يقول: اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانت فيه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، قال، قلت: ويحك هذا غير الذي تقول؟ قال: الصحيح هو هذا لكن هؤلاء أرادوني على ذلك[2].

قلت فلجهل هذا الشيخ لقن على خلاف ما عنده وروى بعكس ما كتب ولم يحمله على ذلك الا جهله بشروط الرواية. بل بالبديهيات من شروطها.

وهكذا أدى اقتحام الجهلة باب الرواية، وانتحالهم نهج الشيوخ وتقمصهم ثياب المحدثين جر على الحديث بلاياً وأدخل فيه من الموضوعات الشيء الكثير، لكن أبى الله تعالى الا ان يصون سنته ويحفظ حديث رسوله ﷺ، فقيض لهؤلاء الجهلة من يكشف احوالهم، وينقد رواياتهم ويميز بين جيدها من زيفها وصحيحها من باطلها.

---

(١) الكفاية: ٢٣٥.

(٢) الكفاية: ٢٣٥/٢٣٦.

ثانياً: الصالحون الذين غلبت عليهم العبادة ولم يكونوا من أهل الرواية:

والطائفة الثانية من الرواة الذين جرى الكذب على لسانهم دون علم منهم، ومن غير أن يشعروا طائفة من الصالحين أداهم انشغالهم بالعبادة والانقطاع اليها والتبتل بالنوافل الى عدم المبالاة بشروط الرواية، والتساهل في التحمل والاداء اذ أخذوا الحديث عن كل ضَرب ونقلوا الرواية عن كل ناعق، لا سيما اذا كان فيها ما يوافق هواهم فرووا الغث والسمين، والصحيح والسقيم.

ولهذه الغفلة التي اعترتهم، والسلامة التي صحبتهم ولازمتهم توقف الجهابذة النقاد من الاخذ والرواية عنهم، لأنهم ليسوا أهلاً للرواية، حتى قال ربيعة بن عبد الرحمن: ان من اخواننا من نرجو بركة دعائه، لو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها[١].

وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت الصالحين في شيء اشد فتنة منهم في الحديث[٢].

وروى مسلم بسنده الى يحيى بن سعيد القطان قال: لم ر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث وفي رواية: لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث.

قال مسلم: يقول: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب[٣].

وقال أيضاً: أئتمن الرجل على مائة ألف ولا أئتمنه على حديث[٤].

وقال أبو الزناد: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث يقال ليس من أهله[٥].

وقال الامام مالك: أدركت مشايخ بالمدينة ابناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عنهم، ويقدم ابن شهاب وهو دونهم في السن، فتزدحم الناس عليه[٦].

وقال أيضاً: ان هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت

---

(١) الكفاية: ٢٤٧.
(٢) الكفاية: ٢٤٧.
(٣) م. مقدمة ١: ١٨/١٧.
(٤) الكفاية: ٢٤٧.
(٥) الكفاية: ٢٤٧.
(٦) الكفاية: ٢٤٨.

سبعين عند هذه الاساطين ، وأشار الى مسجد الرسول - ﷺ - يقولون : قال رسول الله ﷺ ، فما أخذت عنهم شيئاً، وان احدهم لو أئتمن على بيت مال لكان به أميناً ، الا انهم لم يكونوا من اهل هذا الشأن، ويقوم علينا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، وهو شاب فنزدحم على بابه[1] .

الى غير ذلك من اقوالهم التي تحذر من الاخذ عن الصالحين وقد اظهر الائمة العلة التي من اجلها منع الاخذ عنهم هي انهم لا يبالون بما يروون لانشغالهم بالعبادة والصلاح عن التنقير والتفتيش والاقتصار على تحمل الصحيح . بل انهم يروون عن كل ضرب ، ويأخذون عن كل أحد .

وقد اشار ابن حبان رحمه الله اليهم بقوله : ومنهم من كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز ، فاذا حدث رفع المرسل وأسند الموقوف ، وقلب الأسانيد وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي ﷺ ، وما شبه هذا حتى خرج عن حد الاحتجاج به[2] .

قلت : يعني انهم يخلطون في مروياتهم ولا يميزون بين المرفوع والموقوف وغيره من المصطلحات التي وضعت للتمييز بين الاحاديث .

وقد ترك جماعة من المحدثين شيوخاً من الرواة كانوا قبل الوقوف على أحوالهم . أمنيتهم في اللقاء، فلما تكشف لهم حالهم ، تركوا الرواية عنهم وتمنوا لو أنهم لم يلقوهم . يقول ابن المبارك : لو خيرت بين ان ادخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محرز، لاخترت أن القاه ثم ادخل الجنة ، فلما رأيته كانت بعرة أحب اليّ منه[3] .

وسأل رجل وكيع بن الجراح فقال: يا أبا سفيان : تعرف حديث سعيد بن عبيد الطائي عن الشعبي في رجل حج ثم حج : فقال: من يرويه ؟ قلت : وهب ابن اسماعيل ، قال: ذاك رجل صالح وللحديث رجال[4] .

---

(1) الكفاية : ٢٤٨ .
(2) مجروحين : ١ : ٥٦ .
(3) مجروحين ١ : ٥٦ ، م. مقدمة ١ : ٢٧ .
(4) م. مقدمة ١ : ١٧ / ١٨ .

فوكيع لم يلتفت إلى حديث وهب بن اسماعيل لأن صلاحه وغفلته غلبت عليه فلم يدر ما هي سبل الرواية المشروعة .

إلى غير ذلك من الأمثلة التي تظهر مواقف أئمة الحديث وجهابذة النقد من حديث من غلب عليه الصلاح ومروياتهم لما قد تسرب من طريقهم إلى الرواية من موضوعات وأوهام وأخطاء رووها دون معرفة وبحسن نية وطيب قصد .

ثالثاً : المختلطون من الرواة :

وهؤلاء جماعة من الرواة تحملوا الحديث واشتغلوا بالرواية ، إلا أنه طرأت لهم طوارىء أفسدت مروياتهم حيث إختلط حديثهم ، وتغيرت عقولهم ، فحدثوا على غير الجادة وقلبوا في الأسانيد وأسندوا المرسل ، ورفعوا الموقوف ووصلوا المنقطع .

واختلاط الراوي يكون في حفظه ، وفي كتابه .

أما في الحفظ بأن يصاب بداء النسيان أو بداء الخوف ، فيخطىء في الرواية أو يقلب الاسناد أو يرفع الموقوف ويوصل المرسل .

وأما اختلاط الكتاب فيؤدي إلى قلب الاسناد وتركيبه . وقد اختلط جماعة من الرواة وكان اختلاطهم متفاوتاً فمنهم من اختلاطه مؤثراً في روايته عامة ومنهم من اختلط ثم زال عنه الاختلاط . وقد قسم العلماء الرواة المختلطين إلى أقسام :

١ ـ من اختلط ثم ذهب عنه الاختلاط وغالباً ما يكون سبب اختلاط هؤلاء اختلاط كتبهم ، فاذا هيىء لهم من يبصرهم ويرشدهم زال اختلاطه .

٢ ـ ومنهم من اختلط وظل مختلطاً حتى وفاته . وقد كان منهم جماعة قَدَروا الرواية حق قدرها فتوقفوا عن الرواية بمجرد ما اعتراهم الاختلاط . وامتنعوا من التحديث من تلقاء أنفسهم حتى لا يقعوا في الكذب أو الخطأ أو الوهم دون أن يشعروا وثمة جماعة من الرواة حبسهم أهلوهم وذووهم ، ومنعوهم من التحديث والرواية للغرض نفسه .

وبقي آخرون حدثوا بعد اختلاطهم ، ونظرة المحدثين إلى هذا النوع متوقفة على معرفة تاريخ إختلاطه ، ومعرفة من أخذ عنه قبل الاختلاط ومن أخذ عنه بعد الاختلاط فتقبل رواياته قبل اختلاطه ، وترد بعد الاختلاط ، فان جهل تاريخ اختلاطه ، والتبس الأمر في الرواة عنه هل أخذوا قبل الاختلاط أو بعده ، رد حديثه ولم يقبل لتطرق الخلل في روايته واحتمال وجود الوهم فيها أو الخطأ بل الكذب . وقد ألف الحافظ البرهان الحلبي سبط ابن العجمي رسالة أورد فيها من اختلط رتبهم على حروف المعجم ، وقد سمى رسالته (الاغتباط بمن رمى بالاختلاط)[1] .

واختلاط الرواة أيضاً درجات فمنهم من كان اختلاطه يسيراً وتعثره كبوة أمكن تداركها .

ومنهم من كان اختلاطه شديداً وتعثره كان سقوطاً لم يتمكن من الوقوف بعده وقد وقع بعض هذا الصنف في الكذب على رسول الله - ﷺ - ، ورووا الأحاديث على غير ما هي عليه دون أن يشعروا بذلك أو يكون لهم قصد أو إرادة فيه .

وقد عد ابن حبان المختلطين ضمن الرواة الذين وقع في حديثهم الكذب دون علم أو قصد فقال : ومنهم جماعة ثقات ، اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلوا ما يحدثون فأجابوا فيما سئلوا ، وحدثوا كيف شاؤوا فاختلط حديثهم الصحيح بالسقيم فلم يتميز ، فاستحقوا الترك وممن عرف بالاختلاط من الرواة .

ليث بن أبي سليم :

قال عيسى بن يونس : قد رأيته وكان قد اختلط ، وكنت ربما مررت به إرتفاع النهار وهو على المنارة يؤذن .

سعيد بن أبي عروبة :

قال أبو عمر الحوضي : دخلت على سعيد بن أبي عروبة أريد أن أسمع منه فسمعت منه كلاماً ما سمعته ، قال : الأزد ، أزد عريضة ، ذبحوا شاة مريضة ،

---

(١) وقد طبعت الرسالة مع رسالتين اخريين له هما تذكرة الطالب المعلم، بمن يقال انه مخضرم، والتبيين لاسماء المدلسين: وقد طبعت هذه الرسائل بتصحيح واشراف محمد راغب الطباخ في المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥٠ .

أطعموني فأبيت ضربوني فبكيت ، فعلمت أنه مختلط فلم أسمع منه[1].

وقال ابن الجوزي في بيان أقسام الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم : القسم الثالث قوم ثقات ، لكنهم اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم فخلطوا في الرواية[2] .

ويلحق بالمختلطين ، من ساء حفظه من الرواة لعارض عرض له ، كأن فقدت كتبه وحدث من حفظه فوقع في الوهم والخطأ .

وفقد كتب الراوي يكون اما بضياع كتبه ، واحتراقها ، أو نحو ذلك أو يعمد الراوي إلى كتبه فيدفنها لسبب من الأسباب يراها ، ثم بعد ذلك يعتمد في روايته على ذاكرته ، وكثيراً ما تخونه الذاكرة فيحدث بالوهم والخطأ ، فيرفع الموقوف ويوصل المرسل والمنقطع ، أو يقلب الحديث أو يركب الاسناد ، فيجري الكذب على لسانه دون أن يتعمد ، وقد عد ابن الجوزي هذه الطائفة من الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم دون تعمد أو قصد ، فقال : ومنهم من ضاعت كتبه أو احترقت أو دفنها ثم حدث من حفظه فغلط ، فهؤلاء تارة يرفعون المرسل ، وتارة يسندون الموقوف[3] ، وتارة يقلبون الاسناد ، وتارة يدخلون حديثاً في حديث[4] .

رابعاً : فاحشو الغلط ، وكثيرو الخطأ :

النوع الرابع من أنواع الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم وجرى على ألسنتهم دون قصد أو تعمد ، جماعة من الرواة ، كانت تنقصهم الأهلية ، وكان استعدادهم الفطري يقصر عن تحمل رواية الحديث ، حيث أن ذاكرتهم كانت تعجز عن استيعاب الرواية متناً وسنداً ، فلما أرادوا أن يؤدوا ما تحملوا كان جل مروياتهم يحمل الخطأ والوهم ، وجاءت أحاديثهم على خلاف ما هي عليه ، فأدى ذلك إلى قلب في الأسانيد وتركيب لها ، وخطأ في المتون وتحريف أو تصحيف فيها ، ومرد ذلك

---

(١) ميزان ٢ : ١٥٢ ، مجروحين ١ : ٥٧ ، إلا أنه لم يسم المختلط .

(٢) الموضوعات ١ : ٣٥ .

(٣) هكذا جاءت عبارة ابن الجوزي وفيها نظر ، ولو قال : يسندون المرسل ، ويرفعون الموقوف لكان أولى لأن المرسل مرفوع بطبيعته ، والموقوف مسند في الأصل ، ولو جاءوا به على حسب وصفه ما وصفوا بسوء الحفظ .

(٤) الموضوعات ١ : ٣٥ .

كله الى عدم الضبط أو القدرة عليه ، وقد وقع كثير من الوضع في الحديث بسبب عدم ضبط الراوي وسوء حفظه .

وقد دخل ابن حبان هذا النوع من الرواة في دائرة من وقع الكذب في حديثهم وجرى على السنتهم وان لم يكن ذلك قصدهم وهدفهم فقال : ومنهم من كثر خطؤه ، وفحش ، وكاد أن يغلب على صوابه ، فاستحق الترك من اجله[1] .

وقال ابن الجوزي : القسم الثاني : قوم لم يعانوا على النقل فكثر خطؤهم وفحش[2] .

وقد وضع ائمة النقد معياراً للحكم على الراوي بسوء حفظه وفحش خطئه أو العكس ، وذلك بمقارنة مروياته بمرويات غيره من الحفاظ ، الضابطين ، فان وافقهم في الغالب كان جيد الحفظ ، وان خالفهم في الاكثر كان سيء الحفظ فاحش الغلط .

سأل عبد الرحمن بن مهدي شعبة : من الذي تترك الرواية عنه ؟ قال : اذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف ، أو أكثر الغلط[3] .

خامساً : المغفلون :

وهم جماعة من الرواة كانت لهم سماعات ورواية ، الا انهم أُستُغِلُّوا ابشع استغلال من جماعة من الكذابين والوضاعين وذلك بأن كانوا يلقنونهم ويدسون في أحاديثهم ما ليس منها ، وهم يروون ذلك على غير دراية ولا علم ، فيروون الموضوعات وقد سلف أن أشرت الى الكذابين من الرواة الذين تسلطوا على هذا النوع ، ولقنوهم او دسوا في كتبهم بما يغني عن الاعادة .

وسلك جماعة آخرون مسلكاً آخر لا يقل فساداً عن التلقين وذلك بأن يأتوا بصحف ونسخ وأحاديث فيعطونها لهؤلاء الشيوخ فيقرأونها عليهم ثم يرويها الآخرون عنهم على أنها من حديثهم ومن هذا الطريق أدخلوا على هؤلاء المحدثين كثيراً من الموضوعات والاحاديث المختلقة .

---

(١) مجروحين ١ : ٦٤ .   (٢) الموضوعات ١ : ٣٥ .   (٣) مجروحين ١ : ٦٤ .

فمن ذلك ما روى ابن حبان بسنده إلى يحيى بن حسان قال : جاء قوم ومعهم جزء فقالوا سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فيه فاذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة فقمت فجلست إلى ابن لهيعة فقلت : أي شيء ذاك الكتاب الذي حدثت به ليس ههنا في هذا الكتاب حديث من حديثك ، ولا سمعتها أنت قط ؟ قال ـ أي: ابن لهيعة ـ ما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدثهم به[1].

وروى أيضاً بسنده إلى يحيى بن سعيد قال : كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث وإذا أبو شيخ حارثة بن هرم يكتب عنه ، فجعل حفص يضع له الحديث ويقول : حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا ، فيقول : حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا ، ثم يقول له : وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة بكذا ، فيقول : ثنا القاسم عن عائشة بكذا ، ويقول : حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله ، فيقول : حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس ، فلما فرغ ضرب حفص بيده إلى ألواح جارية فمحاها فقال : تحسدوني : فقال له حفص ، لا ولكن هذا كذب ، فقلت ليحيى : من الرجل ، فلم يسمه ؟ فقلت له يوماً : يا أبا سعيد ، لعل عندي عن هذا الشيخ ولا أعرفه ، قال : هو موسى بن دينار[2] .

وروى الخطيب بسنده إلى الواقدي قال : خرجت في فتية إلى العقيق أتنزه ، فرأينا قلة على جدار ، فقال بعضنا لبعض نتحذفها وللناضل سبق ، قال فتحاذفناها ، قال : فقلت لهم : هذا الكلام يشبه الحديث ، فمروا بنا حتى ندخل على إبراهيم بن أبي يحيى ، قال : فدخلنا عليه قال ، فقلت له : أحدثك صدقة بن يسار عن ابن عمر ، أن فتية خرجوا إلى العقيق فرأوا قلة على جدار فتحاذفوها وللناضل سبق ؟ قال : فقال : حدثني صدقة بن يسار عن ابن عمر به[3] .

قلت فالخبران السابقان وان قصد منهما إمتحان الرواة والكشف عن أحوالهم ، ومدى استعداد بعضهم لقبول التلقين ورواية كل ما سمع ، إلا انهما يدلان على وجود هذا النوع أعني المغفلين في صفوف رواة الحديث وبين رجاله .

---

(١) مجروحين ١ : ٥٨ .   (٢) مجروحين ١ : ٥٨ .   (٣) الكفاية : ٢٣٦ / ٢٣٧ .

وبعد : فهؤلاء هم غالب الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم وجرى على لسانهم الوضع في حديث رسول الله ﷺ دون ان يتعمدوا أو يكون الوضع مستهدفا لهم عند روايتهم له .

وموقف العلماء من هذه الاصناف أن ترد رواياتهم وتنحط عن درجة الاحتجاج ولا يعمل بها ، وتحرم روايتها لمن عرف وضعها ، شأنها في ذلك شأن روايات من تعمد الكذب الا أن الفارق بينهما كما أشرت اليه أن المتعمدين للوضع آثمون على صنيعهم مستحقون للعنة رسول الله - ﷺ - بخلاف القسم الثاني حيث أنهم لا يأثمون ولا تلحقهم اللعنة ان شاء الله والله أعلم .

وقبل أن أختم هذا الفصل أرى من المناسب الاشارة الى مسألة كثيرا ماتعرض لها النقاد وأشار اليها ائمة الحديث .

هي ان جماعة من الرواة وصفوا بكثرة الوضع في الحديث وقيل فيهم أنهم وضعوا اعدادا كثيرة من الاحاديث ، وقبل الكلام في هذه المسألة وابداء وجهة نظر العلماء فيها ومناقشتها أرى من المستحسن ذكر هؤلاء الرواة الذين وصفوا بهذا الوصف ثم أعقب على ذلك بالمراد من قول الائمة فيهم .

أبان بن أبي عياش :

وقال ابن حبان : سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظه ، وربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم ، ولعلـه روى عـن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث ما لكبير شيء منها أصل يرجع اليه[1] .

أحمد بن عبد الله الهروي الجويباري :

يعرف بستوف . قال ابن عدي : حدث عن جرير والفضل بن موسى وغيرهما بأحاديث وضعها عليهم . وكان يضع الحديث لابن كرام على ما يريده . ثم ساق ابن عدي جملة من موضوعاته وقال :ولأحمد بن عبد الله الهروي مما وضعه أحاديث كثيرة

(١) مجروحين ١ : ١٢٩

لم أخرجها ها هنا[1]

وقال ابن حبان: دجال من الدجاجلة، كذاب، يروي عن ابن عينه ووكيع وأبي ضمرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث ويضع عليهم ما لم يحدثوا، وقد روى عن هؤلاء الأئمة ألوف حديث ما حدثوا بشيء منها. وكان يضعها عليهم، لا يحل ذكره في الكتب الا على سبيل الجرح فيه[2].

وقال الذهبي: الجو يباري ممن يضرب المثل بكذبه[3].

وقال البيهقي: أما الجو يباري فأني أعرفه حق المعرفة بوضع الأحاديث على رسول الله ﷺ، فقد وضع عليه أكثر من الف حديث، وسمعت الحاكم يقول: هذا كذاب خبيث، وضع كثيراً في فضائل الاعمال، لا تحل رواية حديثه بوجه[4]

وقال أبو سعيد النقاش: لا نعرف أحد أكثر وضعاً منه[5].

أحمد بن محمد بن الفضل القيسي أبو بكر الأيلي:

قال ابن حبان: سكن جند يسابور، في قرية من قراها، خرجت اليه فيها، واسم القرية نوكيك، فكتبت عنه شبيهاً بخمسمائة حديث كلها موضوعة، بعضها نسخه عن الثقات. . حدثنا بهذه النسخةمن لفظه، حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا سفيان، عن الزهري، عن أنس، ولعل هذا الشيخ قد وضع على الائمة المرضيين أكثر من ثلاثة آلاف حديث، لولا كراهية التطويل لذكرت بعضها، وفي دون ما ذكرنا غفلة[6].

---

(١) الكامل: ٥٨/أ.
(٢) مجروحين ١: ١٢٩.
(٣) ميزان ١: ١٠٦، لسان ١: ١٩٣.
(٤) ميزان ١: ١٠٨، لسان ١: ١٩٤.
(٥) لسان ١: ١٩٤.
(٦) مجروحين ١: ١٤٢ / ١٤٣، وانظر ميزان ١: ١٤٨، لسان ١: ٢٨٩، الكشف الحثيث: ٣٤/٣٣.

أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة بن عبد الله بن راشد بن مروان أبو بشر الفقيه:

قال ابن حبان: من أهل مرو، كان يضع المتون للآثار ويقلب الأسانيد للأخبار، حتى غلب قلبه أخبار الثقات، وروايته عن الاثبات بالطامات على مستقيم حديث، فاستحق الترك، ولعله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة الاف حديث، كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث لم أشك انه قلبها.

قال ابن حبان: سمعت أبا بكر احمد بن اسحاق بن أيوب الضبعي يقول: كنت في دار أحمد بن سهل ننتظر الاذان مع محمد بن اسحاق بن خزيمة وجماعة من المشايخ، ومعنا أبو بشر المروزي، فذكر أبو علي الجباري باب اليمين مع الشاهد، فذكر كل واحد منا بعض ما فيه، فقال أبو بشر: روى نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

فقال محمد بن خزيمة: ليس من هذا شيء، انما هو البينة على المدعي واليمين على من أنكر، فقلت: قليلاً قليلاً لمحمد بن اسحاق: روى شيخ هذا الحديث عن القعنبي عن نافع بن عمر بهذا اللفظ، فقال: من هو؟ فقلت: حدثنا موسى بن الحسن بن عياد حدثنا القعنبي حدثنا ابن عمر، فسمعه أبو بشر فقال: هذا الحديث، فلما افترقنا حضر أبو بشر داري فقال: أحب أن تعطيني كل ما سمعت من موسى بن الحسن ببغداد حتى انسخه، فقلت: وكيف تنسخه؟ قال: قد سمعت حديث هذا الشيخ كله على الوجه، فجعلت أعتل عليه وجعل يلح، فلما اضطرني الامر، قلت له: أدلك على رجل دخل بغداد قبلك وبعدك وكتب الكثير بها فقال: من؟ فقلت: أبو علي الثقفي فقال: أحب أن تقوم معي اليه، فتسأله وأردت أن أخلص نفسي حيث احلته على غيري، فلم يزل يسألني حتى ذهبت معه الى أبي علي الثقفي فقال له: أحب أن تخرج الي كل ما سمعت ببغداد من موسى بن الحسن، وبشر بن موسى وغيرهما من مشايخ بغداد حتى أنسخه على الوجه، فاني قد سمعت حديث مشايخ بغداد على الوجه، وتوهمت أن أبا علي الثقفي يقول له من جهة التقوى: انه لا يحل هذا، فقال أبو علي: كتبي مختلطة بعضها ببعض. فلما رأيته لم يصرح له بالحق

غضبت وقلت: أنا ادخل وأميز حديث أهل بغداد من حديث غيرهم فقال: افعل، فدخلت وميزت مقدار مائتي جزء من حديث مشايخ بغداد، فكان يأخذ عشرة وينسخها ويردها ويأخذ عشرة حتى اتى على جوامعها، وما ظننت أن مسلمًا يستحل مثل هذا[1]

وقال ابن عدي: وسمعت محمد بن عبد الله الدغولي يقول: أنا أكبر من أبي بشر بعشر سنين، وليس عندي عن ابن قهزاز شيء وهو يحدث عنه، ورأيت الدغولي ينسبه الى الكذب.

وروى ـأي أبو بشرـ عن اسماعيل بن أحمد والي خراسان أحاديث بواطيل وحدث بأحاديث أنكرت عليه، وكان يحدث عن أمراء خراسان اسماعيل بن أحمد، ونصر بن أحمد، وخالد أمير بخارى وحدث عن خالد بن أحمد بن خالد هذا عن أبيه عن سعيد بن مسلم عن ابن جريج عن حماد بن سلمة حديث أبي العشراء في الذكاة، قال ابن عدي: وهذا لم يروه هكذا عن ابن جريج عن حماد بن سلمة غير أبي بشر[2].

جعفر بن الزبير الشامي الدمشقي:

قال ابن حبان: روى جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة نسخة موضوعة اكثر من مائة حديث[3].

وقال غندر: رأيت شعبة راكباً على حمار فقيل له: اين تريد يا أبا بسطام؟ قال: أذهب أستعدي على هذا يعني جعفر بن الزبير وضع على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث كذباً[4].

عبد الرحمن بن حبيب الفرياني:

قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات وضعاً، حدثنا عنه محمد بن

---

(١) مجروحين ١: ١٤٩/١٥١، انظر الكشف الحثيث: ٣٤.

(٢) الكامل: ٦٧/ب/٦٨/أ، لسان ١: ٢٩٠/٢٩١، ميزان ١: ١٤٩.

(٣) مجروحين ١: ٢٠٦، تحذير الخواص: ١٦٥.

(٤) تهذيب ٢: ٩١.

اسحاق بن سعيد ، السعدي وغيره من شيوخنا ، لا يحل الرواية عنه ولا كتبة حديثه الا للمتبحر . . . ولعل هذا الشيخ قد وضع أكثر من خمسمائة حديث على رسول الله ﷺ[1] .

عبد الكريم بن أبي العرجاء :

خال معن بن زائدة :

قال الذهبي : زنديق معثر ، قال ابن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال واحلل فيها الحرام[2] .

محمد بن تميم الفريابي :

محمد بن محصن بن عكاشة :

قال سهل بن السري الحافظ : وضع أحمد الجويباري ومحمد بن تميم ، ومحمد ابن عكاشة على رسول الله ﷺ اكثر من عشرة آلاف حديث[3] .

محمد بن سعيد المصلوب :

قال ابن رشدين : سألت أحمد بن صالح المصري عنه فقال : زنديق ضربت عنقه وضع أربعة آلاف حديث حدث عنه هؤلاء الحمقى فأحذروها[4] .

محمد بن يونس الكديمي :

قال ابن حبان : كان يضع على الثقات الحديث وضعاً ، ولعله قد وضع اكثر من ألف حديث[5] .

---

(١) مجروحين ٢ : ١٥٤ ، ميزان ٢ : ٦٠٣ ، لسان ٤ : ٤ الكشف الحثيث : ١٣٥ .
(٢) ميزان ٢ : ٦٤٤ ، لسان ٤ : ٥١ .
(٣) لسان ٥ : ٢٨٨ ، تحذير الخواص : ١٦٥ .
(٤) تهذيب ٩ : ١٨٦ .
(٥) مجروحين ٢ : ٣٠٥ .

معلى بن عبد الرحمن الواسطي:

قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين وسئل عن معلى بن عبد الرحمن فقال: أحسن أحواله أنه قيل له عند موته الا تستغفر الله؟ فقال: ألا أرجو أن يغفر لي وقد وضعت في فضل علي رضي الله عنه تسعين حديثاً، أو قال سبعين[1].

رجل غير معروف:

قال الخطيب: أخبرنا أبو طالب عمر بن ابراهيم بن سعيد الفقية، قال: ثنا محمد بن خلف بن حيان الخلال قال: ثنا الحسين بن اسماعيل قال: ثنا أبو أمية الطرسوسي قال: ثنا سليمان بن حرب قال: ثنا حماد بن زيد عن جعفر بن سليمان قال: سمعت المهدي يقول: أقر رجل عندي من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس[2].

الزنادقة:

قال الخطيب: اخبرني محمد بن الحسين القطان قال: انا دعلج بن أحمد قال: أنا أحمد بن علي الأبار قال: حدثني عبد الرحيم بن خازم البلخي قال: ثنا الحكم الخاستي قال: سمعت حماد بن زيد يقول: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث[3].

شيخ يروي عن نافع:

قال ابن عدي: حدثنا محمد بن أحمد بن حماد الدولابي بمصر ثنا محمد بن خلف ثنا يحيى بن بكير قال: سمعت الليث بن سعد يقول: قدم علينا شيخ بالاسكندرية يروي لنافع، ونافع يومئذ حي، فكتبنا عنه فنداقين عن نافع، فلما خرج الشيخ أرسلنا بالفنداقين الى نافع، فما عرف منها حديثاً واحداً، فقال أصحابنا: ينبغي ان يكون هذا من الشياطين الذين حبسوا[4].

---

(١) ميزان ٤: ١٤٩، تهذيب ١: ٢٣٨.
(٢) الكفاية: ٦٠٤.
(٣) الكفاية: ٦٠٤
(٤) تحذير الخواص: ١٦٧.

الى غير ذلك من النصوص التي وردت عن الائمة يصرحون فيها بأن جماعة من الكذابين، وضعوا أعداد هائلة من الاحاديث واختلقوها.

واذا القينا نظرة على هذه الاعداد الضخمة، وقارناها بما بين أيدينا من الاحاديث المحكوم عليها بالوضع ترى أنها تمثل جزءاً يسيراً من مجموع تلك الأعداد التي ذكرها العلماء عن هؤلاء الوضاعين، فلو أخذ قول هؤلاء الائمة على ظاهره لادى الى القول بوضع أكثر الاحاديث التي بين ايدينا سواء التي حكم عليها الائمة بالصحة والحسن أو الضعف فضلاً عن الاحاديث المحكوم عليها بالوضع، لان مجموع الاحاديث التي بين أيدينا يقل عن مجموع تلك الاحاديث التي أشاروا الى أن هؤلاء الرواة وضعوها.

وهذا القول له نتائجه الخطيرة على الحديث، بل انه قد يهدم مبدأ الاحتجاج بالسنة من أساسه.

ولذا فلا بد من تبيين مراد المحدثين من ذكر هذه الاعداد، واظهار قصدهم في أن فلانا وضع كذا حديث.

والذي يظهر لي والله أعلم ان مراد المحدثين بقولهم: فلان وضع كذا حديث أمور كثيرة منها:

١ـ أن بعضهم يطلق ذلك ويريد به المبالغة في الكثرة ولا يقصد منطوق العدد، اذ لو استهدف ذلك لما كان الاقتصار على ذكر العقود دون غيرها، وكلام حماد ابن زيد في وضع الزنادقة وابن حبان في الكذيمي، وسهل بن السري في الجويباري ومحمد بن تميم ومحمد بن عكاشة لا يحتمل غير ذلك.

٢ـ ان بعضهم يقصد من قوله: ان فلانا وضع كذا حديث، أن العدد الذي ذكره انما هو عدد مروياته من الاحاديث، وهي محكوم عليها جميعاً بالوضع، سواء صدق فيها أو كذب لان الراوي اذا ثبت كذبه في حديث حكم على سائر حديثه بالكذب، وردت مروياته، فالحكم هنا حكم اصطلاحي، لا يراد به أن الراوي اختلق ذلك العدد كله ووضعه من قبل نفسه، بل المراد به: ان مرويات هذا الراوي

بلغت كذا، وهي محكوم عليها بالوضع تبعاً للحكم على الراوي. ويدل على ذلك قول ابن حبان في احمد بن محمد بن الفضل القيسي: كتب عنه شبيهاً بخمسمائة حديث كلها موضوعة بعضها نسخة عن الثقات... الخ فتصريح ابن حبان بأن بعض تلك الأحاديث التي حكم عليها بالوضع، نسخها أحمد هذا من الثقات دليل على أن لتلك الاحاديث أصولاً، لكنها لما كانت من رواية أحمد هذا وهو محكوم على حديثه بالوضع، اعتبرت من الموضوعات تبعاً له.

٣ـ ان بعضهم يقصد بالوضع، الوضع الاصطلاحي، وذلك بأن يكون في الاسانيد علة تخول الحكم عليه بالوضع كقلب الاسناد أو تركيبه، وهي وان كانت موضوعة بالنسبة لهذا الطريق فهي ثابتة من طريق آخر، وقول ابن حبان في أحمد بن محمد بن مصعب يشير الى ذلك فقد قال فيه كان يضع المتون للآثار، ويقلب الاسانيد للاخبار، حتى غلب قلبه اخبار الثقات وروايته عن الاثبات بالطامات على مستقيم حديثه فاستحق الترك. ولعله قد قلب على الثقات اكثر من عشرة آلاف حديث. فقلب الاسانيد وتركيبها وان اعتبر لدى المحدثين نوع من الوضع. الا انه وضع اصطلاحي. كما سبق بيانه.

٤ـ قد يراد بذكر العدد الوضع الحقيقي وان الراوي المتهم قد اختلق ذلك العدد من الاحاديث ونسبها الى رسول الله ـ ﷺ ـ وهذه الاحاديث منها ما ألّفه من قبله ومنها ما كان من اقوال غيره من الصحابة أو التابعين أو الحكماء أو غيرهم فرفعها الى النبي ﷺ، فالحكم عليها بالوضع انما هو من أجل رفعها الى النبي ـ ﷺ ـ وان كانت الاثار ثابتة عن غيره. وهذا يترجح فيها اذا كان الراوي ذكر ذلك في معرض الاقرار، ولا ينبغي أن يسلم له ذلك اذا كان الغرض من اقراره هو التشكيك فيما في أيدي الناس من حديث المصطفى ﷺ، كما نبهت الى ذلك من حال الزنادقة والله أعلم.

الفصـــل الثـــاني

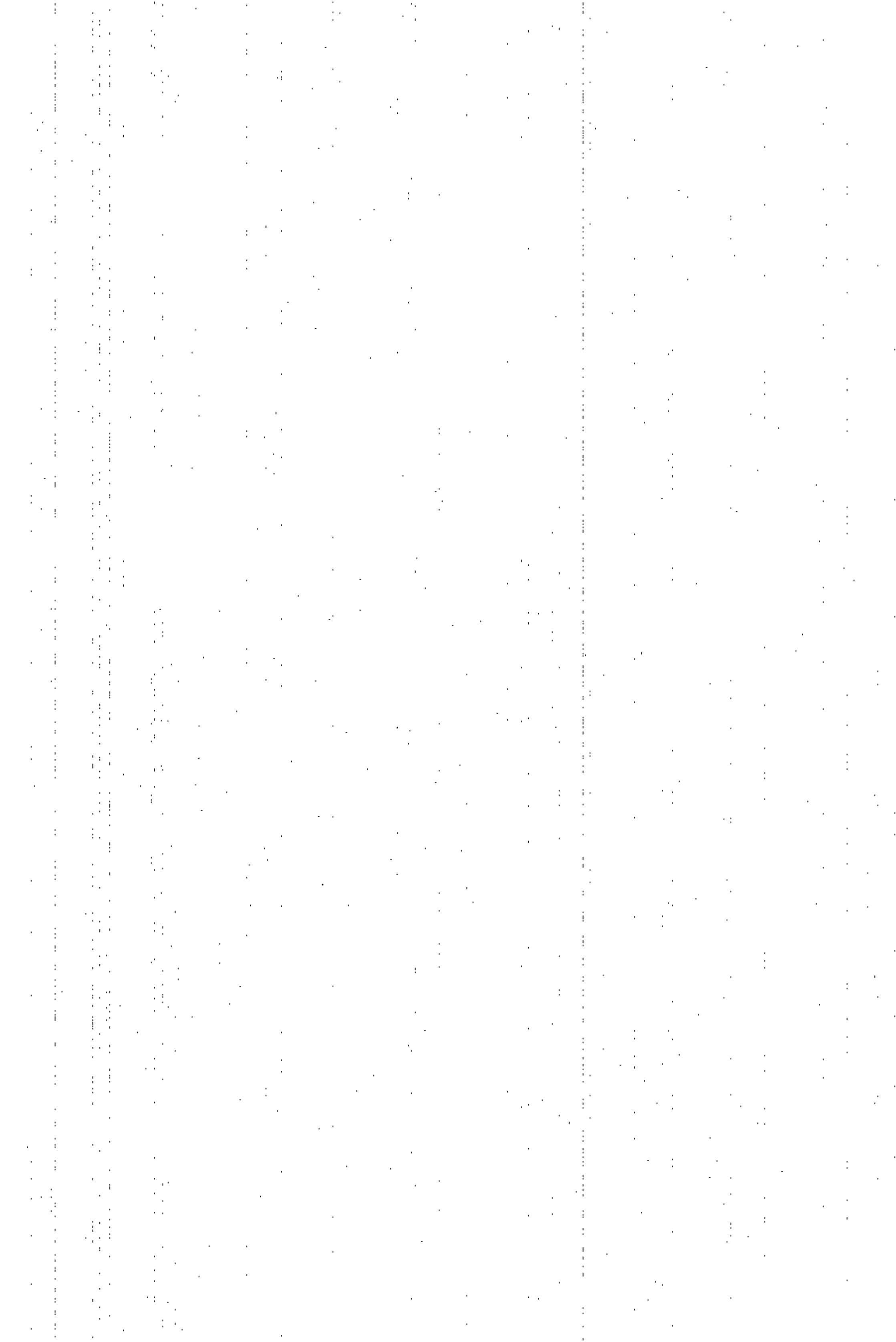
في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع ويشمل المباحث الآتية:

-الاقران الذين رمى بعضهم بعضاً بالكذب.

-من دفع عنه الائمة تهمة الوضع والكذب.

-المجهولون الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة.

-ما قيل فيهم فلان عن فلان بخبر موضوع ونحوهم.



تمهيد :

تناولت في الفصل السابق الكلام على الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع، بقسميهم المتعمد منهم، وغير المتعمد، وأنواع الوضاعين لكل قسم، وموقف الائمة من احاديثهم.

وأرى من المناسب تخصيص هذا الفصل للكلام على الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع، وأعني بذلك الرجال الذين تفاوتت آراء النقاد فيهم بين رمي بالكذب وتبرئة لهم منه، أو تعديل لهم، وهؤلاء الرواة منهم من رمي بالكذب لسبب ليس له فيه دخل، وهو في نفسه عدل، وانما نسب اليه الكذب، وألصق به، فتوهم بعض النقاد أنه مصدره، ومنه خرج الحديث الموضوع، فرموه بالكذب بناء على ذلك الوهم. لكن قيض الله لهم نفراً آخرين من الجهابذة النقاد نفحوا عنهم الكذب ودفعوا عنهم التهمة به.

ومنهم من كان له قرين أو مدبج، تنافساً في الرواية، وتنازعاً في الشيوخ، واشتركا في العصر والطبقة، وصادف ذلك التنافس ضعفاً في بعض النفوس، وهوى في بعض الاشخاص دفعهم الى اتهام بعضهم البعض، ورمى كل منهم الآخر بالكذب والاختلاق لشبهة ظهرت أو زلة تكشفت، وكان الأولى والاحرى بهم أن يُقِيل كل منهم عثرة قرينه، ويصلح خطأ زميله، وينصح له.

ومنهم جماعة من الرواة أسرفوا على انفسهم وأطلقوا لها العنان، وتدخلوا فيما لا يعنيهم فوقعوا في الكذب على الناس، وفي أحاديثهم، الا انه لم يمسك عليهم أنهم تهاونوا في حديث رسول الله ﷺ أو كذبوا عليه.

ومنهم طائفة عرفت في الرواة، وذكرت في أسانيدهم ومصنفاتهم الا انه لا يعرف عن شخصياتها غير أسمائها، جاء على ألسنتها أحاديث مشهود لها بالكذب والاختلاق، وأعني بهم المجهولين الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة.

ومنهم جماعة من الرواة اطلق النقاد عليهم عبارة التهمة دون أن يقيدوها وأجملوها هكذا دون أن يفصلوها.

ومنهم آخرون أدرجوا في كتب الضعفاء وتكلم فيهم، ووصفهم النقاد بعبارات منها روي أحاديث موضوعة أو أتى بأخبار مكذوبة، أو فلان عن فلان حديث موضوع، أو هذا حديث موضوع على فلان وسأحاول في هذه الدراسة ذكر أقوال الائمة في تلك المسائل وبيان ما يترجح لي فيها:

أولاً: الأقران الذين أتهم بعضهم بعضاً:

وأعني بهم جماعة من الرواة تعاصروا وتزاملوا واشتركوا في بعض الشيوخ وتساووا في الطبقة، الا أنه لسبب من الاسباب كاختلاف في المعتقد، أو تباين في المذهب، أو تضارب في الرأي، وقع بينهم الجفاء، وامتلأت نفوسهم بالضغينة والشحناء، وساء كل منهم رأيه في الآخر، فتراموا بالكذب، وتبادلوا التهم، فكان سبب الجرح في نفوسهم التحامل، ودافع التهمة التباغض والتحاسد. وقد راعى أئمة النقد أحوال من جرح وعدل، وتتبعوا الاسباب والدوافع التي من أجلها أطلقوا أحكامهم، فقبلوا ما كان الجرح فيه من أجل سبب يعتد به، وامارة تسوغه، وقرينة تخوله، وردوا ما كان دافعه نزع الشيطان وسببه البغض والشحناء ونبهوا الى أن ثمة جماعة من الرواة أتهم بعضهم بعضاً، وكذب بعضهم بعضاً بتهمة. لا تتعلق بالتحمل أو الاداء، أو الضبط والعدالة، وانما كان سببها الهوى فحذروا من قبول الجرح في ذلك قال أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج: أحذروا غيرة اصحاب الحديث بعضهم على بعض فلهم أشد غيرة من التيوس[1]. ، وممن أشاروا اليه، ونبهوا عليه:

---

(١) الكفاية: ١٧٩.

١ـ أحمد بن صالح أبو جعفر المقرىء المصري:

طبري الاصل. كان أحد حفاظ الاثر، عالماً بعلل الحديث بصيراً باختلافه، قال أبو نعيم، ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى يعني أحمدَ ابن صالح، وقال ابن نمير: اذا جاوزت الفرات فليس مثله أحد، وقال ايضاً: هو واحد الناس في علم الحجاز والمعرب فيهم وقال محمد بن مسلم بن واره: أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل ببغداد، وابن نمير بالكوفة، والنفيلي بحران، هؤلاء أركان الدين، وقال يعقوب بن سفيان. حجتي فيما بيني وبين الله رجلان: أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري[١] وقال البخاري: ثقة صدوق ما رأيت أحداً تكلم فيه بحجة[٢].

وقال ابن حجر: كان احمد بن حنبل وعلي وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح وكان يحيى يقول: سلوا أحمد فانه أثبت، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة، وقال أبو حاتم: ثقة كتبت عنه وقال أبو داود. كان يقوم كل لحن في الحديث. وقال محمد بن عبد الرحمن بن سهل: كان من حفاظ الحديث، رأساً في العلل، وكان يصلي بالشافعي، ولم يكن في أصحاب ابن وهب أعلم منه بالآثار. قال ابن عدى: أحمد بن صالح من حفاظ الحديث ومن المشهورين بمعرفته، وحدث عنه البخاري والذهلي[٣].

قلت اكثر الائمة على توثيقه، والثناء عليه، الا الامام النسائي، فانه أساء القول فيه وبالغ في الاساءة فقال: ليس بثقة[٤]، وفي رواية: ليس بثقة ولا مأمون[٥]، وقال ابن يونس: ذكره النسائي فرماه وأساء الثناء عليه وقال: حدثنا معاويه بن صالح، سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف[٦]

(١) تاريخ بغداد ٤: ١٩٥ / ١٩٧، ميزان ١: ١٠٣ / ١٠٤.
(٢) ميزان ١: ١٠٤، تاريخ بغداد ٢: ٢٠١.
(٣) تاريخ بغداد ٤: ١٩٩.
(٤) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦، تهذيب ١: ٤١.
(٥) ميزان ١: ١٠٤، تهذيب ١: ٤١.
(٦) تاريخ بغداد ٤: ٢٠٢، تهذيب ١: ٤١.

وقال عبد الكريم بن النسائي، عن أبيه: ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، ورماه يحيى بالكذب[1].

قلت: فالنسائي قال فيه: انه ليس بثقة ولا مأمون، ونقل عن يحيى بن معين: أنه كذبه.

قلت: اما تجريح النسائي له، فقد عد العلماء كلامه في أحمد بن صالح هذا تحاملاً، لجفاء وقع بينهما ذلك أن أحمد بن صالح كان موصوفاً بالصلف والتيه الكبر، وشراسة في الخلق، قال ابن حبان: أحمد بن صالح، كان في حفظه عند أهل مصر، كأحمد بن حنبل عند أهل العراق، ولكنه كان صلفاً تياهاً[2] وأن النسائي جاء اليه، فطرده من مجلسه، فقد روى ابن عدي قال: سمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول: هذا الخرساني- يعني النسائي يتكلم في أحمد بن صالح، وحضر مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه[3]، لأنه كان لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه، فجاء النسائي وقد صحب قوماً من أصحاب الحديث ليسوا هناك فأبى أحمد أن يأذن له، فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنع بها[4] قاله العقيلي.

وأما ما نقله عن يحيى بن معين، فقد كان رحمه الله مخطئاً في ذلك، اذ أن كلام يحيى كان في أحمد بن صالح الشمومي لأن يحيى بن معين ثبت أحمد بن صالح المصري، كما ثبته أحمد بن حنبل، فقد قال ابن حبان: والذي يروي عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين أن أحمد بن صالح كذاب، فان ذاك أحمد بن صالح الشمومي، شيخ كان بمكة يضع الحديث يسأل معاوية بن صالح عنه يحيى، فأما هذا- أي أحمد بن صالح المصري- فهو يقارن ابن معين في الحفظ والاتقان قال ابن حجر معلقاً: ويقوى ما قاله ابن حبان: ان يحيى بن معين لم يرد صاحب الترجمة بما تقدم عن البخاري أن يحيى بن معين ثبت أحمد بن صالح المصري صاحب الترجمة[5].

---

(١) تهذيب ١: ٤١. (٢) تهذيب ١: ٤٢. (٣) تاريخ بغداد ٤: ٢٠٠.
(٤) تهذيب ١: ٤٢. (٥) تهذيب ١: ٤٢.

قلت: وهكذا يتبين أن رمي أحمد بن صالح المصري بالكذب انما هو خطأ نشأ من التباس اسمه باسم غيره وأن الدافع للنسائي رحمه الله على ذلك هو تحامله على أحمد، وقد شنع العلماء على النسائي في فعلته هذه، فقد سبق قول البرقي، وقول ابن حبان والعقيلي، وقال الذهبي: آذى نفسه بكلامه فيه[1]. وقال ابن عدي بعد أن حكى قول البرقي: ولولا أني شرطت في كتابي أن أذكر كل من تكلم فيه، لكنت أجل أحمد بن صالح ان اذكره[2].

أحمد بن عبد الله الحافظ أبو نعيم الاصبهاني:

محمد بن ابراهيم المنذر الحافظ العلامة أبو بكر النيسابوري.

قال الذهبي: صاحب التصانيف، عدل صادق فيما علمت.

قال فيه مسلمة بن قاسم الاندلسي: كان لا يحسن الحديث.

ونسب الى العقيلي. أنه كان يحمل عليه وينسبه الى الكذب، وكان يروي عن الربيع بن سليمان عن الشافعي، ولم ير الربيع، ولا سمع منه[3]، وقال الذهبي: ولا عبرة يقول مسلمة.

وأما العقيلي فكلامه من قبيل كلام الاقران بعضهم في بعض، مع أنه لم يذكره في كتاب الضعفاء.

وقال أبو الحسن بن القطان: لا يلتفت الى كلام العقيلي فيه[4].

قلت: الظاهر أن كلام مسلمة مستند على قول العقيلي، وحمل العقيلي عليه انما هو لروايته عن الربيع دون أن يسمع منه.

وقد أجاب ابن حجر عن هذا فقال: وروايته عن الربيع عن الشافعي يحتمل أن تكون بطريق الاجازة، وغاية ما فيه أنه تساهل في ذلك باطلاق «أنا»[5]

(١) ميزان ١: ١٠٣.
(٢) ميزان ١: ١٠٤.
(٣) ميزان ١: ٤٥٠، لسان ٥: ٢٧.
(٤) ميزان ٣: ٤٥٠ / ٤٥١، لسان ٥: ٢٧
(٥) لسان ٥: ٢٧.

محمد بن اسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة بن عبد الله العبدي الاصبهاني:

قال الذهبي: الحافظ صاحب التصانيف، كان من أئمة هذا الشأن[١].

وقال الحاكم، قال أبو علي الحافظ: بنو مندة أعلام الحفاظ في الدنيا، قال: وأبو عبد الله من بيت الحديث والحفظ، وأحسن الثناء عليه[٢].

لكن قال فيه أبو نعيم: هو حافظ من أولاد المحدثين، مات في سلخ ذي القعدة سنة خمس وتسعين وثلاثمائة اختلط في آخر عمره، فحدث عن أبي أسيد، وعبد الله ابن أخي ابي زرعة وابن الجارود، بعد أن سمع عنه أجازة، وتخبط في أماليه، ونسب الى جماعة أقوالاً في المعتقدات لم يعرفوا بها[٣].

قال الذهبي: اقذع الحافظ أبو نعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه، واتهمه فلم يلتفت اليه لما بينهما من العظائم، تسأل الله العفو، فلقد نال ابن مندة من أبي نعيم وأسرف أيضاً[٤] وقال بعد أن حكى قول أبي نعيم: قلت: البلاء الذي بين الرجلين هو الاعتقاد[٥].

محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع الكوفي اللخمي:

قال فيه ابن عدي: رأيت أنا ابن الحسين كان شيخاً وراقاً على باب الكوفة، وقال ابو يعلي الطوسي: كان ثقة صاحب مذهب حسن وجماعة وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وكان ممن يطلب للشهادة فيأبى[٦].

وقد تكلم فيه ابن عقدة فقال الحاكم أبو أحمد: كان ابن عقدة سيء الرأي فيه. وقال ابن عدي: كنت عند المطين، فمر عليه الحسين بن حميد فقال: هذا كذاب بن كذاب[٧].

وقال الحافظ ابن حجر: الظاهر ان جرح ابن عقدة لا يؤثر فيه لما بينهما من

---

(١) ميزان ٣: ٤٧٩، لسان ٥: ٧٠.
(٢) لسان ٥: ٧١.
(٣) ميزان ٣: ٤٧٩ / ،بذ، لسان ٥: ٧١.
(٤) ميزان ٣: ٤٧٩، لسان ٥: ٧١.
(٥) ميزان ٣: ٤٨٠، لسان ٥: ٧١.
(٦) لسان ٥: ١٣٨.
(٧) لسان ٥: ١٣٨.

المباينة في الاعتقاد والله أعلم[1].

محمد بن عثمان بن أبي شيبة ابو جعفر العبسي الكوفي:

قال الذهبي: كان بصيراً بالحديث والرجال له تواليف مفيدة، وثقة صالح جزرة وقال ابن عدي لم أر له حديثاً منكراً، وهو على ما وصف لي عبدان لا بأس به.

وقد كذبه جماعة.

فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كذاب، وقال ابن خراش كان يضع الحديث، وقال مطين: هو عصا موسى تلقف ما يأفكون، وقال الدارقطني: يقال أنه أخذ كتاب غير فحدث به.

وقال البرقاني: لم أزل أسمعهم يذكرون أنه مقدوح فيه.

وقال ابن عقدة سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي وابراهيم بن اسحاق والصواف وداود بن يحيى يقولون محمد بن عثمان كذاب، وزاد داود: قد وضع أشياء على قوم ما حد ثوابها قط[2].

وقال جعفر بن محمد الطيالسي: كان كذاباً جاء عن قوم بأحاديث ما حد ثوابها قط عن ابن سمع أنابه عارف، وقال ابن المنادي: قد أكثر الناس عليه على اضطراب فيه[3].

وقد أشار بعض الحفاظ الى ان تجريح مطين له انما كان لتعصب بينهما.

قال ابو نعيم ابن عدي: رأيت كلا منه ومن مطين يحط أحدهما على الآخر، قال لي مطين: من أين لقي محمد عن عثمان ابن ابي ليلى؟ فعلمت أنه يحمل عليه فقلت له: ومتى مات محمد؟ فقال سنة أربع وعشرون، فقلت: لابني أكتب هذا، فرأيته قدم فقال: مات بعد هذا بسنتين، ورأيته غلط في موت ابن ابي ليلى، ورأيته أنكر على محمد بن عثمان أحاديث فذكرت لمحمد بن عثمان مطينا، وذكرت أحاديث

(1) لسان ٥: ١٣٨.

(2) ميزان ٣: ٦٤٢ / ٦٤٣، لسان ٥: ٢٨٠.

(3) لسان ٥: ٢٨٠/٢٨١.

تنكر عليه، وقد كنت وقفت على تعصب وقع بينهما بالكوفة سنة سبعين، وعلى أحاديث ينكرها كل منهما على الآخر[1].

وقال أبو نعيم ابن عدي ايضاً: وقفت على تعصب بين مطين وبين محمد بن عثمان بن أبي شيبة حتى ظهر لي أن الصواب الامساك عن قبول كل واحد منهما في صاحبه[2].

ثانياً: من دفع عنه الائمة تهمة الوضع والكذب:

وقريب من القسم الاول جماعة من الشيوخ الثقات، والائمة الاعلام كدر صفو حديثهم قوم من النقاد رموهم بالكذب وشنعوا عليهم وتكلموا في روايتهم، ولم يكونوا مصيبين فيما قالوا، ولا محقين فيما ادعوا ودافعوا الى ذلك أمور.

منها الخطأ في الراوي الذي رموه بالكذب وذلك بأن يتفق اسم راويان احدهما ثقة والآخر ضعيف فيأتي أحد النقاد ويرمي الثقة بالكذب أما نقلاً عن غيره أو اجتهاد منه أخطأ في ظنه أن الراويين واحد.

ومنها: ان يلصق جماعة من الكذابين أحاديث بشيخ ثقة أمام مروي عنه وكأنه هو المنفرد بها فيظن بعض الرواة أن الشيخ هو الآفة فيصمونه بالكذب ويرمونه بالوضع. والحال أنه بريء من ذلك وأن الآفة من الرواة الذين ألصقوا به تلك الموضوعات.

ومنها: ان يخطىء أحد الرواة الثقات فيروي حديثاً بهم فيه، ويورده على غيره ما ورد به، فيتحامل عليه بعض النقاد ويسقطونه بتلك العثرة، ويحطونه بتلك الكبوة ،فيرمونه بالكذب ويلحقونه بعداد من يتقول على رسول الله ﷺ، والحال أنه خطأ وقع فيه ووهم تطرق اليه ولم يكن ذلك جل حديثه، بل كان بمثابة كبوة جواد، والخطأ غير معصوم منه الانسان، وغاية ما يمكن قوله: هو أن الراوي قد قصر في ضبطه، وتهاون في حفظه، أما أن يرمى بالكذب بمجرد خطأ أو وهم، فذلك إجحاف في حقه.

---

(١) ميزان ٣: ٦٤٣.

(٢) لسان ٥: ٢٨١.

وقد لاحظ أئمة النقد وعلماء الحديث كثيراً من هذه الامور، فدفعوا عن هؤلاء الرواة تهمة الكذب ورفعوا عنهم سمة الوضع، وأظهروا مكانتهم من الرواية، ومنزلتهم من رجال الحديث. وممن دفع عنه العلماء الوضع.

الحسن بن مدرك بن بشير السدوسي:

قال أبو داود: كذاب، كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحي بن حماد[1].

وقد دفع عنه العلماء تهمة الكذب، وأجابوا عن صنيعه وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل التالي.

عبد الله بن معاد الصنعاني:

كذبه عبد الرزاق[2]، ودفع عنه العلماء وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث عند الكلام على رجال الكتب الستة الذين رموا بالكذب[3].

عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس، أبو بكر المدني:
قال فيه الازدي: يضع الحديث[4].

وقد دفع عنه العلماء ذلك وسيأتي تفصيله في حينه[5].

عبد الرزاق بن همام الصنعاني:

كان عباس العنبري رحل اليه وقال: انه لكذاب[6].

وقد دفع عنه العلماء تكذيبه عباس هذا، وسيأتي في الفصل القادم[7].

عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي:

---

(١) ميزان ١: ٥٢٣، تهذيب ٢: ٢٢١. (٢) ميزان ٣: ٦٤٣. (٣) انظر صفحة: ٢٠٠ جـ ٣.
(٤) ميزان ٢: ٥٣٨، تهذيب ٦: ١١٨، هدى الساري: ٢: ٤١٦.
(٥) انظر صفحة ٢٠٣ جـ ٣. (٦) المغني ٢: ٣٩٣، ميزان ٢: ٦١١.
(٧) انظر صفحة ٢٠٩ جـ ٣.

أسرف فيه محمد بن عبد الله بن نمير فقال: كذاب[1].

وقد أجاب العلماء عن ذلك، وسيأتي:

علي بن عاصم بن صهيب أبو الحسن الواسطي:

روى عن يزيد بن هارون أنه قال: ما زلنا نعرفه بالكذب[2].

وقد رد النقاد على يزيد بن هارون قوله. وسيأتي تفصيله في موضعه ان شاء الله.

علي بن موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي العلوي الرضا:

غمزه ابن طاهر فقال: يأتي عن ابائه بعجائب[3].

وقد أجاب العلماء عنه ذلك.

فطر بن محمد العطار الاحدب:

قال الدارقطني: حدثونا عنه كذاب[4].

قال ابن حجر: وهذا وهم محض، وانما نقل البرقاني عن الدارقطني ذلك في فضل بن محمد[5].

قلت وسبب الوهم ان اسم فطر تصحف الى فضل فطنه فضل بن محمد العطار.

فرماه بالكذب، لأن فضل بن محمد هذا معروف بالكذب قال فيه ابن عدي: كان أحد من كتبنا عنه بانطاكية، حدثنا بأحاديث لم يكتبها عن غيره ووصل أحاديث، وسرق أحاديث وزاد في المتون[6].

محمد بن اسحاق بن يسار:

---

(١) ميزان ٣ : ٤٦، تهذيب ٧ : ١٣٥.

(٢) ميزان ٣: ١٣٦.

(٣) ميزان ٣: ١٥٨.

(٤) الضعفاء والمتروكون: ٢٠٠/أ، ميزان ٣: ٣٦٤، لسان ٤: ٤٥٤.

(٥) لسان ٤: ٤٥٤.

(٦) ميزان ٣: ٣٥٨، لسان ٤: ٤٤٨.

كذبه سليمان التيمي ويحيى بن سعيد القطان، ووهيب بن خالد ومالك بن أنس وهشام بن عروة[1].

وقد أجاب النقاد على ذلك ودفعوا عنه تهمة الكذب والوضع وسيأتي تفصيل ذلك عند ذكر ترجمته.

محمد بن بشار البصري، بندار:

كذبه الفلاس قال محمد بن عبد الله بن سيار، سمعت عمرو بن علي- أي الفلاس- يحلف أن بنداراً يكذب فيما يروي عن يحيى[2].

وقد أجاب عن ذلك الذهبي، ودفع عنه قول الفلاس فقال: فما اصغى أحد الى تكذيبه لتيقنهم أن بنداراً صادق أمين[3] وسيأتي مزيد تفصيل في ترجمته.

محمد بن جرير الطبري:

كذبه السليماني فقال: كان يضع للروافض.

قال الذهبي مدافعاً عنه: أقذع حمد بن علي السليماني الحافظ فقال كان يضع للروافض، كذا قال السليماني، وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار ائمة الاسلام المعتمدين وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فان كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه، ولا سيما في مثل أمام كبير، فلعل السليماني اراد الآتي[4].

قال ابن حجر: ولو حلفت أن السليماني ما أراد الا الآتي لبررت، والسليماني حافظ متقن كان يدري ما يخرج من رأسه فلا اعتقد أنه يطعن في مثل هذا الامام بهذا الباطل[5].

---

(١) الضعفاء لابن الجوزي: ١٣٦ / أ. (٢) تهذيب ٩: ٧١. (٣) ميزان ٣: ٤٩٠.

(٤) ميزان ٣: ٤٩٩، ويقصد بالآتي هو محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري رافض له مؤلفات منها كتاب الرواة عن أهل البيت، فقد شارك الامام في الاسم واسم الاب والكنية والنسبة، وافترقا في اسم الجد. انظر لسان ٥: ١٠٠.

(٥) لسان ٥: ١٠٠.

قلت: ومنشأ الخلاف اتفاق الرجلين في الاسم واسم الاب والكنية واالنسبة والعصر وكثرة التصانيف. فظن السليماني أنهما واحد.

محمد بن خلف المروزي:

حكى ابن الجوزي أن يحيى بن معين كذبه. فقد أورد في موضوعاته بسنده أن الخطيب قال: أخبرني علي بن الحسن بن محمد الدقاق، قال: حدثنا محمد بن اسماعيل الوراق، قال: حدثنا ابراهيم بن الحسين بن داود العطار قال: حدثنا محمد ابن خلف المروزي قال: حدثنا موسى بن ابراهيم قال: حدثنا موسى بن جعفر عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ «خلقت أنا وهارون بن عمران ويحيى بن زكريا وعلي بن أبي طالب من طينة واحدة»

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم به المروزي قال يحيى بن معين: انه كذاب[1].

قال ابن حجر: ولهم شيخ آخر يقال له محمد بن خلف المروزي متأخر عن هذا، روى عن عاصم بن علي وغيره، وثقه الدارقطني، ثم ظهر لي أنه هو، وأن ابن معين ما كذبه، وانما كذب شيخه، وذلك أن ابن الجوزي قال في الموضوعات في مناقب علي: الحديث الاول فيها منه فساق الحديث[2] المذكور في هذه الترجمة من طريق ابراهيم بن الحسين ابن داود العطار قال: حدثنا محمد بن خلف المروزي قال ثنا موسى بن ابراهيم المروزي قال ثنا موسى بن جعفر، فكأن النسخة التي وقف عليها الذهبي سقط منها من موسى الى موسى، وذلك أن ابن الجوزي قال: هذا حديث موضوع والمتهم به المروزي وأراد موسى بن أبراهيم، فظن الذهبي لما سقط موسى بن ابراهيم من نسخته أن مراد ابن الجوزي بالمروزي محمد بن خلف[3]

---

(١) ميزان ٣: ٥٣٨، لسان ٥: ١٥٧.

(٢) هكذا في اللسان، وهو خطأ، والصواب: الحديث الاول فيها خلق منه، فساق الحديث.

(٣) لسان ٥: ١٥٧، قلت: ما ذكره الحافظ محتمل، وأقرب منه أن النسخة التي وقف عليها الذهبي لاسقط فيها، وهي مثل النسخة المطبوعة من الموضوعات، وكل الذي اوقع الالتباس والاشكال ان ابن الجوزي نسب محمد بن خلف، ولم ينسب موسى بن ابراهيم، ثم لما حكى قول يحيى عن المروزي، تبادر الى الذهبي انه عنى محمد بن خلف لا موسى بن ابراهيم، لان المنسوب في السند هو محمد بن خلف، والله اعلم.

قلت: منشأ الخطأ ان الذهبي نقل عن ابن الجوزي أن يحيى بن معين كذب المروزي وأن في السند رجلين مروزيين، هما محمد بن خلف، وموسى بن ابراهيم. لكن صرح بنسبة محمد بن خلف ولم يصرح بنسبة موسى بن ابراهيم، وابن الجوزي انما أراد موسى بن ابراهيم لا محمد بن خلف ولكن لما لم ينسبه ونسب محمد بن خلف، ظن الذهبي أن محمد بن خلف هو المقصود بكلام يحيى بن معين فحكى تكذيبه.

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم:

حكى ابن الجوزي أن الربيع بن سليمان كذبه[1]، قال الربيع: كذب محمد والله الذي لا إله الا هو لقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب[2] أي إتيان المرأة في دبرها.

قلت: قد أجاب العلماء عن ذلك وبينوا المراد، وسيأتي تفصيل ذلك في ترجمته ان شاء الله.

محمد بن عبد الله بن علاثة:

قال فيه الازدي: حديثه يدل على كذبه[3].

وقد دفع عنه الخطيب تكذيب الازدي له. وسيأتي تفصيل ذلك في ترجمته في الفصل التالي.

محمد بن محمد بن سليمان الباغندي:

قال ابن عدي: حدثنا موسى بن القاسم بن موسى بن الأشيب، حدثني أبي، سمعت ابراهيم الاصبهاني يقول: أبو بكر الباغندي كذاب[4].

ثم تعقب الذهبي ابراهيم ونافح عن الباغندي فقال: قلت: بل صدوق من بحور الحديث قيل: انه أجاب في ثلاثمائة الف مسألة في حديث رسول الله ﷺ[5].

---

(١) ميزان ٣: ٦١١. (٢) تهذيب ٩: ٢٦١. (٣) ميزان ٣: ٥٩٤، تهذيب ٩: ٢٧٠.
(٤) ميزان ٤: ٢٧، لسان ٥: ٣٦٠. (٥) ميزان ٤: ٢٧، لسان ٥: ٣٦٠.

نعيم بن حماد:

قال الازدي: كان ممن يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات مزورة في ثلب النعمان كلها كذب[1].

وقد أجاب ابن حجر عن ذلك وسيأتي تفصيل القول في ترجمته.

يحيى بن ميمون ابو معلى العطار.

قال الذهبي: كذبه الفلاس[2].

وقد رد ابن حجر ذلك وسيأتي في ترجمته.

ثالثاً: المجهولون الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة:

قوم من الرواة. جهلت أعيانهم، ولم تعرف أحوالهم، ولم يصدح أحد من أئمة النقد بتجريحهم أو تعديلهم، وقد رويت عنهم أحاديث موضوعة المتون، فحكم بعض النقاد على بعضهم بالوضع بسبب تلك الاحاديث وجعلوهم هم آفة تلك الموضوعات، واعتمادهم في توجيه تلك التهمة خلو السند ممن يمكن اتهامه الا من هذا الراوي المجهول أحياناً، فكان تفرده في السند قرينة تسوغ توجيه التهمة اليه، والصاق الوضع به.

وثم نقطة هامة اود الاشارة اليها هي اننا لو استعرضنا وتفحصنا السبل التي يسلكها بعض الوضاعين، والمداخل التي يدخل منها بعض الكذابين في الحديث لرأينا أنها مسالك شتى ومداخل متنوعة منها: أنهم يلجأون الى الصاق موضوعاتهم برواة مجهولين قد لا يكون لهم وجود أصلاً، ثم يروونها عنهم أو يدخلونها على غيرهم، او يلقنونها بعض مشايخهم، فتروى تلك الاحاديث عن هؤلاء المجهولين، وتكون مدارها عليهم، وغالبا ما يسلك هؤلاء الكذابون هذا الطريق توعيراً على النقاد أن يكشفوهم، وابعاداً للتهمة عن أن تلحقهم، وقد سبق أن أشرت الى طائفة من الكذابين كان ذلك عملهم.

---

(١) ميزان ٤: ٢٦٩، تهذيب ١٠: ٤٦٢.

(٢) ميزان ٤: ٤١١.

فتروى تلك الاحاديث عن هؤلاء المجهولين على أنها من رواياتهم وتتبع النقاد تلك الاحاديث فلا يجدون من يرتابون فيه سوى هؤلاء المجهولين فيوجهون التهمة اليهم، ويلقون بالتبعة عليهم وهم في الواقع براء من تلك التهمة. بل كانوا ضحية لهذا النوع من الكذابين.

وهذا لا يمنع القول من أن المجهولين هم أنفسهم اختلقوا تلك الاحاديث ووضعوا تلك الروايات، الا أن الاحتمال الاول يكشف لنا عن امر خطير هو ظهور بصمات تلك الايدي الخبيثة الملوثة بالقذر التي حاولت ان تلمس حديث رسول الله ﷺ فكدرت من صفوه ونالت من ناصع بياضه ببثها تلك الموضوعات على تلك الحال في جنبات حديثه ﷺ. الا ان الله تعالى قيض له جحفلاً من الجهابذة النقاد أزالوا دونه، وأعادوا اليه صفاءه.

والذي دفعني الى التنبيه على هذه المسألة هو وجود جماعة من الوضاعين سلكوا هذا السبيل، وساروا على ذلك النهج.

وحيث أن احتمال كل من أن الراوي المجهول هو مختلق الحديث وواضعه أو أنه الصق به وركب عليه أمر قائم فمن غير الانصاف الحكم على هؤلاء الرواة المجهولين بأنهم رواة وضاعون كذابون.

ومما تجدر الاشارة به ان جل رواية هؤلاء المجهولين هي في الفضائل والمناقب والمثالب وقد اجريت دراسة احصائية على هؤلاء الرجال وحصرت الروايات المقطوع بوضعها مما جاء في رواياته فكان مجموع هؤلاء الرجال ٣٤ رجلاً رويت عنهم ٣٥ حديثاً موضوعاً منها واحد وعشرون حديثاً في الفضائل والمناقب، والباقي في أغراض شتى.

رابعاً:

كثيراً ما نجد في كتب الجرح والتعديل بعض العبارات يطلقها بعض النقاد على جماعة من الرواة كقولهم. فلان عن فلان، حديث موضوع، أو خبر باطل. وكقولهم، فلان روى عنه حديث موضوع، وكذلك من عبارتهم فلان روى خبراً

باطلا أو أتى بحديث موضوع، ونحوها من العبارات، وقد اعتمدها بعض النقاد في الحكم على هؤلاء الرواة الذين وصفوا بذلك بأنهم وضاعون، وضمنهم كتب الموضوعات، ونظمهم في سلك الأفاكين لذلك[1] الا ان هذه العبارات التي جرح بها هؤلاء الرواة، لا تصرح بأنهم هم الذين وضعوا تلك الاحاديث واختلقوها بظهور التردد في القاء التهمة فيها على أكثر من راوٍ، وذلك كاف في ايراد الاحتمال الذي يسقط به الاستدلال.

ثم ان هذه العبارات كما هو ملاحظ مختلفة من جهة دلالتها.

فبعضها يلقي التهمة على راوٍ بعينه كقولهم : فلان أتى بخبر كذب أو روى حديثاً موضوعاً ومنها : ما تكون التهمة فيه مترددة بين راويين كقولهم : فلان عن فلان حديث كذب أو خبر موضوع، بل احيانا يصرح الناقد بهذا التردد فيعقب قوله ذلك لا يدري من اختلقه منهما أو لا يدري من أفته.

ومنها ما تكون التهمة فيه بعيدة عن الراوي الذي أورد الحديث في ترجمته، لأن ذلك الحديث روى عنه. كقولهم: فلان روى عنه حديث باطل.

ونحوها من العبارات التي تثبت أن الخبر المروي حديث موضوع مكذوب، أما من جهة الراوي فغاية ما تدل عليه هو مشاركته في رواية الحديث الموضوع.

اما أن تتخذ دليلاً في رمي الرجل بالكذب والحكم عليه بأنه كذاب فهذا ما تقصر عنه اذ الحكم على الراوي بانه كذاب يفتقر الى ادلة وقرائن لا يتطرق اليها الاحتمال.

---

(١) وهذه العبارة اكثر من استعمالها الحافظ الذهبي في كتبه، وابن عراق في مقدمة كتابه تنزيه الشريعة.

الفصـــل الثالث:

في الرواة الذين رموا بالكذب ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة



تمهيـد:

تعرضت في الفصل الأول من هذا الباب للكلام على الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع، وخصصت الفصل الثاني للرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع، وارى من المناسب أفراد هذا الفصل للكلام على الرواة الذين جرحوا بالكذب ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب السنة. والذي يدعوني الى تخصيص هؤلاء الرواة بالذكر دون غيرهم. أمور:

لا يشك أحد في أن أحاديث الكتب الستة تبوأت في نفوس الخاصة قبل العامة مكانة عظيمة، وبذلت لها عناية فائقة سواء من ناحية مؤلفيها أو من جهة من جاء بعدهم.

أما مؤلفوها فقد بذلوا في تأليفها وتدوينها جهداً عظيًما لا يزال الناس يشهدون لهم فيه. فكم من مشاق ومتاعب بذلوها في سبيل انتقاء هذه الاحاديث التي ضمنوها هذه الكتب، ولما كان غايتهم من عملهم ذلك وجه الله تعالى ونشدان الحق، والتيسير للناس كي يجدوا أحاديث المصطفى ﷺ بين أيديهم منتقاة من كل ما شابها من دخن، أو التصق بها من دخيل عليها وهبها الله تعالى القبول أكثر من غيرها من كتب السنة وكلها خير فسخر لها من الرجال الافذاذ والجهابذة النقاد من تناول متونها بالفحص والتمحيص، والشرح والاختصار والتتبع والاستخراج والاستدراك. والجمع والزوائد، والمعاجم والاطراف.

ولم يقتصر جهدهم على متونها بل تناولوا رجالها وأسانيدها، فتخصص قوم في

رواياتها وتتبعوا أسانيدها، واشتغل جماعة برجالها. فتناولوهم تعديلاً وتجريحا وصنفوا في ذلك المؤلفات الخاصة في رجال هذه الكتب، وجمعوا فيها ما قيل فيهم توثيقاً وتضعيفاً وتعديلاً وتجريحاً، وائتلافاً واختلافاً، واسماء وكنى، وتلاميذ وشيوخ، ومواليد ووفيات وعصور وطبقات. الى غير ذلك من المؤلفات التي تناولت الكلام على أحاديث الكتب الستة مجتمعة أو مفردة. كلها تدل على العناية القصوى، والاهتمام الشديد بهذه الكتب وبعد أن ساد بين الناس أن عصر الاجتهاد قد انقرض، ولا بد للناس أن يلتزموا باب التقليد نال أحاديث الكتب الستة ما نال غيرها حيث أحيطت بهالة من التقديس، وأطلق عليها اسم الصحاح الستة. بل ظهر دعوات تقصر الناس عليها، ولا يلتفت الى غيرها بل غدا من الصعوبة بمكان ان يضعف أحد حديثاً من أحاديثها، وأن من تجرأ على ذلك رمي بشتى التهم من وهم الى خطأ الى غفلة الى غير ذلك.

وكان في مقابل هؤلاء جماعة، أطلقوا لانفسهم العنان وفتحوا باب الاجتهاد على مصراعيه، وتعلقوا بشبه واهية، وادعوا الاجتهاد دون ان يكونوا أهلاً له، وكان مما اجتهدوا فيه احاديث هذه الكتب، فطعنوا فيها بحجج واهية، منها أن ثمة رواة رموا بالكذب وقد قبل أصحاب هذه الكتب أحاديثهم، وخروجهم في مؤلفاتهم، دون ان يتحققوا من ذلك التجريح، أو يفهموا مأرب المحدثين في اطلاقهم تلك العبارات فكان منهم التفريط، كما كان ممن سبقهم الافراط لذا رأيت من المناسب دراسة هؤلاء الرواة الذين رموا بالكذب، ومعرفة السبب الذي وصفوا من أجله، والتحقق من ذلك التجريح قبولاً ورداً، احقاقاً للحق، ودفعاً للباطل.

ولما كان اطلاق الكذب من النقاد دوافعه مختلفة، ومقاصده متباينة قد أشرت اليها عند الكلام على مبحث «على أي شيء يطلق المحدثون الكذب» رأيت أن خير مجال لتجسيد ذلك الاطلاق، وتحديد تلك المعاني في رواة الكتب الستة ممن أطلق عليه لفظ الكذب.

وحيث أني أفردت في الباب الثاني فصلاً في تناول الاحاديث التي وصمت بالوضع وهي في أحد الكتب الستة رأيت من المناسب اكمالاً للبحث أن أفرد فصلاً

في تناول الرجال الذين رموا بالكذب، وتتبع أقوال أئمة النقد فيهم، ومعرفة الدافع الذي من أجله وصموا بما وصموا به. ومدى صحة ذلك القول من عدمه ونسبته الى قائله.

لكل هذه الاسباب أذكر أسماء هؤلاء الرواة، مرتبين على حروف المعجم، مقتصراً في ذكرهم على اسم الراوي وتاريخ وفاته وأقوال أئمة الجرح والتعديل، ومن رماه بالكذب ومدى صحة ذلك عنه ومراده، وهل دفعت تلك التهمة أم لا والنتيجة كل ذلك في عبارة موجزة قصيرة، الا ما استوجب الاطناب والتطويل.

حرف الألف

١ـ د أبان بن أبي عياش فيروز البصري أبو اسماعيل:

يروي عن أنس والحسن وسعيد بن جبير من صغار التابعين، يكاد يجمع على ضعفه لم يقو من شأنه أحد الا ما يروى عن أيوب السختياني أنه قال: ما نزال نعرفه بالخير منذ كان[١] وعبارته هذه لا تدل على توثيق، وسائر الائمة على تضعيف شأنه وترك أمره[٢] وقد كذبه شعبة، فقد روى يزيد بن هارون قال: قال شعبة: ردائي وحماري[٣] في المساكين صدقة ان لم يكن ابن أبي عياش يكذب في الحديث[٤] وروى حماد بن زيد قال: جاءني أبان بن أبي عياش فقال: أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني قال: فكلمته فكف عنه أياماً ثم أتاني في الليل فقال: انه لا يحل الكف عنه، انه يكذب على رسول الله ﷺ[٥].

---

(١) ميزان ١: ١١، تهذيب ١: ٩٩. الا انه قال: ما زلنا نعرفه بالخير منذ دهر.

(٢) انظر التاريخ الكبير ١/١: ٤٥٤، الجرح ١/١: ٢٩٥/٢٩٦ مجروحين ١: ٨١/٧٣، ميزان ١: ١٠/١٢، تهذيب ١: ٩٧ / ١٠١، ديوان الصفاء: ٧، المغني ١: ٧، الخلاصة ١٥.

(٣) هكذا في التهذيب، وفي الميزان داري وحماري.

(٤) ميزان ١: ١١، تهذيب ١: ٩٩.

(٥) مجروحين: ١: ٨١، ميزان ١: ١٢، وقد أغلظ القول فيه شعبة، فقد روى عنه قوله لأن أزني ـ وفي رواية لأن يزني الرجل ـ أحب الي من أن أحدث، يحدث عن أبان بن ابي عياش وروى عنه قوله: لأن أشرب من بول حماري حتى أروى أحب الي من أن أقول: حدثنا ابان بن أبي عياش. وقال أيضاً: لولا الحياء من الناس ما صليت على أبان. وقد توسط عباد بن عباد وحماد بن زيد لدى شعبة ان يكف عن أبان ولا يصرح بجرحه، فوافقهم في بداية =

وكذبه أيضاً الامام أحمد فقد روى الخليلي في الارشاد بسند صحيح أن أحمد قال ليحيى بن معين وهو يكتب عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان نسخة: تكتب هذه وأنت تعلم أن أبان كذاب، فقال: يرحمك الله يا أبا عبد الله، أكتبها وأحفظها حتى اذا جاء كذاب يرويها عن معمر عن ثابت عن أنس أقول له: كذبت انما هو أبان[1].

وقد كشف الائمة رحمهم الله عن الاسباب التي رمي من أجلها بالكذب. ذلك انه كان يقلب الاحاديث، دون أن يتعمد، فقد قال ابن حبان: يحدث عن أنس، روى عنه الثوري والناس وكان من العباد الذين يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام، سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن، فكان يسمع كلامه ويحفظه، فاذا حدث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم[2] وسئل أبو زرعة عنه فقال: ترك حديثه، ولم يقرأه علينا، فقيل له: كان يتعمد الكذب، قال: لا كان يسمع الحديث من أنس، ومن شهر بن حوشب، ومن الحسن فلا يميز بينهم[3].

وكان أيضاً يقبل التلقين:

قال أحمد بن حنبل، قال عفان: أول من أهلك أبان بن أبي عياش، أبو عوانة، جمع أحاديث الحسن فجاء به الى أبان فقرأه عليه[4]، وقال البخاري، قال لي يحيى بن معين عن عفان عن أبي عوانة، لما مات الحسن اشتهيت كلامه فجمعته من أصحاب الحسن فأتيت أبان بن أبي عياش فقرأه علي عن الحسن، فما أستحل أن أروي عنه شيئاً[5].

وقال ابن أبي حاتم: ناعمر بن شبّة النمري، ناموسى بن اسماعيل نا أبو

= أمره ثم لقيهم بعد فقال: ما أراني يسعني السكوت عنه، وفي رواية: اني قد رجعت عن ذلك لا يحل الكف عنه، لان الأمر دين.

(١) تهذيب ١: ١٠١.

(٢) مجروحين ١: ٨١، ميزان ١: ١٢.

(٣) تهذيب ١: ٩٨.

(٤) ميزان ١: ١٢.

(٥) التاريخ الكبير ١/١: ٤٥٤.

عوانة قال: أتيت أبان بن أبي عياش بكتاب فيه حديث من حديثه وفي أسفل الكتاب حديث رجل من واسط فقرأه عليّ أجمع[1].

وقال يزيد بن زريع: انما تركت أبانا لانه روى حديثاً عن أنس، فقلت له: عن النبي ﷺ فقال: وهل يروي أنس الا عن النبي ﷺ[2].

قلت: وكل من قلب الحديث وقبول التلقين تسوغ الحكم على الراوي بالكذب وان لم يتعمد لدلالتها على عدم ضبط حديثه، وقد أخرج له أبو داود حديثاً واحداً مقروناً بقتادة في الصلاة. حدثنا خليد العصري عن أبي الدرداء خمس من جاء بهن. . الحديث. وذلك في رواية ابن الاعرابي خاصة[3]، والرواية التي بين أيدينا هي رواية اللؤلؤي وقد خلت من حديث أبان هذا.

٢ـ ت ق/ ابراهيم بن عثمان أبو شيبة العبسي الكوفي:

قاضي واسط مجمع على ضعفه.

قال فيه البخاري: سكتوا عنه[4] وقال النسائي: متروك الحديث[5] وقال أحمد منكر الحديث قريب من الحسن بن عمارة، والحسن بن عمارة متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث سكتوا عنه وتركوا حديثه[6] وقد صرح بكذبه شعبة لكونه روى عن خاله الحكم بن عتيبة، فقد روى المثنى بن معاذ قال: كنت ببغداد فكتبت الى شعبة أن أروي عن أبي شيبة القاضي؟ فقال: لا ترو عنه شيئاً فانه مذموم، واذا قرأت كتابي فمزقه[7]. وروى صلة بن سليمان قال: سمعت شعبة يقول لمحمد بن أبي شيبة أبوك يحدث عن الحكم؟ قال: نعم، قال: أنا رأيته عند الحكم وفي أذنه قرط أو شنف[8] فقلت للحكم من هذا؟ فقال: ابن أخت لي[9].

---

(١) الجرح ١/١: ٢٨٥. (٢) ميزان ١: ١١. (٣) الخلاصة: ١٥، تهذيب ١: ٩٩.
(٤) الضعفاء: ٢٥١، التاريخ الكبير ١/١: ٣١٠. (٥) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٣
(٦) الجرح ١/١: ١١٥. (٧) مجروحين ١: ٩١.
(٨) قول شعبة كناية عن ان عثمان كان صغيراً لا يصلح للتحمل.
(٩) مجروحين ١: ٩١.

قلت: وسبب الحكم عليه بالكذب أنه روى أحاديث عن الحكم لم يسمعها منه، وقد أورد له النقاد مجموعة من الاحاديث منكرة المتن[1] وقد صرح فيها بالسماع من الحكم[2] علما بانه رُوِيَ عنه أنه لم يسمع من الحكم الا حديثاً واحداً. فقد قال عبد الرحمن بن معاوية العتبي، سمعت عمرو بن خالد الحراني يقول: سمعت أبا شيبة يقول: ما سمعت من الحكم الا حديثاً واحداً[3]. فتكذيب شعبة له انما هو لادعائه سماع مجموعة من الاحاديث من الحكم وتصريحه بالسماع في حين أنه لم يسمع منه الا حديثاً واحداً، فكذبه ظاهر بادعاء السماع. وادعاء السماع والتصريح به من غير أن يسمع، كذب يسوغ اطلاق الكذب على الراوي. والله أعلم.

٣ـ ق/ ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى ـ سمعان ـ الاسلمي:

من أهل المدينة، روى عنه الامام الشافعي وابن جريج وجماعة أجمع الائمة على ضعفه، وصرح كثير منهم بكذبه.

وممن صرح بكذبه يحيى بن سعيد القطان قال: لم يُتْرَك ابراهيم بن أبي يحيى للقدر، انما ترك للكذب وقال: أشهد على ابراهيم بن أبي يحيى أنه يكذب[4].

وقال علي بن المديني: ما رأيت أحداً ينص يحيى بن سعيد بالكذب الا ابراهيم ابن أبي يحيى ونفسين آخرين[5]، وقال البخاري، قال يحيى: كنا نتهمه بالكذب[6].

---

(١) من هذه الاحاديث: «كان رسول الله ﷺ يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرين ركعة، والوتر» وحديث «ما اهلكت امة الا في آذار، ولا تقوم الساعة إلا في آذار». أ. هـ. ميزان ١: ٤٨، الى غير ذلك من الاحاديث التي حكم عليها المحدثون بالنكارة والوضع، وأنه لا أصل لها من حديث رسول الله ﷺ. قال ابن حبان: كان اذا حدث عن الحكم جاء باشياء معضلة. ا هـ مجروحين ١: ٩٠.

(٢) قلت: لو كانت الرواية بالعنعنة أو ما في حكمها، لما ساغ لاحد تكذيبه، أما تصريحه بالسماع مع ثبوت اللقاء فضلاً عن المعاصرة كان يكفي في اثبات السماع في بقية أحاديثه لولا قرينة اقراره بانه لم يسمع من الحكم الا حديثاً واحداً، فكان تصريحه بالسماع من الحكم في اكثر من حديث يتنزل منزلة اقراره بالكذب.

(٣) ميزان ١: ٤٨، وقد عزا الذهبي تكذيب شعبة له، انما هو لروايته عن الحكم عن ابن أبي ليلى انه قال: شهد صفين من أهل بدر سبعون، فقال شعبة: كذب، والله لقد ذاكرت الحكم فما وجدنا شهد صفين أحد من أهل بدر غير خزيمة، قال الذهبي: سبحان الله. أما شهدها علي، أما شهدها عمار؟؟! ا هـ ميزان ١: ٤٧.

(٤) مجروحين ١: ٩٢، الموضوعات ١: ٢١٧.

(٥) الجرح ١/١: ١٢٥.

(٦) التاريخ الكبير ١/١: ٣٢٣، وانظر الضعفاء للعقيلي: ١: ٢١ فقد روى ذلك عن المعطي عن يحيى بن سعيد.

وكذلك الامام أحمد:

قال أبو طالب، قال أحمد بن حنبل: ابراهيم بن أبي يحيى لا يكتب حديثه ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه[1].

وقال عبد الله بن أحمد قال أبي: كان قدري جهمي كل بلاء فيه. يعني ابراهيم ابن أبي يحيى.

وقال: سألت أبي عن محمد بن أبي يحيى الاسلمي فقال ثقة ولكن ابنه ابراهيم ابن محمد بن أبي يحيى ترك الناس حديثه، وقال: أحمد بن محمد سمعت أبا عبد الله وذكر ابراهيم بن أبي يحيى فقال: أخذ حديث الناس فجعله في كتبه يرويه عنهم يدلسه، فقيل له: من فقال ابراهيم بن أبي يحيى[2].

وكذلك ممن صرح بكذبه علي بن المديني.

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، سمعت علياً- يعني ابن المديني- يقول: ابراهيم بن أبي يحيى كذاب، وكان يقول بالقدر، وأخوه أنيس ثقة[3].

ويحيى بن معين: قال عباس الدوري، سمعت يحيى بن معين يقول: ابراهيم ابن أبي يحيى كذاب، وكان رافضاً قدرياً[4].

وقال ابن أبي مريم، قلت له- أي ليحيى بن معين- فابن أبي يحيى؟ قال: كذاب في كل ما روى، قال: وسمعت يحيى يقول: كان فيه ثلاث خصال كان كذاباً وكان قدرياً، وكان رافضياً[5].

وكذلك أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ابراهيم بن

---

(١) الجرح: ١/١، : ١٢٧، ميزان ١: ٥٧/٥٨، تهذيب ١: ١٥٨، الجرح ١/١: ١٢٥.

(٢) الضعفاء للعقيلي: ١: ٢، وانظر ميزان ١: ٥٨.

(٣) ميزان ١: ٥٨، تهذيب ١:

(٤) مجروحين ١: ٩٤، الضعفاء للعقيلي ١: ٢٢، ميزان ١: ٥٧.

(٥) تهذيب ١: ١٥٨.

أبي يحيى كذاب متروك الحديث، ترك ابن المبارك حديثه[1].

وكذلك أبو داود السجستاني، قال العقيلي: حدثني زكريا بن يحيى الحلواني قال سمعت أبا داود صاحب أحمد بن حنبل يقول: ابراهيم بن أبي يحيى قدري رافضي كذاب[2].

وجاء ذلك أيضاً عن يزيد بن هارون.

قال أبو محمد الدارمي، سمعت يزيد بن هارون يكذب ابراهيم بن ابي يحيى[3].

وكذلك أبو حاتم بن حبان قال: كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه، وتركه يحيى القطان وابن مهدي، وكان الشافعي يروي عنه، كان ابراهيم يرى القدر ويذهب الى كلام جهم ويكذب مع ذلك في الحديث[4].

وممن صرح بكذبه البزار قال: كان يضع الحديث وكان يوضع له مسائل فيضع لها اسناداً وكان قدرياً وهو من استاذي الشافعي وعز علينا[5].

فقهاء أهل المدينة:

قال بشر بن المفضل: سألت فقهاء أهل المدينة عنه، فكلهم يقولون: كذاب[6].

وسائر الائمة على تضعيفه وترك حديثه كمالك وابن المبارك والنسائي وأبي زرعة وابن سعد وابن راهويه وابن عيينة ويعقوب بن سفيان وغيرهم[7].

---

(١) الجرح ١: ١٢٦.
(٢) الضعفاء للعقيلي: ٢٢.
(٣) ميزان ١: ٦١.
(٤) مجروحين ١: ٩٢.
(٥) تهذيب ١: ١٦٠ / ١٦١.
(٦) تهذيب ١: ١٥، الجرح ١/١: ١٢٧.
(٧) انظر اقوال الائمة فيه في الجرح ١/١: ١٢٥ / ١٢٧، التاريخ الكبير ١/١: ٣٢٣/٣٢٤ مجروحين ١: ٩٢/٩٤، الضعفاء للعقيلي ١: ٢٢/٢٣، ميزان ١: ٥٧/٦١، تهذيب ١: ١٥٨/ ١٦١، الكامل ١: ٧٣/أ.

وقد شذ الامام الشافعي رحمه الله فوثقه قال الربيع، سمعت الشافعي يقول: كان قدرياً.

وقال يحيى بن زكريا بن حيويه، فقلت للربيع، فما حمل الشافعي على الرواية عنه؟ فقال: كان يقول: لأن يخر من السماء - أو قال: أحب اليه من أن يكذب. وكان ثقة في الحديث[1]. وقال الربيع: كان الشافعي اذا قال: حدثنا من لا أتهم يريد به ابن أبي يحيى[2].

وقد تبع الامام الشافعي على تحسين القول فيه حمدان بن الاصبهاني. فقد قال ابن عدي: سألت أحمد بن محمد بن سعيد - يعني ابن عقدة - فقلت له: تعلم أحداً أحسن القول في ابراهيم غير الشافعي فقال: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى الأودي، سمعت حمدان بن الاصبهاني، قلت: أتدين بحديث ابراهيم بن أبي يحيى؟ قال نعم[3].

وقد عتب بعض الائمة على الشافعي روايته عن ابراهيم، فقد قال اسحاق بن راهويه ما رأيت أحداً يحتج بابراهيم مثل الشافعي، قلت للشافعي: وفي الدنيا أحد يحتج بابراهيم بن أبي يحيى؟[4].

كما اعتذر له آخرون في روايته عنه: فقد قال ابن حبان: واما الشافعي فانه كان يجالسه - أي ابن أبي يحيى - في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج الى الأخبار ولم تكن معه كتب فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، فمن أجله ما روي عنه، وربما كنيّ عنه ولا يسميه في كتبه[5].

وقال الساجي: لم يخرج الشافعي عنه حديثاً في فرض، وانما أخرج عنه في الفضائل قال الحافظ ابن حجر متعقباً: قلت: هذا خلاف الموجود المشهود[6].

---

(١) ميزان ١: ٥٨، تهذيب ١: ١٥٩.

(٢) تهذيب ١: ١٥٩.

(٣) مجروحين ١: ٩٤.

(٤) ميزان ١: ٥٨.

(٥) تهذيب ١: ١٦١.

(٦) تهذيب ١: ١٦١.

قلت : قد جاء كلام الشافعي رحمه الله تعالى صريحاً في سبب الرواية عنه وهو أنه وثق به ، واستبعد جداً أن يكون ابن أبي يحيى يكذب ولذا روى عنه . وهذا لا ينافي حكم الائمة عليه بالكذب لأن معهم زيادة على ما عند الشافعي رحمه الله . بل انه يدل على استقلال الشافعي رحمه الله واجتهاده حيث لم يقلد فيه غيره الا انه رحمه الله تعالى كان له أجر واحد .

وقد أوضح الأئمة رحمهم الله تعالى كذبه .

فقد جاء في قول أحمد رحمه الله تعالى : أنه كان يأخذ أحاديث الناس فيضعها في كتبه وهذه هي سرقة الاحاديث .

وقول البزار أنه كان يوضع له مسائل فيضع لها اسناداً . وهذا هو وضع السند ، وقلب الحديث اذ يجعل المسائل أحاديث مرفوعة .

وكذلك قول أبي همام السكوني : سمعت ابراهيم بن أبي يحيى يشتم السلف ، وقد سبق أن مما يطلق عليه المحدثون لفظ الكذب من يشتم الصحابة رضوان الله عليهم .

روى له في الكتب الستة حديث واحد وهو حديث من مات مريضاً مات شهيداً أخرجه ابن ماجه ، وقد سبق الكلام عليه في الفصل الثاني .

٤ - خ م س ق / أحمد بن عيسى بن حسان المصري التستري :

روى عن ابن وهب والمفضل بن فضالة وغيرهم . روى عنه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وابو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرهم .

قال الآجري محمد بن علي أبو عبيد : سألت أبا داود سليمان بن الاشعث عن أحمد بن عيسى المصري قال: هو أهوازي ، ويعرف بالمصري ، سمعت يحيى بن معين يحلف بالله الذي لا اله الا هو : انه كذاب[1] .

وقال سعيد بن عمرو البرذعي : قال لي أبو زرعة : ما رأيت أهل مصر

---

(١) تاريخ بغداد ٤ / ٢٧٣ ، تهذيب ١ : ٦٥ .

يشكّون في أن أحمد بن عيسى ـ وأشار أبو زرعة الى لسانه ـ كأنه يقول الكذب[1] وقال أبو حاتم الرازي قيل لي بمصر أنه قدمها واشترى كتب ابن وهب ، وكتاب المفضل بن فضالة ، ثم قدمت بغداد فسألت هل يحدث عن المفضل ؟ قالوا نعم ، فانكرت عليه ذلك ، وذلك ان الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان ، وقال ابن ابي حاتم : وسئل عنه أبي فقال : تكلم الناس فيه[2] قال الخطيب عقب ذكر كلام أبي حاتم: قلت: ما رأيت لمن تكلم في احمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحدنثه[3].

قلت : لم يظهر لي والله اعلم سبب تكذيب ابن معين له ، وما أظنه اعتمد على كلام أبي حاتم ، وظاهر كلامه أن أحمد بن عيسى ، روى كتب ابن وهب والمفضل ابن فضالة دون ان يسمع منهما ، فكان ذلك سبب الانكار عليه وتكذيبه ، لأن رواية الراوي ما لم يسمع وخاصة اذا كانت بصريح السماع ، فانها تسوغ الحكم عليه بالكذب .

لكن الظاهر أن أحمد سمع من ابن وهب ، وقد صرح البخاري بذلك فقال : أحمد بن عيسى التستري أبو عبد الله . سمع ابن وهب[4] ويبدو أن أبا حاتم الرازي يرى ذلك حيث لم ينكر عليه الا روايته عن المفضل بن فضالة بل انه فرق بين روايته عن ابن وهب وبين روايته عن المفضل فقد صرح بذلك في قوله : وذلك ان الرواية عن ابن وهب والرواية عن المفضل لا يستويان .

ولذا قال ابن حجر : قلت : انما انكروا عليه ادعاء السماع ، ولم يتهم بالوضع ، وليس في حديثه شيء من المناكير[5] . قلت : اما اذا كانت روايته عن المفضل بصريح السماع دون أن يكون له منه سماع فهو مسوغ لرميه بالكذب ، ويكون قول ابن معين فيه ظاهراً . والله اعلم .

٦ ـ ق / اسماعيل بن زياد ، وقيل ابن أبي زياد السكوني قاضي الموصل :

---

(١) تاريخ بغداد ٤ : ٢٧٤ ، تهذيب ١ : ٦٥ .
(٢) تاريخ بغداد ٤ : ٢٧٥ .
(٣) تهذيب ١ : ٦٥ .
(٤) الجرح ١ / ١ : ٤ ، تاريخ بغداد ٤ : ٢٧٥ .
(٥) التاريخ الكبير ٢ / ١ : ٧٦

روى عن ابن جريج وشعبة والثوري وثور بن يزيد وغيرهم.

وعنه نائل بن نجيح ومسعود بن جويرية وعيسى بن موسى غنجار وغيرهم.

صرح بكذبه ابن حبان فقال: شيخ دجال، لا يحل ذكره في كتب الحديث الا على سبيل القدح فيه[1]، وقال ابن عدي: منكر الحديث... عامة ما يرويه لا يتابعه عليه احد اما اسناداً واما متنا[2]. وفي سؤالات سعيد بن عمرو البردعي لابي زرعة الرازي: أن اسماعيل بن أبي زياد روى أحاديث مفتعلة قلت: في اين هو؟، قال: كوفي. قال ابن حجر: فهذا هو السكوني[3].

وقال الذهبي: كذاب[4].

وقد ذهب الخطيب الى أن اسماعيل بن زياد، أو ابن أبي زياد رجلان احدهما السكوني. والآخر قاضي الموصل، ومال الى ذلك الحافظ ابن حجر[5] والغالب على انهما واحد، وقد ساق له ابن حبان حديث «أبغض الكلام الى الله الفارسية» الحديث، وحكم بأنه من وضعه[6].

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً هو نهي رسول الله ﷺ عن لبس السلاح يوم العيد الا ان يكون بحضرة العدو[7].

٧ـ خ م د ت ق / اسماعيل بن عبد الله بن عبد بن أبي أويس المدني:

أبو عبد الله.

ابن أخت مالك روى عنه

اختلفت فيه أقوال الائمة. وصرح بكذبه سيف بن محمد. قال أبو الفتح الأزدي حدثني سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث[8].

---

(١) مجروحين ١: ١٠٧. (٢) الكامل ١١٠/ب/١١١/أ. (٣) تهذيب ١: ٣٠٠.

(٤) المغني ١: ٨١. (٥) انظر تهذيب ١: ٢٩٩ / ٣٠٠.

(٦) مجروحين ١: ١٠٧.

(٧) جه الصلاة باب ما جاء في لبس السلاح في يوم العيد، حديث رقم ١٣١٤.

(٨) تهذيب ١: ٣١٢/٣١١.

وروى الدارقطني قال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي[1] وهو أحد الائمة وكان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمن قال: حكى لي سلمة بن شبيب قال، ثم توقف ابو عبد الرحمن قال، فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتى قال: قال لي سلمة بن شبيب، سمعت اسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة اذا اختلفوا في شيء فيما بينهم[2]

وقال البرهان الحلبي: قال شيخنا الحافظ سراج الدين الشهير بابن الملقن في أول شرحه على البخاري فيما قرأته عليه: أنه أقر على نفسه بالوضع كما حكاه النسائي عن سلمة بن شبيب عنه[3] وقال اللالكائي: بالغ النسائي في الكلام عليه الى أن يؤدي الى تركه، ولعله بان له ما لم يبن لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول الى أنه ضعيف[4].

وممن صرح بكذبه النضر بن سلمه المروزي: قال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول، سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: ابن أبي أويس كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب[5].

واختلف فيه قول يحيى بن معين:

قال ابن عدي: ثنا أبن أبي عصمة ثنا أحمد بن أبي يحيى قال، سمعت يحيى بن معين يقول: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث[6].

وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى: صدوق، ضعيف العقل ليس بذاك[7]، زاد ابن حجر: يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، ويقرأ من غير كتابه[8].

---

(١) هكذا في التهذيب، وفي تذكرة الحفاظ: محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي.

(٢) تهذيب ١: ٣١٢.

(٣) الكشف الحثيث: ٤٧.

(٤) تهذيب ١: ٣١١.

(٥) الكامل: ١١٤/أ.

(٦) الكامل: ١١٤/أ، ميزان ١: ٢٢٣، تهذيب ١: ٣١٠/٣١١.

(٧) ميزان ١: ٢٢٣، تهذيب ١: ٣١٠.

(٨) تهذيب ١: ٣١٠.

وقال العقيلي : حدثني أسامة الدقاق البصري ، سمعت يحيى بن معين يقول : اسماعيل بن أبي أويس لا يساوي فلسين[١] .

وقال ابراهيم بن الجنيد عن يحيى : مخلط يكذب ليس بشيء[٢] .

وقال ابن عدي : ثنا محمد بن علي المروزي ثنا عثمان بن سعيد قال ، قلت ليحيى بن معين : فابن أبي أويس هذا الحي يعني اسماعيل قال: لا بأس به[٣].

وسائر الائمة على تليين حديثه .

وارتضاه صاحبا الصحيحين فأخرجا له ، وتبعهما أصحاب السنن الا النسائي فلم يخرج له شيئاً ، وانتُقِدَ الامامان البخاري ومسلم على اخراج حديثه ، وقد حاول ابن حجر الدفاع عنهما فقال بعد أن حكى قول اسماعيل : ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة اذا اختلفوا في شيء بينهم .

وقال البرقاني : قلت للدارقطني : من حكى لك هذا عن محمد بن موسى فقال : الوزير ، كتبتها من كتابه وقرأتها عليه ـ يعني بالوزير ـ الحافظ الجليل جعفر ابن خزابة .

قلت ـ أي ابن حجر ـ وهذا الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه ، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة ، ولعل هذا كان من اسماعيل في شبيبته ثم انصلح .

واما الشيخان فلا يُظَن بهما أنهما أخرجا عن الا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات. وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري[٤] .

وقال في مقدمة الفتح . احتج به الشيخان الا انهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين ، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج البخاري ، وروى له الباقون سوى النسائي فأنه أطلق القول بضعفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرحه واختلف فيه قول ابن معين . . . . قلت : وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن اسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي .

---

(١) ميزان ١ : ٢٢٣ .
(٢) تهذيب ١ : ٣١١ .
(٣) الكامل : ١١٤ / أ، تهذيب ١ : ٣١٠.
(٤) تهذيب ١ : ٣١٢ .

منها ، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بان ما اخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله ، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه من غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره ، الا أن ما شاركه فيه غيره فيعتبر به[1] .

قلت : أما اعتذر الحافظ ابن حجر عن اسماعيل بأن ذلك ربما كان في شبيبته ثم انصلح ، ليس بعذر لانه من المعلوم أن أئمة الجرح والتعديل يذهبون الى أن من جرح بكذب فانه لا يقبل حديثه وان تاب ، والذي أقطع به أن الشيخين وسائر من أخرج حديثه لم يتبين لهم جرحه اذ لو وقفوا على ذلك لردوا روايته .

كما يظهر في هذه مكانة الحافظ النسائي واجتهاده ، فانه رحمه الله لم يقلد الائمة في الرواية عنه بل بمجرد وقوفه على جرحه رد حديثه ولم يقبله .

وأما قوله : انه لا يحتج بشيء من حديثه الا بما أخرجه عنه البخاري أو وافقه فيه غيره من الثقات ففيه نظر لانه بمجرد ثبوت كذب الراوي يجب رد حديثه ولا يعتد به ولا يعتبر بحديثه سواء وافق غيره أو لم يوافق . وأما الأئمة الذين رووا عنه فهم معذورون لعدم وقوفهم على جرحه بل ظنوا أنه مرضى عدل ، فأخرجوا حديثه بناء على ذلك .

والامام البخاري رحمه الله انما اعتمد في حديثه عنه على كتبه حيث انتقى منها ولا ريب في أن انتقاءه انما كان فيما هو معروف من حديثه ، ولذا فيمكن القطع بأن ما رواه عنه البخاري انما هو من صحيح حديثه ، لكن العبرة بعدالة الراوي اذ هي شرط في اخراج حديثه ، ولا شك أن البخاري ومسلما رحمهما الله عدّلا اسماعيل لذا أخرجا له ووقف النسائي على جرحه فرد حديثه ؛ والتعديل والتجريح امران نسبيان قائمان على اجتهاد الائمة فكل اجتهد . والله أعلم .

٨ ـ ق/ اسماعيل بن يحيى الشيباني يعرف بالشعيري :

يروي عن عبد الله بن عمر .

---

(١) هدي الساري : ٣٩١ .

كذبه يزيد بن هارون .

قال العقيلي: حدثنا محمد بن اسماعيل قال: حدثنا الحسن بن علي قال سمعت يزيد بن هارون يقول: كان اسماعيل الشعيري كذاباً[1] وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه[2] وسائر الائمة على تجريحه. روى له ابن ماجه حديثاً واحداً في الزهد في قصة المرأة التي تحصب تنورها[3].

٩ـ خ مقروناً/أسيد بن زيد بن نجيح الجمال أبو محمد الكوفي مولى صالح بن علي الهاشمي:

روى عن هشيم والحسن بن صالح وشريك والليث وابن المبارك وغيرهم.

مجمع على ضعفه... قال ابن حجر: لم أر لأحد فيه توثيقاً[4] كذبه يحيى بن معين.

قال ابن الجنيد عن ابن معين: كذاب أتيته ببغداد، فسمعته يحدث بأحاديث كذب[5] وروى عباس الدوري، سمعت يحيى بن معين يقول: أسيد بن زيد الجمال كذاب، ذهبت اليه الى الكرخ، ونزل في دار الحذائين، فأردت أن أقول له: يا كذاب ففرقت من شفار الحذائين[6] وقال النسائي: متروك الحديث[7] وقال ابن عدي: أسيد بن زيد هذا يتبين على روايته ضعف، وله غير ما ذكرت من الروايات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه[8] وقال ابن حبان: يروي عن شريك والليث بن سعد وغيره من الثقات المناكير، ويسرق الحديث ويحدث به[9] وقال أبو حاتم الرازي: قدم الى

---

(١) الضعفاء للعقيلي ١: ٢٣، اسماء الضعفاء لابن الجوزي: ١٤/أ، ميزان ١: ٢٥٤.
(٢) اسماء الضعفاء: ١٤/أ، ميزان ١: ٢٥٤، تهذيب ١: ٣٣٦.
(٣) جه. الزهد. باب يرجى من رحمة الله يوم القيامة. حديث رقم ٤٢٩٧.
(٤) هدي الساري: ٣٩١.
(٥) تهذيب ١: ٣٤٥.
(٦) التاريخ لابن معين: ٣١٦، مجروحين ١: ١٧١، الجرح ١/١: ٣١٨، الكامل: ١٤٣، ميزان ١: ٢٥٧، قبول الاخبار: ١٧٤.
(٧) ميزان ١: ٢٥٧.
(٨) الكامل: ١٤٣/ب، ميزان ١: ٢٥٧.
(٩) مجروحين ١: ١٧١، ميزان ١: ٢٥٧.

الكوفة من بعض اسفاره فأتاه اصحاب الحديث ولم آته، وكانوا يتكلمون فيه [1] وسائر الائمة على تجريحه، وضعف حديثه[2]. وقد أخرج البخاري له حديثاً واحداً مقروناً بغيره قال: حدثنا عمران بن ميسرة، حدثنا محمد بن فضيل، اخبرنا حصين. ح وحدثني أسيد بن زيد حدثنا هشام، عن حصين قال: كنت عند سعيد بن جبير فذكر عن ابن عباس حديث عرضت على الامم . . . الحديث[3].

قلت الظاهر أن أسيداً لم يبلغ درجة الكذب عند البخاري، لانه لو بلغ ذلك لما أخرج حديثه أصلاً لأن حديث الكذاب لا يعتد به سواء وافق غيره أو تفرد، كما أنه لم يبلغ درجة الثقة عنده، ولذا قرن حديثه، وصحة الحديث لا شك فيها لثبوتها بغير طريق أسيد، لكن السند الذي جاء من طريق أسيد هذا هو الذي كان ينبغي للبخاري رحمه الله تعالى أن يتنزه عنه لاشتراط الصحة في حديثه والله اعلم.

١٠ـ ت ق / أشعث بن سعيد السمان أبو الربيع:

بصري: يروي عن هشام بن عروةوذؤ به، وحدث عنه وكيع وأبو نعيم.

مجمع على ضعف حديثه، لم يرو عن أحد من النقاد انه قوي شأنه[4] وكذبه شعبة و هشيم وابن حبان.

قال ابن حبان: وقد رئي شعبة راكباً على حمار فقيل له: اين يا ابا بسطام قال: اذهب الى أبي الربيع السمان أقل له: لا تكذب على رسول الله ﷺ[5].

وقال ابن عدي: حدثني ابن أبي عصمة، حدثنا أحمد بن أبي يحيى قال: سمعت يحيى بن أيوب يقول سمعت هشيمًا يقول: أبو الربيع السمان كان

---

(١) الجرح ١/١ : ٣١٨.

(٢) انظر ميزان ١ : ٢٥٦/٢٥٧، تهذيب ١ : ٣٤٤/٣٤٥، الجرح ١/١ : ٣١٨.

(٣) خ. الرقاق. باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ٨: ١٤٠، وانظر هدي الساري ١/١ : ٣٩١.

(٤) انظر كلائم الائمة فيه في مجروحين ١ : ١٦٣، الكامل: ١٣٣/ب/١٣٤/ب، التاريخ الكبير ١/١ : ٤٣٠ الجرح ١/١ : ٧٢ الخلاصة، ٣٨، الضعفاء: ٢٥٣، الضعفاء والمتروكون: ٢٥٨، ديوان الضعفاء: ٢٤، المغني ١ : ٩١، اسماء الضعفاء ١٧، ميزان ١ : ٢٦٣، تهذيب ١ : ٣٥١/٣٥٢

(٥) مجروحين ١ : ١٦٣، انظر تهذيب ١ : ٣٥١.

يكذب[1].

وقال ابن حبان: يروي عن الائمة الثقات الاخبار الموضوعات وبخاصة عن هشام بن عروة كأنه ولع بقلب الاخبار عنه[2]

١١ـ د. ق/أيوب بن خواط أبو أمية البصري الحبطي:

روى عن نافع مولى ابن عمر، وعامر الاحول، وليث بن أبي سليم وقتادة وجماعة، وعنه الحسين بن واقد ومحمد بن مصعب وغيرهم.

اتفق الائمة على جرحه ونكارة حديثه، وقال جماعة بتركه وقال: الساجي: أجمع اهل العلم على ترك حديثه، كان يحدث بأحاديث بواطيل وكان يرمى بالقدر، وليس بحجة لا في الاحكام ولا في غيرها[3]. ورماه بالكذب عيسى بن يونس، قال أحمد: كان عيسى بن يونس يرميه بالكذب، قيل له: فاين حاله كان؟ قال: رأوا لحوقاً في كتابه[4].

وقال الازدي: كذاب، لا تحل الرواية عنه[5].

وقال ابن قتيبة: في مختلف الحديث عن أهل الحديث: انه وضع حديث أنس، لا يزال الرجل راكباً مادام منتعلاً[6].

قلت: وظاهر كلام أحمد وابن قتيبة أنه ممن يتعمد الوضع.

وذهب قوم الى أنه وقع في الكذب بسبب الوهم والخطأ ولم يكن ممن يتعمد.

قال عمرو بن علي: كان أيوب أمياً لا يكتب، وهو متروك الحديث ولم يكن من

---

(١) الكامل: ١٣٣/ب، ميزان ١: ٢٦٣، تهذيب ١: ٣٥١.
(٢) مجروحين ١: ١٦٣، تهذيب ١: ٣٥٢.
(٣) تهذيب ١: ٤٠٢/٤٠٣.
(٤) تهذيب ١: ٤٠٢.
(٥) اسماء الضعفاء: ١٨/أ.
(٦) تهذيب ١: ٤٠٣/٤٠٤.

أهل الكذب كان كثير الغلط كثير الوهم[١].

وقال ابن عدي: هو كثير الغلط وليس بكذاب[٢].

قلت: وعلى كل فالنزاع ينحصر في التعمد وعدمه أما من حيث روايته الموضوع فأمر متفق عليه ولذا فان غالب الائمة على ترك حديثه والمتروك في اصطلاح غالبهم من أتهم بالكذب.

أخرج له أبو داود وابن ماجه حديثاً في الاطعمة. قال ابو داود: حدثنا محمد ابن عبد العزيز بن أبي رزمة قال: أخبرنا الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: وددت أن عندي خبزة بيضاء من برة سمراء...... الحديث: قال ابو داود: هذا حديث منكر[٣].

وقال ابن ماجه: حدثنا هدبة بن عبد الوهاب حدثنا الفضل بن موسى السناني به[٤].

حرف الباء

١٢/٤ باذام- ويقال باذان أبو صالح مولى أم هانىء بنت أبي طالب:

روى عن علي وابن عباس وأبي هريرة ومولاته أم هانىء، وعنه الاعمش والسدي والكلبي وسفيان الثوري سماك بن حرب ومحمد بن جحادة وغيرهم. اختلف فيه، فوثقه العجلي وحده وقوى شأنه يحيى بن سعيد القطان فقال، لم أر أحداً من أصحابنا تركه، وما سمعت احداً من الناس يقول فيه شيئاً، وقال ابن معين: ليس به بأس، فاذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، واذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح، ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس.

---

(١) تهذيب ١: ٤٠٢، الجرح ١/١: ٤٢٦.

(٢) اسماء الضعفاء: ١٨/أ.

(٣) د. الاطعمة. باب في الجمع بين لونين من الطعام ٢: ٣٢٣.

(٤) جه. الاطعمة- باب الخبز الملبق بالسمن- حديث رقم ٣٣٤١.

وقال ابو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه، ولا يحتج به[١].

وسائر الائمة على تضعيف حديثه[٢] وقد صرح بعضهم بكذبه بل روى عنه ما يشعر باقراره بالكذب قال ابن المديني، عن يحيى بن سعيد القطان عن الثوري قال الكلبي، قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك كذب[٣] وقال أبو الفتح الازدي: كذاب[٤].

قلت: أما اقرار أبي صالح ففي النفس منه شيء لانه جاء من رواية الكلبي وهو معروف بالكذب، فالخبر لا يثبت عنه. بل الظاهر أنه من كذب الكلبي. وقد أوضح ذلك ابن معين كما مر آنفاً. والظاهر أن الازدي أنما كذب أبا صالح تبعاً لما حكى عن الكلبي. وأبو صالح وان ضعف حديثه فانه لم يبلغ درجة الكذب والوضع، وانما الكذب كان من الراوي عنه، وهو الكلبي، فحكم بعض النقاد على حديثه بالنكارة وانما اتى من قبل الكلبي. لأن المناكير من حديثه خاصة بما روى عنه الكلبي، أما سائر من روى عنه فلم يكن في حديثه ذلك.

وقد اشتهر رحمه الله بالتفسير، وقد أخذ عليه بعض الائمة تصديه لتفسير كل القرآن في حين أن المرفوع منه شيء قليل، ولذا أنكروا عليه وضعفوا حديثه. قال زكريا بن أبي زائدة: كان الشعبي يمر بأبي صالح فيأخذ باذنه فيهزها ويقول: ويلك تفسر القرآن وانت لا تحفظ القرآن.

وفي رواية عن الحميدي قال: حدثنا سفيان عن ابن أبي خالد قال: رأيت الشعبي وأتى أبا صالح أو مر بأبي صالح فأخذ باذنه فعركها ثم قال: يا مخبثان تفسر القرآن أوأنت لا تقرأه[٥]

---

(١) تهذيب ١: ٤١٦ / ٤١٧، الجرح ١/١: ٤٣٢.
(٢) انظر أقوال الائمة فيه في كل من مجروحين ١: ١٧٥ / ١٧٦، الجرح ١/١: ٤٣١ / ٤٣٢ اسماء الضعفاء: ٢٤/ ب، الضعفاء ٢٥٤، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦، ديوان الضعفاء: ٢٨، المغني ١: ١٠٠، ميزان ١: ٢٩٦، تهذيب ١: ٤١٦/ ٤١٧،
(٣) تهذيب ١: ٤١٧.
(٤) اسماء الضعفاء: ٢٤/ب. وانظر تهذيب ١: ٤١٧، مجروحين ١: ١٧٥.
(٥) الضعفاء للعقيلي ١: ٦٠، وانظر تهذيب ١: ٤١٧.

قال اسماعيل بن أبي خالد: كان أبو صالح يكذب، فما سألته عن شيء الا فسره لي[1].

وذهب بعضهم الى أن كتباً وقعت له فمنها كان يفسر. فقد روى يحيى بن آدم قال: حدثنا مفضل عن مغيرة أنه كان يقول: انما كان أبو صالح صاحب الكلبي يعلم الصبيان قال: ويضعف تفسيره قال: كتب أصابها ويعجب ممن يروى عنه[2]. قلت، وجهة الانكار روايته لها دون أن يكون له حق الرواية، ولعله رواها على أنها وجاده، لكن ذلك يتطلب معرفة الاداة التي روى بها، فان كانت تصريحاً بالسماع، عد ذلك كذباً والا فلا لأن الوجدة أحد طرق التحمل.

ومجمل القول ان اقراره بالكذب لا يثبت لكذب الكلبي. وان تكذيب الازدي واسماعيل بن أبي خالد محمول على روايته ما لم يسمع، وان كان الائمة انكروا عليه تفسير القرآن كله لأن المرفوع من التفسير قليل.

١٣ـ ق / البختري بن عبيد بن سليمان الطابخي الشامي:

يروي عن أبيه عبيد بن سليمان، وعنه هشام بن عمار وسليمان بن بنت شرحبيل مجمع على ضعفه وجرحه وترك حديثه. قال ابن حيان: يروى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب لا يحل الاحتجاج به اذا انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات[3].

وقد كذبه الازدي: فقال: كذاب ساقط[4].

وقال ابن حيان: حدثنا عنه شيوخنا كان يسرق الحديث، وربما قلبه، وربما أدخل عليه حديث حدث به، لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد[5].

وقال أبو نعيم: روى عن أبيه موضوعات[6].

---

(١) مجروحين ١: ١٩٣ / ١٩٤.

(٢) الضعفاء للعقيلي ١: ٦٠، تهذيب ١: ٤١٧.

(٣) مجروحين ١: ١٩٣ / ١٩٤.

(٤) اسماء الضعفاء: ٢٤/ب، تهذيب ١: ٤٢٣.

(٥) مجروحين ١: ١٩٤.

(٦) ميزان ١: ٢٩٩، تهذيب ١: ٤٢٣.

وقال أبو حاتم الرازي: هو ضعيف الحديث ذاهب(١).

وقال ابن عدي: روى عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قدر عشرين حديثاً عامتها مناكير(٢).

قلت: روى له ابن ماجه حديثين: الاول: قال: حدثنا سويد بن سعيد، ثنا الوليد بن مسلم عن البختري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: اذا أُعْطِيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا: اللهم أجعلها مغنمًا ولا تجعلها مغرماً(٣).

والثاني: قال: ثنا هشام بن عمار ثنا البختري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: صلوا على اطفالكم فانهم من افراطكم(٤).

١٤ـ ق / بشر بن نمير القشيري البصري:

يروى عن القاسم بن عبد الرحمن، وعنه حماد بن زيد، ويزيد بن زريع.

مجمع على ضعفه، ونكارة حديثه. وقال يحيى بن سعيد القطان، واحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي وعلي بن المديني متروك الحديث. روى عن القاسم بن عبد الرحمن نسخة ساقطة(٥).

صرح بكذبه يحيى بن سعيد القطان فقد روى عن يحيى بن سعيد غير علي بن المديني: كان ركناً من أركان الكذب(٦).

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ترك الناس حديثه، وقال غيره ـ أي غير عبد

---

(١) الجرح ١/١: ٤٢٧، تهذيب ١: ٤٢٣.

(٢) الكامل: ١٧٧/ب، ميزان ١: ٢٩٩، تهذيب ١: ٤٢٢.

(٣) جه. الزكاة. ما يقال عند اخراج الزكاة، حديث رقم ١٧٩٧.

(٤) جه. الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الطفل حديث رقم ١٥٠٩.

(٥) انظر أقوال الائمة فيه في مجروحين ١: ١٧٨/١٧٩، الجرح ١/١: ٣٨٦، التاريخ الكبير ١/٢: ٨٥، أسماء الضعفاء ٢١/ب/٢٢/أ، الضعفاء: ٢٥٤، ديوان الضعفاء: ٣٢، المغني ١: ١٠٧، ميزان ١: ٣٢٦، تهذيب ١: ٤٦٠/ ٤٦١.

(٦) اسماء الضعفاء: ٢٢/أ، تهذيب ١: ٤٦١.

الله- عن أحمد: يحيىٰ بن العلاء كذاب يضع الحديث، وبشر بن نمير أسوأ حالاً منه [١].

وقال محمد بن اسماعيل الصائغ، حدث عن شعبه أنه كان يدخل المسجد فيرى بشر بن نمير يحدث، وعمران بن حدير يصلي فيقول: احذروا هذا يعني بشراً، وعليكم بهذا يعني عمران: قال: وكان بشر بن نمير لو قيل له: ما شاء الله تعالى لقال: القاسم عن أبي أمامة [٢].

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا الحسن بن أبي الربيع الجرجاني، أنبأنا عبد الرزاق أخبرني يحيى بن العلاء أنه سمع بشر بن نمير أنه سمع مكحولاً يقول: انه سمع يزيد بن عبد الله أنه سمع صفوان بن امية قال: كنا عند رسول الله ﷺ فجاء عمرو بن مرة فقال يا رسول الله: ان الله قد كتب علي الشقوة فما أراني ازرق الا من دفي بكفي، فاذن لي في الغناء في غير فاحشة. فقال رسول الله ﷺ: لا آذن لك ولا كرامة... الحديث [٣].

١٥ ق / بشير بن ميمون الخراساني ثم الواسطي: أبو صيفي:

روي عن مجاهد، وسعيد المقبري.

وعنه علي بن حجر والحسن بن عرفة وغيرهم.

مجمع على ترك حديثه وضعفه [٤].

وقال البخاري: يتهم بالوضع [٥] وقال أيضاً. منكر الحديث [٦].

---

(١) اسماء الضعفاء: ٢٢/أ، تهذيب ١: ٤٦١.
(٢) تهذيب ١: ٤٦١
(٣) جه. الحدود، باب المخنثين، حديث رقم ٢٦١٣.
(٤) انظر أقوال الأئمة فيه في مجروحين ١: ١٨٧، الجرح ١ / ١: ٣٧٩، التاريخ الكبير ١/٢: ١٠٥ الضعفاء: ٢٥٤، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦، الكامل: ١٦٢ / ب / ١٦٣ / أ، أسماء الضعفاء لابن الجوزي: ٢٢ / أ، ديوان الضعفاء: ٣٣، المغني ١: ١٠٨، ميزان ١: ٣٣٠، تهذيب ١: ٤٦٩ / ٤٧٠.
(٥) ميزان ١: ٣٣٠، أسماء الضعفاء: ٢٢/أ، الخلاصة: ٥٠.
(٦) التاريخ الكبير ٢/١: ١٠٥، الضعفاء: ٢٥٤، الكامل: ١٦٢/ب

وقال النسائي. متروك الحديث[1].

وقال ابن معين: اجتمع الناس على طرح هؤلاء النفر، فذكر منهم بشير بن ميمون[2].

وقال ابن عدي: وأبو صيفي هذا قد روى عن سعيد المقبري أيضاً أحاديث غير محفوظة، وعامة ما يرويه غير محفوظ، وروى عن مجاهد وعكرمة وعطاء وغيرهم أحاديث يرويها لا يتابعه احد عليها، وهو ضعيف كما ذكره أحمد والبخاري والنسائي وغيرهم[3].

قلت: وبشير بن ميمون هذا وان لم يصرح أحد من الائمة بكذبه الا انه قد سبق في مبحث الالفاظ التي يطلقها الائمة على الرمي بالكذب قول البخاري: منكر الحديث وقول النسائي: متروك الحديث وقول ابن عدي: لا يتابع عليه. الى غير ذلك، وكل هذه العبارات أطلقت على بشير هذا من هؤلاء الائمة فهي عبارات قصد بها الرمي بالكذب، ولذا أوردته فيمن رمي بالكذب.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا احمد بن عاصم العباداني، ثنا بشير ابن ميمون قال، سمعت اشعث بن سوار، عن ابن سيرين عن حذيفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء او لتماروا به السفهاء او لتصرفوا وجوه الناس اليكم، فمن فعل ذلك فهو في النار[4]».

حرف التاء

١٦ـ ت / تليد بن سليمان الحارثي أبو أدريس الكوفي:

يروي عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف.

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦.

(٢) ميزان ١: ٣٣٠، الكامل: ١٦٢/ب.

(٣) الكامل: ١٦٣/ب، تهذيب ١: ٤٦٩/٤٧٠، أسماء الضعفاء ٢٢/أ.

(٤) جه. مقدمة. باب الانتفاع بالعلم والعمل به ـ حديث رقم: ٢٥٩

كان شيعياً رافضياً يشتم أصحاب محمد ﷺ.

أجمع الائمة على تضعيفه، وترك حديثه[1] وصرح بكذبه الامام أحمد ويحيىٰ بن معين والساجي.

قال الجوزجاني، سمعت أحمد بن حنبل يقول: تليد بن سليمان هو عندي كان يكذب[2].

وقال السعدي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثنا تليد، وهو عندي كان يكذب[3]، لكن قال المروزي عن أحمد: كان مذهبه التشيع، ولم نر به بأساً[4].

وقال ابن حماد: سمعت يحيى يقول: تليد بن سليمان كان كذاباً، وكان يشتم عثمان بن عفان وكل من شتم عثمان أو أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ دجال فاسق ملعون لا يكتب حديثه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين[5].

وقال الساجي: كذاب.

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: ردي المذهب منكر الحديث، روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة، زاد الحاكم: كذبه جماعة من العلماء[6].

قلت: ظاهر كلام ابن معين أنه كذبه بشتمه الصحابة رضوان الله عليهم، وقد سبق أن من الأسباب التي يرمى بها الراوي بالكذب شتمه صحابة رسول الله ﷺ.

أخرج له الترمذي حديثاً واحداً في المناقب.

---

(١) انظر كلام الائمة فيه في مجروحين ١: ١٩٥/ ١٩٦، الكامل: ١٨٩/أ ١٨٩/ب ميزان ١: ٣٥٨، تهذيب ١: ٥٠٩/ ٥١٠.

(٢) تهذيب ١: ٥٠٩.

(٣) الكامل: ١٨٩/أ.

(٤) تهذيب ١: ٥٠٩.

(٥) الكامل: ١٨٩/أ، تهذيب ١: ٥٠٩.

(٦) تهذيب ١: ٥١٠.

١٧ ثابت بن موسى الضبي الكوفي الضرير العابد أبو اسماعيل الشيباني :

يروي عن الثوري وزائدة.

وعنه هناد بن السري والكوفيون.

غالب الائمة على ضعفه لكثرة خطئه[١].

وانفرد مطين فقال: ثقة[٢].

وكذبه يحيى بن معين، قال أبو معين الرازي، سمعت يحيى بن معين يقول: ثابت أو أبو يزيد كذاب[٣].

والظاهر ان كذبه بمعنى أنه جرى الكذب على لسانه دون أن يتعمد لأنه أخطأ فجعل قول شريك قول النبي ﷺ، قال ابن عدي: وبلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير انه ذكر له هذا الحديث- يعني حديث من كثرت صلاته بالليل- عن ثابت فقال: باطل، شبه علي ثابت، وذلك ان شريكاً كان مزاحاً، وكان ثابت رجلاً صالحاً، فيشبه أن يكون ثابت دخل على شريك، وكان شريك يقول: الاعمش عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ وقال: فالتفت فرأى ثابت فقال يمازحه: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فظن ثابت لغفلته ان هذا الكلام الذي قال شريك هو من الاسناد الذي قرأه فحمله على ذلك[٤].

روى له ابن ماجه هذا الحديث[٥].

١٨ـت/ثوير بن سعيد بن علاقة- أبو فاختة- الازدي مولى أم هانىء أبو الجهم.

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ١: ١٩٩/١٩٨، الكامل ١٩٣/ أ ١٩٣/ب، ميزان ١: ٢٦٨/٢٦٧، تهذيب ٢: ١٦، ديوان الضعفاء: ٣٩، المغني ١: ١٢١، اسماء الضعفاء ٣٠/ب.

(٢) ميزان ١: ٢٦٨، تهذيب ٢: ٦.

(٣) ميزان ١: ٢٦٨.

(٤) الكامل ١٩٣/ب، ميزان ١: ٢٦٧.

(٥) سبق الكلام على الحديث في الفصل الثالث من الباب الثاني.

من أهل الكوفة، يروي عن ابن عمر وابن الزبير، وعنه الثوري واسرائيل أجمع الائمة على ضعفه ورد حديثه[1].

وصرح الثوري بكذبه، فقد روى محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي قال سمعت أبي يقول، سمعت سفيان الثوري يقول: ثوير بن أبي فاختة ركن من أركان الكذب[2].

وقال البخاري: ثوير بن أبي فاختة أبو جهم كوفي كان ابن عيينة يغمزه وتركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن لا يحدثان عنه[3].

وقال ابن حبان: كان يقلب الاسانيد حتى يجيء في روايته اشياء كأنها موضوعة[4].

روى له الترمذي فقط.

حرف الجيم

١٩ـ د ت ن/جابر بن يزيد الجعفي. أبو يزيد، ويقال: أبو عبد الله كوفي. أحد علماء الشيعة روى عن أبي الطفيل والشعبي وخلق.

وعنه شعبة وأبو عوانة وغيرهم.

اختلفت فيه أقوال الأئمة:

فوثقه وكيع: قال: ما شككتم في شيء، فلا تشكوا ان جابراً الجعفي ثقة[5]

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ١: ١٩٦، ١٩٧، الكامل: ١٩٦/أ ١٩٧/ب، أسماء الضعفاء، ٤٢/ب/٤٣/أ، ميزان ١: ٣٧٥/٣٧٦، تهذيب ٢: ٣٦/٣٧.

(٢) مجروحين ١: ٢٩٧، الكامل: ١٩٦/ب، ميزان ١: ٣٧٥، تهذيب ٢: ٣٦.

(٣) الكامل: ١٩٦/ب، تهذيب ٢: ٣٦.

(٤) مجروحين ١: ١٣٦.

(٥) ميزان ١: ٣٧٩.

وقوى أمره سفيان الثوري، فقد روى ابن مهدي ووكيع قالا: سمعت سفيان يقول: ما رأيت أورع في الحديث من جابر الجعفي[1]، كما دافع عنه، فقد روى الامام الشافعي قال: سمعت سفيان الثوري قال لشعبة: فان تكلمت في جابر الجعفي لاتكلمن فيك[2]

وكذلك شعبة قوى من أمره، فقد روى ابن مهدي قال: سمعت ابن علية يقول: شعبة يقول: أما جابر ومحمد بن اسحاق فصدوقين في الحديث[3].

بل حكى عنه توثيقه، قال ابن عدي: ثنا عبد الله بن محمد بن مسلم، ثنا الصغاني، ثنا يحيى بن أبي بكير، ثنا شعبة عن جابر، سمعت مجاهداً يقول: ان الله عز وجل «لا يحب الفرحين» قال: الاشرين البطرين البذخين، فقال له رجل: يا أبا بسطام، جابر، فقال: جابر، كان جابر اذا قال ثنا وسمعت فهو من أوثق الناس[4] وقال أبو داود عنه قال: لا تنظروا الى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر؛ هل جاءكم بأحد لم يلقه؟؟[5] وغالب الائمة على ضعفه وترك حديثه[6].

وقد رماه بعضهم بالكذب وصرح بذلك. فممن كذبه الامام أبو حنيفة، قال ابن عدي: ثنا الحسين بن عبد الله القطان، ثنا أحمد بن أبي الحواري، سمعت أبا يحيى الحماني يقول، سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت فيمن رأيت أفضل من عطاء، ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيته قط بشيء من مرئياتي، الا جاءني فيه بحديث، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله ﷺ لم يظهرها[7].

---

(١) الكامل: ٢٠١/أ، ميزان ١: ٣٧٩.
(٢) الكامل: ٢٠١/أ.
(٣) الكامل: ٢٠١/أ.
(٤) الكامل: ٢٠٠/ب.
(٥) ميزان ١: ٣٨١.
(٦) انظر كلام الائمة فيه في كل من: الكامل: ١٩٨/أ/٢٠١/ب، مجروحين، ١: ٢٠٢/٢٠٣، ميزان ١: ٣٧٩/٣٨٤، تهذيب ٢: ٤٦/٥١، قبول الاخبار: ١٧٧.
(٧) الكامل: ١٩٨/أ، ميزان ١: ٣٨٠.

وكذلك كذبه أيوب السختياني :

وكذبه أيضاً سعيد بن جبير .

قال العقيلي : حدثنا الحسين بن أحمد بن منصور قال : حدثنا داود بن رشيد قال حدثنا ابن علية ، حدثنا أيوب قال : قلت لسعيد بن جبير : ان جابر بن يزيد يقول : كذا وكذا فقال : كذب جابر[١] .

وكذبه كذلك أحمد بن خداش ، قال الميموني ، قلت لأحمد بن خداش : أكان جابر يكذب قال : أي والله ، وذاك في حديثه بين[٢] .

قال ابن عدي : حدثنا أحمد بن علي المدائني ، ثنا أبو أمية محمد بن ابراهيم ، ثنا موسى بن اسماعيل ثنا سلام بن أبي مطيع قال ، قال لي جابر الجعفي : عندي خمسون ألف باب من العلم ، ما حدثت به أحداً ، قال : فأتيت أيوب فذكرت له ذلك فقال : أما الآن فهو كذاب[٣] وفي رواية عندي خمسون ألف حديث لم أحدث منها بشيء[٤] . وكذبه أيضاً : ليث بن أبي سليم :

قال ابن عدي : ثنا الحسين بن موسى ، ثنا أبو معمر ، قال : ثنا جرير عن ثعلبة قال : أردت جابر الجعفي فقال لي ليث بن أبي سليم : لا تأته فانه كذاب[٥] .
وزائدة أيضاً :

فقد روى يحيى بن أبي يعلى المحاربي عن زائدة قال : كان جابر الجعفي كذاب يؤمن بالرجعة[٦] .

وكذلك كذبه يحيى بن معين : قال عباس الدوري :سمعت يحيى يقول : لم يدع

---

(١) الضعفاء للعقيلي ١ : ٦٨ ، تهذيب : ٤٩ .
(٢) تهذيب ٢ : ٤٩ .
(٣) الكامل : ١٩٨ / أ ، ميزان ١ : ٣٨٠ ، الضعفاء للعقيلي ١ : ٦٨ .
(٤) مجروحين ١ : ٢٠٢ .
(٥) الكامل : ١٩٨ / أ ، ميزان ١ : ٣٨ .
(٦) الكامل : ١٩٨ / ب ، التاريخ : ٢٤٠ ، ميزان ١ : ٢٨٠ .

جابراً الجعفي ممن رآه الا زائدة، وكان جابر كذاباً[1] زاد ابن عدي: لا يكتب حديثه ولا كرامة ليس بشيء وكذبه السعدي أيضاً (الجورجاني).

قال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول، قال السعدي: جابر بن يزيد كذاب[2].

وكذبه أيضاً سفيان بن عيينة:

قال الحميدي عن سفيان، سمعت رجلاً سأل جابراً الجعفي عن قوله تعالى: «فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله لي. . . » الآية[3] قال: لم يجيء تأويلها. قال سفيان: كذب. قلت: وماذا أراد بهذا؟ قال: الرافضة تقول ان علياً في السماء لا يخرج مع من يخرج من ولده حتى ينادي منادٍ من السماء، أخرجوا مع فلان. قال جابر: هذا تأويل هذا، لا ترو عنه، كان يؤمن بالرجعة، كذب، بل كانوا أخوة يوسف[4].

قلت: يظهر ان تكذيب الائمة له قائم على امور.

الأمر الاول: قوله بالرجعة، وزعمه أن علياً رضي الله عنه سيرجع الى الدنيا وأنه في السحاب وتأويله الآية الكريمة على ذلك، ونحو من ذلك ما قال الشافعي: سمعت سفيان بن عيينة يقول، سمعت من جابر الجعفي كلاما فبادرت خفت أن يقع علينا السقف، قال سفيان: كان يؤمن بالرجعة[5].

وقال ابو احمد الحاكم: يؤمن بالرجعة، اتهم بالكذب[6].

الامر الثاني: زعمه أن لديه نحو خمسين ألف حديث عن آل البيت لم يطلع عليها أحداً ولذا كذبه أيوب السختياني وجرير.

---

(١) التاريخ: ٢٣٩، الكامل: ١٩٨/ب، ميزان ١: ١٨.

(٢) الكامل: ١٩٩/أ.

(٣) سورة يوسف آية رقم: ٨٠.

(٤) ميزان ١: ٣٨١/٣٨٠.

(٥) تهذيب ٢: ٤٩.

(٦) تهذيب ٢: ٥٠.

الأمر الثالث: كذبه بعضهم لأنه كان يشتم الصحابة. قال يحيى بن يعلي، سمعت زائدة يقول جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي ﷺ[1].

الأمر الرابع: أنه كُذِّب لوضعه الحديث وكذبه على رسول الله ﷺ وعلى غيره وكلام الامام أبي حنيفة فيه ظاهر. وكذلك ما روى، العقيلي قال: حدثني الخضر بن داود قال: حدثنا أحمد بن هاني الاثرم قال: قيل لأبي عبد الله، حديث جابر كيف هو عندك، نفس حديثه؟ قال: ليس له حكم يضطر إليه، ويروي مسائل يقول: سألت، وسألت ولعله قد سأل فقال أبو بكر الأحول أحمد بن الحكم لابي عبد الله- اي أحمد بن حنبل- كتبت هذا عن علي بن بحر أنا وأنت عن محمد بن الحسن الواسطي عن مسعر قال: كنت عند جابر فجاء رسول أبي حنيفة فقال: ما تقول في كذا وكذا فقال: سمعت القاسم بن محمد وفلاناً وفلاناً حتى عد سبعة يقولون: كذا وكذا، فلما مضى الرسول قال: ان كانوا قالوا، فقيل لابي عبد الله: بعد هذا، ما تقول فيه؟ فقال: ما كان هذا عندي بمرة، هذا شديد، واستعظمه[2].

وهذه الامور الاربعة كل واحد منها مسوغ لرميه بالكذب فكيف بجميعها، لا سيما الأمر الاخير منها، وهي ترجح قول من جرحه على قول من عدله ووثقه، لأن الجرح جاء مفسراً بأمر يسوغه والله اعلم، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه، أما أبو داود فروى له حديثاً واحداً قال: حدثنا الحسن بن عمرو، عن عبد الله بن الوليد عن سفيان عن جابر يعني الجعفي قال: ثنا المغيرة بن شبيل الاحمسي، عن قيس بن أبي حازم، عن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله ﷺ، اذا قام الامام في الركعتين... الحديث. ثم تعقبه بقوله: قال ابو داود: وليس في كتابي عن جابر الجعفي الا هذا الحديث[3].

٢٠- ق / جبارة بن المغلس أبو محمد الحماني:

كوفي، روى عن محمد بن طلحة، وأبي بكر النهشلي، وقيس بن الربيع، وعنه

---

(١) تهذيب ٢: ٤٩.

(٢) الضعفاء للعقيلي ١: ٦٩/٧٠، تهذيب ٢ ٥٠/٥١

(٣) د. الصلاة. باب من نسي أن يتشهد وهو جالس ١: ٢٣٨.

أبو سعيد الأشج وغيره غالب الأئمة على ضعفه وترك حديثه .

وقال مطين فيه : صدوق ، وفي رواية ثقة[1] . وكذلك قال فيه مسلمة بن قاسم : روى عنه من أهل بلدنا بقي بن مخلد ، وجبارة ثقة إن شاء الله[2] .

وصرح جماعة من الأئمة بكذبه منهم يحيى بن معين : قال ابن أبي حاتم : ثنا حسين بن الحسن قال : سمعت يحيى بن معين يقول : جبارة كذاب[3] .

وكذلك ابن أبي حاتم الرازي : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن جبارة فقال : هو على يدي عدل[4] .

وكذلك ابن حبان : قال : كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل أفسده يحي الحماني حتى بطل الاحتجاج بأحاديثه المستقيمة لما شابها من الأشياء المستفيضة عنها التي لا أصول لها فخرج بها عن حد التعديل إلى الجرح[5] .

قلت الظاهر أن جبارة هذا جرى الكذب على لسانه دون تعمد وإدراك وكان ممن أدخل عليه الموضوعات . قال ابن أبي حاتم : كان أبو زرعة حدث عنه في أول أمره وكناه قال : حدثنا أبو محمد الحماني ، ثم ترك حديثه بعد ذلك فلم يقرأ علينا حديثه ، قلت : كتبت عنه ؟ قال : نعم ، قلت : تحدث عنه ؟ قال : لا ، قلت : ما حاله ؟ ، قال : كان يوضع له الحديث فيحدث به ، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب[6] .

وقال ابن حبان : سمعت يعقوب بن إسحاق يقول : سمعت صالح بن محمد يقول : سألت أبا نمير عن جبارة بن المغلس قال : ثقة ، فقلت : أنه حدثنا عن المبارك عن حميد عن أبي الورد عن أبيه قال : رأى النبي ﷺ رجلاً أحمر فقال : أنت أبو

---

(١) تهذيب ٢ : ٥٧ .

(٢) تهذيب ٢ : ٥٨ .

(٣) الجرح ١/١ : ٥٥٠ ، ميزان ١ : ٣٧٨ ، تهذيب ٢ : ٥٨ .

(٤) الجرح ١/١ : ٥٥٠ ، ميزان ١ : ٣٧٨ ، تهذيب ٢ : ٥٨ .

(٥) مجروحين ١ : ٢١٦ .

(٦) الجرح ١/١ : ٥٥٠ ، ميزان ١ : ٣٧٨ .

الورد ، قال ابن نمير : هذا منكر ، قال ، وقلت : حدثنا عن حماد بن زيد عن إسحاق بن سويد ، عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر أن رجلاً نادى النبي ﷺ فقال : لبيك فقال : وهذا منكر ، ثم قال : حسبك ، ثم قال : أظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه ، فقلت له : تعني يحيى الحماني ؟ فقال : لا أسمي[1] .

وقال ابن عدي : في بعض حديثه ما لا يتابعه أحد غير أنه كان لا يتعمد الكذب ، إنما كانت غفلة فيه[2] .

وقال نصر بن أحمد البغدادي : جبارة في الأصل صدوق إلا أن ابن الحماني أفسد عليه كتبه[3] .

أخرج له ابن ماجه فقط .

٢١ ق / جعفر بن الزبير الشامي الدمشقي :

روى عن القاسم وسعيد بن المسيب ومسلم بن مشكح وغيرهم ، وعنه عيسى بن يونس ومروان بن معاوية ومعتمر بن سليمان وغيرهم .

مجمع على ضعفه وترك حديث[4] .

وصرح بعض الأئمة بكذبه ، وممن قال بذلك شعبة :

قال ابن عدي : حدثنا ابن حماد ، ثنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن أبي بزة ، ثنا عبد الملك بن إبراهيم الحدي الثقة المأمون ، قال : رأيت شعبة مغضباً مبادراً

---

(١) مجروحين ١ : ٢١٦ ، تهذيب ٢ : ٥٨ ، لكن جاءت العبارة هكذا وقال صالح جزيرة : كان رجلاً صالحاً ، سألت ابن نمير عنه ، فقال : كان لئن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يكذب ، قلت له : كان أصحاب الحديث يتكلمون فيه ، فسألني عما أنكروا من حديثه ، فذكرت له خمسة أو ستة ، فأنكرها ثم قال : لعله أفسد حديثه بعض جيرانه ، فقلت : لعله الحماني ، قال : لا أسمي أحداً .

(٢) تهذيب ٢ : ٥٨ .

(٣) تهذيب ٢ : ٥٩ .

(٤) انظر أقوال الأئمة فيه في كل من مجروحين ١ : ٢٠٦ ، الكامل : ٢٠٨/ب/٢٠٩/أ، الجرح ، التاريخ الكبير ١/٢ ، الضعفاء : ٢٢٥ ، الضعفاء والمتروكون : ٢٨٧ ، أسماء الضعفاء : ٢٧/ب/٢٨/أ، ديوان الضعفاء : ٤٤ ، المغني ١ : ١٣٢ ، ميزان ١ : ٤٠٦ /٤٠٧ ، تهذيب ٢ : ٩٠/٩٢ .

فقلت : مه يا أبا بسطام ، فأراني طينة في يده وقال : استعدي على جعفر بن الزبير ، فانه يكذب على رسول الله ﷺ[1] وقال شعبة : أصدق الناس وأكذب الناس في مسجد واحد يريد عمران بن حدير وجعفر بن الزبير[2]، وكذبه أيضاً عثمان بن الهيثم :

قال ابن عدي : سمعت عبد الملك يقول ، سمعت أبا حازم الرازي يقول ، سمعت عثمان بن الهيثم يقول : دخلت جامع البصرة ، واذا جعفر بن الزبير قد اجتمع عليه الناس ، واذا عمران بن حدير قاعد وحده ، فقلت : يا عجباً ، أكذب الناس من قد اجتمع عليه الناس ، وأصدق الناس قاعد وحده[3] .

وقال النسائي : متروك الحديث[4] .

وقال البخاري : عن القاسم هو متروك الحديث ، تركوه[5] .

وقال ابن حبان : يروي عن القاسم مولى معاوية وغيره أشياء كأنها موضوعة ، وكان من غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيها بالوضع[6] .

وقال الجوزجاني : نبذوا حديثه[7] . وقال أبو حاتم : كان ذاهب الحديث ، لا أرى أن أحدث عنه وهو متروك الحديث ،تركوه[8] .

---

(١) الكامل : ٢٠٨/ ب ، ميزان ١ : ٤٠٧ ، تهذيب ٢ : ٩١ ، الا أن العبارة فيهما : قال غندر رأيت شعبة راكبا على حمار ، فقيل له : أين يريد يا أبا بسطام ؟ قال : اذهب فاستعدي على هذا يعني جعفر بن الزبير ، وضع على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث كذب ا . هـ .

(٢) مجروحين ١ : ٢٠٦ ، تهذيب ٢ : ٩١ ، لكن في عبارته اختلاف قال ، وقال أحمد بن سعيد الدارمي عن يزيد ابن هارون : كان جعفر بن الزبير وعمران بن حدير في مسجد واحد مصلاهما ، وكان الزحام على جعفر بن الزبير ، وليس عند عمران أحد ، كان شعبة يمر بهما فيقول : يا عجبا للناس ، اجتمعوا على أكذب الناس وتركوا أصدق الناس . قال : يزيد ، فما أتى عليه القليل حتى رأيت ذلك الزحام على عمران ، وتركوا جعفر ، وليس عنده أحد . ا . هـ .

(٣) الكامل : ٢٠٨/ ب .

(٤) الضعفاء والمتروكون١ : ٢٨٧ .

(٥) التاريخ الكبير ٢/ ١ : ١٩٢ ، الضعفاء : ٢٥٥ .

(٦) مجروحين ١ : ٢٠٦ .

(٧) تهذيب ٢ : ٩١ .

(٨) تهذيب ٢ : ٩١ .

وقال ابن عدي : ولجعفر أحاديث وعامتها مما لا يتابع عليه والضعف على حديثه بين[1] .

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي ثنا مروان بن معاوية عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة قال : سئل رسول الله ﷺ عن مس الذكر فقال : إنما هو حذية منك[2] .

حرف الحـاء

٢٢ ـ ٤/ الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور أبو زهير الكوفي :

روى عن علي وعبد الله بن مسعود .

روى عنه عبد الله بن مرة وأبو إسحاق السبيعي ، والضحاك بن مزاحم وغيرهم .

مختلف فيه :

وثقه جماعة منهم : يحيى بن معين :

قال ابن عدي : ثنا محمد بن علي المروزي ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، سألت يحيى بن معين فقلت : أي شيء حال الحارث في علي ، قال : ثقة ، قال ابن عدي : قال عثمان : ليس يتابع عليه[3]

وقال أيضاً : أنا ابن أبي بكر ، عن عباس ، عن يحيى قال : الحارث الأعور قد سمع من ابن مسعود وهو الحارث بن عبد الله ، وليس به بأس[4] ، وقال ابن أبي خيثمة: قيل ليحيى : يحتج بالحارث فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه[5] ،وقواه

---

(١) تهذيب ٢ : ٩١ .

(٢) جه . الطهارة وسننها . الرخصة في الوضوء من مس الذكر . حديث رقم ٤٨٤ .

(٣) الكامل : ٢٢٩/ أ ، ميزان ١ : ٤٣٥ ، تهذيب ٢ : ١٤٦ .

(٤) الكامل : ٢٢٨/أ ، تهذيب ٢ : ١٤٦ .

(٥) تهذيب ١ : ١٤٧ .

ابن سيرين.

قال ابن عدي: ثنا محمد بن جعفر بن يزيد الطبري. ثنا المغيرة ثنا يحيى بن ابراهيم، نا علي بن حكيم، نا حفص عن أشعث عن ابن سيرين قال: أدركت الكوفة وهم يقدمون خمسة، من بدأ بالحارث الاعور ثنى بعبيده، ومن بدأ بعبيده ثنى بالحارث ثم علقمة الثالث لا شك فيه ثم مسروق ثم شريح، قال: وان قوماً آخرهم شريح لقوم لهم شأن[1].

وقال مرة بن خالد: أنبأنا محمد بن سيرين قال: كان من أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ عنهم، أدركت منهم أربعة، وفاتني الحارث، فلم أره، وكان يفضل عليهم، وكان أحسنهم ويختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل، علقمة ومسروق وعبيدة[2].

وقوى أمره أبو بكر بن أبي داود. قال: كان الحارث الاعور أفقه الناس وأفرض الناس، وأحسب الناس تعلم الفرائض من علي[3].

ووثقه أحمد بن صالح المصري. قال ابن شاهين قال أحمد بن صالح المصري: الحارث الاعور ثقة، ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب قال: لم يكن يكذب في الحديث، انما كان كذبه في رأيه[4].

وسائر الأئمة على ضعفه وعدم الاحتجاج بحديثه[5].

وصرح بعض النقاد بكذبه فمن كذبه الشعبي:

---

(١) الكامل: ٢٢٩/أ.

(٢) ميزان ١: ٤٣٧.

(٣) ميزان ١: ٤٣٧، تهذيب ٢: ١٤٦.

(٤) تهذيب ١: ١٤٧.

(٥) انظر أقوال الائمة فيه في كل من الجرح ٢/١: ٧٨/٧٩، مجروحين ١: ٢١٦/٢١٧، الكامل: ٢٢٨/ب/٢٢٩/أ، التاريخ الكبير ١/٢: ٢٧٣، الضعفاء: ٢٥٦، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٧، اسماء الضعفاء: ٣١/٣١/ب، المغني، ١٤١/١، ميزان ١: ٤٣٥/٤٣٧، تهذيب ٢/١٤٥/١٤٧.

قال ابن أبي حاتم: نا أبو سعيد الأشج، نا أبو أسامة، حدثني مفضل بن مهلهل قال: حدثني مغيرة قال: سمعت الشعبي يقول: حدثني الحارث وأنا أشهد أنه أحد الكاذبين(١).

واتهمه ابراهيم النخعي. فقد روى ابن أبي حاتم قال: نا أبي، نا احمد بن يونس، نا زائدة عن منصور عن ابراهيم قال: اتهم الحارث الأعور(٢).

. وكذبه كذلك أبو اسحاق السبيعي: قال ابن أبي حاتم، نا أبو سعيد الأشج، نا أبو معاوية، عن محمد بن شيبة الضبي، عن ابي اسحاق قال: زعم الحارث وكان كذوباً(٣).

وكذبه أيضاً: أبو خيثمة زهير بن حرب. قال ابن أبي حاتم. نا ابن أبي خيثمة فيما كتب الّي قال: سمعت أبي يقول: الحارث الاعور كذاب(٤).

والسعدي أيضاً: قال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول، قال السعدي: عن ذي الحارث كذاب(٥).

وكذلك علي بن المديني: قال الذهبي: وقال ابن المديني: كذاب، وقال الجوزجاني: سألت علي بن المديني عن عاصم والحارث فقال: مثلك يسأل عن ذا؟، الحارث كذاب(٦).

وجرير بن عبد الحميد:

قال الذهبي، وقال جرير بن عبد الحميد: كان زيفاً(٧)

---

(١) الجرح ٢/١ : ٧٨، العلل ومعرفة الرجال ١ : ٥٥، ١٤٧، ١٧٢، مجروحين ١ : ٢١٦، الكامل ٢٢٨/ب.
(٢) الجرح ٢/١ : ٧٨، التاريخ الكبير، ١/٢ : ٢٧٣، الضعفاء: ٢٥٦، تهذيب ٢ : ١٤٥.
(٣) الجرح ٢/١ : ٧٨، الكامل: ٢٢٨/ب ميزان ١ : ٤٣٦.
(٤) الجرح ٢/١ : ٧٩.
(٥) الكامل: ٢٨٨ / ب.
(٦) تهذيب ٢ : ١٤٥.
(٧) ميزان ١ : ٤٣٥، تهذيب ٢ : ١٤٥، تنزيه الشريعة ١ : ٤٧.

وقد أشار بعضهم الى سبب تكذيب المحدثين له، بان ذلك متعلق برأيه، لا بحديثه لأنه كان ممن يغلو في التشيع، وكانت له آراء خاصة في علي، وهو قول ابن سعد وأحمد بن صالح المصري والذهبي قال الدوري: سمعت يحيى يقول: حدثنا جرير عن حمزة الزيات قال: سمع مرة الهمداني من الحارث الاعور شيئاً فأنكره فقال له: أقعد حتى أخرج اليك، فدخل مرة وأشتمل على سيفه، وأحس الحارس الاعور بالشر فذهب[1].

وقال ابن سعد: كان له قول سوء، وهو ضعيف في روايته[2].

وقد سبق آنفاً توجيه أحمد بن صالح المصري لتكذيب الشعبي له.

وقال ابن عبد البر لما حكي عن ابراهيم أنه كذب الشعبي: أظن الشعبي عوقب بقوله: الحارث كذاب، ولم يبن من الحارث كذبه، وانما نقم عليه افراطه في حب علي[3].

ولذا قال الذهبي: وحديث الحارث في السنن الاربعة. والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الابواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم[4].

وذهب آخرون الى أن كذبه، انما هو لادعائه السماع من علي ما لم يسمع، فقد ذكروا انه لم يسمع من علي، إلا اربعة أحاديث، وما عدا ذلك أخذ من كتاب، فادعى فيه السماع، فلذا كذب، واليه ذهب أبو نعيم، وأبو بكر بن عياش، وعلي ابن الجنيد.

قال ابن حبان: سمعت محمد بن اسحاق الثقفي يقول، سمعت محمد بن

---

(١) مجروحين ١: ٢١٦/٢١٧.
(٢) الطبقات الكبرى ٦: ١١٦، تهذيب ٢: ١٤٧.
(٣) تهذيب ٢: ١٤٧.
(٤) ميزان ١: ٤٣٧.

عثمان بن كرامة يقول ، سمعت أبا نعيم يقول : سمع الحارث بن علي عليه السلام أربعة أحاديث[1] .

وقال ابن أبي حاتم أنا ابن أبي خيثمة فيها كتب الى ثنا أبي قال ، قال أبو بكر بن عياش : لم يكن الحارث بأرضاهم ، كان غيره أرضى منه ، كانوا يقولون : انه صاحب كتب[2] .

وقال علي بن الجنيد الرازي : الحارث عن علي ، أخذ الاحاديث من كتاب[3] .

وذهب قوم الى أنه كان يكذب على علي في الحديث .
فقد روى أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال: لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث[4] .

أخرج له اصحاب السنن الاربعة ، الا ان النسائي أخرج له حديثاً واحداً في المجتبى مقروناً بابن ميسرة ، وأخرج له حديثاً واحداً متابعة في عمل اليوم والليلة[5] .

٢٣ ـ ق / الحارث بن عمران الجعفري المدني :
يروي عن هشام بن عروة، وحنظلة بن أبي سفيان .
وعنه أحمد بن سليمان وعلي بن حرب .
مجمع على ضعفه وترك حديثه[6] .
ورماه ابن حبان فقال: كان يضع الحديث على الثقات . روى عن هشام بن

---

(١) مجروحين ٢ : ٢١٧ .
(٢) الجرح ١ / ٢ : ٧٨ .
(٣) الضعفاء لابن الجوزي : ٣١ / أ .
(٤) ميزان ١ : ٤٣٥ .
(٥) تهذيب ٢ : ١٤٧ .
(٦) انظر كلام الائمة فيه في كل من المجروحين ١ : ٢٢٠ ، الكامل : ٢٣٢ / أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ / ب ، ميزان ١ : ٤٣٩ ، المغني ١ : ٢٤٢ ، الخلاصة : ٦٨ ، تهذيب ٢ : ١٥٢ .

عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال: تخيروا لنطفكم وانحكوا الاكفاء وأنكحوا اليهم[1].

قلت: أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: ثنا عبد الله بن سعيد، ثنا الحارث بن عمران الجندي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «تخيروا لنطفكم، وانكحوا الاكفاء وأنكحوا اليهم»[2].

٢٤ ـ / ق حبيب بن أبي حبيب ـ رزيق ـ كاتب مالك أبو محمد المصري

من أهل خراسان: يروي عن مالك وزمعة.

مجمع على ضعفه وترك حديثه.

وصرح جماعة من النقاد بكذبه ووضعه الحديث. منهم الامام أحمد.

قال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سمعت ابي ذكر حبيباً الذي كان يقرأ لهم على مالك بن انس فقال: ليس بثقة، قدم علينا أحسبه قال من أهل خراسان كتب عن حبيب كتاباً عن ابن أخي ابن شهاب الزهري عن عمه عن سالم والقاسم فاذا هي أحاديث ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن القاسم وسالم، فقال أبي: أحالها على ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال أبي: كان حبيب يحيل الحديث ويكذب، ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه واثنى عليه شراً أو سوءاً[3].

وكذبه كذلك أبو حاتم الرازي.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حبيب بن رزيق كاتب مالك فقال: متروك الحديث روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة[4].

---

(١) مجروحين ١ : ٢٢٠.
(٢) جه. النكاح. باب الاكفاء. حديث رقم: ١٩٦٧.
(٣) الجرح ٢ / ١ : ١٠٠، تهذيب ٢ : ١٨١.
(٤) الجرح ٢ / ١ : ١٠٠، ميزان ١ : ٤٥٢، تهذيب ٢ : ١٨١

وكذبه أيضاً علي بن المديني : قال محمد بن سهل بن عسكر : كتبنا عنه عشرين حديثاً ، وعرضناها على ابن المديني فقال : هذا كله كذب[1] .

والنسائي أيضاً : قال ابن عدي : وقال النسائي فيما أخبرني محمد بن العباس عنه قال : حبيب كاتب مال متروك الحديث ، وحبيب هذا أحاديث كلها موضوعة عن مالك وعن غيره[2] .

وابن عدي :

قال ابن عدي بعد أن روى له أحاديث عن مالك : وأكثر حديث حبيب عن مالك ، الأحاديث التي وضعها عليه ، فاستغنيت بمقدار ما ذكرته من رواياته عن مالك ليستدل بمقدار القليل على الكثير ، وهذه الأحاديث التي ذكرت عن مالك مع غيرها من رواياته عنه كلها موضوعة[3] . ثم قال بعد أن أورد له أحاديث يرويها عن شبل : وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن حبيب عن شبل عن مشايخ شبل كلها موضوعة على شبل ، وشبل عزيز المسند[4] ، ثم قال : وعامة حديث حبيب موضوع المتن ، مقلوب الاسناد ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات ، وامره بين في الكذابين ، وانما ذكرت طرفاً منه ليستدل به على ما سواه[5] .

وكذبه أيضاً ابن حبان قال : كان يورق بالمدينة على الشيوخ ، ويروي عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس من حديثهم فكل من سمع بعرضه فسماعه ليس بشيء[6] .

وكذبه أبو داود : قال الذهبي : وقال أبو داود : كان من أكذب الناس[7]

وقال ابن حجر : قال أبو داود : كان حبيب يضع الحديث .

وقال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث[8] .

---

(١) تهذيب ٢ : ١٨٢

(٢) الكامل : ٢٨٦/ ب ، تهذيب ٢ : ١٨٢ .

(٣) الكامل : ٢٨٧/ أ .

(٤) الكامل : ٢٨٧/ أ .

(٥) الكامل : ٢٨٧/ ب ، تهذيب ٢ : ١٨١

(٦) مجروحين ١ : ٢٦٠ .

(٧) ميزان ١ : ٤٥٢ .

(٨) تهذيب ٢ : ١٨٢ .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً، قال: حدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي، ثنا حبيب بن أبي حبيب أبو محمد كاتب مالك بن أنس ثنا عبد الله بن عامر الاسلمي، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي ﷺ نهى عن بيع العربان[1].

٢٥ / ت ق / الحسن بن عمارة ابو محمد مولى بجلة.

روى عن ابن أبي مليكة، وعمرو بن مرة والحكم بن عتيبة. وغيرهم. وعنه السفيانان، ويحيى القطان وشبابة، وعبد الرزاق وغيرهم.

متفق على ضعفه، وغالب الائمة على أنه متروك[2].

وصرح جمع بكذبه منهم شعبه بن الحجاج.

قال شعبة: روى الحسن بن عمارة عن الحكم عن يحيى الحراني سبع احاديث فلقيت الحكم فسألته عنها فقال: ما حدثت بحديث منها، وقال أيضاً: أفادني الحسن بن عمارة عن الحكم قال أحمد: أحسبه قال: سبعين حديثاً فلم يكن لها أصل[3].

وقال ابن عدي: حدثنا محمد بن جعفر الطبري، نا محمد بن يونس، نا أبو الربيع الزهراني، حدثني وهب بن جرير قال: كنت على بابنا فمر بي شعبة على حمار فقال: يا أبا العباس قل لأبيك يخرج الي فدخلت على أبي فقلت: شعبة بالباب، فقال: ما جاء به؟ فخرج اليه فقال: يا أبا النضر لا تحدثني عن الحسن بن عمارة بشيء فانه جاء عن الحكم بن عتيبة بأحاديث ليس منها بشيء وقد وضعها[4].

وقال شعبة: من أراد أن ينظر الى أكذب الناس فلينظر الى الحسن بن عمارة[5].

---

(١) جه. التجارات. باب بيع العربان حديث رقم ٢١٩٣.

(٢) قلت ممن حكم بانه متروك، أحمد أبو حاتم الرازي، والنسائي، والفلاس، ومسلم بن الحجاج ويعقوب بن شيبة، وعلي بن الجنيد، والدارقطني. انظر أسماء الضعفاء ٣٦ /أ.

(٣) الكامل: ٢٤٢ / ب، ميزان ١ : ٥١٤.

(٤) الكامل: ٢٤٢ / ب.

(٥) الكامل: ٢٤٣ /أ.

ومن كذبه يحيى بن معين :

قال ابن عدي : انا ابن أبي عصمة ، نا أحمد بن أبي يحيى ، سمعت يحيى بن معين يقول : أبو محمد الكتامي الحسن بن عمارة يكذب[1] .

وكذلك أحمد بن حنبل : قال ابن عدي : نا عبد الوهاب عن أبي عصمة نا أبو طالب أحمد بن حميد سمعت أحمد بن حنبل يقول : الحسن بن عمارة متروك الحديث ، قلت : كان له هوى ؟ قال: لا ولكن كان منكر الحديث ، أحاديثه موضوعة ، ولا يكتب حديثه[2] .

وكذلك السعدي . قال ابن عدي : سمعت ابن حماد يقول، قال السعدي : الحسن بن عمارة ساقط[3] .

وابن المديني أيضاً قال: ما أحتاج الى شعبة فيه ، أمرة أبين من ذلك ، قيل : أكان يغلط ؟ قال: ايش يغلط، وذهب الى انه كان يضع[4] .

وسفيان بن عيينة : قال ابن عدي : قال عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أخبرني أبي عن عبد الله عن ابن عيينة قال: كنت اذا سمعت الحسن بن عمارة يروي عن الزهري، جعلت أصبعي في أذني[5]، وكذلك الحميدي ، قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول: دمر علي الحسن بن عمارة[6]

والظاهر أن شعبة أنما بني حكم في تكذيبه على عدة أحاديث رواها الحسن بن عمارة عن الحكمْ على خلاف ما سمع شعبه من الحكم يستبعد ان يكون الحسن بن عمارة وهم فيها ، يرى أنه كذب فيها على الحكم .

قال ابن عدي : نا محمد بن جعفر السعيدي ، نا محمد بن عبد الله المخزومي، نا أبو داود الطيالسي، قال: قال شعبة : ألا تعجبون من جرير بن حازم

---

(١) الكامل : ٢٤٣ /أ١ .
(٢) الكامل ٢٤٣ / أ، الجرح ٢ / ١ : ٢٨ .
(٣) الكامل : ٢٤٢ / أ، ميزان ١ : ٥١٤ .
(٤) ميزان ١ : ٥١٤ .
(٥) الكامل ٢٤٣ / أ، الجرح ٢ / ١: ٢٨ .
(٦) الجرح ٢ / ١: ٢٨ .

هذا المجنون، أتاني هو وحماد بن زيد فكلماني أن أكف عن ذكر الحسن بن عمارة، أنا أكف عن ذكره ؟ لا والله لا أكف عن ذكره ، أنا والله سألت الحكم عن قتلى بدر هل غسلوا ، هل صلى عليهم ؟ قال : ما غسلوا ولا صلي عليهم ، قال : قلت : ممن سمعته : بلغني عن الحسن .

وهذا الحسن بن عمارة يحدث عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي ﷺ غسلهم وصلى عليهم .

وقال : أنا والله سألت الحكم عن الصدقة تجعل في صنف واحد مما سمى الله عز وجل فقال : لا بأس به ، قلت : ممن سمعت قال : كان ابراهيم يقوله . وهذا الحسن بن عمارة يحدث عن الحكم عن يحيىٰ بن الجزار عن علي ، والحكم عن مجاهد عن ابن عباس فيه .

قال : وقلت للحكم : ولد الزنا حر هو أو عبد ؟ قال : حر قلت : من قال ؟ قال : عن علي ، قلت : من أخبرك عن علي قال : يروي عن الحسن البصري عن علي . قال ـ يعني ـ وهو الحسن بن عمارة يروي عن الحكم عن يحيى الجزار عن علي[1] .

وحكى ابن أبي حاتم القصة بشكل آخر قال : نا محمد بن يحيى أنا محمود بن غيلان نا أبو داود قال ، قال لي شعبة أئت جرير بن حازم فقل له : لا ترو عن الحسن ابن عمارة فانه يكذب ، قلت : وأي شيء ذلك ؟ قال : سألت الحكم بن عتيبة عن أحاديث فلم يكن عنده فيها حديث ، فاذا الحسن بن عمارة قد حكى عن الحكم في بعض ذلك عن يحيى بن الجزار عن علي وبعضا عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .

وقال ابن أبي حاتم : أنا ابن خيثمة فيما كتب الي قال : نا ابن رزمة ، نا عبدان عن أبيه عن شعبة قال ، روى الحسن بن عمارة عن الحكم ، عن يحيى بن الجزار عن علي ، سبعة احاديث فلقيت أراه الحكم ، فسألته عنها فقال : ما حدثت

---

(١) الجرح ٢/١ : ٢٧/٢٨ .

بشيء منها.

كل هذه الاخبار تشير إلى شعبة انما كذبه لوضعه على الحكم ما لم يحدث به أو يقله. حيث ان الحكم أنكر أن يكون حدث الحسن بن عمارة، وان شعبة سأل الحكم عن تلك الاحاديث فلم يكن عنده منها شيء، وأن شعبة سأل الحكم عن أشياء فأجاب بخلاف ما روى الحسن بن عمارة عن الحكم، وهذه أمور يثبت بها الوضع، كما سبق بيانه.

فقد أوضح ابن حبان أن سبب تكذيب شعبة له انما كان من أجل تدليسه وتسويته الحديث واسقاط الضعفاء وجعل الحديث عن الثقات وهذا فيه إلصاق الموضوعات بالثقات وهو نوع من أنواع الوضع والكذب.

قال ابن حبان: كان بينه الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات مما وضع عليهم الضعفاء كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطوف، وأبان بن أبي عياش وأضرابهم، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة تلك الاحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه وأطلق عليه الجرح، ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين فكان الحسن بن عمارة هو الجاني على نفسه بتدليسه عن هؤلاء واسقاطهم من الاخبار حتى ألزق الموضوعات به، وأرجو أن الله عز وجل يرفع لشعبة في الجنان درجات لا يبلغها غيره الا من عمل عمله بذب الكذب عمن أخبر الله عز وجل انه لا ينطق عن الهوى أن هو الا وحي يوحى ﷺ[1].

قلت والذي يظهر لي والله أعلم أن الحسن بن عمارة انما رمي بالكذب، من قبل الائمة، لروايته المناكير، وقلبه الاسانيد، ووضعه على الثقات والله أعلم.

روى له الترمذي وابن ماجه.

٢٦ـ. س. ق / الحسن بن مدرك بن بشير السدوسي أبو علي الحافظ: البصري الطحان.

---

(١) مجروحين ١: ٢٢٥ / ٢٢٦

روى عن يحيى بن حماد، ومحبوب بن الحسن، وعبد العزيز الاويسي: وعنه البخاري، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم.

غالب الائمة على توثيقه، وصدق حديثه، قال أحمد بن الحسين الصوفي: كان ثقة، وقال النسائي: لا بأس به وقال ابن عدي: كان من حفاظ أهل البصرة، وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: كتبنا عنه[1].

وأنفرد أبو داود بتكذيبه، فقد روى أبو عبيد الاجري عن أبي داود قال: كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها[2] على يحيى بن حماد[3]، وقد فسر مراد أبي داود بأن الحسن بن مدرك كان يلقن يحيى بن حماد أحاديث فهد بن عوف[4].

وقد عتب ابن حجر على ابي داود في تكذيبه، ودفع عن الحسن بن مدرك تهمة الكذب قال: ان كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذباً، لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانة، فاذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف ان كان من جملة مسموعة فحدثه به أو لا، فكيف يكون بذلك كذاباً وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً، وهما ما هما في النقد، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من رواية يحيى بن حماد، مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد وغيره من شيوخه[5].

وتتلخص رواية حجر رحمه الله في مسائل ثلاثة:

١ـ ان ما صنعه الحسن بن مدرك لا يعتبر تلقيناً، وانما هو مجرد سؤال ليحيى بن حماد الغرض منه استكشاف حديثه والوقوف على الفرق بين روايته وبين روايات قرينه فهد بن عوف.

---

(١) الجرح ٧/٢: ٣٩/٣٨.

(٢) هكذا في الميزان، وفي تهذيب يلقيها.

(٣) انظر توثيق الائمة له في ميزان ١: ٥٢٢/٥٢٣، تهذيب ٢: ٢٢١/٢٢٢ هدي الساري: ٣٩٧، الجرح ٧/٢: ٣٩/٣٨.

(٤) انظر هامش ديوان الضعفاء: ٦١، وهامش المغني ١٦٧/١.

(٥) هدي الساري: ٢٩٧.

٢ـ ان الحسن بن مدرك ثقة، لم يتكلم فيه أحد بجرح، بل الغالب على قبول حديثه ويكفيه أن الامامين أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين كتبا عنه، وهما من هما.

٣ـ ان الامام البخاري. روى حديث يحيى بن حماد نازلاً من طريق الحسن بن مدرك، علما بانه شارك يحيى بن حماد في كثير من شيوخه، فنزوله في الرواية مشعر بتوثيق الحسن.

قلت: لا يختلف في أن فعل الحسن في أحاديث فهد بن عوف مع يحيى بن حماد هو ما يعرف لدى المحدثين بالتلقين. وذلك بأن يقول الطالب للشيخ مثلاً: أحدثك فلان عن فلان كذا، أو نحو ذلك، لكن يلاحظ أنه ليس كل التلقين كذب، بل ان منه ما ليس بكذب، ويعتبر طريقة من طرق القراءة على الشيخ، ويشترط فيه شرطان:

الاول: أن يكون المقروء من حديث الشيخ.

ثانياً: أن يكون الشيخ عارفاً لما يقرأ عليه ضابطاً لحديثه حافظاً له لم يعرف التلقين، ويحيى بن حماد كان كذلك، وفهد بن عوف كان قريناً ليحيى، فهما شريكان في الأخذ عن المشايخ، والغالب أن أحاديث فهد بن عوف يرويها يحيى بن حماد، وأن الحسن بن مدرك كانت عنده احاديث فهد بن عوف، ولم تكن عنده أحاديث يحيى بن حماد، ولذا قرأها عليه، فظن أبو داود أن الحسن كان يلقنها يحيى بن حماد. وهي ليست من حديثه. فحكم عليه بالكذب لذلك والله أعلم.

٢٧ـ س / الحسين بن الحسن الأشقر الكوفي:

شيعي غال، روى عن شريك، وزهير وابن حي، وابن عيينة.

وعنه أحمد بن عبده الضبي وأحمد بن حنبل وابن معين والفلاس وابن سعد وغيرهم.

الغالب على ضعفه وترك حديثه[1]، وأما ابن معين في روايته ابن الجنيد فقوى

---

(١) انظر أقوال الائمة فيه فيما يلي: التاريخ الكبير ٢/١ : ٢٨٥، اسماء الضعفاء: ٣٨أ ميزان ١: ٥٣١/٥٣٢، تهذيب ٢: ٢٣٥ / ٢٣٧.

من أمره قال ابن الجنيد: سمعت ابن معين ذكر الأشقر فقال: كان من الشيعة الغالية، قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت: صدوق؟، قال: نعم كتبت عنه[1].

وذكرت ابن حبان في الثقات وقال: مات سنة ثمان ومائتين[2].

وصرح بكذبه جمع.

منهم أبو معمر الهذلي، قال الازدي: ضعيف: وسمعت أبا يعلى يقول: سمعت أبا معمر الهذلي يقول: حسين الأشقر كذاب[3].

والامام البخاري: قال: حسين بن حسن أبو عبد الله، سمع زهير بن معاوية ويعقوب القمي، فيه نظر[4].

وابن عدي: قال: جماعة من الضعفاء يحيلون بالروايات على حسين الاشقر، على أن في حديثه بعض ما فيه، وذكر له مناكير قال في أحدها والبلاء عندي من الاشقر[5].

والظاهر أنه رمي بالكذب لسببين:

أولاً: شدة غلوه في التشيع وشتمه الصحابة رضي الله عنهم وروايته أحاديث في معايبهم. فقد قال الجوزجاني: غال من الشتامين للخيرة[6].

وقال أحمد بن محمد بن هاني المروزي: قلت لابي عبد الله يعني أحمد بن حنبل: تحدث عن حسين الاشقر قال: لم يكن عندي ممن يكذب، وذكر عنه التشيع فقال له العباس بن عبد العظيم: انه يحدث في أبي بكر وعمر، وقلت أنا: يا أبا عبد

---

(١) تهذيب ٢ : ٢٣٧.

(٢) ميزان ١ : ٥٣١، تهذيب ٢ : ٢٣٦.

(٣) أسماء الضعفاء: ٣٨/أ، تهذيب ٢ :و٢٣٧، ميزان ١ : ٥٣١.

(٤) التاريخ الكبير ٧/ : ٣٨٥، ميزان ١ : ٥٣١، تهذيب ٢ : ٢٣٥.

(٥) ميزان ١ : ٥٣١، تهذيب ٢ : ٢٣٧.

(٦) تهذيب ٢ : ٢٣٦.

الله، انه صنف بابا في معائبها فقال: ليس هذا بأهل أن يحدث عنه. وقال له العباس: انه روى عن ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن حجر المدري قال، قال لي علي: انك ستعرض على سبي فسبني، وتعرض على البراءة مني فلا تتبرأ مني، فاستعظمه أحمد وأنكره، وقال: أي العباس ونسبه الى طاوس أخبرني أربعة من الصحابة ان النبي ﷺ قال لعلي: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه فانكره جداً، وكأنه لم يشك أن هذين كذب[1].

ثانياً: انه وضع أحاديث في فضائل آل البيت، منها: علي باب حطة، من دخل منه كان مؤمنا، ومن خرج منه كان كافراً.

ومنها، اذا كان يوم القيامة نادى منادياً أهل الجمع غضواأبصاركم حتى تمر فاطمة، فتمر ومعها سبعون من الحور العين كالبرق اللامع[2].

أخرج له النسائي حديثاً في الصوم.

٢٨ـ ق / الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمن بن حسان بن أبي السري العسقلاني:

أخو محمد بن أبي السري العسقلاني.

روى عن وكيع وضمرة بن ربيعة وخلف بن تميم.

وعنه ابن ماجه وابن سعد والحسين بن اسحاق التستري وغيرهم.

متفق على ضعفه، وشذ ابن حبان فذكره في الثقات، وقال: يخطىء ويغرب[3].

وصرح بكذبه أخوه محمد: قال جعفر بن محمد القلانسي، سمعت محمد بن أبي السري يقول: لا تكتبوا عن أخي فانه كذاب[4].

---

(١) تهذيب ٢: ٢٣٦.
(٢) ميزان ١: ٥٣٢.
(٣) تهذيب ٢: ٣٦٦، ميزان ١: ٥٣٦.
(٤) ميزان ١: ٥٣٦، تهذيب ٢: ٣٦٦.

وكذلك أبو عروبة الحراني، قال: هو خال أمي، وهو كذاب.

أخرج له ابن ماجة فقط.

٢٩ـ ت / حصين بن عمر أبو عمر الاحمسي: كوفي:

روى عن اسماعيل بن أبي خالد، والاعمش وأبي الزبير.

وعنه الحسن بن أيوب الخشعمي وعبد الله بن عبد الله بن الأسود، وعثمان بن زفر وغيرهم.

اختلف فيه قول العجلي، فقد روى عنه توثيقه، ونقل أبو العرب عنه أنه ضعيف[١]. وسائر الائمة على ضعفه وترك حديثه[٢].

وبعضهم يصرح بكذبه، منهم الامام احمد.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول، قال لي دلويه يعني زياد بن أيوب: نهاني أحمد بن حنبل ان أحدث عن حصين بن عمر، قال: انه كان يكذب[٣].

والامام البخاري:

قال: كوفي، منكر الحديث[٤].

ويعقوب بن شيبة: قال: ضعيف الحديث جداً، ومنهم من تجاوز به الضعف الى الكذب[٥].

وابن خراش: قال: كذاب[٦].

---

(١) تهذيب ٢: ٣٨٦/٣٨٥.

(٢) انظر كلام الائمة فيه في كل من الجرح ٢/٧ : ١٩٤، مجروحين: ٢٦٨/١، التاريخ الكبير ٢/٧ : ١٠، الضعفاء: ٢٥٧، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٨ أسماء الضعفاء: ٤٠/أ، ميزان ١: ٥٥٣، ديوان الضعفاء: ٦٦، المغني ١: ١٧٧، الخلاصة: ٨٦، تهذيب ٢: ٣٨٦/٣٨٥.

(٣) الجرح ٢/٧ : ٢٩٤.

(٤) التاريخ الكبير ٢/١: ١٠، الضعفاء: ٢٥٧.

(٥) اسماء الضعفاء: ٤٠/أ، تهذيب ٢: ٣٨٥.

(٦) تهذيب ٣٨٦/٣.

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٣٠ ـ ت ق / حفص بن سليمان الاسدي القاري أبو عمر البزاز:

ويقال له حفص بن أبي داود، ويقال له: حفيْص، صاحب القراءة وابن امرأة عاصم:

روى عن شيخه عاصم في القراءة وكان ثبتاً فيها، واهياً في الحديث، لأنه كان لا يتقن الحديث، ويتقن القراءة ويجودها، وروى ايضاً عن قيس بن مسلم وعلقمة ابن مرثد، ومحارب بن دثار، وغيرهم وعنه لوين وعلي بن حجر وجماعة.

مختلف فيه.

قال وكيع: كان ثقة[١].

واختلف فيه قول أحمد: ففي رواية حنبل بن إسحاق عنه قال: ما به بأس، وفي رواية أبي علي بن الصواف عن عبد الله عن أبيه قال: صالح[٢]، وفي رواية عبد الله من طريق ابن أبي حاتم عنه ، عن أبيه قال: متروك الحديث[٣].

وغالب الأئمة على ضعفه وترك حديثه[٤].

وصرح جماعة بكذبه، قال ابن خراش: كذاب متروك يضع الحديث[٥].

وروى الساجي، نا أحمد بن محمد البغدادي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كان حفص بن سليمان وأبو بكر بن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان أبو بكر صدوقاً وكان حفص كذاباً[٦].

---

(١) ميزان ١: ٥٥٩

(٢) ميزان ١: ٥٥٨، تهذيب ٢: ٤٠٠.

(٣) الجرح ١/٢: ١٧٣، الكامل: ٢٧٦ / أ.

(٤) انظر كلام الائمة فيه في كل من مجروحين ١: ٢٥٠/٢٥١، الجرح ١/٢: ١٧٣، ١٧٤، التاريخ الكبير ١/٢: ٣٦٣، الضعفاء: ٢٥٧، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٨، اسماء الضعفاء ٤٠/ب، ديوان الضعفاء: ٦٧، المغني ١: ١٧٩، الكامل: ٢٧٦/أ/٢٧٧/ب، الضعفاء للعقيلي: ٩٨، الخلاصة: ٨٧، تهذيب ٢: ٤٠٠/٤٠٢.

(٥) ميزان ١: ٥٥٨، تهذيب ٢: ط.ذ، أسماء الضعفاء: ٤٠/ب

(٦) الكامل: ٢٧٦/ب، تهذيب ٢: ٤٠١.

وروى ابن الجنيد نا البخاري قال: حفص بن سليمان أبو عمر الاسدي، وهو حفص بن أبي داود، أراه القاري عن عاصم وعلقمة بن مرثد، سكتوا عنه[١].

وقال البخاري أيضاً: حفص بن سليمان الاسدي أبو عمر، عن علقمة بن مرثد: تركوه[٢].

وقال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول، قال السعدي: حفص بن سليمان أبو عمر الاسدي: قد فرغ منه منذ دهر[٣].

وقال النسائي: متروك الحديث[٤].

وقال ابن عدي: عامة حديثه عمن روى عنهم غير محفوظ[٥].

وقال الساجي: يحدث عن سماك وغيره أحاديث بواطيل[٦] وقال: حفص ممن ذهب حديثه[٧].

وقال ابو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[٨].

وقال ابن حبان: كان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل[٩].

وقال ابن مهدي: والله ما تحل الرواية عنه حكاه ابن الجوزي في الموضوعات عن ابن مهدي[١٠].

قلت: ويظهر أن تكذيب الائمة له انما هو لادعائه سماع أحاديث لم يسمعها

---

(١) الكامل: ٢٧٦ / ب.
(٢) التاريخ الكبير ١/٢ : ٣٦٣، الضعفاء: ٢٥٧، ميزان ١ : ٥٥٨، تهذيب ٢ : ٤٠١.
(٣) الكامل: ٢٧٦/ب، تهذيب ٢: ٤٠١.
(٤) الضعفاء: ٢٨٨، الكامل: ٢٧٦/ب، ميزان ١ : ٥٥٨، تهذيب ٢: ٤٠١.
(٥) الكامل: ٢٧٧/ ب، ميزان ١ : ٥٥٨، تهذيب ٢: ٤٠١.
(٦) تهذيب ٢ : ٤٠١.
(٧) تهذيب ٢ : ٤٠٢/٤٠١.
(٨) تهذيب ٢ : ٤٠١.
(٩) مجروحين ١ : ٢٥٠.
(١٠)تهذيب ٢ : ٤٠١.

ورواية أحاديث لم يتحملها، لأنه كان يستعير الكتب وينسخها ويرويها من غير سماع.

قال ابن أبي حاتم، حدثني أبي قال، قال أحمد بن حنبل قال يحيى بن سعيد، أخبرني شعبة قال: أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يرده، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها[1].

وقال ابن حبان: كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع[2].

أخرج له الترمذي وابن ماجه.

٣١ ت / الحكم بن ظهير الفزاري الكوفي: أبو محمد بن أبي ليلى:

وقال بعضهم الحكم بن أبي خالد.

روى عن السدي وأبي الزناد موج بن علي الكوفي، وعاصم بن أبي النجود. وغيرهم.

وعنه الثوري- وهو أكبر منه- وابنه ابراهيم بن الحكم، وأبو معمر القطيعي وغيرهم مجمع على ضعفه وترك حديثه[3].

وصرحت طائفة من النقاد بكذبه.

قال ابن حبان: كان يشتم أصحاب محمد ﷺ، ويروي عن الثقات الاشياء الموضوعة[4].

وقال صالح جزرة: كان يضع الحديث.

---

(١) الجرح ٧/٢ : ١٧٣، ميزان ١ : ٥٥٨، تهذيب ٢ : ٤٠١، الكامل ٢٧٦/٢٧٦/ب.

(٢) مجروحين ١ : ٢٥٠، ميزان ١ : ٥٥٨.

(٣) انظر ترجمته في المجروحين ١ : ٢٤٥/٢٤٦، الجرح ٧/٢ : ١١٨/١١٩، التاريخ الكبير ٧/٢ : ٣٤٥، اسماء الضعفاء: دط، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٨، الضعفاء للعقيلي ١ : ٩٤، اسماء الضعفاء: ٤٢/أ، ميزان ١ : ٥٧١، ٥٧٢، تهذيب ٢ : ٤٢٧/٤٢٨.

(٤) مجروحين ١ : ٢٤٥.

وقال يحيى بن معين: كذاب رواه ابن عدي[1].

وقال البخاري: تركوه، منكر الحديث[2].

وقال النسائي: متروك الحديث[3].

وقال الجوزجاني: ساقط عليه وأعاجيب حديثه وهو صاحب حديث نجوم يوسف.

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة[4].

قلت: سبب تكذيب الائمة ظاهر في شتمه الصحابة رضوان الله عليهم، وتفرده بأحاديث لا تصح عن النبي ﷺ[5].

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٣٢ـ ق / الحكم بن عبد الله بن خطاف أبو اسامة العاملي:

أبو سلمة العاملي الشامي الازدي، ويقال: الاردني، وقيل اسمه عبد الله بن سعد وهو بكنيته أشهر.

روى عن عبادة بن نسي والزهري، وأنيسة بنت الحسين وغيرهم.

وعنه الثوري وشيبان وعبد الله بن عبد الجبار الخبائري والوليد بن مسلم وجماعة.

مجمع على ضعفه وترك حديثه[6].

---

(١) تهذيب ٢ : ٤٢٨.

(٢) التاريخ الكبير ٢/٧ : ٣٤٥

(٣) الضعفاء : ٢٨٨.

(٤) تهذيب ٢ : ٤٢٨.

(٥) أورد له العقيلي ثلاثة احاديث الاول حديث بستاني اليهودي وهو حديث اسماء النجوم ويوسف. والحديث الثاني: اذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما. والحديث الثالث: اذا رأيتم فلانة على المنبر فاقتلوه. قال العقيلي معقباً: وله عن عاصم مناكير، ولا تصح هذه المتون عن النبي ـ ﷺ. أ هـ الضعفاء ١ : ٩٤.

(٦) انظر ترجته في كل من أسماء الضعفاء: ٤٢/ب: ميزان ١ : ٥٧٢، تهذيب ١٢ : ١١٨/١١٩، المغني ١ : ١٨٣، =

وصرح قوم بكذبه منهم: أبو حاتم الرازي:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: كذاب متروك الحديث والحديث الذي رواه باطل[1].

والدارقطني:

قال: الحكم بن عبد الله بن خطاف كان يضع الحديث، روى عن الزهري عن ابي المسيب نسخة خمسين حديثاً أو أكثر منكرة لا أصل لها[2].

وأبو مسهر: قال ابن حجر: وكذبه أبو مسهر[3].

قالت: روى له ابن ماجة فقط.

٣٣ـ ت / حمزة بن أبي حمزةالجعفي:

روى عن عمرو بن دينار وأبي الزبير وابن أبي مليكة وغيرهم.

وعنه جمزة الزيات، وبكر بن مضر، وشبابة بن سوار وجماعة.

متفق على تركه، وضعف حديثه[4].

وصرح بعض أئمة الحديث بكذبه ووضعه الحديث. منهم، الامام أحمد:

قال محمد بن عوف عن أحمد بن حنبل: مطروح الحديث[5].

وقال البخاري: منكر الحديث[6]

= ديوان الضعفاء: ٦٩، تنزيه الشريعة ١: ٥٤، الجرح ١/٢، ٣٨٤/٣٨٣.

(١) الجرح ١/٢: ٣٨٤/٣٨٣، تهذيب ١٢: ١١٩، ميزان ١: ٥٧٢، اسماء الضعفاء: ٤٢ / ب.

(٢) ميزان ١: ٥٧٢، تهذيب ١٢: ١١٩.

(٣) تهذيب ١٢: ١١٩.

(٤) انظر ترجمته في: مجروحين ١: ٢٦٧/ ٢٦٨، الكامل: ٢٧٥ /ا/ ٢٧٦ /ا تهذيب ٣: ٢٨/ ٢٩، ميزان ١: ٦٠٦/ ٦٠٧.

(٥) تهذيب ٣: ٢٩.

(٦) التاريخ الكبير ١/٢: ٥٣، ميزان ١: ٦٠٦، الكامل: ٢٧٥ /ا.

وقال النسائي: متروك الحديث[1].

وابن عدي:

وقال ابن عدي: يضع الحديث، وعامة ما يرويه مناكير موضوعة، البلاء منه[2].

والحاكم: قال: يروي أحاديث موضوعة[3]

وابن حبان: قال: ينفرد عن الثقات بالاشياء الموضوعات كأنه كان المتعمد لها، لا تحل الرواية عنه[4].

قلت: روى له الترمذي حديثاً واحداً.

حرف الخاء

٣٤ـ ت ق/خارجة بن مصعب الضبعي أبو الحجاج السرخسي الخراساني:

روى عن زيد بن المسلم، وسهيل بن أبي صالح، وأبي حازم سلمة بن دينار وغيرهم.

وعنه الثوري ومات قبله وأبو داود الطيالسي، وعلي بن الحسن بن شفيق وجماعة متفق على ضعفه وترك حديثه لا سيما ما دلسه عن غياث بن ابراهيم[5].

ورماه بعضهم بالكذب منهم.

---

(١) الكامل: ٢٧٥/أ، تهذيب ٣: ٢٩.

(٢) الكامل: ٢٧٥/٢٧٦/أ، تهذيب ٣: ٢٩

(٣) تهذيب ٣: ٢٩

(٤) مجروحين ١: ٢٦٧، تهذيب ٣: ٢٩.

(٥) انظر ترجمه في مجروحين ١: ٢٨٢/٢٨٣، الجرح ١/٢: ٣٧٥/٣٧٦، التاريخ الكبير ١/٢: ٢٠٥، الضعفاء ٢٥٩، ; الضعفاء والمتروكون ٢٨٩، اسماء الضعفاء: ٥٠/أ ديوان الضعفاء: ٧٨، المغني ١: ٢٠١، ميزان ١ ٦٢٥/٦٢٦، تهذيب ٣: ٧٦/٧٨، الخلاصة: ٩٩

ابن نمير، قال عباس الدوري عنه: كذاب[1]

وابو معمر الهذلي: قال الحسين بن محمد القباني: قال لي أبو معمر الهذلي: أتدري لم ترك حديث خارجة، فقال لمكان رأيه، قال: لا، ولكن كان اصحاب الرأي عمدوا الى مسائل لأبي حنيفة فجعلوا لها أسانيد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد، عن ابن عباس، فوضعوها في كتبه فكان يحدث بها[2].

والبخاري: قال: تركه ابن المبارك ووكيع[3].

والنسائي: قال: متروك الاحاديث[4].

قلت وغالب الائمة على ان الكذب جرى على لسانه دون تعمد أو قصد، وانما كان ذلك من قبيل الخطأ والوهم، وأن بعض الرواة أدخل في حديثه ما ليس منه فرواه. وقول أبي معمر الهذلي يشير الى ذلك، وكذلك قول أبي داود، خارجة أودع كتبه عند غياث بن ابراهيم فأفسدها عليه[5].

وقال ابن حبان: كان يدلس عن غياث وغيره، ويروي ما لم يسمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الاثبات لا يجوز الاحتجاج بخبره[6].

وقول ابن المبارك ايضاً: رأيت منه سهولة في أشياء فلم آمن أن يكون أخذه للحديث على ذلك[7].

روى له الترمذي وابن ماجه.

---

(١) تهذيب ؟؛ ٧٧، ميزان ١: ٦٢٥، الا انه نسب القول فيه الى ابن معين وهو خطأ أوقعه فيه ان الراوي هو عباس الدوري. وهذا القول عن يحيى ليس في التاريخ، بل قال فيه يحيى: ليس بثقة، وليس بشيء انظر التاريخ القثم المرتب: ١٠٩.

(٢) تهذيب ٣: ٧٧.

(٣) التاريخ الكبير ٢/١: ٢٠٥، الضعفاء: ٢٥٩، تهذيب ٣: ٧٧، ميزان ٦٢٥/١

(٤) الضعفاء: ٢٨٩، ميزان ١: ٦٢٥، تهذيب ٣: ٧٧.

(٥) تهذيب ٣: ٧٨.

(٦) مجروحين ١: ٢٨٣، تهذيب ٣: ٧٨.

(٧) تهذيب ٣: ٧٨.

٣٥ـ د. ق / خالد بن عمرو القرشي الأموي السعيدي:

من ولد سعيد بن العاصي، وابن عم عبد العزيز بن أبان.

متفق على ضعفه وترك حديثه.

وذهب جماعة الى أنه يكذب ويضع الاحاديث[١].

قال صالح بن محمد البغدادي- جزرة- يضع الحديث[٢].

وأورد له ابن عدي أحاديث مناكير من روايته عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب ثم قال: وهذه الاحاديث كلها باطلة، وعندي أنه وضعها على الليث، ونسخة الليث عن يزيد عندنا من رواية يحيىٰ بن بكير، وقتيبة، ويزيد بن موهب، وزغبة، ما فيها شيء من هذا زاد ابن حجر: وله غير ما ذكرت، وعامتها أو كلها موضوعة وهو بين الامر من الضعفاء[٣].

وقال الحسين بن حيان عن يحيى: كان كذاباً، يكذب[٤].

وقال البخاري: منكر الحديث[٥].

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحل الاحتجاج بخبره[٦].

وقال ابن أبي حاتم: نا أحمد بن سنان قال: بعثت الى أحمد بن حنبل رقعة أسأله عن حديث رواه خالد بن عمرو القرشي فوقع فيها: نظرنا في هذا الحديث فلم

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٢٧٦، الجرح ٢/١: ٣٤٣/٣٤٤، التاريخ الكبير ٢/١: ١٦٤ الضعفاء: ٢٥٩، الضعفاء والمتروكون ٢٨٩، اسماء الضعفاء: ٤٨/ب، ديوان الضعفاء: ٨٢ المغني ١: ٢٠٥، ميزان ١: ٦٣٥/٦٣٦، تهذيب ٣: ١٠٩/١١٠، الخلاصة: ١٠٢.

(٢) ميزان ١: ٦٣٥، تهذيب ٣: ١٠٩.

(٣) ميزان ١: ٦٣٦، تهذيب ٣: ١٠٩/ ١١٠.

(٤) تهذيب ٣: ١٠٩.

(٥) التاريخ الكبير ٢/١: ١٦٤، الضعفاء: ٢٥٩.

(٦) مجروحين ١: ٢٧٦، تهذيب ٣: ١٠٩.

نجد له أصلاً، وهذا الشيخ منكر الحديث.

وقال: أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سألت أبي عن خالد ابن عمرو القرشي فقال: ليس بثقة، وهو ابن عم عبد العزيز بن أبان، يروي أحاديث بواطيل[1].

روى له أبو داود وابن ماجة.

٣٦ـ ق / خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي:

روى عن أبيه، وأبي روق الهمداني وجماعة.

وعنه الوليد بن مسلم، وابن المبارك، والهيثم بن خارجة وغيرهم.

مختلف فيه:

وثقه أحمد بن صالح العجلي، وأبو زرعة الدمشقي[2] وقال ابو زرعة الرازي: لا بأس به حدث عنه ابن المبارك[3].

وسائر الائمةعلى ضعفه وترك حديثه[4]

بل جاء تكذيبه عن ابن معين:

قال ابن أبي الحواري. سمعت ابن معين يقول: بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن، تفسير الكلبي عن أبي صالح، وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن، كتاب الديات لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة، قال ابن ابي الحواري: سمعت هذا الكتاب من خالد ثم أعطيته للعطار، فاعطى

---

(١) الجرح ٧/٢: ٣٤٤.

(٢) ميزان ١: ٦٤٥، تهذيب ٣: ١٣٧.

(٣) الجرح ١: ٢٧٨.

(٤) انظر ترجمته في المجروحين ١: ٢٧٨/٢٧٧، الجرح ٧/٢: ٣٥٩ الضعفاء للنسائي: ٣٨٩، أسماء الضعفاء: ٤٩/ب/٥٠/أ. الضعفاء للذهبي: ٨٤، المغني ١: ٢٠٧، ميزان ١: ٦٤٥، تهذيب ٣: ١٣٨/١٣٦، خلاصة: ١٠٣.

للناس فيه حوايج[1].

وقد ذهب ابن حبان الى أن خالداً هذا ما كان يتعمد الكذب ويقصده، وإنما أوقعه في الكذب كثرة خطئه، قال: كان صدوقاً في الرواية، ولكنه كان يخطىء كثيراً، وفي حديثه مناكير لا يعجبني الاحتجاج بخبره اذا انفرد عن أبيه[2].

أخرج له ابن ماجه فقط ثلاثة أحاديث[3].

٣٧ـ ق / الخليل بن زكريا الشيباني ويقال العبدي البصري:

روى عن عوف الاعرابي وابن جريج وهشام بن حسان وغيرهم.

وعنه عبد العزيز بن أبان وأبو جعفر أحمد بن الهيثم البزار، والحارث بن أبي أسامة وغيرهم مختلف.

وثقه جعفر الصائغ. قال: أبو بكر الشافعي سمعت جعفر الصائغ يقول، سمعت الخليل يقول، وكان ثقة مأموناً[4].

وسائر الائمة على أنه ضعيف متروك[5].

وكذبه القاسم المطرز، قال: حدثنا جعفر الصائغ قال: ثنا الخليل بن زكريا، قال القاسم وهو والله كذاب[6].

وقال العقيلي: يحدث بالبواطيل من الثقات[7].

وقال ابن عدي بعد أن أورد له أحاديث: وهذه الاحاديث مناكير كلها من

---

(١) ميزان ١: ٦٤٥، تهذيب ٣: ١٣٦ / ١٣٧.
(٢) مجروحين ١: ٢٧٨.
(٣) الاول في الطهارة وسننها باب الوضوء مما غيرت النار حديث رقم ٤٨٧ والثاني في الصدقات باب الفرض حديث رقم ٣٢٣١ والثالث في الزهد باب صفة الجنة حديث رقم ٤٣٣٧.
(٤) تهذيب ٣: ١٦٦، الضعفاء للعقيلي: ١: ١٢٢.
(٥) انظر ترجمته في اسماء الضعفاء: ٥٠/ب، الضعفاء للعقيلي ١: ١٢٢، الضعفاء للذهبي: ٨٩، المغني ١: ٢١٤، ميزان ١: ٦٦٧، الخلاصة: ١٠٧، تهذيب ٣: ١٦٦/١٦٧، تنزيه الشريعة: ٥٨/١.
(٦) تهذيب ٣: ١٦٦.
(٧) الضعفاء ١: ١٢٢.

جهة الاسناد والمتن جميعاً، ولم أر لمن تقدم فيه قولاً، وقد تكلموا فيمن كان خيراً منه بدرجات، لان عامة أحاديثه مناكير، وقال أيضاً: عامة حديثه لم يتابعه عليها أحد[1].

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن عقيل، حدثنا الخليل ابن زكريا ثنا هشام بن حسان عن الحسن عن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول[2]».

حرف الدال

٣٨ـ ت ق / داود بن الزبرقان الرقاشي أبو عمرو البصري نزيل بغداد:

روى عن اسماعيل بن أبي خالد وأيوب، واسماعيل بن مسلم. وغيرهم.

وعنه سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، وبقية بن الوليد وجمع مختلف فيه. قوي أمره الامام أحمد. قال ابن حبان: ثنا محمد بن محمود النسائي، سمعت علي بن سعيد بن جرير يقول، سمعت أحمد بن حنبل يقول: داود بن الزبرقان لا أتهمه في الحديث[3]. وقال البخاري مقارب الحديث[4].

وسائر الائمة على ضعفه ورد حديثه[5].

وصرح الجوزجاني بكذبه فقال كذاب[6].

قلت: يظهر أن من كذبه أو حكم يترك حديثه فانما ذلك لكثرة خطئه وروايته

(١) تهذيب ٣: ١٦٦.

(٢) جه. الطهارة. باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور. حديث رقم: ٢٧٤ قال ابن حجر قد توبع عليه ا. هـ. تهذيب ٣: ١٦٦.

(٣) مجروحين ١: ٢٨٧.

(٤) ميزان ٢: ٧.

(٥) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٢٧٨، الجرح ١/٢: ٤١٢/٤١٣، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٩ أسماء الضعفاء: ٥٢/أ، ديوان الضعفاء: ٩٢، المغني ١: ٢١٧، ميزان ٢. ٧/٨، تهذيب ٣: ١٨٥/١٨٦، خلاصة ١٠٩.

(٦) ميزان ٢: ٧ تهذيب ٣: ١٨٥.

المناكير دون تعمد أو قصد، ولذا قال ابن حبان وكان داود بن الزبرقان شيخا صالحا يحفظ الحديث ويذاكر به ولكنه كان يهم في المذاكرة، ويغلط في الرواية اذا حدث من حفظه ويأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم فلما نظر يحيىٰ الى تلك الأحاديث أنكرها واطلق عليه الجرح بها وأما أحمد ابن حنبل فانه علم ما قلنا انه لم يكن بالتعمد في شيء بعد ذلك فلا يستحق الانسان الجرح بالخطأ يخطىء، أو الوهم يهم ما لا يفحش ذلك حتى يكون ذلك الغالب على أمره، فاذا كان كذلك استحق الترك وداود ابن الزبرقان عندي صدوق فيما وافق الثقات الا أنه لا يحتج به اذا انفرد[1].

أخرج له الترمذي وابن ماجه.

٣٩ـ ق/داود بن المحبر بن قحذم أبو سليمان البصري الطائي ويقال الثقفي:

روى عن شعبة وهمام والحمادين وجماعة.

وعنه الفضل بن سهل الاعرج وأبو أمية الطرسوسي، والحسين بن عيسى وغيرهم.

صاحب كتاب العقل. قال الذهبي. ليته لم يصنفه[2]

مختلف فيه.

روى عن ابن معين وأبي داود توثيقه.

قال الدوري، سمعت يحيىٰ يقول: داود بن محبر، ليس بكذاب، قال يحيىٰ. وقد كتبت عن أبيه المحبرين قحذم وكان داود ثقة، ولكنه جفا الحديث، ثم حدث[3].

وقال الدوري عن يحيى أيضاً: ما زال معروفاً بالحديث، يكتب الحديث،

---

(١) مجروحين ١ : ٢٨٧.

(٢) ميزان ٢ : ٢٠.

(٣) التاريخ: ٧٨٥ وهكذا جاءت فيه الرواية وفي التهذيب: ولكنه جفا الحديث وكان يتنسك ا. هـ. تهذيب ٣: ١٩٩ : ٢٠٠، وفي اسماء الضعفاء: لكنه ترك الحديث وتنسك فلما كبر حدث فصحف وأخطا هـ ٣٥/أ.

وترك الحديث ثم ذهب فصحب قوماً من المعتزلة فأفسدوه، وهو ثقة، وهو ثقة[1].

وقال أبو داود: ثقة شبه الضعيف، بلغني عن يحيىٰ فيه كلام أنه يوثقه[2].

وسائر الائمة من المحدثين والنقاد. على انه ضعيف وقال بعضهم متروك[3] وصرح البعض بكذبه.

وحكى ابن حبان عن أحمد بن حنبل تكذيبه. قال: كان يضع الحديث على الثقات ويروي عن المجاهيل المقلوبات، كان احمد بن حنبل رحمه الله يقول: هو كذاب[4].

وقال عبد الله بن أحمد: سألت ابي عن داود بن المحبر فضحك وقال: شبه لا شيء، كان لا يدري أي شيء الحديث[5]، وقال البخاري منكر الحديث شبه لا شيء[6].

وقال علي بن المديني: داود بن المحبر ذهب حديثه[7] وقال صالح جزرة: صاحب مناكير، يكذب[8].

وقال أبو حاتم الرازي: داود بن المحبر غير ثقة، ذاهب الحديث منكر الحديث[9].

وروى عبد الغني بن سعيد عن الدارقطني قال: كتاب العقل وضعه ميسرة بن

---

(١) تهذيب ٣: ١٩٩.

(٢) تهذيب ٣: ٢٠٠.

(٣) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٢٨٧/٢٨٦، الجرح ٧/٢: ٤٢٤، التاريخ الكبير ٢/١: ٢٤٤، الضعفاء ٢٥٩. أسماء الضعفاء ٥٣/أ، ديوان الضعفاء: ٩٤، المغني ١: ٢٢٠، ميزان ٢: ٢٠ تهذيب ٣: ٢٠٠/١٩٩، الخلاصة: ١١٠ / ١١١ تنزيه الشريعة: ٥٩

(٤) مجروحين ١: ٢٨٦.

(٥) الجرح ٧/٢: ٤٢٤.

(٦) الضعفاء: ٢٥٩، التاريخ الكبير ٢/١: ٢٤٤، لكن قوله: شبه لا شيء حكاه عن أحمد.

(٧) الجرح ٧/٢: ٤٢٤.

(٨) تهذيب ٣: ٢٠٠.

(٩) الجرح ٧/٢: ٤٢٤.

عبد ربه ثم سرقه منه داود بن المحبر فركبه باسانيد غير أسانيد ميسرة. وسرقه منه عبد العزيز بن أبي رجاء، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي(1).

وقال ابن حجر: أسقطه أبو خيثمة(2).

وقال الحاكم: حدث ببغداد عن جماعة من الثقات بأحاديث موضوعة، حدثونا عن الحارث بن أبي أسامة عنه بكتاب العقل، وأكثر ما أودع ذلك الكتاب من الحديث الموضوع على رسول الله ﷺ، كذبه أحمد بن حنبل(3).

وقال النقاش: حدث بكتاب العقل وأكثره موضوع(4).

وقال الدارقطني: داود بن محبر يضع بصري، كان ببغداد، متروك(5).

وقال أيضاً: داود بن محبر، عن أيوب بن خوط، متروك يضع الحديث(6).

وقال ابن عدي: وعن داود كتاب قد صنفه في فضل العقل وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظات، وله أحاديث صالحة غير كتاب العقل، ويشبه أن تكون صورته ما ذكره يحيى بن معين أنه كان يخطىء ويصحف الكثير وفي الأصل أنه صدوق(7).

قلت مراد ابن عدي: أنه جرى الكذب على لسانه دون تعمد أو قصد.

ويؤيد ذلك قول ابن حجر: روى له ابن ماجه حديثه عن الربيع بن صحيح عن يزيد الرقاشي عن أنس في فضل قزوين، وهو منكر يقال: انه أدخل عليه(8).

لكن كلام الدارقطني يخالف ذلك اذ يرى أنه كان ممن يتعمد الوضع.

---

(1) ميزان ٢: ٢٠، تهذيب ٣: ٢٠٠.
(2) تهذيب ٣: ٢٠٠ / ٢٠١.
(3) تهذيب ٣: ٢٠٠/٢٠١.
(4) تهذيب ٣: ٢٠١.
(5) الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٦/أ.
(6) من تكلم فيه الدارقطني: ٤٨/ب.
(7) تهذيب ٣: ٢٠٠.
(8) تهذيب ٣: ٢٠٠.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً[1].

قال الذهبي: فلقد شان ابن ماجه سننه بادخاله هذا الحديث الموضوع فيها[2].

وقد سبق الكلام عليه في الباب السابق.

حرف الـراء

٤٠ـ ت / روح بن أسلم الباهلي أبو حاتم البصري:

روى عن أبي طلحة الراسبي، ووهيب بن خالد وهمام بن يحيى وغيرهم.

وعنه أبو خثيمة، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو جعفر السندي وآخرون.

غالب الائمة على أنه ضعيف، لين الحديث[3].

وذهب البزاز الى توثيقه. قال: حدثنا محمد بن معمر ثنا روح بن أسلم ومات قديماًسنة مائتين وهو ثقة[4]. وكذلك وثقه ابن حبان[5].

وصرح بكذبه عفان. قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي ثنا ابن أبي الثلج قال، سمعت عفان يقول: روح بن أسلم كذاب[6].

روى له الترمذي فقط.

---

(١) جه. الجهاد باب ذكر الديلم وفضل قزوين حديث رقم ٢٧٨٠.

(٢) ميزان ٢ : ٠٢٠.

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/١ : ٣١٠، الضعفاء: ٢٦٠، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢ الجرح ٢/١ : ٤٩٩، أسماء الضعفاء ٥٦/ب، ديوان الضعفاء: ١٠٤، المغني: ١ : ٢٣٣، ميزان ٢ : ٥٧، تهذيب ٣ : ٢٩١/ ٢٩٢ الخلاصة: ١١٨.

(٤) تهذيب ٣: ٢٩٢.

(٥) ميزان ٥٧/٢، المغني ٢٣٣/٢، خلاصة: ١١٨.

(٦) الجرح ٢/١، : ٤٩٩، أسماء الضعفاء ٥٦/ب ميزان ٢ : ٥٧، تهذيب ٣: ٢٩١.

حـرف الــزاي

٤١ـ ت / زياد بن المنذر الهمداني ويقال الثقفي ويقال النهدي أبو الجارود الاعمى الكوفي:

اليه تنسب الجارودية.

روى عن عطية العوفي وداود بن أبي عوف والأصبغ بن نباتة وآخرين.

وعنه مروان بن معاوية ويونس بن بكير وعلي بن هاشم بن اليريد وغيرهم.

مجمع على ضعفه وترك حديثه[١]. قال ابن عبد البر: اتفقوا على أنه ضعيف الحديث، منكر، ونسبه بعضهم الى الكذب[٢].

وممن صرح بكذبه يحيى بن معين، قال الدوري: سمعت يحيى يقول: زياد بن المنذر أبو الجارود كذاب يحدث عنه الفزاري بحديث أبي جعفر أن النبي ﷺ امر علياً أن يثلم الحيطان[٣].

وروى معاوية بن صالح عن ابن معين قال: كذاب عدو الله ليس يسوى فلساً[٤].

وقال الآجري عن أبي داود: كذاب، سمعت يحيى يقوله[٥].

والنسائي: قال: متروك[٦].

---

(١) انظر ترجمته في. مجروحين ١: ٣٠٤ / ٣٠٥، الجرح ٢/ ١: ٥٤٦، التاريخ الكبير ٢/١ : ٢٧١، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٣، أسماء الضعفاء: ٦١/أ، ديوان الضعفاء: ١١٢، المغني ١: ٢٤٤، ميزان ٢: ٩٣/٩٤، تهذيب ٣: ٣٨٦/٣٨٧.

(٢) تهذيب ٣: ٣٨٧.

(٣) التاريخ: ٢٩٦، وانظر القسم المرتب: ١٣٩ / ١٤٠، قبول الاخبار ٢٠٩، ميزان ٢: ٩٤.

(٤) ميزان ٢: ٩٤، دون قوله: ليس يسوى فلساً، تهذيب ٣: ٣٨٦،

(٥) تهذيب ٣: ٣٨٦.

(٦) الضعفاء: ٢٩٣، ميزان ٢: ٩٣، تهذيب ٣: ٣٩٦.

والبخاري، قال: يتكلمون فيه[1].

وقال ابن حبان: كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا تحل كتبة حديثه[2].

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: يضع الحديث، حكاه الحاكم في التاريخ[3]

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وأحاديثه عمن يروى عنه فيها نظر[4].

أخرج له الترمذي حديثاً واحداً.

حـرف السـين

٤٢- ق / السري بن اسماعيل الكوفي. صاحب الشعبي:

مجمع على ضعفه، نكارة حديثه[5].

وصرح يحيى القطان بكذبه فقال: استبان لي كذبه في مجلس واحد[6] وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف متروك الحديث يجيء عن الشعبي بأوابد، وقال ابن عدي: وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه عليها أحد خاصة عن الشعبي، فان أحاديثه عنه منكرات وهو الى الضعف أقرب[7].

---

(١) التاريخ الكبير ٢/١: ٢٧١، ميزان ٢: ٩٣، تهذيب ٣: ٣٩٦.

(٢) المجروحين ١: ٣٠٥، ميزان ٢: ٩٣، تهذيب ٣: ٣٩٦

(٣) تهذيب ٣: ٣٩٧.

(٤) تهذيب ٣: ٣٩٦.

(٥) انظر ترجمته في: مجروحين ١: ٣٥٢/٣٥١، التاريخ الكبير ٢/٢: ١٧٦، الضعفاء: ٢٦٢، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢، أسماء الضعفاء ٦٢/ب، ديوان الضعفاء: ١١٦، المغني ١: ٢٥٣/٢٥٢، ميزان ٢: ١١٧، تهذيب ٣: ٤٦٠/٤٥٩، خلاصة: ١٣٣، تنزيه الشريعة ١: ٦٢.

(٦) التاريخ الكبير ٢/٢: ١٧٦، الضعفاء: ٢٦٢، ميزان ٢: ١١٧، تهذيب ٣: ٤٥٩.

(٧) تهذيب ٣: ٤٦٠.

وقال النسائي: متروك[1] وقال ابن حبان: كان يقلب الإسانيد، ويرفع المراسيل[2].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن رمح أنبأنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب، ان خالد بن كثير الهمداني حدثه أن السري بن اسماعيل حدثه أن الشعبي حدثه انه سمع النعمان بن بشير يقول، قال رسول الله ﷺ «ان من الحنطة خمراً، ومن الشعير خمراً، ومن التمر خمراً، ومن العسل خمراً[3]».

قال الذهبي: ومن مناكيره حدثنا الشعبي، سمعت النعمان، سمعت النبي ﷺ يقول: الخمر من خمس... الحديث.[4].

٤٣- ت ق / سعد بن طريف الاسكاف الحذاء الحنظلي الكوفي:

روى عن الاصبغ بن نباته والحكم بن عتيبة وأبي اسحاق السبيعي، وآخرين.

وعنه اسرائيل، وخلف بن خليفة وعلي بن مسهر وغيرهم. كان ممن يفرط في التشيع مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[5].

وصرح جماعة بكذبه منهم ابن حبان قال: كان يضع الحديث على الفور[6].

وقال النسائي: متروك الحديث[7] وقال الجوزجاني: مذموم[8]

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢، ميزان ٢: ١١٧، تهذيب ٣: ٤٦.
(٢) مجروحين ١: ٣٥١.
(٣) الاشربة. باب ما يكون منه الخمر حديث ٣٣٧٩.
(٤) ميزان ٢/١١٧.
(٥) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٣٥٣، الجرح ٢/١، ٨٧، التاريخ الكبير ٢/٢: ٥٩، الضعفاء: ٢٦٢، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٣، أسماء الضعفاء: ٦٣/أ، و ديوان الضعفاء: ١١٧، المغني ١: ٢٥٥، ميزان ٢: ١٢٢/ ١٢٤، تهذيب ٣: ٤٧٣ / ٤٧٤، خلاصة: ١٣٤، تنزيه الشريعة: ١: ٦٢.
(٦) مجروحين ١: ٣٥٣.
(٧) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٣، ميزان ٢: ١٢٣، تهذيب ٣: ٤٧٤.
(٨) تهذيب ٣: ٤٧٤، اسماء الضعفاء: ٦٣ /.

وقال ابن معين: لا يحل لأحد أن يروي عنه[1].

قلت: اشتهر أنه الذي وضع حديث «معلموا صبيانكم شراركم أقلهم رحمة باليتيم. . . الحديث».

وساق الذهبي له أحاديث من منكراته[2]، روى له الترمذي وابن ماجه.

٤٤ـ ق / سعيد بن سنان أبو مهدي الحنفي ويقال الكندي الحمصي:

روى عن أبيه وأبي الزاهرية، ويزيد بن عبد الله بن عريب. وجماعة.

وعنه بقية بن الوليد، وبشر بن بكير التنيسي وابن المبارك. وغيرهم.

مجمع على ضعفه وترك حديثه[3].

وصرح الدارقطني بكذبه فقال: سعيد بن سنان اثنان، أبو مهدي حمصي يضع الحديث وأبو سنان كوفي سكن الري من الثقات[4].

وقال البخاري: منكر الحديث[5].

وقال النسائي: متروك الحديث[6].

وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة، لا تشبه أحاديث الناس، وكان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته، فنظرت في أحاديثه فاذا أحاديثه معضلة فلما رجعت الى العراق قال لي ابن معين: لعلك كتبتها يا أبا اسحاق، قلت: كتبت منها شيئاً يسيراً لاعتبر به، فقال: تلك لا يعتبر بها، هي بواطيل[7].

---

(١) ميزان ٢: ١٢٢، تهذيب ٣: ٤٧٣.

(٢) ميزان ٢: ١٢٣/ ١٢٤.

(٣) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٣١٩، الجرح ٢/١: ٢٨/٢٩، التاريخ الكبير ٢/١: ٤٧٧/٤٧٨، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢، اسماء الضعفاء: ٦٥/أ، ديوان الضعفاء: ١٢١، المغني: ٢٦١/١، ميزان ٢: ١٤٣/١٤٥، تهذيب ٤: ٤٦/٤٧؛ خلاصة ١٣٩ تنزيه الشريعة ١: ٦٣.

(٤) تهذيب ٤: ٦٤.

(٥) التاريخ الكبير ٢/١: ٤٧٨، ميزان ١٤٣/٢، تهذيب ٤٧/٤.

(٦) الضعفاء: ٢٩٢.

(٧) تهذيب ٤٦/٤/ ٤٧.

وقال أحمد بن صالح المصري: منكر الحديث ما أعرف من حديثه الا حديثين أو ثلاثة.

وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه غير محفوظ، وكان من صالحي أهل الشام الا أن في بعض روايته ما فيه[1].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي مهدي سعيد بن سنان الحمصي فقال: ضعيف منكر الحديث يروي عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر عن النبي ﷺ بنحو من ثلاثين حديثاً، أحاديث منكرة[2].

وقال ابن حبان: منكر الحديث لا يعجبني الاحتجاج بخبره اذا انفرد له نسخة كتبناها عنه أكثرها مقلوبة، لا يحل ذكرها في الكتب الا على سبيل القدح في ناقليها[3].

قلت: والذي يظهر لي والله أعلم أن سعيداً هذا لم يكن ممن يتعمد الكذب في الرواية وانما جرى الكذب على لسانه دون تعمد أو قصد لغفلته وانشغاله بالصلاح والله أعلم.

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث[4].

٤٥ـ ت ق / سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الرواسي:

روى عن أبيه وابن ادريس، وابن نمير وأبي معاوية وغيرهم.

وعنه الترمذي وابن ماجه وبقي بن مخلد وابن وارة وآخرون.

مجمع على ضعفه، وترك حديثه. وقد اشتهر بين المحدثين بادخال وراقة عليه

---

(١) تهذيب ٤: ٤٧.

(٢) الجرح ٢/١: ٢٨.

(٣) مجروحين ١: ٣١٩، تهذيب ٤: ٤٧.

(٤) أما الحديث الأول فاخرجه في الصلاة. باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة حديث رقم ١١٢٠ واما الحديث الثاني فاخرجه في الحدود باب اقامة الحدود. حديث رقم ٢٥٣٧. وأما الحديث الثالث فأخرجه في الفتن. باب ذهاب الامانة. حديث رقم ٤٠٥٤.

من الموضوعات وتلقينه اياها. ففسد لذلك حديثه[1].

قال البخاري: يتكلمون فيه لاشياء لقنوه.

وقال أبو زرعة: لا يشتغل به، قيل له: كان يكذب قال: كان أبوه صالحاً، قيل له: كان سفيان يتهم بالكذب؟ قال: نعم.

وقال أبو حاتم الرازي: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف الى مشايخ الكوفة تكتب عنهم، وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: أني أوجب له، وأحب أن تجري أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه، فقالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق من نفسه فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له: ان حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة اليك في ذلك فكيف وقد سمعت؟ فقال: ما الذي ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك فقال: فكيف السبيل الى ذلك قلت: ترضى بالمخرجات وتقتصر على الأصول ولا تقرأ الا من أصولك، وتنحي هذا الوراق عن نفسك أو تدعو بابن كرامة توليه أصولك فانه يوثق به، فقال مقبول منك. وبلغني أن وراقة كان قد أدخلوه بيتاً يستمع علينا الحديث فما فعل شيئاً مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الاحاديث التي قد أدخلت بين يدي حديثة، وقد سرق من حديث المحدثين[2].

قلت: فمن رماه بالكذب انما قال ذلك لقبوله التلقين وادخال ما ليس من حديثه في حديثه.

قال ابن عدي: انما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه، وحديث مرسل فيوصله. أو يبدل قوماً بقوم في الاسناد[3].

---

(١) أنظر ترجمته في مجروحين ١: ٣٥٦/٣٥٥، الجرح ٧/٢: ٢٣٢/٢٣١، أسماء الضعفاء: ٦٧/ب ديوان الضعفاء: ١٢٥، المغني ١: ٢٦٩، ميزان ٢: ١٧٣، تهذيب ٤: ١٢٥/١٢٣، خلاصة: ١٤٦، تنزيه الشريعة ١: ٦٣.

(٢) الجرح ٧/٢: ٢٣٢/٢٣١.

(٣) تهذيب ٤: ١٢٥.

وقال ابن حبان: كان شيخاً فاضلاً صدوقاً، الا أنه ابتلى بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع فمن أجل اصراره على ما قيل له استحق الترك[1].

روى له الترمذي وابن ماجه.

٤٦ـ ق / سلام بن مسلم، ويقال ابن سليم التميمي السعدي الخراساني ثم المدائني الطويل:

روى عن حميد الطويل وثور بن يزيد الرحبي وجعفر بن محمد الصادق. وآخرين.

وعنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي وقبيصة ابن عقبة. وغيرهم. مجمع على ضعفه وترك حديثه[2].

وصرح ابن خراش بكذبه فقال: كذاب[3].

وقال البخاري: تركوه[4].

وقال النسائي: متروك الحديث[5].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن سلام بن مسلم فقال: هو سلام الطويل ضعيف الحديث تركوه[6].

وقال ابن حبان: يروى عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها[7]

---

(١) مجروحين ١: ٣٥٥/ ٣٥٦

(٢) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٣٣٥/ ٣٣٦، الجرح ٢/١: ٢٦٠، التاريخ الكبير ٢/٢: ١١٣: الضعفاء: ٢٦٣، الضعفاء والمتروكون ٢٩٣، أسماء الضعفاء: ٧٠/ب، ديوان الضعفاء ١٢٥/ ١٢٦، المغني ١: ٢٧٠، ميزان ٢: ١٧٥/ ١٧٦، تهذيب ٤: ٢٨١/ ٢٨٢ خلاصة: ١٦٠.

(٣) أسماء الضعفاء: ٧٠/ب، تهذيب ٤: ٢٨٢.

(٤) التاريخ الكبير ٢/٢: ١١٣: الضعفاء: ٢٦٣.

(٥) الضعفاء: ٢٩٣.

(٦) الجرح: ٢/١: ٢٦٠.

(٧) مجروحين ١: ٣٣٥/ ٣٣٦.

وقال أحمد: روى أحاديث منكرة.

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين له أحاديث منكرة.

وقال ابن عدي بعد أن روى له أحاديث: لا يتابع على شيء منها، وقال بعد أن روى له حديثاً: لعل البلاء فيه منه أو من زيد العمي.

وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة[1].

روى له ابن ماجه حديثاً واحد قال: ثنا عبد الله بن سعيد، ثنا المحاربي عن سلام بن سليم أو سلم شك أبو الحسن، وأظنه أبا الأحوص، عن حميد عن أنس قال: **كان رسول الله ﷺ وقت للنفساء أربعين يوماً، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك**[2].

٤٧ـ د ق / سلم بن ابراهيم الوراق أبو محمد البصري:

روى عن عكرمة بن عمار وأبان بن يزيد العطار ومبارك بن فضالة وآخرين.

وعنه ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد.، وأحمد بن اسحاق بن صالح الوراق والذهلي وآخرون.

ذكره ابن حبان في الثقات[3].

وسائر الائمة على ضعفه[4]

وقال الصغاني: عن ابن معين كذاب[5].

أخرج له أبو داود وابن ماجه.

---

(١) تهذيب ٤: ٢٨٢.

(٢) جه. الطهارة وسننها. باب النفساء كم تجلس حديث رقم ٦٤٩.

(٣) تهذيب ٤: ١٣٧.

(٤) انظر ترجمته في أسماء الضعفاء: ٧١ب، ديوان الضعفاء: ١٢٦، المغني ١: ٢٧٢، ميزان ٢: ١٨٤، تهذيب ٤: ١٣٧، خلاصة ١٤٦، تنزيه الشريعة ١: ٦٤، تاريخ بغداد ٩: ١٤٥.

(٥) أسماء الضعفاء: ٧١ب، تهذيب ٤: ١٣٧، ميزان ٢: ١٨٤، تاريخ بغداد ٩: ١٤٥.

٤٨- ق / سهل بن صقير أبو الحسن الخلاطي : بصري :

روى عن مالك ومبارك بن فضالة وابن ادريس وغيرهم.

وعنه سهل بن أبي الصفدي واسحاق بن ادريس النصيبي والقاسم بن عبد الرحمن وجماعة. متفق على ضعفه[١].

وذهب الخطيب الى تكذيبه قال: يضع الحديث[٢].

وقال ابن عدي: حدثنا عنه القاسم بن عبد الرحمن الفارقي بأحاديث منها بعض الانكار، وسهل ليس بالمشهور وأرجو أنه لا يتعمد الكذب، وانما يغلط أو يشتبه عليه الشيء فيرويه[٣]

قلت يعني ابن عدي انه يجري على لسانه دون قصد أو تعمد. وانما سببه الخطأ والوهم.

روى له ابن ماجه فقط.

٤٩- م ق / سويد بن سعيد الهروي الحدثاني الانباري أبو محمد:

روى عن مالك وحفص بن ميسرة ومسلم بن خالد الزنجي، وآخرين.

وعنه مسلم وابن ماجة وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وغيرهم.

مختلف فيه.

وثقه العجلي فقال: ثقة، أروى الناس عن علي بن مسهر[٤]، وقال سلمة في تاريخه: سويد ثقة ثقة[٥].

---

(١) انظر ترجمته في ديوان الضعفاء: ١٣٦، المغني ١: ٢٨٧، ميزان ٢: ٢٣٨، تهذيب ٤: ٢٥٤، خلاصة: ١٥٧، تنزيه الشريعة ١: ٦٦.

(٢) ميزان ٢: ٢٣٨، تهذيب ٤: ٢٥٤، خلاصة: ١٥٧، تنزيه الشريعة ١: ٦٦.

(٣) تهذيب ٤: ٢٥٤.

(٤) تهذيب ٤: ٢٧٥.

(٥) تهذيب ٤: ٢٧٥.

وقال الدارقطني: ثقة، ولما كبر ربما قرىء عليه ما فيه بعض النكارة فيجيزه[1].

واختلف فيه قول أحمد بن حنبل.

فقال الميموني عن أحمد: ما علمت الا خيراً[2].

وقال عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي أحاديث سويد عن ضمام بن اسماعيل فقال لي أكتبها كلها فانه صالح أو قال ثقة[3].

وقال البغوي: كان أحمد ينتقي عليه لولديه فيسمعان منه[4].

وقال أبو داود عن أحمد: ارجو أن يكون صدوقاً. وقال: لا بأس به[5].

وروى ابن الجوزي عن أحمد أنه قال: متروك الحديث[6].

وغالب الائمة على انه ضعيف لتدليسه، وأنه كان يتلقن بعدما كبر وتغير[7].

وحمل يحيى بن معين عليه حملاً شديداً.

قال الذهبي: وأما ابن معين فكذبه وسبه[8].

وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني سليمان بن الاشعث قال، سمعت يحيى بن معين يقول: سويد بن سعيد حلال الدم[9].

---

(١) ميزان ٢: ٢٤٨.

(٢) ميزان ٢: ٢٤٨، تهذيب ٤: ٢٧٣.

(٣) تهذيب ٤: ٢٧٢ / ٢٧٣.

(٤) ميزان: ٢: ٢٤٨، تهذيب ٤: ٢٧٣.

(٥) تهذيب ٤: ٢٧٣.

(٦) أسماء الضعفاء: ٧٢ب، ميزان ٢: ٢٤٨.

(٧) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٣٤٩، الجرح ٢/١: ٢٤٠، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢، أسماء الضعفاء: ٧٢ب/٧٣أ، ديوان الضعفاء: ١٣٩، المغني ١: ٢٩٠، و ميزان ٢: ٢٤٨/ ٢٥١، تهذيب ٤/٢٧٢/٢٧٥، خلاصة: ١٥٩.

(٨) ميزان ٢: ٢٤٨.

(٩) تهذيب ٤: ٢٧٣، ميزان ٢: ٢٤٩.

وروى حسين بن فهم عن يحيى قال: لا صلى الله عليه[1].

وقال الحاكم: أنكر على سويد حديثه: «فيمن عشق وعف وكتم ومات، فهو شهيد ثم قال، يقال: ان يحيى لما ذكر له هذا الحديث قال: لو كان لي فرس ورمح غزوت سويداً[2].

وقال البرذعي، سمعت أبا زرعة يقول، قلنا لابن معين: ان سويداً يحدث عن ابن أبي الرجال عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن النبـي ﷺ قال: من قال في ديننا برأيه فاقتلوه .

قال يحيى: ينبغي ان يبدأ بسويد فيقتل[3].

وقال محمد بن يحيى الخراز، سألت ابن معين عنه فقال: ما حدثك فاكتب عنه وما حدث به تلقينا فلا[4].

وقال ابو داود: سمعت يحيى بن معين وقال: له الفضل بن سهل الاعرج يا أبا زكريا سويد عن مالك عن الزهري، عن أنس عن أبي بكر أن النبي ﷺ اهدى فرساً لابي جهل، فقال يحيى: لو أن عندي فرساً خرجت أغزوه، وفي رواية: لو كان لي فرس ورمح لكنت أغزوه[5].

وقال البخاري: حديثه منكر. ، وروى الترمذي عن البخاري أنه ضعيف جداً[6].

وروى الجنيدي عن البخاري قال: فيه نظر عمي فتلقن ما ليس من حديثه[7].

وقال صالح بن محمد ـ جزرة ـ صدوق الا أنه كان عمي فكان يلقن أحاديث ليست من حديثه[8].

---

(١) ميزان ٢: ٢٤٩.

(٢) ميزان ٢: ٢٤٩.

(٣) تهذيب ٤: ٢٧٣.

(٤) تهذيب ٤: ٢٧٣.

(٥) تهذيب ٤: ٢٧٥.

(٦) ميزان ٢: ٢٤٨.

(٧) تهذيب ٤: ٢٧٣.

(٨) تهذيب ٤: ٢٧٣.

وقال البرذعي: رأيت أبا زرعة يسيء القول فيه، فقلت له: فايش حاله قال أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله، فأكتب منها، فاما اذا حدث من حفظه فلا[1].

وقال الحاكم أبو أحمد: عمي في آخر عمره فربما يلقن ما ليس من حديثه فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه أحسن[2].

وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات بالمعضلات، روى عن علي بن مسهر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من عشق فعف فكتم فمات مات شهيداً». ـ قال ابن حبان ـ ومن روى مثل هذا الخبر الواحد عن علي بن مسهر يجب مجانبة رواياته هذا يخطىء في الآثار ويقلب الاخبار[3].

قلت: وهذه الآثار تكشف لنا أن من كذبه فانما كان ذلك لقبوله التلقين وروايته ما ليس من حديثه واجازته أحاديث منكرة، لا أنه كان ممن تعمد الكذب والوضع في الحديث.

روى له مسلم وابن ماجه، وانما اعتمد مسلم من روايته على أحاديث معروفة وهي أحاديث حفص بن ميسرة وجد نسختها عنده فاضطر الى أن يرويها عنه. قال ابراهيم بن أبي طالب، قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة[4]. فأحاديث حفص بن ميسرة معروفة عنده لكنه لم يجدها الا عنده فرواها عنه حيث عرف أنه لم يخطىء أو يغير فيها.

٥٠ـ ت/سيف بن عمر التميمي الضبي الاسدي. البرجمي، صاحب كتاب الردة وكتاب الفتوح.

روى عن عبد الله بن عمر العمري وأبي الزبير وابن جريج.

---

(١) تهذيب ٤: ٢٧٣.
(٢) تهذيب ٤: ٢٧٣
(٣) مجروحين ١: ٣٤٩.
(٤) ميزان ٢: ٢٥٠، تهذيب ٤: ٢٧٥

وعنه النضر بن حماد العتكي ويعقوب بن ابراهيم بن سعد وعبد الرحمن بن محمد الاخباري عمدة في التاريخ، مجمع على ضعفه في الحديث، ترك الائمة حديثه[1].

وصرح قوم بكذبه. منهم ابن نمير.

قال مكحول البيروتي، سمعت جعفر بن أبان، سمعت ابن نمير يقول: سيف الضبي تميمي، كان جميع يقول: حدثني رجل من تميم، وكان سيف يضع الحديث. وقد اتهم بالزندقة[2].

وابن حبان: قال: كان أصله من الكوفة يروي الموضوعات عن الاثبات[3].

وكذلك الحاكم. قال: أتهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط[4].

وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مشهورة، وعلمتها منكرة لم يتابع عليها[5].

وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي[6].

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٥١ـ ت / سيف بن محمد الثوري ابن اخت سفيان الثوري، الكوفي:

روى عن عاصم الاحول وخاله سفيان الثوري والاعمش وطائفة.

وعنه محمود بن خداش وأحمد بن سريج وجماعة.

متفق على ضعفه وترك حديثه[7].

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٣٤٣، الجرح ٢/١: ٢٧٨، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢ أسماء الضعفاء: ٧٧٤، ديوان الضعفاء: ١٤٠، المغني ١: ٢٩٢، ميزان ٢: ٢٥٥/٢٥٦ تهذيب ٤: ٢٩٥/٢٩٦، خلاصة: ١٦١.

(٢) مجروحين ١: ٣٤٣، ميزان ٢: ٢٥٦، قال د. العتر، ليس ثمة دليل على زندقته، بل الروايات تدل على خلاف ذلك، ا. هـ هامش المغني ١: ٢٩٢.

(٣) مجروحين ١: ٣٤٣، أسماء الضعفاء: ٧٧٤.

(٤) تهذيب: ٤: ٢٩٦.

(٥) تهذيب ٤: ٢٩٦.

(٦) الجرح ٢/١: ٢٧٨، أسماء الضعفاء، ٧٧٤

(٧) انظر ترجمته في المجروحين ١: ٣٤٣ / ٣٤٤، الجرح ٢/٢: ٢٧٧، التاريخ الكبير ٢/٢: ١٧٢، الضعفاء =

وصرح جماعة بكذبه ووضعه الحديث.

منهم الامام أحمد:

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لا يكتب حديثه ليس بشيء، كان يضع الحديث[1].

وقال عبد الله: ذكر أبي قال: حدثنا المحاربي عن عاصم عن أبي عثمان عن جرير قال: تبنى مدينة بين دجلة ودجيل... الحديث فقال: أي أحمد كان المحاربي جليساً لسيف بن محمد ابن أخت الثوري، وكان سيف كذاباً، قال: وأظن المحاربي سمعه منه، قيل له: ان عبد العزيز بن أبان رواه عن سفيان فقال: كل من حدث به عن سفيان فهو كذاب، قلت له: ان لوينا حدثناه عن محمد بن جابر فقال: كان محمد ابن جابر ربما الحق بكتابه قال: وهذا الحديث كذب[2].

وقال ابن أبي حاتم: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب اليّ قال، سمعت أبي يقول: سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري كذاب[3].

وكذلك يحيى بن معين:

قال ابن أبي حاتم: أنا يعقوب بن اسحاق الهروي فيما كتب اليّ قال نا عثمان ابن سعيد قال سمعت يحيى بن معين يقول: سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري كان شيخاً ها هنا كذاباً خبيثاً[4].

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: كان شيخاً ههنا كذاباً خبيثاً[5].

= والمتروكون: ٢٩٢، أسماء الضعفاء، ٧٤/٧٤ب، ديوان الضعفاء: ١٤٠، المغني ١: ٢٩٢، ميزان ٢: ٢٥٦/٢٥٧، تهذيب ٤: ٢٩٦/٢٩٧، خلاصة ١٦١ تنزيه الشريعة ١: ٦٦.

(١) تهذيب ٤: ٢٩٦.

(٢) تهذيب ٤: ٢٨٦/٢٩٧.

(٣) الجرح ٢/٧: ٢٧٧.

(٤) الجرح ٢/٧: ٢٧٧.

(٥) ميزان ٢: ٢٥٦، تهذيب ٤: ٢٩٧.

وقال ابراهيم البرلسي عن يحيى: كان كذاباً ولكن أخوه عمار ثقة[1].

وأبو داود: قال: كذاب[2].

وابن حبان قال: كان شيخاً صالحاً متعبداً الا أنه يأتي عن المشاهير بالمناكير، كان ممن يدخل عليه اذا سمع المرء حديثه شهد عليه بالوضع[3].

وقال الساجي: كان يضع الحديث. ذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب في الرواية عنهم[4].

وقال ابن عدي: ولسيف أحاديث عن الثوري وعن غيره وكل من روى عنه سيف فانه يأتي عنه بما لا يتابعه عليه أحد، وهو بين الضعف جداً، وأورد له حديثاً وقال: هذا باطل عن الثوري[5].

وقال النسائي: ليس بثقة ولا مامون، متروك[6].

وقال ابو حاتم الرازي: ضعيف لا يكتب حديثه ذاهب الحديث[7].

روى له الترمذي حديثاً واحداً فقط سبق الكلام عليه في الفصل الثاني.

حرف الطاء

٥٢ـ ت / طريف بن سليمان أبو عاتكة. كوفي، ويقال بصري:

يروي عن أنس بن مالك.

روى عنه الحسن بن عطية، وحفص بن عمر البخاري، وعلي بن يزيد الصدائي. وغيرهم.

---

(١) تهذيب ٤: ٢٩٧.

(٢) تهذيب: ٤: ٢٩٧.

(٣) مجروحين ١: ٣٣٤.

(٤) تهذيب ١: ٢٩٧.

(٥) تهذيب ١: ٢٩٧.

(٦) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢.

(٧) الجرح ٢/١: ٢٧٨.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[١].

ورماه جماعة بالكذب.

ذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث[٢].

وقال البخاري: منكر الحديث[٣].

وقال أبو حاتم الرازي: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث[٤].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه. وربما روى عنه ما ليس من حديثه[٥].

قال ابن حجر: اخرج النسائي والدولابي في الكنى من طريق حماد بن مالك سالت شيخاً يقال له طريف بن سليمان أبو عاتكة وكان قد أتى عليه مائة وأربع وستون سنة فقلت: ربما اختلط عليك عقلك؟ قال: نعم[٦].

روى له الترمذي.

٥٣ـ ق/طلحة بن زيد الرقي القرشي أبو مسكين، ويقال: أبو محمد الرقي.

روى عن ثور بن يزيد الكلاعي وجعفر الصادق والاوزاعي. وآخرين.

وعنه عبد الله بن عثمان بن عطاء الخراساني، وعيسى بن موسى غنجار، والمعافى بن عمران الموصلي. وآخرون.

متفق على ضعفه ونكارة حديثه[٧].

---

(١) انظر ترجته في مجروحين ٢: ٨ الجرح ٢/١، : ٤٩٤، التاريخ الكبير ٢/٢: ٣٥٨/٣٥٧، الضعفاء والمتروكون ٢٩٤، أسماء الضعفاء: ٨٠/ب، ديوان الضعفاء: ١٥٤، المغني ١: ٣١٥، ميزان ٢: ٣٣٥، تهذيب ١٢: ١٤٢/١٤١.

(٢) تهذيب ١٢: ١٤٢.

(٣) التاريخ الكبير ٢/٢: ٣٥٨/٣٥٧.

(٤) الجرح ٢/١: ٤٩٤.

(٥) مجروحين ٢: ٨.

(٦) تهذيب ٢: ١٤٢.

(٧) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ٩، الجرح ٢/١: ٤٨٠، التاريخ الكبير ٢/٢: ٣٥١ الضعفاء: ٢٦٤، الضعفاء=

وصرح جماعة من النقاد بكذبه ووضعه الحديث.

منهم: علي بن المديني، قال: كان طلحة بن زيد سيئاً يضع الحديث[1].

وأحمد بن حنبل. قال المروزي عن أحمد: ليس بذاك قد حدث بأحاديث مناكير، وقال في موضع آخر عنه: ليس بشيء كان يضع الحديث[2].

وقال البخاري: منكر الحديث[3].

وقال النسائي: متروك الحديث[4].

وقال الآجري: عن أبي داود: يضع الحديث[5]

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: ثنا ابراهيم بن محمد بن يوسف ثنا عبد الله بن عثمان بن عطاء ثنا طلحة بن زيد عن راشد عن وابصة بن معبد يقول: رأيت رسول الله ـ ﷺ ـ يصلي وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر[6].

حرف العين

٥٤ـ ت / عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام:

روى عن عمه سالم بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام، وعم أبيه هشام ابن عروة، ومالك وآخرين.

وعنه أحمد بن حنبل ومحمد بن حاتم الزمي ومصعب بن عبد الله الزبيري

=والمتروكون: ٢٩٤، اسماء الضعفاء: ٨١/ب، ، ديوان الضعفاء ١٥٥، المغني ١: ٣١٦، ميزان ٢: ٣٣٨/٣٣٩، تهذيب ٥: ١٥/١٦، خلاصة: ١٧٩، تنزيه الشريعة: ٦٩.

(١) ميزان ٢: ٣٣٩.

(٢) تهذيب ٥: ١٥.

(٣) التاريخ الكبير ٢/٢: ٣٥١، الضعفاء: ٢٦٤.

(٤) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٤.

(٥) تهذيب ٥: ١٦.

(٦) جه. اقامة الصلاة والسنة فيها. باب الرجوع في الصلاة. حديث رقم ٨٧٢.

وغيرهم .

مختلف فيه .

وثقه أحمد بن حنبل قال ابن أبي حاتم ، أنا عبد الله بن أحمد فيما كتب إليّ قال : قال أبي : عامر بن صالح الزبيري ثقة لم يكن صاحب كذب[1] .

وقوي أمره أبو حاتم الرازي ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن عامر بن صالح بن عبد الله بن الزبير فقال : صالح الحديث ، ما أرى بحديثه بأساً وكان يحيى ابن معين يحمل عليه وأحمد بن حنبل يروي عنه[2] .

وسائر الأئمة على ضعفه وقال بعضهم متروك[3] .

وصرح قوم بكذبه .

منهم ابن معين .

قال ابن محرز عن يحيى بن معين : عامر بن صالح كذاب خبيث عدو الله ، قال : فقلت له : ان أحمد يحدث عنه فقال : لمه وهو يعلم أنا تركنا هذا الشيخ في حياته . قال ، فقلت له : ولم قال ، قال لي حجاج الأعور : أتاني فكتب عني حديث هشام بن عروة عن ابن لهيعة وليث بن سعد ثم ذهب فادعاها فحدث بها عن هشام .

وقال ابن خيثمة : كان كذاباً يروي عن هشام بن عروة كل حديث سمعه ، وقد كتبت عامة هذه الأحاديث عنه .

وقال أبو داود : وقيل لابن معين : أن أحمد حدث عن عامر فقال : ما له؟ جن - زاد الذهبي - يحدث عن عامر بن صالح . قال أبو داود : وحدث عنه أحمد بثلاثة أحاديث[4] .

---

(١) الجرح ١/٣/ : ٣٢٤ ، ميزان ٢ ، ٣٦٠ ، تهذيب ٥ : ٧١ .

(٢) الجرح ١/٣ : ٣٢٤ ، ميزان ٢ : ٣٦ ، تهذيب ٥ : ٧١ .

(٣) انظر ترجمته : مجروحون ٢ : ١٧٦/١٧٧ ، الجرح ١/٣ : ٣٢٤ ، الضعفاء والمتروكون : ٢٩٩ ، أسماء الضعفاء : ٨٢/ب ، ديوان الضعفاء : ١٥٨ ، المغني ١ : ٣٢٣ ، ميزان ٢ : ٣٦٠ ، تهذيب ٥ : ٧١/٧٢ .

(٤) ميزان ٢ : ٣٦٠ ، تهذيب ٥ : ٧١ .

فقال عبد الله بن علي بن المديني قال أبي : عامر بن صالح قد رأيته وكأنه غمزه ، وأنكر حديثه .

وقال ابن عدي : عامة حديثه مسروق من الثقات ، وأفراد ينفرد بها .

وقال الأزدي أبو الفتح : ذاهب الحديث[1] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي الموضوعات عن الاثبات لا يحل كتبة حديثه إلا على جهة التعجب[2] .

روى له الترمذي فقط .

٥٥ ـ د ق / عباد بن كثير الثقفي البصري :

روى عن أيوب السختياني ، ويحيى بن أبي كثير ، وعمرو بن خالد الواسطي . وآخرين .

وعنه إبراهيم بن طهمان وأبو حيثمة زهير بن حرب ، وإسماعيل بن أبي عياش وآخرون .

كان مشهوراً بالصلاح والعبادة .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[3] .

وصرح جمع من النقاد بكذبه . منهم الإمام أحمد .

قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل : هو أسوأ حالاً من الحسن بن عمارة وأبي شيبة روى أحاديث كذب لم يسمعها وكان صالحاً ، قلت : فكيف روى ما لم يسمع قال : البله والغفلة .

---

(١) تهذيب ٥ : ٧١ .

(٢) مجروحين ٢ : ١٧٦ .

(٣) انظر ترجمته في الجرح ١/٣ : ٨٤/٨٥ ، مجروحين ٢ : ١٥٨/١٦٠ التاريخ الكبير ٢/٣ : ٤٣ ، الضعفاء : ٢٦٨ ، الضعفاء والمتروكون : ٢٩٨ ، أسماء الضعفاء : ١٠٤/ب ، ديوان الضعفاء : ١٦٠ ، المغني ١ : ٣٢٧ ، ميزان ٢ : ٣٧١/٣٧٤ ، تهذيب ٥ : ١٠٠/١٠٢ ، خلاصة : ١٨٧ ، تنزيه الشريعة ١ : ٧٠ .

وقال الدوري عن ابن معين : عباد بن كثير البصري ضعيف الحديث ليس بشيء[1] .

وقال البخاري : تركوه[2] ، وفي التاريخ الأوسط : سكتوا عنه .

وقال أبو الحاكم وأبو نعيم : أبو عبد الله ، شيخ قديم : كان الثوري يكذبه ولما مات لم يصل عليه حدث عن هشام والحسن وابن عقيل ونافع بالمعضلات[3] .

وقال عبد الله بن ادريس : كان شعبة لا يستغفر له[4] .

وقال ابن المبارك : انتهيت إلى شعبة فقال : هذا عباد بن كثير فاحذروه .

وقال أيضاً : قلت للثوري : ان عباداً تعرف حاله ، وإذا حدث جاء بأمر عظيم فترى أن أقول للناس لا تأخذوا عنه ؟ قال : بلى[5] .

وقال النسائي : متروك الحديث[6] .

وقال ابن عدي : حدث من المناهي بمقدار ثلاثمائة حديث ، ومقدار ما أمليت من حديثه لا يتابع عليه .

وقال إبراهيم الجوزجاني : لا ينبغي لحكيم أن يذكره في العلم حسبك بحديث النهي .

قال ابن حجر : وحديث النهي الذي أشار إليه الجوزجاني هو الذي ذكره ابن عدي انه مقدار ثلاثمائة حديث ، وصدق ابن عدي ، فقد رأيتها وكأنه لم يترك متنا صحيحاً ولا سقيماً فيه : نهى رسول الله ﷺ عن كذا إلا ساقه على ذلك الاسناد الذي ركبه وهو : حدثني عثمان الأعرج ، حدثني يونس ، عن الحسن البصري ، قال : حدثني سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ . عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ،وجابر،وأبي هريرة،ومعقل بن يسار ،وعمران بن حصين ، فساق الحديث عنهم ،

---

(1) الجرح ١/٣ : ٨٥ .
(2) التاريخ الكبير ٢/٣ : ٤٣ ، الضعفاء : ٢٦٨ .
(3) تهذيب ٥ : ١٠١ .
(4) تهذيب ٥ : ١٠٢ .
(5) تهذيب ٥ : ١٠٠ .
(6) الضعفاء : ٢٩٨ .

وافترى في زعمه أن الحسن سمع من هؤلاء ، نعم : سمع من معقل بن يسار ، وعمران ، واختلف في سماعه من أبي هريرة[1] .

وقال ابن أبي حاتم : نا عبد الرحمن قال : سألت أبا زرعة عن عباد بن كثير قلت : يكتب حديثه ؟ قال : لا ، ثم قال : كان شيخاً صالحاً ، وكان لا يضبط الحديث ، وكان في كتاب أبي زرعة حديث عن أحمد بن يونس عن زهير عن عباد بن كثير فقال : اضربوا عليه ، ولم يحدث له[2] .

روى له أبو داود وابن ماجة .

٥٦ ـ د . ت / عبد الله بن إبراهيم الغفاري :

وهو عبد الله بن أبي عمرو المدني يدلسونه بذلك لوهنه .

روى عن عبد الله بن أبي بكر ، وعن أبيه ، وإسحاق بن محمد الأنصاري ومالك وآخرين .

وعنه : سلمة بن شبيب والحسن بن عرفة ، وأحمد بن عبد الرحمن بن المفضل الكويراني وغيرهم .

متفق على تركه ونكارة حديثه[3] .

ورماه بعضهم بالكذب ووضع الحديث .

قال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات[4] .

وقال ابن حبان كان يأتي عن الثقات المقلوبات ، وعن الضعفاء الملزقات روى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ وقال : ما

---

(١) تهذيب ٥ : ١٠١ .

(٢) الجرح ١/٣ : ٨٥ .

(٣) انظر ترجمته في مجروحين ٢ : ٣٩/٤٠ ، الضعفاء للعقيلي١ : ١٨٧ ، أسماء الضعفاء : ٨٣/ أ ديوان الضعفاء : ١٦٣ ، المغني ١ : ٣٣٠ ميزان ٢ : ٣٨٨/٣٨٩ ، تهذيب ٥ : ١٣٧/١٣٨ ، خلاصة : ١٩٠ ،

(٤) تهذيب ٥ : ١٣٨ ، ميزان ٢ : ٣٨٨ .

جزت ليلة أسرى بي من سماء الى سماء الا رأيت اسمي مكتوباً، محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، وهذا خبر باطل، فلست أدرى البلية فيه منه أو من عبد الرحمن بن زيد بن أسلم على أن عبد الرحمن بن زيد ليس هذا من حديثه بمشهور، فكأن القلب الى أنه من عمل عبد الله بن أبي عمرو أميل[١].

وقال الحاكم: روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها غيره[٢].

قلت: أخرج له أبو داود والترمذي.

٥٧ـ ق/عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي أبو عبد الرحمن المدني مولى أم سلمة:

روى عن الزهري ومجاهد بن جبير وزيد بن أسلم. وآخرين.

وعنه روح بن القاسم وعبد الرزاق، وعبد الله بن وهب. وآخرون.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[٣]. مع صلاحه وعبادته وزهده وتقشفه وصرح جمع من الائمة بكذبه.

منهم الامام مالك. قال عمر بن عبد الواحد: سألت مالكاً عنه فقال: كان كذاباً[٤].

وقال عبد الرحمن بن القاسم: سألت مالكاً عنه فقال: كذاب، قلت: فيزيد ابن جعدبة؟ قال: أكذب وأكذب[٥]

---

(١) مجروحين ٢: ٣٩/٤٠، تهذيب ٥: ١٣٨.

(٢) تهذيب ٥: ١٣٨، ميزان ٢: ٣٨٩.

(٣) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢: ٦٠/٦٢، التاريخ الكبير ٣/١: ٣٦، الضعفاء: ٢٦٥، الضعفاء والمتروكين: ٢٩٥، مجروحين ٢: ١٤/١٥، اسماء الضعفاء: ٥/٨٥، ديوان الضعفاء: ١٦٧، المغني ١: ٣٣٩، ميزان ٢: ٤٢٣/٤٢٤، تهذيب ٥: ٢١٩/٢٢١، خلاصة: ١٩٨، تنزيه الشريعة ١: ٧٣.

(٤) مجروحين ٢: ١٤، تهذيب ٥: ٢١٩.

(٥) الجرح ٢/٢: ٦١. تهذيب ٥: ٢١٩

وهشام بن عروة، قال: حدث عني بأحاديث والله ما حدثته بها ولقد كذب علي[1].

وابراهيم بن سعد قال ابن أبي حاتم: أنا حرب بن اسماعيل الكرماني فيما كتب الي قال: سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله بن سمعان فقال: هو متروك الحديث، كان ابراهيم بن سعد يرميه بالكذب، وقال: نا محمد بن حموية بن الحسن قال: سمعت أبا طالب قال: سألت أحمد بن حنبل عن ابن سمعان قال: سمعت ابراهيم بن سعد يقول: هو كذاب[2] وفي رواية: سمعت ابراهيم بن سعد يحلف أن ابن سمعان يكذب[3].

وابن اسحاق: قال ابن أبي حاتم نا محمد بن عوف قال: قال: يحيى بن معين ثنا الحجاج بن محمد الاعور عن أبي عبيدة يعني عبد الواحد بن واصل قال: كان عنده ابن سمعان ومحمد بن اسحاق فقال ابن سمعان: حدثني مجاهد: فقال ابن اسحاق: كذاب والله أنا أكبر منه وما رأيت مجاهداً[4]

وابن معين قال ابن حبان: سمعت ابراهيم بن محمد بن يعقوب يقول: سمعت عبيد بن محمد الكشوري يقول، سألت يحيى بن معين عن ابن سمعان فقال: ليس هذا من أهل صنعاء فلم تسألني عنه؟ قلت: قد روى عنه أصحابنا فقال: انه كذاب[5].

وقال ابن حجر: وقال عبيد بن محمد الكشوري: سألت أبا مصعب عنه فقال: كان مريداً، وسألت ابن معين عنه فقال: كان كذاباً[6].

---

(١) تهذيب ٥: ٢١٩.

(٢) الجرح ٧/٢: ٦١، تهذيب ٥: ٢١٩، ميزان ٢: ٤٢٣.

(٣) ميزان ٢: ٤٢٣، تهذيب ٥: ٢١٩.

(٤) الجرح ٧/٢: ٦٠/٦١، ميزان ٢: ٤٢٣، تهذيب ٥: ٢٢٠، لكنه قال: وقال ابن المديني وعمرو بن علي: ضعيف الحديث جداً سمعه ابن اسحاق يقول، سمعت مجاهداً فقال: والله انا اكبر منه ما رأيت مجاهداً ولا سمعت منه أ. هـ.

(٥) مجروحين ٢: ١٥.

(٦) تهذيب ٥: ٢١٩/٢٢٠.

وأحمد بن صالح: قال: كان يغير الاسماء يقول: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، قال أحمد. وهو كذاب[١]، وقال ابن أبي حاتم: نا علي بن الحسن المسنجاني قال، سمعت أحمد بن صالح يقول: أظن ابن سمعان كان يضع للناس الحديث[٢]. والبخاري قال: سكتوا عنه[٣].

وأبو داود: قال: كان من الكذابين ولي قضاء المدينة[٤].

وقال النسائي: متروك الحديث[٥].

وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث سبيله سبيل الترك. قال ابن أبي حاتم: امتنع أبو زرعة من أن يقرأ علينا حديث ابن سمعان وقال: هو لا شيء[٦].

وقال ابن حبان كان ممن يروي عمن لم يره، ويحدث بما لم يسمع[٧].

وقال الجوزجاني (السعدي) ذاهب الحديث، كان كذاباً وضاعاً[٨].

وذكره ابن البرقي في باب من اتهم في روايته. وترك حديثه.

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.

وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم[٩].

قلت: وقد أشار بعض النقاد الى أن أسباب رميه بالكذب هي:

١ـ ادعاؤه السماع من شيوخ لم يدركهم، أولم يعرفهم لانه كان يأخذ أحاديث

---

(١) تهذيب ٥: ٢٢٠.

(٢) الجرح ٢/٢: ٦١.

(٣) التاريخ الكبير ٣/١: ٩٦، الضعفاء: ٢٦٥، تهذيب ٥: ٢٢٠.

(٤) تهذيب ٥: ٢٢٠.

(٥) الضعفاء: ٢٩٥.

(٦) الضعفاء: ٢٩٥.

(٧) الجرح ٣/١: ٦١/٦٢

(٨) مجروحين ١٤/١.

(٩) تهذيب ٥: ٢٢١.

الناس فيرويها على أنها حديثه.

٢ـ قبوله التلقين، حيث دس له بعض الطلاب أحاديث في كتبه ورواها دون تمييز.

٣ـ تغييره أسماء بعض الشيوخ الذين يروي عنهم وتدليسهم.

فقد سبق آنفاً تكذيب ابن اسحاق له روايته عن مجاهد وقوله: ان ابن اسحاق اكبر منه ولم يدرك مجاهداً.

وقال ابن أبي حاتم. نا أبي قال، سمعت أيوب بن سليمان بن بلال قال: أخبرني أبو بكر بن أبي أويس قال: أتيت ابن سمعان فاخرج الي كتاباً فجعل يقرأوه فيقول: حدثني فلان فمر علي حديث فقال: حدثني شهر بن حوشب، فقلت: من هذا؟ فقال: هذا رجل من أهل خراسان مر علينا، فقلت: لعلك تريد شهر بن حوشب فقال: نعم، فعلمت أنه يأخذ كتباً من غير سماع فيحدث به ولم أعد اليه[1].

وقال ابن وهب: قلت لابن سمعان: اين لقيت عبد الله بن عبد الرحمن الذي رويت عنه؟ قال بالبحر[2].

وقال أبو مسهر، سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول: أتى ابن سمعان العراق، فأمكنهم من كتابه فزادوا فيه فقرأه عليهم، فقالوا: كذاب[3].

أخرج له ابن ماجة حديثاً واحداً مقروناً مع غيره، قال: حدثنا أبو الطاهر أحمد ابن عمرو بن المسرح المصري ثنا عبد الله بن وهب، وأنبانا يونس وابن سمعان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم قيس بنت محصن قالت، قال

---

(١) الجرح ٧/٢: ٦١، تهذيب ٥: ٢٢٠، الا ان الخبر جاء فيه هكذا: وقال ابو بكر بن ابي اويس حدث ابن سمعان مرة فقال: حدثني شهر ابن حوشب، فقلت: من هذا؟ قال: بعض العجم من أهل خراسان قدم علينا، فقلت: لعلك تريد شهر بن حوشب، فسكت، قال ابو معشر انما أخذ كتبه من الدواوين والصحف.

(٢) تهذيب ٥: ٢٢١.

(٣) ميزان ٢: ٤٢٣، تهذيب ٥: ٢٢٠.

رسول الله ﷺ: عليكم بالعود الهندي- يعني- الكست فان فيه سبعة أشفية منها ذات الجنب. قال ابن سمعان في هذا الحديث: فان فيه شفاء من سبعة ادواء منها ذات الجنب[1].

٥٨- ت ق/عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد- كيسان- المقبري أبو عباد الليثي مولاهم المدني:.

روى عن أبيه وجده وعبد الله بن أبي قتادة:

وعنه: حفص بن غياث ومحمد بن جعفر بن أبي كثير وهشيم وغيرهم.

مجمع على تركه وضعفه ونكارة حديثه.[2].

وصرح بعضهم بكذبه:

قال يحيى بن سعيد: استبان لي كذبه في مجلس[3]، وقال ابن حجر: وقال أبو قدامة عن يحيى بن سعيد: جلست اليه مجلساً فعرفت فيه، يعني الكذب[4].

وقال البخاري: تركوه[5] وقال النسائي: متروك الحديث[6].

وقال أحمد بن حنبل: عبد الله بن سعيد المقبري ابو عباد، منكر الحديث، متروك الحديث[7].

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الاخبار ويهم في الاثار حتى يسبق الى قلب من يسمعها أنه كان المتعمد لها[8].

---

(١) جه. الطب. باب دواء ذات الجنب. حديث رقم: ٣٤٦٨.

(٢) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ١٦، الجرح ٢/٢: ٧١، التاريخ الكبير ٣/١: ١٠٥، الضعفاء: ٢٦٥، الضعفاء المتروكون: ٢٩٥، أسماء الضعفاء: ٨٥/ب، ديوان الضعفاء: ١٦٨، المغني ١: ٣٤٠، الميزان ٢: ٤٢٩، تهذيب ٥: ٢٣٧/ ٢٣٨.

(٣) التاريخ الكبير ٣/١: ١٠٥، الضعفاء: ٢٦٥، ميزان ٢: ٤٢٩.

(٤) تهذيب ٥: ٢٣٧.

(٥) تهذيب ٥: ٢٣٨.

(٦) الضعفاء: ٢٩٥.

(٧) الجرح ٢/٢: ٨١.

(٨) مجروحين ٢: ١٦.

وقال الدارقطني : متروك ذاهب الحديث .

وقال ابن عدي : عامة ما يرويه الضعف عليه بين .

وقال الحاكم أبو أحمد : ذاهب الحديث[1] .

قلت : روى له الترمذي وابن ماجه .

٥٩ ـ س / عبد الله بن شريك العامري :

كوفي : روى عن ابن عمر وابن عباس . وابن الزبير وآخرين .

وعنه إسرائيل ، وفطر بن خليفة والسفيانان وجماعة .

مختلف فيه .

وثقه جماعة . قال ابن أبي حاتم : نا محمد بن حمويه بن الحسن ، قال : سمعت أبا طالب قال سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله بن شريك فقال: كوفي ثقة .

وقال أيضاً ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : عبد الله ابن شريك ثقة .

وقال : سئل أبو زرعة عن عبد الله بن شريك العامري فقال : كوفي ثقة[2] .

وتكلم فيه جماعة[3]

وصرح بكذبه الجوزجاني . السعدي قال : مختاري كذاب[4] .

---

(١) تهذيب ٥ : ٢٣٨ .

(٢) الجرح ٢/٢ : ٨١ ، انظر ميزان ٢ : ٤٣٩ ، تهذيب ٥ : ٢٥٣ .

(٣) قد اختلف فيه قول النسائي : فذكره في ضعفائه وقال : ليس بالقوي وقال ابن حجر قال في موضع آخر : ليس به بأس وقال العقيلي : أسدي كوفي كان ممن يغلو ، وقال الدارقطني : لا بأس به ، وقال أبو حاتم الرازي : ليس بقوي . وقال ابن حبان : كان غالياً في التشيع يروي عن الاثبات ما لا يشبه حديث الثقات ، فالتنكب عن حديثه أولى من الاحتجاج به ، وقد كان مع ذلك مختارياً . انظر ترجمته في الجرح ٢/٢ : ٨١ ، التاريخ الكبير ٣/١ : ١١٥ ، مجروحين ٣١/٢ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٩٦ ، الضعفاء للعقيلي ٢٠٩/١ ، أسماء الضعفاء : ٨٦/ أ ديوان الضعفاء : ١٦٩ ، المغني ١ : ٣٤٢ ، ميزان ٢ : ٤٣٩ ، تهذيب ٥ : ٢٥٢ / ٢٥٣ ، خلاصة : ٢٠١ ،

(٤) ميزان ٢ : ٤٣٩ ، تهذيب ٥ : ٢٥٣ .

والذي يبدو لي أن السعدي فسر جرحه فيه بأنه كان مختارياً ممن يغلو في التشيع ويسلك نهج المختار الثقفي في ادعائه، وقد جرحه ابن مهدي بذلك وترك حديثه سفيان عيينة من أجل غلوه قال ابن أبي حاتم: أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: سمعت ابن عرعرة قال: كان عبد الرحمن بن مهدي قد ترك الحديث عن عبد الله بن شريك قال أبو محمد: لمذهبه فأنه كان مختارياً على ما حكاه ابن عيينة أخبرنا بذلك أبو بكر بن أبي خيثمة قال ابراهيم بن عرعرة بن البرند قال قال سفيان بن عيينة: كان عبد الله بن شريك مختارياً وكان لا يحدث عنه[1]، وكذلك النسائي: قال: ليس بالقوي مختاري[2]، فتبين من هذا ان تجريحه من قبل من جرحه انما كان من أجل غلوه في التشيع وسلوكه نهج المختار الثقفي، وقد حكى الامام الذهبي توبته ورجوعه وتركه مصاحبة المختار فقال: وكان في أوائل امره من اصحاب المختار، ولكنه تاب[3] وهذا كله يظهر أن جرحه غير مؤثر. وأن تكذيب الجوزجاني له غير معتد به.

روى له النسائي فقط.

٦٠- خ د ت ق /

عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري. أبو صالح كاتب الليث ابن سعد:

روى عن الليث بن سعد ومعاوية بن صالح وموسى بن علي بن رباح وآخرين.

وعنه ابو داود والترمذي والحسن بن علي الخلال وآخرون.

مختلف فيه، وكثير من الائمة على توثيقه وتقوية أمره وخاصة في روايته عن الليث وتكلم فيه بعضهم[4].

---

(١) الجرح ٢/٢: ٨١.

(٢) الضعفاء: ٢٩٦.

(٣) ميزان ٢: ٤٣٩.

(٤) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢: ٨٦/٨٧، التاريخ الكبير ٣/١: ١٢١ مجروحين ٢: ٤١/٤٤، الضعفاء والمتروكون: =

وصرح بكذبه صالح بن محمد جزرة. قال: كان ابن معين يوثقه. وهو عندي يكذب في الحديث[1].

وقال ابن المديني: ضربت على حديثه ولا أروي عنه شيئاً[2].

وقال أحمد بن صالح المصري: أخرج أبو صالح درجاً قد ذهب اعلاه ولم يدر حديث من هو؟ فقيل له: هذا حديث ابن أبي ذئب، فرواه عن الليث عن ابن أبي ذئب، قال أحمد: ولا أعلم أحداً روى عن الليث عن ابن أبي ذئب الا أبا صالح[3].

وقال أيضاً: متهم ليس بشيء[4]

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[5].

وقال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سألت أبي عن عبد الله بن صالح كاتب الليث فقال: كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بآخره.

وقال أيضاً: نا صالح بن أحمد بن حنبل قال، قال أبي: كاتب الليث كتبت عنه، يروي عن ليث بن سعد عن ابن أبي ذئب ولم يسمع الليث من ابن أبي ذئب شيئاً.

وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: الاحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب

= ٢٩٥، أسماء الضعفاء: ٨٦/ب، ديوان الضعفاء: ١٧٠، المغني ١: ٣٤٣/٣٤٢، ميزان ٢: ٤٤٥/٤٤٠، تهذيب ٥: ٢٦١/٢٥٦.

(١) ميزان ٢: ٤٤٥، تهذيب ٥: ٢٥٧.

(٢) تهذيب ٥: ٢٥٧.

(٣) تهذيب ٥: ٢٥٦.

(٤) تهذيب ٥: ٢٥٧.

(٥) تهذيب ٥: ٢٦٠.

الناس ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً[1].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن الاثبات ما لا يشبه حديث الثقات وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير وائمة، وكان في نفسه صدوقاً يكتب لليث بن سعد الحساب وكان كاتبه على الغلات، وانما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء، سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح ويطرح في داره في وسط كتبه فيجده عبد الله فيحدث به فيتوهم أنه خطه وسماعه فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره[2].

وقال أحمد بن محمد التستري: سألت أبا زرعة عن حديث زهرة بن معبد في الفضائل فقال: باطل وضعه خالد المصري- يعني ابن نجيح- ودسه في كتاب أبي صالح، فقلت: فمن رواه عن سعيد بن أبي مريم فقال: هذا كذاب، قد كان محمد ابن الحارث العسكري حدثني به عن أبي صالح وسعيد[3]، قال الحاكم: قد شفى أبو زرعة في علة هذا الحديث، فكل ما أتى أبو صالح كان من أجل هذا الحديث فاذا وضعه غيره، وكتبه في كتاب الليث كان المذنب غير أبي صالح[4].

وقال سعيد البرذعي، قلت لابي زرعة: أبو صالح كاتب الليث: فضحك وقال: ذاك رجل حسن الحديث، قلت: أحمد يحمل عليه قال: وشيء آخر، سمعت عبد العزيز بن عمران يقول: قرأ علينا أبو صالح كتاب عقيل فاذا في أوله: حدثني أبي عن جدي فاذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث.

وقال البرذعي أيضاً: قلت لابي زرعة: رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة يعني: نكرة. فقال: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكن كان

---

(١) الجرح ٢/٢: ٨٦/ ٨٧.

(٢) مجروحين ٢: ٤٢.

(٣) ميزان ٢: ٤٤٢، تهذيب ٢: ٢٥٧، الا انه قال: وكذا قال أحمد بن بصر بك تري عن أبي زرعة في حديث الفضائل وزاد: وكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلس لهم وله غير هذا.

(٤) تهذيب ٥: ٢٥٨

يسمع الحديث مع خالد بن نجيح وكان خالد اذا سمعوا عن الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبلوا به، وبلى به أبو صالح أيضاً في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر، ليس له أصل، وانما هو من خالد بن نجيح وكذا[1].

وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث الا انه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب[2].

قلت يتبين من جميع ما سبق ان من قال بتكذيب أبي صالح انما هو لجريان الكذب على لسانه دون أن يتعمد ذلك أو يقصده ويدل على ذلك أمور:

١ـ أنه ممن دس له الحديث في كتبه ورواها دون أن يتبين أنها ليست من حديثه.

٢ـ أنه ادعى سماع الليث بن سعد من ابن أبي ذئب، وسائر الائمة على خلاف ذلك اذ لا يعرف لليث رواية عن ابن أبي ذئب.

٣ـ انه انقلبت عليه أحاديث عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد عن أبيه عن جده فرواها عن عقيل. وكل سبب من هذه الاسباب يسوغ الحكم على الرواي بالكذب كما سبق بيانه في مبحث على أي شيء يطلق المحدثون الكذب.

أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

٦١ ق / عبد الله بن محرز الجزري العامري مولى بني عقيل ويقال الرقي: قاضي الجزيرة:

روى عن قتادة والزهري، ونافع بن عبد الكريم الجزري وآخرين.
وعنه الثوري واسماعيل بن عياش وعبد الرزاق وآخرون.
مجمع على تركه ونكارة حديثه[3]. مع صلاحه وعبادته.

---

(١) تهذيب ٥: ٢٥٧/٢٥٨.
(٢) ميزان ٢: ٤٤١، تهذيب ٥: ٢٥٨.
(٣) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ٢٨/٢٩، الجرح ٢/٢: ١٧٦، التاريخ الكبير ٣/١: ٢١٢، الضعفاء: ٢٦٦، =

وصرح ابن حبان بكذبه فقال: كان من خيار عباد الله، ممن يكذب ولا يعلم ويقلب الاخبار ولا يفهم[1].

وقال البخاري: منكر الحديث[2]، وقال النسائي: متروك الحديث مكي [3].

وقال ابن المبارك: لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محرز، لاخترت أن القاه ثم أدخل الجنة، فلما رأيته كانت بعرة أحب الي منه[4].

وقال الجوزجاني: هالك[5]

وقال ابن عدي. روايته عمن يرويه عنه غير محفوظة[6].

وقال ابن أبي حاتم: سالت أبي عن عبد الله بن محرز فقال: متروك الحديث، منكر الحديث، ضعيف الحديث ترك حديثه عبد الله بن المبارك[7].

قلت روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال ثنا هشام بن عمار ثنا بقية عن عبد الله بن محرز عن قتادة عن أنس قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يقول: «أنا اذا ليهودي فقال رسول الله ﷺ وجبت[8].

٦٢ ق / عبد الله بن محمد العدوي أبو الحباب التميمي:

روى عن علي بن زيد بن جدعان وعمر نن عبد العزيز وغيرهما.

وعنه الوليد بن بكير أبو خباب.

الضعفاء والمتروكون: ٢٩٥، أسماء الضعفاء: ٩٠/ب ديوان الضعفاء: ١٧٧، المغني ١: ٣٥٦، ميزان ٢: ٥٠٠/٥٠٠، تهذيب ٥: ٣٩٠/٣٨٩، خلاصة: ٢١٢، تنزيه الشريعة١: ٧٤.

(١) مجروحين ٢: ٢٨.

(٢) التاريخ الكبير ٣/١: ٢١٢، الضعفاء: ٢٦٦.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٥.

(٤) مجروحين ٢: ٢٨، ميزان ٢: ٥٠٠، تهذيب ٥: ٧٣٨٩

(٥) ميزان ٢: ٥٠٠، تهذيب ٥: ٣٨٩، أسماء الضعفاء: ٩٠/ب.

(٦) تهذيب ٥: ٣٠.

(٧) الجرح ٢/٢: ١٧٦.

(٨) جه . الكفارات . باب من حلف بملة غير الإسلام ، حديث رقم٢٠٩٩ .

مجمع على تركه ونكارة حديثه[1].

وصرح بكذبه ووضعه الحديث وكيع بن الجراح قال: يضع الحديث[2] وقال البخاري: منكر الحديث[3] وقال ايضاً: لا يتابع على حديثه.

وقال ابن عبد البر: أهل العلم بالحديث يقولون: ان هذا الحديث يعني الذي أخرجه ابن ماجه من وضع عبد الله بن محمد العدوي وهو عندهم موسوم بالكذب[4].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا الوليد بن بكير أبو خباب ثنا عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله قال: خطبنا رسول الله ﷺ قال: أيها الناس، توبوا الى الله . . . الحديث[5].

٦٣- ت ق / عبد الله بن معاذ الصنعاني اليماني:

روى عن معمر ويونس بن يزيد.

وعنه ابراهيم بن المنذر الحزامي. ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، وأبو عبيدة بن فضل بن عياض وغيرهم غالب الائمة على توثيقه وقبول حديثه[6].

وشذ عبد الرزاق فكذبه[7].

---

(١) راجع ترجمته في مجروحين ٢ : ١٧/١٦، الجرح ٢/٢ : ١٥٦، التاريخ الكبير ٣/١: ١٩٠، الضعفاء ٢٦٦، أسماء الضعفاء: ٨٩/ أ، ديوان الضعفاء: ١٧٦، المغني، ١: ٣٥٥، ميزان ٢: ٤٨٥/ ٤٨٦، تهذيب ٦: ٥١، خلاصة: ٢١٣، تنزيه الشريعة ١: ٧٤.

(٢) ميزان ٢: ٤٨٥، تهذيب ٦: ١٢.

(٣) التاريخ الكبير ٣/١: ١٩٠، الضعفاء: ٢٦٦.

(٤) تهذيب ٦: ١٢.

(٥) جه. اقامة الصلاة والسنة فيها. باب فرض الجمعة حديث رقم ١٠٨١.

(٦) انظر ترجمته الجرح ٢/٢ : ١٧٣، التاريخ ٣/١: ٢١٢، أسماء الضعفاء: ٩١، ديوان الضعفاء: ١٧٨، المغني ١: ٣٥٨، ميزان ٢: ٥٠٦، تهذيب ٦: ٣٨/٣٧، خلاصة: ٢١٥.

(٧) ميزان ٢: ٥٠٦، تهذيب ٦: ٣٨.

وقد دفع عنه الائمة تهمة الكذب. بل فضلوه على عبد الرزاق.

قال البخاري: كان ثقة، وعبد الرزاق كان يكذبه وقال هشام بن يوسف: هو صدوق[1].

وقال أبو زرعة قال ابن معين: كان عبد الرزاق يكذبه، قال أبو زرعة: وأنا أقول هو أوثق من عبد الرزاق[2].

روى له الترمذي وابن ماجه.

٦٤ ق/عبد الاعلى بن أبي المساور الكوفي الجرار الفاخوري:

روى عن الشعبي، وزياد بن علاقة، وعطاء بن أبي رياح.

وعنه وكيع ويزيد بن هارون وشبابة.

مجمع على ضعفه وترك حديثه[3].

وصرح ابن معين بكذبه في رواية ابن الجنيد.

قال ابن حجر: قال ابراهيم بن الجنيد وعباس الدوري عن ابن معين ليس بشيء وزاد ابراهيم كذاب[4].

وقال البخاري: منكر الحديث[5].

وقال النسائي: متروك الحديث[6]. وفي موضع آخر: ليس بثقة ولا

(١) التاريخ الكبير ٣/١: ٢١٢.

(٢) تهذيب ٦: ٣٨، لكن جاء في كتب الذهبي الرواية عن أبي حاتم الرازي بدل ابي زرعة. انظر ميزان ٢: ٥٠٦، الضعفاء: ١٧٨، المغني: ١: ٣٥٨.

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ٧٤، الجرح ٣/٢: ٢٧، مجروحين ٢: ١٤٨، الضعفاء: ٢٦٨، والمتروكون ٢٩٧، أسماء الضعفاء: ١٠٣/ب، ديوان الضعفاء ١٨٢، المغني: ١: ٣٦٥، ميزان ٢: ٥٣١/٥٣٢، تهذيب ٦: ٩٨، خلاصة: ٢٢١،

(٤) تهذيب ٦: ٩٨.

(٥) التاريخ الكبير ٣/٢: ٧٤، الضعفاء: ٢٦٨.

(٦) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٧، تهذيب ٦: ٩٨.

مامون[1].

وقال أبو حاتم الرازي: عبد الاعلى بن أبي المساور ضعيف الحديث شبه المتروك[2].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الاثبات ما لا يشبه حديث الثقات حتى اذا سمعها المبتدىء في هذه الصناعة علم أنها معمولة[3].

وقال ابن عدي: حدثه لا يتابعه عليه الثقات[4].

أخرج له ابن ماجه حديثين فقط[5].

٦٥ـ ت / عبد الجبار بن العباس الشبامي:

روى عن أبي اسحاق السبيعي وعدي بن ثابت وسلمة بن كهيل وغيرهم.

وعنه ابن المبارك واسماعيل بن محمد بن جحادة وأبو قتيبة مسلم بن قتيبة. وآخرون.

مختلف فيه.

وثقه أبو حاتم الرازي قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبد الجبار بن العباس الشبامي، فقال: ثقة، قلت: لا بأس به؟ قال: ثقة[6].

وقوى شأنه قوم، وضعفه آخرون[7].

---

(١) تهذيب ٦: ٩٨.
(٢) الجرح ٣/٢: ٢٧.
(٣) مجروحين ٢: ١٤٨.
(٤) أسماء الضعفاء: ١٠٣/ب.
(٥) أما الحديث الاول جه. المقدمة. باب في القدر حديث رقم ٨٧. واما الحديث الثاني. جه. الزهد. باب صفة أمة محمد ﷺ ـ حديث رقم ٤٢٩١.
(٦) الجرح ٣/١: ٣١، ميزان ٢: ٥٣٣، تهذيب ٦: ١٠٣.
(٧) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ١٥٥، الجرح ٣/١: ٣١، التاريخ الكبير ٣/٢: ١٠٨، أسماء الضعفاء: ١٠١/ب، الضعفاء للعقيلي: ٢٦٠، ديوان الضعفاء: ١٨٢، المغني: ٣٦٦/١، ميزان ٢: ٥٣٣، تهذيب ٦: ١٠٣، خلاصة: ٢٢١، تنزيه الشريعة ١: ٧٧.

وكذبه أبو نعيم الفضل بن دكين فقال : لم يكن بالكوفة أكذب منه[1] .

وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه وكان يتشيع[2] .

وقال الجوزجاني : كان غالياً في سوء مذهبه - يعني - التشيع[3] .

قلت الظاهر أن تكذيب أبي نعيم له انما هو من أجل مذهبه .

روى له الترمذي فقط . وأخرج له البخاري في الادب المفرد وابو داود في القدر .

٦٦ - خ م د س ت / عبد الحميد بن عبدالله بن عبد الله بن أويس أبو بكر المدني ، حليف بني تميم الاعشى : أخو اسماعيل .

روى عن أبيه وعم جده الربيع بن مالك ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وآخرين .

وعنه أخوه اسماعيل ، وأيوب بن سليمان واسحاق بن راهويه وغيرهم .

غالب الائمة على توثيقه فقد وثقه : ابن معين وأبو داود وابن حبان والدارقطني[4] .

وشذ الازدي فقال في ضعفائه : أبو بكر الاعشى يضع الحديث[5] وقد دفع عنه العلماء تهمة الوضع ، واعتبروا ذلك من زلات الازدي وعثراته وممن بالغ في رده ابن عبد البر فقال : هذا رجم بالظن الفاسد وكذب محض . . . الخ[6] وقال الذهبي : وهذه منه زلة قبيحة[7] .

وقد اعتذر بعضهم للازدي بأنه ظنه غيره.

---

(١) مجروحين ١ : ١٥٥ ، أسماء الضعفاء : ١٠١ / ب .

(٢) الضعفاء : ٢٦٠ ، ميزان ٢ : ٥٣٣ ، تهذيب ٦ : ١٠٣ .

(٣) تهذيب ٦ : ١٠٣ ، ميزان ٢ : ٥٣٣ .

(٤) انظر ترجمته في الجرح ١/٣ : ١٥ ، التاريخ الكبير ٢/٣ : ٥٠ / ٥١ ، ميزان ٢ : ٥٣٨ ، تهذيب ٦ : ١١٨ ، هدي الساري : ٤١٦ بل نقل الحاكم عن الدارقطني انه قال : حجة .

(٥) هدي الساري : ٤١٦ ، ميزان ٢ : ٥٣٨ .

(٦) هدي الساري : ٤١٦ .

(٧) ميزان ٢ : ٥٣٨ .

قال ابن حجر بعدأن حكى قول الازدي: أبو بكر الاعشى يضع الحديث، فكأنه ظن أنه آخر غير هذا[1].

وقال في التهذيب: وقال الازدي: وما أظنه ظن الا أنه غيره فانه انما اطلق ذلك في أبو بكر الاعشى وهو هو[2].

٦٧ـ ق / عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري المدني:

روى عن أبيه وعمه عبيد الله وهشام بن عروة وآخرين.

وعنه أبو الربيع الزهراني، وسريج بن يونس وعبد العزيز الاويسي وآخرون.

متفق على تركه ونكارة حديثه[3].

وصرح جمع بكذبه.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: أحاديثه مناكير، كان كذاباً[4].

وقال ابن أبي حاتم، نا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أبا طالب قال، قال أحمد بن حنبل: عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري ليس بشيء، وقد سمعت أنا منه ثم مزقته، وكان يقلب حديث نافع عن ابن عمر يجعله عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

وقال ايضاً: سمعت أبي يقول: عبد الرحمن بن عبد الله العمري متروك الحديث، أضعف من أخيه القاسم كان يكذب[5].

---

(١) هدي الساري: ٤١٦.

(٢) تهذيب ٦: ١١٨.

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/١: ٣١٦، الجرح ٢/٢: ٢٥٣، مجروحين ٢: ٥٦، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٦، أسماء الضعفاء ٩٥/ب، ديوان الضعفاء: ١٨٩، المغني: ١: ٣٨٢، ميزان: ٢: ٥٧١/٧٥٢، تهذيب ٦: ٢١٣/ ٢١٤، خلاصة: ٢٣٠، تنزيه الشريعة ١: ٧٨.

(٤) تهذيب ١: ٢١٤

(٥) الجرح ٢/٢: ٢٥٣، تهذيب ٦: ٢١٤، ميزان ٢: ٥٧١.

وقال البخاري: سكتوا عنه[1] وقال: هو وأخوه القاسم يتكلمون فيهما[2] وقال أيضاً: ليس ممن يُرْوَى حديثه[3] وقال النسائي: متروك[4].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن عمه ما ليس من حديثه وذاك أنه كان يهم فيقلب الاسناد ويلزق المتن بالمتن ففحش ذلك في روايته فاستحق الترك[5].

وقال الذهبي: هالك[6].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مناكير إما متنا واما اسناداً[7].

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا عبد الرحمن بن عبد الله العمري عن أبيه وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يخرج الى العيد ماشياً ويرجع ماشياً[8].

٦٨ـ د ق/عبد الرحمن بن هانىء أبو نعيم النخعي سبط ابراهيم النخعي كوفي:

روى عن مسعر والثوري وشريك:

وعنه عباس بن عبد العظيم ومحمد بن ثواب الهباري وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وغيرهم غالب الائمة على ضعفه، ووثقه العجلي[9].

وكذبه يحيى بن معين.

---

(١) ميزان ٢: ٥٧١، تهذيب ٦: ٢١٤.
(٢) ميزان ٢: ٥٧١، تهذيب ٦: ٢١٤.
(٣) تهذيب ٦: ٢١٤.
(٤) الضعفاء: ٢٩٦.
(٥) مجروحين ٢: ٥٦.
(٦) ميزان ٢: ٥٧١.
(٧) ميزان ٢: ٥٧٢، تهذيب ٦: ٢١٤.
(٨) جه. اقامة الصلاة. باب ما جاء في الخروج الى العيد ماشياً حديث رقم ١٢٩٥.
(٩) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢: ٢٩٨، التاريخ الكبير ١/٣: ٣٦٢، أسماء الضعفاء: ٩٧/أ، ديوان الضعفاء: ١٩١، المغني ٢: ٣٨٨ ميزان ٢: ٥٩٥، تهذيب ٦: ٢٨٩/٢٩٠، خلاصة: ٢٣٦.

قال ابن أبي حاتم نا علي بن الحسن الهسنجاني قال سمعت: يحيىٰ بن معين يقول: بالكوفة كذابان أبو نعيم النخعي وأبو نعيم ضرار بن صرد[1].

وقال البخاري: فيه نظر، وهو في الأصل صدوق.

وقال ابن عدي: عامة ماله لا يتابعه عليه الثقات[2].

روى له الترمذي وابن ماجه.

٦٩ـ ق / عبد الرحيم بن زيد بن الحواري العمي:

روى عن أبيه ومالك بن دينار.

وعنه أحمد بن محمد بن الوليد الازرق والحسن بن قزعة والحسن بن حريث وغيرهم. مجمع على ضعفه، ومتفق على نكارة حديثه[3].

وكذبه يحيىٰ بن معين:

قال ابن حجر: وقال العقيلي، قال ابن معين: كذاب خبيث[4]. وقال الذهبي، قال يحيىٰ: كذاب، وقال مرة: ليس بشيء[5].

وقال البخاري: تركوه[6].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: عبد الرحيم بن زيد العمي ترك حديثه، كان يفسد أباه يحدث عنه بالطامات[7].

---

(١) الجرح ٢/٢ : ٢٩٨، ميزان ٢: ٥٩٥، تهذيب ٦: ٢٨٩.

(٢) تهذيب ٦: ٢٩٠.

(٣) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ١٥٢/١٥٣، جرح ٢/٢ : ٣٤٠، التاريخ الكبير ٣/٢: ١٠٤، الضعفاء: ٢٦٩، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٦، أسماء الضعفاء: ٩٧/ب، ديوان الضعفاء: ١٩٢، المغني ٢: ٣٩١، ميزان ٢: ٦٠٥، تهذيب ٦: ٣٠٥/٣٠٦، خلاصة: ٢٣٧، تنزيه الشريعة ١: ٧٩، الضعفاء للعقيلي: ٢٥٧.

(٤) تهذيب ٦: ٣٠٥، قلت: لم اقف على قول يحيىٰ في الضعفاء للعقيلي انظر ٢٥٧.

(٥) ميزان ٢: ٦٠٥، تهذيب ٦: ٣٠٥.

(٦) التاريخ ٣/٢: ١٠٤، الضعفاء: ٢٦٩.

(٧) الجرح ٢/٢ : ٣٤٠.

وقال النسائي : متروك[1]: وقال مرة : ليس بثقة ولا مأمون ولا يكتب حديثه .

وقال ابن عدي : يروي عن أبيه عن شفيق عن عبد الله غير حديث منكر، وله أحاديث لا يتابعه عليها الثقات[2].

وقال ابن حبان : يروي عن أبيه العجائب مما لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها[3].

روى له ابن ماجه ثلاثة أحادث[4].

٧٠ـ ت / عبد الرحيم بن هارون الغساني الوأسطي أبو هشام :

روى عن عبد العزيز بن أبي رواد وابن عون، وعوف الاعرابي وجماعة

وعنه يحيى بن موسى، وابراهيم بن عبد الله السعدي، وعبد بن حميد وآخرون.

ذكره ابن حبان في ثقاته وقال : يعتبر بحديثه اذا حدث عن الثقات من كتابه، فانه فيما حدث من حفظه بعض المناكير[5].

وسائر الائمة على ضعفه[6] وقال أبو حاتم الرازي : مجهول[7].

وكذبه الدارقطني : قال : متروك الحديث يكذب[8].

---

(١) الضعفاء والمتروكون : ٢٩٦ .

(٢) تهذيب ٦ : ٣٠٥ .

(٣) مجروحين ٢ : ١٥٢/١٥٣ .

(٤) اما الحديث الاول فاخرجه في الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثة حدث رقم ٤١٩ ، وأما الحديث الثاني فاخرجه في الوصايا باب الحيف في الوصية . حديث رقم ٢٧٠٣ ، وأما الحديث الثالث فاخرجه في المناسك باب صيام شهر رمضان بمكة، حديث رقم ٣١١٧ .

(٥) تهذيب ٦ : ٣٠٨/٣٠٩ .

(٦) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢ : ٣٤٠ ، التاريخ الكبير ٣/٢ : ١٠٣ ، أسماء الضعفاء : ٩٨/ب ، ديوان الضعفاء : ١٩٣ ، المغني ٢ : ٣٩٢ ، ميزان ٢ : ٦٠٧/٦٠٨ ، الخلاصة : ٢٣٧ ، تنزيه الشريعة ١ : ٧٩ .

(٧) الجرح ٢/٢ : ٣٤٠ .

(٨) تهذيب ٦ : ٣٠٩ ، ميزان ٢ : ٦٠٧ .

وقال ابن عدي بعد أن أورد له حديثاً: وله غير ما ذكرت، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وانما ذكرته لاحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات[1].

أخرج له الترمذي فقط.

٧١ـ ع عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني أبو بكر مولى حمير اليماني:

روى عن معمر وابن جريج وهشام بن حسان وغيرهم.

أجمع الائمة على ثقته وصحة حديثه وحكى عن كثير منهم توثيقه[2]، الى أن أصيب بالعمى فانه تغير وساء حفظه وصار يتلقن من غير حديثه، قال ابو زرعة الدمشقي: قلت لأحمد بن حنبل: كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر؟ قال: نعم، قيل له: من أثبت في ابن جريج، عبد الرزاق أو البرماني؟ قال: عبد الرزاق، وقال لي: اتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع[3].

وقال الأثرم: سمعت ابا عبد الله يسأل عن حديث: النار جبار فقال: هذا باطل، من يحدث به عن عبد الرزاق؟، قلت: حدثني أحمد بن شبويه قال: هؤلاء سمعوا منه بعد ما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو من كتبه، وقد اسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعدما عمي[4] وقال حنبل بن اسحاق عن أحمد نحو ذلك وزاد: من سمع من الكتب فهو أصح[5]

قال ابن الصلاح عقيب قول أحمد: من سمع من عبد الرزاق بعد العمي لا شيء[6].

---

(١) تهذيب ٦: ٣٠٨.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ١٣٠، جرح ١/٠٠. ٣٩/٣٨، الضعفاء للعقيلي: ٢٦٦/٢٦٥، اسماء الضعفاء: ١٠٣، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٧، ديوان الضعفاء: ١٩٣، المغني ٢: ٣٩٣، ميزان ٢: ٦١٤/٦٠٩، تهذيب ٦: ٣١٥/٣١٠، خلاصة: ٢٣٨.

(٣) ميزان ٢: ٦١٠.

(٤) ميزان ٢: ٦١٠/ ٦١١، تهذيب ٦: ٣١٢.

(٥) تهذيب ٦: ٣١٢.

(٦) ميزان ٢: ٦١٣.

وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره[1].

وقد أورده الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي فيمن رمي بالاختلاط في كتابه الاغتباط[2].

قلت: وثمة أمر آخر تكلم فيه من أجله. ذلك هو التشيع وافراطه فيه.

قال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين وقيل له، قال أحمد: ان عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع فقال: كان عبد الرزاق والله الذي لا اله إلا هو أغلا في ذلك منه مائة ضعف [3].

وقال أبو زرعة- عبيد الله- حدثنا عبد الله المسندي قال: ودعت ابن عيينة قلت: أريد عبد الرزاق، قال: أخاف أن يكون من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا[4].

ومما روى عنه مما يدل على تشيعه:

قال العقيلي: حدثني أحمد بن زكير الحضرمي، قال: حدثنا محمد بن اسحاق ابن يزيد البصري قال سمعت مخلد الشعيري يقول: كنت عند عبد الرزاق فذكر رجل معاوية فقال: لا تقذر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان[5].

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، سمعت ابن معين يقول، سمعت من عبد الرزاق كلاماً يوماً، فاستدللت به على تشيعه فقلت: ان أستاذيك الذين أخذت عنهم كلهم أصحاب سنة، معمر ومالك وابن جريج وسفيان والاوزاعي فعمن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي فرأيته فاضلا حسن الهدي فأخذت هذا عنه[6].

وقد روى تكذيبه عن العباس بن عبد العظيم العنبري.

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٧.

(٢) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط: ١٦/١٧.

(٣) ميزان ٢: ٦١١ / ٦١٢.

(٤) الضعفاء للعقيلي ١: ٢٦٥، ميزان ٢: ٦١٠

(٥) الضعفاء للعقيلي ١: ٢٦٥، ميزان ٢: ٦١٠.

(٦) ميزان ٢: ٦١١.

قال العقيلي: حدثنا محمد بن أحمد بن حماد، سمعت محمد بن عثمان الثقفي البصري قال: لما قدم العباس بن عبد العظيم من صنعاء من عند عبد الرزاق وكان رحل اليه للحديث أتيناه نسلم عليه فقال لنا: ونحن جماعة عنده في البيت: ألست قد تجشمت الخروج الى عبد الرزاق، فدخلت اليه، وأقمت عنده حتى سمعت منه ما أردت: والله الذي لا اله الا هو أن عبد الرزاق كذاب، ومحمد بن عمر الواقدي اصدق منه[1] وقد دفع العلماء هذه التهمة عن عبد الرزاق وفي مقدمتهم الذهبي قال:

هذا ما وافق العباس عليه مسلم، بل سائر الحفاظ وائمة العلم يحتجون به الا تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى[2].

وكذبه أيضاً زيد بن المبارك.

قال ابن حجر: ذكر الاسماعيلي في المدخل عن الفرهياني انه قال: حدثنا عباس العنبري عن زيد بن المبارك قال: كان عبد الرزاق كذاباً يسرق الحديث، وعن زيد قال: لم يخرج أحد من هؤلاء الكبار من ها هنا الا وهو مجمع أن لا يحدث عنه[3].

قلت: ائمة الحديث متفقون على توثيق عبد الرزاق وصحة حديثه قبل أن يعمى. والذي يظهر لي والله أعلم. أن عباساً العنبري كذب عبد الرزاق تبعاً لزيد ابن المبارك حيث أنه هو الذي روى تكذيب زيد. وتكذيب زيد له انما يتعلق فيما يظهر لي من حيث تشيعه وتجرأه على الصحابة لا أنه كان يكذب في الحديث ويختلق. ويدل على ذلك ما روى العقيلي قال: سمعت علي بن عبد الله بن المبارك الصنعاني يقول، كان زيد بن المبارك لزم عبد الرزاق، فأكثر عنه ثم خرق كتبه ولزم محمد بن ثور، فقيل له في ذلك فقال: كنا عند عبد الرزاق فحدثنا بحديث معمر عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان، الحديث الطويل، فلما قرأ قول عمر لعلي والعباس:

---

(١) الضعفاء ١: ٢٦٥، ميزان ٢: ٦١٠/٦١١.

(٢) ميزان ٢: ٦١١.

(٣) تهذيب ٦: ٣١٥.

فجئت أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك، وجاء هذا يطلب ميراث أمرأته من أبيها، قال عبد الرزاق: انظروا الى الأنوك يقول تطلب انت ميراثك من ابن اخيك ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، لا يقول رسول الله ﷺ قال زيد بن المبارك، فقمت فلم أعد اليه، ولا أروي عنه حديثاً أبداً[1].

فتكذيب زيد بن المبارك والعباس انما يتعلق بقبوله التلقين وتجرأه على عمر رضي الله عنه وهذان الامران يسوغان عند المحدثين رمي الراوي بالكذب كما سبق بيانه[2].

ومما يدل على ذلك قول ابن عدي: ولعبد الرزاق أصناف وحديث كثير وقد رحل اليه ثقات المسلمين وأئمتهم، وكتبوا عنه، الا أنهم نسبوه الى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل لم يتابع عليها فهذا اعظم ما ذموه من روايته، ولما رواه في مثالب غيرهم.

وأما في باب الصدق فارجو انه لا بأس به[3].

قلت: واختلاط عبد الرزاق وتغيره بعد أن عمي لا يضر في سالف حديثه الذي نقله عنه الثقات الاثبات وما صح من كتبه لان العلماء ميزوا بين حديثه قبل العمى وبين حديثه بعد العمى فاصبح اختلاطه مؤثراً على حديثه بعد العمى فحسب وقول أحمد والنسائي مشعر بذلك.

اخرج حديثه أصحاب الكتب الستة والله أعلم.

٧٢ـ ق/ عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة القرشي مولاهم أبو الصلت الهروي:

روى عن عبد السلام بن حرب وعبد الله بن ادريس وعباد بن العوام وجماعة.

---

(١) الضعفاء ١: ٢٦٥/ ٢٦٦، ميزان ٢: ٦١١، قال الذهبي: في هذه الحكاية ارسال والله أعلم بصحتها، ولا اعتراض على الفاروق رضي الله عنه فيها، فإنه تكلم بلسان قسمة التركات.
(٢) انظر مبحث على أي شيء يطلق المحدثون وصف الكذب.
(٣) تهذيب ٦: ٣١٣/ ٣١٤.

وعنه ابنه محمد بن عبد السلام، ومحمد بن اسماعيل الاحمسي وسهل بن زنجلة وآخرون.

غالب الائمة على تضعيفه ونكارة حديثه[1]، وانفرد ابن معين فوثقه فقد روى الحسن بن علي بن مالك قال: سألت ابن معين عن أبي الصلت فقال: ثقة، صدوق الا أنه يتشيع[2].

ورماه جماعة بالكذب. قال محمد بن طاهر: كذاب[3].

وقال ابن أبي حاتم: سألت ابي عنه فقال: لم يكن عندي بصدوق وهو ضعيف ولم يحدثني عنه وأما أبوزرعة فأمر أن يضرب على حديث أبي الصلت وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه[4].

وقال العقيلي: رافضي خبيث، غير مستقيم الامر[5]، وقال مسلمة عن العقيلي: كذاب.

وقال البرقاني عن الدارقطني: كان رافضياً خبيثاً... قال أبو الحسن- أي الدارقطني- وروى حديث الايمان اقرار بالقول: وهو متهم بوضعه لم يحدث به الا من سرقه منه، فهو الابتداء في هذا الحديث، وقال البرقاني وحكى لنا أبو الحسن أنه سمع يقول: لكلب للعلوية خير من جميع بني أمية، فقيل له: ا ن فيهم عثمان، فقال: فيهم عثمان.

وقال الجوزجاني: كان مائلاً عن الحق.

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ٤٨، مجروحين ٢: ١٤٤/١٤٣، الضعفاء للعقيلي: ٢٥٥ أسماء الضعفاء: ٨٨/أ، ديوان الضعفاء: ١٩٣، المغني ٢: ٣٩٤، ميزان ٢: ٦١٦، تهذيب ٦: ٣٢٢/٣١٩، خلاصة: ٢٣٨، تنزيه الشريعة ١: ٧٩.

(٢) تهذيب ٦: ٣٢٠.

(٣) تهذيب ٦: ٣٢٢.

(٤) الجرح ٣/١: ٤٨.

(٥) الضعفاء ١: ٢٥٥.

وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضائل أهل البيت وهو متهم فيها[1].

وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم: روى مناكير[2].

وقال ابن حبان: يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل علي وأهل بيته لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد[3].

قلت قد سبق الكلام عليه مستوفى عند ذكر حديث :أنا مدينةالعلم وعلي بابها من الفصل الثاني.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا سهل بن أبي سهل ومحمد بن اسماعيل قالا: ثنا عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي ثنا علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: الايمان معرفة بالقلب واقرار باللسان وعمل بالاركان قال أبو الصلت: لو قرىء هذا الاسناد على مجنون لبرأ[4].

٧٣ـ ت / عبد العزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاصي السعيدي أبو خالد الكوفي:

روى عن فطر بن خليفة وهارون بن سليمان الفراء وابراهيم بن طهمان وغيرهم.

وعنه محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي وأبو سعيد الاشج وعلي بن محمد الطنافسي وآخرون.

مجمع على ضعفه وترك حديثه[5].

---

(١) تهذيب ٦: ٣٢١.

(٢) تهذيب ٦: ٣٢٣.

(٣) مجروحين ٢: ١٤٣.

(٤) جه. مقدمة. باب في الايمان حديث رقم ٦٥.

(٥) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢: ٣٧٨/٣٧٧، التاريخ الكبير ٣/٢: ٣٠، مجروحين ٢: ١٣٤، الضعفاء: ٢٦٨، الضعفاء والمتروكون ٢٩٧، الضعفاء للعقيلي: ٢٤٥/٢٤٤، أسماء الضعفاء ١/٩٩، ديوان الضعفاء: ١٩٥، المغني ٢: ٣٩٦، ٢: ٦٢٣/٦٢٢، تهذيب ٦: ٣٣١/٣٢٩، تاريخ بغداد ٤٤٧/٤٤٢/١٠.

وصرح جماعة من الائمة بكذبه.

قال ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد، سمعت يحيى بن معين وسئل عن عبد العزيز بن أبان فقال: كذاب خبيث يضع الحديث[1].

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى وسئل عن عبد العزيز بن أبان فقال: وضع أحاديثه عن سفيان لم يكن بشيء[2].

وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، سمعت يحيى بن معين يقول: عبد العزيز بن أبان ليس حديثه بشيء كان يكذب، وسمعت يحيى بن معين مرة أخرى يقول: عبد العزيز بن أبان كان يحدث بأحاديث موضوعة وأتوه بحديث أبي داود الطيالسي عن الاسود بن شيبان- حديث أم معبد- فقراه عليهم وحدثهم به.[3]

وقال الخطيب: أنبأنا أحمد بن محمد الكاتب، أخبرنا محمد بن حميد المخرمي حدثنا ابن حيان قال: وجدت في كتاب ابي بخط يده: سألت أبا زكريا عن الواقدي فقال: كان كذابا، قلت لابي زكريا فعبد العزيز بن ابان مثله؟ قال: لا ليس هو مثله، ولكنه ضعيف واه ليس بشيء، قلت له: ما تنقم على عبد العزيز؟ قال: غير شيء، أحاديث كذب ليس لها أصل منها حديث سفيان عن مغيرة عن ابراهيم أن النبي ﷺ قال للعباس «يكون من ولدك من يملك كذا» ويفعل كذا... الحديث.

ومنها حديث سفيان عن الاعمش عن أبي وائل عن حذيفة عن النبي-ﷺ- تخرج رايات من المشرق.... الحديث.

قال أبو زكريا هذه أحاديث كذب لم يحدث بها أحد قط الاسقط حديثه.[4]

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: ما رأيت أحداً أبين أمراً منه، أي عبد العزيز

---

(۱) تاريخ بغداد ۱۰: ٤٤٥، تهذيب ٦: ۳۲۹.
(۲) الجرح ۲/۲: ۳۷۷، تاريخ بغداد ۱۰: ٤٤٥، تهذيب ٦: ۳۲۹.
(۳) تاريخ بغداد ۱۰: ٤٤٥/٤٤٦، تهذيب ٦: ۳۲۹.
(٤) تاريخ بغداد: ۱۰: ٤٤٦،، تهذيب ٦: ۳۲۹.

ابن أبان ـ وقال: هو كذاب[1] وقال ابن أبي حاتم نا أبو زرعة قال، سمعت ابن نمير يقول: ما مات عبد العزيز بن أبان حتى قرأ ما ليس من حديثه[2]، وقال البخاري: تركوه.[3]

وقال النسائي: متروك الحديث[4] وقال مرة: ليس بثقة ولا يكتب حديثه.[5]

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان فقال: لا يشتغل به، تركوه، لا يكتب حديثه.[6] وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: ليس هو بذاك، وليس هو في شيء من كتبي.[7]

وقال ابن عدي: روى عن الثوري غير ما ذكرت من البواطيل وعن غيره.

وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة، وكذا قال أبو سعيد النقاش.

وقال الخليلي: ضعفوه، والحمل عليه.[8]

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: عبد العزيز بن أبان تركه أحمد بن حنبل ويقول: أسقطوا حديثه[9]

وقال ابن حبان: كان ممن يأخذ كتب الناس فيرويها من غير سماع ويسرق الحديث، ويلقي عن الثقات بالاشياء المعضلات.[10]

قلت: أخرج الترمذي حديثه[11].

---

(١) تاريخ بغداد ١٠: ٤٤٦، تهذيب ٦: ٣٢٩/ ٣٣٠.

(٢) الجرح ٢/٢: ٣٧٧.

(٣) الضعفاء: ٨٩

(٤) الضعفاء: ٢٦٨ • وفي التاريخ الكبير: تركه أحمد ا. هـ ٣/٢: ٣٠

(٥) الضعفاء: ٢٩٧.

(٦) تهذيب ٦: ٣٧٧.

(٧) الجرح ٢/٢: ٣٧٧.

(٨) تاريخ بغداد ١٠: ٤٤٥.

(٩) تهذيب ٦: ٣٣١.

(١٠) الجرح ٢/٢: ٣٧٨.

(١١) مجروحين ٢: ١٣٤.

٧٤ـ ت/ عبد الواحد بن سليم المالكي البصري:

روى عن عطاء وواقد بن عبد الله ويزيد الفقير.

وعنه أبو داود الطيالسي وعباد بن العوام، وعاصم بن علي. وغيرهم مجمع على ضعفه ونكارة حديثه.[١]

قال ابن أبي حاتم: حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال، سمعت أبي يقول: عبد الواحد بن سليم حدثنا حديثاً منكراً، أحاديثه موضوعة[٢].

وقال البخاري: فيه نظر.[٣]

وقال الذهبي: هالك.[٤]

وقال العقيلي: مجهول في النقل وحديثه غير محفوظ ولا يتابع عليه.[٥]

روى له الترمذي حديثاً واحداً في القدر.

قال ابن حجر: روى له الترمذي حديثاً واحداً في القدر وصححه.

قال الدكتور نور الدين العتر: الترمذي لم يصححه، فقد رجعنا الى كتاب الترمذي فوجدنا قوله: غريب من هذا الوجه. انظر طبعة بولاق ٢: ٢٢، وطبعة الهند ٢: ٣٨.[٦]

٧٥ـ ق / عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي العرضي أبو الحارث الحمصي:

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ٢١، التاريخ الكبير ٣/٢: ٥٧، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٧، الضعفاء للعقيلي ٢٥١، أسماء الضعفاء ٩٨/أ، ديوان الضعفاء ٢٠٣، المغني ٢: ٤١٠، ميزان ٢: ٦٧٤/٦٧٣، تهذيب ٦: ٤٣٥/ ٤٣٦، خلاصة: ٢٤٧، تنزيه الشريعة ١: ٨٢.

(٢) الجرح ٣/١: ٢١، ميزان ٢: ٦٧٣، تهذيب ٦: ٦: ٤٣٥.

(٣) تهذيب ٦: ٤٣٦.

(٤) ميزان ٢: ٦٧٣.

(٥) الضعفاء: ٢٥١.

(٦) هامش المغني ٢: ٤١٠.

روى عن اسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، وعيسى بن يونس واخرين

وعنه: ابن ماجه وعبد الوهاب بن نجدة وابن أبي عاصم وغيرهم.

متفق على تركه ونكارة حديثه[1].

وكذبه جماعة من أئمة الحديث.

قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي بالسلمية وترك حديثه والرواية عنه وقال: كان يكذب. وقال: سمعت أبي يقول: سألت أبا اليمان عنه فقال: لا تكتب عنه هذا قاص، ثم اتيناه فأخرج الينا شيئاً من الحديث فقال: هذا جميع ما عندي، ثم بلغني أنه أخرج بعدنا حديثاً كثيراً.

وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: قال محمد بن عوف: وقيل لي أنه أخذ فوائد أبي اليمان فكان يحدث بها عن اسماعيل بن عياش، وحدث بها أحاديث كثيرة موضوعة، فخرجت اليه فقلت: ألا تخاف الله عز وجل، فضمن لي أن لا يحدث بها، فحدث بها بعد ذلك[2].

وقال البخاري: عنده عجائب[3].

وكذلك قال النسائي[4] وقال الذهبي وابن حجر، قال النسائي: متروك[5] وزاد ابن حجر ليس بثقة.

وقال صالح جزرة بن محمد الحافظ: منكر الحديث عامة حديثه كذب.

وقال أبو داود: كان يضع الحديث، قد رأيته[6] وقال الآجري عن أبي داود:

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ٧٤، التاريخ الكبير ٣/٢: ١٠٠، مجروحين ٢: ١٤٠، الضعفاء والمتروكون ٢٩٧، الضعفاء للعقيلي ٢٥٧، أسماء الضعفاء: ٩٨/ب، ديوان الضعفاء: ٢٠٤، المغني ٢: ٤١٢، ميزان ٢: ٦٧٩/ ٦٨٠، تهذيب ٦: ٤٤٦/٤٤٨، خلاصة: ٢٤٨، تنزيه الشريعة ١: ٨٢.

(٢) الجرح ١: ٣: ٧٤، تهذيب ٧: ٤٤٦.

(٣) التاريخ الكبير/٣: ١٠٠.

(٤) الضعفاء: ٢٩٧.

(٥) ميزان ٢: ٦٧٩، تهذيب ٦: ٤٤٧.

(٦) تهذيب ٦: ٤٤٧.

غير ثقة ولا مأمون[١].

وقال الجوزجاني: أقدم وجسر فاراح الناس[٢].

وقال الحاكم وأبو نعيم: روى أحاديث موضوعة[٣].

وقال العقيلي: متروك الحديث[٤] وكذلك قال الدارقطني والبيهقي.

وقال ابن عدي: وبعض حديثه لا يتابع عليه[٥].

وقال ابن حبان: كان ممن يسرق الحديث ويرويه ويجيب فيما يسئل ويحدث بما يقرأ عليه لا يحل له الاحتجاج ولا الذكر عنه الا على جهة الاعتبار[٦].

روى له ابن ماجه فقط.

٧٦ـ ق / عبيد بن القاسم الاسدي التيمي الكوفي:

يقال انه ابن اخت سفيان الثوري:

روى عن اسماعيل بن أبي خالد وهشام بن عروة والأعمش. وغيرهم.

وعنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ومحمد بن عيسى الطباع وآخرون.

مجمع على ضعفه وتركه، ونكارة حديثه[٧].

وصرح بكذبه جمع من الائمة.

قال الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: عبيد بن القاسم، كان يكون في مسجد الجامع، وكانت له هيئة وكان كذاباً[٨].

---

(١) تهذيب ٦: ٤٤٧ / ٤٤٨.
(٢) تهذيب ٦: ٤٤٧.
(٣) تهذيب ٦: ٤٤٨.
(٤) الضعفاء: ٢٥٧.
(٥) تهذيب ٦: ٤٤٧.
(٦) مجروحين ٢: ١٤٠.
(٧) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢: ٤١٢، مجروحين ٢: ١٦٥، قبول الاخبار: ١٩٥.
(٨) الجرح ٢/٢: ٤١٢.

وقال ابن الجنيد عن ابن معين: كذاب.

وقال عبد الخالق بن منصور، سئل ابن معين عنه فقال: لا، ولا كرامة، وكان من أحسن الناس سمتاً.

وقال الحسين بن حبان، عن ابن معين: عبيد بن القاسم قرابة سفيان، كان كذاباً خبيثاً.

وقال صالح بن محمد: كذاب، يضع الحديث وله أحاديث منكرة وهو ابن أخت سفيان.

وقال الآجري عن أبي داود: كان يضع الحديث، وما علمته قريباً لسفيان، قلت له: هكذا قال ابن معين فسكت، وقال أبو بكر الجعابي: متروك الحديث، وقال أبو نعيم الاصبهاني: لا شيء، متروك[1] وقال النسائي متروك الحديث[2].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن عبيد بن القاسم فقال: كوفي قدم البصرة حدث بأحاديث منكرة لا ينبغي أن يحدث عنه[3].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن هشام بن عروة بنسخة موضوعة لا يحل كتبة حديثه الا على جهة التعجب[4].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: ثنا أحمد بن المقدم أبو الأشعث العجلي، ثنا عبيد بن القاسم ثنا هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة أن عمرة بنت الجون تعوذت من رسول الله ﷺ حين أدخلت عليه فقال: لقد عذت بمعاذ فطلقها، وأمر أسامة أو أنساً فمتعها بثلاثة أثواب رازقية[5].

٧٧ـ ت / عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري

---

(١) تهذيب ٧: ٧٣.

(٢) الضعفاء والمتروكون؛

(٣) الجرح ٢/٣: ٤١٢، ميزان ٣: ٣١.

(٤) مجروحين ٢: ١٧٥، ط دار الوعي، ميزان ٣: ٣١، تهذيب ٧: ٧٣.

(٥) جه. الطلاق. باب متعة الطلاق. حديث رقم ٣٠٣٧.

الوقاصي أبو عمر المدني ويقال له المالكي:

روى عن عمة أبيه عائشة بنت سعد بن أبي وقاص وابن أبي مليكة والزهري وغيرهم.

وعنه يونس بن بكير الشيباني، وحجاج بن نصير، والهذيل بن ابراهيم الحماني. وآخرون.

متفق على ضعفه ونكارة حديثه[1].

وصرح بعض الائمة بكذبه.

قال ابن ابي حاتم: سألت أبي عنه فقال: متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب.

وقال البخاري: تركوه[2] قال ابن حجر: وقال البخاري في تاريخه: سكتوا عنه[3].

وقال ابن معين: لا يكتب حديثه وكان يكذب، وقال مرة: ضعيف وقال مرة: ليس بشيء[4].

وقال الجوزجاني: ساقط[5].

وقال النسائي: متروك الحديث[6] وقال مرة ليس بثقة ولا يكتب حديثه.

وقال الساجي: يحدث بأحاديث بواطيل.

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢٢٨/٣/٢. ميزان ٤٥/٤٣/٣ تهذيب: ١٣٤/١٣٣/٧ المغني ٢: ٤٢٦.
ديوان الضعفاء: ٢١٠.

(٢) التاريخ الكبير ٣/٢: ٢٣٨، ميزان ٣: ٤٣.

(٣) تهذيب ٧: ١٣٤.

(٤) ميزان ٣: ٤٣، تهذيب ٧: ١٣٣/ ١٣٤،

(٥) تهذيب ٧: ١٣٤.

(٦) ميزان ٣: ٤٣، تهذيب ٧: ١٣٤.

وقال ابن عدي: عامة حديثه مناكير اما اسناداً واما متناً[١].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات الاشياء الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به[٢].

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٧٨ـ د س ق / عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي المؤدب:

روى عن ايمن بن نابل وفطر بن خليفة وابن أبي ذئب.

وعنه بقية بن الوليد وعبد الله بن محمد النفيلي وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي.

مختلف فيه[٣].

وثقه ابن معين: قال ابن ابي حاتم: ذكر أبي عن اسحاق بن منصور عن يحيى ابن معين أنه قال: عثمان بن عبد الرحمن التميمي ثقة.

وقوى أمره أبو حاتم الرازي وأنكر على البخاري ادخاله في الضعفاء، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: صدوق، وأنكر على البخاري ادخال اسمه في كتاب الضعفاء: قال: يحول منه وقال: يروي عن الضعفاء يشبه ببقية في روايته عن الضعفاء[٤].

وسائر الائمة على تليينه وتضعيف حديثه.

وصرح بعضهم بكذبه.

---

(١) تهذيب ٧: ١٣٤.

(٢) مجروحين ٢: ٩٨ ط الوعي، ميزان ٣: ٤٣.

(٣) انظر ترجمته في...

ديوان الضعفاء: ٢١٠، المغني ٢: ٤٢٦

ميزان ٣: ٤٥/٤٦، تهذيب ٧: ١٣٤/١٣٥.

(٤) ميزان ٣: ٤٥، تهذيب ٧: ١٣٥.

قال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب[1].

وقال ابن حبان: كان معلمًا يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات حتى اذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره الزقت به تلك الموضوعات وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز الاحتجاج عندي بروايته كلها على حالة من الحالات لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات[2].

قلت: وقد أنكر الذهبي على ابن نمير وابن حبان تكذيبهما لعثمان هذا فقال: وكذا أسرف فيه محمد بن عبد الله بن نمير فقال كذاب، وقال في ابن حبان: واما ابن حبان فانه يقعقع كعادته فقال فيه يروي عن قوم... الخ[3]، ثم قال: لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئاً، ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع باحضاره، وما علمت أن أحداً قال في عثمان بن عبد الرحمن هذا: انه يدلس عن الهلكى، انما قالوا: يأتي عنهم بمناكير، والكلام في الرجال لا يجوز الا لتام المعرفة تام الورع[4].

قلت والذي يظهر لي والله أعلم أن اطلاق الكذب عليه انما هو لروايته المناكير عن الضعفاء والمجهولين، وقد عرف عنه ذلك كما قال الذهبي آنفاً، وكذلك قال أبو أحمد الحاكم: انما لقب بالطرائفي لانه كان يتبع طرائف الحديث، يروي عن قوم ضعاف حديثه ليس بالقائم.

وقال أيضاً: وتلك العجائب من جهة المجهولين، وما يقع في حديثه من الانكار فانما يقع من جهة من يروي عنه[5].

وقال ابن عدي سمعت أبا عروبة ينسبه الى الصدق وقال: لا بأس به متعبد، ويحدث عن قوم مجهولين بالمناكير وعنده عجائب وهو في الجزريين كبقية في الشاميين[6].

---

(1) ميزان ٣: ٤٦، تهذيب ٧: ١٣٥
(2) ميزان ٣: ٤٥/٤٦، تهذيب ٧: ١٣٥.
(3) ميزان ٣: ٤٥/٤٦.
(4) ميزان ٣: ٤٦.
(5) تهذيب ٧: ١٣٥.
(6) ميزان ٣: ٤٥، تهذيب ٧: ١٣٥.

وبعض الائمة من النقاد أطلق الكذب على جماعة من الرواة لروايتهم عن الكذابين كما سبق بيانه[١]، فلعل أطلاق ابن نمير على عثمان هذا الكذب من هذا السبيل والله أعلم.

روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه.

٧٩- ق / عثمان بن فائد القرشي أبو لبابة البصري.

روى عن عاصم بن رجاء بن حيوة وجعفر بن برقان واشعث الطابع وغيرهم.

وعنه سليمان بن عبد الرحمن ويحيى بن عاصم اليشكري.

متفق على ضعفه ونكارة حديثه[٢].

ورماه بالكذب جماعة.

قال البخاري: في حديثه نظر[٣].

وقال الذهبي بعد أن روى له أحاديث، قلت: المتهم بوضع هذه الاحاديث عثمان وقلّ ان يكون عند البخاري رجل فيه نظر الا وهو متهم[٤].

وقال ابن عدي: قليل الحديث وعامة ما يرويه ليس بالمحفوظ[٥].

وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات بالاشياء المعضلات حتى يسبق الى القلب انه كان يعملها تعمدا، لا يجوز الاحتجاج به[٦].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن يحيى ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ثنا عثمان بن فائد ثنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن المهدي بن

---

(١) انظر صفحة: ١٤١ جـ ١.

(٢) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ١٠١/١٠٠، أسماء الضعفاء: ١٠٨/أ ديوان الضعفاء: ٢١١، المغني ٢: ٢٤٨، ميزان ٣: ٥٢/٥١، تهذيب ١٤٨/١٥٧/٧، خلاصة: ٢٦٢، تنزيه الشريعة ١: ٨٤.

(٣) ميزان ٣: ٥١، تهذيب ٧: ١٤٨.

(٤) ميزان ٣: ٥٢.

(٥) تهذيب ٧: ١٤٨.

(٦) مجروحين ٢: ١٠١/١٠٠.

عبد الرحمن بن عيينة بن خاطر قال: حدثتني عمتي أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: سجدت مع النبي ﷺ احدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء: الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم والحج وسجدة الفرقان وسليمان سورة النمل والسجدة. وفي ص وسجدة الحواميم[1].

٨٠ـ ت / عطاء بن عجلان الحنفي البصري:

روى عن أنس والحسن بن سيرين وعكرمة بن خالد.

وعنه هشام بن حسان وسعيد بن الصلت وآخرون.

متفق على تركه ونكارة حديثه[2].

وصرح جمع من الائمة بكذبه

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: عطاء بن عجلان الذي يحدث عنه مروان ابن معاوية كذاب، وهو كوفي.

وقال أيضاً: سئل يحيى عن عطاء بن عجلان الذي يروي عنه اسماعيل بن عباس فقال: لم يكن بشيء وكان يوضع له الحديث، حديث الاعمش عن أبي معاوية الضرير وغيره فيحدث بها[3]

وقال عمر بن علي الفلاس: ان عطاء بن عجلان كان كذاباً[4].

وقال أسيد بن زيد عن زهير بن معاوية: ما اتهمت الا عطاء بن عجلان، وذكر آخر قال: فذكرت ذلك لحفص بن غياث فصدقه في عطاء.

---

(١) جه. اقامة الصلاة، باب عدد سجود القرآن، حديث رقم ١٠٥٦،

(٢) راجع ترجمته في الجرح ١/٣: ٣٣٥، التاريخ الكبير ٣/٢: ٤٧٦، الضعفاء: ٢٧٢، مجروحين ٢: ١٢٥/١٢٦، الضعفاء والمتروكون ٤٠١، أسماء الضعفاء: ١٠٩/أ، ديوان الضعفاء والمتروكون ٤٠١، أسماء الضعفاء: ١٠٩ /أ، ديوان الضعفاء: ٢١٤، المغني ٢: ٤٣٥، ميزان ٣: ٧٥، تهذيب ٧/٢٠٨/٢١٠، خلاصة ٢٦٦، تنزيه الشريعة ١: ٨٥.

(٣) التاريخ القسم المرتب الجرح ٣/١: ٣٣٥، تهذيب ٢٠٩/٧.

(٤) الجرح ٣/١: ٣٣٥، ميزان ٣: ٧٥، تهذيب ٧: ٢٠٨.

وقال ابو معاوية : وضعوا له حديثا من حديثي وقال له : قل : حدثنا محمد بن خازم فقال: حدثنا محمد بن خازم ، فقلت : يا عدو الله : أنا محمد بن خازم ما حدثتك .

وقال أحمد بن علي الابار عن العوام بن اسماعيل ، سمعت أبا بدر يقول : جاء علي بن غراب والسمتي وأبو معاوية فقال : تشكون في أمره فأخذوا فكتبوا لأنفسهم عن الرجل ودفعوا اليه فقرأ عليهم فقال : أتشكون في شيء ، قال : قلت للعوام : كيف كتبوا ، قال : كتبوا : حدثنا أبو معاوية عن فلان ، وحدثنا السمتي عن فلان[1] .

وقال البخاري : منكر الحديث .

وقال النسائي : متروك الحديث[2] ، وفي موضع آخر : ليس بثقة ولا يكتب حديث .

وقال الجوزجاني : كذاب.

وقال ابن عدي بعد أن أورد له أحاديث : عامة روايته غير محفوظة[3] .

وقال أبو حاتم الرازي : عطاء بن عجلان ، ضعيف الحديث ، منكر الحديث جدا مثل أبان بن أبي عياش وذاك الضرب هو متروك الحديث[4] .

وقال ابن حبان : كان قد سمع الحديث فكان لا يدري ما يقول يتلقن كل ما تلقن ويجيب فيما يسئل حتى صار يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يحل كتبة حديثه الا على جهة الاعتبار[5] .

قلت يظهر من قول ابن حبان وأبي معاوية أنه كان يجري على لسانه الكذب دون ان يتعمد أو يقصد وكان يروي ما لم يسمع .

روى له الترمذي حديثاً واحداً .

---

(١) تهذيب ٧ : ٢٠٩ .

(٢) الضعفاء والمتروكون : ٤٠١ ، ميزان ٣ : ٧٥ .

(٣) تهذيب ٧ : ٢٠٩ .

(٤) الجرح ١/ ٣ : ٣٣٥ .

(٥) مجروحين ٢ : ١٢٥ .

٨١ ـ عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس :

روى عن مولاه ابن عباس وعلي بن أبي طالب والحسن بن علي وأبي هريرة وغيرهم .

وعنه ابراهيم النخعي وأبو الشعثاء جابر بن زيد والشعبي ، وأبو اسحاق السبيعي وغيرهم غالب الائمة على توثيقه ، والاحتجاج بحديثه ، حتى قال البخاري : ليس أحد من اصحابنا الا احتج بعكرمة [١] . وقال أبو جعفر بن جرير : ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار وأنه كان عالما بمولاه . وفي تقريظ جلة أصحاب ابن عباس اياه ووصفهم له بالتقدم في العلم وأمرهم الناس بالاخذ عنه ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الانسان ويستحق جواز الشهادة . ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح وما تسقط به العدالة بالظن [٢] .

ورويت أقوال عن بعض الائمة في ظاهرها رميه بالكذب [٣] .

فقد روى عن ابن عمر أنه قال لنافع : لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس .

وروى ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن سعيد بن المسيب أنه قال لمولاه برد : لا تكذب علي ، كما كذب عكرمة على ابن عباس .

وقال اسحاق بن عيسى بن الطباع : سألت مالكا أبلغك أن ابن عمر قال لنافع لا تكذب علي كما كذب عكرمة على بن عباس ؟ قال : لا ولكن بلغني أن سعيد ابن المسيب قال ذلك لبرد مولاه .

وقال جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد : دخلت على علي بن عبد الله ابن عباس وعكرمة مقيد عنده فقلت ما هذا ؟ قال : انه يكذب على أبي .

---

(١) التاريخ الكبير ٤/١ : ٤٩

(٢) هدي الساري : ٤٢٥

(٣) انظر اقوال الائمة فيه في الجرح ٣/٢ : ٩/٧ ، التاريخ الكبير ٤/١ : ٤٩ ، أسماء الضعفاء : ١٠٧/أ ، ديوان الضعفاء : ٢١٧ ، المغني ٢ : ٤٣٩ ، ميزان ٣ : تهذيب ٧: ٢٧٣/٢٦٣ ، هدي الساري : ٤٣٠/٤٢٥ .

وروى هذا أيضا عن عبد الله بن الحارث أنه دخل على علي .

وسئل ابن سيرين فقال : ما يسؤني ان يدخل الجنة ولكنه كذاب .

وقال عطاء الخراساني : قلت لسعيد بن المسيب : ان عكرمة يزعم ان رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم ، فقال : كذب مخبثان .

وقال فطر بن خليفة ، قلت لعطاء ان عكرمة يقول : سبق الكتاب الخفين ، فقال : كذب سمعت ابن عباس يقول: امسح على الخفين وان خرجت من الخلاء .

وقال فطر بن خليفة ، قلت لسعيد بن المسيب : ان عكرمة كره كرى الارض فقال : كذب سمعت ابن عباس يقول : ان أمثل ما أنتم صانعون استئجار الارض البيضاء .

وقال وهب بن خالد : كان يحيى بن سعيد الانصاري يكذبه .

وقال عثمان بن مرة ، قلت للقاسم : ان عكرمة قال : كذا فقال : يا ابن اخي ان عكرمة كذاب يحدث غدوة بحديث يخالفه عشية[1] .

هذه هي الاقوال التي نقلت عن بعض الائمة ورويت عنهم في اتهامه بالكذب ورميه به .

وقد دفع عنه العلماء تهمة الكذب وانكروا على من اتهمه وردوا ذلك ، وممن دفع عنه تهمة الكذب وأنكر على من رماه بها الامام البخاري ، وأبو حاتم الرازي ومحمد بن جرير الطبري ، ومحمد بن نصر المروزي وأبو عبد الله بن مندة وأبو حاتم ابن حبان وابن عدي وأبو عمر بن عبدالبر،والذهبي وابن حجر وقد ردوا تلك الاقوال بعدم صحة اسناد بعضها ، وتأويل البعض الآخر بما لا يوجب قدحا، وحملوا اقوالهم يكذب بمعنى يخطىء ، لا انه يتعمد الوضع والاختلاق والكذب بمعنى الخطأ معروف في لغة أهل الحجاز وقد أجمل الحافظ ابن حجر اقوال الائمة قبله في

---

(١) هدي الساري : ٤٢٦ .

دفع الكذب عن عكرمة في مقدمة كتاب فتح الباري وفي تهذيب التهذيب ، بما لا مجال لذكره فليراجع .

روى له اصحاب الكتب الستة الا الامام مسلم فقد روى له حديثا واحدا قرنه فيه بسعيد بن جبير .

٨٢ ـ ق/ علي بن ظبيان بن هلال بن قتادة بن حزن بن حارثة بن معقل بن عبيد بن ربيعة العبسي أبو الحسن قاضي بغداد :

روى عن اسماعيل بن أبي خالد وعبيد الله بن عمر وداود بن أبي هند .

وعنه الشافعي وعلي بن المديني وداود بن رشيد وغيرهم .

متفق على ضعفه ونكارة حديثه مع اقلاله من الرواية[١] .

وصرح بعضهم بكذبه .

قال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز حدثنا يحيى بن معين وقيل له : علي بن ظبيان فقال : كذاب خبيث ليس بثقة[٢] وروى الدوري عن يحيى بن معين أنه قال : ليس بشيء[٣] .

وقال النسائي : متروك الحديث[٤] وفي موضع آخر : ليس بثقة ولا يكتب حديثه .

وقال البخاري : منكر الحديث

وقال علي بن المديني : حدثنا بثلاثة أحاديث مناكير[٥] .

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ١/٣ : ١٩١ ، الضعفاء والمتروكون : ٢٢٩ المجروحين ٢ : ١٠٤ ، اسماء الضعفاء : ١١١ ، تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٣/٤٤٦ ، ديوان الضعفاء : ٢٢٠ ، المغني ٢ ، ديوان الضعفاء : ٢٢٠ ، المغني ٢ : ٤٥٠ ، ميزان ٣ : ١٣٤ ، تهذيب ٣ : ٣٤١/٣٤٣ ، خلاصة : خلاصة : ٢٧٥ .

(٢) تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٤ ، ميزان ٣ : ١١٤٣ ، تهذيب ٧ : ٣٤٢ .

(٣) التاريخ القسم المرتب : ٣٤٢ ، الجرح ١/٣ : ١٩١ .

(٤) الضعفاء والمتروكون : ٢٩٩ .

(٥) تهذيب ٧ : ٣٤٢ .

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الاخبار ولا يعلم ، ويخطىء في الآثار ولا يفهم ، فلما كثر ذلك في رواياته سقط الاحتجاج باخباره .[1] .

روى له ابن ماجه حديثا واحدا قال : ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا علي بن ظبيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان النبي ﷺ قال : « المدبر من الثلث » .

قال ابن ماجه : سمعت عثمان يعني ابن أبي شيبة يقول : هذا خطأ يعني حديث المدبر من الثلث . قال أبو عبد الله : ليس له أصل[2] .

٨٣ ـ د ت ق/ علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي مولاهم :

روى عن سليمان التيمي وحميد الطويل ، وعطاء بن السائب . وآخرين .

وعنه يزيد بن زريع وعفان وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وآخرون .

مختلف فيه ، وغالب الائمة على تليينه وضعف حديثه لكثرة خطئه واصراره على ذلك ولجاجته[3] .

وقول يعقوب بن شيبة فيه يبين مدى اختلاف ائمة النقد فيه .

قال يعقوب بن شيبة : سمعت علي بن عاصم على اختلاف اصحابنا فيه ، منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط ، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه ، ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الامر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص ،

---

(١) مجروحين ٢ : ١٠٤

(٢) جه . العتق . باب المدبر حديث رقم ٢٥١٤ .

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢ : ٢٩١/٢٩٠ ، الجرح ٣/١ : ١٩٩/١٩٨ ، مجروحين ٢ : ١١٠ ، الضعفاء للبخاري : ٢٧٠ ، الضعفاء والمتروكون ، الضعفاء للعقيلي : ٢٩٩/٢٩٨ ، أسماء الضعفاء : ١١١ /ب،ديوان الضعفاء : المغني ٢ : ٤٥٠ ، ميزان ٣ : ١٣٨/١٣٥ ، تهذيب ٧ : ٣٤٨/٣٤٤ ، تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٨/٤٤٦ .

وقد كان رحمة الله علينا وعليه ، من أهل الدين والصلاح والخير البارع شديد التقوى ، وللحديث آفات تفسده[1] .

وصرح بعضهم بكذبه .

قال البخاري : وقال وهب بن بقية سمعت يزيد بن زريع قال : حدثنا علي عن خالد ببضعة عشر حديثا فسألنا خالدا عن حديث فأنكره ثم آخر فأنكره ثم ثالث فأنكره فأخبرناه فقال : كذاب فاحذروه[2] .

وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز : سمعت يحيى بن معين يقول : علي ابن عاصم كذاب ليس بشيء[3] .

وقال ابن أبي خيثمة : حدثنا يحيى بن ايوب قال : قيل يوما لابن علية ان علي ابن عاصم قال : كنت أدخل الى خالد الحذاء وابن علية بالباب ، قال : سبحان الله ويكذب ، ما سمعت من خالد حديثا على بابه ، سبحان الله ويكذب ، ما أتيت باب خالد[4] .

وقال العقيلي : حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال : كنا عند يزيد بن هارون أنا وأخي أبو بكر فقلنا يا أبا خالد : علي بن عاصم ايش حاله عندك قال : حسبكم ما زلنا نعرفه بالكذب[5]

وقال الخطيب : أخبرنا عبيد الله بن عمر الواعظ حدثنا أبي حدثنا ابن الحسن - وهو النقاش - حدثنا حسين بن ادريس قال : سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول : سألت يزيد بن هارون عن علي بن عاصم فقال : ما زلنا نعرفه بالكذب[6] .

قلت ذهب غالب الائمة الى أن علي بن عاصم ما كان يتعمد الكذب وانما كان

---

(١) تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٦/٤٤٧ ، تهذيب ٧ : ٣٤٤/٣٤٥ .

(٢) التاريخ الكبير ٢/٣ : ٢٩٠/٢٩١ ، الضعفاء للعقيلي : ٢٩٨ .

(٣) تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٥ .

(٥) تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٦ .

(٥) الضعفاء : ٢٩٨ ، تاريخ بغداد ١١ - ٤٥٦ .

(٦) تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٦ .

يخطىء ويهم بمعنى أن الكذب يجري عليه دون أن يعلم وكان سبب ذلك كثرة أحاديثه واعتماده على الوراقين حيث كانوا يكتبون له. وكان لا يرجع عن خطئه ويصر عليه، حتى اشتهر بين أقرانه باللجاجة ولعل بعض الوراقين أدخل عليه ما ليس من حديثه فرواه دون علم فوصم بالكذب.

روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

٨٤ ق / علي بن عروة الدمشقي:

روى عن سعيد المقبري وعبد الملك بن أبي سليمان ويونس بن يزيد. وآخرين.

وعنه العلاء بن برد بن سنان وخالد بن حيان الرقي، وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي. وغيرهم. متفق على تركه ونكارة حديثه[١].

وصرح بعضهم بكذبه ووضعه للحديث على قلة روايته.

قال: صالح- جزرة- بن محمد: عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي كان يضع الحديث، وعلي بن عروة أكذب منه، وقال مرة: حديثه كله كذب.

وقال الازدي: لا يكتب حديثه.

وقال ابن عدي: انه منكر الحديث[٢].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: متروك الحديث[٣].

وقال ابن حبان: روى عنه العراقيون كان ممن يضع الحديث على قلة روايته[٤].

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ١٩٨، مجروحين ٢: ١٠٥/١٠٦، أسماء الضعفاء: ١١٢/أ ديوان الضعفاء: ٢٢٠ المغني ٢: ٤٥٢ ميزان ٣: ١٤٥/١٤٦، تهذيب ٧: ٣٦٥، خلاصة ٢٧٦،

(٢) تهذيب ٧: ٣٦٥.

(٣) الجرح ٣/١: ١٩٨.

(٤) مجروحين ١٠٥/٢.

روى له ابن ماجه حديثين[1].

٨٥ ت/علي بن مجاهد بن مسلم بن زفيع الكابلي أبو مجاهد الرازي الكندي ويقال العبدي مولاهم القاضي:

روى عن أبي معشر المدني وموسى بن عبيدة الربذي ومسعر وآخرين.

وعنه جرير بن عبد الحميد ومحمد بن عيسى الطباع وأبو صالح سمويه وآخرون.

مختلف فيه وثقه الترمذي[2]. وذكره ابن حبان في الثقات[3] ونقل عن أحمد تقوية أمزه قال أبو داود عنه: كتبت عنه ما أرى به بأساً[4].

وصرح بعضهم بكذبه.

قال ابن أبي حاتم: نا أبي قال: سمعت محمد بن مهران الحمال يقول: قال يحيى بن الضريس: علي بن مجاهد كذاب، وقال ايضاً: نا علي بن الحسن الهسنجاني قال سألت أبا جعفر عن علي بن مجاهد فقال: كذاب[5].

وقال صالح بن محمد، سمعت يحيى بن معين سئل عن علي بن مجاهد قال: كان يضع الحديث، وكان صنف كتاب المغازي فكان يضع للكل اسناداً.

وقال أحمد بن علي الآبار: سألت أبا غسان محمد بن عمرو يعني زنجياً فقال تركته ولم يرضه[6].

وقال السليماني: فيه نظر[7].

---

(١) أما الحديث الأول فأخرجه في التجارات. باب اتخاذ الماشية. حديث رقم ٢٣٠٧ وأما الحديث الثاني فأخرجه في الاطعمة. باب الضيافة حديث رقم ٣٣٥٨.

(٢) ت. أبواب الطهارة. ما جاء في التمندل بعد الوضوء حديث رقم ٥٣.

(٣) تهذيب ٧: ٣٧٨.

(٤) تهذيب ٧: ٣٧٨.

(٥) الجرح ٣/١: ٢٠٥، تهذيب ٧: ٣٧٨.

(٦) تهذيب ٧: ٣٧٨.

(٧) ميزان ٣: ١٥٢.

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٨٦ـ ت ق / عمارة بن جوين أبو هارون العبدي: بصري.

روى عن أبي سعيد الخدري وابن عمر.

وعنه عبد الله بن عون وعبد الله بن شوذب والثوري والحمادان وآخرون متفق على ضعفه وترك حديثه[١]. قال ابن عبد البر: اجمعوا على أنه ضعيف الحديث[٢].

وقد صرح جماعة بكذبه.

قال السليماني: سمعت أبا بكر بن حامد يقول: سمعت صالح بن محمد أبا علي وسئل عن أبي هارون العبدي فقال: أكذب من فرعون[٣].

وقال خالد بن خداش عن حماد بن زيد كان كذاباً بالغداة شيء وبالعشي شيء.

وقال الجوزجاني (السعدي) كذاب مفتر.

وقال ابراهيم بن الجنيد عن ابن معين: كان غير ثقة يكذب.

وقال ابن علية: كان يكذب.

وقال ابن شاهين، قال عثمان بن أبي شيبة. كان كذاباً[٤].

وقال البخاري: تركه يحيى القطان[٥].

---

(١) انظر ترجمته. التاريخ الكبير ٣/٢: ٤٩٩، الجرح ٣/١: ٣٦٤، مجروحين ٢: ١٧٧، الضعفاء: ٢٧٢، الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠، أسماء الضعفاء: ١٨٨/أ، ديوان الضعفاء: ٢٢٣، المغني ٢/٤٦٠، الكاشف ٢: ٣٠١، ميزان ٣: ١٧٣/ ١٧٤، تهذيب ٧: ٤١٢/٤١٤، خلاصة: ٢٨٠.

(٢) تهذيب ٧: ٤١٣.

(٣) ميزان ٣: ١٧٣.

(٤) تهذيب ٧: ٤١٣.

(٥) التاريخ الكبير ٣/٢: ٤٩٩، الضعفاء: ٢٧٢.

وقال النسائي : متروك الحديث[1] وفي موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال شعيب بن حرب عن شعبة : لان أقدم فتضرب عنقي أحب الي من أن أحدث عنه[2]. وقال شعبة : لو شئت لحدثني ابو هارون عن أبي سعيد بكل شيء، زاد ابن حجر: رأى أهل واسط يفعلونه بالليل[3].

وقال علي بن المديني: لست أروي عنه[4].

قلت: الظاهر أنه كذب لغلوه في التشيع وروايته المثالب في عثمان بالاضافة الى تفرده بروايات منكرة كما أنه كا ن يتلقن ويروي كل ما يؤتى به.

أما ما يدل على روايته في مثالب الصحابة ما روى ابن عدي عن الحسن بن سفيان عن عبد العزيز بن سلام عن علي بن مهران عن بهزبن أسد قال: أتيت أبا هارون العبدي فقلت أخرج الى ما سمعت من أبي سعيد الخدريّ، فاخرج الي كتاباً فاذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أدخل حفرته وأنه لكافر بالله، قال، فقلت: تقر بهذا قال: هو كماترى قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت، قال ابن حجر: فهذا كذب ظاهر على ابي سعيد[5].

وقال يحيى القطان، قال شعبة: كنت أتلقى الركبان أسأل عن أبي هارون العبدي فقدم، فرأيت عنه كتاباً فيه أشياء منكرة في علي رضي الله عنه فقلت: ما هذا الكتاب، قال: هذا الكتاب حق[6].

وأما ما يتعلق بتفرده في رواية أحاديث مناكير، فقد قال ابن حيان كان يروي عن ابي سعيد ما ليس من حديثه[7]، وأما غفلته وروايته كل ما لقن، فقد مر قول شعبة فيه روى له الترمذي وابن ماجه.

٨٧ـ ت / عمر بن اسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني:

---

(١) الضعفاء والمتروكون.

(٢) تهذيب ٧: ٤١٣.

(٣) ميزان ٣: ١٧٤.

(٤) تهذيب ٧: ٤١٣.

(٥) ميزان ٣: ١٧٤.

(٦) تهذيب ٧: ٤١٣/ ٤١٤.

(٧) الجرح ٣/١: ٣٦٤.

(٨) مجروحين ٢: ١٧٧.

روى عن أبيه وسعيد بن مسلمة الاموي واسود بن عامر بن شاذان وابي معاوية الضرير وآخرين وعنه الترمذي وأبو الأزهر النيسابوري وابن ناجية.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[1].

وصرح بكذبه جماعة.

قال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: رأيت عمر بن اسماعيل بن مجالد، ليس بشيء كذاب، رجل سوء خبيث، حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ «أنا مدينةالعلم وعلي بابها» وهو حديث لا أصل له، قال عبد الله: سألت أبي عنه فقال: ما أراه الا صدق.

وقال أيضاً: سئل ابو زرعة عن عمر بن اسماعيل بن مجالد قال: أملى علينا عن أبي معاوية عن الأعمش... الحديث، فأتيت يحيىٰ بن معين فذكرت ذلك له فقال: قل يا عدو الله متى كتبت أنت هذا عن أبي معاوية؟ انما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد ولم يحدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد[2].

وقال ادريس بن عبد الكريم: وسألت يحيىٰ بن معين عن المجالدي فقال: كذاب.

وقال ابراهيم بن الجنيد: سمعت يحيىٰ بن معين وسئل عن عمر بن اسماعيل ابن مجالد فقال: كذاب يحدث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش الحديث قال ابن معين: وهذا كذب ليس له أصل.

وقال أبو زرعة: أي الرازي: حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس.. الحديث «كم من خلق قد افتضحوا فيه» أتينا شيخاً ببغداد يقال له عمر بن اسماعيل بن مجالد فاخرج الينا كراسة لابيه فيها أحاديث عن مجالد وبيان

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ١/٣: ٩٩، مجروحين ٢: ٩٣، الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠، أسماء الضعفاء: ١١٤، ديوان الضعفاء: ٢٢٤، المغني ٢: ٤٦٢، ميزان ٣: ١٨٢/١٨٣، تهذيب ٧: ٤٢٧/٤٢٨، خلاصة: ٢٨١

(٢) الجرح ١/٣: ٩٩.

والناس، فكنا نكتب الى العصر فيقرأ علينا، فلما أردنا أن نقوم قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بهذا الحديث، فقلت له: ولا كل هذا بمرة فاتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له فقال، قل له: يا عدو الله انما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد، فمتى روى هذا الحديث ببغداد؟

وقال العقيلي: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كتبت عن اسماعيل بن مجالد وليس به بأس وكنت أرى ابنه هذا عمر بن اسماعيل شويطر ليس بشيء كذاب رجل سوء خبيث حدث عن أبي معاوية بحديث ليس له أصل[1].

وقال ابن عدي يسرق الحديث روى عن أبي معاوية عن الأعمش... الحديث سرقه من أبي الصلت[2].

وقال النسائي: ليس بثقة متروك الحديث[3].

قلت سبق الكلام على هذا الحديث من روايته عمر بن اسماعيل في الفصل الثالث من الباب الثاني[4].

روى له الترمذي فقط.

٨٨ـ ق/ عمر بن حبيب بن محمد بن مجالد بن سبيع بن الحارث العدوي قاضي البصرة:

روى عن حميد الطويل ويحيى بن سعيد الانصاري وهشام بن عروة.

وعنه حفص بن عمرو الريالي ومحمد بن الصباح الجرجرائي وخشيش بن أحرم.

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٢٠٤/ ٢٠٥.
(٢) ميزان ٣: ١٨٢، تهذيب ٧: ٤٢٨.
(٣) الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠.
(٤) انظر صفحة: ١٤١ جـ ٢.

مجمع على ضعفه[1].

وكذبه يحيىٰ بن معين.

قال ابن أبي حاتم قرىء على العباس بن محمد الدوري عن يحيىٰ بن معين أنه قال: عمر بن حبيب ضعيف كان يكذب[2].

وقال البخاري: يتكلمون فيه[3].

وروى له ابن ماجه فقط.

٨٩ ق/عمر بن رباح أبو حفص العبدي الضريري وهو عمر بن أبي عمر مولى عبد الله بن طاوس:

روى عن عبد الله بن طاوس وعمرو بن شعيب، وثابت البناني:

وعنه يحيىٰ بن حسان وأيوب بن محمد الهاشمي، ومعلى بن أسد العمي.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[4].

قال عمرو بن علي الفلاس: هو دجال[5].

وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: أبو حفص الصيرفي هو رد[6].

وقال النسائي: متروك الحديث[7].

---

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣/٢: ١٤٨، الجرح ٣/١: ١٠٤/١٠٥، مجروحين ٢: ٩٠، الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠، ديوان الضعفاء: ٢٢٥، المغني ٢: ٤٦٤، الكاشف: ٢: ٣٠٦، ميزان ٣: ١٨٤، تهذيب ٧: ٤٣١/٤٣٢.

(٢) الجرح ٣/١: ١٠٥، ميزان ٣: ١٨٤، تهذيب ٧: ٤٣٢.

(٣) التاريخ الكبير ٣/٢: ١٤٨.

(٤) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ١٥٦، الجرح ٣/١: ١٠٨ مجروحين ٢: ٨٦/٨٧، الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠ أسماء الضعفاء ١١٥/أ/١١٥/ب، ديوان الضعفاء: ٢٢٦، المغني ٢: ٤٦٧، الكاشف ٢: ٣١٠، ميزان ٣: ١٩٧، تهذيب ٧: ٤٤٧/٤٤٨، خلاصة ٢٨٢، تنزيه الشريعة ١: ٩١.

(٥) التاريخ الكبير ٣/٢: ١٥٦، ميزان ٣: ١٩٧، تهذيب ٧: ٤٤٧.

(٦) الجرح ٣/١: ١٠٨.

(٧) الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠

وقال ابن حيان: كان ممن يروي الموضوعات عن الاثبات لا يحل كتبة حديثه الا على التعجب[1]

وقال الحاكم أبو أحمد/ ذاهب الحديث.

وقال الساجي: يحدث ببواطيل ومناكير وسمعت الصالحي يحدث عنه بمناكير.

وقال ابن عدي: يروي عن ابن طاوس البواطيل ما لا يتابعه أحد عليه، والضعف بين على حديثه[2].

روى له ابن ماجه.

٩٠ ق/عمر بن الصبح بن عمران التميمي العدوي أبو نعيم الخراساني السمرقندي:

روى عن قتادة وأبي الزبير والاوزاعي وآخرين.

وعنه مخلد بن زيد الحراني، ومسلمة بن علي الخشني وأبو قتادة الحراني. وغيرهم.

مجمع على تركه ونكارة حديثه.

وصرح جماعة من النقاد بكذبه. بل روي عنه انه اقر بوضع حديث.

قال البخاري: حدثني يحيى اليشكري عن علي بن جرير، سمعت عمر بن الصبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ

وقال اسحاق بن راهويه: أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير في البدعة والكذب، جهم بن صفوان، وعمر بن الصبح، ومقاتل بن سليمان.

وقال الازدي: كذاب.

---

(١) مجروحين ٢: ٨٦.

(٢) تهذيب ٧: ٤٤٨.

(٣) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ١١٦/١١٧، مجروحين ٢/٨٨، اسماء الضعفاء: ١١٦/أ، ديوان الضعفاء: ٢٢٨، المغني ٢: ٤٦٩، الكاشف ٢: ٣١٤، ميزان ٣: ٢٠٦/٢٠٧، تهذيب ٧: ٤٦٣/٤٦٤، خلاصة: ٢٨٤

وقال أحمد بن علي السليماني عمر بن الصبح الذي وضع آخر خطبة النبي ﷺ.

وقال ابن عدي: منكر الحديث عامةما يرويه غير محفوظ لامتناً ولا اسناداً.

وقال أبو نعيم الاصبهاني: روى عن قتادة ومقاتل الموضوعات[1].

وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يحل كتبة الا على جهة التعجب لأهل الصناعة[2].

وقال ابن الجوزي، قال الرازي: كذاب دامر.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن اسماعيل بن سمرة حدثنا محمد بن يعلى السلمي ثنا عمر بن الصبيح عن عبد الرحمن بن عمرو، عن مكحول عن أبي بن كعب قال، قال رسول الله ﷺ لرباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسباً من غير شهر رمضان أعظم أجراً من عبادة مائة سنة صيامها وقيامها، ورباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسباً من شهر رمضان أفضل عند الله وأعظم أجراً أراه قال من عبادة الف سنة صيامها وقيامها، فان رده الله الى أهله سالما لم تكتب عليه سيئة الف سنة، وتكتب له الحسنات ويجري له أجر الرباط الى يوم القيامة[3].

٩١ ت ق/عمر بن هارون بن يزيد بن جابر بن سلمة الثقفي مولاهم أبو حفص البلخي:

روى عن أيمن بن بابل، وحريز بن عثمان وسلمة بن وردان وآخرين.

---

(١) تهذيب ٧: ٤٦٤، وانظر ميزان ٣: ٢٠٧.

(٢) مجروحين ٢: ٨٨.

(٣) جه الجهاد. باب فضل الرباط في سبيل الله. حديث رقم ٢٧٦٨، وتعقبه السيوطي بقوله: قال الحافظ زكي الدين المنذري في الترغيب آثار الوضع لائحة على هذا الحديث ولا يحتج برواية عمر بن صبيح، وقال الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد: أخلق بهذا الحديث أن يكون موضوعاً لما فيه من المجازفة ولأنه من رواية عمر بن صبيح أحد الكذابين المعروفين بوضع الحديث أ. هـ.

وعنه أحمد بن حنبل وأبو الحسن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي والد البخاري وهناد بن السري وغيرهم كان شديداً على المرجئة ومن اعلم الناس بالقراءات.

غالب الائمة على ضعفه والطعن في حديثه[1]، وتفرد قتيبة فوثقه. قال أحمد ابن سيار: عمر بن هارون كان كثير السماع، روى عنه عفان وقتيبة وغير واحد ويقال: ان مرجئة بلخ كانوا يقعون فيه، وكان أبو رجاء يعني قتيبة بطرية ويوثقه[2].

وصرح بعضهم بكذبه:

فقد روى ابن ابي حاتم قال: نا علي بن الحسين بن الجنيد قال سمعت يحيى بن معين يقول: عمر بن هارون كذاب، قدم مكة وقد مات جعفر بن محمد فحدث عنه.

وقال: سألت ابي عن عمر بن هارون فقال: تكلم ابن المبارك فيه فذهب حديثه، قلت لابي: ان أبا سعيد الأشج حدثنا عن عمر بن هارون البلخي فقال: هو ضعيف الحديث نخسه ابن المبارك نخسة فقال: ان عمر بن هارون يروي عن جعفر ابن محمد، وقد قدمت قبل قدومه وكان قد توفي جعفر بن محمد[3].

وقال الحسين بن حبان قال أبو زكريا- يعني يحيى بن معين- عمر بن هارون البلخي كذاب خبيث، ليس حديثه بشيء، قد كتبت عنه، وبت على بابه، وذهبنا معه الى النهروان ثم تبين لنا أمره فحرقت حديثه ما عندي عنه كلمة، فقلت: ما تبين لكم من أمره؟ قال، قال عبد الرحمن بن مهدي: قدم علينا فحدثنا عن جعفر بن محمد، فنظرنا الى مولده والى خروجه من مكة، فاذا جعفر مات قبل خروجه[4]، وقال قتيبة، قلت لجرير: ان عمر بن هارون حدثنا عن القاسم بن مبرور قال: نزل

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/ ٣: ٢٠٥/٢٠٤، الجرح ٣/١: ١٤١/١٤٠، مجروحين ٩٧/٢، الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠، أسماء الضعفاء: ١١٧/ب/١١٨/أ، ديوان الضعفاء: ٢٣١، المغني ٢: ٤٧٥، الكاشف ٢: ٣٢٢، ميزان ٣: ٢٢٩/٢٢٨، تهذيب ٧: ٥٠٥/٥٠١، خلاصة: ٢٨٦.

(٢) تهذيب ٧: ٥٠٣.

(٣) الجرح ٣/١: ١٤١، انظر ميزان ٣: ٢٢٩، تهذيب ٧: ٥٠٣.

(٤) تهذيب ٧: ٥٠٤.

جبريل على النبي ﷺ فقال: ان كاتبك هذا أمين يعني معاوية، فقال جرير: اذهب اليه فقل له: كذبت. رواها العقيلي [1].

وقال صالح جزرة: كذاب[2].

وقال البخاري: تكلم فيه يحيىٰ بن معين[3].

وقال النسائي: متروك الحديث[4].

وقال محمد بن عمرو السويقي، شهدت عمر بن هارون ببغداد سئل عن حديث لابن جريج رواه الثوري لم يشارك فيه فحدثهم به، فرأيتهم مزقوا عليه الكتب[5].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات ويدعي شيوخاً لم يرهم[6].

قلت: ظاهر أن رميه بالكذب انما هو لادعائه سماع ما لم يسمع، وروايته عن شيوخ لم يدركهم.

روى له الترمذي وابن ماجه.

٩٢ ت ق / عمرو بن جابر الحضرمي أبو زرعة المصري:

روى عن جابر بن عبد الله، وسهل بن سعد، وعبد الله بن الحارث بن جزء وعمر بن علي بن أبي طالب وغيرهم.

وعنه ابنه عمران، وعكرمة بن عمار وابن لهيعة وبكر بن مضر وآخرون.

---

(١) تهذيب ٧: ٥٠٣، قلت لم أجد هذه الرواية في الضعفاء للعقيلي في ترجمة عمر بن هارون. انظر الضعفاء ١: ٢٨٨.

(٢) ميزان ٣: ٢٢٨.

(٣) التاريخ الكبير ٣/٢: ٢٠٥.

(٤) الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠.

(٥) مجروحين ٢: ٩١.

(٦) مجروحين ٢: ٩١.

غالب الائمة على ضعفه في روايته وانكار رأيه[1]، وقوى أمره أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمرو بن جابر الحضرمي: فقال: عنده نحو عشرين حديثاً، هو صالح الحديث[2].

وكذبه بعضهم.

قال أحمد: روى عن جابر مناكير، وبلغني أنه كان يكذب، يروي عنه سعيد ابن أيوب وابن لهيعة[3].

وقال الازدي: كذاب[4].

وقال النسائي: ليس بثقة متروك[5].

وقال ابن حبان: ينفرد عن جابر باشياء ليس من حديثه لا يحل الاحتجاج بخبره ولا الرواية عنه الا على جهة التعجب[6].

قلت: هكذا أطلق عليه الكذب ولعلهم أرادوا كذبه فيما كان يرى في علي رضي الله عنه من معتقد فاسد، فقد كان يزعم أن علياً في السحاب.

فقد قال سعيد بن أبي مريم، سمعت ابن لهيعة يقول: عمرو بن جابر كان ضعيف العقل، كان يقول: علي في السحاب، كان يجلس معنا فيبصر سحابة فيقول: هذا علي قد مر في السحاب كان شيخاً أحمق[7].

وقال ابن حبان: كان سحابياً يزعم أن علياً في السحاب كان جالس الكوفيين

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ٣١٩، الجرح ٣/١: ٢٢٤، مجروحين ٢: ٦٧، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٩، أسماء الضعفاء: ١١٩، ديوان الضعفاء: ٢٣٤، المغني ٢: ٤٨٤، الكاشف ٢: ٣٢٥، ميزان ٣: ٢٥٠، تهذيب ٨: ١١، خلاصة: ٢٨٧.

(٢) الجرح ٣/١: ٢٢٤.

(٣) ميزان ٣: ٢٥٠، تهذيب ٨: ١١.

(٤) ميزان ٣: ٢٥٠، أسماء الضعفاء: ١١٩.

(٥) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٩.

(٦) مجروحين ٢: ٧

(٧) ميزان ٣: ٢٥٠.

فأخذ هٰذا عنهم[1] .

روى له الترمذي وابن ماجه .

٩٣ ـ ق / عمرو بن خالد القرشي أبو خالد مولى بني هاشم ، أصله من الكوفة .

روى عن زيد بن علي بن الحسين ، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين وفطر بن خليفة وغيرهم وعنه اسرائيل بن يونس ، وعباد بن كثير البصري ، والحجاج بن ارطاه وآخرون . مجمع على تركه ونكارة حديثه[2] .

وصرح جمع من الائمة بكذبة ووضعه الحديث .

قال وكيع بن الجراح : كان جارنا فظهرنا منه على كذب فانتقل ، وروى عنه أيضا أنه قال : كان في جوارنا يضع الحديث ، فلما فطن له تحول الى واسط[3] .

وقال ابن أبي حاتم : أنا حرب بن اسماعيل فيما كتب إلي قال ، سمعت اسحاق بن راهويه يقول : كان عمرو بن خالد الواسطي يضع الحديث .

وقال : سألت ابي عن عمرو بن خالد فقال : متروك الحديث ذاهب الحديث لا يشتغل به .

وقال : سألت ابا زرعة عن عمرو بن خالد الواسطي فقال : كان واسطيا وكان يضع الحديث ولم يقرأ علينا حديثه وقال : اضربوا عليه .

وقال الدوري : سمعت يحيى يقول : عمرو بن خالد كوفي كذاب ، حدث عنه أبو حفص الابار وغيره .

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢ / ٣ : ٣٢٨ ، الجرح ١ /٣ : ٢٣ ، مجروحين ٢ : ٧٥ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٠ اسماء الضعفاء : ١/١١٩ ، ديوان الضعفاء : ٢٣٤ ، المغني ٢ : ٤٨٣ ، الكاشف ٢ : ٣٢٨ ، ميزان ٣ : ٢٥٨/٢٥٧ .

تهذيب ٨ : ٢٧/٢٦ ، خلاصة : ٢٨٨ .

(٢) تهذيب ٨ : ٢٧ ، ميزان ٣ : ٢٥٧ .

(٣) الجرح ١ /٣ : ٢٣٠ ، تهذيب ٨ : ٢٧ .

وقال : سمعت يحيى يقول : عمرو بن خالد كوفي يروي عن زيد بن علي عن آبائه ويروي عمرو بن خالد عن الحسين بن ذكوان ويروي عنه أبو حفص الأبار وهو غير ثقة ولا مأمون[1] .

وقال هاشم بن مرثد ، عن يحيى بن معين : كذاب ليس بشيء .

وقال الأثرم عن أحمد : كذاب ، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة ، يكذب .

وقال الأثرم : لم أسمع أبا عبد الله يصرح في أحد ما صرح به في عمرو بن خالد من التكذيب .

وقال الآجري : سألت أبا داود عن عمرو بن خالد الذي يروي عنه أبو حفص الأبار فقال : هذا كذاب وقال أيضاً : عن أبي داود : ليس بشيء .

وقال الجوزجاني : غير ثقة ورماه ابن البرقي بالكذب .

وقال الحاكم : يروي عن زيد بن علي الموضوعات .

وقال ابن صاعد : لا يكتب حديثه[2] .

وقال البخاري : منكر الحديث[3] .

وقال النسائي : متروك الحديث[4] .

وقال الدارقطني : عمرو بن خالد أبو خالد كذاب عن أبي هاشم الدماري وزيد بن علي[5] .

قلت : سبق ذكره بأنه ممن يروي نسخة موضوعة عن زيد بن علي .

---

(١) التاريخ القسم المرتب : ٣٦٠/٣٦١ ، قبول الاخبار : ١٨٨ .
(٢) تهذيب ٨ : ٢٦/٢٧ .
(٣) التاريخ الكبير ٣/٢ : ٣٢٨ ، الضعفاء : ٢٨٠ .
(٤) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٠ .
(٥) الضعفاء والمتروكون للدارقطني : ١٩/ب .

روى له ابن ماجه حديثين[1].

٩٤ ت ق/عمرو بن واقد الدمشقي القرشي أبو حفص مولى بني أمية أو بني هاشم.

روى عن يونس بن ميسرة بن حلبس وثور بن يزيد، وزيد بن واقد.

وعنه الوليد بن مسلم ومحمد بن المبارك الصوري وعبد الله بن محمد النفيلي وآخرون متفق على ضعفه ونكارة حديثه[2].

ورماه جماعة من المحدثين بالكذب.

فقد روى الفسوي عن دحيم قال: لم يكن شيوخنا يحدثون عنه قال: وكأنه لم يشك أنه يكذب[3].

وقال يزيد بن محمد بن عبد الصمد قال أبو مسهر: كان يكذب من غير أن يتعمد.

قال: وقال عبد الله بن أحمد . . . كان يعني محمد بن المبارك الصوري لا يحدث عن عمرو بن واقد حتى مات مروان الطاطري، وكان مروان يقول: عمرو بن واقد كذاب.

وقال ابراهيم الجوزجاني سألت محمد بن المبارك عنه فقال: كان يتبع السلطان، وكان صدوقاً، قال ابراهيم: ما أدري ما قال: الصوري، أحاديثه معضلة منكرة. كنا قديماً ننكر حديثه[4].

---

(١) اما الحديث الاول: جه. الطهارة وسننها. باب المسح على الجبائر. حديث رقم ٦٥٧. أما الحديث الثاني: جه. الجنائز باب في غسل الميت حديث رقم ١٢٦٢.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ٣٨٠/٣٧٩، الجرح ٣/١: ٢٦٧، مجروحين ٢: ٧٦/٧٥، الضعفاء للبخاري: ٢٧١، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٠، أسماء الضعفاء: ١٢٢، ديوان الضعفاء: ٢٣٧ المغني ٢: ٤٩١، الكاشف ٢: ٤٣٦، ميزان ٣: ٢٩٢/٢٩١ تهذيب ٨: ١١٦/١١٥، خلاصة: ٢٩٤.

(٣) ميزان ٣: ٢٩١، تهذيب ٨: ١١٦/١١٥.

(٤) تهذيب ٨: ١١٦.

وقال البخاري : منكر الحديث(١) .

وقال النسائي : متروك الحديث(٢) .

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأسانيد ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك كان أبو مسهر سيء الرأي فيه(٣) .

قلت الظاهر أن من رماه بالكذب فأنما أطلق ذلك عليه لأن الكذب جرى على لسانه دون تعمد كما قال أبو مسهر .

روى له الترمذي وابن ماجه .

٩٥ ـ ت ق / عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص القرشي الأموي :

روي عن زيد بن أسلم ، وعبد الله بن نافع مولى ابن عمر ، وعلاق بن أبي مسلم . وجماعة .

وعنه الوليد بن مسلم وعبد الله بن الحارث المخزومي ، ومحمد بن يعلي زنبور السلمي وآخرون متفق على ضعفه وترك حديثه(٤) . بل رماه بعضهم بالكذب ووصمه بوضع الحديث .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن عنبسة بن عبد الرحمن القرشي فقال : هو متروك الحديث كان يضع الحديث وكان عند أحمد بن يونس عنه شيء فلم نكتب عنه على العمد(٥) .

---

(١) التاريخ الكبير ٣/٢ : ٣٨٠/٣٧٩ ، الضعفاء : ٢٧١ .

(٢) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٠ .

(٣) مجروحين ٢ : ٧٥ .

(٤) انظر ترجته في التاريخ الكبير ١/٤ : ٣٩ ، الجرح ١/٣ : ٤٠٣ ، مجروحين ٢ : ١٦٩/١٦٨ ، أسماء الضعفاء : ١٢٣ ، الضعفاء للبخاري : ٢٧٢ ، الضعفاء والمتروكون : ٢٩٩ ، ديوان الضعفاء ٢٣٩ ، المغني ٢ : ٤٩٤ ، الكاشف ٢ : ٣٥٥ ، ميزان ٣ : ٣٠٢/٣٠١ ، تهذيب ٨ : ١٦١/١٦٠ ، خلاصة : ٢٩٧ .

(٥) الجرح ١/٣ : ٤٠٣ ، ميزان ٣ : ٣٠١ ، تهذيب ٨ : ١٦١ .

وقال الازدي: كذاب [١]

وقال البخاري: تركوه [٢].

وقال النسائي: متروك الحديث [٣].

وقال ابن حبان: صاحب اشياء موضوعة وما لا أصل له بمقلوبة لا يحل الاحتجاج به [٤].

قلت روى له الترمذي وابن ماجه

٩٦ـ ت/العلاء بن خالد القرشي ويقال الرياحي مولاهم الواسطي ويقال البصري:

روى عن أخيه ربعي بن خالد، والحسن البصري، وعطاء وغيرهم.

وعنه يونس بن محمد وحبان بن هلال وقتيبة وآخرون.

مجمع على ضعفه [٥] وانما ذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات اشتبه عليهم بالعلاء بن خالد الاسدي الكاهلي [٦].

وقد رماه بالكذب أبو سلمة التبوذكي [٧]

وقال ابن حبان: كان يعرف بأربعة أحاديث ثم زاد الامر وجعل يحدث بكل

---

(١) ميزان ٣: ٣٠١، تهذيب ٨: ١٦١.

(٢) التاريخ الكبير ٤/١: ٣٩، الضعفاء: ٢٧٢.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٩.

(٤) مجروحين ١٦٨/٢.

(٥) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ٣٥٥، تاريخ الكبير ٣/٢: ٥١٨/٥١٧، مجروحين ٢: ١٧٢، ديوان الضعفاء: ٢١٧، المغني ٢: ٤٣٩، ميزان ٣: ٩٨، تهذيب ٨: ١٨٠/١٧٩، خلاصة: ٢٩٩، تنزيه الشريعة ١: ٨٥.

(٦) قال ابن حجر: وذكره ابن حبان في الثقات، ثم قال: وقال ابن شاهين في الثقات، قال يحيى: ليس به بأس كانه اشتبه على ابن شاهين بالذي قبله ا. هـ تهذيب ٨: ١٨٠، قلت هو ما وقع فان قول يحيى انما هو في العلاء بن خالد الأسدي والله أعلم.

(٧) ميزان ٣: ٩٨.

شيء يسأل فلا يحل ذكره في الكتاب إلا على سبيل القدح فيه[1] .

وقال ابن حجر : كان عنده أربعة أحاديث ثم أخرج كتاباً ، ورماه بالكذب أي موسى بن إسماعيل[2] .

قلت الظاهر من رميه بالكذب روايته ما ليس من حديثه وادعاؤه سماع ما لم يسمع روى له الترمذي حديثاً واحداً .

٩٧ ق / العلاء بن زيد ، ويعرف بابن زيدل الثقفي أبو محمد البصري :

روى عن أنس وشهر بن حوشب .

وعنه عثمان بن مطيع السلمي ويحيى بن سعيد العطار وآخرون .

مجمع على تركه ونكارة حديثه[3] .

ورماه بعضهم بالكذب ووضع الحديث .

قال ابن المديني : يضع الحديث[4] .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : منكر الحديث متروك الحديث بابه باب أبي هدبة وزياد بن ميمون ، كان أحمد بن حنبل يتكلم فيه[5] .

وقال البخاري : منكر الحديث[6] .

وكذلك قال ابن عدي : منكر الحديث .

وقال الحاكم : يروي عن أنس أحاديث موضوعة . وكذا قال أبو نعيم .

---

(١) مجروحين ٢ : ١٧٢ .

(٢) تهذيب ٨ : ١٨٠ .

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٣ : ٥٢٠ ، الجرح ١/٣ : ٣٥٥/٣٥٦ ، مجروحين ٢ : ١٦٩/١٧١ ، أسماء الضعفاء : ١١٣ ، ديوان الضعفاء : ٢١٧ ، المغني ٢ : ٤٣٩ ، ميزان ٣ : ٩٩/١٠٠ ، تهذيب ٨ : ١٨٢/١٨٣ ، خلاصة : ٣٩٩ ، تنزيه الشريعة ١ : ٨٥ .

(٤) ميزان ٣ : ٩٩ ، تهذيب ٨ : ١٨٣ .

(٥) الجرح ١/٣ : ٣٥٥/٣٥٦ .

(٦) التاريخ الكبير ٢/٣ : ٥٢٠ .

وقال العقيلي : نسبه أبو الوليد الطيالسي إلى الكذب[1] .

وقال ابن حبان : يروى عن أنس بن مالك نسخة موضوعة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب[2] .

قلت سبق ذكره فيمن روى نسخة موضوعة[3] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : حدثنا الحسن بن محمد الصباح حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا العلاء أبو محمد قال ، سمعت أنس بن مالك يقول ، قال لي النبي ﷺ إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقعى الكلب ، ضع اليتيك بين قدميك والزق ظاهر قدميك على الأرض[4] .

٩٨ ـ ت / العلاء بن مسلمة بن عثمان بن محمد بن إسحاق الرواسي أبو سالم البغدادي :

روى عن عبد المجيد بن أبي رواد وكثير بن هشام ومحمد بن مصعب القرقساني وغيرهم .

وعنه الترمذي وإسحاق بن إبراهيم بن بشير الحنبلي ومحمد بن علي بن الحكم وآخرون .

متفق على ضعفه وترك حديثه[5]

وصرح بعضهم بكذبه .

قال ابن حبان : يروي عن العراقيين المقلوبات وعن الثقات الموضوعات لا

---

(١) تهذيب ٨ : ١٨٣ .

(٢) مجروحين ٢ : ١٦٩ .

(٣) انظر صفحة : ١١٥ جـ ٢ .

(٤) جه . الصلاة . باب الجلوس بين السجدتين . حديث رقم ٨٩٦ .

(٥) انظر ترجمته في مجروحين ٢/١٧٤ ، أسماء الضعفاء : ١١٣ ، ديوان الضعفاء : ٢١٨ ، المغني ٢ : ٤٤٠ ، ميزان ٣ : ١٠٥ ، تهذيب ٨ : ١٩٢ ، خلاصة ، ٣٠٠ ، تنزيه الشريعة ١ : ٨٥ .

يحل الاحتجاج به بحال[1] .

وقال الأزدي : كان رجل سوء لا يبالي ما روي ولا على ما أقدم لا يحل لمن عرفه أن يروي عنه ، وقال ابن طاهر المقدسي : كان يضع الحديث[2] .

روى له الترمذي فقط .

حرف القاف

٩٩ ـ ق / القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري المدني :

روى عن عمه عبيد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وجعفر بن محمد الصادق . وغيرهم .

وعنه محمد بن الحسن بن زبالة المدني وعبد الله بن وهب ، وسعيد بن أبي مريم ، وآخرون .

مجمع على تركه ونكارة حديثه[3] .

وصرح بعضهم بكذبه .

قال ابن أبي حاتم : نا محمد بن حمويه بن الحسن قال ، سمعت أبا طالب قال ، قال أحمد بن حنبل : القاسم بن عبد الله العمري مديني ، كذاب ، كان يضع الحديث ترك الناس حديثه .

وقال : سألت أبي عن القاسم بن عبد الله بن عمر العمري فقال : متروك الحديث .

(١) مجروحين ٢ : ١٧٤ ، ميزان ٣ : ١٠٥ ، تهذيب ٨ : ١٩٢ .

(٢) ميزان ٣ : ١٠٥ ، تهذيب ٨ : ١٩٢ .

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/١ : ٨٦٤ ، الجرح ٣/٢ : ١١٢ ، مجروحين ٢ : ٢٠٩/٢١٠ ، الضعفاء : ٢٧٣ ، أسماء الضعفاء : ١٣٠/أ ، ديوان الضعفاء : ٢٥١ ، المغني ٢ : ٥١٩ ، الكاشف ٢ : ٣٩١ ، ميزان ٣ : ٣٧١/٣٧٢ ، تهذيب ٨ : ٣٢٠/٣٢١ ، خلاصة : ٣١٢ ، تنزيه الشريعة ١ : ٩٧ .

وقال : سئل أبو زرعة عن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص فقال : ضعيف لا يساوي شيئاً متروك الحديث ، منكر الحديث(١) .

وقال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال مرة : كذاب(٢) .

وقال البخاري : سكتوا عنه(٣) .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : عن أبيه أف أف ليس بشيء قال : وسمعت أبي مرة أخرى يقول : هو عندي كان يكذب ، وقال أبو طالب عن أحمد : كذاب كان يضع الحديث ، ترك الناس حديثه(٤) .

وقال النسائي : متروك الحديث(٥) .

وقال ابن حبان : كان ردي الحفظ كثير الوهم ممن يقلب الأسانيد حتى يأتي بالشيء الذي يشبه المعمول كان أحمد بن حنبل : يرميه بالكذب ، سمعت محمد بن المنذر قال سمعت عباس بن محمد يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : قاسم العمري كذاب خبيث(٦) .

وقال الآجري عن أبي داود : ما كتبت له حديثاً قط ولا هممت به(٧) .

روى له ابن ماجة حديثين(٨) .

حــرف الكــاف

١٠٠ د ت ق / كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد بن طلحة

---

(١) الجرح ٢/٣ : ١١٢ .

(٢) ميزان ٣ : ٣٧١ .

(٣) التاريخ الكبير ٤/١ : ١٦٤ ، الضعفاء : ٢٧٣ ، تهذيب ٨ : ٣٢٠ ، ميزان ٣ : ٣٧١ .

(٤) تهذيب ٨ : ٣٢٠ .

(٥) ميزان ٣ : ٣٧١ ، تهذيب ٨ : ٣٢٠ .

(٦) مجروحين ٢ : ٢٠٩/٢١٠ .

(٧) تهذيب ٨ : ٣٢١ .

(٨) أما الحديث الأول فقد أخرجه جه . المناسك . باب الافراد بالحج حديث رقم ٢٩٦٧ ، وأما الحديث الثاني فقد أخرجه جه . المناسك باب الموقف بعرفات حديث رقم ٣٠١٢ .

اليشكري المزني المدني:

روى عن أبيه، ومحمد بن كعب القرظي ونافع مولى ابن عمر وآخرين.

روى عنه يحيى بن سعيد الانصاري وأبو أويس وزيد بن الحباب وآخرون.

متفق على ضعفه ونكارة حديثه[(١)].

وصرح بعضهم بكذبه:

قال الآجري: سئل أبو داود عنه فقال: كان أحد الكذابين سمعت محمد بن الوزير المصري يقول، سمعت الشافعي وذكر كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف فقال: ذاك أحد الكذابين أو أحد أركان الكذب[(٢)].

وقال النسائي: متروك الحديث[(٣)].

وقال ابراهيم بن المنذر عن مطرف. رأيته وكان كثير الخصومة، ولم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه وقال له ابن عمران القاضي: يا كثير أنت رجل بطال تخاصم فيما لا تعرف وتدعي ما ليس لك وليس عندك ما يطلب[(٤)].

وقال ابن السكن: يروي عن أبيه عن جده أحاديث فيها نظر.

وقال الحاكم: حدث عن أبيه عن جده نسخة فيها مناكير.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه[(٥)].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعه لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه الا على جهة التعجب وكان الشافعي رحمه الله

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/١: ٢١٧، الجرح ٣/٢: ١٥٤، مجروحين ٢: ٢٢٢/٢٢١، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢، أسماء الضعفاء: ١٣٢/ب، ديوان الضعفاء: ٢٥٦، المغني ٢: ٥٣١، الكاشف ٣: ٥، ميزان ٣: ٤٠٨/٤٠٦، تهذيب ٨: ٤٢٣/٤٢١، خلاصة: ٢٢٠، تنزيه الشريعة ١: ٩٨.

(٢) تهذيب ٨: ٤٢٢، ميزان ٣: ٤٠٧.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢.

(٤) ميزان ٣: ٤٠٧، تهذيب ٨: ٤٢٤/٤٢٣.

(٥) تهذيب ٨: ٤٢٤/٤٢٣.

يقول: كثير بن عبد الله المزني ركن من أركان الكذب[1].

روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه وقد سبق ذكره فيمن رويت عنه نسخة موضوعة.

حـــرف الميـــم

١٠١ـ ت ق/مبارك بن حسان السلمي أبو يونس ويقال أبو عبد الله البصري ثم المكي:

روى عن عطاء بن أبي رباح والحسن ونافع مولى ابن عمر وآخرين

وعنه الثوري واسماعيل بن صبيح واسماعيل بن عياش وجماعة.

مختلف فيه[2]، وثقه ابن معين.

قال ابن أبي حاتم أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب الي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مبارك بن حسان ثقة[3].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء ويخالف[4].

وسائر من ذكره من الائمة على تجريحه وتضعيف حديثه.

ورماه الازدي بالكذب فقال: متروك لا يحتج به يرمى بالكذب[5].

وقال ابن عدي: روى أشياء غير محفوظة.

---

(١) مجروحين ٢: ٢٢٢/٢٢١.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/١: ٤٢٦، الجرح ٤/١ : ٣٤ أسماء الضعفاء: ١٤٧، ديوان الضعفاء ٢٦١، المغني ٢: ٥٣٩، الكاشف ٣: ١١٧، ميزان ٣: ٤٣٠، تهذيب ١٠: ٢٧/٢٦، خلاصة: ٣٦٨، تنزيه الشريعة ١: ٩٨.

(٣) الجرح ٤/١: ٣٤٠، ميزان ٣: ٤٣٠، تهذيب ١٠: ٢٦.

(٤) تهذيب ١٠: ٢٧.

(٥) أسماء الضعفاء: ١٤٧، وانظر ميزان ٣: ٤٣٠، تهذيب ١٠: ٢٧.

والظاهر أن رميه بالكذب انما هو لمخالفته وخطئه أن الكذب جرى عليه دون أن يتعمد.

أخرج له الترمذي وابن ماجه.

١٠٢ ق / مبشر بن عبيد القرشي أبو حفص الحمصي كوفي الأصل:

روى عن زيد بن أسلم وقتادة وابي الزبير والزهري وخلق.

وعنه بقية بن الوليد ومحمد بن شعيب بن شابور والخليل بن مرة وآخرون متفق على تركه ونكارة حديثه[١].

وصرح بعضهم بكذبه ووضعه للحديث.

قال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال سمعت أبي يقول: مبشر بن عبيد كان يكون بحمص وأصله كوفي آري، روى عنه بقية وأبو المغيرة أحاديث موضوعة كذب[٢].

وقال أحمد مرة: يضع الحديث[٣].

وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل كتب حديثه الا تعجباً[٤].

وقال الدارقطني: مبشر بن عبيد الحمصي، يكذب عن الزهري وزيد بن أسلم وحجاج بن أرطاة[٥].

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/٢: ١١، الجرح ٤/١: ٣٤٣، الضعفاء للدارقطني: ٢١/أ، أسماء الضعفاء: ١٧٥، ديوان الضعفاء: ٢٦٢، المغني ٢: ٥٤١، الكاشف ٣: ١١٨، ميزان ٣: ٤٣٤/٤٣٣، تهذيب ١٠: ٣٣/٣٢، خلاصة: ٣٦٨، تنزيه الشريعة ١: ٩٩.

(٢) الجرح ٤/١: ٣٤٣، ميزان ٣: ٤٣٣، تهذيب ١٠: ٣٣.

(٣) تهذيب ١٠: ٣٣.

(٤) مجروحين ٣: ٣٠.

(٥) الضعفاء للدارقطني: ٢١/أ.

وقال البخاري: منكر الحديث[1].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: منكر الحديث جداً ضعيف الحديث[2].

وقال ابن عدي: هو بين الامر في الضعف وعامة ما يرويه غير محفوظ من حديث الكوفة من شيوخهم وشيوخ البصرة وغيرهم[3].

روى له ابن ماجه حديثين[4].

١٠٣ ق/محمد بن ابراهيم بن العلاء الشامي الدمشقي السائح، نزيل عبادان يلقب بزبريق.

كان من الزهاد. روى عن عبيد الله بن عمرو، واسماعيل بن عياش والوليد ابن مسلم وآخرين.

وعنه ابن ماجه وابو بكر بن علي المروزي وأسلم بن سهل الواسطي وآخرون.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[5].

وصرح بعضهم بكذبه ورماه بوضع الحديث.

قال ابن حبان: يضع الحديث على الشاميين، ثنا عنه أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما، لا تحل الرواية عنه الا عند الاعتبار[6].

---

(١) التاريخ الكبير ٤/٢: ١١.

(٢) الجرح ٣/١: ٣٤٣.

(٣) تهذيب ١٠: ٣٣.

(٤) أما الحديث الأول فأخرجه جه. اقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة. حديث رقم ١١٢٩ وأما الحديث الثاني فأخرجه جه. الجنائز باب ما جاء في غسل الميت حديث رقم: ١٤٦١.

(٥) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ١٨٧، مجروحين ٢: ٢٩٦/٢٩٥، اسماء الضعفاء: ١٣٥/ب، ديوان الضعفاء: ٢٦٤، المغني ٢: ٥٤٤، الكاشف ٣: ١٦، ميزان ٣: ٤٤٦/٤٤٥، تهذيب ٩: ١٤، خلاصة: ٣٢٤، تنزيه الشريعة ١: ٩٩.

(٦) مجروحين ٢: ٢٩٥.

وقال الدارقطني: كذاب.

وقال أبو نعيم: روى عن الوليد بن مسلم وشعيب بن اسحاق وبقية وسويد ابن عبد العزيز موضوعات.

وقال الحاكم والنقاش: روى أحاديث موضوعة.

وقال ابن عدي: منكر الحديث وعامة أحاديثه غير محفوظة[١].

روى له ابن ماجه حديثين[٢].

١٠٤ـ خت م متابعة ٤ / محمد بن اسحاق بن يسار بن خيار ويقال كومان المدني أبو بكر ويقال أبو عبد الله المطلبي مولاهم نزيل العراق.

روى عن أبيه وعميه عبد الرحمن وموسى، والاعرج وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وغيرهم.

وعنه يحيىٰ بن سعيد الانصاري ويزيد بن أبي حبيب وجرير بن حازم وعبد الله ابن سعيد بن أبي هند وآخرون.

غالب الائمة على توثيقه وقبول حديثه. وتكلم فيه بعضهم بل أطلق بعضهم القول بكذبه.

قال ابن أبي حاتم: ثنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيماكتب الي أنا ابراهيم بن المنذر عن ابن عيينة أنه قال:

ما يقول اصحابك في محمد بن اسحاق؟ قال: قلت: يقولون انه كذاب، قال: لا تقل ذلك[٣].

وقال ابن أبي حاتم: ثنا سعيد، نا ابن ادريس قال، قلت لمالك بن أنس وذكر

---

(١) تهذيب ٩: ١٤، وانظر ميزان ٣: ٤٤٥/٤٤٦.

(٢) أما الحديث الأول فاخرجه جه. مقدمة باب من بلغ علمًا حديث رقم ٢٣٦، اما الحديث الثاني فأخرجه جه. المساجد والجماعات باب المواضع التي تكره فيها الصلاة حديث رقم ٧٤٦.

(٣) الجرح ٣/٢: ١٩٢.

المغازي ، فقلت : قال ابن إسحاق : أنا بيطارها ، فقال ، قال لك : أنا بيطارها ؟ نحن نفيناه من المدينة .

وقال ابن أبي حاتم نا مسلم بن الحجاج النيسابوري قال : حدثني إسحاق بن راهويه قال : نا يحيىٰ بن آدم قال نا ابن أدريس قال : كنت عند مالك بن أنس وقال له رجل : يا أبا عبد الله أنى كنت بالري عند أبي عبيد الله ، وثم محمد بن إسحاق ، فقال محمد بن إسحاق : أعرضوا علي علم مالك فاني أنا بيطاره ، قال مالك : دجال من الدجاجلة يقول : أعرضوا علي ، علي . .

وقال أيضاً : نا أبي حدثني مقاتل بن محمد الرازي عن أبي داود ـ يعني الطيالسي ـ قال: نا عمر بن حبيب قال : قلت لهشام بن عروة ، حدثنا محمد بن إسحاق ، قال : ذاك كذاب[1] .

وقال ابن أبي حاتم أيضاً : نا أبي قال : سمعت أبا حفص الفلاس قال : كنا عند وهب بن جرير فانصرفنا من عنده ، فمررنا بيحيى بن سعيد القطان فقال : أين كنتم ؟ قلنا : كنا عند وهب بن جرير يعني : يقرأ علينا كتاب المغازي عن أبيه عن ابن إسحاق قال : تنصرفون من عنده يكذب كثير[2] .

وقال ابن الجوزي : قال سليمان التيمي هو كذاب[3] .

وقال أبو قلابة الرقاشي حدثني أبو داود سليمان بن داود قال : قال يحيى بن سعيد القطان : ما تركت حديثه إلا لله ، أشهد أنه كذاب ، قيل له : ما يدريك ؟ فقال : قال لي وهيب بن خالد : أنه كذاب ، قلت لوهيب : ما يدريك ؟ قال لي مالك بن أنس أشهد أنه كذاب ، قلت لمالك : ما يدريك ؟ قال لي هشام بن عروة : أشهد أنه كذاب قلت لهشام ما يدريك ؟ قال : حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر وأدخلت علي وهي بنت تسع سنين وما رآها رجل حتى لقيت الله[4] .

هذه هي الأقوال التي أثرت عمن رماه بالكذب .

---

(١) الجرح ٢/٣ : ١٩٢/١٩٣ .
(٢) الجرح ٢/٣ : ١٩٣
(٣) ميزان ٣ : ٤٦٩ .
(٤) ميزان ٣ : ٤٧١

وقد تصدى لها العلماء قديماً ودفعوا عن ابن إسحاق تهمة الكذب وتأولوها في أمور غير الحديث، وقد جاءت أقوالهم في دفع التهمة عنه مجمّلة ومفصّلة وسأجتزىء بعضاً من أقوالهم هنا بقدر المطلوب .

أما ما يتعلق بالرد الاجمالي فقد سبق قول ابن عيينة لإبراهيم بن المنذر لا تقل هذا تعقيباً على قوله . يقولون انه كذاب .

وقال ابن أبي حاتم : نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ، نا علي يعني ابن المديني قال : سمعت سفيان بن عيينة سئل عن محمد بن إسحاق فقيل له : لم يرو أهل المدينة عنه : قال : جالست ابن إسحاق بضعاً وسبعين سنة وما يتهمه من أهل المدينة ولا يقول فيه شيئاً[1] .

إلى غير ذلك من الأقوال المأثورة عن بعض الأئمة في توثيقه ووصفه بالصدق في حديثه .

أما الرد التفصيلي .

فقد ذهبوا إلى أن تكذيب وهيب ويحيى بن سعيد القطان ومالك بن أنس أنما هو تبع لتكذيب هشام بن عروة ، وتكذيب هشام إنما هو لرؤ ية محمد بن إسحاق لزوجته ، فقد قال عبد الله بن أحمد حدثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي ، سمعت يحيى بن سعيد يقول : سمعت هشام بن عروة يقول : يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر والله ان رآها قط[2] .

وقد أجاب العلماء عن ابن إسحاق في ذلك بتصديق ابن إسحاق وأن سماعه منها ممكن ولا يلزم من سماعه منها رؤ يتها ، بل يجوز أن يسمع منها دون علم هشام .

قال عبد الله : فحدثنا أبي بذلك فقال : لم ينكر هشام لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له أحسبه قال : ولم يعلم هشام[3] .

وقال علي بن المديني : وقال لي بعض أهل المدينة ان الذي يذكر عن هشام بن

---

(١) الجرح ٢/٣ : ١٩٢ .　　(٢) تهذيب ٩ : ٤٠/٤١ .　　(٣) تهذيب ٩ : ٤١ .

عروة قال : كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي ، لو صح عن هشام جائز أن تكتب إليه ، فان أهل المدينة يرون الكتاب جائزاً ، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب[1] .

وقال الذهبي : وما يدري هشام بن عروة ، فلعله سمع منها في المسجد أو سمع منها وهو صبي أو أدخل عليها فحدثته من وراء حجاب فأي شيء في هذا ؟ وقد كانت امرأة قد كبرت وأسنت[2] وقال أيضاً : ثم ما قيل من أنها أدخلت عليه وهي بنت تسع غلط بين ، ما أدري ممن وقع من رواة الحكاية ، فانها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة ، ولعلها ما زفت إليه إلا وقد قاربت بضعاً وعشرين سنة ، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر[3] ، وقال ابن حبان في الثقات : تكلم فيه رجلان هشام ومالك ، فأما قول هشام فليس مما يجرح به الإنسان وذلك أن التابعين سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها ، وكذلك ابن إسحاق ، كان سمع من فاطمة والستر بينهما مسبل[4] .

وقال علي بن المديني : قلت لسفيان : كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر فقال : أخبرني ابن إسحاق أنها حدثته ، وأنه أدخل عليها[5] .

وأما تكذيب مالك له فقد أجاب عنه بعضهم جواباً آخر هو أن قول مالك كان نتيجة لما وقع بينهما من تنافس وتنافر يقع بين الأقران حيث طلب ابن إسحاق أن يعرض عليه حديث مالك لينقده، ويبين لهم درجته ، فأجاب مالك عن ذلك بقوله : دجال من الدجاجلة فرمي مالك له إنما يتعلق بغير الرواية كما هو ظاهر من النص ، وذهب بعضهم إلى أن قول مالك إنما هو لاتهامه بالقدر ، قال أبو زرعة الدمشقي : وذاكرت دحيماً قول مالك فيه فرأى أن ذلك ليس للحديث ، إنما هو لأنه اتهمه بالقدر[6] .

وذهب بعضهم في تكذيب مالك له إنما هو لأنه كان يروي عن أولاد اليهود

---

(١) تهذيب ٩ : ٤٣ .
(٢) ميزان ٣ : ٤٧٠ .
(٣) ميزان ٣ : ٤٧١ .
(٤) تهذيب ٩ : ٤٥ .
(٥) تهذيب ٩ : ٤٠ .
(٦) تهذيب ٩ : ٤٢ .

المغازي ، وكان مالك رحمه الله لا يرى الرواية عنهم .

قال ابن حبان : وأما مالك فان ذلك كان منه مرة واحدة ثم عادله إلى ما يجب ولم يكن يقدح فيه من أهل الحديث ، إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وغيرها ، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا منهم من غير أن يحتج بهم وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن[1] إلى غير ذلك من الأمور التي أولوا بها تكذيب مالك وهشام لابن إسحاق .

وأما تكذيب جرير له فلأنه كان يلحق بالمغازي شعراً كأن يكلف بعض الشعراء فينتحلونه .

قال أبو بكر بن أبي داود : حدثني أبي ، حدثنا ابن أبي عمرو الشيباني ، سمعت أبي يقول: رأيت محمد بن إسحاق يعطي الشعراء الأحاديث يقولون عليها الشعر .

وقال الخطيب : روي أن ابن إسحاق كان يدفع إلى شعراء وقته أخبار المغازي ويسألهم أن يقولوا فيها الأشعار ليلحقها بها[2] .

وأما تكذيب سليمان التيمي ، فلم يلق له العلماء بالا ، لا سيما وأن سليمان هذا ليس من أهل الجرح قال ابن حجر : وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه ، والظاهر أنه لا مر غير الحديث لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل[3] . قلت لعله تبع في تكذيبه له مالكاً أو هشام بن عروة ، وهكذا ترى انهم دفعوا عن ابن إسحاق تهمة الكذب وحملوها على غير الوضع أو الكذب في الحديث .

روى له البخاري تعليقاً ، واستشهد به مسلم في خمسة أحاديث وروى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

١٠٥ ق / محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن الأسدي : وبعضهم يسميه محمد بن محصن .

روى عن إبراهيم بن أبي عبلة ويحيى بن سعيد الأنصاري والأعمش وآخرين .

---

(١) تهذيب ٩ : ٤٥ (٢) ميزان ٣ : ٤٧١ . (٣) تهذيب ٩ : ٤٥ .

وعنه محمد بن خداش الموصلي أبو هاشم ومعلل بن نفيل وأبو خيثمة مصعب ابن سعيد وغيرهم متفق على تركه ونكارة حديثه[1] .

وصرح جمع بكذبه .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : هو كذاب ، ورأى في كتابي ما كتب إلي هاشم بن القاسم الحراني أحاديثه فقال : هذه الأحاديث كذب موضوعة[2] .

وقال البخاري عن يحيى بن معين : كذاب[3] .

وقال البخاري : هو منكر الحديث[4] .

وقال ابن حبان : كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب عند أهل الصناعة[5] .

وقال الدارقطني : متروك يضع[6] .

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : حدثنا داود بن سليمان العسكري ، ثنا محمد بن علي أبو هاشم بن أبي خداش الموصلي قال : حدثنا محمد بن محصن عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الله بن الديلمي عن حذيفة قال ، قال رسول الله ﷺ : لا يقبل الله لصاحب بدعة صوماً ولا صلاة ولا صدقة ولا عمرة ولا جهاداً ولا صرفاً ولا عدلاً ، يخرج من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين[7]

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٤٠ ، الجرح ٢/٣ : ١٩٥ ، مجروحين ٢ : ٢٧٩/٢٨٠ ، أسماء الضعفاء : ١٣٦ ، ديوان الضعفاء : ٢٦٦ ، الكاشف ٣ : ٥٥٣ ، ميزان ٣ : ٤٧٦/٤٧٧ ، تهذيب ٩ : ٤٣٠/٤٣١ ، خلاصة : ٣٥٧/٣٥٨ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٠٠ .

(٢) الجرح ٢/٣ : ١٩٥ .

(٣) تهذيب ٩ : ٤٣٠ .

(٤) التاريخ الكبير ١/١ : ٤٠ ، ميزان ٣ : ٤٧٦ ، تهذيب ٩ : ٤٣٠ .

(٥) مجروحين ٢ : ٢٧٩ ، تهذيب ٩ : ٤٣٠ .

(٦) تهذيب ٩ : ٤٣٠ ، ميزان ٣ : ٤٧٩ .

(٧) جه . مقدمة باب إجتناب البدع والجدل . حديث رقم ٤٩ .

٤٠٦ـ ع/ محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار

روى عن عبد الوهاب الثقفي وغندر بن روح بن عبادة وحرمى بن عمارة وغيرهم.

وعنه أصحاب الكتب الستة وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وبقي بن مخلد وعبد الله بن أحمد وآخرون.

غالب الائمة على توثيقه وقبول حديثه، وقد اكثر عنه صاحبا الصحيحين(١).

وقد كذبه عمرو بن علي الفلاس. وعلي بن المديني.

قال عبد الله بن محمد بن سيار، سمعت عمرو بن علي يحلف ان بنداراً يكذب فيما يروي عن يحيى.

وقال عبد الله بن علي بن المديني، سمعت ابي وسألته عن حديث رواه بندار عن ابن مهدي عن ابي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: تسحروا فان السحور بركة. فقال: هذا كذب، وأنكره أشد الانكار، وقال: حدثني أبو داود موقوفاً(٢).

وقد أنكر العلماء على الفلاس تكذيبه لبندار وردوا عليه قوله، فان الرجل ثقة. قال ابن سيار عقب ذكر قول الفلاس: وبندار وأبو موسى ثقتان، وأبو موسى أصح، لأنه كان لا يقرأ الا من كتابه، وبندار يقرأ من كل كتاب(٣).

قلت لعله بقوله هذا يومىء الى سبب تكذيب الفلاس له، وهو انه كان يقرأ من كل كتاب فان كان هذا هو سبب تكذيب الفلاس له، فانه تجريح لا يؤثر، اذا كان بندار له رواية فيما يقرأ عارفاً لما يقرأ به، لا سيما وانه كان حافظاً ضابطاً، انما

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/٢: ٢١٤، ميزان ٣: ٤٩٠/٧٤٩٠، المغني ٢: ٥٥٩، وقال: لم أذكر بنداراً وامثاله في كتابي للين فيه عندي، ولكن لئلا يتعقب على فيهم فيقول قائل: فيهم مقال ا هـ تهذيب ٩: ٧٠/٧٣.

(٢) تهذيب ٩: ٧١.

(٣) تهذيب ٩: ٧١.

يؤثر ذلك مع أهل الضعف والغفلة . ولذا قال الذهبي : ثقة ، صدوق ، كذبه الفلاس فما أصغى أحد الى تكذيب لتيقنهم أن بنداراً صادق أمين الى ان قال : قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم وهو حجة بلا ريب(١) .

وأما تكذيب علي بن المديني له فالظاهر أنه أراد بذلك أنه أخطأ في رفع الحديث والمحفوظ وقفه على عبد الله والله أعلم .

روى له اصحاب الكتب الستة .

١٠٧ ـم د / محمد بن حاتم بن ميمون ابو عبد الله يعرف بالسمين .

روى عن سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون وآخرين .

وعنه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان ومسلم بن الحجاج وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار وغيرهم .

غالب الائمة على توثيقه وقبول حديثه . وتكلم فيه بعضهم(٢) .

وروى عن ابن معين تكذيبه .

روى الخطيب بسنده الى محمد بن اسحاق الثقفي قال : سمعت أحمد بن محمد الجعفي أبو عبد الله قال : سمعت يحيى ـ يعني ابن معين يقول : محمد بن حاتم ابن ميمون كذاب(٣) .

وروى عبد الله بن علي بن عبد الله المديني قال ، قلت لابي : شيء رواه ابن حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن سالم عن قبيصة بن مهلب عن أبيه عن النبي ـ ﷺ ـ قال : لا يأتي احدكم بشاة لها يعار . . الحديث . قال : هذا كذب ، انما روى هذا أبو داود(٤) .

---

(١) ميزان ٣ : ٤٩٠ .

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١ / ١ : ٧٠ ، الجرح ٢ / ٣ : ٢٣٧ ، تاريخ بغداد ٢ : ٢٦٦ / ٢٦٨ ، أسماء الضعفاء : ١٥٢ ، ديوان الضعفاء : ٢٦٩ ، المغني ٢ : ٥٦٣ ، الكاشف ٣ : ٣٠ ، تهذيب ٩ : ١٠١ / ١٠٢ ، خلاصة : ٣٣١ .

(٣) تاريخ بغداد ٢ : ٢٦٧ ، تهذيب ٩ : ١٠٢ .

(٤) تاريخ بغداد ٢ : ٢٦٧ ، تهذيب ٩ : ١٠٢ .

اخرج له مسلم وأبو داود .

١٠٨ ـ ت / محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ثم المعشاري أبو الحسن الكوفي نزيل واسط .

روى عن عمته حبيبة بنت أبي يزيد ، والأعمش ، والثوري ، وثور بن يزيد الحمصي . وآخرين .

وعنه أبو ابراهيم اسماعيل بن ابراهيم الترجماني والحسن بن حماد الحضرمي سجادة ، وسريح بن يونس وشهاب بن عباد وغيرهم .

مجمع على ضعفه وترك حديثه(١) .

وصرح بعضهم بكذبه .

قال الدوري عن ابن معين : محمد بن الحسن بن أبي يزيد يكذب(٢) .

وقال الأجري : سألت أبا داود سليمان بن الأشعث قلت له : محمد بن الحسن بن أبي يزيد ؟ قال : هذا كذاب وثب على كتب أبيه(٣) .

وقال البخاري : يذكر عن أحمد أنه سئل عن محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني فقال : ما أراه يسوى شيئاً . كان ينزل عند مقابر الخيزران جعل يحدثنا بأحاديث لا يجيء بها كما يحدث بها ابن أبي زائدة وأبو معاوية(٤) .

وقال النسائي : متروك الحديث(٥) .

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١ / ١ : ٦٦ ، الجرح ٢ / ٣ : ٢٢٥ ، مجروحين ٢ : ٢٧٢ / ٢٧٣ ، تاريخ بغداد٢ : ١٧٠ / ١٧٢ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٣ ، اسماء الضعفاء ١٥١ / ب ديوان الضعفاء : ٢٦٩ ، المغني ٢ : ٥٦٩ ، الكاشف ٣ : ٣٣ / ٣٤ ، ميزان ٣ : ٥١٤ / ٥١٥ ، تهذيب ٩ : ١٢٠ / ١٢١ ، خلاصة : ٣٣٣ ،تنزيه الشريعة١ : ١٠٣ .

(٢) التاريخ القسم المرتب : ٣٠١ ، الجرح ٢ / ٣ ، : ٢٢٥ ، : تاريخ بغداد ٢ : ١٧١ .

(٣) تاريخ بغداد ٢ : ١٧١ ، تهذيب ٩ : ١٢٠ .

(٤) تاريخ بغداد ٢ : ١٧١ ، تهذيب ٩ : ١٢٠ .

(٥) الضعفاء : ٣٠٣ ، تاريخ بغداد ٢ : ١٧١ / ١٧٢ .

وقال ابن حبان : منكر الحديث يروى عن الثقات المعضلات[1] .

روى له الترمذي فقط .

١٠٩ ـ د ت ق / محمد بن حميد بن حيان التميمي الحافظ أبو عبد الله الرازي :

روى عن يعقوب بن عبد الله القمي وإبراهيم بن المختار بن مهاجر وجرير بن عبد الحميد وآخرين .

وعنه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم .

مختلف فيه . وثقه ابن معين وقوى أمره أحمد بن حنبل ، وسائر الأئمة ممن تكلم فيه على ضعفه وترك حديثه[2] .

وصرح جمع من النقاد بكذبه .

قال البخاري : فيه نظر مات سنة ثمان وأربعين ومائتين ، وسئل أبو عبد الله عن محمد بن حميد الرازي لماذا تكلم فيه ؟ فقال : كأنه أكثر على نفسه[3] .

وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : حضرت حانوت عبدك ختن أبي عمران الصوفي ، أنا وأحمد بن السندي وعنده جزءان ، فقلت : هذان الجزءان لك ؟ قال : نعم ، قلت : ممن سمعت ؟ قال : من أبي زهير عبد الرحمن بن مغراء ، فاذا مكتوب في أول الجزء أحاديث لمحمد بن إسحاق ، ثم على أثر ذلك شيوخ علي بن مجاهد ، والآخر[4] . أحاديث سلمة بن الفضل ، فقلت : أحد الجزئين هو من حديث علي بن مجاهد ، والآخر من حديث سلمة بن الفضل فقال : لا ، حدثنا به أبو زهير ، فعلمت على أحاديث منها غرائب حسان ، فلما رأيته قد لج تركت الجزءان عنده وخرجت .

---

(١) مجروحين ٢ : ٢٧٢ .

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٧٠ ، الجرح ٢/٣ : ٢٣٢/٢٣٣ ، مجروحين ٢ : ٢٩٦/٢٩٧ ، أسماء الضعفاء : ١٥٢/أ ، ديوان الضعفاء : ٢٧٠ ، المغني ٢ : ٥٧٣ ، الكاشف ٣ : ٣٥ ، ميزان ٣ : ٥٣٠/٥٣١ ، تهذيب ٩ : ١٢٧/١٣١ .

(٣) التاريخ الكبير ١/١ : ٧٠ .

(٤) أي الجزء الآخر .

ثم دخلت أنا وابن السندي بعد ايام على ابن حميد فقال: ها هنا أحاديث لم تنظر فيه فاخرج الي جزءين، فإذا احاديث قد كتبه، وقرأ مشاهير مما مر بي في ذلك الجزئين، واذا قد كتب تلك الغرائب، واذا هو يحدث بما كان في الجزء الذي ذكرت أنا لعبدك أنه من حديث علي بن مجاهد. عن علي بن مجاهد والذي ذكرت انه عن سلمة بن الفضل يحدث به عن سلمة على السواء، فقلت لابن السندي: وترى هذه الاحاديث هي الاحاديث التي رأيت في الجزئين اللذين كانا عند عبدك، فلما خرجنا من عند ابن حميد، وقد كتبت تلك الاحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن أسمعه من عبدك، سمعته من أبن حميد، ومررت على عبدك فقلت: هات ذلك الجزئين لاطالعه فقال: مر بي ابن حميد ورآهما فأخذهما وذهب.

وقال ابن أبي حاتم أيضاً حدثني جعفر بن محمد بن حماد العطار قال، سمعت محمد بن عيسى بن الدامغاني قال: لما مات هارون بن المغيرة سألت محمد بن حميد أن يخرج الي جميع ما سمع منه، فاخرج الي جزازات. فاحصيت جميع ما فيه ثلاثمائة ونيفاً وستين حديثاً. قال جعفر بن محمد بن حماد: واخرج ابن حميد عن هارون بعد بضعة عشر الف حديث[1].

وقال صالح بن أحمد قال ابو زرعة وابن مرارة: صح عندنا أنه- أي ابن حميد- يكذب[2].

وروى محمد بن شاذان عن اسحاق الكوسج قال: قرأ علينا ابن حميد كتاب المغازي عن سلمة بن الابرش فقضى أن صرت الى علي بن مهران فرأيته يقرأ كتاب المغازي عن سلمة، فقلت له: قرأه عليه ابن حميد- يعني عن سلمة- فتعجب علي وقال: سمعه محمد بن حميد مني، وعن الكوسج قال: أشهد انه كذاب.

وقال صالح جزرة. بن محمد الاسدي: ما رأيت أحذق بالكذب منه- أي ابن حميد- ومن الشاذكوني.

---

(١) الجرح ٣/٢: ٢٣٣/٢٣٢، انظر ميزان ٣: ٥٣١/٥٣٠، تهذيب ٩: ١٢٩.

(٢) ميزان ٣: ٥٣٠، تهذيب ٩: ١٢٩.

وقال أيضاً : كنا نتهم ابن حميد في كل شيء يحدثنا ، ما رأيت أجرأ على الله منه ، كان يأخذ احاديث الناس فيقلب بعضه على بعض[1] .

وقال صالح أيضاً : كان كلما بلغه عن سفيان يحيله على مهران وما بلغه عن منصور يحيله على عمرو بن أبي قيس[2] .

وقال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة : سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد فأومى باصبعه الى فمه ، فقلت له : كان يكذب ، فقال برأسه : نعم ، قلت له : كان قد شاخ لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه فقال : لا يا بني كان يتعمد .

وقال ابو نعيم بن عدي : سمعت أبا حاتم الرازي في منزله وعنده ابن خراش وجماعة من مشايخ أهل الري وحفاظهم فذكروا ابن حميد : فاجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جداً وانه يحدث بما لم يسمعه وأنه يأخذ أحاديث أهل البصرة فيحدث بها عن الرازيين .

وقال ابن خراش : ثنا ابن حميد وكان والله يكذب[3] .

وقال ابن خزيمة : محمد بن حميد كذاب[4] .

وقال أبو أحمد العسال : سمعت فضلك الرازي يقول : دخلت على محمد بن حميد وهو يركب الاسانيد على المتون قال الذهبي : وجاء عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث[5] .

قلت : وهذه الاقوال عن هؤلاء النقاد كلها تشير الى أن كذبه انما هو في قلبه الاسانيد والمتون وتركيبها وادعاء السماع ممن لم يسمع والرواية عن شيوخ لم يتلق عنهم روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

١١٠ ق / محمد بن خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الواسطي الطحان مولى النعمان بن مقرن :

---

(١) تهذيب ٩ : ١٢٩ .
(٢) تهذيب ٩ : ١٣١ .
(٣) تهذيب ٩ : ١٣٠ .
(٤) ميزان ٣ : ٥٣١ .
(٥) تهذيب ٩ : ١٣٠ .

روى عن أبيه والفرج بن فضالة وهشيم بن بشير وغيرهم .

وعنه ابن ماجه وبقي بن مخلد واسماعيل بن عبد الله سمويه وآخرون .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[1] وشذ ابن حبان فذكره في ثقاته وقال : يخطىء ويخالف[2] .

وصرح بعضهم بكذبه فقال :

قال ابن أبي حاتم : ثنا أبي قال : سألت يحيىٰ بن معين عن محمد بن خالد بن عبد الله هذا قال : ذاك رجل سوء كذاب[3] وقال ابن عدي سمعت محمد بن سعد يقول ، سمعت ابن الجنيد أو صالح جزرة يقول ، سمعت يحيىٰ بن معين يقول : محمد بن خالد بن عبد الله كذاب ان لقيتموه فاصفعوه[4] .

وقال ابن أبي حاتم : سئل أبي عنه فقال : هو على يدي عدل[5] .

وقال : سمعت أبا زرعة يقول ، أخبرني وهب الفامي قال ، سمعت محمد ابن خالد الواسطي يقول : لم أسمع من أبي الا حديثاً واحداً ، خالد عن بيان عن الشعبي لا ادري أيهما أكبر في الناس البخل أو الكذب ، ثم حدث عنه حديثاً كثيراً .

وقال أيضاً : سمعت أبا زرعة يقول : أخبرني أبو عون بن عمرو بن عون قال : أخرج ابن خالد الواسطي عن ابيه عن الأعمش كتاباً ، قال أبو زرعة : ولم يسمع أبوه من الأعمش حرفاً .

وقال ايضاً : سألت أبي عن محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي قال بلغني عن يحيىٰ بن معين أنه قال: أخرج محمد بن خالد لابيه عن الاعمش ولم يسمع أبوه من

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١ / ١ : ٧٤ ، الجرح ٢ / ٣ : ٢٤٣ / ٢٤٤ ، اسماء الضعفاء : ١٥٢ / ب ، ديوان الضعفاء : ٢٧١ ، الكاشف ٣ : ٣٨ ، المغني ٢ : ٥٣٥ ، ميزان ٣ : ٥٣٣ ، تهذيب ٩ : ١٤١ / ١٤٢ ، خلاصة : ٣٣٤ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٠٤ .

(٢) خلاصة : ٣٣٤ ، تهذيب ٩ : ١٤٢ .

(٣) الجرح ٢ / ٣ : ٢٤٣ ، تهذيب ٩ : ١٤١ ، ميزان ٣ : ٥٣٣ .

(٤) ميزان ٣ : ٥٣٣ .

(٥) الجرح ٢ / ٣ : ٢٤٣ / ٢٤٤ ، تهذيب ٩ : ١٤١ / ١٤٢ .

الأعمش ، وأخرج أصناف ابن أبي عروبة ، وأخرج أشياء منكرة[1] .

وقال سعيد بن عمرو البزدعي : وسألته ـ يعني ـ أبا زرعه عنه فقال : رجل سوء[2] .

وقال البخاري : قال ابن معين لا شيء ، وأنكر روايته عن أبيه عن ابن أبي عروبة والأعمش قال يحيى : قال خالد بن عبد الله كتبت حديث الأعمش ولم أسمع منه[3] .

قلت ظاهر أن تكذيب يحيى له إنما هو لادعائه سماع أحاديثه من أبيه وروايته وهو لم يسمعها وكذلك إدعاؤه سماع أبيه عن الأعمش ولم يسمع أبوه من الأعمش شيئاً .

روى له ابن ماجه حديثين[4] .

١١١ ق / محمد بن داب المديني :

روى عن صفوان بن سليم وابن أبي ذئب .

وعنه محمد بن سلام الجمحي وعبد الله بن عاصم الحماني ، وغسان بن مالك السلمي .

مجمع على ضعفه وترك حديثه[5] .

وصرح بكذبه أبو زرعة .

---

(١) الجرح ٢/٣ : ٢٤٣/٢٤٤ .

(٢) تهذيب ٩ : ١٤٢ .

(٣) التاريخ الكبير ١/١ : ٧٤ .

(٤) أخرج الحديث الأول في الأذان والسنة فيها . باب بدء الاذان حديث رقم ٧٠٧ وأخرج الحديث الثاني في الصيام باب ما جاء في المباشرة للصائم حديث رقم ١٦٧٧ .

(٥) انظر ترجمته في الجرح ٢/٣ : ٢٥٠ ، أسماء الضعفاء : ١٥٢ / ب / ١٥٣ / أ ، ديوان الضعفاء : ٢٧١ ، المغني ٢ : ٥٧٧ ، الكاشف ٣ : ٤٠ ، ميزان ٣ : ٥٤٠ ، تهذيب ٩ : ١٥٣ ، خلاصة : ٣٣٥ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٠٤ .

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: هو ضعيف الحديث كان يكذب[١].

وقال ابن حجر: قال الأصمعي، قال لي خلف الاحمر: ابن داب يضع الحديث بالمدينة وابن شول يضع الحديث بالسند[٢].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا اسماعيل بن حبان بن واقد الثقفي أبو اسحاق الواسطي، ثنا عبد الله بن عاصم ثنا محمد بن داب عن صفوان ابن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن ابي سعيد الخدري قال، قال رسول الله ﷺ، من كتم علمًا مما ينفع الله به في أمر الناس، امر الدين، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار[٣].

١١٢ ت/ محمد بن زياد اليشكري الطحان الكوفي ويقال الجندي الأعور الفأفا المعروف بالميموني الرقي:

روى عن محمد بن عجلان وميمون بن مهران ومعلى بن زياد القردوسي وغيرهم.

وعنه عثمان بن زفر التيمي، واسماعيل بن صبيح، وخلاد بن يحيىٰ وآخرون.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[٤].

وصرح جمع بكذبه ووضعه الحديث.

---

(١) الجرح ٣/٢ : ٢٥٠، ميزان ٣: ٥٤٠، تهذيب ٩: ١٥٣.

(٢) تهذيب ٩: ١٥٣، وقال عقب ذلك: وقيل ان ابن داب الذي ذكره خلف هو عيسى بن يزيد ثم تعقب ابن حجر ذلك بقوله: قلت: عيسى من بغداد كان ينادم المهدي، فلعل خلفاً ان كان قصده عن مدينة المنصور، والا فظاهر الاطلاق يدل على أنه أراد الاول. وفي عيسى يقول الشاعر:

خذوا عن مالك وابن عون ... ولا ترووا احاديث ابن داب

(٣) جه. مقدمة باب من سئل عن علم فكتمه حديث رقم ٢٦٥، وقال السيوطي معقباً: في اسناده محمد بن داب، كذبه أبو زرعة وغيره، نسب الى الوضع ا هـ.

(٤) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٨٣، الجرح ٣/٢ : ٢٥٨، مجروحين ٢ : ٢٤٩/٢٥٠، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣، اسماء الضعفاء: ١٥٣/١٥٣/ب، ديوان الضعفاء: ٢٧٣، المغني ٢ : ٥٨١، الكاشف ٣: ٤٤، ميزان ٣: ٥٥٢/٥٥٣، تهذيب ٩: ١٧٠/١٧٢، خلاصة: ٣٣٧، تنزيه الشريعة ١: ١٠٥.

قال ابن أبي حاتم، أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سألت أبي عن محمد بن زياد الميموني قال: كان أعور كذاباً خبيثاً يضع الحديث.

وقال ابن أبي حاتم: نا محمد بن ابراهيم نا عمرو بن علي أن محمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران كان كذاباً متروك الحديث[1].

وقال ابراهيم بن الجنيد عن ابن معين: ليس بشيء كذاب.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، سمعت ابن معين يقول: كان ببغداد قوم كذابون يضعون الحديث منهم محمد بن زياد كان يضع الحديث.

وقال عبد الله بن علي المديني عن أبيه: كتبت عنه كتاباً فرميت به، وضعفه جداً وقال أبو زرعة: كان يكذب.

وقال الجوزجاني: كان كذاباً[2].

وذكره ابن البرقي في طبقة الكذابين.

وقال الدارقطني: كذاب.

وقال الحاكم: روى عن ميمون بن مهران وغيره الموضوعات[3].

وقال البخاري: قال لي عمرو بن زرارة: كان محمد بن زياد يتهم بوضع الحديث[4].

وقال أيضاً: متروك الحديث[5].

وقال النسائي: متروك الحديث[6].

وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث عن الثقات ويأتي عن الاثبات بالاشياء المعضلات لا يحل ذكره في الكتاب الا على جهة القدح فيه ولا الرواية عنه الا

---

(١) الجرح ٣/٢: ٢٥٨.
(٢) تهذيب ٩: ١٧١.
(٣) تهذيب ٩: ١٧٢.
(٤) التاريخ الكبير ١/١: ٨٣.
(٥) الضعفاء: ٢٧٤.
(٦) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣.

على سبيل الاعتبار عند اهل الصناعة خصوصاً دون غيرهم.[1].

وقال ابراهيم بن الجنيد، قال لنا هارون بن مرة ويحيىٰ بن معين يسمع: جاء كتاب البغداديين الى أبي المليح يعني الرقي وأنا حاضر يسألونه عن محمد بن زياد فقال: جاءنا محمد بن زياد الطحان الأعور بعد ما مات ميمون بن مهران.

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ما كان أجراه، يقول: حدثنا ميمون بن مهران في كل شيء[2].

١١٣ ت/محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن عبد الحارث بن عبد العزى الكلبي أبو النضر الكوفي النسابة المفسر:

روى عن أبي صالح باذام مولى أم هانىء، وعامر الشعبي والاصبغ بن نباته.

وعنه ابنه هشام وحماد بن سلمة والسفيانان وابن المبارك وابن جريج وآخرون.

متفق على تركه ونكارة حديثه[3].

وصرح قوم بكذبه بل نقلوا عنه اقراره بالكذب فيما يروى عنه.

قال ابن أبي حاتم: نا عمر بن شبه نا أبو عاصم يعني الضحاك بن مخلد النبيل قال: زعم لي سفيان الثوري قال، قال لنا الكلبي: ما حدثت عني عن ابي صالح عن ابن عباس فهو كذب، فلا ترووه[4].

وقال ابن أبي حاتم: نا عمر بن شبه النمري البصري بسامراء حدثني ابو بكر ابن خلاد نا معتمر عن أبيه قال: كان بالكوفة كذابان أحدهما الكلبي[5].

---

(١) مجروحين ٢: ٢٤٩.

(٢) تهذيب ٩: ١٧١.

(٣) انظر ترجمته. التاريخ الكبير ١/١: ١٠١، الجرح ٣/٢: ٢٧٠/٢٧١، مجروحين ٢: ٢٥٢/٢٥٤، الضعفاء: ٢٧٥، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢، أسماء الضعفاء: ١٥٣/ب، ديوان الضعفاء ٢٣٧، المغني ٢: ٥٨٤، الكاشف ٣: ٤٦، ميزان ٣: ٥٥٦/٥٥٩. تهذيب ٩: ١٧٨/١٨١، خلاصة: ٣٣٧، تنزيه الشريعة ١: ١٠٥.

(٤) الجرح ٣/٢: ١٧١، مجروحين ٢: ٢٥٣.

(٥) الجرح ٣/٢: ١٧٠.

وقال ايضاً: حدثني أبي نا نصر بن علي وسليمان بن معبد المروزي قالا: حدثنا الاصمعي ناقرة بن خالد قال: كانوا يرون أن الكلبي يرزف يعني يكذب[1].

وقال أيضاً سألت ابي عن محمد بن السائب الكلبي فقال: الناس مجتمعون على ترك حديثه، لا يشتغل به هو ذاهب الحديث[2].

وقال ليث بن أبي سليم: بالكوفة كذابان أحدهما الكلبي والآخر السدي[3]

وقال الجوزجاني: كذاب ساقط[4].

وقال الحاكم أبو عبد الله: روى عن أبي صالح أحاديث موضوعة[5].

وقال ابن حبان: الكلبي هذا مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج الى الاغراق في وصفه يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع منه شيئاً ولا سمع الكلبي عن أبي صالح الا الحرف بعد الحرف، فجعل لما احتيج اليه تخرج له الارض أفلاذ كبدها لا يحل ذكره في الكتب فكيف الاحتجاج به[6].

وقال ابن الجوزي، قال يحيى: ليس بشيء كذاب ساقط[7].

وقال البخاري: تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي وقال لنا علي: حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبان قال قال لي الكلبي، قال لي أبو صالح كل شيء حدثتك فهو كذب[8].

---

(١) الجرح ٣/٢: ١٣١.
(٢) الجرح ٣/٢: ١٧١.
(٣) مجروحين ٢: ٢٥٣، تهذيب ٩: ١٧٨
(٤) تهذيب ٩: ١٨٠. ميزان ٣: ٥٥٩.
(٥) تهذيب ٩: ١٨١.
(٦) مجروحين ٢: ٢٥٣/ ٢٥٤.
(٧) أسماء الضعفاء: ١٥٣/ب.
(٨) التاريخ الكبير ١/١: ١٠١، الضعفاء: ٢٧٥، ميزان ٣: ٥٥٧.

قال النسائي : متروك الحديث كوفي[1] ونقل ابن حجر عنه انه قال: ليس بثقه ولا يكتب حديثه[2].

قلت: ويظهر أن تكذيب الائمة له انما هو لاسباب:

١ـ روايته الكذب واقراره على ذلك، كما روى ذلك سفيان الثوري عنه مما ذكرته انفاً، وكذلك انكار ابي صالح تحديث الكلبي بشيء من التفسير، فقد روى ابن أبي حاتم نا وهب بن ابراهيم الفامي، نا زكريا بن عدي نا علي بن مسهر عن أبي جناب قال: حلف أبو صالح أني لم أقرأ على الكلبي من التفسير شيئاً[3] كل هذا يلقي التهمة على الكلبي. في وضعه هذه الاحاديث. ولذا روى عن الائمة الحكم على تفسيره بالبطلان وعدم جواز النظر فيه.

فقد روى ابن أبي حاتم عن أبيه قال نا أحمد بن أبي الحواري قال: قال لي مروان بن محمد: تفسير الكلبي باطل[4].

وقال ابن حبان: سمعت محمد بن يحيى السجستاني يقول، سمعت عبد الصمد بن الفضل يقول، سمعت أحمد بن زهير يقول: سألت أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، كنت قلت: يحل النظر فيه؟ قال: لا[5].

٢ـ سوء مذهبه في انتحاله مذهب السبئية وادعائه أن جبريل أوحى الى علي رضي الله عنه كما أوحى الى رسول الله ﷺ وغلوه في التشيع وادعائه أموراً باطلة يستحيل وقوعها.

فقد قال ابن حبان: وكان الكلبي سبائياً من أصحاب عبد الله بن سبأ من اولئك الذين يقولون: أن علياً لم يمت وأنه يرجع الى الدنيا ويملأها عدلاً كما ملئت جوراً وان رأوا سحابة قالوا: أمير المؤمنين فيها[6].

وقال حدثنا محمد بن اسحاق الثقفي، سمعت ابا يحيى محمد بن عبد الرحيم

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢.
(٢) مجروحين ٢: ٢٥٣، ميزان ٣: ٥٥٨.
(٣) تهذيب ٩: ١٨١.
(٤) مجروحين ٢: ٢٥٢، ميزان ٣: ٥٥٨.
(٥) الجرح ٣/٣: ١٧١.

يقول، سمعت أبا مسلمة يقول: سمعت هماما يقول: سمعت الكلبي يقول: أنا سبائي[1] وقال يزيد بن زريع: حدثنا الكلبي وكان سبائياً قال أبو معاوية، قال الاعمش: اتق السبائية فأني أدركت الناس وانما يسمونهم الكذابين[2]. واما ادعاؤه نزول الوحي على علي فقد روي ابن حبان حدثني أحمد بن يحيى بن زهير ثنا الحسن بن يحيىٰ الازدي ثنا علي بن المديني ثنا بشر بن المفضل عن أبي عوانة، سمعت الكلبي يقول: كان جبريل يملي الوحي على النبي- ﷺ- فلما دخل النبي- ﷺ- الخلاء جعل يملي على علي[3]

وأما زعمه ما يستحيل وقوعه من الأمور الباطلة.

فقد روى ابن ابي حاتم والرازي، وابن حبان قالا: نا العباس بن محمد الدوري، نا يحيىٰ بن يعلي بن الحارث المحاربي قال: قيل لزائدة: لم لا تروي عن الكلبي؟ قال: كنت أختلف اليه فسمعته يوماً وهو يقول: مرضت مرضة فنسيت ما كنت أحفظ، فأتيت آل محمد ﷺ فنفثوا في في فحفظت ما كنت نسيت، فقلتـ أي زائدةـ لا والله لا أروي عنك بعد هذا شيئاً فتركته[4].

وقال ابن حبان: ثنا يعقوب بن يوسف بن عاصم ببخارى ثنا السري بن يحيى أبو عبيدة ثنا يحيى بن يعلى المحاربي ثنا زائدة بن قدامة قال: اتيت الكلبي فسمعته يقول: أنسيت علمي فأتيت آل محمد ﷺ فسقوني قعباً من لبن فراجعني علمي، فقلت: يا كذاب لا أسمع منك شيئاً ابداً[5].

٣ـ اختلاصه وتغيره بعد كبره حتى أنه لا يدري ما يقول:

فقد قال ابن ابي حاتم: نا احد بن سنان الواسطي قال، سمعت يزيد بن هارون يقول: كبر الكلبي وغلب عليه النسيان فجاء الى الحجام وقبض على لحيته

---

(١) مجروحين ٢: ٢٥٢.

(٢) ميزان ٣: ٥٥٧.

(٣) مجروحين ٢: ٢٥٣/٢٥٢، ميزان ٣: ٥٥٩.

(٤) الجرح ٣/٢: ٢٧٠، مجروحين ٢: ٢٥٣، انظر ميزان ٣: ٥٥٧، تهذيب ٩: ١٧٩.

(٥) مجروحين ٢: ٢٥٣.

فأراد أن يقول: خذ من ها هنا يعني ما جاوز القبضة فقال: خذ ما دون القبضة[١]

قلت قلت له الترمذي فقط.

١١٤ـ ت ق / محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الاسدي المصلوب:

روى عن عبد الرحمن بن غنم وعبادة بن نسي وربيعة بن يزيد وآخرين

وعنه ابن عجلان والثوري، وسعيد بن أبي هلال وغيرهم.

متفق على تركه ونكارة حديثه. متهم بالزندقة، صلبه أبو جعفر على ذلك، وكانوا يغيرون اسمه تمويهاً واخفاء لأمره[٢]

وقد صرح جمع من المحدثين بكذبه. بل روى عنه ما يشعر باقراره بالوضع:

فقد روى ابن أبي حاتم وابن حبان عن خالد بن يزيد الازدي قال: سمعت محمد بن سعيد الازدي يقول: اذا كان الكلام حسناً لم أر بأساً أن أجعل له اسناداً[٣].

وقال ابن أبي حاتم نا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سمعت أبي يقول: محمد بن سعيد قتله أبو جعفر في الزندقة، حدث بحديث موضوع.[٤].

وقال ابن حبان: حدثني محمد بن المنذر ثنا ابوزرعة، اخبرني احمد بن حنبل: أن محمد بن سعيد كان كذاباً[٥].

---

(١) الجرح ٢/٣: ١٧١، انظر ميزان ٣: ٥٥٦.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١: ٩٤، الجرح ٢/٣: ٢٦٢/٢٦٤، مجروحين ٢: ٢٤٧، الضعفاء: ٢٧٤، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢، أسماء الضعفاء: ١٥٤/١/١٥٤/ب. ديوان الضعفاء: ٢٧٣، المغني ٢: ٥٨٥، الكاشف ٣: ٤٧، ميزان ٣: ٥٦١/٥٦٣، تهذيب ٩: ١٨٤/١٨٦، خلاصة: ٣٣٨، تنزيه الشريعة ١: ١٠٥.

(٣) الجرح ٢/٣: ٢٦٢، مجروحين ٢: ٢٤٧.

(٤) الجرح ٢/٣: ٢٦٢، ميزان ٣: ٥٦٢.

(٥) مجروحين ٢: ٢٤٧.

وروى ابو داود عن احمد بن حنبل قال : عمداً كان يضع الحديث[1] .

وقال النسائي : والكذابون المعروفون بوضع الحديث ابن ابي يحيى بالمدينة والواقدي ببغداد ومقاتل بن سليمان بخراسان ومحمد بن سعيد بالشام[2] ، وقال ايضاً : متروك الحديث[3] وقال أبو مسهر : هو من كذابي الاردن[4] .

وقال ابن أبي حاتم نا محمد بن ابراهيم نا عمرو بن علي - يعني الفلاس - أن محمد بن سعيد الازدي يحدث باحاديث موضوعة[5] . وقال ابن حبان : حدثنا احمد ابن علي بن الحسن المدائني بمصر ، ثنا أبو امية ثنا ابو مسهر ثنا عيسى بن يونس قال : دخل سفيان الثوري على محمد بن سعيد بن أبي قيس الاردني فاحتبس عنده هنيهة ثم خرج الينا فقال : انه كذاب . قال ابو مسهر وقتله أبو جعفر في الزندقة[6] .

وقال ابن رشدين : سألت احمد بن صالح المصري عنه فقال : زنديق ، ضربت عنقه ، وضع أربعة آلاف حديث عند هؤلاء الحمقى فاحذروها .

وقال ابو احمد الحاكم : كان يضع الحديث ، صلب على الزندقة .

وقال الجوزجاني : مكشوف الامر هالك .

وقال الحاكم - يعني أبا عبد الله - هو ساقط لا خلاف بين أهل النقل فيه[7] .

وقال البخاري : قتل في الزندقة وصلب ، متروك الحديث[8] .

وقال ابن حبان : وكان محمد بن سعيد هذا يضع الحديث على الثقات ويروي عن الاثبات ما لا أصل له ، لا يحل ذكره ولا في الكتب الا على سبيل القدح فيه ولا الرواية عنه بحال من الاحوال[9] .

روى له الترمذي وابن ماجه .

---

(١) ميزان ٣ : ٥٦٢ ، تهذيب ٩ : ١٨٥ .
(٢) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٢ .
(٣) الجرح ٢ / ٣ : ٢٦٣ ، تهذيب ٩ : ١٨٦ .
(٤) تهذيب ٩ : ١٨٦ .
(٥) مجروحين ٢ : ٢٤٧ .
(٦) تهذيب ٩ : ١٨٥ ، ميزان ٣ : ٥٦٢ .
(٧) تهذيب ٩ : ١٨٦ .
(٨) مجروحين ٢ : ٢٤٧ .
(٩) التاريخ الكبير ١ / ١ : ٩٤ ، الضعفاء : ٢٧٤ .

١١٥ ق / محمد بن سليمان بن هشام بن سليمان بن عمرو بن طلحة اليشكري أبو جعفر ويقال أبو علي الشطوي البغدادي الخزاز ابن سعيدة بنت مطر الوراق يعرف بأخي هشام .

روى عن اسماعيل بن علية وعبد الله بن نمير ومحمد بن ادريس الشافعي .

وعنه ابن ماجه وابن خزيمة وأبو عوانة وآخرون .

مجمع على ضعفه وضعف حديثه[١] .

وصرح الذهبي بتكذيبه ، فقال : ومن أكاذيبه عن وكيع عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً ما أوذي أحد ما أوذيت[٢] .

وقال الخطيب بعد أن أورد حديثاً من طريقه : هذا الحديث منكر بهذا الاسناد وكل رجاله ثقات سوى محمد بن سليمان بن هشام ، والحمل فيه عليه والله أعلم[٣] .

وقال ابن عقدة : في أثره نظر[٤] .

وقال ابن عدي : أحاديثه مسروقة ، سرقها من قوم ثقات ، ويوصل الاحاديث[٥] .

وقال ابن حبان : منكر الحديث عن الثقات كأنه كان يسرق الحديث فعمد الى أحاديث معروفة لاقوام بأعيانهم حدث بها عن شيوخهم ، لا يجوز الاحتجاج به بحال[٦] .

روى له ابن ماجه فقط .

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ٢ : ٢٩٧ / ٢٩٨ ، أسماء الضعفاء : ١٥٦ / أ ، ديوان الضعفاء ٢٧٤ ، المغني ٢ : ٥٨٨ ، الكاشف ٣ : ٥٠ ، ميزان ٣ : ٥٧٠ / ٥٧١ ، تهذيب ٩ : ٢٠١ / ٢٠٢ ، خلاصة : ٣٣٩ .

(٢) تهذيب ٩ : ٥٧٠ .

(٣) تاريخ بغداد ٥ : ٢٩٧ ، تهذيب ٩ : ٢٠٢ .

(٤) ميزان ٣ : ٥٧١ ، تهذيب ٩ : ٢٠٢ .

(٥) تهذيب : ٢٠٢ ، وانظر ميزان ٣ : ٥٧٠ .

(٦) مجروحين ٢ : ٢٩٧ / ٢٩٨ .

١١٦ د س ق/محمد بن عبد الله بن علاثة الحراني القاضي أبو اليسير العقيلي:

عن عبده بن أبي لبابة، وعبد الكريم الجزري.

وعنه حرمي بن حفص وعبد العزيز الاويسي وعمرو بن الحصين.

مختلف فيه[١].

وثقه ابن معين وابن سعد، وقوى أمره أبو حاتم الرازي[٢].

وسائر من تكلم فيه من الائمة على ضعفه وتليينه.

وقد كذبه بعضهم.

قال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات ويأتي بالمعضلات عن الاثبات لا يحل ذكره في الكتب الا على جهة القدح فيه، ولا كتبة حديثه الا على جهة التعجب[٣].

وقال الازدي: حديثه يدل على كذبه وكان احد العضل في التزيد[٤].

وقال الدارقطني: عمرو بن الحصين وابن علاثة جميعاً متروكان[٥].

وقال الحاكم: يروي عن الاوزاعي وخصيف والنضر بن عربي أحاديث موضوعة ومدار حديثه على عمرو بن الحصين، وفي سؤلات مسعود: ذاهب الحديث له مناكير عن الاوزاعي وعن أئمة المسلمين[٦].

وقد استشكل بعض الائمة تكذيبه ورأى أنه غير مقبول لا سيما وأن الرجل

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين، ٢: ٢٧٥، التاريخ الكبير ١/١: ١٣٢/١٣٣، الجرح ٢/٣: ٣٠٢، أسماء الضعفاء: ١٥٧/ب، ديوان الضعفاء: ٢٧٧، الكاشف ٣: ٦٣، المغني: ٢: ٥٩٧، ميزان ٣: ٥٩٤/٥٩٥، تهذيب ٩: ٢٦٩/٢٧٧.

(٢) انظر الجرح ٢/٣: ٣٠٢، تهذيب ٩: ٢٧٠، ميزان ٣: ٥٩٤.

(٣) مجروحين ٢: ٢٧٥، ميزان ٣: ٥٩٤.

(٤) تهذيب ٩: ٢٧٠، ميزان ٣: ٥٩٤.

(٥) تهذيب ٩: ٢٧٠، ميزان ٣: ٥٩٤.

(٦) تهذيب ٩: ٢٧١.

سبق توثيق بعض الائمة الكبار له مثل يحيى بن معين، فرجعوا الى حديثه فرأوا أن من أطلق عليه الكذب انما التبس عليه الامر. لأن المنكرات التي نسبت اليه لا دخل له فيها، انما هي ممن روى عنه من الضعفاء، والهلكى، قال الذهبي بعد ان أورد له حديثاً من طريق عمرو بن حصين عنه، فهذا لعل آفته من عمرو، فانه متروك[1].

وقال أيضاً بعد ذكر حديث آخر: الظاهر أنه من وضع ابن حصين[2].

وقال الخطيب: أفرط الازدي في الحمل على ابن علاثة وأحسبه وقعت له روايات لعمرو بن الحصين عنه فنسبه الى الكذب لأجلها، والعلة في تلك من جهة عمرو بن الحصين فانه كان كذاباً، وأما ابن علاثة فوصفه ابن معين بالثقة ولم احفظ لأحد من الائمة خلاف ما وصفه به يحيى[3].

وقال ابن عدي: حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به[4].

قلت: روى له أبو داود والنسائي. وابن ماجه.

١١٧ ق/محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة بن أبي رهم القرشي العامري المدني، أبو بكر وهو بكنيته أشهر.

روى عن الاعرج وزيد بن أسلم وصفوان بن سليم وموسى بن عقبة. وغيرهم.

وعنه عبد الرزاق وأبو عاصم وجماعة.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[5].

---

(١) ميزان ٣: ٥٩٤.

(٢) ميزان ٣: ٥٩٥.

(٣) تهذيب ٩: ٢٧٠، وانظر ميزان ٣: ٥٩٤.

(٤) تهذيب ٩: ٢٧٠.

(٥) الجرح ٣/٢، ٢٩٨، مجروحين ٣: ١٤٧، الضعفاء والمتروكون ٣٠٨، أسماء الضعفاء: ١٥٨/أ، ديوان الضعفاء: ٢٧٨، الكاشف ٣: ٣١٤، المغني ٢: ٥٩٧، ميزان ٣: ٥٩٦، ٤: ٥٠٣/٥٠٤، تهذيب ١٢: ٢٧/٢٨، خلاصة: ٤٤٤.

وصرح بعضهم بكذبه ووضعه الحديث .

قال ابن أبي حاتم : نا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل قال ، قال ابي : محمد بن عبد الله بن أبي سبرة يضع الحديث[1] .

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه :ليس بشيء ،كان يضع الحديث ويكذب[2] .

وقال ابن المديني : كان ضعيفاً في الحديث ، وقال مرة : كان منكر الحديث هو عندي مثل ابن أبي يحيىٰ وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ ، وهو في جملة من يضع الحديث .

وقال البخاري : ضعيف ، وقال مرة : منكر الحديث[3] .

وقال النسائي : متروك الحديث[4] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي الموضوعات عن الإثبات ، لا يحل كتابة حديثه ولا الاحتجاج به بحال كان أحمد بن حنبل يكذبه[5] .

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً حدثنا الحسن بن علي الخلال ثنا عبد الرزاق ، أنبأنا ابن أبي سبرة عن ابراهيم بن محمد عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : اذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها ، وصوموا نهارها ، فان الله ينزل فيها لغروب الشمس الى سماء الدنيا فيقول : الا من مستغفر فاغفر له ، الا مسترزق فأرزقه : الا مبتلي فاعافيه ، الا كذا الا كذا ، حتى يطلع الفجر[6] .

١١٨ ق/ محمد بن عمر بن واقد الواقدي الاسلمي مولاهم أبو عبد الله المدني

---

(١) الجرح ٢/ ٣ ، ٢٩٨ ، انظر ميزان ٤ : ٥٠٣/ ٥٠٤ .
(٢) تهذيب ١٢ : ٢٧ .
(٣) تهذيب ١٢ : ٢٨ .
(٤) الضعفاء : ٣٠٨ ، تهذيب ١٢ : ٢٨ .
(٥) مجروحين ٣ : ١٤٧ .
(٦) جه . اقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في ليلة النصف في شعبان . حديث رقم ١٣٨٨ .

القاضي. أحد الاعلام. كان اليه المنتهى في الاخبار والسير والمغازي والحوادث وأيام الناس والفقه.

روى عن محمد بن عجلان والاوزاعي وابن جريج وابن أبي ذئب وغيرهم.

وعنه سليمان بن داود الشاذكوني وأبو عبيد والقاسم بن سلام ومحمد بن سعد الكاتب وآخرون.

مختلف فيه[1]، وثقه محمد بن اسحاق الصغاني ومصعب الزبيري ومعن الفزاري ويزيد بن هارون وأبو عبيد[2].

وسائر الائمة على تليينه وتضعيف حديثه. بل صرح جمع منهم بكذبه ورميه بوضع الحديث.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا عبد الرحمن نا أحمد بن سلمة النيسابوري: نا اسحاق بن منصور قال، قال أحمد بن حنبل: كان الواقدي يقلب الاسانيد يلقى حديث ابن أخي الزهري على معمر ونحو هذا، قال اسحاق بن راهويه: كما وصف وأشد، لأنه عندي ممن يضع الحديث.

وقال سألت أبي عن محمد بن عمر الواقدي المديني فقال: متروك الحديث، قال يحيى بن معين: نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم ثم نظرنا الى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فانه يضبط حديثهم فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه[3].

وقال ابن حبان: سمعت ابن المنذر يقول: سمعت عباس بن محمد، سمعت

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ١٧٨، الجرح ٤/١ : ٢٠/٢١ مجروحين ٢ : ٢٨٤/٢٨٥، الضعفاء للبخاري: ٢٧٥، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣، اسماء الضعفاء: ١٦٠/ب، ديوان الضعفاء ٢٨٣، الكاشف ٣: ٨٢، المغني ٢ : ٦١٩، الخلاصة: ٣٥٣، ميزان ٣: ٦٦٢/٦٦٦، تهذيب ٩: ٣٦٣/٣٦٨.

(٢) انظر ميزان ٣: ٦٦٥، تهذيب ٩: ٣٦٥/٣٦٦.

(٣) الجرح ٤/١ : ٢١: انظر تهذيب ٩: ٣٦٤.

يحيىٰ بن معين يقول: الواقدي يضع الحديث[1].

وقال ابن حبان: كان ممن يحفظ أيام الناس وسيرهم، وكان يروي عن الثقات المقلوبات وعن الاثبات المعضلات حتى ربما سبق الى القلب أنه كان المتعمد لذلك، كان أحمد بن حنبل رحمه الله يكذبه[2].

وقال معاوية بن صالح، قال لي أحمد بن حنبل: الواقدي كذاب.

وقال ابن أبي حاتم: نا يونس بن عبد الله قال، قال لي الشافعي: كتب الواقدي كذب[3].

وحكى أبو العرب عن الشافعي قال: كان بالمدينة سبعة رجال يضعون الاسانيد أحدهم الواقدي[4].

وقال النسائي: الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله ﷺ اربعة، الواقدي بالمدينة ومقاتل بن سليمان بخراسان... الخ.

وقال ابن المديني: عنده عشرون ألف حديث يعني ما لها أصل، وقال في موضع آخر: ليس هو بموضع للرواية وابراهيم بن أبي يحيىٰ كذاب، وهو عندي أحسن حالاً من الواقدي.

وقال أبو داود: لا اكتب حديثه، ولا أحدث عنه، ما أشك أنه كان يفتعل الحديث ليس ننظر للواقدي في كتاب الا تبين أمره، وروى في فتح اليمن وخبر العنسي أحاديث عن الزهري ليست من حديث الزهري.

وقال بندار: ما رأيت أكذب منه.

وقال الساجي في حديثه نظر واختلاف.

---

(١) مجروحين ٢: ٢٨٤.

(٢) مجروحين: ٢٨٤.

(٣) الجرح ١/٤ : ٢١، انظر تهذيب ٩ : ٣٦٦.

(٤) تهذيب ٩ : ٣٦٧.

وقال أحمد بن محمد بن محرز، ثنا عمرو الناقد قال: قلت للواقدي تحفظ عن الثوري عن ابن خيثمة عن عبد الرحمن بن نبهان عن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت عن ابيه في لعن زوارات القبور...؟ فقال: حدثنا سفيان، فقلت: أمله علي؟ فاملاه علي بالسند فقال: نا عبد الرحمن بن ثوبان... الخ، فقلت: الحمد لله الذي أوقعك، أنت تعرف أنساب الجن مثل هذا يخفى عليك[1].

وقال البخاري: سكتوا عنه تركه أحمد وابن نمير[2].

وقال أيضاً: متروك الحديث[3]. وقال في موضع آخر: كذبه أحمد[4].

وقال النسائي: متروك الحديث[5].

وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه[6].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا شيخ لنا عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن يحيىٰ بن حيان عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه قال: خطبنا النبي ﷺ... الحديث[7].

١١٩ـ ق/محمد بن الفرات التميمي ويقال الجرمي أبو علي الكوفي، السدي الصغير:

روى عن أبيه وأبي اسحاق السبيعي ومحارب بن دثار وأبي سلمة ابن عبد الرحمن وغيرهم.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[8].

وصرح جمع من الائمة بكذبه.

قال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عمار: كذاب[9].

---

(١) تهذيب ٩ : ٣٦٦/٣٦٧

(٢) التاريخ الكبير ١/١ : ١٧٨.

(٣) الضعفاء: ٢٧٥.

(٤) تهذيب: ٣٦٤.

(٥) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣.

(٦) ميزان ٣ : ٦٦٣.

(٧) جه. اقامة الصلاة. باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة. حديث رقم ١٠٩٥.

(٨) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٢٠٨، الجرح ١/٤ : ٥٩/٦٠، مجروحين، ٢ : ٢ : ٢٧٦ الصعفاء ٢٧٦، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٣، أسماء الضعفاء : ١٦١، ديوان الضعفاء : ٢٨٥، المغني ٢ : ٦٢٣، الكاشف ٣ : ٨٨، ميزان ٤ : ٣، تهذيب ٩ : ٣٩٦ لـ ٣٩٧، خلاصة : ٣٥٥.

(٩) تهذيب ٩ : ٣٩٧، انظر ميزان ٤ : ٣.

وقال ابن الجوزي: رماه أحمد بالكذب وقال ابن أبي شيبة كذاب[١].

وقال الآجري من أبي داود: روى عن محارب أحاديث موضوعة[٢].

وقال البخاري: منكر الحديث[٣].

وقال النسائي: متروك الحديث[٤] وقال مرة: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٥].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي المعضلات عن الاثبات حتى اذا سمعها من الحديث صناعته علم أنها موضوعة لا يحل الاحتجاج به[٦].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن محمد بن الفرات فقال: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث[٧] وقال ابن عدي: الضعف على ما يرويه بين[٨].

اخرج ابن ماجة حديثاً واحداً قال: حدثنا سويد بن سعيد ثنا محمد بن الفرات عن محارب من دثار عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: لن تزول قدما شاهد الزور حتى يوجب الله له النار[٩].

١٢٠ ت ق/محمد بن الفضل بن عطية بن عمر بن خالد العبسي مولاهم أبو عبد الله الكوفي، ويقال المروزي:

روى عن أبيه وأبي اسحاق السبيعي وزيد بن أسلم وعمرو بن دينار وغيرهم.

عنه قيس بن الربيع وسالم بن عجلان الافطس وبقية وأبو أسامة وآخرون.

---

(١) أسماء الضعفاء: ١٦١.
(٢) ميزان ٤: ٣، تهذيب ٩: ٣٩٧.
(٣) التاريخ الكبير ١/١: ٢٠٨، الضعفاء: ٢٧٦
(٤) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣.
(٥) تهذيب ٩: ٣٩٧.
(٦) مجروحين ٢: ٢٧٦.
(٧) الجرح ١/٤: ٦٠.
(٨) تهذيب ٩. ٣٩٧.
(٩) جه. الاحكام. باب شهادة الزور. حديث رقم ٢٣٧٣

متفق على تركه ونكارة حديثه[١].

وصرح طائفة من الائمة بكذبه.

قال ابن حبان: سمعت الحنبلي يقول، سمعت أحمد بن زهير، سمعت يحيى ابن معين يقول: الفضل بن عطية الخرساني ثقة، وهو والد محمد بن الفضل بن عطية، ولم يكن محمد بثقة، كان كذاباً[٢]، وقال: ابن أبي حاتم: نا الحسين بن الحسن قال: سئل يحيى بن معين عن الفضل بن عطية فقال: وهو والله محمد بن الفضل الكذاب[٣].

وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب[٤].

وقال ابن أبي حاتم: نا محمد بن يحيى قال اخبرني صالح بن الضريس قال سمعت يحيى بن الضريس يقول لعمرو بن عيسى وحدث عن محمد بن الفضل: ألم ننهك عن هذا الكذاب؟

وقال أيضاً: نا محمد بن يحيى أخبرني عبد السلام بن عاصم قال سمعت اسحاق بن سليمان وسئل عن حديث من حديث محمد بن الفضل الخراساني فقال: تسألوني عن حديث الكذابين.

وقال ايضاً: نا محمد بن ابراهيم نا أبو حفص عمرو بن علي- يعني الفلاس- قال: محمد بن الفضل متروك الحديث كذاب.

وقال أيضاً: سألت أبي عن محمد بن الفضل بن عطية فقال: ذاهب الحديث ترك حديثه[٥].

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٢٠٨، الجرح ١/٤ : ٥٦/٥٧ مجروحين ٢ : ٢٧٤، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٣ أسماء الضعفاء : ١٦١، ديوان الضعفاء : ٢٨٥، المغني ٢ : ٦٢٤، الكاشف ٣ : ٨٩، ميزان ٤ : ٦/٧، تهذيب ٩ : ٤٠١/٤٠٢

(٢) مجروحين ٢ : ٢٧٤.

(٣) الجرح ١/٤ : ٥٧.

(٤) أسماء الضعفاء : ١٦١، ميزان ٤ : ٦.

(٥) الجرح ١/٤ : ٥٧، تهذيب ٩ : ٤٠٢.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الاثبات لا يحل كتبة حديثه الا على سبيل الاعتبار كان أبو بكر بن أبي شيبة شديد الحمل عليه[1].

وقال الجوزجاني: كان كذاباً، سألت ابن حنبل عنه فقال: ذاك عجيب يجيئك بالطامات وهو صاحب ناقة ثمود وبلال المؤذن.

وقال ابن المديني: روى عجائب.

وقال صالح بن محمد: كان يضع الحديث[2].

وقال البخاري: رماه ابن أبي شيبة[3] وقال: سكتوا عنه[4].

وقال النسائي: متروك الحديث[5].

وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث. ،

وقال أبو عبد الله الحاكم: روى عن أبي اسحاق وداود بن أبي هند أحاديث موضوعة.

وقال ابن عدي: وعامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه[6].

قلت: خرج له الترمذي وابن ماجه.

١٢١ـ ت / محمد بن القاسم الاسدي أبو ابراهيم الكوفي، شامي الأصل قيل: ان لقبه كاو:

روى عن مسعر ومالك بن مغول والفضل بن دلهم والاوزاعي وآخرين.

وعنه أبو معمر القطيعي وابراهيم بن موسى الرازي وأحمد بن يونس اليربوعي

---

(١) مجروحين ٢ : ٢٧٤.

(٢) تهذيب ٩ : ٤٠٢

(٣) التاريخ الكبير ١ / ١ : ٢٠٨.

(٤) الضعفاء : ٢٧٦.

(٥) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٣.

(٦) تهذيب ٩ : ٤٠٢.

وغيرهم. غالب الائمة على ضعفه[1]، وانفرد يحيى بن معين بتوثيقه.

قال ابن أبي حاتم: نا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب الي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: محمد بن القاسم الاسدي، ثقة قد كتبت عنه[2].

وقد رماه بعض الائمة بالكذب.

قال البخاري: سمع الاوزاعي، رماه أحمد[3].

قال عبد الله بن أحمد: ذكرت لابي ما حدثني أبو معمر عن محمد بن القاسم الاسدي، حدثنا سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة عن علي، ولا أعلمه الا عن النبي ﷺ: اذا هاج بأحدكم الدم فليهرقه ولو بمشقص فقال أبي محمد بن القاسم أحاديثه موضوعة، ليس بشيء[4].

وقال النسائي: ليس بثقة كذبه أحمد.

وقال الآجري عن أبي داود: غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال البراء: حدث بأحاديث لم يتابع عليها[5].

وقال الدارقطني: محمد بن القاسم الاسدي أبو ابراهيم كوفي، يكذب عن الثوري والاوزاعي[6].

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٢١٤ ، الجرح ١/٤ : ٦٥، مجروحين ٢ : ٢٨٢ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٣، الضعفاء للدارقطني ، ٢١/أ ، اسماء الضعفاء ، ١٦٢ ، ديوان الضعفاء ٢٨٥ ، المغني ٢ : ٦٢٥ ، الكاشف ٣ : ٩٠ ، ميزان ٤ : ١١ ، تهذيب ٩ : ٤٠٧/٤٠٨ ، خلاصة : ٣٥٦ ، تنزيه الشريعة ١ : ١١٢

(٢) الجرح ١/٤ : ٢١٤.

(٣) التاريخ الكبير ١/١ : ٢١٤.

(٤) ميزان ٤ : ١١ تهذيب ٩ : ٤٠٨.

(٥) تهذيب ٩ : ٤٠٧/٤٠٨.

(٦) الضعفاء والمتروكين : ٢١/أ.

وقال النسائي: يروي عن الاوزاعي عن حسان بن عطية، متروك الحديث[1].

روى له الترمذي فقط.

١٢٢ـ د/محمد بن يونس بن موسى بن سليمان بن عبيد بن ربيعة بن كريم السامي الكديمي أبو العباس البصري:

روى عن روح بن عبادة وأبي عامر العقدي وازهر بن سعد السمان وغيرهم.

وعنه أبو بكر بن أبي الدنيا واسماعيل الصفار وأبو عمرو السماك وأبو سهل بن زياد القطان وغيرهم.

غالب الائمة على تركه ونكارةحديثه مع كثرة حديثه وسماعاته وشهرته بالطلب[2]، وقد جاء توثيقه عن جعفر الطيالسي ومحمد بن الهيثم[3].

وسائر الائمة على ضعفه وصرح بعضهم بكذبه ووضعه الحديث.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وعرض عليه شيء من حديثه فقال: ليس هذا حديث أهل الصدق[4].

وقال الآجري، سمعت أبا داود يتكلم في محمد بن سفيان وفي محمد بن يونس يطلق عليهما الكذب، وقال أبو بكر بن وهب الثمار: ما أظهر أبو داود بكذب أحد الا الكديمي وغلام خليل.

وقال أبو سهل بن زياد القطان: كان موسى بن هارون ينهى الناس عن السماع من الكديمي وقال: تقرب الي بالكذب، قال لي : كتبت عن أبيك في مجلس

---

(١) الضعفاء: ٣٠٣.

(٢) انظر ترجمته في الجرح ٤/١: ١٢٢، مجروحين ٢: ٣٠٥/٣٠٧، أسماء الضعفاء: ١٦٥، ديوان الضعفاء: ٢٩٢ المغني ٢: ٦٤٦ ميزان ٤: ٧٤/٧٦ تهذيب ٩/ ٥٣٩/ ٥٤٤، تنزيه الشريعة ١: ١١٦

(٣) انظر ميزان ٤: ٧٤، تهذيب ٩: ٥٤٠/ ٥٤١.

(٤) الجرح ١/ ٤: ١٢٢.

محمد بن القاسم النهدي، قال موسى: لم يحدث أبي عن محمد بن القاسم قط[1].

وقال ابن عدي: سمعت موسى بن هارون يقول: تقرب الكديمي الي بالكذب وقال لي: كتبت عن أبيك في مجلس محمد بن سابق، وقد سمعت أبي يقول: ما كتبت عن محمد بن سابق شيئاً ولا رأيته[2].

وقال ابن حبان: كان يضع على الثقات الحديث وضعاً، ولعله قد وضع أكثر من الف حديث[3].

وقال حمزة السهمي، سمعت الدارقطني يقول: كان الكديمي يتهم بوضع الحديث[4]، زاد الذهبي: وما أحسن فيه القول الا من لم يخبر حاله.

وقال ابن عدي: قد أتهم بالوضع وادعى الرواية عمن لم يرهم، ترك عامة مشايخنا الرواية عنه ومن حدث عنه نسبه الى جده لئلا يعرف[5].

وقال أيضاً: روى الكديمي، عن أبي هريرة عن ابن عون عن نافع بن عمر غير حديث باطل، وكان مع وضعه الحديث وادعائه ما لم يسمع علق لنفسه شيوخاً وكان ابن صاعد وعبد الله بن محمد لا يمتنعان من الرواية عن كل ضعيف كتبا عنه الا عن الكديمي، فانهما كانا لا يرويان عنه لكثرة مناكيره، ولو ذكرت كل ما أنكر عليه وادعائه ووضعه لطال ذلك[6].

وقال الذهبي بعد أن أورد له حديث «أكذب الناس الصياغون والصواغون» ومن أفترى هذا على أبي نعيم[7] يعني الكديمي.

---

(١) تهذيب ٩ : ٥٤١ ، قال ابن حجر ، قال الخطيب: لا حجة فيه على تكذيب الكديمي لاحتمال أن يكون هارون سمع من محمد بن القاسم ولم يحدث عنه.

(٢) تهذيب ٩ : ٥٤٣ ، قال ابن حجر : وهذا أصرح مما تقدم ولا يستطيع الخطيب أن يرد هذا ايضا بذلك الاحتمال.

(٣) مجروحين ٢ : ٣٠٥/٣٠٦.

(٤) تهذيب ٩ : ٥٤٢ ، ميزان ٤ : ٧٥.

(٥) تهذيب ٩ : ٥٤٢ ، ميزان ٤ : ٧٥

(٦) تهذيب ٩ : ٥٤٣.

وقال أبو أحمد الحاكم: الكديمي ذاهب الحديث.

وقال الدارقطني: قال لي أبو بكر أحمد بن المطلب الهاشمي قال: كنا يوماً عند القاسم بن زكريا المطرز فمر في كتابه حديث عن الكديمي فامتنع عن قراءته فقام اليه محمد بن عبد الجبار وكان أكثر عن الكديمي فقال: أيها الشيخ أحب أن تقرأه فأبى وقال: أجاثيه بين يدي الله غداً وأقول: ان هذا كان يكذب على رسولك وعلى العلماء[1].

روى له أبو داود حديثاً واحداً قال ابن حجر: وعنه أبو داود بينها وقع في الطلاق عقب حديث عائشة أنها ارادت أن تعتق مملوكين. . . الحديث، أخرجه عن ابن أبي خثيمة ونصر بن علي كلاهما عن أبي علي الحنفي عن ابن موهب عن القاسم عن عائشة[2] قال أبو داود وحدثنا محمد بن موسى الكديمي ثنا أبو علي الحنفي فذكر باسناده مثله[3]. قال المزي: والظاهر أن هذا من زيادات الراوي على أبي داود، فان أبا داود كان سيء الرأي في الكديمي[4].

١٢٣ ق/مروان بن سالم الغفاري أبو عبد الله الشامي الجزري مولى بني أمية:

روى عن صفوان بن عمرو، وعبيد الله بن عمر، والأعمش وابن جريج وآخرين.

وعنه بقية وعبد المجيد بن أبي رواد، وعبد الصمد بن عبد الوارث والوليد بن مسلم وغيرهم.

مجمع على ضعفه ونكارةحديثه[5].

وصرح جماعة بكذبه.

---

(١) ميزان ٤ : ٧٥ ، تهذيب ٩ : ٥٤٣.

(٢) تهذيب ٩ : ٥٤٢/٥٤٣ ، ميزان ٤ : ٧٥.

(٣) د . الطلاق . باب في المملوكين يعتقان معاهل تخير امرأته ١ : ٥١٨

(٤) ليس في النسخة التي بين أيديناوالمذكوربها . قال نصر ، أخبرني أبو علي الحنفي عن عبيد الله اهـ

(٥) تهذيب ٩ : ٥٣٩/٥٤٠.

قال أبو عروبة الحراني : كان يضع الحديث[1] .

وقال الساجي : كذاب يضع الحديث[2] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي عن المشاهير المناكير ويأتي عن الثقات ما ليس من حديث الاثبات فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره[3] .

وقال البخاري : منكر الحديث[4] .

وقال النسائي : متروك الحديث[5] .

وقال ابن عدي : عامة حديثه لا يتابعه عليه الثقات .

وقال البغوي : منكر الحديث لا يحتج بروايته ولا يكتب أهل العلم حديثه إلا للمعرفة[6] .

روى له ابن ماجه حديثين[7] .

١٢٤ ـ ق / معلى بن عبد الرحمن الواسطي :

روى عن جرير بن حازم وابن أبي ذئب والأعمش والثوري ومبارك بن فضالة وغيرهم .

وعنه محمد بن موسى القطان وإبراهيم بن عبد الرحيم دنوقاً وإسحاق بن

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/١ : ٣٧٣ ، الجرح ٤/١ : ٢٧٥ ، مجروحين ٢ : ٣١٧ ، الضعفاء : ٢٧٧ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٤ أسماء الضعفاء : ١٦٥ / ب / ١٦٦ / أ ، ديوان الضعفاء : ٢٩٥ المغني ٢ : ٦٥١ ، الكاشف ٣ : ١٣٢ ، ميزان ٤ : ٩٠/٩١ ، تهذيب ١٠ : ٩٣/٩٤ ، خلاصة : ٣٧٣ ، تنزيه الشريعة ١ : ١١٧ .

(٢) ميزان ٤ : ٩٠ ، تهذيب ١٠ : ٩٣ .

(٣) مجروحين ٢ : ٣١٧ .

(٤) التاريخ الكبير ٤/١ : ٣٧٣ ، الضعفاء : ٢٧٧ .

(٥) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٤ .

(٦) تهذيب ١٠ : ٩٣/٩٤ .

(٧) الحديث الأول أخرجه في الأذان والسنة فيه . باب السنة في الأذان حديث رقم ٧١٢ والحديث الثاني أخرجه في اللباس . باب البياض من الثياب . حديث رقم ٣٥٦٨ .

شاهين الواسطي وآخرون.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[1].

وصرح قوم بكذبه ووضعه الحديث. بل نقلوا عنه ما يدل على اقراره بوضع الحديث.

قال العقيلي: حدثنا أبو أسامة البصري قال: سمعت أبا داود السجستاني يقول، سمعت يحيى بن معين وسئل عن المعلى بن عبد الرحمن فقال: أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته الا تستغفر الله؟ فقال الا أرجو أن يغفر لي وقد وضعت في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه تسعين حديثاً[2].

وقال عبد الله بن علي بن عبد الله المديني عن أبيه: ضعيف الحديث، وذهب الى أنه كان يضع الحديث، قال: ورميت بحديثه وضعفه جداً، وقال في موضع آخر: أخذ أحاديث من حديث أبي الهيثم عن الليث وذهب الى أنه كان يكذب[3].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث كان حديثه لا أصل له، وقال مرة: متروك الحديث[4].

وقال ابن حبان :يروي عن عبدالحميد بن جعفر المقلوبات لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد[5].

وقال الدارقطني: ضعيف، كذاب.

وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث[6].

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ١/٤ : ٣٣٤ ، مجروحين ٢ : ٣٢١ ، الضعفاء للعقيلي : ٤٢٢ ، اسماء الضعفاء : ١٦٩/أ ، ديوان الضعفاء ٣٠٤ ، المغني ٢ : ٦٧٠ ، الكاشف ٣ : ١٦٤ ، ميزان ٤ : ١٤٨/١٤٩ ، تهذيب ١٠ : ٢٣٨ ، تنزيه الشريعة ١ : ١١٩.

(٢) الضعفاء للعقيلي ٢ : ٤٢٢ ، ميزان ٤ : ١٤٩ ، تهذيب ١٠ : ٢٣٨.

(٣) تهذيب : ١٠ : ٢٣٨.

(٤) الجرح ١/٤ : ٣٣٤ ، تهذيب ١٠ : ٢٣٨

(٥) مجروحين ٢ : ٣٢١.

(٦) تهذيب ١٠ : ٢٣٨ ، ميزان ٢ : ١٤٩.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن موسى الواسطي، ثنا المعلى بن عبد الرحمن ثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما»[1].

. ١٢٥ ق / معلى بن هلال بن سويد الحضرمي ويقال الجعفي أبو عبد الله الطحان الكوفي:

روى عن أبي اسحاق السبيعي، ومنصور بن المعتمر، وسهيل بن أبي صالح وسليمان التيمي وغيرهم.

وعنه عبد السلام بن حرب وقتيبة بن سعيد وسهل بن عثمان العسكري وآخرون.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[2].

وصرح جمع من الائمة بكذبه.

قال البخاري: قال ابن المبارك لوكيع: عندنا شيخ وهو ابو عصمة نوح بن أبي مريم كان يضع كما يضع معلى[3].

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل نا علي- يعني ابن المديني- قال سمعت أبا أحمد يعني الزبيدي يقول: حدثت سفيان بن عيينة عن معلى الطحان في بعض حديثه ابن أبي نجيح فقال: ما أحوج صاحب هذا الى أن يقتل[4].

وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: غير ثقة ولا مأمون، حدثني أبو زرعة

---

(١) جه. مقدمة. فضل علي بن أبي طالب. حديث رقم: ١١٨.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/٤: ٣٩٦، الجرح ١/٤: ٣٣٣/٣٣٢، مجروحين ٢: ٣٢١/٣٢، الضعفاء والتروكون: ٣٠٤ الضعفاء للدارقطني: ٢١ أ، أسماء الضعفاء: ١٦٩/ب، ديوان الضعفاء: ٣٠٤، المغني ٢: ٦٧١، الكاشف ٣: ١٦٤، ميزان ٤: ١٥٢ ك ١٥٣، تهذيب ١٠: ٢٤٣/٢٤٠. خلاصة: ٣٨٤ تنزيه الشريعة ١: ١١٩.

(٣) التاريخ الكبير ١/٤: ٣٩٦، ميزان ٤: ١٥٢، تهذيب ١٠: ٢٤٢

(٤) الجرح ١/٤: ٣٣٢، ميزان ٤: ١٥٢.

الدمشقي ثنا أبو نعيم قال: كنت أمشي مع ابن عيينة فمررنا بمعلى بن هلال فقال لي سفيان: هذا من أكذب الناس، وقال في موضع آخر: كان كذاباً[1] وروى نحوه ابن حبان[2].

وقال ابن حبان: ثنا عبد الملك بن محمد، ثنا يوسف بن سعيد بن مسلم، سمعت سعيد بن مروان يقول: قال الحجاج كتب الي سفيان بن عيينة بالكوفة، فاحتبست عنه يوماً فقال لي: أين كنت؟ عسى كنت عند الطحان المعلى بن هلال؟ قلت: نعم، قال: فلا تأته فانه كذاب[3].

وقال زكريا بن يحيىٰ الساجي عن أحمد بن العباس الجنديسابوري سمعت أبا نعيم يقول: كان سفيان الثوري لا يرمي أحداً بالكذب الا معلى بن هلال[4].

وقال ابن أبي خاتم: نا أبي نا علي بن محمد الطنافسي قال: سمعت أبا سلمة يقول: وقع في يدي كتاب للمعلى بن هلال والتنور يسجر قال: فرميت به فيه[5].

وقال أيضاً: نا أبي، قال سمعت عمرو بن محمد الناقد يقول: رأيت وكيعاً يعرض عليه احاديث لمعلى بن هلال فجعل يقول، قال: أبو بكر الصديق رضوان الله عليه، الكذب مجانب للايمان، قال أبو محمد: يعرّض بانه كان يكذب[6].

وقال أيضاً نا ابي سمعت علي بن المديني يقول: ما رأيت يحيىٰ بن سعيد يصرح في أحد بالكذب الا معلى بن هلال وابراهيم بن ابي يحيىٰ فانه قال: كانا يكذبان[7].

وقال أبو الوليد الطيالسي: رأيت معلى بن هلال يحدث بأحاديث قد وضعها، فقلت بيني وبينك السلطان فكلموني فيه، فأتيت أبا الأحوص فقال: مالك ولذلك البائس، فقلت: هو كذاب، فقال: هو يؤذن على منارة طويلة[8].

وقال ابن أبي حاتم: نا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أبا طالب

---

(١) تهذيب ١ : ٢٤١.
(٢) مجروحين ٢ : ٣٢٠.
(٣) مجروحين ٢ : ٣٢٠.
(٤) تهذيب ١٠ : ٢٤١ / ٢٤٢.
(٥) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٢.
(٦) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٢ ، تهذيب ١٠ : ٢٤١.
(٧) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٢ / ٣٣٣.
(٨) تهذيب ١٠ : ٢٤٢.

قال، قال أحمد بن حنبل: معلى بن هلال متروك الحديث، حديثه موضوع كذب

وقال أيضاً: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سمعت أبي قال: المعلى بن هلال كوفي كذاب[1].

وقال ابن أبي حاتم: قرىء على العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: معلى بن هلال ليس بثقة كذاب[2]

وقال أحمد بن أبي مريم عن ابن معين: هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث.

وقال النسائي: كذاب، وقال مرة: يضع الحديث[3].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن المعلى بن هلال ما كان ينقم عليه؟ فقال: الكذب[4].

وقال الآجري عن أبي داود: روى أربعين حديثاً عن ابن ابي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس كلها مختلقة.

وقال أبو أحمد ابن عدي: هو في عداد من يضع الحديث.

وقال الجوزجاني والعجلي، وعلي بن الحسين بن الجنيد: كذاب.

وذكره ابن البرقي في باب من رمى بالكذب. وقال: كان قدرياً[5]

وقال الدارقطني: معلى بن هلال بن سويد الطحان كوفي يكذب[6].

وقال البخاري: تركوه[7]، وقال النسائي: متروك الحديث[8].

---

(١) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٣، تهذيب ١٠ : ٢٤١.

(٢) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٣، التاريخ القسم المرتب: ٤٧٧. تهذيب ١٠ : ٢

(٣) تهذيب ١٠ : ٢٤٢.

(٤) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٣، تهذيب ١٠ : ٢٤٢.

(٥) تهذيب ١٠ : ٢٤٢.

(٦) الضعفاء : ٢١ / أ.

(٧) التاريخ الكبير ١ / ٤ : ٣٩٦

(٨) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٤

وقال ابن حبان : كان يروي الموضوعات عن أقوام ثقات وكان أمياً لا يكتب وكان غالياً في التشيع يشتم أصحاب رسول الله ﷺ لا يحل الرواية عنه بحال ولا كتبة حديثه إلا على جهة التعجب(١) .

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة ثنا المعلى ابن هلال ، عن إسماعيل قال : دخلنا على الحسن نعوده حتى ملأنا البيت فقبض رجليه ثم قال : دخلنا على أبي هريرة نعوده حتى ملأنا البيت فقبض رجليه ثم قال : دخلنا على رسول الله ﷺ حتى ملأنا البيت وهو مضطجع لجنبه فلما رآنا قبض رجليه ثم قال : انه سيأتيكم أقوام من بعدي يطلبون العلم ، فرحبوا بهم وحيوهم وعلموهم(٢) .

١٢٦ ق / معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع النبوي الهاشمي المدني مولى النبي ﷺ :

روى عن أبيه وعن جده عبيد الله ، وعمه معاوية .

وعنه زياد بن يحيى الحساني وأبو بدر عباد بن الوليد الغبري وأبو قلابة الرقاشي وآخرون .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه(٣) .

وصرح جماعة بكذبه .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : رأيته ولم اكتب عنه في سنة ٢١٣ هـ ، أتيته فخرج علينا وهو مخضوب الرأس واللحية ، فلم أسأله عن شيء ، ودخل البيت، فرآني أهل الحديث وأنا قاعد على بابه فقال: ما يقعدك ؟ قلت : أنتظر الشيخ

---

(١) مجروحين ٢ : ٣٢٠ .

(٢) جه . مقدمة باب الوصاة بطلبة العلم . حديث رقم ٢٤٨ .

(٣) انظر ترجمته في الجرح ٤/١ : ٣٧٣ ، مجروحين ٣ : ٣٩/٣٨ ، أسماء الضعفاء : ١٧٦/ب ، ديوان الضعفاء : ٣٠٥ ، المغني ٢ : ٦٧١ ، الكاشف ٣ : ١٦٥ ، ميزان ٤ : ١٥٦ / ١٥٧ ، تهذيب ١ : ٢٥١/٢٥٠ ، خلاصة : ٣٨٤ .

أن يخرج فقال: هذا كذاب، كان يحيى بن معين يقول: ليس بشيء، ولا أبوه بشيء[1].

وقال ابن حيان: ينفرد عن أبيه بنسخه اكثرها مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على جهة التعجب[2].

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين: لم يكن من أهل الحديث لا هو ولا أبوه كان يلعب بالحمام.

وقال ابراهيم بن الجنيد: سئل ابن معين عن أبي رافع فقال: قال لي معمر: هو الذي من ولده أن اسمه ابراهيم، قلت ليحيى: فمعمر ثقة؟ فقال: ما كان بثقة ولا مأمون.

وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه لا يتابع عليه[3] وقال ابن خزيمة: أنا أبرأ من عهدته[4].

روى له ابن ماجه حديثين[5].

١٢٧ ت/ميناء بن أبي ميناء الزهري الخزاز مولى عبد الرحمن بن عوف:

روى عن مولاه وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وأبي هريرة وعائشة.

روى عن همام والد عبد الرزاق.

---

(١) الجرح ١/٤ : ٣٧٣ ، تهذيب ١٠ : ٢٥٠/٢٥١.

(٢) مجروحين ٣ : ٣٨ .

(٣) تهذيب ١٠ : ٢٥٠/٢٥١ ، ميزان ٤ : ١٥٧.

(٤) تهذيب ١٠ : ٢٥١.

(٥) الحديث الاول أخرجه جه الطهارة والسنة فيها . باب افراد الاقامة حديث رقم ٤٤٩.
الحديث الثاني ، أخرجه جه. الاذان والسنة فيها . باب افراد الاقامة حديث رقم ٧٣٢.

مجمع على ضعفه[1] ، وأخطأ الحاكم فزعم أن له صحبة وسماعاً[2] .

ورماه بعضهم بالكذب .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : منكر الحديث ، وروى أحاديث في أصحاب النبي ﷺ مناكير لا يعبأ بحديثه ، كان يكذب[3] .

وقال يعقوب بن سفيان : غير ثقة ولا مأمون يجب ألا يكتب حديثه .

وقال ابن عدي : ويتبين على أحاديثه أنه يغلو في التشيع[4] .

وقال عباس الدوري ، سمعت يحيى يقول : ومن مينا الماص بظر أمة حتى يتكلم في الصحابة وسمعته أيضاً يقول : روى عبد الرزاق عن أبيه عن مينا مولى عبد الرحمن بن عوف ، ومينا ليس بثقة[5] .

روى له الترمذي حديثاً واحداً .

حرف النون

١٢٨ ق / نصر بن حماد بن عجلان البجلي أبو الحارث الحافظ الوراق البصري :

روى عن شعبة ، ومسعر ، والمسعودي ، وهمام وآخرين .

وعنه أبناه أحمد ومحمد ، والحسن بن علي الحلواني ومحمد بن رافع النيسابوري وغيرهم .

---

(١) أنظر ترجمته في الجرح ٤/١ : ٣٩٥ ، التاريخ الكبير ٤/١ : ٣١ ، مجروحين ٣ : ٣٢٥ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٤ ، ديوان الضعفاء ٣١٤ ، المغني : ٦٩١ ، الكاشف ٣ : ١٩٤ ، ميزان ٤ : ٢٣٧ ت ٢٣٨ ، تهذيب ١٠ : ٣٩٧ ، خلاصة : ٣٩٩ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢١ .

(٢) انظر تهذيب ١٠ : ٣٩٧ .

(٣) الجرح ٤/١ : ٣٩٥ ، تهذيب ١٠ : ٣٩٧ ، ميزان ٤ : ٢٣٧ .

(٤) تهذيب ١٠ : ٣٩٧ .

(٥) ميزان ٤ : ٢٣٧ .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[١].

وصرح بعضهم بكذبه.

قال عبد الله بن أحمد، عن يحيى بن معين: كذاب.

وقال البخاري: يتكلمون فيه.

وقال مسلم: ذاهب الحديث[٢].

وقال أبو الفتح الازدي بعد أن أورد له حديث: ان الله تعالى ليس بتارك يوم الجمعة أحداً الا غفر له: ليس له أصل من شعبة، وانما وضعه نصر بن حماد[٣].

قلت روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا روح بن الفرج ثنا نصر بن حماد، ثنا موسى بن كردم عن محمد بن قيس عن أبي بردة عن أبي موسى قال: سألت رسول الله ﷺ، متى تنقطع معرفة العبد من الناس؟ قال: اذا عاين [٤].

١٢٩ـ د/ نصر بن عاصم الانطاكي:

روى عن أبي ضمرة، والوليد بن مسلم ويحيى القطان ومبشر بن اسماعيل وغيرهم.

وعنه أبو داود وعثمان بن خرزاد وأحمد بن محمد بن عاصم الرازي وآخرون.

غالب الرواة الذين ذكروه على ضعفه[٥]. وانفرد ابن حبان فذكره في الثقات[٦].

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ١/٤ : ٤٧٠ ، مجروحين ٣ : ٥٤ ، أسماء الضعفاء : ١٧٨/أ/٨٧٨/ب ، ديوان الضعفاء : ٣١٦ ، المغني ٢ : ٦٩٥ ، الكاشف ٣ : ٢٠٠ ، ميزان ٤ : ٢٥٠/٢٥١، تهذيب ١٠ : ٤٢٥/٤٢٦ ، خلاصة : ٤٠٠ ، الضعفاء : ٢٧٨.

(٢) انظر ميزان ٤ : ٢٥٠ / ٢٥١ ، تهذيب ١٠ / ٤٢٥.

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٢٦.

(٤) جه الجنائز ـ باب ما جاء في المؤمن يؤجر في النزع حديث رقم ١٤٥٣.

(٥) انظر ترجمته في الضعفاء للعقيلي : ٤٣٧ ، ميزان ٤ : ٢٥٢ ، الكاشف ٣ : ٢٠٠ ، المغني ٢ : ٦٩٦ ، تهذيب ١٠ : ٤٢٧ / ٤٢٨ .

(٦) ميزان ٤ : ٢٥٢ ، تهذيب ١٠ : ٤٢٧

وكذبه الذهبي ، فقال بعد أن ذكر حديثه الذي أورده العقيلي عن طريقه ، كان بين آدم ونوح عشرة قرون . . . الحديث ، قلت : أي الذهبي : نصر بن عاصم محدث دجال[١] وقال العقيلي عن الوليد ولا يتابع عليه ولا يعرف إلا به[٢] .

روى له أبو داود فقط

١٣٠ـ خ مقروناً ، مق د ت ق / نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام بن سلمة بن مالك الخزاعي أبو عبد الله المروزي الفارض .

روى عن إبراهيم بن طهمان وعن أبي عصمة نوح بن أبي مريم وأبي حمزة السكري وهشيم وآخرين .

وعنه البخاري مقروناً والحسن بن علي الحلواني وعبد الله بن قريش البخاري وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وغيرهم .

مختلف فيه ، والغالب على أنه صدوق[٣] وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في روايتي ابن الجنيد والعجلي[٤] .

وقد رماه بالكذب الدولابي فيما نقل ابن عدي . قال ، قال لنا ابن حماد ـ يعني الدولابي ـ نعيم روى عن ابن المبارك ، قال النسائي ضعيف ، وقال غيره : كان يضع الحديث في تقوية السنة ، وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب[٥] .

وكذلك نقل عن الأزدي أنه قال : كان نعيم ممن يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب النعمان كلها كذب[٦] .

---

(١) ميزان ٤ : ٢٥٢ .

(٢) الضعفاء : ٤٣٧ .

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٤ : ١٠٠ ، الجرح ١/٤ : ٤٦٣/٤٦٤ ، ميزان ٤ : ٢٦٧/٢٧٠ ، تهذيب : ٤٥٨١٠/ ٤٦٣ ، هدي الساري : ٤٤٧ .

(٤) انظر تهذيب ١٠:٤٥٩ .

(٥) تهذيب ١٠ : ٤٦١/٤٦٢ .

(٦) ميزان ٤ : ٢٦٩ ، هكذا في الميزان ، في تهذيب : وقال أبو الفتح الأزدي : قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب .١ هـ ١٠ : ٤٦٣ . قلت وفي هذا إحتمال كبير ان مخرج القولين واحد .

وقد دفع العلماء التهمة عن نعيم بن حماد وبرأوه من الكذب والوضع .

فقال ابن عدي عقب كلام الدولابي : وابن حماد متهم فيما يقوله عن نعيم لصلابته في أهل الرأي[1] .

وايد ذلك ابن حجر في مقدمة الفتح[2] .

وقال ابن حجر بعد حكاية كلام الازدي : وقد تقدم نحو ذلك عن الدولابي واتهمه ابن عدي في ذلك وحاشى الدولابي أن يتهم ، وانما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه ، فانه مجهول متهم ، وكذلك من نقل عنه ، الازدي بقوله : قالوا : فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله ، وأما نعيم فقد ثبتت عدالته ، وصدقه ، ولكن في حديثه أوهام معروفة وقد قال فيه الدارقطني ، امام في السنة كثير الوهم ، وقال أبو أحمد الحاكم : ربما يخالف في بعض حديثه . وقد مضى ابن عدي يتتبع ما وهم فيه فهذا فصل القول فيه[3] .

أخرج له البخاري مقروناً في موضع أو موضعين من صحيحه وأكثر من التعليق عنه . وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً ، كما روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

١٣١-ت ق / نفيع بن الحارث أبو داود الاعمى الهمداني الدارمي ويقال السبيعي الكوفي القاص :

روى عن عمران بن حصين ومعقل بن يسار وأبي برزة الاسلمي وبريدة بن الحصيب وآخرين

وعنه أبو اسحاق السبيعي ويونس بن أبي اسحاق ، واسماعيل بن أبي خالد والاعمش وغيرهم .

---

(١) تهذيب ١٠ : ٤٦٢ .

(٢) قال ابن حجر : وتعقب ذلك ابن عدى بأن الدولابي كان متعصبا لانه كان شديدا على اهل الرأي ، وهذا هو الصواب والله اعلم . ا ه هدي الساري : ٤٤٧ .

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٦٣ .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[1] قال ابن عبد البر : اجمعوا على ضعفه ، وكذبه بعضهم ، واجمعوا على ترك الرواية عنه[2] .

قلت ممن كذبه قتادة .

قال ابن أبي حاتم : نا عمر بن شبه حدثني عفان بن مسلم ثنا همام قال : قدم علينا أبو داود الاعمى ، فجعل يحدثنا عن البراء وزيد بن أرقم فأتيناه فأخبرناه فقال : كذب ، انما كان هذا سائلا يتضيف الناس في الطاعون الجارف[3] . وقال الخلال عن يزيد بن هارون عن همام دخل أبو داود الاعمى على قتادة فلما قام قيل له : ان هذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بدرياً ، فقال قتادة : كان هذا سائلاً قبل الجارف لا يعرض في شيء من هذا ولا يتكلم فيه[4] .

وقال ابن أبي حاتم : نا علي بن الحسين الهسنجاني نا منجاب بن الحارث قال : حدثني طلق بن عثام قال ، قال لي شريك جلست الى أبي داود الاعمى فجعل يقول : سمعت ابن عمر ، وسمعت ابن عباس ، وسمعت أبا سعيد وسمعت ، أنس بن مالك وجلست اليه مجلساً آخر فجعل حديث ذا لذا ، وحديث ذا لذا ولو شئت أن يقول : سمعت عبد الله بن مسعود لقاله[5] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي عن الثقات الاشياء الموضوعات توهماً لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على جهة الاعتبار[6] .

وقال أحمد بن أبي يحيى : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو داود الاعمى

---

(١) التاريخ الكبير ٢/ ٤ : ١١٤ ، الجرح : ٤٨٩/ ٤٩٠ ، مجروحين ٣ : ٥٥ ك ٥٦ ، الضعفاء : ٢٧٨ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٥ ، أسماء الضعفاء : ١٨١ ، ديوان الضعفاء : ٣١٩ ، المغني ٢ : ٧٠١ ، الكاشف ٣ : ٢٠٨/ ٢٠٩ ، ميزان ٤ : ٢٧٢ ٢٧٣ ، تهذيب ١٠ : ٤٧٠/ ٤٧٢ ، خلاصة : ٤٠٤ .

(٢) تهذيب ١٠ : ٤٠٤ .

(٣) الجرح ١/ ٤ : ٤٨٩/ ٤٩٠ ، تهذيب ١٠ : ٤٧٠/ ٤٧١ .

(٤) تهذيب ١٠ : ٤٧١ .

(٥) الجرح ١/ ٤ : ٤٩٠ ، تهذيب ١٠ : ٤٧١ .

(٦) مجروحين ٣ : ٥٥ .

وكذبه بعضهم.

قال ابن أبي حاتم: نا أسيد بن عاصم قال، سمعت عامر بن ابراهيم قال، قال أبو داود الطيالسي: نهشل كذاب.

وقال أيضاً: سمعت أبي يقول، قال اسحاق بن راهويه: نهشل كذاب[1].

وقال البخاري: قال اسحاق بن ابراهيم: كان نهشل كذاباً.

وقال البخاري: روى عنه معاوية النضري أحاديث مناكير[2].

وقال النسائي: متروك الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه.

وقال الجوزجاني: غير محمود في حديثه.

وقال الحاكم: روى عن الضحاك المعضلات وعن داود بن أبي هند حديثاً منكراً.

وقال أبو سعيد النقاش: روى عن الضحاك الموضوعات[3].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم لا يحل كتابة حديثه الا على جهة التعجب.

روى له ابن ماجه حديثين[4].

١٣٣ـ ت نوح بن يزيد بن جعونة المروزي أبو عصمة القرشي مولاهم

---

(١) الجرح ١ / ٤ : ٤٩٦.
(٢) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ١١٥ ، الضعفاء : ٢٧٨.
(٣) تهذيب ١٠ : ٤٧٩.
(٤) الحديث الاول أخرجه جه . في المقدمة . باب الانتفاع بالعلم والعمل به حديث رقم ٢٥٧ ، وأورده في الزهد . باب الهم بالدنيا . حديث رقم ٤١٠٥.
الحديث الثاني أخرجه في الاطعمة باب الضيافة حديث رقم ٣٣٥٧

يقول : سمعت العبادلة ، ولم يسمع منهم شيئاً ، وقال أيضا ـ أي أحمد بن أبي يحيى ـ : سمعت ابن معين يقول : أبو داود الاعمى يضع ليس بشيء[1] .

وقال الساجي : منكر الحديث يكذب ثنا أحمد ، ثنا معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي داود عن أنس قال ، قال رسول الله ﷺ : ما من ذي غنى الا سيود أنه كان أعطى قوتاً في الدنيا قال الساجي : وهذا الحديث يصحح قول قتادة فيه أنه كان سائلا لأن هذا حديث السؤال[2] .

قلت : أراد أن السؤال دفعه الى وضع واختلاق هذا الحديث وقد سبق الكلام على حديثه في الباب الثاني من الجزء الثالث .

وقال الحاكم : روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعه[3] .

وقال البخاري : يتكلمون فيه[4] :

وقال النسائي : متروك الحديث[5] .

أخرج حديثه الترمذي وابن ماجه .

١٣٢ ـ ق / نهشل بن سعيد بن وردان الورداني أبو سعيد ويقال أبو عبد الله الخراساني النيسابوري ويقال الترمذي بصري الأصل .

روى عن الضحاك بن مزاحم بن أبي هند والربيع بن النعمان وآخرين .

وعنه الثوري وأبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن نمير وآخرون .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[6] .

---

(١) تهذيب ١٠ : ٤٧١ .

(٢) تهذيب ١٠ : ٤٧١ /٤٧٢ .

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٧٢ .

(٤) التاريخ الكبير ٤/٢ : ١١٤ ، الضعفاء : ٢٧٨ ، ميزان ٤ : ٢٧٤ تهذيب ٤٧١/١٠

(٥) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٥ ، ميزان ٤ : ٢٧٢ ، تهذيب ١٠ : ٤٧١ .

(٦) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/٢ : ١١٥ ، الجرح ٤/١ : ٤٩٦ مجروحين ٣: ٥٢ ، الضعفاء ٢٧٨ ، أسماء الضعفاء : ١٨٠ /ب ديوان الضعفاء : ٣٢٠ ، المغني ٢ : ٧٠٢ ، الكاشف ٣ : ٢١٠، ميزان ٤ : ٢٧٥ ، تهذيب ١٠ : ٤٧٩ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٢ ، خلاصه : ٤٠٤

قاضي مرو يعرف بالجامع .

روى عن أبيه، والزهري، وثابت البناني ويحيى بن سعيد الأنصاري وآخرين .

وعنه . عيسى بن موسى غنجار ، وعلي بن الحسين بن واقد وزيد بن الحباب وغيرهم .

قال العباس بن مصعب : وانما سمي بالجامع لأنه أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، والحديث، عن حجاج بن أرطاة وطبقته والمغازي عن ابن اسحاق ، والتفسير عن الكلبي ومقاتل، وكان مع ذلك عالماً بامور الدنيا فسمي الجامع .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[1] .

ورماه بعضهم بالكذب ووضع الحديث .

قال البخاري : قال ابن المبارك لوكيع : عندنا شيخ يقال له أبو عصمة كان بضع الحديث كما يضع المعلي بن هلال [2] .

وقال الحاكم أبو عبد الله : انه وضع حديث فضائل القرآن[3] وقال أيضاً : أبو عصمة مقدم في علومه انه ذاهب الحديث بمرة وقد افحش ائمة الحديث القول فيه ببراهين ظاهرة ، وقال ايضاً : لقد كان جامعاً رزق كل شيء الا الصدق نعوذ بالله تعالى من الخذلان .

وقال ابو علي النيسابوري : كان كذاباً .

وقال : أبو سعيد النقاش : روى الموضوعات .

وقال الساجي : متروك الحديث عنده أحاديث بواطيل .

---

(١) انظر ترجمته التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ١١١، الجرح ١ / ٤ : ٤٠٤، مجروحين ٣ : ٤٨ / ٤٩ ، اسماء الضعفاء : ١٨٠ / أ ، ديوان الضعفاء : ٣٢٠، المغني ٢ : ٧٠٣ ، الكاشف ٣ : ٢١١ / ٢١٢ ، ميزان ٤ : ٢٧٩ / ٢٨، تهذيب ١٠ : / ٤٨٦ / ٤٨٩ ، خلاصة: ٤٠٥، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٢ .

(٢) تهذيب ١٠ : ٤٨٧ .

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٨٨ .

وقال الخليلي : أجمعوا على ضعفه وكذبه ابن عيينة .

وقال الحاكم أبو أحمد : ذاهب الحديث[1] .

وقال البخاري : قاضي، ذاهب الحديث جداً[2] .

وقال نعيم بن حماد : سئل ابن المبارك عنه فقال : هو يقول لا اله الا الله .

وقال الجوزجاني : سقط حديثه[3] .

قال ابن حبان: كان ممن يقلب الاسانيد ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الاثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال[4] .

روى له الترمذي .

حـرف الـواو

١٣٤ـد ت ق / الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمذاني المرهبي الكوفي :

روى عن عبد الملك بن عمير، وسماك بن حرب، وزياد بن علاقة ، والسدي . وغيرهم .

وعنه يونس بن محمد المؤدب ومحمد بن بكار بن الريان، ومحمد بن الصباح الدولابي وآخرون .

متفق على ضعفه[5] وانفرد شريك فزكاه قال يعقوب الدورقي عن الوليد بن

---

(١) تهذيب ١٠ : ٤٨٨ / ٤٨٩ ، وانظر ميزان ٤ ٢٧٩ .

(٢) التاريخ الكبير ٢ / ٤: ١١١ .

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٨٧ .

(٤) مجروحين ٣ : ٤٨ ، تهذيب ١٠ : ٤٨٨ .

(٥) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤ / ٤ : ١٤٢ ، الجرح ٢ / ٤: ٢ / ٣ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٥ ، أسماء الضعفاء: ١٨١ ب، ديوان الضعفاء : ٣٣٠، ميزان ٤ : ٣٤٠ / ٣٤١، تهذيب ١١ : ١٣٧ / ١٣٨ خلاصة : ٤١٦ .

وقال الجوزجاني كان غير ثقة يروي عن الزهري عدة أحاديث ليس لها أصول.

ويروى عن محمد بن عوف قال: الموقري ضعيف كذاب[1].

وقال النسائي: متروك الحديث[2]. وقال مرة ليس بثقة ولا يكتب حديثه[3].

وقال ابن حبان: كان ممن لا يبالي ما دفع اليه قرأه، روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يحدث بها الزهري قط، كما روى عنه، وكان يرفع المراسيل ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به بحال[4].

وقال البخاري: في حديثه مناكير، قال علي بن حجر: كان لا يقرأ من كتابه، واذا دفع اليه كتاب قرأه[5].

والظاهر أن رميه بالكذب انما هو لادخال الموضوعات عليه وروايته لها حيث كان يتساهل في القراءة من الكتب التي تدفع اليه، ولا يقرأ من كتابه.

روى له الترمذي وابن ماجه.

حـــرف اليـــاء

١٣٦ـ ت/يحيىٰ بن أبي أنيسة. الغنوي مولاهم أبو زيد الجزري يقال اسم ابيه زيد وقيل أسامة.

روى عن عمرو بن شعيب وجابر الجعفي والحكم بن عتيبة والزهري وآخرين.

---

(١) تهذيب ١١ : ١٤٩.
(٢) الضعفاء : ٣٠٥ ، تهذيب ١١ : ١٤٩
(٣) تهذيب ١١ : ١٤٩.
(٤) مجروحين ٣ : ٧٦.
(٥) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ١٥٥ ، الضعفاء : ٢٧٨.

صالح سألت شريكاً عنه فزكاه[1].

وصرح بعضهم بكذبه.

قال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب[2].

روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

١٣٥ـ ت ق/الوليد بن محمد الموقري البلقاوي القرشي أبو بشر شامي مولى يزيد بن عبد الملك.

روى عن عطاء الخراساني والزهري وثور بن يزيد والضحاك بن مسافر وغيرهم.

وعنه أبو مسهر وعلي بن حجر، والحكم بن موسى وعدة.

مجمع على ضعفه[3].

ورماه بعضهم بالكذب.

قال ابن أبي حاتم: نا علي بن الحسن الهسنجاني قال: سمعت يحيى بن معين يقول: الموقري كذاب.

وقال أيضاً نا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال: قلت لأبي: الموقري يروي عن الزهري بالعجائب قال: آه ليس ذلك بشيء[4].

وقال حنبل بن اسحاق عن أحمد: ما رأيت أحداً يحدث عنه قال: فكيف هو قال: لا ادري الا أن رجلاً قدم عليه فغير كتبه وهو لا يعلم، فمن ذلك.

---

(١) تهذيب ١١ : ١٣٨.

(٢) ميزان ٤ : ٣٤٠ ، تهذيب ١١ : ١٣٨.

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٤ : ١٥٥ ، الجرح ٢/٤ : ١٥ ، مجروحين ٣ : ٧٦/٧٨ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٥ ، الضعفاء ٢٧٨ ، أسماء الضعفاء : ١٨٢/ب ، ديوان الضعفاء : ٢٣٢ ، المغني ٢ : ٧٢٤ ، الكاشف ٣ : ٢٤٢ ، ميزان ٤ : ٣٤٦ ، تهذيب ١١ : ١٤٨/١٥٠ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٥ ، خلاصة : ٤١٧.

(٤) الجرح ٢/٤ : ١٥ ، ١١ : ١٤٩.

وعنه الاعمش وابن اسحاق وأبو خيثمة وغيرهم .

مجمع على ضعفه وتليين حديثه[1] . قال عمرو بن علي الفلاس كان يحيى ابن أبي أنيسة ضعيفاً في الحديث واجتمع أصحاب الحديث على ترك حديثه . الا من لا يعلم[2] .

ورماه بالكذاب أخوه زيد بن أبي انيسة .

قال ابن أبي حاتم نا أبي قال أنا أبو العباس محمد بن اسحاق الثقفي النيسابوري قال ، نا هارون بن سفيان المستملي نا عبد الله بن جعفر يعني الرقي ، حدثنا عبيد الله بن عمر قال ، قال لي زيد بن أبي انيسة لا تحدث عن أخي يحيى بن ابي أنيسة فانه كذاب[3] .

وقال النسائي : متروك الحديث[4] .

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل حتى اذا سمعها المبتدىء في الصناعة لم يشك أنها معمولة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال[5] .

روى له الترمذي .

١٣٧ـ ت/ يحيى بن طلحة بن أبي كثير اليربوعي أبو زكريا الكوفي :

روى عن قيس بن الربيع وأبي بكر بن عياش وهشيم بن بشير وأبي معاوية الضرير وغيرهم .

روى عنه الترمذي وعلي بن الجنيد ومحمد بن اسحاق الصغاني وآخرون .

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/ ٤ : ٢٦٢ ، الجرح ٢/ ٤ : ١٢٩ ١٣٠ ، مجروحين ٣ : ١١٠/١١١ ، الضعفاء : ٢٧٩ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٧ ، أسماء الضعفاء ، ٢ : ١٨٧/ أ ، ديوان الضعفاء : ٣٣٥ ، المغني ٢ : ٧٣١ ، الكاشف ٣ : ٢٥٠ ، ميزان ٤ : ٣٦٥/ ٣٦٦ ، تهذيب ١١ : ١٨٣/ ١٨٥ ، خلاصة : ٤٢١ .

(٢) الجرح ٢/ ٤ : ١٣٠ ، ميزان ٤ : ٣٦٦ ، تهذيب ١١ : ١٨٤ .

(٣) الجرح ٢/ ٤ : ١٣٠ .

(٤) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٧ .

(٥) مجروحين ٣ : ١١٠ ، تهذيب ١١ : ١٨٥

مختلف فيه[1] ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يغرب عن أبي نعيم وغيره[2].

وقال الذهبي: صويلح[3] وسائر من ذكره على ضعفه.

ورماه علي بن الحسين بن الجنيد بالكذب.

قال الذهبي: أفحش علي بن الجنيد فقال: كذب وزور[4].

وقال ابن حجر: كذبه علي بن الحسين بن الجنيد وخطأه الصغاني[5].

روى له الترمذي.

١٣٨ـم/يحيى بن عبد الحميد بن عبد الله بن ميمون بن عبد الرحمن الحماني أبو زكريا الحافظ الكوفي.

روى عن أبيه وسليمان بن بلال، وقيس بن الربيع وآخرين.

وعنه أبو حاتم، ومطين، وموسى بن هارون، ومحمد بن ابراهيم البوشنجي وغيرهم.

مختلف فيه[6].

وثقه يحيى بن معين[7].

غالب الائمة على ضعفه، وكذبه بعضهم.

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٢/٤ : ١٦٠ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٧. ديوان الضعفاء : ٣٣٧ ، المغني ٢ : ٧٣٨، الكاشف ٣ : ٢٥٩ ، ميزان ٤ : ٣٧٨ ، تهذيب ١١ : ٢٣٣ ، خلاصة ٤٢٤

(٢) تهذيب ١١ : ٢٣٤.

(٣) ميزان ٤ : ٣٧٨.

(٤) ميزان ٤ : ٣٧٨.

(٥) تهذيب ١١ : ٢٣٤.

(٦) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٤ : ٢٩١ ، الجرح ٢/٤ : ١٦٨/١٧٠ ، الضعفاء : ٢٧٩ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٦ ، ديوان الضعفاء : ٣٣٨ ، المغني ٢ : ٧٣٩ ، ميزان ٤ : ٣١٩٢/٣٩٣ ، تهذيب ١١ : ٢٤٣/٢٤٩ ، خلاصة : ٤٢٥ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٧.

(٧) انظر تهذيب ١١ : ٢٤٧ ، الجرح ٢/٤ : ١٦٩.

ذلك من الأقوال التي تروى عن أحمد في تكذيبه[1].

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: قدمت الكوفة فنزلت بالقرب من يحيى الحماني فذاكرته بأحاديث من حديث سليمان بن بلال فكان يستغربها ويقول: ما سمعت هذا من سليمان، قال الدارمي: ثم خرجت الى الشام فأودعته كتبي وختمت عليها، فلما انصرفت وجدت تلك الخواتيم قد كسرت ووجدت تلك الاحاديث التي كنت ذاكرته بها قد اخرجها في مصنفاته ورواها ابن خراش عن الذهلي عن الدارمي وزاد فيها: وكتب سمعت منه المسند، ولم يكن فيه حديث خالد بن عبد الله الواسطي وسليمان بن بلال حديث واحد، فقدمت، فاذا كتبي على خلاف ما كنت تركتها، واذا به قد نسخ حديث خالد وسليمان ووضعه في المسند. قال الذهلي: فما استحل الرواية عنه[2].

وقال السليماني: سمعت الحسن بن اسماعيل البخاري يقول: سمعت محمد ابن عبيد يقول، سمعت شيخاً يقال له عيسى بن الجنيد يقول: خلَّفت عند ابن الحماني كتباً من أحاديث الواسطين وخرجت الى مكة فلما قدمت وجدته قد انتسخ من كتبي أحاديث ورواها[3].

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسن بن الجنيد قال سمعت اسماعيل بن موسى نسيب السدي يقول: جاءني يحيى الحماني وسألني عن أحاديث شريك، فذهب فرواها عن شريك وقال: هو كذاب[4]، وقال أبو طالب، عن الحسن بن الربيع جاءني يحيى الحماني فسألني عن حديثين من حديث ابن المبارك فأمليتهما عليه، ثم بلغني أنه حدث بهما عن ابن المبارك[5].

وقال ابن عدي: قال لنا عبدان، قال ابن نمير: الحماني كذاب[6].

---

(١) انظر تهذيب ١١ : ٢٤٣ / ٢٤٦.
(٢) تهذيب ١١ : ٢٤٧ ، وانظر الجرح ٢ / ٤ : ١٦٩.
(٣) تهذيب ١١ : ٢٤٨.
(٤) الجرح ٢ / ٤ : ١٦٩.
(٥) تهذيب ١١ : ٢٤٨.
(٦) تهذيب ١١ : ٢٤٦.

قال ابن أبي حاتم أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال، قلت لأبي أن بني أبي شيبة ذكرا أنهما يقدمان بغداد قال: قد جاء ابن الحماني الى ها هنا، فاجتمع عليه الناس، وكان يكذب جهاراً قلت لأبي: ابن الحماني حدث عنك عن اسحاق الازرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ أنه قال: أبردوا بالصلاة؟ فقال: كذب، ما حدثته به، فقلت: حكوا عنه أنه قال: سمعت منه في المذاكرة على باب اسماعيل بن علية، فقال كذب انما سمعته بعد ذلك من اسحاق الازرق، وأنا لم أعلم تلك الايام أن هذا الحديث غريب حتى سألوني عنه بعد ذلك، هؤلاء الشباب أو هؤلاء الأحداث وقال: أي وقت التقينا على باب ابن علية، انما كنا نتذاكر الفقه والابواب، لم تكن تلك الايام نتذاكر المسند، وما زلنا نعرفه أنه كان يسرق الاحاديث أو يلتقطها أو يتلقنها[1].

وقال الآجري عن أبي داود: حدث يحيى بن عبد الحميد عن أحمد بحديث اسحاق الازرق، فانكر أحمد، وقال يحيى: ثنا به على باب اسماعيل بن علية، قال أحمد: ما سمعناه من اسحاق الا بعد موت اسماعيل[2].

وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: أخبرني رجل أنه سمع ابن الحماني يحدث عن شريك عن منصور بحديث فقال له رجل: ان هذا الحديث في كتب ابن المبارك عن شريك عن الحكم البصري من منصور، فقال ابن الحماني ثناه شريك عن الحكم البصري عن منصور. قال أبي: هذه جرأة شديدة ما كان اجرأه، وقال: ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يلتقطها أو ينقلها، قال: وسمعت أبي مرة أخرى يقول: قد طلب وسمع، ولو اقتصر على ما سمع لكان فيه كفاية.

وقال عبد الله: قلت لأبي: ان ابن الحماني حدث عن شريك عن هشام عن ابيه عن عائشة في النظر الى الحمام، فانكروه عليه، فرجع عن رفعه. فقال أبي: هذا كذب، انما كنا نعرفه لحسين بن علوان يقولون: انه وضعه على هشام[3]. الى غير

---

(١) الجرح ٢ / ٤ : ١٦٨ / ١٦٩ ، تهذيب ١١ : ٢٤٤ / ٢٤٥.

(٢) تهذيب ١١ : ٢٤٤.

(٣) تهذيب ١١ : ٢٤٥.

وقال ابن عمار: قد سقط حديثه، قيل فما علته؟ قال: لم يكن لاهل الكوفة حديث جيد غريب ولا لأهل المدينة ولا لاهل بلد حديث جيد غريب الا رواه، فهذا يكون هكذا.

وقال ابراهيم الجوزجاني: يحيى الحماني: ساقط متلون ترك حديثه فلا ينبعث.

وقال ابن خزيمة: سمعت محمد بن يحيىٰ وذكر يحيى بن عبد الحميد فقال: ذهب كأمس الذاهب.

وقال ابن المسيب الارغياني: سمعت محمد بن يحيىٰ يقول: أضربوا على حديث الحماني بستة أقلام.

وقال محمد بن عبد الرحيم البزار: اذا قعدنا الى الحماني تبين لنا منه بلايا وقال أبوشيخ الاصبهاني: عن زياد بن أيوب الطوسي دلويه: سمعت يحيى بن عبد الحميد يقول: كان معاوية على غير ملة الاسلام، قال ابو شيخ، قال دلويه: كذب عدو الله[1].

وقال البخاري: يتكلمون فيه رماه أحمد وابن نمير[2].

وقال أيضاً: يتكلمون فيه، عن شريك وغيره، سكتوا عنه[3].

ويتبين مما سبق أن رميه بالكذب انما هو للامور الآتية:

١ـ ادعاؤه سماع أحاديث من مشايخ لم يسمع منهم، كما نقل عن الامام أحمد.

٢ـ سرقته أحاديث وروايته لها دون أن يكون له حق الرواية كما اشار الى ذلك الدارمي واسماعيل بن موسى والحسن بن الربيع.

٣ـ شتمه للصحابة رضوان الله عليهم، كما قال عنه ذلك دلويه.

وكل واحد من هذه الامور الثلاثة مسوغ لرميه بالكذب كما سبق بيانه.

---

(١) تهذيب ١١ : ٢٤٦ / ٢٤٧.   (٢) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ٢٩١.   (٣) الضعفاء : ٢٧٩.

له ذكر في صحيح مسلم في حديث عبد الملك بن سعيد بن سويد عن أبي حميد أو أبي أسيد في القول عند دخول المسجد.

قال مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد أو عن أبي أسيد قال، قال رسول الله ﷺ «اذا دخل احدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك، واذا خرج فليقل اللهم أني أسألك من فضلك.

قال مسلم: سمعت يحيى بن يحيى يقول: كتبت هذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال.

قال: بلغني أن يحيى الحماني يقول: وأبي سيد[1].

قلت: وهذا لا ينبغي أن يعد من رجال مسلم بل ينبغي ان يقال أن له ذكراً في صحيح مسلم.

١٣٩ د ق / يحيى بن العلاء البجلي أبو سلمة ويقال أبو عمرو الرازي:

روى عن عمه شعيب بن خالد والزهري، ويحيى بن سعيد الانصاري وآخرين.

وعنه عبد الرزاق، ومعاذ بن هشام، وسعيد بن الصلت ومحمد بن ربيعة وغيرهم.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[2].

وصرح جمع من الائمة بكذبه ووضعه.

قال اسحاق بن منصور عن عبد الرحمن، سمعت وكيعاً وذكر يحيى بن العلاء

---

(١) م باب صلاة المسافرين وقصرها. باب ما يقول اذا دخل المسجد حديث رقم ٧١٣.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/٢ : ٢٩٧ ، الجرح ٤/٢ : ١٨٠ ، مجروحين ٣ : ١١٦/١١٥ ، الضعفاء : ٢٧٩ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٦ ، ديوان الضعفاء : ٣٣٩ ، المغني ٢ : ٧٤١ ، الكاشف ٣ : ٢٦٥ ، ميزان ٤ : ٣٩٨/٣٩٧ ، تهذيب ١١ : ٢٦٢/٢٦١ ، خلاصة : ٤٢٧ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٧.

ورماه بالكذب حماد بن زيد.

قال الذهبي: رماه حماد بن زيد بالكذب[1].

وقال ابن حجر: كان حماد بن زيد يرميه بالكذب[2].

أخرج حديثه الترمذي.

١٤١-س ق / يحيى بن ميمون أبو معلى العطار الضبي الكوفي:

روى عن أبي عثمان النهدي وسعيد بن جبير وابراهيم النخعي وغيرهم.

وعنه شعبة، ووهيب بن سالم بن نوح ومحمد بن اسماعيل الضبي وآخرون.

غالب الائمة على توثيقه، وقبول حديثه[3].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، وكان عمرو بن علي الفلاس يقول: هو كذاب[4].

وقد تعقب ابن حبان فيما نقله عن الفلاس، بان الفلاس انما كذب يحيى بن ميمون أبو أيوب التمار لا هذا.

قال الذهبي بعد أن أورد قول ابن حبان: قلت بل صدوق حدث عنه مثل شعبة وابن علية واحتج به النسائي[5].

وقال ابن حجر: وزعم ابن الجوزي أن ابن حبان. قال فيه: يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، وانما قال ابن حبان ذلك في أبي أيوب[6].

---

(١) ميزان ٤ : ٣٩٩.

(٢) تهذيب ١١ : ٢٦٠.

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٤ : ٣٠٦، الجرح ٢/٤ : ١٨٨، ديوان الضعفاء : ٣٤٠، المغني ٢ : ٧٤٤، الكاشف ٣ : ٢٧٠، ميزان ٤ : ٤١١، تهذيب ١١ : ٢٩٢، مجروحين ٣ : ١٢٠، خلاصة ١٢٨، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٨.

(٤) مجروحين ٣ : ١٢٠.

(٥) ميزان ٤ : ٤١١.

(٦) تهذيب ١١ : ٢٩٢.

وقال ابن أبي حاتم: نا أبي نا أبو عقيل محمد بن حاجب المعروف بشاه قال، سمعت عبد الرزاق قال: قلت لوكيع: ما تقول في يحيىٰ بن العلاء الرازي؟ فقال: ما ترى: ما كان أجمله، ما كان افصحه، فقلت: ما تقول فيه؟ فقال: ما أقول في رجل حدث بعشرة أحاديث في خلع النعل اذا وضع الطعام(٢).

وقال البخاري: كان وكيع يتكلم فيه(٣).

وقال أحمد بن حنبل: كذاب يضع الحديث(٤).

وقال النسائي: متروك الحديث(٥).

وقال ابن عدي: له غير ما ذكرت والذي ذكرت مع ما لم أذكره كله لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة، والضعف على رواياته وحديثه بين وأحاديثه موضوعة(٦).

أخرج حديثه أبو داود وابن ماجه.

١٤٠ ت / يحيىٰ بن عمرو بن مالك النكري البصري:

روى عن أبيه ومهدي بن ميمون.

وعنه ابن مالك ومحمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، وأبو سلمة. وسلم وغيرهم.

مجمع على ضعفه وتليينه(٧).

---

(١) تهذيب ١١ : ٢٦٢.

(٢) الجرح ٢ / ٤ : ١٨٠.

(٣) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ٢٩٧ ، الضعفاء : ٢٧٩.

(٤) ميزان ٤ : ٣٩٧ ، تهذيب ١١ : ٢٦١.

(٥) الضعفاء : ٣٠٦ ، تهذيب ١١ : ٢٦٢.

(٦) تهذيب ١١ : ٢٦٢.

(٧) انظر ترجمته في : ٢ / ٤ : ٢٩٢ ، الجرح ٢ / ٤ : ١٧٦ / ١٧٧ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٦ ، ديوان الضعفاء : ٣٣٩، المغني ٢ : ٧٤١ ، الكاشف ٣ : ٢٦٤ ،ميزان ٤ : ٣٩٩ ، تهذيب ١١ : ٢٥٩ / ٢٦٠ ، الخلاصة ٤٢٦ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٧.

قلت: ما قاله ابن الجوزي عن ابن حبان هو الصواب والوهم في ذلك من ابن حبان، وابن الجوزي لم يخطىء فيما نقل.

وقال ابن عراق: والذي في التهذيب والتقريب أنه ثقة، ونقلا كلام الفلاس في الذي بعده يعني أبا أيوب[1].

١٤٢ـ د/ يحيى بن ميمون بن عطاء بن زيد القرشي أبو أيوب التمار البصري البغدادي:

روى عن ثابت وعاصم الأحول وأبي الاشهب العطاردي وابن جريج وغيرهم.

وعنه معتمر بن سليمان والحسن بن الصباح البزار وعبد الاعلى بن حماد وآخرون.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[2]

وهم ابن حبان فذكره في الثقات، كما ذكره في المجروحين ظناً منه أنهما اثنان والحال أنهما واحد[3].

وصرح بعضهم بكذبه.

قال ابن أبي حاتم: نا محمد بن ابراهيم بن شعيب نا عمرو بن علي قال: يحيى ابن ميمون بن عطاء التمار يكنى بأبي أيوب، كتبت عنه وكان كذاباً، حدث عن علي ابن زيد بأحاديث موضوعة[4].

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بشيء، حرقنا حديثه، وكان يقلب الأحاديث.

---

(١) تنزيه الشريعة: ١ : ١٢٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح ٢/٤ : ١٨٩/١٨٨، مجروحين ٣ : ١٢١، ديوان الضعفاء: ٣٤٠، المغني ٢ : ٧٤٤، الكاشف ٣ : ٢٧٠، ميزان ٤ : ٤١١، تهذيب ١١ : ٢٩١/٢٩٠، خلاصة: ٤٢٨، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٨.

(٣) انظر تهذيب ١١ : ٢٩١.

(٤) الجرح ٢/٤ ، ١٨٨/ ١٨٩، تهذيب ١١ ، ٢٩١، ميزان ٤ : ٤١١

وقال الساجي: كان يكذب، حدث عن علي بن زيد أحاديث بواطيل.

وقال أبو أحمد الحاكم: سكتوا عنه[1] وقال ابن عراق: اتهمه ابن عدي[2].

وقال ابن حبان قدم بغداد وحدثهم بها فعند أهل العراق منه العجائب التي يرويها مما لم يتابع عليها، حتى اذا سمعها من الحديث صناعته لم يشك أنها معمولة، لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال[3].

روى له أبو داود. قال ابن حجر: ذكر صاحب الكمال أن أبا داود روى له وأنكر ذلك[4].

١٤٣ ـ ت ق/يزيد بن عياض بن جعدبة الليثي أبو الحكم المدني، نزل البصرة:

روي عن الاعرج وابي ثقال المري وابن المنكدر وعاصم بن عمر بن قتادة. وآخرين .

وعنه أبنه الحكم بن يزيد، وهشام بن سعد، وابن وهب، وابن أبي فديك، وعدة.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[5].

وصرح جمع منُ الائمة بكذبه.

قال ابن أبي حاتم: نا أبو زرعة نا عبد العزيز بن عمران، نا عبد الحميد بن الوليد ولقبه كبد عن عبد الرحمن بن القاسم قال: سألت مالكا عن ابن سمعان فقال: كذاب، قلت: يزيد بن عياض؟ قال: أكذب وأكذب[6].

(١) تهذيب ١١ : ٢٩١.

(٢)تنزيه الشريعة ١ : ١٢٨.

(٣) مجروحين ٢ : ١٢١ ، انظر تهذيب ١١ : ٢٩١.

(٤) تهذيب ١١ : ٢٩١.

(٥) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٤ : ٢٥١/٢٥٢ ، الجرح ٢/٤ : ٣٨٣ ، الضعفاء : ٢٨٠ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٧ ، ديوان الضعفاء : ٣٤٣ ، المغني ٢ : ٧٥٢ ، الكاشف ٣ : ٢٨٤، ميزان ٤ : ٤٣٨ ، تهذيب ١١ : ٣٥٢ / ٣٥٤.

(٦) الجرح ٢/٤: ٣٨٣ ، ميزان ٤ : ٤٣٨ ، تهذيب ١١ : ٣٥٣.

وقال أيضا: نا علي بن الحسن المسنجاني قال: سمعت أحمد بن صالح يقول: أظن يزيد بن عياض كان يضع للناس يعني الحديث[1].

وروى يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين: كان يكذب[2].

وقال حسين بن حيان: قلت لابن معين: كيف قصته فقال: أفسدوه جعلوا يدخلون له الاحاديث فيقرأها، وان كان لا يعقل ما سمع مما لم يسمع فكيف يكتب عنه[3].

وقال النسائي: متروك الحديث[4] وقال في موضع آخر: كذاب وقال مرة: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[5].

وقال البخاري: منكر الحديث[6].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.

وقال الجوزجاني: ذهب حديثه، سكت الناس عنه[7].

قلت روى له الترمذي وابن ماجه.

١٤٤ ـ ت ق/يعقوب بن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال الازدي أبو يوسف، وقيل أبو هلال المدني:

روي عن هشام بن عروة وأبي حازم بن دينار وعبيد الله، وعبد الله بن عمر العمريين وآخرين.

---

(١) الجرح ٢/٤ : ٣٨٣ ، تهذيب ١١ : ٣٥٣.
(٢) ميزان ٤ : ٤٣٨ ، تهذيب ١١ : ٣٥٣.
(٣) تهذيب ١١ : ٣٥٣.
(٤) الضعفاء : ٣٠٧ ، تهذيب ١١ : ٣٥٣.
(٥) تهذيب ١١ : ٣٥٣.
(٦) التاريخ الكبير ٢/٤ : ٢٥١/٢٥٢ ، الضعفاء : ٢٨٠.
(٧) تهذيب ١١ : ٣٥٣.

وعنه الصلت بن مسعود الجحدري، وأحمد بن منيع، وعمرو بن رافع القزويني وغيرهم.

متفق على تركه ونكارة حديثه[1].

وصرح بعضهم بكذبه.

قال ابن أبي حاتم: نا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال، سمعت أبي يقول: يعقوب بن الوليد من أهل المدينة، كان من الكذابين الكبار يحدث عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبيﷺ كان يأكل البطيخ بالرطب، وكان يضع الحديث[2] وقال أحمد: مزقنا حديثه[3].

وقال ابن أبي حاتم: سألت ابي عن يعقوب بن الوليد المديني فقال: منكر الحديث، ضعيف الحديث كان يكذب، والحديث الذي رواه موضوع وهو متروك الحديث[4].

وقال الغلابي عن ابن معين: كذاب[5].

وقال النسائي: متروك الحديث[6] وقال مرة: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[7]

وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يحل كتابة حديثه الا على جهة التعجب[8].

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح ٢/٤: ٢١٦/٢١٧، مجروحين ٣: ١٣٧/١٣٨، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٦، ديوان الضعفاء: ٣٤٦، المغني ٢: ٧٥٩، الكاشف ٣: ٢٩٤، ميزان ٤: ٤٥٥، تهذيب ١١: ٣٩٧/٣٩٨، خلاصة: ٤٣٧، تنزيه الشريعة ١: ٣٩٨.

(٢) الجرح ٢/٤، ٢١٦، ميزان ٤: ٤٥٥، تهذيب ١١: ٣٩٨.

(٣) ميزان ٤ · ٤٥٥.

(٤) الجرح ٢/٤: ٢١٦.

(٥) تهذيب ١١: ٣٩٨.

(٦) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٦.

(٧) تهذيب ١١: ٣٩٨.

(٨) مجروحين ٣: ١٣٧، تهذيب ١١: ٣٩٨.

روى له الترمذي وابن ماجه.

١٤٥ ـ ق/يوسف بن عمير السمتي أبو خالد البصري مولى صخر بن سهل الليثي:

روى عن ابيه، وأبي جعفر الخطمي، وجعفر بن سعد بن سمرة وآخرين.

وعنه ابنه خالد، وعبد الله القواريري وأبو بكر بن الاسود وخليفة بن خياط وجماعة متفق على ضعفه ونكارته[١].

ورماه بعض الائمة بالكذب.

قال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب اليّ قال: سمعت يحيى بن معين يقول: وذكر يوسف بن خالد السمتي فقال: كذاب خبيث عدو الله، رجل سوء رأيته بالبصرة مالا أحصى لا يحدث عنه أحد فيه خير.

وقال: قرىء على العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: يوسف بن خالد السمتي كذاب زنديق لا يكتب حديثه.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وسألته عن يوسف بن خالد السمتي فقال: أنكرت قول يحيى بن معين فيه: انه زنديق حتى حمل الى كتاب قد وضعه في التجهم بابا بابا، ينكر الميزان في القيامة. فعلمت أن يحيى بن معين كان لا يتكلم الا على بصيرة وفهم، قلت: ما حاله فقال: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث، اضرب على حديثه، كان يحيى بن معين يقول: كان يكذب[٢].

وقال الدوري عن ابن معين: كان يكذب، وقال أيضا: يوسف بن خالد السمتي: زنديق كذاب لا يكتب عنه شيء. وقال: السمتي كان يكذب ويخاصم اليهود والنصارى[٣].

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٢/٤ : ٢٢٢/٢٢١ ، التاريخ الكبير ٢/٤ : ٣٨٨ ، مجروحين ٣ : ١٣١ ، الضعفاء: ٢٨٠ ، ديوان الضعفاء ٣٤٧ ، المغني ٢ : ٧٦٢ ، ميزان ٤ : ٤٦٤/٤٦٣ ، تهذيب ١١ : ٤١٣/٤١١ ، خلاصة ٤٣٨ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٣٠.

(٢) الجرح ٢ / ٤ : ٢٢٢ / ٢٢١ ، وانظر ميزان ٤ : ٤٦٤ ، تهذيب ١١ : ٤١١.

(٣) التاريخ . القسم المرتب : ٥٧٠.

وقال عمرو بن علي الفلاس : يكذب .

وقال البخاري : سكتوا عنه . . قال ابن معين وعمرو بن علي: يوسف يكذب[١] .

وقال الآجري عن ابي داود كذاب وكان طويل الصلاة[٢]

وقال النسائي : متروك الحديث يكذب[٣] وقال : ليس بثقة ولا مأمون[٤] .

وقال ابن حبان : كان مرجئا من علماء زمانه بالشروط وكان يضع الحديث على الشيوخ ويقرأ عليهم ثم يرويها عنهم لا تحل الرواية عنه بحيلة ، ولا الاحتجاج به بحال[٥] .

روى له : ابن ماجه حديثا واحدا قال : حدثنا نصر بن علي الجهضمي ، ثنا يوسف بن خالد السمتي ثنا أبو جعفر الخطمي عن عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكه بن سعد ، عن جده الفاكه بن سعد وكانت له صحبة أن رسول الله ﷺ : كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة ، وكان الفاكه يأمر أهله بالغسل في هذه الايام[٦] .

١٤٦ ـ دت س ق / يونس بن خباب الاسيدي مولاهم أبو حمزة ويقال أبو الجهم الكوفي :

روي عن نافع بن جبير بن مطعم، ومجاهد بن جبر ، والمنهال بن عمرو الاسدي وآخرين .

مختلف فيه [٧] .

---

(١) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ٣٨٨ ، الضعفاء : ٢٨٠

(٢) تهذيب ١١ : ٤١٢ .

(٣) المغني ٢ : ٧٦٢ .

(٤) تهذيب ١١ : ٤١٢ .

(٥) مجروحين ٣ : ١٣١ .

(٦) جه . اقامة الصلاة والسنة فيها . باب ما جاء في الاغتسال في العيدين . حديث رقم ١٣١٦ .

(٧) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ٤٠٤ ، الجرح ٢ / ٤ : ٢٣٨ ، مجروحين ٣ : ١٣٩ / ١٤٠ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٦ ، ديوان الضعفاء : ٣٤٩ ، المغني ٢ : ٧٦٦ ، الكاشف ٣ : ٣٠٣ ، ميزان ٤ : ٤٧٩ / ٤٨٠ ، تهذيب ١١ : ٤٣٧ / ٤٣٩ ، خلاصة : ٤٤١ ، تنزيه الشريعة ١ : ٤٣٨ .

غالب الائمة على ضعفه، ووثقة ابن شاهين وحكى عن عثمان بن أبي شيبة توثيقه[1]. واختلف النقل فيه عن ابن معين فأكثر من نقل عنه تضعيفه، وقال ابن حجر، قال ابن معين: كان ثقة يشتم عثمان[2].

ورماه بعضهم بالكذب.

قال يحيى بن سعيد: كان كذابا[3].

وقال الجوزجاني: كذاب مفتر[4].

قلت والذي يظهر لي والله أعلم أن من رماه بالكذب انما قال ذلك لانه تطاول فتناول عثمان رضي الله عنه بالشتم.

فقد قال الدوري عن ابن معين: كان يونس بن خباب يشتم عثمان وقال أيضا: رجل سوء[5]

وقال الدار قطني: رجل سوء فيه شيعية مفرطة، كان يسب عثمان[6].

وقال الآجري عن أبي داود: يونس بن خباب شتام الصحابة، حدثني من سمع عليا - يعني ابن المديني - يقول: لا أحدث عنه حتى أتوسد يميني.

وقال الحاكم أبو أحمد: تركه يحيى وعبد الرحمن وأحسنا في ذلك، لانه كان يشتم عثمان، ومن سب أحدا من الصحابة فهو أهل أن لا يروى عنه[7].

وقال ابراهيم بن زياد سيلان: حدثنا عباد بن عباد قال: أتيت يونس بن خباب فسألته عن حديث القبر، فحدثني به، فقال: هنا كلمة أخفوها الناصبة؟

---

(١) انظر تهذيب ١١ : ٤٣٨.

(٢) هكذا جاءت العبارة في التهذيب ولعل فيها نقصا والصواب غير ثقة.

(٣) ميزان ٤ : ٤٧٩، تهذيب ١١ : ٤٣٨، ديوان الضعفاء : ٣٤٩، الكاشف ٣ : ٣٠٣.

(٤) تهذيب ١١ : ٤٣٨.

(٥) التاريخ . القسم المرتب : ٥٧٣، ميزان ٤ : ٤٧٩، تهذيب ١١ : ٤٣٨.

(٦) تهذيب ١١ : ٤٣٨، ميزان ٤ : ٤٧٩.

(٧) تهذيب ١١ : ٤٣٨.

قلت: ما هي؟ قال: انه ليسأل في قبره من وليك؟ فان قال: علي، نجا، فقلت: والله ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين فقال لي: من أين أنت؟ قلت من أهل البصرة، قال: انت عثماني خبيث، أنت تحب عثمان وأنه قتل بنتي رسول الله ﷺ، قلت: قتل واحدة، فلم زوجه الاخرى؟، فأمسك[1]

قلت: قد سبق أن من الامور التي يطلق المحدثون على الراوي الكذب من أجلها شتم الصحابة رضي الله عنهم.

روى له أصحاب السنن الاربعة.

الكنى

١ ـ ق/أبو خلف الاعمى خادم انس، نزل الموصل قيل اسمه حازم بن عطاء.

روي عن أنس بن مالك.

وعنه سابق البربري، ومعان بن رفاعة السلمي، وأبو عبد الله البكاء وغيرهم.

مجمع على ضعفه[2].

ورماه بعضهم بالكذب.

قال ابن حجر: ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه قال في الاعمى الراوي عن أنس: كذاب[3].

روى له ابن ماجه حديثا واحدا قال: حدثنا العباسي بن عثمان الدمشقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا معان بن رفاعة السلامي، حدثني أبو خلف الاعمى قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ان امتي لا تجتمع على

---

(١) ميزان ٤ : ٤٧٩ / ٤٨٠ ، تهذيب ١١ : ٤٣٩

(٢) انظر ترجمته في الضعفاء للذهبي : ٣٥٥ ، المغني ٢ : ٧٨٢، الكاشف ٣ : ٣٣٢ ، ميزان ٤ : ٥٢١ ، تهذيب ١٢ : ٨٧ / ٨٨ ، خلاصة : ٤٤٩ .

(٣) تهذيب ١٢ : ٨٧.

ضلالة. فاذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الاعظم[1].

٢ ـ ق/أبو سعد الساعدي:

روى عن أنس

وعنه رواد بن الجراح العسقلاني.

مجهول[2]

ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث[3].

روى له ابن ماجه حديثا واحدا قال: حدثنا أبو نصر محمد بن خلف العسقلاني ثنا رواد بن الجراح ثنا أبو ساعد الساعدي عن أنس بن مالك قال: رأى رسول الله ﷺ رجلا يتبع حماما فقال: شيطان يتبع شيطانا[4].

٣ ـ د. ق/أبو طعمة الاموي. مولى عمر بن عبد العزيز قيل اسمه هلال شامي سكن مصر.

روى عن مولاه عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن عمر.

وعنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وعبد الله بن لهيعة.

مختلف فيه[5].

وثقه ابن عمار قال الحاكم: قال محمد بن عبد الله بن عمار ثقة.

---

(١) جه. الفتن. باب السواد الاعظم. حديث رقم ٣٩٥٠.

(٢) انظر ترجمته في الجرح ٢/٤ : ٣٧٨، المغني ٢ : ٧٨٦، الكاشف ٣ : ٣٣٩، ميزان ٤ : ٥٢٨، تهذيب ١٢ : ٨٧.

(٣) ميزان ٤ : ٥٢٨، تنزيه الشريعة ١ : ١٣٢.

(٤) جه. الادب. باب اللعب بالحمام. حديث رقم ٣٧٦٧.

(٥) انظر ترجمته في الكنى من التاريخ الكبير : ٤٧، الجرح ٢/٤ : ٣٩٨، الكاشف ٣: ٣٥٠، ميزان ٤ : ٥٤١، تهذيب ١٢ : ١٣٧، خلاصة : ٤٥٣.

ورماه مكحول بالكذب.

قال أبو أحمد الحاكم: رماه مكحول بالكذب[1].

قال ابن حجر: لم يكذبه مكحول التكذيب الاصطلاحي، وانما روى الوليد ابن مسلم عن ابن جابر أن أبا طعمة حدث مكحولا بشيء فقال: ذروه يكذب.

قال ابن حجر: هذا محتمل أن يكون مكحول طعن أبا طعمة فيه على من فوق أبي طعمة والله أعلم[2].

روى له أبو داود وابن ماجه.

٤ـ ت/أبو عاتكة مختلف في اسمه قيل طريف بن سليمان ويقال: سلمان بن طريف كوفي ويقال بصري.

روى عن أنس.

وعنه الحسن بن عطية. وحفص بن النجار وعلي بن يزيد الصدائي وآخرون .

مجمع على ضعفه[3].

ورماه بعضهم بالكذب.

ذكره السليماني: فيمن عرف بوضع الحديث.

وقال البخاري : منكر الحديث.

وقال أبو حاتم:
ذاهب الحديث[4].

---

(١) ميزان ٤ : ٥٤١ ، تهذيب ١٢ : ١٣٧.

(٢) تهذيب ١٢ : ١٣٧.

(٣) انظر ترجمته في ديوان الضعفاء : ٣٦٠ ، المغني ٢ : ٧٩٣ ، الكاشف ٣ : ٣٥٢ ، ميزان ٤ : ٥٤٢ ، تهذيب ١٢ : ١٤١/١٤٢ ، خلاصة : ٤٥٢.

(٤) ميزان ٤ : ٥٤٢ ، تهذيب ١٢ : ١٤٢.

روى له الترمذي فقط.

٥ ـ ت ق/أبو عمر البصري

روى عن ابن لهيعة

وعنه نعيم بن حماد

قال الذهبي: أحسبه يضع الحديث له بلايا وهو الذي ضعفه يحيى بن معين[١].

---

(١) ميزان ٤ : ٥٥٥.

الباب الرابع

جهود العلماء في مقاومة الوضع

ويشتمل على فصلين:

١ ـ الجهود الوقائية.

٢ ـ الجهود العلاجية.

الفصل الاول

في جهود العلماء الوقائية في مقاومة الوضع

ويتناول المسائل الاتية:

- الحث على التثبت في الرواية وعدم أخذها إلا ممن كان أهلا لها.
- منع الرواية عن أهل البدع والاهواء.
- منع الرواية عن الضعفاء.
- منع الرواية عن القصاص.
- كتابة حديث الضعفاء وحفظه خشية من التلبيس به على بعض الرواة بقلب أو سرقة.

الفصل الأول

الجهود الوقائية

تمهيد :

سبق أن أشرت فيما مضى الى أن النبي ﷺ كان يتحرى الصدق ، وقد غرس في نفوس أصحابه الصدق وعودهم على ذلك ، كما نبههم الى منزل السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي وقد عرف ذلك أصحابه رضوان الله عليهم ، والتزموه في حياتهم العملية حيث يعتمدون على القرآن ، والسنة في معرفة الاحكام والتشريعات ، ولذا فانهم لم يألوا جهداً في حفظهما وضبطهما ، فكان صنيع أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما في جمع القرآن مشهوراً ، وكذلك منهج الشيخين وعلي رضي الله عنهم في السنة من حيث التثبت في أخذها والتحري في ضبطها والتحقق من ضبط رواتها ، كما سبق بيانه ، وهكذا سار الرعيل الأول على هذا المنهج السديد حتى وقعت الفتنة التي أودت الى تفرق المسلمين شيعاً واحزاباً فكان من نتيجة ذلك أن فقد الناس ثقتهم في بعض وبدأ يعرض من لا اخلاق له ممن انتحل بعض تلك البدع الكذب على رسول الله ﷺ فكان من نتيجة ذلك أن أحكم علماء الامة وجهابذة المحدثين الامر في الرواية ، وشددوا في التفتيش عن الرواة حيث قصروا قبول الروايات عن الثقات ، وردوا رواية من عداهم ، وفي هذا يقول ابن سيرين : كانوا لا يسألون عن الاسناد حتى وقعت الفتنة فقالوا : سموا لنا رجالكم فينظر الى أهل السنة فيؤخذ كلامهم ، وينظر الى أهل البدع فلا يؤخذ كلامهم[١] .

وقد جعل ائمة الحديث مدار قبول الرواية على الثقات خاصة دون غيرهم فقد روى الخطيب بسنده الى عامر بن سعد عن عقبة بن نافع القرشي انه حين حضره

---

(١) المحدث الفاصل : ٤١٤ ، الكفاية : ١٩٧ .

الموت قال لبنيه أوصيكم بثلاث، لاتأخذوا الحديث عن رسول الله ﷺ الا عن ثقة. ولا تدانوا وان لبستم العباء ولا يكب أحدكم شعراً ليشغل قلبه عن القرآن[1]

وكذلك ما روى بسنده أيضاً الى ابن عيينة عن مسعر قال: سمعت سعد بن ابراهيم يقول: لا يحدث عن رسول الله ﷺ الا الثقات[2].

وقال الخطيب: ان اهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله الا من العاقل الصادق المأمون على ما يخبر به[3].

ونتيجة لهذا الالتزام فقد وضعوا خطوات رئيسية الغاية منها هو تجنب رواية غير الثقة صيانة لحديث رسول الله ﷺ أن يتطرق اليه الشك والوهم والخطأ، فضلاً عن الكذب والوضع، وهذه الخطوات الرئيسية هي ما سأتناوله في هذا الفصل تحت عنوان الجهود الوقائية في مقاومة الوضع وتشمل المباحث الاتية:

١- الحث على التثبت في الرواية وعدم أخذها الا ممن كان أهلاً.

٢- الرواية عن أهل البدع والاهواء.

٣- الرواية عن الضعفاء.

٤- الرواية عن القصاص.

٥- كتابة حديث الضعفاء وحفظه خشية من التلبيس به على الناس من قبل بعض الرواة بسرقة أو قلب.

١- الحث على التثبت في الرواية وعدم أخذها الا ممن كان أهلاً:

كان الصحابة رضوان الله عليهم يثق بعضهم في بعض، اذ لم يكن منهم من يتهم بالكذب لعدم وقوعه بينهم لذا كان بعضهم يروي عن بعض دون الحاجة الى السؤال عمن أخذ اذا أمن اللبس والخطأ والوهم، وفي هذا يقول البراء بن عازب: ليس كلنا سمع الحديث من رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة... الخ كما سبق

---

(١) الكفاية: ٧٣. (٢) الكفاية: ٣٣. (٣) الكفاية: ٨٣.

ذكره[١]. وكان السبب في ذلك هو الثقة فيما بينهم، فلما وقعت الفتنة التي أدت الى تفرق المسلمين كان من أول نتائجها فقد هذه الثقة مما أدى الى توقف العلماء في قبول الرواية عن كل أحد، بل لا بد من التثبت والتحري حتى يمكن أن يأخذ الحديث من أهله، وقد سبق ذكر ما وقع بين أبن عباس وبشير بن كعب، وتعليل ابن عباس رضي الله عنهما عدم قبول الحديث من كل أحد[٢]، وقد غدا التثبت والتحري في قبول الرواية قاعدة عامة يعرفها جل العلماء المشتغلين بالرواية فقد روى الرامهرمزي بسنده الى ابن بشر بن عمر قال: سألت مالكاً عن رجل فقال: رأيته في كتبي؟ قلت: لا، فقال: لو كان ثقة رأيته في كتبي[٣].

وقال الامام الجويني: الثقة هي المعتمد عليها في الخبر فمتى حصلت الثقة بالخبر قبل[٤].

وروى الخطيب بسنده الى معن بن عيسى قال: كان مالك بن انس يقول: لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وان كان أروى الناس ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس اذا جرب ذلك عليه وان كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه ولا من شيخ له فضل وعبادة واذا كان لا يعرف ما يحدث[٥].

الى غير ذلك من الآثار التي جاءت عنهم مصرحة بان مدار قبول الرواية هي الثقة بالراوي، وقد عللوا ذلك بان الحديث والرواية دين فلا بد من التحري والنظر فيمن يؤخذ عنه ذلك، وقد سلفت الاشارة الى من نقل عنه ذلك[٦].

واذا كان مبدأ الحث على التثبت في الروايه وقصرها على الثقات هو شأن المحدثين فانما استهدفوا من ذلك أخذ حديث رسول الله ﷺ من معادن يمكنها حفظه وضبطه أثناء تحمله وابان ادائه فلا يتطرق اليه خطأ أو وهم فضلاً عن تخرص أو كذب.

---

(١) انظر صفحة : ٢جـ٢ .
(٢) انظر صفحة : ١٦/٢١٥ جـ١
(٣) المحدث الفاصل : ٤١٠ .
(٤) توجيه النظر : ٢٧ .
(٥) الكفاية : ١٨٩ .
(٦) انظر صفحة . ٩جـ ٢وما بعدها

ولهذا وجه علماء الحديث جل اهتمامهم في السير على هذا السبيل حيث منعوا الاخذ والرواية عن طوائف يتطرق الخطأ والوهم بل الكذب والوضع من قبلهم ، وأعني بهذه الطوائف المبتدعة والضعفاء والقصاص وهذا ما ابنيه موضحا جهود العلماء في مرويات هذه الطوائف .

٢ ـ الرواية عن أهل البدع والاهواء :

البدع ج : بدعة اسم هيئة من بدع بمعنى أنشأ وبدأ ، والبدعة الحدث ، وما ابتدع من الدين بعد الاكمال[١] .

وقيل : هي كل شيء أحدث على غير مثال سابق سواء كان محموداً أو مذموماً[٢] .

وفي الاصطلاح : اختلفت نظرات علماء المسلمين في تحديد معنى البدعة والمراد منها في الشريعة ولذا جاء تعريفهم للبدعة تبعا لهذا الاختلاف على ثلاثة أضرب .

الضرب الأول :

ذهبت طائفة في تعريفها الاصطلاحي للبدعة للمعنى اللغوي حيث جعلت البدعة تشمل كل ما أحدث سواء كان حسنا أو سيئا ولذا فهي تقسم البدعة الى قسمين بدعة حسنة وبدعة سيئة ولذا عرفوا البدعة بأنها فعل ما لم يعهد على عهد رسول الله ﷺ سواء كان حسناً أو سيئاً[٣] وقد ذهب الى هذا التعريف كل من الامام الشافعي[٤] وابن حزم[٥] والغزالي[٦] وابن الاثير[٧] .

الضرب الثاني :

كانت نظرتها أخص من الطائفة الأولى حيث جعلت البدعة خاصة فيما أحدث في الشريعة الاسلامية مما لا أصل له يدل عليه[٨] وممن ذهب الى هذا التعريف ابن

---

(١) لسان ٨: ٦ .
(٢) البدعة: ١٩٣ .
(٣) البدعة : ١٩٨ .
(٤) البدعة: ١٩٥ .
(٥) البدعة : ١٩٦ .
(٦) البدعة: ١٩٧/١٩٦ .
(٧) البدعة : ١٩٧ .
(٨) البدعة : ١٩٨ .

رجب وابن حجر العسقلاني وابن حجر الهيثمي والزركشي[1].

الضرب الثالث:

وذهبت الطائفةالثالثة في تعريف البدعة الى مفهوم أخص من الطائفتين السابقتين حيث جعلت البدعة خاصة فيما خالف السنة، قال ابن حجر: وتطلق ـ أي البدعة ـ في الشرع في مقابل السنة[2]، ولذا عرفوها بقولهم: طريقة في الدين مخترعة تضاهي الطريقة الشرعية يقصد السلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى[3] وممن ذهب الى هذا التعريف الامام الشاطبي[4].

والظاهر أن مراد المحدثين من البدعة هو رأي الفريق الثاني حيث يدخلون تحت مفهوم البدعة كل من أحدث في الشرع ما لا أصل له سواء خالف أو لم يخالف، كما انهم لا يدخلون ما استحسن، وألحق بأصل من أصول الشريعة، حيث يقتصرون في اطلاق البدعة على ما هو مذموم فقط، وهي يعنون من هذا الاطلاق: كل من سلك طريقة محدثة في الشريعة الاسلامية مما لا أصل له فيها.

وقد سبقت الاشارة الى أن لاصحاب البدع أثراً بارزاً في الوضع في الحديث ومن أجل هذا كان لائمة الحديث والنقد مواقف من مروياتهم تختلف باختلاف نظرتهم لاصحاب البدع من حيث مخالفتهم لتعاليم الشريعة الاسلامية صراحة أو تأويلا.

ولذا فهم متفقون على تقسيم أهل البدع الى قسمين:

القسم الأول: اتفقوا على الحكم بكفرهم وخروجهم من الملة وهم الذين أنكروا الضروري من الشريعة كغلاة الروافض القائلين بالهية علي رضي الله عنه أو المعطلين لصفات الله تعالى ونحوهم مما بسط القول فيهم المؤلفون في كتب الفرق، وهؤلاء قد أجمع الائمة على عدم قبول روايتهم لا للحكم ببدعتهم بل للحكم بكفرهم، لان شرط قبول الرواية الاسلام.

---

(١) البدعة: ١٩٨ / ١٩٩.
(٢) البدعة: ١٩٨.
(٣) البدعة: ١٩٨.
(٤) البدعة: ١٩٨.

القسم الثاني : قوم أحدثوا في دين الله وشرعه ما لم يأذن به الله الا أنهم متأولون لذلك سواء كان تأويلهم محتملاً أو متعسفاً ، وهؤلاء يحكم عليهم النقاد بالفسق وقد اختلف العلماء في قبول حديثهم أو رده الى ثلاثة مذاهب :

المذهب الاول : رد روايتهم مطلقاً وعدم قبولها .

قال الخطيب : اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والاهواء كالقدرية والخوارج والرافضة ، وفي الاحتجاج بما يروونه ، فمنعت طائفة من السلف صحة ذلك لعلة انهم كفار عند من ذهب الى اكفار المتأولين ، وفساق عند من لم يحكم بكفر المتأول .

وممن يروي عنه ذلك الامام مالك بن أنس ، وقد قال من ذهب الى هذا المذهب أن الكافر والفاسق بالتأويل بمثابة الكافر المعاند ، والفاسق المعاند فيجب الا يقبل خبرهما ، ولا تؤخذ روايتهما . هكذا عزا الخطيب هذا المذهب الى الامام مالك رحمه الله، والمشهور عنه انه يرد رواية المبتدع الذي يدعو إلى بدعته دون غيره، كما نقل عنه ذلك فقد روى الخطيب بسنده الى معن بن عيسى قال : كان مالك بن انس يقول : لا تأخذوا العلم عن أربعة . . . ولا من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه . . . .[1] فقد صرح رحمه الله بأن من ترد روايته من اصحاب البدع هو الداعية فقط لا كل مبتدع .

وممن ذهب الى رد رواية المبتدع مطلقا علي بن حرب ، فقد روى الخطيب بسنده الى محمد بن الحسن بن الفرج الانماطي قال : قال علي بن حرب : من قدر الا يكتب الحديث الا عن صاحب سنة فانهم يكذبون كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي[2] .

وكذلك الامام سفيان الثوري ، قال الخطيب عن شعيب بن حرب قال سمعت الثوري يقول : من سمع من مبتدع لم ينفعه الله بما سمع ومن صافحه فقد نقض الاسلام عروة عروة[3] .

---

(١) الكفاية : ١٨٠ . (٢) الكفاية : ١٩٧/١٩٨ . (٣) الجامع : ١٨/١ .

وقد إستدل أصحاب هذا المذهب بالأثر المذكور عن كثير من التابعين وعلماء الأئمة من أن الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، ويقول ابن سيرين : كان في زمن الأول الناس لا يسألون عن الاسناد حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الاسناد ليحدث حديث أهل السنة ويترك حديث أهل البدعة[1] .

وقد استبعد علماء الحديث هذا المذهب وردّوه ، قال ابن صلاح : والأول : أي هذا المذهب، بعيد مباعد للشايع من أئمة الحديث فان كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعين غير الدعاة ، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول[2].

المذهب الثاني : قبول رواية أهل البدع والأهواء مطلقاً :

قال الخطيب : وقال جماعة من أهل النقل والمتكلمين : أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإنْ كانوا كفاراً وفساقاً بالتأويل[3] .

وممن ذهب إلى ذلك العز بن عبد السلام فقال : لا ترد شهادة أهل الأهواء لأن الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السنة ، ومدار قبول الشهادة والرواية على الثقة بالصدق ، وذلك متحقق في أهل الأهواء تحققه في أهل السنة ، والأصح أنهم لا يكفرون ببدعهم وكذلك تقبل شهادة الحنفي إذا حددناه في شرب النبيذ لأن الثقة بقولهم لم تنخرم بشربه لاعتقاده إباحته ، وإنما ردت شهادة الخطابية لأنهم يشهدون بناء على إخبار بعضهم بعضاً فلا تحصل الثقة بشهادتهم لاحتمال بنائها على ما ذكرناه[4] .

قال الخطيب : وقد حتج من ذهب إلى قبول أخبارهم بأن مواقع الفسق عامداً والكافر الأصلي معاندان ، وأن أهل الأهواء متأولون غير معاندين ، وبأن الفاسق العامد أوقع الفسق مجانة وأهل الأهواء اعتقدوا ما اعتقدوا ديانة[5] ، أي فلذا يفرق بينهما فيقبل حديث أهل الأهواء بخلاف غيرهم .

---

(١) الكفاية : ١٩٧ . (٢) التقييد والإيضاح : ١٥٠ . (٣) الكفاية : ١٩٥ .
(٤) قواعد الأحكام في مصالح الانام ٢ : ٣٨ ، وانظر توجيه النظر : ٢٧ .
(٥) الكفاية : ٢٠٠

ومن روى عنه قبول رواية أهل الاهواء والبدع، يحيى بن سعيد القطان، فقد روى الخطيب بسنده الى علي بن المديني قال، قلت ليحيى بن سعيد القطان: ان عبد الرحمن بن مهدي قال أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسا في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد وقال: كيف يصنع بقتادة، كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني، كيف يصنع بأبن أبي رواد، وعد يحيى قوماً أسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: ان ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيراً[1].

وكذلك علي بن المديني: فقد روى الخطيب بسنده الى أحمد بن يحيى بن الجارود قال، قال علي بن المديني: لو تركت أهل البصرة، لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي- يعني التشيع- خربت الكتب، يعني لذهب الحديث[2].

ومن ذهب الى هذا الرأي عبد الرحمن بن مهدي، روى الخطيب بسنده الى سليمان بن أحمد الواسطي قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي سمعتك تحدث عن رجل من أصحابنا يكرهون الحديث عنه؟ قال: من هو؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي قال: ولم؟ قلت: كان قدرياً فغضب وقال: ما يضره[3].

ومنهم محمد بن عبد الله بن حماد الموصلي: روى الخطيب بسنده الى الحسين بن ادريس قال: سألت محمد بن عبد الله بن حماد الموصلي عن علي بن غراب قال: انه كان يتشيع ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يبصر الحديث بعد الا يكون كذوباً للتشيع أو القدر، ولست براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله، ولو كان أفضل من فتح يعني الموصل[4].

وقد اعترض على هذا المذهب بأن صنيع كثير من الائمة يخالف قبول رواية أصحاب البدع حيث صرح كثير منهم بعدم قبول مروياتهم وردوها من أجل بدعهم، ولأن الأصل في رد رواياتهم تجنب الوقوع في الكذب والاختلاق حيث تجرأ بعضهم على الكذب تأييداً لبدعهم وانتصاراً لها وقبول رواياتهم ينقض ذلك

---

(١) الكفاية : ٢٠٥ / ٢٠٦.
(٢) الكفاية : ٢٠٦.
(٣) الكفاية : ٢٠٦.
(٤) الكفاية : ٢٠٧.

الاحتياط، ويوقع في المحذور الذي من اجله تنكب الائمة طريق روايتهم.

المذهب الثالث: التفصيل في قبول رواياتهم:

ذهب كثير من ائمة الحديث الى التفصيل بين أصحاب الاهواء والتفريق بين نحلهم حيث ردوا بعض مرويات أهل الاهواء لمسائل لا تتعلق بالبدعة لذاتها، وانما تتعلق ببعض مبادئها، فقبلوا رواية اهل الاهواء الا طائفة من الرافضة هم الخطابية. وذلك لأن من مبادىء مذهبهم قبول شهادة الزور لموافقيهم على غيرهم، وقد صرح الائمة بذلك في رد مروياتهم، وممن صرح بذلك الامام الشافعي: وأبو يوسف القاضي، وحكى الخطيب أنه مذهب أبي ليلى وسفيان الثوري، قال الشافعي: وتقبل شهادة أهل الاهواء الا الخطابية من الرافضة لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم[1]. وروى الخطيب بسنده الى ابن أبي حاتم قال: حدثني أبي قال: أخبرني حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: لم أر أحداً من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة[2].

كما روى بسنده الى أبي أيوب سليمان بن اسحاق الجلاب قال: سمعت ابراهيم الحربي يقول: سمعت علي بن الجعد يقول: سمعت أبا يوسف يقول: أجيز شهادة أهل الأهواء، أهل الصدق منهم الا الخطابية والقدرية الذين يقولون ان الله لا يعلم الشيء حتى يكون، قال ابو أيوب: سئل ابراهيم عن الخطابية فقال: صنف من الرافضة وصفهم ابراهيم فقال: اذا كان لك على رجل ألف درهم ثم جئت إليّ فقلت، ان لي على فلان الف درهم وأنا أعرف فلانا فأقول لك: وحق الامام انه هكذا؟ فاذا حلفت ذهبت فشهدت لك، هؤلاء الخطابية[3].

قلت: ولما كان هذا شأنهم في الشهادة لموافقيهم فيما يتعلق بالمسائل الدنيوية رد الأئمة حديثهم خشية تأثير هذا المبدأ على رواياتهم.

وقد ذهب الحافظ الذهبي الى أن الرافضة لا تقبل روايتها عموماً لأن من شأنهم الكذب نصرة لمذهبهم، ولمبدأ الاخذ بالتقية التي يستبيحون الكذب من

---

(١) الكفاية: ١٩٤ / ١٩٥.

(٢) الكفاية: ٢٠٢.

أجلها، قال في تقسيم البدعة. . . . ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء الى ذلك فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صالحاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم فكيف يقبل نقل من هذا حاله حاشا وكلا[1].

وقال أشهب: سئل مالك عن الرافضة فقال: لا تكلموهم ولا ترووا عنهم[2].

وقال يزيد بن هارون: يكتب عن كل صاحب بدعة اذا لم يكن داعية الا الرافضة، وقال شريك: أحمل العلم عن كل من لقيت الا الرافضة[3].

بل نقل عن الامام أبي حنيفة رحمه الله اطلاق هذا القول- أعني عدم قبول الرواية- على الشيعة مطلقاً للغرض نفسه، فقد روى الخطيب بسنده إلى ابن المبارك قال: سأل أبو عصمة أبا حنيفة ممن تأمرني أن أسمع الآثار؟ قال: من كل عدل في هواه الا الشيعة، فان أصل عقدهم تضليل أصحاب محمد ﷺ[4].

وقد رأى بعضهم أن الأمر لا يقتصر على الرافضة أو الشيعة، بل يتجاوز ذلك لكل أصحاب البدع الذين يعلم من مبادئهم استجازة الكذب واستباحته، فجعلوا الموجب لرد رواية أهل الاهواء هو استباحة الكذب والتساهل فيه. قال الخطيب: وذهبت طائفة من أهل العلم الى قبول اخبار أهل الاهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب أو الشهادة لمن وافقهم مما ليس عندهم فيه شهادة[5].

وقال النووي: وقيل يحتج به- أي المبتدع- ان لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه سواء كان داعية أم لا، ولا يقبل ان استحق ذلك[6].

وقد أعترض على هذا القيد- أعني استحلال الكذب- من قبل بعض العلماء

---

(١) ميزان ١ : ٦ ، انظر الباعث الحثيث : ١٠٠ / ١٠١.
(٢) تدريب الرادي : ٢١٨.
(٣) تدريب الراوي : ٢١٨.
(٤) الكفاية : ٢٠٢ / ٢٠٣.
(٥) الكفاية : ١٩٤.
(٦) تدريب الراوي : ٢١٦.

بانه لا داعي له لأنه شرط معلوم في رواية كل راوٍ سواء كان مبتدعاً أم لا ، فلا داعي لتقييد رواية المبتدع به. قال أحمد شاكر: وهذا القيد ـ أعني عدم استحلال الكذب ـ لا أرى داعياً له لأنه قيد معروف بالضرورة في كل راوٍ، فانا لا نقبل رواية الراوي الذي يعرف عنه الكذب مرة واحدة، فأولى ان ترد رواية من يستحل الكذب أو الشهادة الزور[١].

وقد علق كثير من الائمة قبول رواية أصحاب البدع أو ردها على كونهم دعاة لبدعهم أولا فقبلوا رواية صاحب البدعة اذا لم يكن داعياً لبدعته، وردوا رواية المبتدع الداعية.

قال الخطيب، وقال كثير من العلماء تقبل أخبار غير الدعاة من أهل الاهواء فاما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم وممن ذهب الى ذلك أبو عبد الله أحمد بن حنبل[٢] فقد روى الخطيب بسنده الى عبد الله بن احمد بن حنبل قال: قلت لأبي ما تقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله أن يكون مرجئاً أو شيعياً، أو فيه شيء من خلاف السنة؟ يسعني أن أسكت عنه أم أحذر منه فقال ابي: ان كان يدعو الى بدعة وهو أمام فيها ويدعو اليها: نعم تحذر عنه[٣].

وروى ايضاً بسنده الى عثمان بن عبدويه الحربي قال، سمعت ابراهيم الحربي يقول: قيل لأحمد بن حنبل يا أبا عبد الله: سمعت من أبي قطن القدري؟ قال: لم أره داعية، ولو كان داعية لم أسمع منه[٤].

وكذلك ما روى بسنده الى محمد بن عبد العزيز الابيوردي قال سألت أحمد بن حنبل أيكتب عن المرجىء والقدري؟ قال: نعم يكتب عنه اذا لم يكن داعياً[٥].

وروى الخطيب بسنده أيضا الى الحسين بن ادريس الانصاري قال أنا أبو داود سليمان بن الأشعث السجزي قال، قلت: لأحمد بن حنبل يكتب عن القدري؟

---

(١) الباعث الحثيث : ١٠١.

(٢) الكفاية : ١٩٥.

(٣) الكفاية : ١٩٢.

(٤) الكفاية : ٢٠٤.

(٥) ٢٠٤ / ٢٠٥

قال: اذا لم يكن داعيا انما منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفاً من أن تحملهم الدعوة الى البدعة والترغيب فيها على وضع يحسنها[1] كل هذه الاثار تدل على أن أحمد بن حنبل انما يرد رواية الدعاة من أهل البدع فقط.

ومن روى عنه هذا المذهب عبد الرحمن بن مهدي، فقد اخرج الخطيب بسنده الى محمد بن أبان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: من رأى رأياً ولم يدع اليه احتمل، ومن رأى رأياً ودعا اليه فقد استحق الترك[2].

وكذلك عبد الله بن المبارك.

فقد روى الخطيب من طريق علي بن الحسن بن شفيق قال، قلت لعبد الله ابن المبارك: سمعت من عمرو بن عبيد فقال بيده: هكذا؟ أي كثرة، قلت: فلم لا تسميه وأنت تسمي غيره من القدرية؟ قال: لأن هذا كان رأساً[3].

وروى أيضاً بسنده الى نعيم بن حماد قال، سمعت ابن المبارك يقول، وقيل له: تركت عمرو بن عبيد وتحدث عن هشام الدستوائي وسعيد، وفلان، وهم كانوا في عداوة؟ قال: ان عمراً كان يدعو[4].

ومن ذهب الى هذا الرأي يحيى بن معين

أخرج الخطيب بسنده الى عباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول: ما كتبت عن عباد بن صهيب وقد سمع عباد من أبي بكر بن نافع، وأبو بكر ابن نافع قديم يروي عن مالك بن أنس قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا تكتب حديثه ان كان قدرياً أو رافضياً أو كان غير ذلك من الأهواء ممن هو داعية؟ قال: لا تكتب عنهم الا ان يكونوا ممن يظن به ذلك ولا يدعو اليه كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعو اليه[5].

قلت: وهذا المذهب هو المشهور عن مالك رحمه الله فقد صرح به في قوله

---

(١) الكفاية: ٢٠٥. (٢) الكفاية: ٢٠٣. (٣) الكفاية: ٢٠٣.
(٤) الكفاية: ٢٠٣/ ٢٠٤. (٥) الكفاية: ٢٠٤.

فيمن يردحديثهم ولا يقبل حيث ذكر منهم، من كان ذا هوى ودعا الناس الى هواه بخلاف ما عزاه اليه الخطيب من أنه ذهب الى رد رواية أهل الاهواء والبدع مطلقاً، وعلى هذا المذهب جمهور أهل الحديث وأئمته، بل حكى ابن حبان الاتفاق عليه بينهم فقد قال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من كتابه الثقات: ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتيقن اذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو اليها ان الاحتجاج باخباره جائزة، فاذا دعا الى بدعته سقط الاحتجاج باخباره[1].

وقال ابن الصلاح: ان هذا المذهب أعدلها ـ أى الأقوال في رد رواية أهل البدع أو قبولها ـ وأولاها[2].

وقد اعترض على هذا المذهب وادعاء الاتفاق عليه باعتراضين:

الاعتراض الاول: دفع دعوى الاجماع حيث ثبت عن بعض الائمة والمحدثين القول بخلافة فلا يصح الاجماع مع وجود المخالف.

الاعتراض الثاني: ما جاء من صنيع صاحبي الصحيحين من اخراجهم لطائفة من رؤساء البدع ممن عرف عنه الدعوة الى بدعته، كرواية البخاري لعمران ابن حطان الخارجي، مادح عبد الرحمن بن ملجم الذي باء بقتل الامام علي كرم الله وجهه، ورواية البخاري ومسلم لعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني وكان من الدعاة الى الارجاء، الى غيرهما من الرواة الذين عرف عنهم مخالفتهم لمذهب اهل السنة والجماعةوانحرافهم عنهم بل ودعوتهم غيرهم الى بدعهم.

وقد سلك بعض المحققين من الائمة مسلكاً آخر في قبول رواية أهل البدع والاهواء أو ردها وهو أنه تقبل روايتهم الا فيما يؤيد بدعتهم، أما اذا رووا ما يؤيد بدعتهم فانه لا يقبل حديثهم والى هذا الرأي ذهب الحافظ أبو اسحاق الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي فقال: ومنهم زائغ عن الحق أي عن السنة صادق اللهجة، فليس فيه حيلة الا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً اذا لم يقو بدعته[3].

---

(١) التقييد والايضاح: ١٥٠ نقلا عن الثقات لابن حبان.

(٢) التقييد والايضاح: ١٥٠.

(٣) تدريب الراوي: ٢١٧.

وقد جزم بذلك الحافظ ابن حجر في النخبة وقال في شرحها : ما قاله الجوزجاني متجه لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية[1] .

هذه أهم أقوال الأئمة ومذاهبهم في الرواية عن أهل البدع والاهواء ، وهي كما ترى مختلفة متباينة ، والذي يظهر لي والله أعلم أن القائلين برد رواية أهل البدع أو قبولها لا يقتصرون في ذلك على كون رواتها ممن انتحل مذهباً معيناً أو ابتغى غير سبيل أهل السنة ، بل الأصل في ذلك حصول الثقة بهم أو عدمها ، فإذا حصلت الثقة بهم قبل حديثهم ، وإذا انعدمت الثقة أو تضعضعت رد حديثهم ، وانما جعلت البدعة وعدمها قرينة تقوي حصول الثقة أو تضعفها كغيرها من القرائن التي تعتبر وتلاحظ في توثيق الراوي أو تضعيفه . فالغاية من ترك حديث أهل البدع انما هو من باب الاحتياط والوثوق لحديث رسول الله ﷺ من أن يتطرق إليه شيء مما ليس منه عن طريق هؤلاء الرواة الذين مالوا عن الحق وانحرفوا عن الطريق المستقيم خصوصاً وأن هذه البدع قد دفعت بعض منتحليها الى التقول على رسول الله ﷺ والتزيد عليه بما يؤيد بدعتهم ، وقد سبق بيان بعض ذلك عند الكلام على أسباب الوضع في الحديث .

كما أن ثم دافعاً لكثير من الأئمة في رد مرويات جماعة من أهل البدع والاهواء ذلك هو التنكيل بهم ، والحط من شأنهم حتى يحملهم ذلك على الاقلاع عن بدعتهم والعودة بهم إلى سبيل أهل السنة ، فرد حديثهم ليس غاية في ذاته وانما هو وسيلة لصيانة حديث رسول الله ﷺ وحفظه من كل دخل أو دخن ، فالعبرة في قبول حديثهم أو رده إنما هو الوثوق برواياتهم أو عدمها فحسب . وقد فطن كثير من أئمة الحديث إلى ذلك فنبهوا اليه ، منهم الامام الجويني الذي سبق أن ذكر بعض كلامه : حيث يقول : الثقة هي المعتمد عليها عند الجهابذة في الباطن ، وقد انتبه لذلك بعض المتأخرين فقال ما لبابه : قد نقل عن كثير من الرواة المأخوذ بروايتهم الاصرار على الصغائر من الغيبة والنميمة وهجران الاخ من غير موجب في الشرع ونحو ذلك من

---

(١) تدريب الراوي : ٢١٧

حسد الاقران والبغي عليهم بل وصل الامر ببعضهم الى أن يدعو الى اعتقاد ما لا يدل عليه نقل أو عقل أو نسبة من لا يقول به الى البدعة بل الى الكفر ، والظاهر أن المعتبر في عدالة الراوي هو كونه بحيث لا يظن به الاجتراء على الافتراء على النبي ﷺ (١) .

وقال الخطيب ؛ والذي يعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم - يعني أصحاب البدع - ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهادتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك لما رأوا من تحريهم الصدق وتعظيمهم الكذب وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الافعال وانكارهم على اهل الريب والطرائق المذمومة ورواياتهم الاحاديث التي تخالف آراءهم ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم فاحتجوا برواية عمران بن حطان وهو من الخوارج ، وعمرو بن دينار وكان ممن يذهب الى القدر والتشيع ، وكان عكرمة اباضيا وابن أبي نجيح وكان معتزليا وعبد الوارث بن سعيد وشبل بن عباد وسيف بن سليمان وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وسلام بن مسكين وكانوا قدرية ، وعلقمة بن مرثد وعمرو بن مرة ومسعر بن كدام وكانوا مرجئة وعبيدة الله بن موسى وخالد بن مخلد وعبد الرزاق بن همام ، وكانوا يذهبون الى التشيع في خلق كثير يتسع ذكرهم دون أهل العلم قديما وحديثا رواياتهم واحتجوا بأخبارهم فصار ذلك كالاجماع منهم(٢) .

وقال أحمد شاكر بعد أن حكى مذاهب العلماء في الرواية عن أهل البدع والاهواء : وهذه الأقوال كلها نظرية والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه ، والمتتبع لاحوال الرواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان ، وان رووا ما يوافق رأيهم ، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه هـ . (٣) .

وهكذا نرى أن بعض العلماء لم يتلفت الى رمي بعض الرواة بالبدع بل قبل

---

(١) توجيه النظر : ٢٧ . (٢) الكفاية : ٢٠٠/٢٠١

(٣) الباعث الحثيث : ١٠٠/١٠١ .

حديثهم لحصول الثقة بهم كما مر ذلك عن عبد الرحمن بن مهدي وعلي بن المديني ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم من أئمة الحديث . ، بل قبلوا مرويات بعض أهل البدع وأنكروا على من رد حديثهم فقد سبقت قصة عبد الرحمن بن مهدي مع سليمان بن أحمد الواسطي وقوله : سمعتك تحدث عن رجل من أصحابنا يكرهون الحديث عنه قال : من هو؟ قلت : محمد بن راشد الدمشقي ، قال : ولم ؟ قلت : كان قدرياً ، فغضب ـ أي ابن مهدي ـ وقال : ما يضره[1] .

وكذلك روى الخطيب بسنده إلى الحميدي قال قال سفيان : كان ابن أبي لبيد من عباد أهل المدينة وكان ثبتاً ، وكان يرى ذلك الرأي يعني القدر[2] ، فقد صرح بتوثيقه بالرغم من معرفته ببدعته .

وكذلك ما روى الخطيب بسنده إلى أحمد بن زهير قال سمعت يحيى بن معين وقيل له : ان أحمد بن حنبل قال : ان عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع فقال : كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلا من ذلك من مائة ضعف ، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف ما سمعت من عبيد الله[3] .

وكذلك ما روى الخطيب بسنده إلى إبراهيم بن الجنيد الختلي قال ، سمعت يحيى بن معين ذكر حسينا الأشقر فقال : كان من الشيعة الغالية الكبار ، قلت : وكيف حديثه ؟ قال : لا بأس به ، قلت : صدوق ؟ قال : نعم كتبت عنه عن أبي كدينة ويعقوب القمي[4] . فهذا يحيى بن معين بالرغم من تبديعه كلاً من عبد الرزاق وحسين الأشقر فقد صرح بالأخذ عنهما لوثوقه بأحاديثهما وتصريحه بتوثيقهما . فقبول روايتهم إنما هو لتوثيقهم وصدقهم . دون النظر إلى بدعهم وكونهم دعاة أو لا .

وهكذا نرى أن موقف علماء الحديث من أهل البدع والتردد في قبول رواياتهم إنما استهدف تنقية حديث رسول الله ﷺ وصيانته من كل شائبة يحتمل أن تتطرق إليه، فبعضهم أوصد الباب أمام أهل البدع والأهواء جميعهم، ومن تسمح في قبول

(1) الكفاية : ٢٠٦ .
(2) الكفاية : ٢٠٧/٢٠٨ .
(3) الكفاية : ٢٠٨ .
(4) الكفاية : ٢٠٨ .

رواياتهم وأذن لهم في ولوج باب الرواية فقد اتخذ الحيطة والحذر الشديدين في ذلك، وهذا كله يكشف لنا عن مدى الجهد الذي بذله هؤلاء الجهابذة النقاد في مقاومة الوضع حيث حالوا بين الوضاعين وبين حديث رسول الله ﷺ من أن يصلوا اليه وحصنوه من كل طريق حاولوا الوصول اليه فجزاهم الله عن هذه الامة خير الجزاء.

٣- موقفهم من الرواية عن الضعفاء:

والمراد بالضعفاء من الرواة ما قامت بهم علة تحط حديثهم عن درجة الاحتجاج عند الانفراد، وقد سبق أن أشرت الى أن أسباب الضعف في الرواة منشؤه أحد ثلاثة أمور هي:

طعن في ضبط الراوي.
طعن في عدالة الراوي.
جهالة الراوي.

وقد تناولت أحكام كل قسم من هذه الاقسام وتعرضت لتعريفها ومايصلح منها للاعتبار والانجبار ومن لا يصلح بما يغني عن اعادته.

وسأحاول تناول الكلام في هذا البحث ضمن جهود العلماء في مقاومة الوضع ببيان موقفهم من الرواية عن الضعفاء واعني بهم من طعن في ضبطه أو من طعن في عدالته لأن لائمة الحديث موقفاً من رواية هؤلاء الضعفاء استهدفوا منه صيانة حديث رسول الله ﷺ من أن يتطرق اليه ما ليس منه سواء تعمد في ذلك أم كان مصدره الوهم، وللكلام على هذا الموقف أرى من المناسب تناوله في نقطتين:

الاولى: موقفهم من الضعفاء الذين طعن فيهم من قبل ضبطهم.

الثانية: موقفهم من الضعفاء الذين طعن فيهم من قبل عدالتهم.

أ ـ الرواية عمن طعن في ضبطه: من المعلوم أن منشأ عدم الضبط أما أن يكون فطرياً اذ قد يجبل المرء على عدم استعداد للضبط والحفظ وذلك بأن يكون مغفلا ضعيف العقل، وهذه الطائفة من الناس يتعسر عليها الحفظ وغالباً ما تخطىء

وتهـم ، وهذا الصنف منهم من يكثر خطؤه ويفحش حتى يغلب ذلك على حديثه ومنهم من يكون أمره أخف من ذلك.

وأما أن يكون سبب الضعف عدم الضبط ناشئاً عن تقصير وتفريط في أداء أو تحمل أما التقصير في التحمل وذلك بان يعتمد الراوي على الوراقين أو يتشاغل إبان السماع أو غير ذلك من الامور التي يأخذها النقاد على الرواة ويعدونها قوادح في التحمل.

وأما تقصيره في الاداء كأن يروي من حفظه وهو غير ضابط أو يتساهل في كتابه أو يفقد كتابه أو يحدث من غير كتابه أو ينسخه ولا يقابله بأصوله الى غير ذلك من الامور التي تؤدي الى روايته الحديث على خلاف ما هو فيعتبر هذا الراوي لدى العلماء من الضعفاء.

وحيث ان بعضاً من الكذابين كان يستغل فرصة عدم حفظ هؤلاء، الرواة لحديثهم، فيدخل عليهم الموضوعات أو يلقنهم اياها او يقلب الاخبار عليهم، فيتسرب الوضع الى حديثهم دون ادراك منهم فقد وقف علماء الجرح والتعديل من رواية هؤلاء الضعفاء مواقف معينة، وقد سبقت الاشارة الى ذلك عند الكلام على حكم رواية الحديث الضعيف، الا أن الكلام هناك كان يشمل أنواع الحديث الضعيف، وحديثنا في هذا المـوضع يتعلق برواية الحديث الضعيف الناشىء ضعفه من جهة ضبط الراوي، وقد ذهب العلماء في هذه المسألة الى قولين:

١ ـ منع قبول راياتهم مطلقاً :

فقد ذهب بعض أئمة الجرح والتعديل الى منع الرواية عن الضعفاء مطلقاً وممن عرفه عنه ذلك الامام مالك، روى ابن ابي حاتم قال ثنا حماد بن الحسن نا بشر ابن عمر قال: وسألت مالكاً عن رجل أخرت اسمه فقال: هل رأيته في كتبي قلت: لا، قال: لو كان ثقة رأيته في كتبي[1].

---

(١) مقدمة الجرح : ٢٤.

وكذلك سفيان بن عيينة قال ابن ابي حاتم نا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب الي نا ابن أبي رزمة قال أخبرني أبي نا ابن عيينة قال: كنت اذا سمعت الحسن بن عمارة يروي عن الزهري وعمرو بن دينار جعلتِ أصبعي في اذني[1].

وهو مذهب شعبة بن الحجاج. قال ابن أبي حاتم حدثنا صالح بن أحمد نا علي يعني ابن المديني قال: ذكرنا ليحيى بن سعيد القطان القاسم بن عوف الشيباني فقال يحيى: قال شعبة دخلت عليه وحرك يحيى رأسه، قلت ليحيى: ما شأنه؟ فجعل يحيد قلت ليحيى: ضعفه في الحديث قال: لو لم يضعفه لروى عنه[2].

كل هذه الروايات تدل على أن هؤلاء الائمة كانوا يمتنعون من رواية حديث من ضعفوه.

٢ـ ذهب كثير من المحدثين الى أن الراوي ان كان الغالب على حديثه الوهم والخطأ ترك حديثه ومنعت الرواية عنه، أما اذا لم يفحش خطؤه ولم يغلب ذلك على حديثه فانهم يروون حديثه ويكتبونه لا على سبيل الاحتجاج بل على سبيل الاعتبار والمتابعة، فيأخذون ما وافق فيه حديث الثقات ويردون من حديثه ما خالف فيه غيره أو تفرد به. وهذا هو ما عليه جمهور أئمة الحديث والنقد كالامام أحمد وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة وغيرهم من أئمة النقد، وأقوالهم في هذا طافحة في كتبهم مما يغني عن التمثيل.

والغرض من مجانبة حديث الضعفاء وترك الرواية عنهم هو صيانة حديث رسول الله ﷺ من تطرق الوهم والخطأ اليه، لا سيما أن جماعة من الضعفاء قبلوا التلقين وقلبت عليهم أحاديث، بل ان جماعة من الكذابين كانوا يتتبعون بعض الضعفاء فيدخلون عليهم موضوعاتهم فيرونها ظناً منهم أنها من حديثهم فيقعون في الكذب لذا كانت نظرة النقاد ثاقبة سديدة عندما امتنعوا عن الروايةعنهم وأخذ أحاديثهم فأحتاطوا في ذلك بحيث لا يؤخذ من حديثهم الا ما عرف أن له أصلاً يركن اليه، وهذا يدل على عظيم جهدهم في مجانبة حديث رسول الله ﷺ من موارد

---

(١) مقدمة الجرح : ٤٤.

(٢) مقدمة الجرح : ١٥٠.

الخطأ والوهم بل الكذب والوضع .

ب ـ الرواية عمن طعن فيه من جهة عدالته :

سبقت الاشارة إلى أن الطعن في العدالة يقتضي رد حديث الراوي وعدم الاعتبار به ، إلا أن الطعن في العدالة متفاوت الدرجات منه ما يستوجب الحكم بالكفر كما هو الشأن في طوائف من أهل البدع كغلاة الرافضة ومن أنكر أمراً ضرورياً من الدين ، ومنه ما يستوجب الحكم بالفسق وهو الغالب كما هو الشأن في عموم أهل البدع ومقترفي الكبائر والمعاصي أو المصرين على الصغائر . أما أصحاب البدع والأهواء فقد سبق الكلام عليهم مفصلاً من قبل .

وأما من فسق بسبب إرتكاب المعاصي فان أئمة الحديث يردون روايتهم لاجترائهم على الله عزَّ وجلَّ وتعدي حدوده وإنْ لم يؤثر عنهم كذب ، فرد رواياتهم إنما منشؤه إقتراف المعصية وتهاونهم في التزام أوامر الله ، وهذا قد يحمل البعض على التجرأ على الكذب فقبول رواياتهم يقتضي قبول بعض الروايات الموضوعة على رسول الله ﷺ ، لذا أوصد أئمة النقد هذا الباب في وجوه من تسول لهم أنفسهم أن يلحقوا بحديث رسول الله ﷺ ما ليس منه وزيادة على ذلك فقد اقتصر الأئمة رحمهم الله تعالى في أخذ حديث رسول الله ﷺ من المعادن النقية والأيدي النظيفة لأن في ذلك أكثر طمأنينة وأبعد في الاحتمال .

لكل هذا منع أئمة الحديث قبول الرواية عن الضعفاء وخاصة من قدح في عدالته أو خدش في مروءته ، فمنع العلماء من قبول رواياتهم إنما هو من قبل الوقاية وصيانة حديث رسول الله ﷺ من أن تشوبه شائبة ، أو يتطرق إليه شك .

٤ ـ موقفهم من الرواية عن القصاص :

سبق الكلام على تعريف القصاص والمراد بهم لدى المحدثين وبيان دورهم في وضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ مما يغني عن الاعادة .

وسأتناول الكلام في هذا المبحث عن جهود العلماء في كشف زيف هؤلاء

القصاص وبيان أحوالهم، وما عانوه من مصائب وبلايا في سبيل منعهم من الكذب وزجرهم عن الوضع، فقد عرف أن السلف رحمهم الله كانت نظرتهم الى القصص أنه بدعة محدثة لذا كان موقفهم من القصاص موقف المقت والكراهة، ولذا أثر عنهم رحمهم‌الله الانكار على القصاص، وقد بدأ انكار السلف للقصص منذ بدايته، فقد سبق أن أول من قص هو تميم الداري عندما أذن له عمر رضي الله عنه بعد أن تأبى عليه مراراً، وفي الحقيقة ان فعل تميم رضي الله عنه انما هو الوعظ والتذكير، ولم يكن قصصاً بالمعنى الذي استقر عليه امرهم.

ثم لما هاجت الفتنة بدأ القصاص يلعبون دوراً هاماً، فقابلهم السلف بالانكار فقد روى الامام أحمد في مسنده قال: حدثنا يزيد عن هارون، أنا العوام، أنا عبد الجبار الخولاني قال دخل رجل من اصحاب النبي ﷺ المسجد، فاذا كعب يقص فقال: من هذا؟ قالوا كعب يقص، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقص الا أمير أو مأمور أو مختال، قال: فبلغ ذلك كعباً فما رؤي يقص بعد[1].

وروى الطبراني بسنده عن عمرو بن زرارة قال: وقف عليٌّ عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ وأنا أقص فقال لي: يا عمرو لقد ابتدعت بدعة ضلالة أو أنك لاهدى من محمد ﷺ وأصحابه؟ قال عمرو بن زرارة، فلقد رأيتهم تفرقوا عني حتى رأيت مكاني ما فيه أحد[2].

وكذلك روى المروزي والطبراني بسنديهما الى سعيد بن عبد الرحمن الغفاري ان سليم بن عنتر بن النجبي، كان يقص على الناس وهو قائم فقال له صلة بن الحارث الغفاري وهو من اصحاب النبي ﷺ: والله ما تركنا عهد نبينا ولا قطعنا أرحامنا حتى قمت أنت وأصحابك بين أظهرنا[3].

وروى العقيلي وأبو نعيم في الحلية بسنديهما الى عاصم بن بهدلة قال: كنا نأتي

---

(١) حم ٤ : ٢٣٣ ، وانظر الباعث على الخلاص من حوادث القصاص: ١٢٩.

(٢) الباعث على الخلاص : ١٣٨ ، وانظر تحذير الخواص : ١٧٧ ، مجمع الزوائد ١ : ١٨٩.

(٣) مجمع الزوائد ١ : ١٨٩ ، وانظر الباعث على الخلاص : ١٣٩ ، تحذير الخواص : ١٧٨.

أبا عبد الرحمن السلمي ونحن غلمة ايفاع فيقول : لا تجالسوا القصاص[١] ، وفي رواية : كنا نجالس أبا عبد الرحمن السلمي فكان يقول : لا يجالسنا حروري ولا من يجالس القصاص[٢] . وفي رواية : كان أبو عبد الرحمن السلمي يقول : اتقوا القصاص[٣] .

وأخرج ابن المبارك في الزهد عن ميمون بن مهران قال : القاص ينتظر المقت ، وفي رواية اخرى عن يزيد بن أبي حبيب قال : ان القاص ينتظر المقت[٤] .

واخرج المروزي عن سعيد بن عبيدة ان ابن عمر قال لقاص يقص عنده : قم عنا فقد آذيتنا[٥] .

وروى ابن أبي شيبة والمروزي عن عتبة بن حريث قال : سمعت ابن عمر : وجاءرجل قاص فجلس في مجلسه فقال له ابن عمر قم من مجلسنا فأبى أن يقوم فأرسل ابن عمر الى صاحب الشرطة : أقم القاص ، قال : فبعث اليه رجلا ، فأقامه ، وفي رواية دخل قاص فجلس قريبا من ابن عمر فقال : قم فأبى أن يقوم فأرسل الى صاحب الشرطة فأرسل اليه شرطياً فأقامه[٦] .

وروى المروزي عن سالم بن عبد الله بن عمر ، ان ابن عمر كان يلقى خارجا من المسجد فيقول ما أخرجني الا صوت قاصكم هذا[٧] .

الى غير ذلك من الآثار والاخبار التي تدل على مدى انكار السلف على القصاص .

بل لم يقتصر أمرهم على الانكار عليهم فحسب اذ تجاوزه الى من يجالسهم ويستمع اليهم فقد روى ابن الجوزي في كتابه القصاص والمذكرين بسنده الى عبد الله ابن خباب بن الارت قال : مر بي أبي وأنا عند رجل يقص ، فلم يقل لي شيئاً حتى

---

(١) تحذير الخواص : ١٨٤ .
(٢) تحذير الخواص : ١٨٥ .
(٣) تحذير الخواص : ١٨٥ .
(٤) تحذير الخواص : ١٨٩ .
(٥) تحذير الخواص : ١٩٥ .
(٦) تحذير الخواص : ١٩٨ .
(٧) تحذير الخواص : ١٩٥ .

أتيت البيت، فاتزر وأخذ السوط يضربني حتى حجزه الزبرقان وهو يقول: أمع العمالقة، أمع العمالقة ثلاثاً، ان هذا قرن قد طلع، ان هذا قرن قد طلع، يقولها ثلاثاً[1]، وقد سلف آنفاً قول أبي عبد الرحمن السلمي: لا يجالسنا حروري ولا يجالسنا من يجالس القصاص.

ومع مرور الزمن فقد استمرأ الناس أمر القصاص والفوا السماع منهم بالرغم من الانكار الشديد من السلف عليهم، وتتبعهم والتشهير بهم وبيان أن فعلهم بدعة محدثة، وبالرغم من ذلك فقد استطاع كثير من القصاص ان يتبوأ في نفوس العامة مكاناً مرموقاً بسبب ما كانوا يلقون عليهم من الغرائب والعجائب التي تستهوي قلوبهم فاصبحوا في نظرهم هم العلماء العارفين، وبناء على ذلك لم يكن لانكار السلف مكاناً بل لم يكونوا يقبلون فيهم قولاً، ولا يعتدون بمن ينكر عليهم مهما كان شأنه، فكان من نتيجة ذلك أن عانى الجهابذة النقاد في سبيل الانكار على القصاص الامرين من الشدائد، وصادفوا من العنت والمشقة ما يندى له الجبين، بل تعرضوا لالوان من الاذى من شتم وتحقير وصدود، بل بلغ بهم الامر في بعض الأحيان الى الضرب المبرح الشديد، ولهم في ذلك نوادر سطرتها كتب التاريخ، وسأذكر شيئاً منها ليدل ذلك على مقدار الجهد الذي بذله هؤلاء الائمة في سبيل حفظ حديث رسول الله ﷺ، وتنقيته من كل شائبة.

فقد سبق ذكر قصة الامام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين مع القاص الذي دخل مسجد الرصافة وانتهى به المطاف الى النيل من يحيى بن معين وقذفه اياه بالحماقة[2].

وكذلك ما تعرض له أبو حاتم بن حبان مع القاص الذي صادفه في بلده تاجروان وشتمه أبا حاتم بقوله: إن المناقشة معنا من قلة المروْة[3]

ومما تعرض له الأئمة من الأذى من قبل القصاص ما روى أن قاصا جلس ببغداد فروى في تفسيرقوله تعالى: «عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا»[4] قال: انه

---

(١) تحذير الخواص: ٢٠٤.

(٢) انظر صفحة: ٢٧٧ جـ ١.

(٣) انظر صفحة: ٢٧٨ جـ١.

(٤) سورة الاسراء آية رقم ٧٩.

يجلسه معه على عرشه، فبلغ ذلك الامام محمد بن جرير الطبري، فاحتد من ذلك وبالغ في انكاره وكتب على باب داره: سبحان من ليس له أنيس ولا له في عرشه جليس، فثارت عليه عوام بغداد ورجموا بيته بالحجارة حتى استد بابه بالحجارة وعلت عليه[1].

ولم يقتصر الامر على هذا بل تجاوزه الى الضرب، فقد روى ابن ناصر بسنده الى الشعبي قال بينما عبد الملك جالس وعنده وجوه الناس من أهل الشام قال لهم: من أعلم أهل العراق؟ قالوا: ما نعلم أحد أعلم من عامر للشعبي، فأمر بالكتاب الي فخرجت اليه حتى نزلت تدمر فوافقت يوم جمعة فدخلت أصلي في المسجد، فاذا الى جانبي شيخ عظيم اللحية قد أطاف به قوم فحدثهم فقال: حدثني فلان عن فلان يبلغ به النبي ﷺ أن الله تعالى خلق صورين له في كل صور نفختان، نفخة الصعق ونفخة القيامة، قال الشعبي: فلم أضبط نفسي أن خففت صلاتي ثم انصرفت فقلت يا شيخ: اتق الله، ولا تحدثن بالخطأ، ان الله تعالى لم يخلق الا صورا واحدا، وانما هي نفختان نفخة الصعق ونفخة القيامة فقال لي: يا فاجر، انما حدثني فلان وفلان وترد علي، ثم رفع نعله فضربني بها وتتابع القوم علي ضربا معه فوالله ما أقلعوا عني حتى حلفت لهم: أن الله تعالى خلق ثلاثين صورا، وله في كل صور نفخة فاقلعوا عني فرحلت حتى دخلت دمشق ودخلت على عبد الملك فسلمت عليه فقال لي: يا شعبي بالله حدثني بأعجب شيء رأيته في سفرك فحدثته حديث التدمريين فضحك حتى ضرب برجليه[2].

الى غير ذلك من المواقف التي تكشف عن مدى ما لقي القوم من متاعب وما تحملوا من مشاق في سبيل الانكار على هؤلاء القصاص.

ودافعهم لهذا الانكار أن غالب القصاص من أنصاف المتعلمين بل من الجهلة بحديث رسول الله ﷺ، وغاية مرامهم ما في أيدي الناس من أعطيات وهبات أو التطلع الى ثناء العامة عليهم ووصفهم بانهم أعلم من في الارض فدفعهم ذلك الى

---

(١) تحذير الخواص: ١٦١.

(٢) تحذير الخواص: ١٥٢ / ١٥٤.

الاغراب واتيان كل ما هو غريب والحديث الصحيح يقل فيه ذلك، فلجأوا الى الكذب والاختلاق، فكان موقف العلماء وجهابذة النقد من ذلك المنع خشية تسرب ما ليس من حديث رسول الله ﷺ اليه من قبل هؤلاء القصاص.

٥ ـ كتابة حديث الضعفاء وحفظه لمعرفته خشية من التلبيس بالسرقة أو القلب أو التركيب:

من الجهود الوقائية التي بذلها ائمة الحديث ونقاده انهم سلكوا مسلكا يعد فريدا من نوعه وهذا المسلك كان بمثابة رد فعل لبعض الطرق الملتوية التي سلكها طائفة من الكذابين والوضاعين حيث كانوا ياخذون الاحاديث الموضوعة فيقلبون أسنادهانها ويركبونها، وقد فطن جماعة من النقاد لفعلتهم هذه فاتخذوا حيالها ما يلزم من تدبير حيث بذلوا جهدهم، في حفظ هذه الاحاديث الموضوعة وعرفوا متونها وأسنادها وتنبهوا لمكامن الطعن والغمز فيها، فاذا ما أراد بعض الكذابين التغيير والتبديل في هذه الاحاديث وذلك بابدال الضعيف فيها بقوي، والمجروح بثقة أوقفوه عند حده وكشفوا زيفه وباطله. وقد سلك جماعة من النقاد الكبار هذا المسلك فحفظوا مئات بل الاف من الاحاديث الضعيفة والموضوعة لهذا الغرض وغيره، وممن كانت له اليد الطولى في هذا المجال شيخ النقاد يحيى بن معين وقد سبق ذكر قصته مع الامام احمد بن حنبل حينما رآه بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وانكاره عليه، ورد ابن معين له بأنه انما كتبها ويعرفها حتى لايجيء انسان فيجعل ثابتا بدلا من أبان[1].

الى غيرها من الامثلة التي اضربنا عنها خشية التطويل بالاضافة الى اشتهارها لدى أوساط المحدثين.

وحفظ حديث الضعفاء ومعرفته اصبح أمرا شايعا لدى كثير من المحدثين والنقاد وائمة الحديث حيث كان الواحد منهم يحفظ عددا من الاحاديث الصحيحة، ومثلها من الاحاديث الضعيفة والموضوعة فقد روى الخطيب بسنده الى العقيلي قال:

---

(١) انظر صفحة: ٩١ جـ ٢.

ثنا يحيى بن عثمان نعيم بن حماد حدثني حاتم القاص وكان ثقة قال سمعت سفيان الثوري يقول: اني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل اتخذه دينا وأسمع من الرجل اقف حديثه وأسمع من الرجل لا اعبأ بحديثه وأحب معرفته[1].

وروى أيضا بسنده الى محمود بن غيلان قال سمعت ابن المبارك يقول: أني لاسمع الحديث فاكتبه وما من رأيي أن أعمل به ولا أن أحدث به ولكن اتخذه عدة لبعض أصحابي ان عمل به أقول عمل بالحديث[2].

بل ان بعضهم كان يأمر تلاميذه بحفظ ومعرفة الاحاديث الضعيفة كما يعرف الاحاديث الصحيحة للغرض نفسه، فقد روى، الخطيب بسنده الى بقية بن الوليد قال، قال لي الاوزاعي: تعلم من العلم ما لا يؤخذ به كما تتعلم ما يؤخذ به[3].

الى غير ذلك من الاخبار التي يذكر فيها أن كثيرا من أئمة الحديث كان يحفظ أحاديث الضعفاء وغيرهم لمعرفتها وكشف حالها من غير أن يحتج بها هذه اهم الجهود الوقائية التي بذلها ائمة الجرح والتعديل بقصد بقاء حديث رسول الله ﷺ خاليا من كل شائبة تحاول العلوق به وهي لا شك جهود مضنية تدل على مدى ادراك هؤلاء لمكانة حديث رسول الله ﷺ كما تدل على مدى الخطر الداهم الذي كان ينتظر سنة رسول الله ﷺ لوأن هؤلاء الائمةتهاونوا وقصروا من جهدهم في المحافظة على نقاء السنة النبوية من ان يتطرق اليها الدخيل والطفيلي مما ليس منها وفي هذا كله تحقيق لوعد الله تعالى الذي أخذه على نفسه من صيانة وحيه وحفظ ذكره والله أعلم.

---

(١) الكفاية : ٥٦٨.
(٢) الكفاية : ٥٦٨.
(٣) الكفاية : ٥٦٨.

الفصـــل الثـانـــي

في جهود العلماء العلاجية في مقاومة الوضع

ويتناول المسائل الآتية:

-الامتناع من الرواية عن الكذابين.

-كشف أحوال الكذابين واظهار أمرهم.

-تعنيف الكذابين.

-تأليف الكتب فيهم.

الجهـــود العـلاجيـــة

ونعني بهذا الفصل المسائل التي قام بها العلماء تجاه الكذابين والوضاعين عقب تحققهم من ارتكاب هؤلاء الكذابين جريمة التقول والتزوير على رسول الله ﷺ فقد قاموا رحمهم الله تعالى بجهود لا تخفى كشفوا فيها للناس عن هؤلاء الكذابين أحوالهم والطرائق التي سلكوها في بث سمومهم بل لم يكتفوا في ذلك حتى أوقفوهم عند حدهم وذلك بتعنيفهم تارةوبالاستعداء عليهم أخرى بل ذهب بعضهم الى هجر الكذبة وعدم السلام عليهم بل ترك بعضهم الصلاة عليهم وتشييعهم بعد موتهم كما نبزوهم بألقاب تشعر بصنيعهم وخاتمة المطاف أنهم خلدوا ذكرهم وافردوا في التأليف فيهم أسفاراً تقرأ مدى الدهر تصف أحوالهم وتظهر جريمتهم عبر الاجيال المتتالية، هذه أهم المسائل التي أحاول عرضها في هذا الفصل ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ الامتناع من الرواية عن الكذابين.
٢ـ كشف احوالهم واظهار امرهم.
٣ـ تعنيف الكذابين.
٤ـ الكتب المؤلفة فيهم.

١ ـ الامتناع من الرواية عن الكذابين:

سبق أن أشرت الى أن علماء الأمة أطبقوا على حرمة رواية الحديث الموضوع في أي معنى كان الا اذا كانت الرواية له مقرونة ببيان وضعه واظهار كذبه ولهذا كان دأب السلف رضوان الله عليهم الامتناع عن رواية أحاديث من ثبت كذبهم لديهم

وعدم كتابتها وأمرهم تلاميذهم بالضرب عليها وقد اشتهرت عنهم عبارات تدل على ذلك كقولهم فلان لا يكتب حديثه وفلان لا تحل الرواية عنه، فلان أضرب على حديثه أو فلان كتب عنه ولا أستحل الرواية عنه أو كتب عنه فلان وضرب على حديثه ولم يقرأه علينا وقد مضى معنا من عباراتهم هذه الشيء الكثير من مواضع شتى وهذه العبارات كلها تشعر بامتناعهم من الرواية عن الكذابين.

والامتناع عن الرواية عن الكذابين قد يكون ابتداءاً وذلك فيما اذا تبين أمر الراوي قبل الاخذ عنه وتارة يأخذ الرواة عنه فاذا انكشف كذبه ووضح توقفوا من الاخذ عنه، وتوقفهم عن الرواية عنه موجبه ما صح عنه ﷺ، انه قال من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين [1] يؤيد ذلك ما روى الدارقطني قال، قال لي أبو بكر أحمد بن محمد بن المطلب الهاشمي كنا يوماً عند القاسم بن زكريا المطرز فمر في كتابه حديث عن الكديمي فامتنع عن قراءته فقام اليه محمد بن عبد الجبار وكان اكثر عن الكديمي فقال له: أيها الشيخ أحب أن تقرأه، فأبى وقال: أخاصمه بين يدي الله غداً وأقول: ان هذا كان يكذب على رسولك وعلى العلماء[2].

وقال عبد الله بن احمد بن حنبل، سألت يحيى بن معين عن زكريا بن يحيى الكسائي الكوفي فقال: رجل سوء، يحدث باحاديث سوء، فقلت، فقد قال لي أنك كتبت عنه، فحول وجهه وحلف بالله انه لا أتاه ولا كتب عنه وقال. يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيها[3].

فخلوصاً من هذا الامر كان بعضهم يمتنع عن الرواية عن الكذاب تحملاً واداءاً، وبعضهم كان يمتنع أداءاً فقط، فاذا روى عنه قرن ذلك ببيان حاله، وجل من امتنع من الرواية عن الكذابين انما استهدف اهمال حديثهم وهجره حتى ينسى ويندثر فلا تقوم له قائمة، لأنهم يرون أن في الرواية عنه اظهاراً له وترويجاً لأحاديثه، فترك الرواية عنه طريق من طرق القضاء على حديثه، وعدم إلتفات الناس اليه، وهذا لا شك مسلك من المسالك العلاجية التي وضعها العلماء لمقاومة الوضع، اذ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تحذير الخواص: ١٣٧ / ١٣٨.

(٣) تحذير الخواص: ١١١.

فيه قطع لدابر الاحاديث الموضوعة، والقاء لها في دائرة الاهمال والنسيان، ولم يكتف أئمة الحديث بالامتناع عن الرواية من الكذابين بل تجاوز بعضهم الى منع تلاميذه من الرواية عنهم. فقد روى ابن أبي حاتم قال: سئل أبو زرعة عن الحسين بن عبد الله ابن ضميرة فقال: ليس بشيء، ضعيف الحديث، أضربوا على حديثه[1].

وروى ابن أبي حاتم ايضاً قال: أخبرني أبي نا محمد بن يحيى بن حسان التنيسي، قال، قال أبي: لا تكتب حديث الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي فانه متروك[2].

وقال أيضاً: سمعت ابا زرعة وسئل عن الحكم بن عبد الله الأيلي فقال: ضعيف، لا يحدث عنه، ولم يقرأ علينا حديثه وقال: اضربوا عليه[3].

وقال الذهبي في ترجمة اسماعيل بن عبد الله السكري القاضي: لم يسمع من الوليد بن مسلم شيئاً، ولو شهد عندي ما قبلته، وانما كان محللاً يحلل النساء ويعطى الشيء فيطلق وكان سيء الحال بدمشق فاتقوا الله واياكم والسماع من الكذابين، وبكار- يعني جد أحمد بن عبد الرحمن- لم اجز شهادته قط، وهو الذي بعث اليه- أي الى اسماعيل السكري- الكتب، وهما جميعاً كذابان[4].

الى غير ذلك من الأخبار التي تصرح بمنع الشيوخ تلاميذهم من الرواية عن الكذابين والامر بترك حديثهم أو الضرب عليه. بل أفرد بعض الأئمة أبواباً خاصة فمن مؤلفاتهم في الرواة الذين يرغب عن الرواية عنهم وهم بصنيعهم ذلك يدعون الى عدم الرواية عنهم منهم الحاكم أبو عبد الله، ويعقوب بن سفيان الفسوي.

بل قد تجاوز الأمر عند بعضهم من منع تلاميذهم عن الرواية عن الكذابين الى الانكار عليهم في روايتهم عنهم أو جلوسهم للسماع منهم، فقد روى ابن حبان قال ثنا أحمد بن الحسن بن أبي الصغير بالفسطاط ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم،

---

(1) الجرح ١ / ٢ : ٥٨.
(2) الجرح ١ / ٧ : ١٢١.
(3) الجرح ١ / ٢ : ١٢١.
(4) ميزان ١ : ١١٥

سمعت الشافعي يقول: من حدث عن أبي جابر البياض بيض الله عينيه [1].

وقال ابن أبي حاتم، سمعت عبد العزيز الاويسي يقول: لما خرج اسماعيل ابن أبي أويس الى حسين بن ضمر فبلغ مالكاً هجره أربعين يوماً[2].

لكن هذه الطريقة ـ اعني الامتناع عن رواية حديث الكذابين ـ قد لا تكون علاجاً حاسماً لرد أحاديثهم، لأن الامتناع عن الرواية عن المحدثين لا يقتصر على من عرف بالكذب، لذا رأى بعضهم أن الاولى من الامتناع عن رواياتهم وترك حديثهم كشف حالهم وافتضاحهم وبيان كذبهم للعامة والخاصة. حتى يمتنعوا عن اخذه، وهذا ما أحاول بيانه في المبحث الآتي:

٢ـ فضح الكذابين وكشف احوالهم:

رأى كثير من ائمة الحديث أن الامتناع عن رواية حديث الكذاب وسيلة غير كافية للقضاء على كذبه، لأنها علاج سلبي من جهة ومن جهة اخرى يتطلب الوقوف على الكذابين من الرواة بحثاً وتتبعاً بالاضافة الى ما سبق بيانه من أن ترك الرواية عن الراوي لا يقتصر على كذبه، لذا فقد سلكوا طريقاً آخر من طرق العلاج يحملون فيه الكذابين على ترك كذبهم وتجنبه. فرأوا أن العلاج في ذلك هو اظهار حال هؤلاء الرواة وكشف امرهم وفضحهم والتشهير بهم لدى الاوساط حتى يعرفوا ويتنكب طريقهم. وممن عرف عنهم هذا الرأي جماعة من كبار ائمة الحديث ونقاده منهم سفيان الثوري ومالك بن أنس وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وأبو مسهر وأبو حاتم الرازي وغيرهم.

فقد روى الامام مسلم في مقدمة صحيحه قال ثنا عمرو بن علي أبو حفص قال: سمعت يحيى بن سعيد يعني القطان قال: سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكا

---

(١) مجروحين ٢ : ٢٥٦ ، ميزان ٣ : ٦١٧ ، لسان ٥ : ٢٤٤.

(٢) الجرح ١/٢ : ٢٨ فهجر مالك لابن أبي أويس انما كان لذهابه الى الحسين بن ضمرة وهو ممن اشتهر بوضع الحديث.

وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث فيأتيني الرجل فيسألني عنه؟ قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت[1].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: سألت شعبة وابن المبارك والثوري ومالك بن أنس عن الرجل يتهم بالكذب فقالوا انشره فانه دين[2].

وروى ابن الجوزي بسنده من طريق الخطيب الى محمد بن بندار الجرجاني، قال: قلت لأحمد بن حنبل يا أبا عبد الله انه ليشق علي أن اقول فلان كذاب، وفلان ضعيف فقال لي: اذا سكت انت وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم[3].

وقال الدارقطني: حدثنا أبو علي محمد بن اسماعيل الفارسي، حدثنا أبوزرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي قال سمعت أبا مسهر يسأل عن الرجل يغلط ويهم ويصحف قال: بين أمره قلت لأبي مسهر: أترى ذلك من الغيبة قال: لا[4].

وروى الخطيب بسنده الى أبي محمد جعفر بن أحمد قال: سئل أبو حاتم الرازي عن حديث هشيم عن سيار أبي الحكم عن أبي جعفر الخطمي عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي المرجئة والقدرية، وعن حديث حماد بن قيراط عن ابن عجلان عن أبي يزيد المدني قال: لم يقرأ خلف الامام تسعة من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمر وجابر وأبو سعيد الخدري وأحاديث موضوعة فاجاب أبو حاتم بخطه: ما روى هذه الاحاديث الا كذاب، ويحتاج الى أن يبين ضعف هذه الاحاديث لهذا الرجل الذي حدث بها وأنها موضوعة لا أصل لها، فان رجع عنها، والا على السلطان أن ينهاه عن روايتها، فان انتهى والا عاقبه.

كل هذه الآثار وغيرها مما جاء عن ائمة النقد واساطينه في وجوب كشف رواية الكذابين وبيانها لدى الناس حتى تعرف ويتجنب روايتها وفي هذا يقول ابن

(١) م مقدمة ١ : ١٧.

(٢) السنة قبل التدوين : ٢٣٣ / ٢٣٤

(٣) الموضوعات ١ : ٥١.

(٤) تحذير الخواص : ١٢١

الجوزي: وهذا الكلام من العلماء ظاهر المعنى فان الرسول ﷺ قال: عليكم بسنتي، والمحال ليس من سنته فقد نبه بهذا على معرفة الثقات من غيرهم وتخليص الصحيح من السقيم، وقد كان ينصب منبراً لحسان ليرد عنه ما يتقوله الاعداء عليه مما لا يضر لأنه قول مشرك لا يدخل بقوله في الدين شيئاً[١].

بل ذهب الخطيب الى ان الأمر لا يقتصر على من تبين كذبه: بل يتجاوره الى من اتهم في ذلك وان لم يتحقق قال: اذا سلك الراوي طريقاً تلحق به الظنة، ويلوح ممن سلكها للعماء امارات التهمة لزم أهل المعرفة بيان أمره واظهار حاله واشادة ذكره ليتوقف على الاحتجاج به وان كان غير مقطوع على كذبه.

ويرى ائمة النقد أن كشف حال الكذابين وافتضاح أمرهم ضرورة دينية ودافعاً شرعياً ليس للهوى فيه مدخل حيث تقرر لديهم أن حديث رسول الله ﷺ يجب أن يقتصر في حمله على الثقات ولذا فقد جاءت عباراتهم كلها تفصح عن ذلك وتصرح به.

قال الجوزقاني: أخبرنا أبو بكر عبد الله بن الحسين بن أحمد بن جعفر الثوري أنا أبي ثنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن عمر الزاهد حدثنا محمد بن اسحاق الثقفي حدثنا أبو قدامة قال، سمعت ابن مهدي يقول مررت مع سفيان الثوري برجل فقال: كذاب، والله لولا انه لا يحل لي أن أسكت لسكت[٢].

وكان شعبة يقول: تعالوا حتى نغتاب في الله عز وجل[٣].

وقال أبو الوفا علي بن عقيل الحنبلي الفقيه، قال شيخنا أبو الفضل الهمداني: مبتدعة الاسلام والوضاعون للاحاديث أشد من الملحدين لأن الملحدين قصدوا افساد الدين من خارج وهؤلاء قصدوا افساده من داخل فهم كاهل بلد سعوا في أفساد أحواله، والملحدون كالحاصرين من خارج، فالدخلاء يفتحون الحصن فهو شر على الاسلام من غير الملابسين له[٤].

---

(١) موضوعات ١ : ٥١.

(٢) تحذير الخواص : ١٢٧ / ١٢٨

(٣) موضوعات ١ : ٥٠ ، تحذير الخواص : ١٢٩ / ١٣٠

(٤) موضوعات ١ : ٥١

وقال الجوزقاني أخبرني محمد بن علي بن محمد المروزي ثنا أبو بكر محمد بن يحيى بن ابراهيم بن محمد ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله حدثنا أبو العباس الأصم ، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال سمعت الشافعي يقول : اذا علم الرجل من محدث الكذب لم يسعه السكوت عليه ولا يكون ذلك غيبة فان مثل العلماء كالنقاد فلا يسع الناقد في دينه الا ان يبين الزيوف وغيرها[1] .

الى غيرها من الآثار التي صرحت بان الكشف عن احوال الكذابين واظهارها ضرورة دينية يتحتم فعلها ، وقد سبق منها جملة .

وقد فرق علماء الحديث وائمة النقد بين الكلام في الرواة والطعن عليهم وتجريحهم بل التصريح بكذبهم وافتضاحهم وبين سائر الطعونُ والكلام في الناس فاعتبروا القسم الثاني من الغيبة المحرمة بخلاف القسم الأول فانهم أخرجوه من دائرة الغيبة المحرمة ، واعتبروه من باب النصيحة الواجبة لأنها وسيلة يتوقف عليها أمر شرعي بخلاف الطعن بقصد الانتقاص والحط من شأن المطعون فيه ، ولذا فقد صرحوا بان الطعن في الرواة لا يعد من الغيبة ، فقد مضى آنفاً قول الامام الشافعي وقول أبي مسهر في ذلك .

وروى الدارقطني حدثنا محمد بن خلف حدثنا عمر بن محمد بن الحكم النسائي حدثنا محمد بن يحيى عن محمد بن يوسف قال : كان سفيان الثوري يقول : فلان ضعيف ، وفلان قوي ، وفلان خذوا عنه وفلان لا تأخذوا عنه ، وكان لا يرى ذلك غيبة[2] .

وقال أيضاً : حدثنا علي بن ابراهيم المستملي قال سمعت أبا الحسين محمد بن ابراهيم بن شعيب الغازي يقول : سمعت أبا حفص عمرو بن علي يقول : حدثنا عفان قال : كنت عند اسماعيل بن علية فحدث رجل بحديث عن رجل ، فقال : لا تحدث عن هذا فانه ليس بثبت ، فقال الرجل : اغتبته ، فقال اسماعيل : ما اغتابه ولكنه حكم أنه ليس بثبت[3] .

---

(١) تحذير الخواص : ١٢٨ / ١٢٩ . (٢) تحذير الخواص : ١١٩ . (٣) تحذير الخواص : ١١٩ / ١٢٠

قال الدارقطني : وإذا كان الشاهد بالزور في حق يسير تافه حقير يجب كشف حاله فالكاذب على رسول الله ﷺ أحق وأولى لأن الشاهد إذا كذب في شهادته لم يَعْدُ كذبه المشهود عليه والكاذب على رسول الله ﷺ يحل الحرام ويحرم الحلال ويتبوأ مقعده من النار بكذبه على رسول الله ﷺ[1] .

ثم قال بعد أن حكى أقوال الأئمة في إباحة تجريح الكذابين وفضحهم : . . . . فهؤلاء أئمة المسلمين وأهل الفضل والورع في الدين قد أباحوا الجرح وأمروا بالبيان وأخبروا أن ذلك ليس بغيبة وأنه حكم يلزم القول به العارفين وأن السكوت عنه لا يحل لأحد من المؤمنين وأن إظهاره أفضل من السكوت عنه لأهل العلم به المتقين[2]

وقال الخطيب: وقد أنكر قوم لم يتبحروا في العلم قول الحفاظ من أئمتنا وأولي المعرفة من أسلافنا أن فلاناً الراوي ضعيف وفلاناً غير ثقة وما أشبه هذا من الكلام ، ورأوا ذلك غيبة لمن قيل فيه أن كان الأمر على ما ذكره القائل وان كان الأمر على خلافه فهو بهتان ، ثم ساق بعض الأدلة التي تعلق بها من ذهب إلى هذا القول ثم تعقبه بقوله ، قلت : وليس الأمر على ما ذهبوا إليه لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به ، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقاً في روايته[3] .

فهذه الأقوال وغيرها تصرح بموقف هؤلاء الأئمة في التفريق بين الطعن في الرواة بغرض الوصول إلى صحة الحديث والاحتجاج به وبين سائر الطعون التي لا تستهدف إلا النيل والحط من المطعون فيه . بل لم يقتصر الأئمة على ذلك حتى أنكروا على من ظن أن ذلك من الغيبة فمما ورد من ذلك ما روى الدارقطني قال : حدثنا محمد بن مخلد حدثنا أبو العباس محمد بن عبد الرحمن بن يونس السراج قال سمعت رجلاً يقول،سمعت حماد بن زيد يقول: قلت لشعبة: هذا الرجل يحكم في الناس

---

(١) تحذير الخواص : ١١٨

(٢) تحذير الخواص : ١٢٥ .

(٣) انظر الكفاية : ٨٣/٨١ .

(٤) تحذير الخواص : ١٢٢/١٢١

أليس هو غيبة؟ فقال: يا أحمق، هذا دين وتركه محاباة[1].

وقال الخطيب: ومن التغفيل قول المتزهد عند سماع القدح في الكذابين هذه غيبة، وانما هو نصيحة للاسلام، فان الخبر يحتمل الصدق والكذب ولا بد من النظر في حال الراوي[2].

وقال الدارقطني: فان ظن ظان أو توهم متوهم أن التكلم فيمن روى حديثاً مردوداً غيبة له يقال له: ليس هذا كما ظننت وذلك أن اجماع أهل العلم ان هذا واجب ديانة ونصيحة للدين وللمسلمين[3].

وقد سلك الأئمة مسالك شتى في كشف أحوال الكذابين وافتضاحهم قد تعرضت لكثير منها عند الكلام على مبحث ثبوت الوضع باسهاب، يمكن اجمالها فيما يلي:

أـ مسائل عرف بها كذب الراوي فيما يدعيه من السماع وهي أنواع منها:

١ـ أن يروي الكذاب عن شيخ أو مشايخ يدعي السماع منهم مباشرة فاذا روجع في ذلك ظهر كذبه وذلك بان يكون الشيوخ الذين حدث عنهم قد ماتوا قبل أن يولد الراوي بدهر.

٢ـ ومنها أن يروي الكذاب عن شيخ لم يلقه بلفظ السماع فاذا سئل عن ذلك عرف أنه لم يلقه وذلك بان يسأل عن وصف الشيخ فيجيب على خلاف ما هو. بل ربما كان السائل هو الشيخ الذي ادعى لقاءه.

٣ـ ومنها أن يروي الكذاب عن شيخ بصريح السماع فاذا سئل الشيخ عن تحديثه ذلك التلميذ انكر حديثه، وقد وضع العلماء لكشف هذه الانواع من الكذب قواعد منها الوقوف على تواريخ الرواة ولادتهم وسماعهم ووفياتهم، وفي هذا يقول حسان بن زيد: لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ سنة كم

---

(١) موضوعات ١: ٥٠.
(٢) تحذير الخواص: ١١٧/١١٨.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٧.

ولدت؟ ، فاذا أخبر بمولده عرفنا كذبه من صدقه ، قال أبو حسان ، فأخذت في التاريخ فأنا أعمله من ستين سنة[1] .

وكم كانت لهؤلاء الكذابين من مواقف تحمر لها الوجنات لما فيها من تشهير بكذبهم وكشف لأحوالهم .

ب ـ مسائل يعرف بها كذب الراوي فيما ينسبه الى شيوخه ، وذلك فيما يلزقه عليهم من أحاديث يتفرد بروايتها عنهم ، أو يزيدها في نسخهم ومؤلفاتهم ، وقد كشف أئمة الحديث زيفهم ، وأظهروا كذبهم ، وذلك بمقارنة أحاديثهم واعتبارها بأحاديث الثقات من أقرانهم وتتبع أحاديثهم في أصول مشايخهم حتى أصبح أمر الاعتبار والمقارنة قاعدة ثابتة وطريقة معروفة وسبيلاً مشهورة في الحكم على حديث الراوي والوقوف على صدقه وصوابه أو كذبه أو وهمه ، وكم افتضح كثير من الرواة وظهر كذبهم بمقارنة حديثهم بأحاديث الثقات من أقرانهم .

جـ ـ ومنها مسائل تتعلق بذات الراوي حيث يظهر منها كذبه ، وأهم هذه المسائل :

١ ـ اخبار الراوي عن نفسه بأمور يستحيل وقوعها ويتعذر فعلها ، ومع هذا فهو يدعيها لنفسه وينسبها الى ذاته .

٢ ـ ومنها ما يكون كذب الراوي فيها ظاهراً حيث الهدف منه مجاراة الهوى أو جلب منفعة ذاتية أو غرض دنيوي ، فكم من راو أسقط في يده واتضح كذبه ، وفشى أمره حيث وقف أئمة الحديث على الدافع الذي حمله على الكذب والغرض الذي ساقه الى الوضع ، وقد وضع الأئمة لذلك قرائن وضوابط ذكرت كثيراً منها مفصلة عند الكلام على اسباب الوضع في الحديث بما يغني عن اعادتها هنا . ومن أجل هذا اهتم علماء الحديث بمعرفة أعمال الرواة ووظائفهم واحوالهم المعيشية وشؤونهم الاجتماعية لأن في ذلك عوناً كبيراً على معرفة صدقهم من كذبهم .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : ١٧ .

هذه أهم المسالك التي تتبع فيها النقاد الكذابين وكشفوا بها عن تزويرهم ، وأظهروا بها عوارهم ، وكان غرضهم من ذلك هو زجر هؤلاء الوضاعين وحملهم على ترك الكذب والوضع على رسول الله ﷺ . وهذا الجهد المبذول منهم رحمهم الله في الحيلولة بين الكذابين وبين الوضع هو أحد الطرق العلاجية التي سلكها هؤلاء النقاد في تنقية حديث رسول الله ﷺ مما ألصق به من الموضوعات ، وهذه الطريقة تعتبر من أعظم الطرق التي سلكها النقاد في حمل الكذابين على الاقلاع عن الوضع وإجبارهم على الكف عنه ، إلا أن ثمة نفوساً مريضة جبلت على صفاقة الوجه ووقاحة الطبع إذ لم يؤثر فيها الفضيحة ، ولم يردعها إظهار أمرها وهتك سترها فمضت في سيرتها غير مبالية ، وأصرت على السير على نهجها دون إكتراث ، ظانة أن أئمة الحديث تتوقف أنفاسهم أمام إصرارهم على الكذب وتنقطع أعناق إبلهم دون مفاوز وضعهم ، لكن أئمة الحديث وعلماء النقد لم يقفوا مكتوفي الأيدي ، ولم تخر عزائمهم وهو ما أرى من المناسب عرضه في مبحث خاص تحت عنوان .

٣ ـ تعنيف الكذابين :

لقد إتجه كثير من علماء الحديث إلى طرق باب التعنيف على الكذابين حيث وجدوا فيه العلاج الحاسم لايقاف هذا المرض الخبيث فيهم ، والجائهم إلى ترك الكذب ، وهذا النوع من العلاج تعددت وسائله وتنوعت مسالكه حيث روعي فيه نفوس الوضاعين ومدى إستعدادها للتأثر بهذا النوع من العلاج ومدى مقاومتها له ، وفي الحقيقة ان سلوك أئمة الحديث لهذا الطريق في العلاج كان له أثر كبير ونتائج حسنة في مقاومة الوضع ودفع الكذب عن حديث رسول الله ﷺ ، وهو وإنْ كان طريقاً شاقاً ومسلكاً صعباً إلا انه يهون في مقابل ما أدى إليه من نتائج ولعل سر نجاحه هو إختلاف أنواعه وتشعب فجاجه ، حيث قام على عدة جهود وإنْ كانت شخصية من حيث مصدرها وفردية من حيث دافعها ، إلا أنها كونت في مجموعها جهداً قوياً مترابطاً ، وأرى من المناسب ذكرها والتعرض لها في هذه العجالة وهي تتمثل فيما يلي :

١ ـ تذكير الكذاب بالله ، ووعظه وتخويفه ومناشدته بالتزام تقوى الله وتحري الصدق .

٢ ـ ترك السلام عليه ومقابلته بغير ما يقابل به غيره .

٣ ـ التشهير به ورفض قبول الوساطة في الكف عنه .

٤ ـ كتابة المحاضر والاشهاد عليها بعد أخذ اقراره على كذبه .

٥ ـ تمزيق الكتب في وجوههم أو تحريقها أو تخريقها بين أيديهم أنكاراً لمروياتهم .

٦ ـ الاستعداء عليهم .

٧ ـ وصفهم بالقاب تناسب أحوالهم وتلائم مقامهم .

٨ ـ هجرهم وترك عيادتهم اذا مرضوا والصلاة عليهم وشهود جنائزهم إذا ماتوا .

هذه أهم وسائل التعنيف التي سلكها أئمة الحديث في سبيل اقلاع الكذابين عن افتراءآتهم والحيلولة بينهم وبين تخرصاتهم ، وساعرض لكل مسألة من هذه المسائل بشيء من التفصيل ليعرف مدى الجهد الذي بذله هؤلاء الائمة الفاضلون في سبيل حفظ حديث رسول الله ﷺ من كل ما ألحق به ، فأقول وبالله التوفيق .

١ ـ تذكير الكذاب بالله وتحذيره وتخويفه وعيد الله تعالى :

فقد سلك جماعة من أئمة الحديث هذا المسلك حيث أن بعض النفوس قد تكون غافلة عن الله تعالى متلفتة عن وعيده في مقابل دنيا أو عرض ، فاذا ، ذكرت بالله انتبهت وثاب اليها رشدها وأذعنت لله تعالى وتابت وأنابت ، وقد طرق ائمة الحديث هذا المسلك من العلاج رغبة في توبة بعض الكذابين ورجوعهم الى الطريق السوي . وممن عولج بذلك :

ابراهيم بن بشار الرمادي :

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ، سألت أبي عنه فلم يعجبه وقال : يكون عند سفيان فيقوم فيجيئون[1] إليه الخراسانية فيملي عليهم ما لم يقل ابن عيينة ، فقلت له : أما تنقي الله ، أما تراقب الله ، وكما قال[2] .

---

(١) ميزان ١ / ٢٣

(٢) هكذا النص وهو على لغة يتعاقبون .

ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي:

قال ابن حبان: اخبرنا محمد بن سليمان بن فارس ثنا أحمد بن سعيد الدارمي ثنا عبد الله بن قريش قال: جاء رشيدين بن سعد الى ابراهيم بن أبي يحيى ومعه كتاب قد حمله في كسائه فقال لابراهيم: هذه كتبك وحديثك أرويها عنك؟ قال: نعم، قال: بلغني أنك رجل سوء فاتق الله عز وجل وتب اليه، قال: فان كنت رجل سوء فلاي شيء تأخذ عني الحديث؟ قال: الم أبلغك أنه يذهب العلم ويبقي منه في أوعية سوء فأنت من الاوعية السوء[1].

عبد الوهاب بن الضحاك:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول، قال محمد بن عوف، وقيل لي أنه يأخذ فوائد أبي اليمان فكان يحدث بها عن اسماعيل بن عياش، وحدث بأحاديث كثيرة موضوعة فخرجت اليه فقلت: ألا تخاف الله عز وجل فضمن لي أن لا يحدث بها، فحدث بها بعد ذلك[2].

فهذه النصوص وغيرها تشعر بأن أئمة الحديث انما قصدوا بتذكير هؤلاء الرواة وتخويفهم بالله تعالى التعنيف على اقترافهم الكذب ووقوعهم في براثن الوضع.

٢- ترك التسليم عليهم، والامتناع من رد السلام عليهم:

كما سلك جماعة من أئمة الحديث في تعنيف الكذابين والتنكيل بهم كي يرعوا ويقلعوا عن كذبهم طريقة أخرى هي هجرهم وعدم التسليم عليهم ابتداء أوردا من ذلك ما قال الحافظ الصوري، قال لي أبو القاسم العتابي: كنا يوما عند أبي أحمد السامري فحدثنا عن أبي العلاء الوكيل فأخبرت الحافظ عبد الغني فاستعظمه وقال: سله متى لقيته فرجعت اليه فقال: سمعته منه بمكة سنة ثلاثمائة، فأتيت عبد الغني فاخبرته فقال: مات أبو العلاء عندنا في أول سنة ثلاثمائة ثم عبرت بعد مدة مع

(١) مجروحين ١: ١٠٥/١٠٦.

(٢) الجرح ٦/٧٤.

عبد الغني، وأبو أحمد السامري قاعد يترأ، فقلت: الا تسلم عليه؟ قال: لا أسلم على من يكذب في حديث رسول الله ﷺ، فصنيع الحافظ عبد الغني بابي أحمد السامري انما كان تعنيفاً له على كذبه واظهاراً للسخط عليه.

الى غير ذلك من الاخبار المنقولة عن ائمة النقد وعلماء الحديث الذين كانوا يسلكون هذا السبيل في ردع الكذابين وتعنيفهم واظهار السخط عليهم.

٣ـ رفض قبول الوساطة في الكف عنهم:

كما سلك بعض الائمة مسلكاً آخر في تعنيف بعض الرواة الكذابين لافترائهم، فقد تناولهم بلسانه، وأشهر أمرهم بين أوساط الطلاب، فشعر المتكلم فيهم بالخطر المحدق بهم بسبب طعن هؤلاء الائمة في عدالتهم ورميهم بالكذب اذ أقضّ ذلك مضاجعهم، فهرعوا الى جماعة من المحدثين والاعيان يلتمسون منهم الوساطة لدى من تكلم فيهم بان يكفوا عنهم، ويسكتوا من النيل منهم، وقد فعل القوم وسعوا بالوساطة والشفاعة، الا ان عملهم باء بالفشل، بل كان مردود فعلهم لدى الائمة المتكلمين أعظم من ذي قبل لأنهم اعتبروا ذلك محاباة في دين الله وسكوتاً عن الحق، والوساطة في هذه الحال لا تجوز، وممن اشتهر عنه هذا الصنيع أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج.

قال ابن حبان: سمعت محمد بن عبد الرحمن يقول، سمعت الحسين بن الفرج يقول، عن سليمان عن حماد بن زيد قال: جاءني أبان بن أبي عياش فقال: أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني، فكلمته فكف عنه أياماً فأتاني في بعض الليالي فقال: أنك سألتني أن أكف عن أبان وانه لا يحل الكف عنه فانه يكذب على رسول الله ﷺ[1].

وقال أيضاً أخبرنا الحسن بن سفيان قال: سمعت معاذ بن شعبة يقول، قال أبو داود يعني الطيالسي، جاء عباد بن صهيب الى شعبة فقال: ان لي اليك حاجة، فقال: ماهي؟ قال: تكف عن أبان بن أبي عياش فقال: انظرني ثلاثة أيام قال: ثم

---

(١) مجروحين ١: ٨٢/٨١، ميزان ١: ١٢.

جاء بعد الثالث فقال: نظرت فيها قلت فرأيت انه لا يحل السكوت عنه[1].

فهذا حماد بن زيد وعباد بن صهيب كل قد توسط لدى شعبة في ان يكف عن أبان بن أبي عياش فأبى.

وكذلك ما روى ابن عدي قال: نا محمد بن جعفر السعيدي، نا محمد بن عبد الله المخزومي أبو داود الطيالسي قال، قال شعبة: الا تعجبون من جرير بن حازم هذا المجنون، أتاني هو وحماد بن زيد فكلماني في أن أكف عن ذكر الحسن بن عمارة. أنا أكف عن ذكره؟ لا والله، لا أكف عن ذكره[2].

وقال أيضاً: أنا أبن حماد، حدثني صالح بن أحمد، نا علي بن المديني، نا عبد الرحمن بن مهدي نا حماد بن زيد: كلمنا شعبة أنا وعباد بن عباد وجرير بن حازم في رجل- أي الحسن بن عمارة- فقلنا: لو كففت عنه، قال: فكأنه لان وأجابنا قال: فذهبت يوماً أريد الجمعة، فاذا شعبه ينادي من خلف قال: ذاك الذي قلتم لي فيه: لا أراه يسعني[3].

وممن عرف عنه ذلك أيضاً سعيد بن منصور.

قال: كلمني يحيى بن معين قال: أحب أن تمسك عن عبد الله بن صالح- أي كاتب الليث- فقلت: لا أمسك عنه، وأنا أعلم الناس به، انما كان كاتباً للضياع.

الى غير ذلك من الآثار التي اشتهرت لدى أئمة الحديث في عدم قبول الوساطة في بعض الكذابين أن يكف عن الطعن فيهم، وما ذاك الا تعنيفاً وتنكيلاً لهم حتى يضطروا الى الاقلاع عما وقعوا فيه من الكذب.

٤- كتابة المحاضر والأشهاد عليها بعد أخذ اقرار الكذابين:

وقد اتجه جماعة من النقاد الى طريق آخر في التعنيف على الكذابين والتنكيل بهم، ذلك انهم كانوا يضطرونهم الى الاقرار بكذبهم في مجالس يعقدونها لهذا

(١) مجروحين ١/٨٧، ميزان ١: ١٢.
(٢) الكامل: ٢٤٢/ب، ميزان ١: ١٥١.
(٣) الكامل: ٢٤٢/ب.

الغرض ، وبعد إعتراف الكذابين بجرمهم يكتبون في ذلك محاضر يشهدون عليها أئمة هذا الشأن زيادة على تقريعهم وفضحهم والتصفيق عليهم والتصريح بالكذب في وجوههم ، وقد نكل بجماعة من الكذابين بهذا اللون من التبكيت منهم :

حماد المالكي :

فقد أخرج الرامهرمزي عن أبي حفص الفلاس قال : كان حماد المالكي كذاباً ، وسمعت عمرا الأنماطي يقول : أتيته فسمعته يقول : حدثنا الحسن أن عمر ابن الخطاب أتى بسارق فقطع يده وقال له : ما حملك على هذا ؟ قال : القدر ، فضربه أربعين سوطاً وقال : قطعت يدك لسرقتك ، وضربتك لفريتك على الله ، فقلت لو افترى على عمر ، كم كان يضربه ؟ قال : ثمانين ، قلت : يفتري على الله يضرب أربعون ، ويفتري على عمر يضرب ثمانون ؟ والله لا تفارقني حتى أستعدي عليك ، فأقر أنه لم يسمعه من الحسن ، وحلف لا يحدث به ، فكتبت عليه كتاباً ، وأشهدت عليه شهوداً[١] .

عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التميمي ، أحد فقهاء الحنابلة :

سبق ذكره ، وأنه زاد في مسند الإمام أحمد حديثاً أو حديثين ، وأنهم كتبوا عليه محضراً في ذلك[٢] .

قال الخطيب : وضع أبو الحسن التميمي في مسند أحمد حديثين فأنكر أصحاب الحديث عليه ذلك وكتبوا محضراً أثبتوا فيه خطوطهم بشرح حاله ، قال الأزهري : ورأيت المحضر عند ابن رزقويه وفيه خط الدارقطني وابن شاهين وغيرهم[٣] .

إلى غير ذلك من الأخبار التي جاءت تكشف عن موقف علماء الحديث وأئمة النقد في ذكر هذا النوع من التنكيل والتبكيت .

(١) تحذير الخواص : ١٣٣/١٣٤

(٢) انظر صفحة ٣٣ جـ ٢ .

(٣) تاريخ بغداد ١٠ : ٤٦٢ .

٥ ـ تمزيق الكتب أو تحريقها أو تخريقها في وجوه الكذابين :

ومن الطرق التي سلكها بعض النقاد والجهابذة في علم الجرح والتعديل في اظهار سخطهم على الكذابين وإبراز مقتهم على الوضاعين أنهم كانوا يعمدون إلى مقابلتهم ومناظرتهم حتى إذا ما لاح لهم كذب الراوي مزقوا رواياته بين يديه أو حرقوها أو خرقوها أمام عينيه زيادة في التنكيل وإغراقاً في التعنيف ، وممن فعل به ذلك من الرواة :

إسماعيل بن علي بن المثنى الاستراباذي الواعظ :

قال ابن طاهر : مزقوا حديثه بين يديه ببيت المقدس[١] .

عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني :

قال ابن يونس : كان محموداً في القضاء فقيهاً على مذهب الإمام الشافعي ، كانت له حلقة بمصر وكان يظهر عبادة وورعاً ، وثقل سمعه جداً وكان يفهم الحديث ويحفظ ويملي ويجتمع إليه الخلق ، فخلط في الآخر ووضع أحاديث على متون معروفة ، وزاد في نسخ مشهورة فافتضح وحرقت الكتب في وجهه[٢] .

عثمان بن مقسم البري :

قال محمد بن المنهال الضرير ، حدثني عبد الله بن مخلد قال : كنت عند البري فذكرنا الميزان فقال : ميزان علف أو تبن ، فرميت ، ما كتبت عنه[٣] .

عمر بن هارون البلخي :

قال محمد بن عمرو السويفي ، شهدت عمر بن هارون ببغداد ، سئل عن حديث لابن جريج رواه الثوري لم يشاركه فيه ، فحدثهم به فرأيتهم مزقوا الكتب عليه[٤] .

---

(١) ميزان ١ : ٢٣٩ ، لسان ١ . ٣٢٢ .
(٢) ميزان ٢ : ٤٩٥ ، لسان ٣ : ٣٤٥ .
(٣) ميزان ٣ : ٥٧ ، لسان ٤ : ١٥٦ .
(٤) ميزان ٣ : ٢٢٨/٢٢٩ .

إلى غير ذلك من الآثار التي تصرح بموقف هؤلاء النقاد من الكذابين في تمزيق الصحف أو تحريقها في وجوههم .

٦ ـ الاستعداء عليهم :

والمراد بالاستعداء الاستعانة بالسلطان للانتصاف والانتقام من الظالم .

قال في اللسان : العدوى طلبك إلى وال ليعديك على من ظلمك أي ينتقم منه ، قال ابن سيده : العدوى النصرة والمعونة ، وأعداه عليه أي نصره وأعانه واستعداه ، استنصره واستعانه ، واستعدى عليه السلطان أي أستعان به فأنصفه منه ، وأعداه عليه ، أي قواه وأعانه عليه[1] .

وقد عمد بعض النقاد إلى الاستعانة بالولاة والأمراء على بعض الكذابين بقصد حملهم على الاقلاع عن الكذب ، والاستعداء على الرواة من قبل أئمة الحديث كان يتم بأحد أمرين :

الأمر الأول : أن يستعين النقاد بالولاة في تأديب الكذابين وتعزيرهم ، وكثيراً ما يستجيب الولاة لذلك ويقومون بما يرونه رادعاً لهؤلاء الكذابين من سجن وضرب وغير ذلك .

قال ابن حبان : سمعت جعفر بن أبان المصري يملي بمكة ، حدثنا محمد بن رمح ، حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً « من سر المؤمن فقد سرني ، ومن سرني فقد سر الله . . . . » وفيه : ينادي مناد يوم القيامة ، أين بغضاء الله ؟ فيقوم سؤال المساجد . . . . الخ . فقلت : يا شيخ إتق الله ولا تكذب على رسول الله ﷺ فقال : لست مني في حل ، أنتم تحسدونني لاسنادي فلم أزل أزايله حتى حلف أن لا يحدث بمكة بعد أن خوفته بالسلطان مع جماعة[2] .

وقد أسلفت قصة عمرو الأنماطي مع حماد المالكي .

---

(١) لسان العرب ١٥ : ٣٩ .

(٢) تحذير الخواص : ١٣٤/١٣٥ .

وقال الخطيب : وأما إذا كشف الراوي قناعه وأسقط في تخرص الكذب حياءه فيجب إنهاء أمره إلى السلطان والاستعانة في التنكير عليه بمن وجد من الأعوان .

وقال أيضاً : أنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي ، أنا علي بن عبد العزيز البرذعي ، أنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ، نا أبي قال : حدثني حرملة بن يحيى قال : سمعت الشافعي يقول : لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق ، كان يجيء إلى الرجل فيقول : لا تحدث وإلا استعديت عليك بالسلطان .

وقال أيضاً : أنا محمد بن عيسى الهمداني ، نا صالح بن أحمد الحافظ ، أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد قال : حدثني محمد بن الفضل الفسطاني قال : نا شيخ قبل ثلاثين ومائتين عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال : لكل شيء زكاة وزكاة الدار بيت الضيافة ، فاستعديت عليه أنا وأبو حاتم وأبو حفص القاضي وأبو عبد الله محمد بن السندي إلى إبراهيم بن معروف فقال : يا شيخ لولا أنك حاج لأطلت حبسك ، فأحلفه ألا يحدث حاجاً ولا قافلاً من حجه .

وقال أي محمد بن الفضل الفسطاني : حدث شيخ عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب : القناع حرام ، فاستعدوا عليه إلى السري بن معاذ فقال محمد بن حميد : أقرره بالكذب ؟ فقال : يا شيخ : سمعت عن مالك ؟ قال : نعم ، وكتبت بالشام عن ابن لهيعة ؟ قال : نعم ، وكتبت بمصر عن الليث ابن سعد ، وكتبت بحمص عن قرة بن دعموص ؟ قال : نعم ، قال ـ أي محمد بن حميد ـ أعرفوه فانه يزعم أنه كتب عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، قال محمد ابن الفضل : وإنما درجه من ابن لهيعة إلى قرة بن دعموص .

إلى غير ذلك من أخبارهم التي تسفر عن لجوئهم إلى الولاة والأمراء في الاستعداء بهم على الكذابين زيادة في الانكار عليهم .

الأمر الثاني : قد كان بعض أئمة الحديث وجهابذة النقد لا يرى ضرورة في الاستعانة بالولاة والأمراء ، وإنما كان يباشر الاستعداء على الكذاب من قبل نفسه أو

بالعون مع جماعة يتولون تأديب الكذاب حتى يرتدع عن كذبه ويتوقف عن وضعه .

من ذلك ما روى العقيلي عن عبد الملك الجدي قال : رأيت شعبة مغضباً ، فقلت : مه يا أبا بسطام فأراني طينة في يده فقال : أستعدي على جعفر بن الزبير فانه يكذب على رسول الله ﷺ[1] .

وروى الخطيب قال أنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان ، أنا أحمد بن عمر بن العباس القزويني ، نا محمد بن موسى الحلواني ، نا أحمد بن سنان قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : استعديت على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث التي يحدث بها عن القاسم فقال : لا أعود[2] .

وقال ابن حبان : حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي . سمعت العباس بن محمد يقول ، سمعت يحيى بن معين يقول : حدثنا جرير عن حمزة الزيات قال : سمع مرة الهمداني من الحارث الأعور شيئاً فأنكره عليه فقال : أقعد حتى أخرج إليك فدخل مرة واشتمل على سيفه ، وأحس الحارث الأعور بالشر فذهب .

إلى غير ذلك من الآثار التي تدل على أن بعض الأئمة كان يقوم بالاستعداء والتأديب شخصياً ولا يحتاج في ذلك إلى تعزيز الوالي .

٧ ـ وصف الكذابين بألقاب تتلاءم مع ما اقترفوا ، وتتناسب مع ما ارتكبوا ومن قبيل التعنيف وزيادة في الانكار سلك بعض النقاد مسلكاً مغايراً للطرق السالفة ، حيث كان يضفي على بعض الكذابين ألقاباً وينعتهم بسجايا تناسب أحوالهم وتوافق أعمالهم ، وهذه الألقاب عبارات يطلقها النقاد على الراوي الكذاب ، تكشف عن كذبه وأن لم تأخذ حد اللقب ومفهومه عند علماء الوضع ، والقصد من نعتهم بهذه الألقاب ونحلهم بتلك الصفات إنما هو زيادة في الانكار على إفتئاتهم وكذبهم على رسول الله ﷺ ، وسأحاول في هذه العجالة ذكر بعض الألقاب التي أطلقت على بعض الكذابين مبيناً في ذلك اسم الراوي واللقب الذي أطلق عليه ومن وصفه به من النقاد مرتبين على حروف المعجم .

---

(١) تحذير الخواص : ١٣٢ (٢) مجروحين ١ : ٢١٦/٢١٧ .

ابراهيم بن هدبة أبو هدبة :

قال علي بن ثابت : هو أكذب من حماري هذا[1] .

أحمد بن الحسن بن القاسم بن سمرة الكوفي :

قال الذهبي : كان يعرف برسول نفسه[2] .

اسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري :

قال الذهبي : بين الأمر لا يخفى حاله على العميان[3] .

سويد بن سعيد الهروي الحدثاني الانباري :

قال أبو داود : سمعت يحيى ـ يعني ابن معين ـ يقول : هو حلال الدم .

وقال حسين بن فهم عن يحيىٰ : لا صلى الله عليه .

وسئل عنه أبو بكر الاعين فقال : هو سداد من عيش[4] .

عاصم بن سليمان أبو شعيب التميمي الكوزي :

قال الدارقطني : كان ضعيفا ، آية من الآيات[5] .

عبد الوهاب بن الضحاك الحمصي العرضي :

قال الجوزجاني أقدم وجسر فأراح الناس[6] .

عثمان بن مقسم البري :

قال محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع قال : خالفني معتمر في البري ، فجعلت أضع البري فقلت إجعل بيننا من شئت ؟ قال : ترضى بأبي عوانة ، قلت : نعم ، فأتينا أبا عوانة أنا ومعتمر، فقلت : ان هذا يخالفني في البري فما

---

(١) ميزان ١ : ٧١، لسان ١ : ١١٩ .

(٢) ميزان ١/٩٠، لسان ١ : ١٥١ .

(٣) ميزان ١ : ١٨٥، لسان ١ : ٣٥٥ .

(٤) ميزان ٢ : وانظر تهذيب ٤ : ٢٧٢/٢٧٥ .

(٥) لسان ٣ : ٢١٩ .

(٦) تهذيب ٦ : ٤٤٧ .

تقول ؟ قال : فما عسى أن أقول فيه ، أقول : عسل في جلد خنزير[1] .

عمارة بن جوين أبو هارون العبدي :

قال السليماني : سمعت أبا بكر بن حامد يقول : سمعت صالح بن محمد أبا علي وسئل عن أبي هارون العبدي فقال : أكذب من فرعون[2] .

محمد بن عبد الله بن القاسم أبو الحسين الحارثي النحوي الرازي :

قال الذهبي : كان يقال له : جراب الكذب .

روى : الفلكي في الالقاب له قال ، قيل لمحمد انك تلقب جراب الكذب فقال : بل أنا جوالق الكذب ، فان شئت فاسمع أو دع[3] .

وقال الشيرازي في الألقاب . . . وروى عن أبي حاتم وذكر أنه درس النحو على المبرد سنتين وعلى ثعلب تسع سنين ، وكان يقعد بالري في زاوية تعرف بزاوية الكذب ، فحدثنا في تلك البقعة في يوم جمعة قال : حدثنا أبو حاتم قال ثنا شاذان وعفان وعارم قالوا : ثنا شعيب . . . الحديث ، فعرضناه على شيخنا أبي علي بن عبد الرحيم فقال : كذب ، فلم يكن عند أبي حاتم عن شاذان شيء ، ولكن قولوا : حدثنا جراب الكذب في زاوية الكذب بحديث كذب[4] .

محمد بن عبد الملك الكوفي القناطيري :

قال الذهبي : ساقه ابن عساكر في معجمه وقال : قيل له القناطيري لأنه كان يكذب قناطير[5] .

محمد بن عثمان بن أبي شيبة أبو جعفر العبسي الكوفي :

قال مطين : هو عصا موسى تلقف ما يأفكون[6] .

---

(١) ميزان ٣ : ٥٦/٥٧ ، لسان ١/١٥٥ .
(٢) ميزان ٣ : ١٧٣/١٧٤ .
(٣) ميزان ٣ : ٦٠٤ ، لسان ٥ : ٢٢٥ .
(٤) لسان ٥ : ٢٢٦ .
(٥) ميزان ٣ : ٦٣٢ : لسان ٥ : ٢٦٧ .
(٦) ميزان ٣ : ٦٤٢ ، لسان ٥ : ٢٨٠ .

محمد بن الفضل بن عطية المروزي :

قال الجوزجاني : كان كذاباً ، سألت ابن حنبل عنه فقال : ذاك عجيب يجيئك بالطامات وهو صاحب ناقة ثمود وبلال المؤذن[1] .

محمد بن موسى بن أبي نعيم الواسطي :

قال الآجري : سئل أبو داود عن ابن أبي نعيم فقال : سمعت ابن معين يقول : أكذب الناس عفر من الأعفار[2] .

يحيى بن عبد الحميد الحماني :

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : ذاكرته ـ أي أبيه ـ بحديث فقلت : ان ابن الحماني يرويه فقال : ابن الحماني ، الآن ليس عليه قياس[3] .

وقال ابن خزيمة ، سمعت محمد بن يحيى ، وذكر يحيى بن عبد الحميد الحماني فقال : ذهب كأمس الذاهب .

وقال ابن المسيب الارغياني ، سمعت محمد بن يحيى يقول : اضربوا على حديث الحماني بستة أقلام[4] .

إلى غير ذلك من الأخبار التي نقلت عن أئمة النقد وعلماء الحديث تحمل بين طياتها الألقاب . والنعوت التي وصف بها بعض الكذابين والوضاعين ، وكان الغرض منها تعنيف هؤلاء الكذابين والانكار عليهم .

٨ ـ هجر الكذابين ، وترك عيادتهم إذا مرضوا ، والصلاة عليهم وشهود جنائزهم إذا ماتوا :

وقد عبر جمع من أئمة النقد وعلماء الحديث عن إنكارهم على الكذابين بأن نهجوا منهجاً جديداً . ذلك هو هجر الكذابين مطلقاً فكانوا لا يعودونهم إذا مرضوا

(١) ميزان ٤ : ٦ .
(٢) تهذيب ١١ : ٢٤٦ .
(٣) تهذيب ٩ : ٤٨١ .
(٤) تهذيب ١١ : ٢٤٦ .

ولا يشهدون جنائزهم ، ولا يستغفرون لهم انكارا عليهم لكذبهم في الحديث ووضعهم على رسول الله ﷺ ، ولقد نقلت لنا كتب الجرح والتعديل كثيراً من صنيعهم ، من ذلك ما روى ابن حبان : قال : ثنا الحسن بن عثمان بن زياد بتستر ثنا عبد الرحمن بن عمر رسته ، ثنا مجيب بن موسى قال : كنت مع سفيان الثوري بمكة فمات عباد بن كثير فلم يشهد سفيان جنازته[1] .

وقال الحاكم وأبو نعيم : عباد بن كثير أبو عبد الله شيخ قديم كان الثوري يكذبه ، ولما مات لم يصل عليه[2] .

وقال عبد الله بن ادريس : كان شعبة لا يستغفر له[3] .

ومن ذلك ما ذكر الذهبي عن محمد بن أحمد بن حماد الكوفي الحافظ في ترجمة أحمد بن محمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم أبي بكر الكوفي الرافضي الكذاب قال : كان مستقيم الأمر عامة دهره ثم في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب . . . زعم أنه سمع موسى بن هارون عن الحماني عن أبي بكر بن عياش عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي محذورة قال : كنت غلاما فقال النبي ﷺ « أجعل في آخر أذانك حي على خير العمل » وهذا حدثنا به جماعة عن الحضرمي عن يحيى الحماني ، وانما هو اجعل في آخر آذانك « الصلاة خير من النوم » تركته ولم أحضر جنازته[4] .

وكذلك ما ذكر ابن حجر في ترجمة عبد الله بن محمد بن جعفر أبي القاسم الفقيه القزويني قال : قال مسلمة بن القاسم الاندلسي : كان كثير الحديث والرواية وكان فيه اباء شديد واعجاب . . . الخ .

قلت : أي ابن حجر ثم ذكر وفاته[5] سنة ٣١٥ هـ قال : وكانت جنازته مهجورة من أصحاب الحديث[6] .

الى غير ذلك من الاخبار المنقولة عن أئمة الحديث والتي تشير الى أن أئمة

---

(١) مجروحين ٢ : ١٥٨ .
(٢) تهذيب ٥ : ١٠١ .
(٣) تهذيب ٥ : ١٠٢ .
(٤) ميزان ١ : ١٣٩ .
(٥) اي مسلمة بن قاسم .
(٦) لسان ٣ : ٣٤٦ .

الحديث كان من شأنهم هجر الكذابين ابان حياتهم وعند موتهم عقوبة لهم وزجراً على تجرئهم وكذبهم على رسول الله ﷺ .

كل هذه الأمور السالف ذكرها تظهر الجهود العلاجية التي كان أئمة الحديث يبذلونها تجاه الكذابين بقصد حملهم على الاقلاع عما اقترفوا ، والاوبة عما أتوا ، ومن جهة أخرى تنبه غيرهم حتى يتنكبوا طريقهم ، ويميزوا بين حديث رسول الله ﷺ الذي ثبت عنه وبين ما أضيف اليه كذباً وزوراً ، والله أعلم .

٤ ـ تأليف الكتب في الكذابين :

كل هذه الصور التي عرضتها يلاحظ أنها علاج آني ، ودواء وقتي لا يتجاوز عصر الناقد وبيئته ، ولما كان حديث رســول الله ﷺ باق بقاء الامة الاسلامية يحتاج اليه في كل عصر وحين ، وحيث أن أمر نقله موكول الى رواته ، وهم متفاوتون ، منهم الحجة ، والثقة والضابط ومنهم الصدوق والرضا ، ومنهم الضعيف وسيء الحفظ ، ومنهم المتروك والمتهم ، والكذاب والوضاع فقد اقتضى الامر الى ضرورة بيان ذلك لمن يشتغل بهذا العلم من الموجودين وغيرهم لذا فقد عمد بعض أئمة الحديث وجهابذة النقد الى ايجاد شيء يبقى هذا الجهد ما بقي الحديث ، يكشف عن أحوال هؤلاء الكذابين ، ويبين زيف جماعة الوضاعين مدى الدهر ، وذلك بتأليف الكتب التي تفردت بذكرهم دون غيرهم من الرواة ليبقى أمرهم بينا لدى العامة قبل الخاصة .

وكأني بصنيعهم هذا الامر بالكذابين والوضاعين قد استجاب الله تعالى دعوة رسوله ﷺ في حديثه : نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها . . . الحديث منطوقاً ومفهوما فقد الف كثير من العلماء كتباً خصوها بذكر الحفاظ والثقات فكانت بمثابة نضارة لمن ذكر فيها زيادة على تخليد ذكرهم واحياء اخبارهم ، والثناء عليهم بالخير والجميل .

كما أفرد بعض النقاد كتبا خاصة بالضعفاء والوضاعين ، والاحاديث التي اختلقوها ووضعوها فكان بمثابة البسرة والكلح لوجوههم ابقاء لذكرهم وتخليدا لأخبارهم والثناء عليهم بالشر والقبيح .

وقد تنوعت طرق تأليف العلماء في الضعفاء والوضاعين واحاديثهم ، واختلفت مسالكهم وهذه الطرق يمكن حصرها تحت قسمين رئيسيين كل قسم ينطوي تحته أنواع ، والقسمان هما :

١ ـ المؤلفات التي أفردت في تناول الرواة الكذابين .
٢ ـ المؤلفات التي أفردت في تناول الاحاديث الموضوعة .

الا أن الأمر الذي تجدر الاشارة اليه ، ويلفت نظر الباحث انه لم ينقل الينا حسب الاستقراء أن المتقدمين من النقاد وأئمة الحديث أفردوا في التأليف كتباً خاصة بالكذابين من الرواة ، بل ان كل ما آثر عنهم أنهم أفردوا التأليف في الضعفاء ، ومن الطبيعي أن يدخل الكذابون والمتهمون في ذلك دخولاً أولياً ، بخلاف المتأخرين ، فان بعضا منهم أفرد التأليف في الكذابين والمتهمين وهذا يقتضينا أن نتكلم على هذه المؤلفات التي أفردت في ذكر الضعفاء حيث أنها تشمل كل الرواة الذين رموا بالكذب والوضع ، أو اتهموا به ، بالاضافة الى كتب المتأخرين الذين أفردوا ذكر الكذابين في مؤلفات خاصة ، وسأعرض لهم حسب ما يلي :

أ ـ الكتب التي أفردت للكلام عن الضعفاء .
ب ـ الكتب التي ألفت في الكذابين .

أولاً : الكتب المؤلفة في الضعفاء :

ان المتتبع لكتب الجرح والتعديل والمستقرىء لها يرى أن الكتب المؤلفة في هذا الشأن كتب كثيرة قد ألف بعضها في القرن الثاني الهجري مما يدل على مدى اهتمام العلماء بهذا اللون .

كما أنه يؤكد مما سبق ذكره من أن أئمة الحديث انما عنوا بذلك لأن فيها صيانة لحديث رسول الله ﷺ من أن يتطرق اليه ما ليس منه بالاضافة الى أنه نوع من الجهود العلاجية التي سلكها العلماء لدفع الكذب عن حديث رسول الله ﷺ ، الا انه سبق أفراد المؤلفات بالضعفاء والمتروكين التأليف في الجرح والتعديل مطلقاً ،

حيث اشتمل منها كثير على الجرح وتضعيف الرواة بل التصريح ، بكذبهم ورميهم بالوضع في بعضها .

وهذه الكتب منها ما حفظته الايام لنا باقيا حسبما وضعه مؤلفه ، ومنها ما قد فقد مع ما ضاع من المكتبة الاسلامية الا أن ما ينفع الناس منها باق ، قد تناقلته الكتب المتأخرة وأبقت ذكره بين سطورها .

كما أن هذه الكتب ما له اسم خاص ، ومنها ما اشتهر باسم الضعفاء .

وسأحاول في هذه العجالة ذكر ما وقفت عليه من هذه الكتب مكتفيا بذكر اسم الكتاب او ما اشتهر به ، واسم مؤلفه ، وشيء مما يتعلق بالكتاب من حيث أسباب تأليفه وترتيبه والطريقة التي سلكها المؤلف في كتابه ، وأهم مميزات الكتاب ، وما يؤخذ على مؤلفه . اذا كنت قد وقفت عليه ، والا فاكتفي باسم الكتاب والمؤلف والمصدر الذي أشار الى ذكره ، متناولا هذه الكتب حسب الترتيب الزمني لمؤلفيها من حيث وفياتهم ، اذ الغرض من ذلك بيان الجهد الذي بذله العلماء في كشف زيف الكذابين وابراز تخرصاتهم .

أولاً : كتاب الضعفاء لابن المديني ١٦١ هـ - ٢٣٤ هـ .

ومؤلفه هو الامام الحافظ أحد الائمة الاعلام وحفاظ الاسلام أبو الحسن علي ابن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم البصري ولد سنة احدى وستين ومائة وسمع من ابيه وحماد بن زيد وابن عيينة وغيرهم ، وعنه أحمد والبخاري وأبو داود والذهلي وأبو حاتم والبغوي وخلق كثير قال أبو حاتم : كان علما في الناس وفي معرفة الحديث والعلل ، وكان احمد لا يسميه تبجيلا له ، انما يكنيه ، وقال البخاري : ما استصغرت نفسي عند أحد الا عند ابن المديني ، وقال أبو داود : ابن المديني أعلم باختلاف الحديث من أحمد بن حنبل وقال عبد الرحمن بن مهدي : أعلم الناس بحديث رسول الله . ﷺ وخاصة بحديث سفيان بن عيينة .

توفي في ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومائتين[1] .

---

(١) طبقات الحفاظ : ١٨٤ ، تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٨ ، شذرات الذهب ٢ : ٨١ .

وكتابه مشهور بالضعفاء، ذكره الحاكم ضمن مؤلفاته فقال: سمعت الشريف القاضي ابن الحسن محمد بن صالح الهاشمي قاضي القضاة يقول: هذه اسامي مصنفات علي بن المديني، كتاب الاسامي والكنى ثمانية اجزاء كتاب الضعفاء عشرة أجزاء . . . الخ[١] .

كما أشار اليه الدكتور الاعظمي في مقدمته لكتاب العلل الذي حققه ونشره وجاء فيه ان ابن النديم ذكره في فهرسته[٢] .

ثانيا ـ كتاب الضعفاء لابن البرقي ـ ٢٤٩ هـ :

ومؤلفه هو الحافظ العالم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد الزهري مولاهم البصري سمع من عمرو بن أبي سلمة التنيسي وأسد بن موسى وعبد الملك بن هشام وطبقتهم ، وأخذ علم الجرح والتعديل من يحيى بن معين وغيره ، وحدث عنه أبو داود والنسائي ومحمد بن المعافى وغيرهم ، وثقه ابن يونس ، وقال النسائي : لا بأس به ، وانما عرف بالبرقي لأنهم كانوا يتجرون الى برقة ، توفي سنة تسع واربعين ومائتين[٣] .

كتابه :

ألف كتاباً في الضعفاء أشار اليه الذهبي فقال : . . . صاحب كتاب الضعفاء[٤] .

وذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة ضمن المؤلفين لكتب الضعفاء[٥] . وقد نقل ابن حجر تضعيفه لبعض الرواة في مواضع منها ما جاء في ترجمة عباد بن كثير[٦] وما جاء في ترجمة عبد الله بن زياد بن سمعان فقال : ذكره ابن البرقي في باب من اتهم في روايته وترك حديثه[٧] .

---

(١) معرفة علوم الحديث : ٧١ .
(٢) تذكره الحفاظ : ٥٦٩، الاعلام ٧ : ٩٢ .
(٣) الرسالة المستطرفة : ١٤٤ .
(٤) تهذيب ٥ : ٢٢١ .
(٥) انظر مقدمة العلل لابن المديني : ٨ .
(٦) تذكرة : ٦٥٩ .
(٧) تهذيب ٥ : ١٠٢ .

ثالثاً : كتاب الضعفاء للبخاري : ١٩٤ هـ ٢٥٦ هـ .

مؤلفه الإمام الحافظ شيخ الإسلام وأمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي مولاهم البخاري . ولد سنة أربع وتسعين ومائتين ، وسمع من محمد بن سلام والمسندي ومحمد بن يوسف البيكندي وغيرهم . روى عنه الترمذي ومحمد بن نصر المروزي الفقيه وصالح جزرة وغيرهم . والتعريف بضبط وإتقان وحفظ الامام البخاري وبيان منزلته لدى علماء الحديث أشهر من أن يذكر، توفي سنة ست وخمسين ومائتين[١] .

ومؤلفه مشهور باسم الضعفاء .

تعريف بالكتاب وبيان لميزاته :

١ ـ رتب كتابه على حروف المعجم بالنسبة لأوائل الأسماء ، لكنه لم يراع ترتيب الحروف للأسماء المبدوءة بحرف واحد ، وبعد الفراغ من ذكر الاسماء ذكر الكنى على ذلك النهج :

٢ ـ غالباً ما يورد الإمام البخاري اسم الرجل منسوباً إلى بلدته ويتبعه بذكر شيخه الذي عرف به .

٣ ـ يستخدم الإمام البخاري في حكمه على الضعفاء عبارات قصيرة لا تتجاوز الكلم .

مثال ذلك : إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة المدني الأنصاري الأشهلي ، عن داود بن الحصين ، منكر الحديث[٢] .

٤ ـ يستعمل الإمام البخاري للجرح ألفاظاً تفرد بها ، وأكثر من إستعمالها ، ولها دلالة خاصة عنده لم يشاركه الأئمة في إستعمالها للمعنى الذي قصده البخاري ، وهذه الألفاظ هي :

---

(١) تذكرة : ٥٥٥ ، وكتابه مطبوع في الهند مع كتاب التاريخ الصغير وكتاب الضعفاء للنسائي ، وقد أعيد تصويره قريباً .

(٢) الضعفاء : ٢٥١ .

قوله: منكر الحديث، فالامام البخاري يطلقها في الرمي بالوضع او التهمة به، وقد سبق ذكرها في اكثر من موضع.

قوله: سكتوا عنه.

قوله: في حديثه نظر.

قوله: تركوه.

قوله: يتكلمون فيه وفيه نظر.

وقد سبق ذكر هذه الالفاظ ومراد البخاري منها عند الكلام على العبارات التي يستعملها النقاد في الرمي بالكذب[1] هذا بالاضافة الى الالفاظ التي يستعملها علماء الجرح والتعديل في التضعيف، الا ان الذي يلاحظ انه لا يصرح في رمي الراوي بالكذب حكمًا منه، فاذا احتاج الامر الى التصريح حكى ذلك عن غيره كقوله في ميسرة بن عبد ربه: يرمى بالكذب[2].

وقوله في نصر بن باب ابي سهل الخراساني عن ابراهيم الصائغ، يرمونه بالكذب[3].

٥- يلاحظ ان البخاري يجرح احياناً بعض الرواة بسبب اتهامهم ببعض البدع كالارجاء والقدر، الا انه لم يجرح راوياً قط بالتشيع او الرفض او الغلو فيهما في كتابه مطلقاً.

ما يؤخذ على المؤلف.

قال البخاري في ترجمة حيي الليثي: له صحبة، روى عنه ابو تميم الجيشاني ولم يصح حديثه[4].

وقال كذلك في ترجمة سعد بن المنذر: يذكر له صحبة، يعد من أهل المدينة،

---

(١) انظر صفحة: ١٢٧ / ١٣٠ جـ١.

(٢) الضعفاء: ٢٧٧.

(٣) الضعفاء: ٢٧٨.

(٤) الضعفاء: ٢٥٨

حديثه ليس من وجه يصح[1] .

قلت : الظاهر أن الضمير في كلامه على حبي الليثي يعود على أبي تميم الجيشاني ، فان كان كذلك فلا داعي من ذكر الصحابي في كتاب الضعفاء إذ لا لوم على الصحابي حتى يسطر اسمه ضمن المجروحين ، وكان الأولى أن يكتفي بذكر الراوي المضعف ، وكذلك الحال في ترجمة سعد بن المنذر ، إذ الضعف الناشيء في حديثه من غيره وليس فيه مدخل ، فكان الأولى أن ينزه الصحابة عن ذكرهم في كتب الضعفاء والمتروكين حتى لا يكون ذلك مدخلاً للتشكيك فيهم أو النيل منهم .

رابعاً : الضعفاء للجوزجاني السعدي : ... - ٢٥٩ هـ

مؤلفه : الحافظ العلامة الإمام إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني أبو إسحاق ، ولد في جوزجان من كوربلخ بخراسان ، وسكن الشام ، روى عن عبد الله بن بكر السهمي ويزيد بن هارون وعبد الصمد بن عبد الوارث وكَاتَبه أحمد بن حنبل ، له عنه مسائل ، وعنه أبو داود الترمذي والنسائي أكثر من الترحال والكتابة والتأليف ، كان ممن يتحامل على علي رضي الله عنه ، توفي في مستهل ذي القعدة ، سنة تسع وخمسين ومائتين[2] .

ومصنفه يعرف بالضعفاء . قال الذهبي : له كتاب الضعفاء[3] .

وقال ابن حجر : وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته[4] .

---

(١) الضعفاء : ٢٦٢ .

(٢) تذكرة الحفاظ : ٥٤٩ ، ميزان ١ : ٧٦/٧٥ ، تهذيب ١ : ١٨٢/١٨١ ، الاعلام ١ : ٧٦ .

(٣) تذكرة الحفاظ : ٥٤٩ ، الرسالة المستطرفة : ١٤٧ .

(٤) تهذيب ١ : ١٨٢ ، قال ذلك بعد أن نقل عن بعض الأئمة ما يدل على أنه كان من الناصبة فقال : وقال ابن حبان في الثقات : كان حروري المذهب ولم يكن بداعية وكان صلباً في السنة حافظاً للحديث لا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره ، وقال ابن عدي : كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي . وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه : لكن فيه إنحراف على علي ، اجتمع على بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها فقال : سبحان الله ، فروجه لا يوجد من يذبحها ، وعلي يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين الف مسلم ا. هـ .

وقال في مقدمة لسان الميزان : وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ، فان الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة إنحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية ، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه قبل التوثيق[1] .

وقد نقل عنه بعض الأئمة تضعيفه لبعض الرواة .

قال ابن عدي في ترجمة حفص بن سليمان البزاز : سمعت ابن حماد يقول ، قال السعدي : حفص بن سليمان أبو عمر ، قد فرغ منه منذ دهر[2] .

وقال ابن الجوزي في ترجمة محمد بن السائب الكلبي قال السعدي : كذاب ساقط[3] .

وقال الذهبي في ترجمة محمد بن الفضل بن عطية المروزي ، قال الجوزجاني كان كذاباً ، سألت ابن حنبل عنه فقال : ذاك عجيب يجيئك بالطامات وهو صاحب ناقة ثمود وبلال المؤذن[4] .

خامساً : الضعفاء والمتروكون للبرذعي : ٠٠ - ٢٩٢ هـ .

ومؤلفه هو الحافظ الناقد أبو عثمان سعيد بن عمرو الأزدي البرذعي نسبة إلى بلدة من أعمال أذربيجان ، سمع أبا كريب وعبده بن عبد الله وأبو سعيد الأشج وخلائق آخرين،وصحب أبا زرعة وتخرج به ،وحدث عنه حفص بن عمر الاردبيلي

(١) لسان ١ : ٦ .
(٢) الكامل : ٢٧٦/ب ، وانظر تدريب الراوي ٢ : ٤١٠ .
(٣) الضعفاء لابن الجوزي :١٥٣/ب .
(٤) ميزان ٤ : ٤ .

وأحمد بن طاهر الميانجي وآخرون، قال ابن عقدة مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين[1].

وكتابه موسوم بالضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث.

جاء في عنوانه كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث عن أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم وأبي حاتم محمد بن ادريس الرازيين رحمهما الله مما سألهما عنه وجمعه وألفه أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار البرذعي الحافظ رحمه الله[2].

والكتاب يتطرق اليه التنازع في نسبة الكتاب الى أبي زرعة أو الى البرذعي حيث أن غالب مادة الكتاب منسوبة الى أبي زرعة الرازي كما هو ملاحظ وهذا قد يسوغ نسبة الكتاب الى أبي زرعة حيث أن الكتاب عبارة عن أجوبة لأسئلة وجهت اليه، وهذا كاف في ذلك الا أني أرى أن ينسب الكتاب الى البرذعي، لما له من دور كبير في الكتاب حيث قام بجمع مادته. بل لم يقتصر على ذلك حتى أضاف اليه زيادات هي أجوبة أبي حاتم الرازي، وهذا يرجح نسبة الكتاب اليه من حيث تأليفه وجمعه وترتيبه، وان كانت غالبية مادة الكتاب لغيره.

والكتاب عبارة عن مسائل يسأل البرذعي أبا زرعة عن الرجل فيجيب أبو زرعة مبيناً حكمه في الرجل، ويلاحظ أن جميع الرجال الذين ذكرهم في كتابهم هم ممن حكم بضعفهم حيث لم يورد فيهم راوياً حكم بصحة حديثه.

يلاحظ أن البرذعي لم يراع في كتابه ذكر الاسماء مرتبين ان من حيث اوائل الاسماء أو من حيث الطبقات أو من حيث البلدان، وانما جاءت مسائله حسبما اتفق.

كما يلاحظ أن البرذعي يسأل أبا زرعة عن الراوي من حيث ضبطه أو عدالته وتارة من حيث صحة حديثه اما مطلقاً او عن شيخ بعينه، وهو يسير في مسائله وفق

(١) تذكرة: ٢٤٣، وكتابه مخطوط توجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق قسم الحديث.
(٢) الضعفاء والكذابين والمتروكين: ١.

المنهج المسلوك في هذا النوع من الكتب، فالكتاب يضم الكلام على علل الاحاديث بالاضا" الى الكلام على الرجال.

تارة يسأل المؤلف أبا زرعة في الرجل وبعد ايراد جوابه يتبعه بجواب ابي حاتم عن الرجل المسؤول عنه. وغالباً ما تكون اجابتهما متقاربة ان لم تكن متفقة الا أن مسائله لابي حاتم قليلة بالنسبة لمسائله لأبي زرعة.

سادساً: الضعفاء لابن الجارود: ....- ٢٩٩ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الامام أبو أحمد بن علي بن محمد بن الجارود الاصبهاني الرحالةالمصنف روى عن أبي سعيد الأشج وعمر بن شبة وهارون بن اسحاق وخلق.

وعنه ابو اسحاق بن حمزة وأبو القاسم الطبراني وعبد الرحمن بن محمد بن سياه وغيرهم.

وتوفي سنة تسع وتسعين ومائتين .

مصنفه:

لم تذكر المصادر التي ترجمت له أن له مؤلفاً في الضعفاء، وكل ما نبهت اليه أن ابن الجارود له مصنفات، والذي جعلني أرجح أن له مؤلفاً في الضعفاء صنيع الحافظ ابن حجر حيث قرنه في أكثر من موضع عند الكلام على تراجم بعض الرواة بانه ذكرهم في الضعفاء، وكل الذين قرنهم به لهم مؤلفات أفردوها في الضعفاء، فمن المستبعد جداً أن يقرن بهم دون أن يكون له صنيع مثل صنيعهم، ومما ذكره في ذلك ما جاء في ترجمة خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك، قال ابن حجر: وذكره ابن الجارود والساجي والعقيلي في الضعفاء(١).

وقال في ترجمة غياث بن ابراهيم النخعي: وذكره العقيلي وابن الجارود وابن

---

(١) تهذيب ٣: ١٣٨.

شاهين في الضعفاء[1].

وقال في ترجمة : نصر بن فرقد أبو صفوان : وذكره البخاري وابن الجارود في الضعفاء تبعاً لابن معين[2].

وقال في ترجمة الهيثم بن عدي : وذكره ابن السكن وابن شاهين وابن الجارود والدارقطني في الضعفاء، والنقاش والجوزجاني فيما صنفا من الموضوعات وغيرهم[3].

وقال في ترجمة يحيىٰ بن عتبة بن أبي العيزار : وذكره الساجي والعقيلي والدولابي وابن شاهين وابن الجارود في الضعفاء[4] الى غير ذلك مما ذكره الحافظ ابن حجر عنه، وقرنه بغيره من الحفاظ الذين صنفوا في الضعفاء كل ذلك رجح لدي أن ابن الجارود ممن أفرد التأليف في الضعفاء والله أعلم.

سابعاً: الضعفاء والمتروكون للنسائي ٢١٥ هـ ـ ٣٠٣ هـ

ومصنفه هو الامام الحافظ المحدث الفقيه أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي، صاحب السنن، ولد سنة خمس عشرة ومائتين، وسمع قتيبة بن سعيد واسحاق بن راهويه وهشام بن عمار وغيرهم، وحدث عنه أبو بشر الدولابي وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري، وحمزة الكتاني وغيرهم، وتوفي سنة ثلاث وثلاثمائة[5]، وقد سبق التعريف به عند الكلام على سننه[6].

ومؤلفه مشهور بين أوساط المحدثين باسم الضعفاء والمتروكون[7].

تعريف بالكتاب وبيان أهم مميزاته:

١ـ لم يذكر النسائي لكتابه مقدمة يمكن بموجبها معرفة منهجه في الكتاب

---

(١) لسان ٤ : ٤٢٢.
(٢) لسان ٦ : ١٥٦.
(٣) لسان ٦ : ٢١٠.
(٤) لسان ٦ : ٢٧٠.
(٥) تذكرة الحفاظ : ٧٠١/٦٩٨.
(٦) انظر صفحة:١٥٦جـ٢.
(٧) وكتابه مطبوع في الهند مع كتاب التاريخ الصغير للامام البخاري، وأعيد تصويره قريباً.

والغرض الذي من أجله صنف كتابه، وأنما أبتدأ الكتاب بذكر الاسماء مباشرة.

٢ـ رتب كتابه على حروف المعجم حيث يورد اسم الراوي وغالباً ما ينسبه الى بلده، الا أنه لم يراع ترتيب الاسماء المبدوءة بحرف واحد بل ساقهم كيفما اتفق، وهو في صنيعه ذلك لم يخرج عن الاطار العام الموجود في عصره.

٣ـ يورد النسائي اسم الرجل واسم أبيه وجده، ثم يحكم عليه بما يراه في عبارة قصيرة، كقوله: ضعيف، ليس بثقة، متروك الحديث، ثم يختم الترجمة بنسبة الرجل الى بلدته.

نماذج من ذلك:

ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع، ضعيف، مدني[1].

خديج بن معاوية، ليس بالقوي، بصري[2].

محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، متروك الحديث مكي[3].

٤ـ قلما يستعمل النسائي التجريح بلفظ كذاب في الرمي بالكذب ولم ترد هذه العبارة في كتابه الا في ترجمة ثلاثة رواة هم:

أحمد بن عبد الله الجويباري الهروي، قال النسائي: كذاب[4].

أحمد بن أخت عبد الرزاق. قال النسائي: كذاب[5].

أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب قال النسائي: كذاب[6].

٥ـ غالباً ما يستعمل النسائي في الرمي بالكذب أو الاتهام به عبارة متروك الحديث، وقد سبق بيان ذلك عند الكلام على مبحث الألفاظ التي يستعملها المحدثون في الرمي بالكذب[7].

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٣.
(٢) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٧.
(٣) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢.
(٤) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦.
(٥) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦.
(٦) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦
(٧) انظر صفحة: ١٣١ جـ١.

٦ـ مما يلاحظ أن النسائي رحمه الله نادراً ما يجرح ببدعة، ولم يرد في كتابه تجريح بالبدعة الا في راوٍ واحد، فقد قال في ترجمة عبد الله بن شريك: ليس بالقوي، مختاري[1].

٧ـ امتاز كتاب النسائي، بانه غالباً ما ينسب كل راو الى بلده وقلما يهمل ذلك.

٨ـ كذلك امتاز كتاب النسائي، بانه اعتمد في تجريح الرواة على حكمه فقط ونادراً ما ينقل النسائي تجريح غيره في الراوي، أو يعتمد على غيره في ذلك، كما جاء في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، قال: متروك الحديث، شامي، روى عنه أبو أسامة، وقال الوليد بن مسلم: هو كذاب[2].

ما يؤخذ على المؤلف:

أما الملاحظات التي قد تؤخذ على كتاب النسائي فهي قليلة جداً حيث إنه ضعف بعض الحفاظ المشهورين، لكن العلماء ردوا ذلك عليه، ولم يأخذوا بقوله، من ذلك ما جاء في ترجمة احمد بن صالح المصري، قال فيه: ليس بثقة[3].

وقد تعقبه الذهبي في الميزان بقوله: الحافظ الثبت أحد الاعلام، آذى النسائي نفسه بكلامه فيه[4].

وكذلك ما جاء في ترجمته لأبي حنيفة في ضعفائه حيث قال: النعمان بن ثابت أبو حنيفة: ليس بقوي في الحديث[5].

قلت: ما كان ينبغي له أن يورده في الضعفاء.

ختم الامام النسائي كتابه بذكر الكنى بعد الفراغ من ذكر الاسماء.

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٦.
(٢) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٦.
(٣) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦.
(٤) ميزان ١: ١٠٣.
(٥) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٥.

ثامناً: الضعفاء للساجي: ... - ٣٠٧ هـ.

ومؤلفه الحافظ الإمام أبو يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي ابن عبد الرحمن الساجي البصري سمع عبيد الله بن معاذ العنبري، وهدبة بن خالد وأبا الربيع الزهراني وغيرهم، وروى عنه أبو أحمد بن عدي وأبو بكر الاسماعيلي وأبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان القاضي وآخرون.

كان من الحفاظ المتقنين جمع وصنف، وتوفي سنة سبع وثلاثمائة وقد قارب التسعين رحمه الله[١].

وكتابه مشهور لدى علماء الحديث بالضعفاء، ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسته قال: كتاب الضعفاء والمنسوبين الى البدعة من المحدثين والعلل لابي يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ الساجي الفقيه البصري، حدثني به شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد ابن مغيث رحمه الله... الخ وقد أورد روايته له من طريقين[٢].

وقد ذكره الشيخ محمد البشير بن ظافر الازهري في فصل من ألف في الضعفاء فقال: والعلامة الحافظ أبو يحيىٰ الساجي الفقيه البصري، له كتاب سماه الضعفاء والمنسوبون الى البدعة من المحدثين[٣].

وقد عرف الكتاب لدى كثير من العلماء بعلل الحديث، قال الذهبي في التذكرة: وللساجي كتاب في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن[٤].

وذكره الكتاني ضمن كتب العلل فقال: ولابي يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ الضبي البصري الساجي الحافظ محدث البصرة... الخ[٥].

وكذلك سماه علل الحديث كل من اسماعيل البغدادي صاحب هداية

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٧٠٩، الاعلام ٣: ٨١.

(٢) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٢١٠/٢١١

(٣) تحذير المسلمين: ١٣.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٧٠٩/٧١٠.

(٥) الرسالة المستطرفة: ١٤٨.

العارفين[1] والزركلي في الاعلام[2].

وقد عزا اليه كثيراً الحافظ ابن حجر في لسان الميزان في تراجم جماعة من الرواة أن الساجي ذكرهم في ضعفائه، كما جاء ذلك عنه في ترجمة كثير بن مروان الفهري[3]، وفي ترجمة منذر بن زياد الطائي قال ابن حجر: وقال الساجي: يحدث بأحاديث بواطيل، وأحسبه ممن كان يضع الحديث[4] وقال في ترجمة نصر بن باب أبي سهل الخراساني وقال الساجي: سمعت سلمة بن شبيب يحدث عنه مناكير[5].

الى غير ذلك من النقول التي استقت من كتابه. والله أعلم.

تاسعاً: الضعفاء للدولابي ٢٢٤ هـ ـ ٣١٠ هـ.

وصاحبه هو الحافظ العلامة أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الانصاري الرازي الدولابي الوراق، سمع أحمد بن أبي شريح الرازي، ومحمد ابن منصور الجواز، ومحمد بن بشر بن هارون بن سعيد الايلي وغيرهم، وعنه عبد الرحمن بن أبي حاتم وعبد الله بن عدي وابن حبان وآخرون كان عالماً حافظاً صاحب مصنفات، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، وتوفي سنة عشر وثلاثمائة[6].

أما مؤلفه في الضعفاء، فلم يصرح أحد ممن ترجم له حسبما تتبعته من مصادر أن له مؤلفاً باسم الضعفاء، لكن الحافظ ابن حجر قرنه بجماعة من الحفاظ صنفوا في الضعفاء في كثير من التراجم، وقد سلف بعضها عند الكلام على كتاب الضعفاء لابن الجارود، وثم نقول أخرى ظاهرها أن للدولابي كتاباً بالضعفاء. قال ابن حجر في ترجمة موسى بن دينار: ذكره العقيلي والدولابي ويعقوب بن سفيان وابن السكن وابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء[7].

---

(١) هداية العارفين في أسماء المؤلفين: ٣٧٢.
(٢) الاعلام ٣: ٨١.
(٣) لسان ٤: ٤٨٤.
(٤) لسان ٦: ٩٠.
(٥) لسان ٦: ١٥١.
(٦) تذكرة الحفاظ: ٧٥٩/٧٦٠، الاعلام ٦: ١٩٨
(٧) لسان ٦: ١١٧.

وقال في ترجمة يوسف بن السفر: وذكره الدولابي والساجي والعقيلي وغيرهم في الضعفاء[1].

عاشراً: كتاب الضعفاء للعقيلي: .....- ٣٢٢ هـ.

ومؤلفه هو الامام الحافظ ابو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، سمع جده لامه يزيد بن محمد العقيلي، وحماد بن اسماعيل الصايغ وأبا يحيى ابن أبي ميسرة، ومحمد بن أحمد بن الوليد بن برد الانطاكي وغيرهم، وحدث عنه أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي ويوسف بن الدخيل المصري وأبو بكر بن المقرىء وآخرون، قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف فكان من أتاه من المحدثين قال: أقرأ من كتابك، ولا يخرج أصله، فتكلمنا في ذلك وقلنا: أما أن يكون من أحفظ الناس، وأما أن يكون من أكذب الناس فاجتمعنا عليه، فلما أتيت بالزيادة، والنقص فطن لذلك فاخذ مني الكتاب، وأخذ القلم فأصلحها من حفظه، فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا وعلمنا أنه من أحفظ الناس، وقال أبو الحسن بن القطان: ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة[2].

وكتابه مشهور معروف باسم الضعفاء[3]، بدأه بمقدمة صغيرة قال في بدايتها: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد، وآله وسلم، حسبنا الله، وكفى، ولا حول الا به ثم ساق طائفة كثيرة من الآثار في معاني شتى جعلها موطئة لموضوع الكتاب يمكن اجمالها فيما يلي:

١- الاثار التي تدل على وجوب الكشف عن الرواة وبيان أحوالهم وضعفهم.

٢- الآثار التي تدل على أن السلف كانوا يفتشون عن الاسانيد بقصد معرفة الرواة.

٣- الآثار الدالة على أن بعض السلف كانوا يكرهون الرواية عن أصحاب الاهواء

---

(١) لسان ٦: ٣٢٣.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٨٣٤/٨٣٣، الاعلام ٧: ٢١٠.

(٣) وكتابه مخطوط وتوجد منه نسخة في ظاهرية دمشق.

وخاصة الدعاة منهم.

٤ـ الآثار التي تدل على الدوافع التي تحمل صاحبها على الكذب.

٥ـ الآثار الدالة على موقف السلف من الكذابين ومعاملتهم لهم عندما يكتشفون كذبهم.

٦ـ آثار في تقسيم العلماء للرواة حسب ثقتهم وضعفهم ومن يقبل حديثه ممن يترك حديثه.

وان رواية الحديث لا تقتصر على الاحتجاج بها، بل ان بعضها، يروى للمتابعة، وبعضها للمعرفة فقط.

هذه أهم المسائل التي عرض لها العقيلي في مقدمة كتابه، الا أن مما يؤخذ عليه فيها أنه أوردها دون ترتيب أو تنسيق بل ساقها حسبما اتفق.

تعريف بالكتاب وبيان بعض مميزاته وأهم الملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم حيث جمع الاسماء التي تبدأ بحرف واحد في مكان واحد وان لم يلاحظ ترتيبها حسب أسبقيتها.

٢ـ يورد المؤلف اسم الراوي واسم أبيه وجده ونسبته وكنيته ان وجدا ثم يتبع ذلك بذكر حكم أئمة الجرح والتعديل الذين سبقوه في الراوي وغالباً ما يقتصر في نقله على ائمة الشأن البخاري واحمد وابن معين وابن المديني ويحيى بن سعيد القطان، ويلاحظ أنه رحمه الله اذا نقل عن هؤلاء الائمة بدأ بالبخاري، ولا يتجاوزه الى غيره الا اذا لم يجد له قولاً.

٣ـ كثيراً ما يورد عقب أقوال ائمة الجرح والتعديل بعض حديث الراوي مما أنكر عليه ثم يكشف عن علته ويورد الطرق السليمة الخالية من العلل للحديث متعقباً بها الطرق المعلة، وتارة يكتفي بذكر أحاديث الراوي المعلة ثم يتعقبها بقوله: حديثه روي من وجه آخر، وهو يعني بذلك أن الحديث يثبت من طريق غير ذلك الطريق الذي أورده عن الراوي.

٤ـ كثيراً ما يؤجل العقيلي حكمه على الراوي، فيورده بعد نقل أقوال الائمة السابقين وتارة يصدر حكمه على الراوي مباشرة عقب ذكر اسمه، ثم يعقبه بأقوال ائمة الجرح والتعديل فيه.

٥ـ أحياناً يضعف العقيلي بعض الرواة بغير الطعن في الرواية بل من أجل البدعة وخاصة الرفض حيث يتجرأ بعض منتحليه بشتم بعض الصحابة رضي الله عنهم، أو يتعرض للنيل منهم.

٦ـ ختم كتابه بعد الفراغ من ذكر الاسماء الصريحة بذكر من عرف بكنيته.

حادي عشر: كتاب الضعفاء للجرجاني: ٢٤٢ هـ ـ ٣٢٣ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الحجة أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الاستراباذي الجرجاني الفقيه ولد سنة اثنتين واربعين ومائتين، وسمع من علي بن حرب وعمر بن شبة والربيع بن سليمان المرادي وغيرهم، قال الحاكم: كان من ائمة المسلمين، وقال الاستاذ أبو الوليد حسان بن محمد: لم يكن في عصرنا من الفقهاء أحفظ للفقهيات وأقوال الصحابة بخراسان منه. وقال أبو علي الحافظ: كان يحفظ الموقوفات والمراسيل، كما نحفظ نحن المسانيد، وتوفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة[١].

كتابه. وقد عرف كتابه باسم الضعفاء، قال الذهبي: وله تصانيف في الفقه، وكتاب الضعفاء في عشرة أجزاء[٢].

وذكره الكتاني ضمن المؤلفات في الضعفاء فقال: ولأبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي بن زيد الجرجاني الاستراباذي نسبة الى استراباذ بفتح الهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة، وآخره ذال معجمة بلدة كبيرة مشهورة من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان، الحافظ، أحد الائمة المتوفي باستراباذ في آخر سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة وهو في عشرة اجزاء[٣].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٨١٦/٨١٧، الاعلام ٤: ٣٠٩.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٨١٧، الاعلام ٤: ٣٠٩.

(٣) الرسالة المستطرفة: ١٤٤.

ثاني عشر، الضعفاء لأبي العرب التميمي: ....ـ ٣٣٣ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ المؤرخ محمد بن أحمد بن تميم المغربي الافريقي كان جده من أمراء أفريقيا، سمع من يحيى بن عمرو أبي داود العطار وعيسى ومحمد ابني مسكين وغيرهم.

وعنه ابناه تمام وتميم وأبو الحسن الخراط وربيع القطان وآخرون، له تصانيف كثيرة، وكان حافظاً لمذهب مالك مفتياً عالماً غلب عليه علم الحديث والرجال، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة[١].

كتابه: لم يصرح أحد من الائمة ممن ترجم له بأنه ألف كتاباً اسمه الضعفاء لكنه يغلب على الظن أن له مؤلفاً افرده في ذكر الضعفاء، ولا أدل على ذلك من صنيع الحافظ ابن حجر حيث قرنه مع غيره في كثير من تراجم الضعفاء بانهم ذكروهم في الضعفاء، وقد سبق ذكر شيء من ذلك، وزيادة على ذلك ما جاء في ترجمة يحيى بن عبد الجبار، قال الحافظ: ذكره أبو العرب في الضعفاء، ونقل عن أبي داود أنه قال فيه: كذاب[٢].

وقال في ترجمة عامر بن صالح بن عروة، وقال أبو العرب: قال محمد بن عبد الرحيم ليس بثقة[٣].

وقال في ترجمة حامد بن آدم المروذي: وذكره ابو العرب في الضعفاء، وفرق بينه وبين حامد بن آدم التلباني وهو هو[٤].

وقال في ترجمة ابراهيم بن هراسة الشيباني: ونقل أبو العرب في الضعفاء عن أحمد بن عبيد الله بن صالح العجلي انه قال: ابراهيم بن هراسة متروك الحديث[٥] الى غير ذلك من النقول التي أوردها له مما يدل على أن له مؤلفاً في ذلك.

---

(١) انظر تذكرة الحفاظ: ٨٨٩/٨٩٠، شجرة النور الزكية: ٨٣/٨٤، الاعلام ٦: ٢٠٠.
(٢) لسان ٦: ٢٦٦.　(٣) تهذيب ٥: ٧٢.　(٤) لسان ٢: ١٦٣
(٥) لسان ١: ١٢١/١٢٢.

ثالث عشر: كتاب الضعفاء لابن السكن: ٢٩٤ هـ ـ ٣٥٣ هـ

مؤلفه هو الحافظ الامام الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي نزيل مصر. ولد سنة أربع وتسعين ومائتين، وسمع أبا القاسم البغوي وسعيد بن عبد العزيز الحلبي، ومحمد بن محمد بن بدر الباهلي، وآخرين وروى عنه أبو عبد الله بن منده، وعبد الغني بن سعيد، وعلي بن محمد الدقاق وآخرون.

قال أبن ناصر الدين: كان أحد الائمة الحفاظ والمصنفين الايقاظ رحل وطوّف وجمع وصنف، له الصحيح المنتقى في الحديث، وقع الى أهل الاندلس، توفي في المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة(١).

كتابه: عرف كتابه في أوساط المحدثين باسم الضعفاء، ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسته فقال: كتاب الضعفاء والمتروكين لابي علي سعيد بن عثمان بن السكن، حدثني به أبو محمد بن عتاب رحمه الله، عن ابي عمر بن عبد البر الحافظ عن خلف ابن القاسم الحافظ عن أبي علي بن السكن ولم يتم تأليفه(٢).

وقد سبقت الاشارة الى أن ابن حجر ذكره فيمن قرنهم بانهم ذكروا رواة في ضعفائهم عند الكلام على كتاب كل من ابن الجارود وأبي العرب، وانظر في ذلك ترجمة كل من موسى بن دينار، والهيثم بن عدي، ويحيى بن عقبة بن ابي العيزار في لسان الميزان(٣).

وقال الشيخ محمد البشير بن ظافر الأزهري في فصل من ألف في الضعفاء والموضوعات والامام ابو علي سعيد بن عثمان بن السكن، له كتاب سماه الضعفاء والمتروكون ولم يتم تأليفه(٤).

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٣٨/٩٣٧، الاعلام ٣: ١٥٢.
(٢) فهرست ابن خير الاشبيلي: ٢١١.
(٣) انظر صفحة: ٤٠٤/٣٩٥ جـ ٣.
(٤) تحذير المسلمين: ١٣.

رابع عشر: كتاب المجروحين من المحدثين: لابن حبان: ... - ٣٥٤ هـ.

مؤلفه هو الامام الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ابن معاذ بن معبد التميمي البستي، سمع الحسين بن ادريس الهروي، وأبا خليفة الجمحي، وأبا عبد الرحمن النسائي وخلقاً آخرين، كان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم، وصاحب مصنفات منها، المسند الصحيح، والتاريخ، والانواع والتقاسيم وكتاب الضعفاء، توفي ابن حبان في شوال سنة اربع وخمسين وثلاثمائة[1].

وكتابه هو معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين.

تعريف بالكتاب وبيان بعض مميزاته[2].

١- بدأه بمقدمة طويلة قال في بدايتها بعد الديباجة: أما بعد فان أحسن ما يدخر المرء من الخير في العقبى وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار ويميز بينه وبين الموضوع من الاخبار، اذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح ولا استخراج الدليل من الصريح الا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف وأما الائمة المرضيون والثقات المحدثون فقد ذكرناهم بانسابهم وما يعرف من أبنائهم، واني ذاكر ضعفاء المحدثين واضداد العدول من الماضين ممن اطلق أئمتنا عليهم القدح وصح عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جرح، والعلة التي بها قدح ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول باخبارهم عند الاحتجاج، وأقصد في ذلك ترك الامعان والتطويل، والزم الاشارة الى نفس التحصيل، وبالله أستعين على السراء في المقالة، وبه نتعوذ من الحيرة والضلالة، انه منتهى رجاء المؤمنين وولي جزاء المحسنين[3] ثم ذكر مقدمة طويلة اشتملت على مسائل اهمها:

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٢٠، طبقات الشافعية الكبرى ٣: ١٣١/١٣٥ الاعلام ٦: ٣٠٦/٣٠٧.

(٢) وكتابه مطبوع، طبع مرة بالهند، ومرة أخرى بمصر.

(٣) مجروحين ١: ٤.

١ـ الحث على حفظ السنن ونشرها ,ساق فيها حديث رسول الله ﷺ:«نضر الله عبداً سمع مقالتي. . . . الحديث من عدة طرق، وأشار الى أنه يجب على العباد اتباع سنة النبي ﷺ، لأن الله تعالى جعله المحكم فيما بينهم، وعلق الايمان على قبول حكمه، فالتحكيم اليه ابان حياته والى سنته بعد مماته.

٢ـ التغليظ في الكذب على رسول الله ﷺ:

أورد في هذا المبحث حديث من كذب علي متعمداً، وقد ساقه من طرق مبيناً ما يشتمل عليه من مسائل وأحكام وأن المقصود من الحديث ابتداء الكذب أو رواية الحديث الذي يترجح كذبه مؤيداً ذلك بحديث من روى عني حديثاً يرى أنه كذب [1]. وكذلك حديث «كفى بالمرء إثماً ان يحدث بكل ما سمع».

٣ـ عنون للمبحث الثالث بقوله: ذكر الخبر الدال على استحباب معرفة الضعفاء، ذكر فيه حديث العرباض بن سارية: خطبنا رسول الله ﷺ خطبة بليغة. . . الحديث، وركز جل اهتمامه على قوله ﷺ فانه من يعش منكم فسيرى اختلافاً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين. . . الحديث، وأتبعه بذكر حديث الا ليبلغ الشاهد منكم الغائب، وفصل معنى الحديثين وبين المراد منها ودفع التعارض الظاهر بين ذكر الضعفاء وتناولهم وفضحهم وكشف أحوالهم، وبين ما يظن أن ذلك نوع من الغيبة المحرمة، وبين أن الكلام في الضعفاء لا يعد غيبة بل هو أمر مطلوب لتوقف كثير من مسائل الشرع عليه، ثم أتبع ذلك بأقوال كثير من أئمة الجرح والتعديل في ضرورة كشف حال الضعفاء وهتك سترهم، واظهار أحوالهم وعدم اخفائها، ثم تناول الكلام على الاسناد وضرورته في الحديث، اذ عليه يتوقف قبول الحديث أو رده، وأنه لا غنى للمحدث عنه، ثم أتبع ذلك بان الكشف عن أحوال الرواة خاص بمن دون الصحابة، لأنهم عدول بتعديل الله لهم.

٤ـ وفي المبحث الرابع تكلم فيه على التثبت في الرواية وضرورة السماع من العدل، ومنهج الصحابة رضوان الله عليهم في قبول الحديث والتثبت عند التحمل والاداء.

---

(١) الحديث سبق تخريجه.

٥- أما المبحث الخامس فأفرده للحديث عن مشاهير المحدثين في طبقات الصحابة والتابعين وأتباعهم كما تناول بالاسهاب الكلام على المشاهير في كل طبقة.

٦- خصص المبحث السادس للكلام على جواز القدح في الرواة، وذكر المجروحين منهم، وساق الادلة المبيحة لذلك.

٧- خصص المبحث السابع لذكر أنواع جرح الضعفاء، اذ ذكر عشرين نوعاً، وهذه الأنواع كلها تدخل تحت أصناف الكذابين والوضاعين سواء تعمد الكذب أو جرى على السنتهم دون قصد ويتلخصون فيما يلي:

١- الزنادقة.

٢- الكذابون المتعمدون.

٣- القصاص.

٤- المغفلون.

٥- الكذابون في السماع أو لقى المشايخ.

٦- الكذابون في سماع أحاديث معينة.

٧- من ادخل عليه الاحاديث.

٨- من قبل التلقين.

٩- من ابتلى بابن أو ربيب أو وراق.

١٠- من عرف بسرقة الحديث.

١١- من كان يقلب الاسانيد أو يركب المتون.

٨- اما المبحث الثامن فافرده للكلام على بعض اصناف من حديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، ومن هذه الاصناف:

١- أحاديث الرواة الذين يخطئون.

٢ـ حديث الثقات الذين يروون عن ضعفاء أو كذابين يدلسون أسماءهم بكنية أو ايهام.

٣ـ حديث المدلسين من الثقات.

٤ـ حديث الحفاظ الثقات غير الفقهاء اذا حدثوا من حفظهم.

٥ـ حديث الفقهاء غير المحدثين اذا حدثوا من حفظهم.

٦ـ حديث الثقات الذين عرفوا بتسوية الحديث.

هذه أهم المباحث التي عرضها ابن حبان في مقدمة كتابه.

تعريف بالكتاب وملاحظات عامة عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم وان لم يراع ترتيب الاسماء في كل حرف حسب اسبقيتها في الترتيب.

٢ـ يذكر ابن حبان اسم الراوي وأسم أبيه وكنيته ولقبه ان وجدا، ثم يذكر بعض مشايخه وبعض تلاميذه، ثم يتعقب ذلك ببيان حكمه على الراوي حسب ما يراه.

٣ـ يورد للراوي حديثاً أو حديثين مما أنكر عليه، وقد أشار الى ذلك في المقدمة عند الكلام على منهجه في الكتاب، وقد التزم بذلك الا في تراجم قليلة.

٤ـ كثيراً ما يستعمل ابن حبان هذه العبارات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل التعجب، أو... الا على سبيل الاعتبار، أو على أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره على الاحوال كلها، أو لا يجوز ذكر حديثه الا على سبيل القدح فيه، ونحوها من العبارات، والذي ينبغي أن يلاحظ أنه يقصد بهذه العبارات أحد أمرين:

١ـ أن الراوي قد انحط خبره عن درجة الاحتجاج مطلقاً، وفي هذه الحالة يعبر عنها بقوله لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا ذكر حديثه الا على سبيل القدح فيه،

أو لا يجوز الاحتجاج بخبره على الاحوال كلها، ونحو ذلك.

٤ـ ان الراوي لا يحتج به أو بحديثه في حالة التفرد مطلقاً، أما اذا شركه غيره من الثقات فانه يقبل حديثه، ويعتبر به، فحديثه لا يجوز الاحتجاج به عند التفرد فقط، أما اذا وافق غيره من الثقات فيقبل حديثه.

٥ـ في بعض الاحيان يذكر ابن حبان عقب حكمه على الرجل قول بعض الائمة والنقاد كيحيى بن سعيد القطان، وابن معين وعلي بن المديني وأحمد، يقوي بها حكمه على الرجل، وتارة يكتفي بحكمه هو على الراوي.

٦ - يورد ابن حبان أحاديث الراوي مما انكر عليه معلقة أولاً ثم يذكر الاسناد.

٧ـ أحياناً يستدل ابن حبان على ضعف بعض الاحاديث التي يوردها في تراجم بعض المجروحين بذكر أحاديث تعارضها أو تنقضها أو تخالفها.

٨ـ قلما يورد ابن حبان الضعفاء الذين يحتمل ضعفهم ممن يقال في مثلهم صدوق يهم، أو صدوق يخطىء، وجل من يذكرهم من الرواة هم المغرقون في الضعف.

٩ـ ختم ابن حبان كتابه بذكر الكنى بعد الفراغ من ذكر الاسماء ثم قال: قد أملينا ما حضرنا من ذكر الضعفاء والمتروكين، وأضداد العدول من المجروحين، وفصلنا أنواع القدح فيهم بالبراهين الواضحة التي لا خفاء بها على ذوي الحجا، وأنواع الجرح بالدلائل النيرة التي لا ينكرها أولو النهى مما أرجو الغنية فيها لمن أراد الوقوف على معرفتها ممن همه أمر دينه من المتفقهة وأصحاب الحديث معاً، وأنا أسأل الله جلا وعلا أن يمن علينا بالتوفيق لما يقربنا من الدنو من باب ربه ويباعدنا من مقارنة عدوه وبه نتعوذ من سوء وحشة المناقشة في دار الثواب، والمحاسبة، انه جواد كريم رؤوف رحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا المصطفى وآله وجميع النبيين والمرسلين كثيراً[1].

---

(١) مجروحين ٣: ١٦٠/١٦١.

خامس عشر: كتاب الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عدي: ٢٧٧ هـ ـ ٣٦٥ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني ويعرف بابن القطان.

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، وسمع من بهلول بن اسحاق الانباري وأبي عبد الرحمن النسائي وأبي يعلى الموصلي وغيرهم، وروى عنه أبو العباس بن عقدة وأبو سعد الماليني، وحمزة بن يوسف السهمي وآخرون، قال ابن عساكر: كان ثقة على لحن فيه، وقال حمزة السهمي: سألت الدارقطني ان يصنف كتاباً في الضعفاء فقال: اليس عندك كتاب ابن عدي، فقلت: بلى، قال: فيه كفاية لا يزاد عليه، وقال الخليلي: كان عديم النظير، حفظاً وجلالة، وسألت عبد الله بن محمد الحافظ أيهما أحفظ ابن عدي أو ابن قانع فقال: زر قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي ابن قانع.

وقال أيضاً: سمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول: لم أر أحداً مثل أبي أحمد ابن عدي، فكيف فوقه في الحفظ. توفي في جمادي الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة[١].

كتابه: قد سمي كتابه بالكامل في ضعفاء الرجال، قال ابن عدي في مقدمة الكتاب بعد الديباجة: وقد أقام الله عز وجل قوماً من صحابة نبينا ﷺ والتابعين بعدهم، وتابعي التابعين الى يومنا هذا من يبين أحوالهم وينبه على الضعفاء منهم ويعتبر رواياتهم فيعرف بذلك صحيح الاخبار من سقيمها حسبة منهم في ذلك، وحذراً أن لا يكونوا ممن قال ﷺ «من حدث بحديث وهو يرى أنه كذب فهو احد الكاذبين» وهم في المرتبة التي يسمع ذلك منهم، ويقبل قولهم فيهم لمعرفتهم بهم، اذ هو علم يدق لا يحسنه الا من فهمه الله ذاك، وأنا ذاكر أساميهم ومبين فيهم الوجه الذي استحقوا به قبول قولهم في رواة الاخبار، وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٤٠/٩٤٤.

بضرب من الضعف ومن اختلف فيهم، فجرحه البعض وعدله البعض الآخرون، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة فلعل من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه، أو مال اليه، وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله أو يلحقه بروايته له أسم الضعف لحاجة الناس اليها، لاقربه على الناظر فيه، وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راوياً منهم، ولا يبقى من الرواة الذين أذكرهم الا من هو ثقة أو صدوق وان كان ينسب الى هوى وهو فيه متأول، وأرجو أني أشبع بكتابي هذا، وأشفي الناظر فيه، ومضمن ما لم يذكره أحد ممن صنف في هذا المعنى شيئاً، وسميته الكامل في ضعفاء الرجال ملتمساً في كل ذلك رضى الله عز وجل وجزيل ثوابه وبه استعين وعليه توكلي وبه توفيقي وهو حسبي ونعم الوكيل[1].

ويظهر من هذه السطور التي صدر بها مقدمته رسم منهجه الذي سار عليه في كتابه، وستأتي الاشارة الى ذلك بشيء من التفصيل عما قريب.

وقد أثنى العلماء على كتابه أيما ثناء، واعتبروا اسمه مطابقاً لمضمونه حيث جعلوه أكمل كتاب سطر في هذا الشأن، قال الكتاني: ولأبي أحمد عبد الله بن عدي ابن عبد الله بن محمد بن المبارك الجرجاني الحافظ الكبير أحد الجهابذة، المرجوع اليهم في العلل والرجال ومعرفة الضعفاء، وكتابه هذا هو المعروف بالكامل، ذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان من رجال الصحيحين وذكر في ترجمة كل واحد حديثاً فأكثر، من غرائبه ومناكيره... وهو اكمل كتب الجرح وعليه الاعتماد فيها، والى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون[2].

وقال ابن ظافر الازهري: ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل هو أكمل الكتب واجلها في ذلك[3].

وقد وضع لكتابه[4] مقدمة طويلة ذكر فيها اموراً هامة لها تعلق بالجرح والتعديل يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

(١) الكامل ١/أ. (٢) الرسالة: ١٤٥. (٣) تحذير المسلمين: ١٣.

(٤) الكتاب لا يزال مخطوطاً منه نسخة في مكتبة احمد الثالث بتركيا.

١ـ عقد ثلاثين باباً عنون لها بقوله: أبواب جامعة في الكذب وتشديد العقوبة فيه، وتناول فيها مسائل شتى بين فيها ذم الكذب وتحريمه وأنه من أعظم الذنوب وخاصة ما كان منه على النبي ﷺ وأن الكذب يهدي بصاحبه الى النار، وأنه مؤدي الى الفجور، ومنشأة دناءة وخسة من صاحبه، وأنه مجانب للايمان، وأنه لا ينبغي الكذب في الجد أو الهزل الا في المواطن المرخص فيها، وأن الكذب على النبي ﷺ يستوجب النار، بعد لعن الله والملائكة والناس اجمعين، وانه لا يقتصر على الواضع، بل تجاوزه الى الراوي اذا ظن ذلك، وأنه ينبغي للراوي أن يتنكب طريق الكذب وما يجر اليه من تلقين أو تدليس حتى لا يقع في الكذب، وأن الصحابة رضوان الله عليهم فمن بعدهم من التابعين وأبنائهم قد كانت لهم مواقف استهدفوا منها مجانبة الكذب، فقد شددوا في الرواية بل قللوا منها مخافة الوقوع في الكذب لا سيما من كبر منهم أو نسي بل كان بعضهم تعتريه حالة من الفزع ويمتقع لونه عندما يحدث عن رسول الله ﷺ. بل ذهب بعضهم الى الانكار على من أكثر من الرواية، كما ان بعضهم اقتصر في الرواية على حفظه ولم يتجاوز ذلك، وذهب بعضهم الى الاحتياط في الضبط فأستأذنوا النبي ﷺ في الكتابة فاذن لهم، فكتبوا وكانوا يحدثون من كتبهم، الى غير ذلك من المسائل المتعلقة بذلك.

ثم أعقب ذلك بمباحث رآها متممة لذلك حيث أورد فصلاً فيه من أطلق عليه عبارة الكذب من لدن الصحابة الى عصر أتباع التابعين، وذكر فيه كثيراً من آثارهم في ذلك، والناظر في ذلك يرى غالب هذه العبارات أنما قصد بها الخطأ أو الوقوع فيه.

ثم أورد بعد ذلك فصلاً نفيساً ذكر فيه طبقات أئمة الحديث وجهابذته الذين اشتهروا بالكلام في الرواة تجريحاً وتعديلاً، وقاموا بحفظ السنة وكتابتها وكشف عللها ومعرفة طرقها فذكر مشاهيرهم رجلاً رجلاً مبيناً منزلة كل واحد وفضله وثناء أئمة الحديث عليه، وبيان بعض أقواله في التجريح والتعديل، وقد أوردهم حسب طبقاتهم من لدن الصحابة رضي الله عنهم حتى عصره.

ثم أعقب ذلك بفصل بين فيه مراد الائمة من قولهم «ما رأينا في الصحالين

أكذب منهم في الحديث».

ثم عقد فصلاً ذكر فيه بعض من رغب في الكذب واستمرأه واستحلاه.

ثم تلا ذلك بفصل عرض فيه للكلام على حديث: يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له، مبيناً الطرق التي ورد فيها.

وأعقب ذلك بفصل آخر أورد فيه أثر إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم أورده مرفوعاً ومقطوعاً، وأشار الى أنه لا يثبت مرفوعاً.

ثم عقد فصلاً عنون له بقوله: صفة من لا يؤخذ عنه العلم، ذكر فيه بعض الآثار عن أئمة الشأن فيمن يجب ترك حديثه ومجانبة روايته.

ثم ختم مقدمته بفصل عنون له بقوله: صفة من يؤخذ عنه العلم، أورد فيه من الآثار عن أئمةالحديث في بيان الصفات التي يجب توافرها في الراوي حتى يكون أهلاً للرواية، ومعدنا لحمل حديث رسول الله ﷺ.

هذه أهم المباحث التي اشتملت عليها مقدمة كتابه، وهي لا شك مباحث قيمة، ومما يزيد من أهميتها وقيمتها العلمية أنه ساقها جميعها مسندة الى مصادرها أو من قالها.

منهجه في كتابه، وملاحظات هامة تتعلق به:

أشار رحمه الله تعالى الى المنهج الذي سار عليه فيما سبق ذكره من قوله، وقد التزم رحمه الله بذلك المنهج، ولذا جاء كتابه بمنهج يمكن تلخيصه فيما يلي:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم وان لم يراع ترتيب الاسماء حسب أسبقية الحروف.

٢ـ يذكر المؤلف اسم الراوي منسوباً ثم يذكر كنيته ولقبه ان وجدا.

٣ـ يصدر المؤلف الحكم على الراوي بما ينقله من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ويسوق ذلك بأسانيده الى قائليها، ثم يورد بعض ما أنكر على الراوي من

أحاديث مبيناً علتها ثم يختم ترجمة الراوي ببيان حكمه فيه.

٤ـ مما يلاحظ ان ابن عدي ممن يورىٰ في حكمه ولا يصرح، وكثيراً ما يستعمل عبارة «بينِّ الضعف لا يتابع على حديثه اما متنا واما اسناداً»، ونحو ذلك فيمن يحكم على روايته بالترك.

و «عبارة» وأرجو أنه ممن لا يتعمد فيمن حكم عليه بالضعف لشدة وهمه وخطئه.

وعبارة «ممن يكتب حديثه» فيمن يعتبر بحديثه ويصلح حديثه للمتابعة.

٥ـ كثيراً ما يذكر في ترجمة الراوي بعض شيوخه أو تلاميذه ممن رووا عنه، وذلك للتعريف بطبقة الراوي.

٦ـ قلما يضعف الراوي بالبدعة، وغالباً ما يكون حكمه مبنياً على ما يتعلق بروايته.

٧ـ ختم كتابه بذكر من عرف بكنيته بعد الفراغ من ذكر من عرف باسمه.

سادس عشر: كتاب الضعفاء للازدي :ـ٣٧٤ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العلامة أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله ابن بريدة الموصلي حدث عن أبي يعلي ومحمد بن جرير والباغندي وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي وغيرهم.

وروى عنه ابراهيم بن عمر البرمكي وأبو نعيم الحافظ وأحمد بن الفتح بن فرغان وآخرون.

قال الخطيب: كان حافظاً صنف في علوم الحديث، وسألت عنه البرقاني فضعفه، حدثني النجيب عبد الغفار الارموي قال: رأيت أهل الموصل يوهنونه ولا يعدونه شيئاً، مات في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة[1].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٦٧، وذكر الزركلي أنه توفي سنة ٣٦٧ هـ، الاعلام ٦: ٣٢٩.

وكتابه معروف باسم الضعفاء والمتروكين، ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسته فقال: كتاب الضعفاء والمتروكين، تأليف أبي الفتح محمد بن الحسين الازدي الموصلي، حدثني به أبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب رحمه الله قال ثنا أبو عمر بن عبد البر قال، نا اسماعيل بن عبد الرحمن القرشي أنا أبراهيم بن بكر الموصلي قال: نا أبو الفتح مؤلفه رحمه الله[1].

وأشار اليه الكتاني في رسالته فقال: ولأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين بن عبد الله بن يزيد بن النعمان الأزدي نسبة الى أزد شنودة والموصلي، نزيل بغداد الحافظ المتوفي سنة ٣٧٤ هـ قال الذهبي: له مصنف كبير في الضعفاء، وهو قوي النفس في الجرح، وهاه جماعة بلا مستند طائل[2].

وقد وقف الحافظ الذهبي على كتابه وناقشه في بعض آرائه، فقد جاء في ترجمة أبان بن اسحاق المدني قوله: وقال أبو الفتح الازدي: متروك قلت- أي الذهبي-: لا يترك، فقد وثقه أحمد والعجلي وأبو الفتح يسرف في الجرح وله مصنف كبير الى الغاية في المجروحين جمع فاوعى وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد الى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه وسأذكره في المحمدين[3].

وقال في ترجمة ابراهيم بن محمد بن يوسف بن سرج أبي اسحاق الفريابي: وقال الازدي: وجده ساقط. قلت- أي الذهبي- لا يلتفت الى قول الازدي فان في لسانه في الجرح رهقاً[4].

وقال في ترجمة عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن أبي بكر المدني: واما الازدي فقال: كان يضع الحديث، قلت- أي الذهبي- وهذه زلة قبيحة[5].

وقال في ترجمته في الميزان: جمع وصنف وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات[6].

---

(١) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٢١١.
(٢) الرسالة المستطرفة: ١٤٤/١٤٥.
(٣) ميزان ١: ٥.
(٤) ميزان ١: ٦١.
(٥) ميزان ٢: ٥٣٨.
(٦) تهذيب ٣: ٥٢٣.

سابع عشر: كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني: ٣٠٦ هـ ـ ٣٨٥ هـ ..

ومؤلفه هو الامام شيخ الاسلام حافظ الزمان أبو الحسن علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني الشهير، ولد سنة ست وثلاثمائة، وسمع من البغوي وابن أبي داود وابن صاعد والحضرمي وغيرهم. وحدث عنه الحاكم وتمام الرازي وعبد الغني بن سعيد وأبو بكر البرقاني وخلق آخرون.

قال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، واماماً في القراء والنحويين.

وقال الخطيب: كان فريد عصره وأمام وقته، وانتهى اليه علم الاثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد والاضطلاع من علوم كالقراءات... الخ.

وقال عبد الغني بن سعيد: أحسن الناس كلاماً على الحديث ابن المديني في زمانه، وموسى بن هارون في وقته والدارقطني في وقته من تصانيفه السنن، والعلل الواردة في الاحاديث النبوية، والمجتبي من السنن المأثورة، والمختلف والمؤتلف في الحديث، والضعفاء توفي في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة[1].

كتابه:

اما كتابه فقد عرف لدى المحدثين والنقاد بالضعفاء، والظاهر ان للدارقطني أكثر من كتاب مؤلف في الضعفاء، فقد ذكر له ابن خير الاشبيلي كتابين.

اما الأول: فقد سماه: مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين، تأليف أبي الحسن الدارقطني رحمه الله، جزء حدثني به الشيخ الفقيه ابو القاسم أحمد بن محمد بن بقي رحمه الله، قراءة مني عليه قال: حدثني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن منظور القيسي رحمه الله سماعاً عليه باشبيلية بقراءة أبي علي الغساني رحمه الله قال: نابه أبو ذر عبد بن أحمد الهروي عن أبي الحسن الدارقطني مؤلفه رحمه الله[2].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٩١/٩٩٥، الاعلام ٥: ١٣٠.

(٢) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٢٠٩/٢١٠.

وأما الثاني فقال فيه : كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين تأليف الدارقطني رحمه الله ، حدثني به شيخنا أبو الحسن شريح بن محمد المقري رحمه الله عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور المذكور عن أبي ذر عبد بن أحمد الهروي قال، أنابه أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ عن الدارقطني أبي الحسن مؤلفه[1].

ويمكن أن يكون الكتابان واحداً، الاول بمثابة المقدمة، والثاني هو الكتاب، الا انه لما كان في رواية الكتاب زيادة في الاسناد، وهو ابن أبي الفوارس ،وكذلك تعدد شيخي ابن خير جعلهما كتابين.

وله أيضاً كتاب الضعفاء والمتروكين ، من رواية أبي محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري عنه وهذا الكتاب نتيجة سؤال ومحاورة للدارقطني من تلميذه البرقاني، كما جاء ذلك في مقدمته، قال ابو بكر احمد بن محمد بن غالب الخوارزمي البرقاني: طالت محاورتي مع أبي منصور ابراهيم بن الحسين بن حمكان لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني عفا الله عني وعنهما في المتروكين من اصحاب الحديث فتقرر بيننا وبينه على ترك من أثبته على حروف المعجم في هذه الورقات[2].

ومن هذه المقدمة يظهر أن هذا الكتاب يغاير الكتابين السابقين، أذ أن راويه البرقاني هو الذي قام بترتيبه وتدوينه على ما اتفق عليه هو ومؤلفه.

تعريف بالكتاب: وأهم مميزاته:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم بدأ فيه بالأسماء، وبعد الفراغ منها أعقبها بالكنى.

٢ـ يذكر المؤلف اسم الراوي وأسم أبيه ونسبته الى بلدته، وتارة يذكر اسم بلدته دون أن ينسبه اليها.

---

(١) فهرسة ابن خير: ٢١٠.

(٢) الضعفاء: ١٢/أ والكتاب مخطوط، منه نسخة في المكتبة الظاهرية.

٣ـ كثيراً ما يذكر بعض شيوخ الراوي، وكذلك أشهر من روى عنه.

٤ـ قلما يصرح بحكمه على الراوي، وفي اغلب الاحيان يكتفي بذكر اسم الراوي ونسبته وبعض شيوخه وتلامذته. والذي يظهر أنه يكتفي بذلك لتصريحه بالحكم على الرواة فيما سبق من المقدمة اذ حصل الاتفاق بينه وبين الدارقطني في أن من يثبتهم في هذا الجزء انما هم المتروكون.

٥ـ نادراً ما يحكي المؤلف تضعيف غير الدارقطني للراوي، اذ قد جاء ذلك عنه في مواطن قليلة جداً.

٦ـ نادراً ما يذكر في ترجمة الراوي حديثه، وفي الغالب يكتفي بذكر الراوي فقط.

وثم جزء آخر معروف باسم: من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين.

وهذا الجزء ألفه محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن سليمان بن حسن المقدسي، والكتاب أستله مؤلفه من سنن الدارقطني حيث استخرج اسماء الرجال الذين تكلم فيهم الدارقطني في سننه، وجمعهم في هذا الجزء، ورتبهم على حروف المعجم[1].

وقد رأيت من المناسب ايراده ضمن كتب الدارقطني حيث أنه صاحب مادة الكتاب وان كان لواضعه حق الترتيب والتنسيق.

تعريف بالكتاب واهم ما يتميز به:

أـ أهتم المؤلف بترتيب الكتاب على حروف المعجم، ولم يراع ترتيب الاسماء في كل حرف حسب اسبقية الاحراف الثانية، بل ساقها دون ترتيب، وان كان قد التزم ذكر كل اسماء متجانسة على حدة.

بـ يورد اسم الراوي ثم يتبعه بكلام الدارقطني فيه.

---

(١) والكتاب مخطوط، وتوجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق.

جـ قليلاً ما يورد أحاديث الراوي الذي تكلم فيها من أجله ثم يتعقبه بقول الدارقطني مبينا علة الحديث الذي ضعف بموجبه ذلك الراوي.

د ـ انفرد المؤلف بنقل كلام الدارقطني فقط، ولم يورد كلام غيره في أي ترجمة من التراجم التي ساقها.

هـ ـ تارة ينقل عن الدارقطني أكثر من قول في الرجل، والظاهر أنه انما يفعل ذلك تبعاً لتعدد كلام الدارقطني في الرجل، وذكره في أكثر من موضع.

و ـ غالباً ما يورد اسم الرجل منسوباً الى أبيه وجده ويذكر كنيته ولقبه ان وجدا مشيراً الى بعض مشايخ الراوي، ومن روى عنه لمعرفة طبقته ثم يتبعه بحكم الدارقطني في الراوي ثم يختم الترجمة بقوله قاله الدارقطني.

ثامن عشر: كتاب الضعفاء لابن شاهين: ٢٩٧ هـ ـ ٣٨٥ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الامام المفيد الكثير التصنيف محدث العراق أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين، ولد سنة سبع وتسعين ومائتين، وسمع محمد بن محمد بن سليمان الباغندي ومحمد بن هارون ابن المجدر، وابا حبيب العباس بن البرتي وغيرهم.

وروى عنه ابو سعد الماليني وأبو بكر البرقاني وأبو القاسم التنوخي وآخرون.

قال ابن ماكولا: ثقة مأمون سمع بالشام وفارس والبصرة، وجمع الابواب والتراجم وصنف شيئاً كثيراً، قال أبو الحسين بن المهتدي بالله، قال لنا ابن شاهين: صنفت ثلاثمائة مصنف وثلاثين مصنفاً... الخ قال العقيقي: مات في ذي الحجة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة[1].

مصنفه:

وكتابه هو الضعفاء، وهو من الكتب التي أغفل الاشارة اليها ابن خير

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٨٧/٩٩٠، الاعلام ٥: ١٩٦.

الاشبيلي والكناني وسائر من ترجم له، وقد جاء عن الحافظ ابن حجر ما يشعر بان له كتاباً في الضعفاء حيث قرنه بجماعة من الحفاظ، كل له كتاب في الضعفاء، وقد سلفت الاشارة الى شيء منها فيما سبق وثم نقول أخر منها ما جاء في ترجمة غياث بن ابراهيم قوله: ذكره العقيلي وابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء[1].

وقال في ترجمة كثير بن مروان الفهري: ذكره ابن شاهين والعقيلي والساجي في الضعفاء[2].

وقال في ترجمة الهيثم بن عدي: ذكره ابن السكن وابن شاهين وابن الجارود والدارقطني في الضعفاء[3].

وقال في ترجمة يحيى بن عقبة بن أبي العيزار: ذكره الساجي والعقيلي والدولابي وابن شاهين وابن الجارود في الضعفاء[4].

بل جاء عنه ما يدل على ذلك بأصرح مما ذكر، فقد قال في ترجمة عطاء بن عجلان، وقال ابن شاهين في الضعفاء، قال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون[5].

وقال في ترجمة العلاء بن زيد: ويعرف بابن ريدل، وقال ابن شاهين في الضعفاء: قال ابن معين: ليس بثقة[6].

وقال في ترجمة محمد بن مروان السدي الأصغر: ذكره ابن شاهين في الضعفاء[7].

فهذه النصوص وغيرها ترجح القول بان لابن شاهين كتاباً في الضعفاء والله أعلم.

تاسع عشر: كتاب الضعفاء للحاكم: ٣٢١ هـ ـ ٤٠٥ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الكبير امام المحدثين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد

---

(١) لسان ٤: ٤٢٢.
(٢) لسان ٤: ٤٨٤.
(٣) لسان ٦: ٢١٠.
(٤) لسان ٦: ٢٧٠.
(٥) تهذيب ٧: ٢٠٩.
(٦) تهذيب ٨: ١٨٣.
(٧) تهذيب ٩: ٤٣٧.

ابن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، ولد سنة احدى وعشرين وثلاثمائة، روى عن أبيه ومحمد بن علي بن عمر المذكر، وأبي العباس الأصم، وأبي جعفر محمد بن صالح بن هانىء وغيرهم.

وحدث عنه البيهقي وأبو الفتح بن أبي الفوارس وأبو العلاء الواسطي وغيرهم.

كان من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، ولي قضاء نيسابور وكان ينفذ في الرسائل الى ملوك بني بويه، صنف كتباً كثيرة جداً منها تاريخ نيسابور والاكليل، والمدخل، وبراجم الشيوخ وغيرها، توفي سنة خمس وأربعمائة في شهر صفر[١]

كتابه: وقد عرف كتابه باسم الضعفاء، ولم أجد من أشار اليه فيمن ترجم له أو تناول الكلام على مصنفاته الا مـا ذكره ابن ظافر الازهري في فصل من ألف في الموضوعات فقال: وهم على قسمين، قسم جعلوا مصنفاتهم عامة مشتملة على ذكر الرجال الكذابين والضعفاء... الى أن قال: والضعفاء للحاكم[٢].

تمام العشرين: تكملة الكامل لابن طاهر المقدسي: ٤٤٨هـ - ٥٠٧هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العالم المكثر أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، ويعرف بابن القيسواني الشيباني، سمع من الفقيه أبي نصر وأبي عثمان بن ورقاء وأبي محمد الصريفيني وابي الحسن بن النقور وطبقتهم، ولد سنة ثمان وأربعين وأربعمائة في شوال، قال ابن منده: كان ابن طاهر أحد الحفاظ حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثير التصانيف لازماً للأثر، وقال ابن طاهر عن نفسه: بلت الدم في طلب الحديث مرتين، مرة ببغداد، ومرة بمكة، كنت أمشي حافياً في الحر فلحقني ذلك، وما ركبت دابة قط في طلب الحديث، وكنت أحمل كتبي على ظهري، وما سألت في حال الطلب أحداً، كنت أعيش على ما يأتي،

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٠٣٩ / ١٠٤٥، الاعلام ٧: ١٠١

(٢) تحذير المسلمين: ١٣.

توفي ابن طاهر عند قدومه بغداد من الحج يوم الجمعة في ربيع الاول، وقال أبو المعمر: في نصف ربيع الأول سنة سبع وخمسمائة[1].

وكتابه مشهور بتكملة الكامل، وظاهر من تسميته أنه على غرار الكامل لابن عدي، ذيل به عليه وأكمله وقد أشار اليه الحافظ ابن حجر فقال في ترجمة ابراهيم بن حبان الجبيلي من ساحل دمشق: ذكره ابن طاهر في تكملة الكامل[2].

وقال ابن ظافر: وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على الكامل لابن عدي بكتاب لم اره[3].

الحادي والعشرين: كتاب الضعفاء للحازمي :٥٤٨ هـ ٥٨٤ هـ.

ومؤلفه هو الامام الحافظ البارع النسابة أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان ابن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني الحازمي، ولد سنة ثمان وأربعين وخمسمائة، وسمع من أبي الوقت السجزي وأبي زرعة المقدسي والحافظ أبي العلاء الهمداني وغيرهم.

صنف في الحديث عدة مصنفات، وأملى عدة مجالس، وكان كثير المحفوظ حلو المذاكرة، يغلب عليه معرفة احاديث الأحكام، قال ابن الدبيثي: قدم بغداد وسكنها، وتفقه بها على مذهب الشافعي وجالس العلماء وتميز وفهم وصار عن أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله مع زهد وتعبد.

وقال ابن النجار: كان من الائمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه، ورجاله، ألف كتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب عجالة المبتدي في الانساب والمؤتلف والمختلف في أسماء البلدان، وأسند أحاديث المهذب لأبي اسحاق. وكان ثقة حجة نبيلاً زاهداً عابداً ورعاً ملازماً للخلوة والتصنيف وبث العلم، أدركه أجله شاباً. مات في جمادي الاول سنة اربع وثمانين وخمسمائة[4].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٢٤٢/١٢٤٥.

(٢) لسان ١: ٥٢.

(٣) تحذير المسلمين: ١٣.

(٤) تذكرة الحفاظ: ١٣٦٣/١٣٦٥.

كتابه :

وعرف كتابه باسم الضعفاء والمجهولين، ذكره الكوثري في مقدمته لكتاب شروط الائمةالخمسة عند الكلام على ذكر مؤلفاته[1].

الثاني والعشرين: كتاب الضعفاء للشيرازي: ٥٢٩ هـ ٥٨٥ هـ

ومؤلفه هو الحافظ الرحال أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن ابراهيم الصوفي مفيد بغداد شيخ الصوفية، بالرباط الارجواني، وصاحب الاربعين البلدانية ولد سنة تسع وعشرين وخمسمائة ببغداد، وسمع من الكروجي، وابن ناصر وطبقتهما، أجاد تصنيف الأربعين وأبان عن حفظ وله رحلة واسعة، وكان صدوقاً موثقاً، كتب عنه ابو المواهب الحافظ، ووثقه ابن الدبيثي، وكان ظريفاً، حلو المحاضرة توصل الى الدولة وذهب رسولاً من الخليفة الى الاطراف وارتفعت رتبته وكثر ماله، توفي في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وخمسمائة[2].

وكتابه يسمى بالضعفاء، أشار اليه الذهبي في الميزان فقال في ترجمته أحمد بن بحر العسكري: ما علمت بالرجل بأساً، وانما ذكرته تبعاً ليوسف بن أحمد الشيرازي الحافظ في الجزء الأول من الضعفاء، تأليفه فما قال فيه شيئاً يقتضي لينا، بل ذكر عن أبي محمد بن أبي حاتم قال: عرضت على أبي حديثه فقال: صحيح وما عرفه[3].

وقال في ترجمة احمد بن عتاب المروزي: ما كل من روى المناكير يضعف، وانما أوردت هذا الرجل لأن يوسف الشيرازي الحافظ ذكره في الجزء الأول من الضعفاء من جمعه[4].

الثالث والعشرين: كتاب الضعفاء لابن الجوزي: ٥١٠ هـ ـ ٥٩٧ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الامام العلامة، عالم العراق، وواعظ الآفاق، جمال الدين

---

(١) شروط الائمة الستة: ٤.

(٢) ميزان ١: ٨٤.

(٣) تذكرة الحفاظ: ١٣٥٦/١٣٥٧، الاعلام: ٢٨٤.

(٤) ميزان ١: ١١٨.

أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي، المعروف بابن الجوزي البغدادي الحنبلي، الواعظ المفسر، صاحب التصانيف السايرة في فنون العلم، ولد سنة عشر وخمسمائة هـ، وسمع ابا القاسم ابن الحصين وعلي بن عبد الواحد الدينوري وأبا عبد الله الحسين بن محمد البارع وغيرهم وحدث عنه ابنه الصاحب محيي الدين وسبطه الواعظ شمس الدين يوسف ابن فرغل والحافظ عبد الغني وابن الدبيثي واخرون.

قال الذهبي: كتب بخطه ما لا يوصف كثرة ووعظ في حدود سنة عشرين وخمسمائة الى أن مات، وقال الموفق عبد اللطيف: كان ابن الجوزي لطيف الصورة حلو الشمايل رخيم النغمة موزون الحركات والنغمات لذيذ المفاكهة يحضر مجلسه مائة الف أو يزيدون لا يضيع من زمانه شيئاً، يكتب في اليوم أربعة كراريس وله في كل علم مشاركة، ولكنه كان في التفسير من الاعيان، وفي الحديث من الحفاظ، وفي التاريخ من المتوسعين ولديه فقه كاف، وأما السجع الوعظي فله فيه ملكة قوية، وقال الذهبي: وكانت جنازته مشهورة شيعه الخلائق يوم الجمعة ثالث عشر شهر رمضان الى مقبرة باب حرب سنة سبع وتسعين وخمسمائة وقد قارب التسعين[1].

وكتابه معروف باسم: أسماء الضعفاء والوضاعين وذكر من جرحهم من الائمة الكبار الحافظين[2].

قال ابن الجوزي في مقدمة كتابه: وقد جمعت بحمد الله كتاباً كبيراً يحتوي على الاحاديث الواهية، سميته كتاب العلل المتناهية في الاحاديث الواهية. ثم افردت للموضوعات كتاباً سميته كتاب الموضوعات من الاحاديث المرفوعات، وهذا كتاب أسماء الضعفاء والوضاعين، وذكر من جرحهم من الائمة الكبار الحافظين، مثل أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني والبخاري ومسلم وابراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي وكان من كبار الحفاظ، كان أحمد بن حنبل يكاتبه وأبي

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٣٤٧/١٣٤٢.

(٢) الكتاب مخطوط، ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق.

حفص عمرو بن علي الفلاس ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم ، وأبيه ، وأبي زرعة وزكريا الساجي ، وابي الحسين علي بن الجنيد وكان حافظاً من اصحاب محمد بن مسلم بن وارة وأبي عبد الرحمن النسائي وأبي جعفر العقيلي وأبي أحمد بن عدي وأبي الحسن الدارقطني وابي الفتح الازدي وغيرهم من العلماء، وقد يقع خلاف في بعض المجروحين فيعده بعضهم من الثقات وترجيح أحد الأمرين الى المجتهدين من علماء النقل على تقديم الجرح على التعديل متعين.

فصل: وقد اختصرت هذا الكتاب ورتبت المذكورين فيه على حروف المعجم ثم رتبتهم في أنفسهم على الحروف أيضاً، بيانه أني أقدم ابراهيم على أحمد، لأن الباء قبل الحاء، ثم رتبت أسماء ابائهم على الحروف أيضاً بيانه أني أقدم ابراهيم بن بشير على ابراهيم بن الحكم لأن الباء قبل الحاء، كل ذلك ليسهل الأمر على طالب الاسم، ولا يطول تفتيشه، وقد جمع كتابي هذا زُبَدَ ما ذكره المتكلمون في التضعيف، وانتقى نقي الكتب المصنفة في ذلك، ومتى رأيت المصنف لا ينتقي ويتوقى فليس بمصنف، والله الموفق.

قال الحافظ أبو محمد محمود بن القاسم الدشتي: جعلت فيه زيادات وجدتها على حاشية الكتاب بخط شيخنا الامام الحافظ الناقد العالم العباد محمد بن عبد الواحد أبي عبد الله المقدسي رحمه الله ورضي عنه ما اعلم أن أحداً في زمانه كان اعلم باحاديث رسول الله ﷺ، كأن أحاديث رسول الله ﷺ كلها في لوح بين عينيه، ولا كان في زمانه أحد مثله في جودة التصانيف مع كثرة العبادة وطول الحزن، وحسن الادب في مجلسه رحمه الله، وكلما قلت: قال شيخنا فهو مما وجدته بخطه، واذا قلت: قال شيخنا وذكرت ما قال، ثم قلت، وقال: فهو له ايضاً. أ هـ[1].

ويظاهر من هذا القول أن الحافظ محمود بن القاسم الدشتي، ادخل في الكتاب زيادات للحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسي وهو حواشي كانت على الكتاب.

كما يلاحظ ان ابن الجوزي قد رسم منهجه في مقدمة كتابه بهذا المنهج ويكن

(١) أسماء الضعفاء: ١.

تلخيصه فيما يلي:

١ـ اهتم بترتيب الاسماء ترتيباً ابجدياً، وقد راعى في ذلك ترتيب أسماء الرواة وأبائهم حسب حروف المعجم.

٢ـ حاول أن يجمع اقوال الائمة السابقين له في الراوي بعبارة مختصرة.

٣ـ اذا تعارضت أقوال ائمة الجرح والتعديل في راوٍ قدمقولمن جرحه على قول من عدله.

تعريف بكتابه وبيان لبعض مميزاته:

١ـ يورد ابن الجوزي اسم الراوي واسم أبيه وجده ونسبته وكنيته ان وجدا، ثم يذكر بعض شيوخه وتلاميذه لتتميز بذلك طبقة الراوي.

٢ـ صرح ابن الجوزي بانه رتب أسماء الرواة على حروف المعجم حسب أوائل الحروف في أسماء الرواة وأسماء آبائهم، وقد سار على ذلك في معظم الكتاب، لكنه أخل بذلك في بعض الاسماء، وعلى سبيل المثال؛ فقد أورد من اسمه اسماعيل قبل من اسمه اسباط واسحاق واسد واسيد، وكان الشأن ان يقدمهم على من اسمه اسماعيل.

٣ـ أفرد ابن الجوزي للاسماء المفردة فصلاً خاصاً ختم به كل حرف يبدأ به اسم الراوي، وكان الاولى أن يوردهم في الموضوع المناسب حسب الترتيب الذي سار عليه.

٤ـ يذكر المؤلف أقوال الائمة السابقين له في الراوي مع حذف الاسانيد، وكثيراً ما يجمع اقوالهم وخاصة اذا اتحدت عبارتهم وتساوت ألفاظهم، وان تغايرت مصطلحاتهم، كما أنه غالباً ما يكتفي باقوالهم ولا يذكر له رأياً.

٥ـ صرح ابن الجوزي بانه اذا ما تضاربت أقوال الائمة في راوٍ فانه يقدم الجرح على التعديل، وهو غالب صنيعه، الا انه خالف قاعدته كما جاء ذلك في ترجمة أحمد ابن صالح المصري فقال: يروى عن ابن وهب، قال النسائي: ليس بثقة، وقال

الدارقطني: ضعيف وقال يحيى بن معين: رأيته كذاباً، قال المصنف: وقد اثنى عليه أحمد بن حنبل وأبو نعيم وحدث عنه البخاري فلا يلتفت الى التضعيف المطلق.

٦ـ كثيراً ما يورد ابن الجوزي اسم الراوي الضعيف، ثم يتبعه بذكر من انفقت أسماؤ هم مع اسم ذلك الراوي واسم أبيه ممن لم يذكروا بجرح وهذه المسألة تعد من مميزات كتابه حيث يفرق بين الضعيف وغيره كيلا يخلط بينهما.

من ذلك ما جاء في ترجمة ابراهيم بن مسلم ابو اسحاق الهجري، قال ابن الجوزي: كوفي يروي عن ابن أبي أوفى وأبي الأحوص، روى عنه الثوري قال يحيى: هو ضعيف الحديث ليس بشيء وكان سفيان بن عيينة يضعفه، وقال النسائي: ضعيف، وقال علي بن الجنيد: متروك، وقال الازدي، صدوق لكنه رفاع كثير الوهم، قال أبو الفرج ـ أي ابن الجوزي ـ وابراهيم بن مسلم ثمانية انفس يأتي ذكرهم في الحديث لا يعرف فيهم ضعيف سوى هذا[1].

وقال في ترجمة ابراهيم بن هانىء: شيخ مجهول يحدث عن ابن جريج بالأباطيل، قاله ابن عدي.

قال ابن الجوزي: وثم ثلاثة، ابراهيم بن هانىء بن عبد الرحمن الشامي وابراهيم بن هانىء النيسابوري وابراهيم بن هانىء بن خالد الجرجاني كلهم ثقات[2].

وقد انتقده الذهبي باشياء منها انه اذا كان الراوي مختلفاً فيه فكثيراً ما يقتصر على ذكر قول من جرحه، ويهمل قول من وثقه، قال في ترجمة أبان بن يزيد العطار: وقد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج بن الجوزي في الضعفاء؛ ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكر أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً[3].

---

(١) أسماء الضعفاء: ١٤.

(٢) ميزان ١: ١٦.

(٣) أسماء الضعفاء: ١٥.

الرابع والعشرين: الحافل ذيل الكامل لابن الرومية: ٥٦١ هـ ـ ٦٣٧ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الناقد أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج بن عبد الله الاموي مولاهم الاندلسي الأشبيلي الزهري النباتي العشاب. ولد سنة احدى وستين وخمسمائة، وسمع من أبي عبد الله بن زرقويه، وأبي بكر بن الحداد، وأحمد بن جمهور، ومحمد بن علي التجيبي وابي ذر الخشني وغيرهم. لقيه المنذري وكتب عنه ابن نقطة. قال الابار: كان ظاهرياً متعصباً لابن حزم بعد أن كان مالكياً، وكان بصيراً بالحديث والرجال، له مجلد مفيد فيه استلحاق على الكامل، وكان له بالنبات والحشايش معرفة، فاق بها أهل العصر وجلس في دكان يبيعها، سمع منه جل أصحابنا، وقال ابن نقطة: كان حافظاً ثقة صالحاً، افرد بعض تلامذته له سيرة فذكر أنه مات فجأة في سلخ ربيع الأول سنة سبع وثلاثين وستمائة[١].

كتابه: وقد عرف كتابه بين اوساط المحدثين باسم الحافل، ذيل به على كتاب الكامل لأبن عدي، وقد سبق قول ابن الابار عن كتابه، وقال الكتاني: وذيل عليه - أعني على الكامل - أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الاموي مولاهم الاندلسي المعروف بابن الرومية، وذلك في مجلد كبير سماه الحافل في تكملة الكامل[٢].

وقال ابن ظافر الازهري: وذيل الحافظ أحمد بن محمد بن المقدسي على الكامل لابن عدي بكتاب، ولابي الفرج الاندلسي الاشبيلي: كتاب الحافل الذي ذيل فيه على كتاب الكامل لابن عدي على ما رأيته في تواريخ الاندلس للحفاظ كابن الفرضي وابن بشكوال وابن الابار وابن خير وغيرهم[٣].

الخامس والعشرين: كتب الحافظ الذهبي: ٦٧٣ هـ ـ ٧٤٨ هـ.

ومؤلفها هو الحافظ الامام شيخ المحدثين وقدوة الحفاظ والقراء محدث الشام ومؤرخه ومفيده شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٤٢٥، الاعلام ١: ٢١٠.

(٢) الرسالة المستطرفة: ١٤٥.

(٣) تحذير المسلمين: ١٤.

الله التركماني الفارقي الأصل الدمشقي الشافعي المعروف بالذهبي، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة بدمشق، وسمع من أبي حفص عمر بن القواس وابي الفضل بن عساكر والتاج عبد الخالق وغيرهم. قال الحسيني: خرج لجماعة من شيوخه وجرح وعدل وفرع وصحح وعلل واستدرك وأفاد وانتقى واختصر كثيراً من تآليف المتقدمين والمتأخرين وكتب علمًا كثيراً، وصنف الكتب المفيدة... وكان أحد الأذكياء المعدودين، والحفاظ المبرزين، ولي مشيخة الظاهرية قديماً ومشيخة النفيسية والفاضلية والتنكزية وأم الملك الصالح، ولم يزل يكتب وينتقي ويصنف حتى أضرّ في سنة أحدى وأربعين وسبعمائة ومات في ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان واربعين وسبعمائة[1].

وقد الف الحافظ الذهبي في الضعفاء أربعة كتب هي:

١ـ ديوان الضعفاء والمتروكين.

٢ـ ذيل ديوان الضعفاء.

٣ـ المغني.

٤ـ ميزان الاعتدال.

وسأوجز الكلام على كل مؤلف في هذه العجالة فأقول:

١ـ ديوان الضعفاء والمتروكين، وخلق من المجهولين، وثقات فيهم لين:

تعريف بالكتاب، وبيان ميزاته:

قال الذهبي في مقدمة الكتاب بعد الديباجة: أما بعد، فهذا ديوان اسماء الضعفاء والمتروكين، وخلق من المجهولين وأناس ثقات فيهم لين على ترتيب حروف المعجم، بأخصر عبارة والخص اشارة فمن كان في كتاب من الكتب الستة، البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه له رواية فعلية رمز ذلك الكتاب،... والله المسؤول أن ينفع به، أنه سميع الدعاء[2].

---

(١) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٦/٣٤، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣: ٣٣٨/٣٣٦. الاعلام ٦: ٢٢٣/٢٢٢

(٢) ديوان الضعفاء... والكتاب مطبوع في مكة المكرمة قام بتحقيقه والتعليق عليه الشيخ حماد الانصاري

فقد بين الذهبي في هذه المقدمة المقتضبة المنهج الذي سار عليه في كتابه، والرواة الذين يوردهم فيه بعبارة ظاهرة حيث أشار الى أنه يورد في كتابه كل من طعن فيه بما يضعفه، وأنه يورد الأقوال فيهم مختصرة.

هذا منهجه في كتابه هذا، أما مميزاته فتتمثل فيما يلي:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم وذلك بالنسبة لاسماء الرواة وأسماء الاباء باستثناء من اسمه أحمد حيث قدمهم على سائر الاسماء، وبدأ بهم الكتاب، وبعد الفراغ من الاسماء أورد الكنى مرتبة حسب أوائل المعجم.

٢ـ غالباً ما يحكم الذهبي على الراوي بعبارة من عنده، وأحياناً يكتفي بذكر حكم غيره.

٣ـ يذكر المؤلف اسم الراوي واسم ابيه وجده ونسبته وكنيته إن وجدا وبعض شيوخه ونادراً ما يذكر بعض تلاميذ الراوي.

٤ـ تارة يورد بعض الرواة ويذكر فيهم أقوال من جرحهم، ثم يتعقبهم، وهذا يدل على أن ايْرادهم في الكتاب انما هو يقصد دفع الضعف عنهم.

٥ـ قسم الحافظ الذهبي الرواة الذين ذكرهم في ديوانه الى اصناف خمسة هم:

أـ من ذكر في الضعفاء خطأً أو تعنتاً.

ب ـ جماعة من الرواة آحاديثها صحيحة أو حسنةوهم محتج بهم مع كلام فيهم.

جـ ـ جماعة من الرواة كثر وهمها وغلطها مع طلبها وأمانتها.

دـ جماعة من الرواة مجمع على ضعفهم ونكارة حديثهم لسوء حفظهم وضبطهم وكثرة خلطهم.

هـ ـ جماعة من الرواة متفق على تركهم لكذبهم وروايتهم للموضوعات ومجيئهم بالطامات.

٦ـ تارة يتبع المؤلف الراوي الضعيف بذكر من أتفق معه في الاسم واسم الاب،

ويختلفون معه في الحكم بالتجريح والتوثيق، حيث يكونون ثقات، ومراده من ذلك دفع الالتباس والوهم في توثيق الضعيف أو تضعيف الثقة، من ذلك ما جاء في ترجمة اسماعيل بن بشر بن مقاتل الكلبي أبي يعقوب، قال الذهبي، فيه: كذاب، أما أسحاق بن بشر الرازي عن ابن عيينة فثقة[1].

وقال في ترجمةاسماعيل بن مسلم اليشكري عن ابن عون: مجهول.

فأما اسماعيل بن مسلم العبدي صاحب الحسن.

واسماعيل بن مسلم مولى بني مخزوم، عن سعيد بن جبير.

واسماعيل بن مسلم المكي، والد ابن ابي فديك.

واسماعيل بن مسلم بن يسار عن محمد بن كعب القرظي فثقات[2].

٢ـ ذيل ديوان الضعفاء[3]:

تعريف بالكتاب وبيان اهم مميزاته:

قال الذهبي في مقدمته: هذا ذيل على كتابي ديوان الضعفاء التقطته من عدة تواليف، وهذا شيء لا سبيل الى استيعابه، وانما هو بحسب ما عرفت أو أطلعت عليه وان لم يكن للانسان ذوق النقاد، وبصر الحفاظ والا فانه يضعف الحديث القوي، ويصحح الحديث الواهي، مع أن أئمة هذا الشأن تختلف أجتهاداتهم، وتتفاوت معارفهم واذواقهم، لكن يقل ذلك وفيهم يندر، والله الهادي[4].

ويلاحظ أنه رحمه الله لم يشر الى منهجه الذي سار عليه في كتابه، ولم يبين السبيل التي أتبعها في تأليفه، الا ان نظرة فاحصة في الكتاب تمكن من تعريفه، وتكشف عن مميزاته بما مجمله:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم من حيث أسماء الرواة أو أسماء آبائهم، الا

(١) ديوان الضعفاء: ١٧.

(٢) الكتاب لا يزال مخطوطاً وتوجد منه نسخة في أحدى مكتبات تركيا.

(٣) ذيل ديوان الضعفا.

(٤) ديوان الضعفاء: ٢٣.

أن الملاحظ أنه بدأ كتابه بمن اسمه أحمد.

٢- يورد الذهبي اسم الراوي منسوباً ويذكر شيخه الذي عرف به ثم يتبع ذلك بحكمه على الراوي بعبارة موجزة، وتارة يكتفي بنقل قول من سبقه.

٣- أورد في كتابه هذا كل من ذكر بضعف من المتقدمين والمتأخرين ممن لم يذكرهم في ديوان الضعفاء. وهذه ميزة للكتاب تكشف عن مدى أهميته، وحاجة الباحثين اليه.

٤- بعد أن فرغ من ذكر من عرف باسمه أتبعهم بذكر من عرف بكنيته.

٥- ختم الكتاب بقوله: هذا آخر الذيل المبارك والحمد لله وحده، وصلاته وسلامه على أشرف الخلق محمدْ وآله وصحبه الى يوم الدين وحسبنا الله ونعيم الوكيل، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

٣- كتاب المغني:(١)

قال الذهبي في مقدمته بعد الديباجة: أما بعد فهذا كتاب صغير الحجم وكبير القدر، كثير النفع، أسأل الله تعالى فيه حسن النية والقصد، والعفو عن السهو، والتجاوز عن تجاوز الحد، هذبته وقربته، وبالغت في اختصاره تيسيراً على طلبة العلم المعتنينْ بالحديث في معرفة الضعفاء، وقد احتوى على ذكر الكذابين الوضاعين، ثم على ذكر المتروكين الهالكين، ثم على الضعفاء من المحدثين والناقلين، ثم على الكثيري الوهم من الصادقين، ثم على الثقات الذين فيهم شيء من اللين، أو تعنت بذكر بعضهم أحد من الحافظين ثم على خلق كثير من المجهولين، ولم يمكنني استيعاب هذا الصنف لكثرتهم في الاولين والآخرين فذكرت منهم من نص على جهالتهأبو حاتم الرازي وقال: هو مجهول، وذكرت خلقاً منهم لم أعرف حاله، ولا روى عنه سوى رجل واحد متناً منكراً، وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه: محلُّه الصدق

(١) الكتاب مطبوع حديثاً وقد قام بتحقيقه د نور الدين العتر.

ولا من قيل فيه: يكتب حديثه، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو شيخ، أو هو صالح الحديث، فان هذا باب تعديل، ولم أعتن بمن ضعف من الشيوخ ممن كان من المائة الرابعة وبعدها، ولو فتحت هذا الباب لما سلم أحد الا النادر من رواة الكتب والاجزاء.

وقد جمعت في كتابي هذا أمما لا يحصون، فهو مغن عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء فأني أدخلت فيه- الا من ذهلت عنه- الضعفاء لابن معين وللبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم والنسائي، وابن خزيمة، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والدارقطني، والدولابي، والحاكمين والخطيب، وابن الجوزي، وزدت على هؤلاء ملتقطات من أماكن متفرقات، وأشرت الى حال الرجل باخص عبارة، اذ لو استوفيت حاله وما قيل فيه، وما أنكر من الحديث عليه لبلغ الكتاب عدة مجلدات فمن أراد التبحر في المعرفة فليطالع المؤلفات الكبار وليأخذ من حيث أخذت، وقد رمزت على من له رواية في كتب الاسلام الستة كما تراه، خ. م. د. ت. س. ق.ع. عو[1]، والله حسبي وعليه اعتمادي وهذا مبلغ ما عندي ولا آلو جهدي[2].

وظاهر من عبارة الذهبي رحمه الله المنهج الذي سار عليه في كتابه ويمكن اجماله فيما يلي:

١- الكتاب مفرد في ذكر كل من طعن فيه وضعف، سواء صح ذلك الطعن عليه ام لا.

٢- الكتاب مختصر العبارة وقصد المؤلف ذلك تيسيراً على طلاب الحديث.

٣- الكتاب حصيلة ونتيجة لمجموعات مؤلفات بهذا الخصوص لائمة النقد وجهابذته حيث جمع فيه ما تفرق في كتب السابقين.

---

(١) هذه الرموز معروفة لدى أوساط المحدثين، فـ خ للبخاري في صحيحه، وم لمسلم في صحيحه، ود لأبي داود في سننه، وت للترمذي في جامعه، وس للنسائي في سننه، وق لابن ماجة في سننه، وقد استبدل المتأخرون رمز ابن ماجه بجه بدلاً من ق- وع للجماعة اي الكتب الستة، وعو للسنن الاربعة.

(٢) المغني ١: ٤/٥.

تعريف بالكتاب، وذكر بعض مميزاته، وملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد راعى مؤلفه ذلك في أسماء الرواة وأسماء ابائهم.

٢ـ يورد المؤلف اسم الراوي واسم أبيه وجده ونسبته ولقبه وكنيته أن وجدت وكذلك يهتم بذكر بعض شيوخ الراوي، ونادراً ما يذكر بعض تلاميذه.

٣ـ تارة يبادر المؤلف بذكر حكمه على الراوي ويكتفي به، وأحياناً ينقل عن بعض من سبقه حكمه في الراوي ويقتصر عليه، وتارة يتبعه بذكر حكمه، وتارة يتعقب من سبقه بما يخالف آراءهم، وهذا كله يدل على اجتهاده رحمه الله تعالى في الحكم على الراوي.

٤ـ أشار الذهبي في مقدمة كتابه، وكرر ذلك في عدة مواضع من تراجم بعض الرواة الى أنه لم يستوعب ذكر المجهولين، أو من روى عنهم واحد حديثاً منكراً، حيث أغفل بعضهم الا الرواة الذين ذكرهم ابن ابي حاتم ووصفهم بالجهالة فانه اوردهم جميعهم.

٥ـ ميز من له رواية في الكتب الستة أو بعضها فإنه رمز له برمزه المعروف.

٦ـ بعد الفراغ من ذكر من عرف باسمه من الرواة، ساق ذكر من عرف بكنيته، ثم ختم كتابه بقوله: آخر كتاب المغني والحمد لله وحده وصلى الله على محمد، وهو محتوٍ على الضعفاء وعلى المتهمين وعلى كثير من المجهولين، وخلق من الثقات تكلم فيهم، جمعه محمد بن الذهبي العبد الضعيف عائذاً بالله من التقصير والمحاباة والهوى.

٤ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال[1].

أورد فيه مؤلفه مقدمة طويلة تشتمل على مسائل أهمها:

أـ ذكر طائفة من الحفاظ الذين ألفوا في الجرح والتعديل قبله، وكذلك الحفاظ

(١) الكتاب مطبوع عدة طبعات بل هو من أوائل ما طبع من كتب الضعفاء.

الذين أفردوا التأليف في الرواة المتكلم فيهم، أو من ذيل على مؤلفاتهم.

ب- المنهج الذي سار عليه في تأليف كتابه ويتمثل فيما يلي:

١- رتب الكتاب على حروف المعجم، وقد راعى ذلك في أسماء الرواة، وأسماء آبائهم.

٢ - رمز الى الرواة الذين أخرج لهم أصحاب الكتب الستة برموزهم المشهورة.

٣- أفرد الكتاب في ذكر الرواة المتكلم فيهم مطلقاً، ويشمل الاصناف الآتية:

الكذابين والوضاعين المتعمدين في ذلك.

الكذابين في ادعاء السماع مع انهم لم يسمعوا.

المتهمين بالوضع والتزوير.

الكذابين في لهجتهم لا في حديث النبي- ﷺ-

المتروكين.

الحفاظ المتهمين في دينهم أو عدالتهم، أو المبدّعين.

المحدثين الضعفاء من قبل ضبطهم أما بسوء حفظ أو كثرة غلط ووهم.

الشيوخ المستورين الذين فيهم لينَ.

المجهولين.

الثقات الذين تعنت بعض أئمة الجرح والتعديل بالطعن عليهم او النيل منهم.

٤- نزه الصحابة أو من ثبتت صحبته من ذكرهم في هذا الكتاب بناء على القاعدة المطردة لدى علماء الحديث وأئمته في تعديل الصحابة تبعاً لتعديل الله لهم.

كذلك لم يذكر في كتابه الائمة المتبوعين في الفروع، وان اضطر الى ذكرهم فانما يفعل ذلك انتصافاً لهم وانتصاراً ممن طعن فيهم.

٦ـ أشار الى انه لا يبسط الكلام في كتابه عن الرواة بسطاً مملّاً، ولا يوجز العبارة فيه ايجازاً مخلا بل يسلك في ذلك سلوك الوسط، لأنه قد ألف من قبل الميزان كتاب المغني أوجز فيه العبارة واكتفى بالاشارة.

جـ تناول في مقدمته أيضاً الكلام على البدعة والمراد منها وقسمها الى بدعة صغرى وكبرى.

دـ أورد المؤلف درجات التوثيق وعباراتها، أعلاها وأدناها، وكذلك عبارات الجرح ودرجاتها أدناها وأعلاها.

هـ اشار المؤلف الى أن جل اهتمامه موجه للكلام على قدامى الرواة، اما المتأخرون منهم فلا يعبأ بذكرهم الا من اتضح امره، وانكشف ستره وظهر ضعفه، فانه يورده فيهم وقد جعل الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين سنة ثلاثمائة من هجرة المصطفى- ﷺ

هذه أهم المسائل التي عرض لها في مقدمة كتابه، وهي توضح منهج الذي سلكه في وضع كتابه والطريقة التي سار عليها في تأليفه.

تعريف بالكتاب وبعض مميزاته وملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد راعى الترتيب في أسماء الرواة وأسماء آبائهم فقط ولم يراع ذلك في أسماء الاجداد عند الاتفاق في الاسم واسم الاب.

٢ـ يورد الذهبي اسم الراوي منسوباً، ويذكر كنيته ولقبه أن وجدا ثم يذكر بعض شيوخه الذين اشتهر بالاخذ عنهم وكذلك بعض تلاميذه المعروفين بالاخذ عنه وذلك بقصد تحديد طبقته.

٣ـ يذكر بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل السابقين له في الراوي، وتارة يورد بعض الاحاديث التي أنكرت عليه، وكثيراً ما يعتمد في ذلك على كتابي الكامل لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، ويسوق هذه الروايات باسنيدها أحياناً وخاصة

فيما اذا كان في السند الى الراوي علو، وتارة يحذف اسناده الى الراوي ويسوق الخبر معلقاً.

٤ـ تارة يصدر الذهبي حكمه على الراوي بما يراه مناسباً، وتارة يكتفي بذكر أحكام من سبقه من أئمة الحديث وتارة يذكر اقوال بعض من سبقه ثم يتعقبه بما يراه في الراوي.

٥ـ كثيراً ما يشير الى مسائل عامة يوردها حسب المناسبات لها في ثنايا تراجم بعض الرواة، وهي فوائد تتعلق أحياناً بمصطلحات الحديث وقواعد المحدثين، وبعضها يتعلق بالمعتقد وبعضها يتعلق بطرق الاحاديث وعلله وغير ذلك مما يدل على سعة اطلاع وغزارة علم.

٦ـ كثيراً ما يطلق على بعض الرواة وصف الجهالة، وتارة ينسب القول عندها الى قائله، وتارة يطلق العبارة، وقد أشار الى أنه اذا اطلق القول فانه يعتمد على ابن أبي حاتم، فقد جاء عنه ما نصه: ثم اعلم أن من أقول فيه مجهول، ولا اسنده الى قائل، فان ذلك هو قول أبي حاتم فيه، وسيأتي من ذلك شيء كثير جداً فاعلمه، فان عزوته الى قائله كابن المديني وابن معين فذلك بين ظاهر، وان قلت: فيه جهالة، أو نكرة، أو يجهل، أو لا يعرف وأمثال ذلك ولم أعزه الى قائل فهو من قبلي، وكما اذا قلت: ثقة، وصدوق، وصالح، ولين، ونحو ذلك، ولم أضفه[١].

٧ـ ذهب المؤلف الى أن الأصل في كل من لا يعرف ليس بحجة الا من وثق[٢].

٨ـ كثيراً ما يعترض المؤلف على من قبله من الائمة الذين جرحوا بعض الرواة، ويرى أن مسلك التجريح غير كاف في تضعيف الراوي أورد حديثه ولذا فهو يتعقب الأئمة بما يراه مناسباً[٣] بل ربما أغلظ القول في الرد مع بيان ما يراه صحيحاً[٤].

٩ـ تارة يورد أسماء بعض الرواة، ولا يذكر فيهم جرحاً، وانما يوردهم تبعاً لابن

---

(١) ميزان ١: ٦.

(٢) انظر ميزان ١: ٢١١.

(٣) انظر ميزان ١: ٧.

(٤) انظر ميزان ١: ٢٧٤.

عدي حيث ذكرهم في كامله كما جاء ذلك عنه في ترجمة أشعث بن عبد الملك الحمراني[1].

السادس والعشرين : الضعفاء والمتروكون لابن التركمان : ٦٨٣ هـ ـ ٧٥٠ هـ .

ومؤلفه هو الحافظ العلامة علي بن عثمان بن ابراهيم بن مصطفى المارديني الحنفي قاضي القضاة علاء الدين الشهير بابن التركماني، ولد سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وسمع من الابرقوهي، والدمياطي، وابن الصواف وغيرهم. روى عنه أبو الفضل العراقي، وولي قضاء الحنفية بمصر، ودرس بعده تداريس لجماعة الحنفية، وله تآليف حسنة، وتوفي سنة خمسين وسبعمائة[2].

وكتابه عرف لدى المحدثين باسم: الضعفاء والمتروكين، أشار اليه الكوثري في تعليقه على ذيل تذكرة الحفاظ في ترجمته فقال: . . . وكتابه الجوهر النقي في الرد على البيهقي في مجلدين يكشف الستار عن وجوه تعسفاته وأوهامه لا يستغني عنه من يعنى بعلل احاديث الاحكام، وله بهجة الاريب بما في القرآن من الغريب، والمنتخب في علوم الحديث، والمؤتلف والمختلف وكتاب الضعفاء والمتروكين. . . الخ.[3].

كما أشار اليه ابن ظافر الازهري فقال: والحافظ علاء الدين علي بن عثمان الماريني له مصنف في الضعفاء والمتروكين[4].

السابع والعشرين : الضعفاء لابن كثير : ٧٠١ ـ ٧٧٤ هـ .

ومؤلفه هو الحافظ العلامة المحدث المؤرخ الفقيه المفسر عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ولد سنة احدى وسبعمائة، وسمع من القاسم بن عساكر والمزي وابن تيمية وغيرهم، وبرع في الفقه والتفسير والنحو وأمعن النظر في الرجال والعلل وله تصانيف مفيدة، توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة[5].

---

(١) ميزان ١ : ٢٦٦/٢٦٧.

(٢) الدرر الكامنة ٣: ٨٤/٨٥، الاعلام ٥: ١٢٥، ذيل تذكرة الحفاظ: ١٢٦.

(٣) هامش ذيل تذكرة الحفاظ: ١٢٦

(٤) تحذير المسلمين: ١٤.

(٥) ذيل تذكرة الحفاظ: ٥٧/٥٩، الدرر الكامنة ١: ٣٧٣/٣٧٤، البدر الطالع ١: ١٥٣، الاعلام ١: ٣١٧/٣١٨.

كتابه :

وقد الف الحافظ ابن كثير كتاباً ذيل به على ميزان الاعتدال أكمل فيه ذكر الضعفاء المتأخرين الذين لم يذكروا في الميزان، وقد أشار اليه ابن ظافر الازهري : قال : والحافظ عماد الدين اسماعيل بن عمر، المعروف بابن كثير الدمشقي الشافعي له تكملة في أسماء الضعفاء أضاف اليه ما تأخر في الميزان، قاله العلامة ابن شهبة في طبقات الشافعية، ورأيت مثل ذلك ايضاً في كتاب الكافي في معرفة علماء مذهب الامام الشافعي للعلامة البهنيسي[1].

الثامن والعشرين : ذيل ميزان الاعتدال للعراقي : ٧٢٥ هـ ـ ٨٠٦ هـ .

ومؤلفه هو الحافظ الكبير المحدث الفقيه الأصولي أبو الفضل عبد الرحيم بن أبي بكر بن ابراهيم بن الزين الكردي الأصل الشافعي، المعروف بالعراقي ولد سنة خمس وعشرين وسبعمائة سمع من العلاء ابن التركماني وتخرج به، ومن القاضي سنجر، والقاضي تقي الدين الاحبائي المالكي وغيرهم وسمع منه ابنه أبو زرعة والعلائي وآخرون، كان من الحفاظ المصنفين، والائمة المتقنين له تصانيف كثيرة سارت بها الركبان، وشاعت في البلدان، توفي سنة ست وثمانمائة[2].

وكتابه معروف باسم ذيل ميزان الاعتدال، قال الحسيني عند الكلام على مؤلفاته : . . . وذيل على الميزان لم يبيضه[3].

وقد ضمن الحافظ ابن حجر هذا الذيل في كتابه لسان الميزان، ورمز لكل ترجمة أوردها منه بحرف (ذ) فقد جاء في مقدمة اللسان : ثم وقفت على مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين ـ يعني العراقي ـ جعله ذيلاً على الميزان ذكر فيه من تكلم فيه وفات صاحب الميزان ذكره، والكثير منهم من رجال التهذيب[4] فعلمت على من ذكره شيخنا في هذا . . . صورة (ذ) فيه اشارة الى أنه من

---

(١) تحذير المسلمين: ١٤.

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ: ٢٢٠/٢٣٤، الاعلام ٣: ١١٩، البدر الطالع ١: ٣٥٤/٣٥٦.

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ: ٢٣١، وانظر الاعلام ٣: ١١٩.

(٤) يعني تهذيب التهذيب، وهو كتاب أفرده لذكر رواة الكتب الستة، اختصره من تهذيب الكمال للمزي والاخير =

الذيل لشيخنا[1].

التاسع والعشرين : بل الهميان في معيار الميزان : لسبط بن العجمي : ٧٥٣ ـ ٨٤١ ـ هـ .

ومؤلفه هو الحافظ الامام ابراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي أبو الوفا برهان الدين سبط ابن العجمي ، ولد سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة ، وسمع من الزين العراقي والبلقيني وابن الملقن وغيرهم. وعنه ابن خطيب الناصرية والحافظ ابن حجر وآخرون من كبار علماء الشافعية ، كان كثير التصانيف وصاحب رحلات شهيرة، توفي سنة احدى واربعين وثمانمائة[2].

اما كتابه : فاسمه بل الهميان في معيار الميزان، ذيل به على ميزان الاعتدال.

قال ابن فهد المالكي عند ذكر مؤلفاته. . . وذيل على الميزان[3] وسمي الزركلي كتابه بل الهيمان في معيار الميزان. قال فيه: ذيل لميزان الذهبي[4].

الثلاثين : لسان الميزان للحافظ ابن حجر : ٧٧٣ـ ٨٥٢ هـ.

ومؤلفه هو امام الائمة، وشيخ الاسلام قاضي القضاة، الحافظ أحمد بن علي ابن محمد بن حجر الكناني العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين العالم الحافظ المفسر المحدث الفقيه الأصولي المؤرخ صاحب التصانيف الشهيرة الكثيرة العظيمة، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وعلت شهرته فقصده الناس للاخذ وأصبح حافظ الاسلام في عصره. قال السخاوي: انتشرت مصنفاته في حياته، وتهادتها الملوك وكتبها الاكابر، وكان فصيح اللسان راوية للشعر، عارفاً بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، صبيح الوجه ولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل، له مصنفات كثيرة، مات

مختصر أيضاً لكتاب الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي.

(١) لسان ١ : ٤.

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣١٥/٣٠٨، البدر الطالع: ١: ٢٨/٣٠، الاعلام ١: ٦٢.

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣١٤.

(٤) الاعلام ١: ٦٢.

في اواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وكان له مشهد لم ير مثله من حضره من الشيوخ فضلاً عمن دونهم، وشهده أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما، وقدم الخليفة للصلاة عليه[1].

أما كتابه فمعروف مشهور باسم لسان الميزان[2] بين مؤلفه في مقدمته الغرض من تأليفه، وما اشتمل عليه باوضح عبارة فقال بعد الديباجة... ثم الف الحفاظ في أسماء المجروحين كتباً كثيرة كل منهم على مبلغ علمه ومقدار ما وصل اليه اجتهاده، ومن أجمع ما وقفت عليه في ذلك كتاب الميزان الذي ألفه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، وكنت أردت نسخه على وجهه فطال علي فرأيت أن أحذف منه اسماء من اخرج له الائمة الستة في كتبهم أو بعضهم، فلما ظهر لي ذلك استخرت الله تعالى وكتبت منه ما ليس في تهذيب الكمال، وكان لي من ذلك فائدتان.

أحداهما الاختصار والاقتصار فان الزمان قصير والعمر يسير.

والاخرى: ان رجال التهذيب إما أئمة موثقون واما ثقات مقبولون، واما قوم ساء حفظهم، ولم يطرحوا واما قوم تركوا وجرحوا، فان كان القصد بذكرهم انه يعلم أنه تكلم فيهم في الجملة فتراجمهم مستوفاة في التهذيب، وقد جمعت أسماءهم أعني من ذكر منهم في الميزان، وسردته في فصل أم الكتاب[3] ثم أني زدت في الكتاب جملة كثيرة فما زدتــه عليه من التراجم المستقلة، جعلت قباله أو فوقه (ز) ثم وقفت على مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين جعله ذيلاً على الميزان ذكر فيه من تكلم فيه وفات صاحب الميزان ذكره، والكثير منهم من رجال التهذيب، فعلمت على ما ذكره شيخنا في هذا الذيل صورة (ذ) فيه اشارة الى أنه من الذيل لشيخنا.

وما زدته في أثناء ترجمته ختمت كلامه بقول انتهى، وما بعدها فهو كلامي، وسميته لسان الميزان وها أنا أسوق خطبته على وجهها[4] ثم اختمها بفوائد وضوابط

---

(١) البدر الطالع ١: ٨٧/٩٢، الاعلام ١: ١٧٣/١٧٤.

(٢) الكتاب مطبوع في الهند في حيدر اباد، وقد اعيد تصويره بالاوفست.

(٣) يعني أثناء التراجم.

(٤) يعني خطبة الذهبي في ميزان الاعتدال.

نافعة أن شاء الله[1].

ثم ذكر مقدمة الميزان بطولها وقال عقبها: هذا آخر الخطبة وقد وجدت في أثناء الكتاب ما يصلح ان يكون في الخطبة، كقوله في ترجمة ابان العطار: اذا كتبت صح اول الاسم فهي اشارة الى أن العمل على توثيق الرجل[2].

ثم ساق بقية المسائل وعنون لكل مسألة منها عبارة- فصل- ويمكن اجمال هذه الفصول فيما يلي:

١- انتقاد طريقة ابن الجوزي في كتابة أسماء الضعفاء حيث كان يقتصر على ذكر الجرح دون التعديل في الراوي المختلف فيه.

٢- اتباعه ابن أبي حاتم في الحكم على الرواة، بالجهالة عند الاطلاق، فان عزا الحكم بالجهالة الى قائله فهو تابع لمن صرح بذلك.

٣- كلامه على البدعة وتقسيمها الى صغرى وكبرى، وبيان موقف الائمة من رواية اهل البدع واختلافهم في قبول روايتهم أو عدمها، وتفريقهم في المفهوم بين غلاة الشيعة في المتقدمين والمتأخرين وبيان مذهب الائمة في قبول رواية الرافضة خاصة.

هذه أهم الاراء التي الحقها بالمقدمة مما اجتزأه من كلام الذهبي.

ثم ساق بعد ذلك فصولا صدرها بقوله: وهذه فصول يحتاج اليها في هذه المقدمة، ثم أوردها فصلاً فصلاً وسأوجزها في هذه العجالة :

الفصل الاول: في الكلام على تسوية الاسناد، ومراد المحدثين منه، وموقفهم منه، ونهيهم الشديد عنه.

الفصل الثاني: في بيان من لا يروى عنه، ويجب مجانبة حديثه، وقد حكى في ذلك أقوال الائمة الحديث مالك وابن معين وابن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وابن المبارك وغيرهم.

---

(١) لسان ١: ٤.

(٢) لسان ١: ٩، وانظر ميزان ١: ١٦.

الفصل الثالث: ذكر فيه الوجوه التي يتسرب منها الفساد الى الحديث، وأشار الى أن غالبها كان من طريق الزنادقة والقصاص، وأن أئمة الحديث فطنوا لذلك من قديم، فكشفوا ألآعيبهم وفضحوا امرهم.

الفصل الرابع: عرض فيه الكلام على بعض مصطلحات أئمة الحديث، ومرادهم من بعض العبارات التي يطلقونها كقول ابن معين: ليس به بأس، وقول الدارقطني: لين.

الفصل الخامس: وضح فيه مذهب ابن حبان في التوثيق والتعديل وموقفه من المجهولين، وأشار الى مناقشة بعض الائمة له في مذهبه ثم أتبع ذلك ببيان مراد المحدثين من الحكم على الراوي بالجهالة ومتى يرتفع وصف الجهالة، وهل رواية اثنين عن الراوي تكفي في توثيقه ومذهب أئمة الحديث في ذلك وهو ان رواية اثنين عن واحد ترفع جهالة عينة لكنها لا تعتبر توثيقاً له، الا اذا التزم الراوي عدم الرواية عن غير الثقات.

الفصل السادس: تكلم في هذا الفصل عن مذهب الائمة في الجرح والتعديل، وتعارضهما وبين أن الراجح من مذهبهم قبول قول الائمة في التعديل أو التجريح، اذا لم يتعارضا، فان تعارضا قدم الجرح اذا كان مفسراً، والا قدم التعديل، ولا يلتفت في الترجيح الى الكثرة أو القلة.

الفصل السابع: أفرده للكلام على أن الجرح لا ينبغي أن يقبل من الاقران الذين دب الخلاف بينهم أو سرى التنافس والكراهية الى نفوسهم بسبب مذهب أو معتقد أو غرض دنيوي.

الفصل الثامن: خصه للكلام على أن الامام من أئمة الجرح والتعديل قد يختلف قوله وحكمه على الراوي، وقد يكون منشأ ذلك اما اختلاف في الاجتهاد أو تغير في الموقف، وذلك بان يكون الحكم نتيجة مقارنة بين الراوي وبين من هو أقوى منه، أو أضعف، فيأتي القول بناء على ذلك مختلفاً، فلذا ينبغي أن ينقل قول الائمة كاملاً، ولا يجتزأ منه شيء وخاصة في مثل تلك الأحوال.

الفصل التاسع: عرض فيه للكلام بأن الراوي قد يوصف بالوهم في حديث معين أو يضعف في شيخ معين فلا ينبغي أن يجري ذلك الوصف على حديثه كله بل يقتصر على ما خطىء أو ضعف فيه من أجله، وكذلك تفرد الراوي بحديث لا يقتضي الحكم على الحديث بالشذوذ أو النكارة بل يشترط في ذلك مخالفته لمن هو أقوى منه.

الفصل العاشر: ذكر فيه شروط الامام الشافعي في قبول خبر الاحاد ثم تعرض الى ذكر من اشترط تعدد الرواة في قبول الحديث وكر عليه ببيان بطلان ذلك الرأي.

تعريف بالكتاب وبيان بعض مميزاته وملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد روعي الترتيب فيه في أسماء الرواة، وأسماء آبائهم.

٢ـ التزم ابن حجر بذكر كلام الذهبي في ترجمة الراوي من الميزان كاملة، وكثيراً ما يلحق بالترجمة زيادات لم ترد في الميزان، وتارة يستدرك عليه أموراً تركها أو أسقطها ولها أهمية في بيان المراد من العبارة، بل أحياناً يتعقبه بما يرى أن الذهبي لم يصب فيه وهذه الزيادة التي يلحقها تتناسب مع المقام فتارة تطول ويسهب فيها، وتارة يوجز عبارته وتارة يتوسط في ذلك.

٣ـ اشار ابن حجر الى أنه فرق بين زياداته، وزيادات العراقي في الرمز لها بـ (ز) لزياداته و (ذ) لزيادات العراقي، الا أن النسخة المطبوعة التي بين أيدينا كثيراً ما تغفل تلك الرموز، فقد وردت تراجم هي زيادة على ما في الميزان وقد خلت من تلك الرموز، فادت الى الخلط بين زياداته وزيادات العراقي.

٤ـ كثيراً ما يورد ابن حجر تراجم يقتصر في الكلام عليها بقوله: ذكره الطوسي، أو ذكره الليثي في رجال الشيعة دون أن يذكر فيهم تجريحاً، كما جاء في ترجمة ابراهيم بن المتوكل، وابراهيم بن المثنى[1]، فلا ادري هل مجرد ذكرهم في كتب

(١) انظر لسان ١: ٩٤/٩٥.

الشيعة أو طبقاتهم مسوغ لذكرهم في كتابه؟

٥ـ كثيراً ما يورد ابن حجر الاحاديث التي يشير اليها الذهبي في ترجمة الراوي فيوردها مفصلة ويظهر ما فيها من علل أن اقتضى الامر لذلك.

٦ـ بعد ان فرغ من ذكر الاسماء شرع في ذكر الكنى لكنه قال عند بدايتها: وقد غيرت الرقم[١] فكل من عليه ص فهو من الأصل[٢] ومن لا رقم عليه فهو زيادة، ورقم شيخنا على حاله[٣]. قلت: لكن الذين تولوا الاشراف على طبع الكتاب لم يراعوا ذلك ولم يعنوا به حيث لم يشيروا الى شيء من ذلك، فخلا الكتاب من هذه الفائدة.

٧ـ بعد أن فرغ من ذكر الكنى عقد فصلاً للمبهمات قال في بدايته: قد أجحف المصنف بهذا الباب اكثر مما أجحف بالكنى مع الاحتياج الى استيعابها فقال لما فرغ من الكنى: فصل فذكر قليلاً ممن ذكر بلفظ النسب والاضافة، والذي زاد منه على التهذيب اثنان هما البزار صاحب المسند، والكلبي، وممن أضيف الى غيره واحد هو: غلام خليل، وقد استوعبت ما اشتمل عليه اللسان، الا ما شذ عني سهواً، وجعلته ثلاثة فصول:

الاول: المنسوب.

الثاني: ما اشتهر بقبيلته أوصنعته.

الثالث: من ذكر بالاضافة.

أما الفصل الاول فقال فيه: فقد رتبت فيه الانساب على الحروف ليسهل الكشف منه سواء كانت النسبة فيه الى مكان أو قبيلة أوجد، أو حرفة أو صناعة[٤].

وأما الفصل الثاني فقال فيه: المضاف مثل غلام زيد، وهو مرتب على الحروف

---

(١) أي الرمز الذي اصطلح عليه.　　(٢) أي الميزان.

(٣) أي أن رمز زيادات العراقي باقية كما هي وهي (ذ).

(٤) لسان ٧: ١٢٤/١٢٥.

أيضاً وقدمت ذكر ابن فلان[1].

واما الفصل الثالث فعنون له بقوله: «في الالقاب والصفات» وقد ذكر المصنف كثيراً منها في الاسماء[2].

ثم قال ابن حجر بعد أن فرغ من ذكر الفصول الثلاثة: آخر الكتاب المختصر مع الزيادات والتنبيهات والتحريرات، قال مؤلفه أبقاه الله تعالى: فرغت منه في شهر جمادي الاولى سنة ٨٥٢ هـ بالقاهرة سوى ما ألحقته بعد ذلك، وسوى الفصل الذي زدته من التهذيب، وهم من ذكرهم الذهبي في الميزان، وحذفتهم من اللسان ليكون هذا المختصر مستوعباً لجميع الاسماء التي في الميزان والله المستعان[3].

ثم أتبع ذلك بفصل عنون له بقوله: فصل في تجريد الاسماء التي حذفتها من الميزان اكتفاء بذكرها في تهذيب الكمال، وقد جعلت علاماتها في التهذيب ومن كتبت قبالته صح، فهو ممن تكلم فيه بلا حجة، وصورة «مخ» فهو مختلف فيه، والعمل على توثيقه[4] فضعيف على اختلاف مراتب الضعف، ومن كان منهم زائداً على من اقتصر عليه الذهبي في الكاشف[5] ذكرت له ترجمة مختصرة لينتفع بذلك من لم يحصل له تهذيب الكمال وبالله التوفيق[6].

قلت: وهذه العلامات التي أشار اليها الحافظ لم يراع وضعها عند الطبع مما ضيع هذه الفائدة العظمى التي تظهر رأي هذا الحافظ الجليل في بعض الرواة.

الحادي والثلاثين: كتابا قاسم بن قطلوبغا: ٨٠٢ - ٨٨٩ هـ.

ومؤلفهما هو العالم الفاضل المحدث الفقيه أبو العدل قاسم بن قطلوبغازين الدين السودوني نسبة الى معتق ابيه سودون الشيخوني الجمالي، ولد سنة اثنتين وثمانمائة، وأخذ عن العز بن جماعة والعلاء البخاري والشرف السبكي، وابن

---

(١) لسان ٧: ١٤٣.

(٢) لسان ٧: ١٦٧.

(٣) كتاب الفه الحافظ الذهبي في رواة الكتب الستة خاصة، وقد طبع حديثاً في مصر.

(٤) لسان ٧: ١٦٧.

(٥) لسان ٧: ١٦٣

(٦) اي بين كذا وكذا.

الهمام، وقرأ في غالب الفنون، وتصدر للتصدير والافتاء قديماً، وأخذ عنه الفضلاء في متون شتى، وصار المشار اليه في الحنفية، له مصنفات عدة، توفي في ليلة الخميس رابع ربيع الآخر سنة تسع وثمانين وثمانمائة[1].

وقد الف كتابين ذيل بهما على لسان الميزان لابن حجر هما:

١ـ تقويم اللسان في الضعفاء في مجلدين.

٢ـ فضول اللسان. وقد أشار اليهما الشوكاني لدى ترجمته له[2].

هذا ما وقفت عليه من المؤلفات التي أفردت في ذكر الضعفاء من المحدثين.

ثانياً: الكتب المؤلفة في الكذابين:

ذكرت قبل أن المتقدمين من أئمة النقد والحديث لم يؤثر عنهم أنهم أفردوا مؤلفات خاصة في ذكر من رمى من الرواة بالكذب، وانما كانوا يوردونهم ضمن الضعفاء من الرواة، اذ اسم الضعف يشملهم، وقد عرف افراد هذا النوع من التصنيف لدى المتأخرين من النقاد، وسأحاول في هذه العجالة الالمام بهذه المؤلفات والتعريف بمؤلفيها بشيء من الايجاز حسب ما وقفت عليه، وهي مؤلفات قليلة بالنسبة الى المؤلفات في الضعفاء فأول من وقفت عليه أنه أفرد الوضاعين في مؤلف خاص هو السليماني: ٣١١ هـ ـ ٤٠٤ هـ

ومؤلفه هو الحافظ المحدث المعمر أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو البيكندي البخاري شيخ ما وراء النهر، ذكره السمعاني في الانساب وقال: السليماني نسبة الى جده لامه أحمد بن سليمان البيكندي ولد سنة احدى عشرة وثلاثمائة، وسمع من محمد بن حمدويه بن سهل المروزي وعلي بن سنجويه وعلى بن ابراهيم بن معاوية وأبي العباس الاصم وغيرهم.

---

(١) البدر الطالع ٢: ٤٥/٤٧، الاعلام ٦: ١٤/١٥.

(٢) انظر البدر الطالع ٢: ٤٦

روى عنه الحافظ جعفر بن محمد المستغفري وولده أبو ذر محمد بن جعفر وغيرهم، له التصانيف الكبار، وكان يصنف كل جمعة شيئاً ثم يدخل من قرية بيكند الى بخاري يحدث بما صنف، وتوفي في ذي القعدة سنة اربع وأربعمائة، وله ثلاث وتسعون سنة(1).

كتابه:

لم يصرح أحد ممن ترجم له بأنه الفّ كتاباً في الوضاعين أو الكذابين، لكن نقل عنه الذهبي وابن حجر في تراجم بعض الرواة ما يشعر بان له مؤلفاً أفرد فيه ذكر الرواة الذين رموا بالكذب، من ذلك ما جاء في ترجمة طريف بن سليمان أبو عاتكة. قال ابن حجر: ذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث(2).

وقال الذهبي في ترجمة عمرو بن حميد قاضي الدينور: وقد ذكره السليماني في عداد من يضع الحديث(3).

وقال أيضاً في ترجمة محمد بن نمير الفـريابي. لا أعرفه، عده السليماني فيمن يضع الحديث(4).

وقال في ترجمة موسى الايني: ذكره السليماني هكذا فيمن يضع الحديث(5).

وقال في ترجمة أبي سعد الساعدي عن أنس: وقد ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث(6).

الى غير ذلك من النقول التي ذكرها الحافظان الذهبي وابن حجر، وفيها ما يشعر بأنه أفرد من عرف بوضع الحديث في مؤلف خاص أو في موضع خاص من مصنف على الأقل.

---

(1) تذكرة الحفاظ: ١٠٣٦/١٠٣٧.
(2) تهذيب ١٢: ١٤٢.
(3) ميزان ٣: ٢٥٦، لسان ٤: ٣٦٢.
(4) ميزان ٤: ٥٦، لسان ٥: ٤٠٧.
(5) ميزان ٤: ٢٢٨.
(6) ميزان ٤: ٥٢٨.

٢ـ الكشف الحثيث لسبط ابن العجمي.

ومؤلفه هو الحافظ الامام العلامة، ابراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي أبو الوفا برهان الدين سبط ابن العجمي، وقد سبق التعريف به عند الكلام على كتابه بل الهميان، الذي ذيل به على الميزان[1].

أما كتابه، فقد سماه بالكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث[2].

قال مؤلفه في مقدمته بعد الديباجة: وقد جمعت في هذا الكتاب من وقفت عليه أنه رمي بوضع الحديث على رسول الله ﷺ، وغالبهم انتخبته من كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ المجتهد مؤرخ الاسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي من اماكنهم فيه، ومن تراجم غيرهم، وزدت عليه تراجم من موضوعات الحافظ أبي الفرج بن الجوزي، ومن تلخيص المستدرك للحاكم أبي عبد الله بن البيع، تلخيص الذهبي. ومن غيرهما. ولم أذكر فيه من قيل فيه: اتهم، متهم، ولذلك لأنه يحتمل أن يراد بذلك انه متهم بالكذب، وهو ظاهر عبارة أهل هذا الفن، وانما أذكر فيه من صرح في ترجمته بالوضع، أو ظن حافظ من الحفاظ أنه وضع مع أن غالب من قيل فيه: انه متهم بغير قيد، رأيته في كلام بعض الائمة قد صرح بالوضع. واذا رأيته كذلك قد صرح فيه بالوضع ذكرته، وربما اذكر من قوى في فهمي من كلام بعضهم أنه وضع ما ذكره، ولا أذكر فيه من اقتصر فيه على انه دجال، أو كذاب «يكذب»، ولا «متهم بالكذب»، انما أذكر فيهم من قد وصفته لك قبل ذلك قريباً، وقد رتبته على حروف المعجم في الاسم، واسم الاب ليسهل تناوله، ومن كانت له رواية منهم في شيء من الكتب الستة رقمت على اسمه رقمه المشهور عند أهل الحديث. واذا كان أحد منهم يشبه بغيره أذكره في أول من تشبه بالواحد منهم تمييزاً، وتركت كثيراً ممن يشبه بالواحد منهم خوف الاطالة، ثم ليعلم أني أذكر تراجمهم مختصرة جداً، وما أذكر في الترجمة الا موضع الحاجة غالباً،

---

(١) انظر صفحة ٤٤١ جـ٣

(٢) الكتاب مخطوط ومنه نسخة بمكتبة الشيخ حماد الانصاري بالمدينة المنورة.

والا فلو ذكرت كل ما قيل في الواحد منهم لجاء مجلداً ضخماً[1].

وفي هذا الجزء من المقدمة بين البرهان منهجه الذي سار عليه في تأليفه كتابه، ويمكن تلخيص هذا المنهج فيما يلي:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم وقد راعى الترتيب في اسم الراوي واسم أبيه.

٢ـ أوجز في ذكر التراجم بل اقتصر فيها على محل الشاهد.

٣ـ اقتصر على ذكر الرواة المصرح بوضعهم في الحديث وكذبهم في الرواية، ولم يورد من قيل فيه متهم أو دجال، أو كذاب أو يكذب، لاحتمال مرادها غير الوضع.

٤ـ أشار الى مصادره التي اعتمد عليها في تأليف كتابه.

٥ـ اذا وافق الراوي الكذاب بغيره من الرواة في الاسم واسم الاب ذكر الراوي الذي رمي بالوضع وأشار الى من وافقه في الاسم ليعرف.

ثم عرض لمسائل تتعلق بالوضع وأحكامه يمكن اجمالها فيما يلي:

أـ صدر الكلام على بعض المسائل بعرض حديث رسول الله ﷺ: يطبع المؤمن على كل خصلة الا الخيانة والكذب تكلم على معنى الحديث وأشار الى طرقه ومن أخرجه، وبين أن الكذب من الصفات التي تنافي الايمان.

ب ـ كما عرض للكلام على حكم الكذب على رسول الله ﷺ أورد في ذلك أقوال أئمة هذا الشأن باختصار، وذهب الى أن التعمد في الكذب يستوجب الفسق وساق من الآثار الواردة في ذلك مما يؤيد ما ذهب اليه، أعقبها بذكر عقوبة الكاذب على النبي ﷺ.

جـ ـ أورد كلام ابن الجوزي في تقسيم الكذابين الى سبعة أقسام.

د ـ أشار الى مذهب الكرامية في جواز الوضع.

هـ ـ عرض الامور التي يعرف بها الكذب والوضع في الحديث.

---

(١) الكشف الحثيث: ٤/٥.

تعريف بالكتاب وذكر بعض مميزاته وملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد روعي الترتيب في أسماء الرواة وأسماء آبائهم.

٢ـ يورد البرهان اسم الراوي واسم أبيه منسوباً ويذكر كنيته ولقبه ان وجدا ثم يذكر بعض شيوخ المترجم له، وبعض تلاميذه، ثم يذكر قول من رمى الراوي بالكذب.

٣ـ بعد الفراغ من ذكر من عرف باسمه أتبعهم بذكر من عرف بكنيته، وبهم ختم الكتاب.

٤ـ امتاز كتاب البرهان بانه كثيراً ما ينبه الى الرواة المتفقة أسماؤ هم خصوصاً اذا كان بعضهم موثقاً، فينبه الى التفريق بين الثقة والوضاع، كما جاء ذلك في ترجمة خلف بن خالد قال: خلف بن خالد بصري لا يكاد يعرف، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث، خلف بن خالد المصري عن الليث وبكر بن مضر وعنه خ وأبو حاتم وحبوش بن رزق الله توفي قبل الثلاثين ومائتين، ذكرته تمييزاً[1].

٥ـ مما يأخذ على البرهان في كتابه هذا ما جاء في مقدمته من قوله: ولم أذكر فيه من قيل فيه: اتهم، متهم، وذلك لأنه يحتمل أن يراد بذلك أنه متهم بالكذب، وهو ظاهر عبارة أهل هذا الفن، وانما أذكر فيه من صرح في ترجمته بالوضع، أو ظن حافظ من الحفاظ أنه وضع... الخ[2].

قلت: في كلامه هذا رحمه الله تضارب عجيب، فقد صرح رحمه الله بأن غالب من قال فيه بعض الائمة متهم، قد صرح بكذبه آخرون، وأن الظاهر من قولهم: متهم، أي متهم بالوضع ومع هذا ذهب الى انه لا يوردهم، ولا ادري ما الحجة في ذلك الا الوهم المحتمل في الاتهام بغير الكذب في الحديث، وهذا غير وارد، لا سيما وأن كلام أئمة هذا الشأن من الأمور الاصطلاحية التي لا تحتمل الا معنى واحداً،

(١) الكشف الحثيث: ٤٨.

(٢) الكشف الحثيث: ٤.

واذا كان الغالب فيمن أتهم قد صرح بكذبه، لزمه ذكرهم لأن الحكم للغالب.

وأعجب من ذلك أنه أشار الى أنه تارة يذكر الراوي لما يقوى في فهمه من كلام بعضهم أنه وضع، وهو مشعر بان ما فهمه مما لم يصرح به، وهذا ينقض ما ذهب اليه من عدم قبول الا ما صرح به، وفيه عمل بالمفهوم مع ترك العمل بالظاهر.

وأعجب من هذين الامرين معاً ما صرح فيه بانه لا يذكر في كتابه من اقتصر فيه على قولهم: انه دجال، أو كذاب، أو يكذب، ولا أدري ماذا تدل عليه هذه العبارات، ان لم تفد وضع الراوي الحديث؟ وهل في هذا احتمال يصرفها عن المعنى المتبادر، علمًا بان العبارتين الاوليين من صيغ المبالغة التي يعتبرها علماء الحديث من المرتبة الثانية بعد مرتبة أفعل التفضيل، كذلك لم يشر رحمه الله تعالى الى السبب الذي حمله على عدم اعتبار هذه العبارات من الالفاظ الصريحة في الرمي بالكذب، واذا كانت هذه الألفاظ لا تدل على الرمي بالكذب، فما هي العبارات التي تدل على ذلك؟.

ومما يؤخذ على المؤلف أيضاً: ما جاء في ترجمة ابراهيم بن محمد بن الحسن الاصبهاني قال: حدث عن حسين بن القاسم الزاهد الاصبهاني، حدث بهمذان، فأنكروا عليه واتهموا وأخرج[1].

قال البرهان: فهذا يحتمل أنه أتهموا بالكذب، ويحتمل بالوضع، ومع الاحتمال لا يذكر في هؤلاء، ثم هؤلاء الجماعة الذين أنكروا عليه واتهموه ان كانوا محدثين وهو ظاهر فهو انكار صحيح، وان كانوا غير محدثين، فينبغي ان ينظر في انكارهم، والله أعلم[2].

قلت: ظاهر كلامه التفريق بين عبارتي الكذب والوضع، وهذه من مفرداته ولم أر من سبقه الى هذا التفريق، بل ان علماء الحديث يستعملون العبارتين بمعنى واحد اللهم الا أن يكون هذا مصطلحا له تفرد به.

---

(١) هذا كلام الذهبي، انظر الكشف: ١٨، ميزان ١: ٦٢.

(٢) الكشف الحثيث: ١٩.

وكذلك قوله: ثم هؤلاء الجماعة الذين أنكروا عليه... الخ، وقد أقر رحمه الله أن الظاهر أنهم محدثون، والاحتمال هنا لا أثر له لأن سياق العبارة يفرض ذلك حيث قال الذهبي في ترجمة الرجل نفسه: .... حدث بهمذان، واذا اطلقت هذه العبارة انصرفت الى المعنى المقصود لدى أهل الشأن، واتهام الائمة لابراهيم انما كان من أجل تحديثه.

وزيادة على ذلك: أن الذهبي ذكر ابراهيم هذا في كتاب ميزان الاعتدال، وهو مؤلف أفرده لذكر الرجال الذين ضعفوا وتكلم فيهم ممن لهم رواية في الحديث.

كل ذلك يدفع الوهم الذي رآه البرهان الحلبي دافعاً للمعنى المتبادر.

ومما يؤخذ عليه أيضاً ما جاء في ترجمة ابراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي المقدسي، قال: ... وقال الازدي وحده: ساقط، قال الامام الذهبي: لا يلتفت الى قول الازدي، فان في لسانه في الجرح رهقاً، وقد صحح الذهبي في أول اسمه في الميزان، فالعمل اذا على توثيقه كما هو شرطه، وقد ذكر أبو الفرج بن الجوزي في حديث الهريسة من طريق أبي هريرة ثم قال: نرى أن ابراهيم الفريابي سرقه وركب له اسناداً، ثم ذكر كلام الازدي أ هـ، وقد تقدم أن وضع السند كوضع المتن، الا أنه أخف[1].

قلت: قوله هذا فيه نظر وكيف يكون الوضع في السند أخف والنتيجة واحدة، بل انه ربما كانت سرقة الاسناد أو تركيبه أشد وطأة من الوضع في المتن، وذلك فيما اذا كان متن الحديث موضوعاً، فسرقه أحد الرواة وركب له اسناداً بقصد تعدد طرقه والاحتجاج به، واشعار غيره، بان للحديث أصلاً، أما اذا كان متن الحديث معروفاً ثابتاً، وانما ركب له إسناداً أو قلبه بقصد الاغراب فهذا قد يتساهل فيه البعض ويمكن حمل كلامه عليه. والله اعلم.

---

(١) الكشف الحثيث: ١٩.

٣ـ اللمع في أسماء من وضع للسيوطي: ٨٤٩ هـ ــ ٩١١ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الامام المحدث الفقيه النحوي حافظ زمانه ومجتهد عصره، أبو بكر عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عمر بن خليل بن نصر بن الخضر بن الهمام، جلال الدين السيوطي، الشافعي، ولد ليلة مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وأخذ عن محمد بن موسى الحنفي، وعلم الدين البلقيني والشرف المناوي، والشمني وغيرهم، كان من أكابر علماء عصره، من سائر الأمصار، وبرز في جميع الفنون وفاق الاقران، واشتهر ذكره، وبعد صيته، وصنف التصانيف المفيدة توفي بعد آذان الفجر يوم الجمعة التاسع من شهر جمادي الاولى سنة احدى عشرة وتسعمائة[١].

مؤلفه:

وقد سمي كتاب «اللمع في أسماء من وضع» ذكره اسماعيل البغدادي في كتابه هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ضمن سرد أسماء مؤلفات الحافظ السيوطي[٢].

هذا ما وقفت عليه من الكتب التي أفردت في ذكر اسماء الكذابين والوضاعين. وقد لخص ابن عراق كتاب البرهان الحلبي حيث جرد الاسماء، وذكرهم ضمن مقدمة كتابه تنزيه الشريعة الذي يأتي الكلام عليه قريباً ضمن مبحث المؤلفات التي أفردت لذكر الاحاديث الموضوعة.

ثالثاً: الكتب المؤلفة في الاحاديث الموضوعة، وقد اشتهرت باسم الموضوعات:

وكما أولى أئمة النقد وعلمائه التصنيف في الكذابين والضعفاء، فقد أولوا العناية أيضاً في تأليف الكتب في الاحاديث الموضوعة، لكن الذي ينبغي أن يلفت النظر اليه، أن التصنيف في هذا النوع من الأحاديث أول ما بدىء به كان متداخلاً

---

(١) البدر الطالع ١: ٣٢٨/٣٣٤.

(٢) هدية العارفين ١: ٥٤٢.

ضمن كتب العلل، والتصنيف في العلل تصنيف قديم عرف عن الجهابذة النقاد، كالامام أحمد وابن معين وابن المديني، ويحيى بن سعيد القطان، فقد كانت كتب العلل تشتمل على ذكر كثير من الاحاديث الموضوعة، كما اشتملت الكتب المؤلفة في الضعفاء، لا سيما كتب المتقدمين على ذكر كثير من الاحاديث الموضوعة.

ثم أفردت هذه الأحاديث بالتأليف، وهذه المؤلفات سلك أئمة الحديث في تأليفها مسالك شتى، حيث لم يسيروا فيها على منهج واحد، وان استهدف الكل بيان الاحاديث الموضوعة، ويمكن حصر هذه الطرائق التي سلكوها في تصنيف الاحاديث الموضوعة الى أربعة أصناف هي:

١- ترتيب الاحاديث الموضوعة حسب ترتيب كتب الجوامع في الحديث.

٢- ترتيب الاحاديث حسب اوائل الحروف.

٣- ذكر الاحاديث تحت كليات مجملة.

٤- تصنيف الاحاديث الموضوعة في معنى معين من الموضوعات.

وسأحاول عرض هذه المؤلفات حسب ما وقفت عليها مراعياً في الكلام عليها الترتيب الزمني في تأليفها، سائراً فيها على النهج الذي اتبعته عند الكلام على المؤلفات في الضعفاء والوضاعين.

وقبل البدء في المقصود، أود الاشارة الى مسألة يجدر ذكرها، هي أني سأعرض للكلام على كتابين من الكتب المؤلفة في الموضوعات لم أتمكن من ادخالها تحت التقسيم السابق لامرين:

أولها: اني لم اقف على منهج هذين الكتابين حيث لم يعرض أحد ممن كتب عنهما الى المنهج الذي سار عليه مؤلف كل كتاب من الكتابين.

ثانيها: ان هذين الكتابين من أقدم ما أفرد في التصنيف في الاحاديث الموضوعة، فدفعني ذلك الى افرادهما بالذكر، والكتابان هما:

١- موضوعات النقاش: . . .- ٤١٤ هـ.

ومؤلفه هو الامام الحافظ أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي الاصبهاني الحنبلي سمع جده لامه أحمد بن الحسن بن أيوب التميمي، وعبد الله بن عيسى الخشاب، واحمد بن معبد السمسار وغيرهم حافظ محدث، جمع وصنف وأملى، وروى الكثير مع الصدق والديانة والجلالة، وتوفي سنة أربع عشرة وأربعمائة(١).

كتابه:

وعرف مؤلَفه باسم الموضوعات، ولم يشر اليه أحد ممن ترجم له، لكني وقفت على نقول للحافظين الذهبي وابن حجر في بعض التراجم من الميزان والتهذيب واللسان تشعر بان له مؤلفاً مفرداً في الاحاديث الموضوعة.

من ذلك ما جاء في ترجمة أحمد بن عثمان النهراواني أبي الحسن قال: حدثني عبد الله بن عبد القدوس أبو صالح الكرخي، حدثنا عاصم بن علي، حدثنا شعبة عن أنس مرفوعاً، لكل شيء زكاة، وزكاة الدار بيت الضيافة، قال النقاش في الموضوعات له: وضعه أحمد أو شيخه(٢).

وقال في ترجمة السري بن عاصم بن سهل أبي عاصم الهمداني مؤدب المعتز بالله. . . ومن مصائبه، حدثنا علي بن عاصم عن حميد عن أنس مرفوعاً: لله ملك من ياقوتة على زمردة كل يوم يسعر، وقال النقاش في موضوعاته في الحديث الاخير(٣): وضعه السري(٤).

وقال ابن حجر في ترجمة عمرو بن جميع، وقال النقاش في الموضوعات عقب حديث عمرو عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «من علم ولده القرآن، قلده الله بقلادة يغبطه بها الاولون والآخرون يوم القيامة»: لا

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٠٥٩/١٠٦٠، ذكر أخبار أصبهان ٢: ٣٠٨. الاعلام ٧: ١٦٠/١٦١.

(٢) ميزان ١: ١١٨/١١٩.

(٣) أي هذا الحديث الذي ذكرت.

(٤) ميزان ٢: ١١٧، لسان ٣: ١٢.

اعلم رواه عن يحيى غير عمرو، وأحاديثه موضوعة[1].

وقال أيضاً في ترجمة الهيثم بن عدي: وذكره ابن السكن وابن شاهين وابن الجارود والدارقطني في الضعفاء، وكذلك الحديث لكون الهيثم فيه جماعة[2] منهم الطحاوي في مشكل الحديث، والبيهقي في السنن، والنقاش والجوزقاني فيما صنفا من الموضوعات وغيرهم[3].

الى غير ذلك من النقول التي نقلاها عنه، والتي تشير الى أن للنقاش كتاباً في الموضوعات.

٢ـ الاباطيل للجوزقاني: ..... ـ ٥٤٣ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الامام أبوعبد الله الحسين بن ابراهيم بن حسين بن جعفر الهمداني الجوزقاني سمع عبد الرحمن بن أحمد الدوني، ويحيى بن أحمد الغضائري ومحمد بن طاهر المقدسي، واسماعيل بن أبي صالح المؤذن، وغيرهم، عالم محدث فاضل، قال ابن النجار: حصل وصنف عدة كتب في علم الحديث، وتوفي في السادس عشر من شهر رجب سنة ثلاث واربعين وخمسمائة[4].

كتابه:

وعرف كتابه لدى المحدثين باسم الاباطيل، وقد أطلق عليه بعضهم اسم الموضوعات، ذكره بهذا الاسم ابن النجار فقال: صنف عدة كتب في علم الحديث منها كتاب الموضوعات أجاد تصنيفه[5].

وقال اسماعيل البغدادي: .... صنف التكليف في الفروع وكتاب

---

(١) لسان ٤: ٣٥٩.

(٢) أي وكذلك ذكر الحديث جماعة في كتبهم منهم الطحاوي والبيهقي والنقاش والجوزقاني وقصد بان الحديث وضعه الهيثم على هشام بن عروة في تسمية أولاد النبي ﷺ بعبد العزى، وعبد مناف، والقاسم، انظر لسان ٦: ٢١٠.

(٣) لسان ٦: ٢١٠.

(٤) تذكرة الحفاظ: ١٣٠٩/١٣٠٨، الاعلام ٢: ٢٤٧.

(٥) تذكرة الحفاظ: ١٣٠٩.

الموضوعات في الحديث[1].

وقال الزركلي: . . . له تصانيف منها كتاب الموضوعات من الاحاديث المرفوعات ويقال له كتاب الاباطيل، قال ابن ناصر الدين: أجاد فيه[2].

وقال الكتاني: كتاب الموضوعات من الاحاديث المرفوعات، ويقال له: كتاب الاباطيل[3].

وقد كشف بعض الحفاظ عن بعض منهج المؤلف في كتابه، قال الذهبي: وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية، طالعته، واستفدت منه مع أوهام فيه، وقد بين بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها[4].

زاد الكتاني، وقال غيره: أكثر فيه من الحكم بالوضع بمجرد مخالفة السنة الصريحة، قال الحافظ ابن حجر: وهو خطأ الا ان تعذر الجمع[5].

هذا ما يتعلق بالكتابين وبعد هذا أرى من المناسب عرض سائر الكتب المصنفة في الموضوعات حسب الوقوف عليها على النهج الذي أشرت اليه فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: الكتب المصنفة حسب ترتيب جوامع كتب الحديث:

١ـ الموضوعات في الاحاديث المرفوعات، لابن الجوزي:

سبق التعريف به عند الكلام على كتابة أسماء الضعفاء والمتروكون[6].

أما كتابه فيعدمن أشهركتب الموضوعات ان لم يكن أشهرها على الاطلاق، وهو بحسب ما وقفت عليه أول مصنف بهذا الترتيب، وكل من ألف على هذا النهج انما حذا حذوه، ونهج سبيله، وجعل كتابه أصلاً، وسائر الكتب المؤلفة بعده على منهجه هي اما اختصار واما انتقاد واما ذيل. وقد بدأه مؤلفه بمقدمة طويلة قال فيها بعد

---

(١) هدية العارفين ١: ٣١٣.

(٢) الاعلام ٢: ٢٤٧.

(٣) الرسالة المستطرفة: ١٤٨/١٤٩.

(٤) تذكرة الحفاظ: ١٣٠٨، الرسالة المستطرفة: ١٤٩

(٥) الرسالة: ١٤٩.

(٦) انظر صفحة: ٤٢٤ جـ ٣.

الديباجة: أما بعد، فان بعض طلاب الحديث الحّ عليّ أن اجمع له الأحاديث الموضوعة وأعرفه من أي طريق تعلم أنها موضوعة. فرأيت أن اسعاف الطالب للعلم بمطلوبه متعين خصوصاً عند قلة الطلاب، لا سيما لعلم النقل، فانه قد أعرض عنه بالكلية حتى ان جماعة من الفقهاء يبنون على العلوم الموضوعة، وكثيراً من القصاص يريدون[1] الموضوعات، وخلقاً من الزهاد يتعبدون بها، وها أنذا أقدم قبل الشروع في المطلوب فصولاً تكون لذلك أصولاً والله الموفق[2].

فقد أشار رحمه الله تعالى الى أنه انما الف كتابه جواباً لسؤال واستجابة لرغبة وقد ساق في مقدمته أحد عشر فصلاً تناول في كل فصل مسألة من المسائل المتعلقة بالوضع وأحكامه يمكن اجمالها فيما يلي:

الفصل الاول: تكلم فيه عن مكانة الامة الاسلامية وأنها خير الامم واوسطها، وأنها ستكون نصف أهل الجنة، كما أخبر بذلك المصطفى ﷺ[3].

الفصل الثاني: عقد هذا الفصل للكلام على ما اختصت به الامة المحمدية من حفظ شريعتها وكتابها، حيث تكفل الله تعالى بحفظه ولم يكله الى الناس كما كان ذلك في الامم السابقة.

الفصل الثالث: تناول فيه ادراك الامة الاسلامية لمكانة سنة نبيها، وقدرها حق قدرها من لدن الرعيل الاول الى أن يرث الله الارض ومن عليها، حيث اهتموا بحفظها ونقلها وتنقيتها، من كل شائبة. ومعرفة صحيحها من سقيمها، وآحادها من متواترها، كما اهتموا بجمع القرآن وحفظه وقراءته وتفسيره[4].

الفصل الرابع: لخص فيه تقسيم الحاكم الحديث الى اقسام ستة، وعرف الحديث الصحيح المتفق على صحته الذي التزم باخراجه صاحبا الصحيحين. البخاري ومسلم حسبما رآه الحاكم، وناقش فيه قول الحاكم وتعقب عليه في شروطه

---

(١) هكذا في النسخة ولعل الصواب يرددون.

(٢) الموضوعات ١: ٢٩.

(٣) الموضوعات ١: ٢٩/٣٠.

(٤) الموضوعات ١: ٣١.

التي اشترطها لكل من البخاري ومسلم ثم ذكر بقية اقسام الحديث المقبول عنده[1].

الفصــل الخامس: أفرده لتلخيص كلام الحاكم في تعريف الحديث الضعيف، ومنشأ الضعف وأنواع الاحاديث الضعيفة عنده.

الفصــل السادس: اما هذا الفصل فأفرده لبيان أقسام الرواة الذين وقع الكذب والوضع في حديثهم وقد جعلهم خمسة أقسام هم:

أـ الزهاد والمغفلون والمتقشفون الذين لا يميزون بين الحديث الصحيح وبين الحديث الضعيف.

ب ـ الجهلة الذين لا يعرفون شروط التحمل والاداء فاقتحموا باب الرواية فأخطأوا.

جـ الرواة الثقات الذين اختلطوا وتغيروا.

دـ الرواة الذين لقنوا وقبلوا التلقين.

هـ الكذابون المتعمدون للكذب والوضع، وقد قسمهم الى ثلاثة أقسام هم:

١ ـ قوم أخطأوا، فلما نبهوا الى الخطأ اصروا وكابروا عن العدول الى الصواب خوفاً من أن يوصفوا بالخطأ.

٢ ـ قوم ثقات رووا عن كذابين وضعفاء، فدلسوهم واسقطوا اسماءهم، فشاركوهم في رواية الموضوعات، وهؤلاء يلحقون بالكذابين كما نص عليهم قوله ـ ﷺ ـ من روى عني حديثاً يرى أنه كذب... الخ[2].

٣ ـ جماعة من الرواة تعمدوا الكذب وجرحوا به، وهم انواع:

الزنادقة المتعصبون لمذهب أو لمبدأ أو لامام أو فكرة، أو مدينة أو جنس أو لون. قوم وضعوا الاحاديث في الترغيب والترهيب خاصة.

قوم وضعوا الاسانيد والمتون حسبة.

---

(١) الموضوعات ١: ٣٢.

(٢) الموضوعات ١: ٣٦.

جماعة من الرواة احترفوا صناعة القصص، والسؤال بالحديث فوضعوا تنفيقاً لسلعة أو تطلعاً لما في أيدي الناس.

الفصل السابع: أما هذا الفصل فقد ذكر فيه أشهر الوضاعين والكذابين، ونقل في ذلك أقوال ائمة الحديث والنقد.

الفصل الثامن: تناول فيه بيان ما بذله أئمة الحديث من الجهد في مقاومة الكذابين، وما تحملوه في سبيل الذب عن سنة سيد المرسلين، ومدى توفيقهم في ذلك.[1].

الفصل التاسع: أفرده للكلام على بعض الكذابين الذين شعروا بعظيم اثمهم، فندموا على ذلك وتابوا وأقروا بكذبهم واعترفوا بظلمهم[2].

الفصل العاشر: تكلم فيه عن ضرورة كشف حال الكذابين وبيان أمرهم واظهار جرمهم وأن ذلك ليس بغيبة. بل هو من الواجبات لتوقف الواجب عليه[3].

الفصل الحادي عشر: أفرده لبيان منهجه الذي سار عليه في كتابه من حيث ترتيبه وذكره الاحاديث مسندة وتعقبه كل حديث ببيان علته، ومن اتهم به، وأنه قسم الكتاب الى أربعة أبواب.

الباب الأول: في ذم الكذابين، ذكر فيه بعض الأحاديث والآثار الواردة في الحث على الصدق والتحذير من الكذب وبيان الوعيد لمن يقترف الكذب[4].

الباب الثاني: في بيان سبب ورود حديث من كذب عليّ متعمداً وبيان من رواه من الصحابة .

ساق ذلك باسانيده اليهم. وقد بلغوا واحداً وستين صحابياً[5]. ثم أكمل

---

(١) الموضوعات ١: ٤٨.
(٢) الموضوعات ١: ٤٩.
(٣) الموضوعات ١: ٤٨.
(٤) الموضوعات ١: ٥٣.
(٥) الموضوعات ١: ٥٥.

الباب بذكر فصل أورد فيه بعض الروايات التي جاء فيها بعض القيود التي تخصص الاطلاق الوارد في الرواية، مبيناً بطلان تلك القيود[1].

الباب الثالث: أفرده للكلام على الامر بانتقاد الرجال والتحذير من الرواية عن الكذابين، وبيان الطرق التي يتسرب منها الكذب في الحديث.

الباب الرابع: جعله لموضوع الكتاب، أورد فيه الاحاديث التي حكم عليها بالوضع والكذب مرتبة حسب أبواب الفقه، وقد عقد في هذا الباب خمسين كتاباً كل كتاب يشتمل على أبواب وفصول بدأت بكتاب التوحيد، وانتهت بكتاب الموضوع على الصحابة من الحديث.

هذا ما اشتملت عليه المقدمة، وهي كما ترى مقدمة طويلة جمعت كثيراً من الفوائد التي لا يستغنى عنها في مثل هذا المبحث.

ملاحظات عامة حول الكتاب:

١ـ الكتاب كما أشار اليه مؤلفه، مرتب حسب كتب الجوامع، حيث يبدأ بمباحث العقيدة ثم الفقه عبادات ومعاملات... الخ، وكل كتاب منها يجمع عدة أبواب تحت كل باب فصول، ومباحث ومسائل غالباً ما يعنون لكل مسألة أو مجموعة من المسائل المتشابهة بعنوان خاص يورد تحت العنوان مجموعة من الاحاديث المناسبة له.

٢ـ التزم ابن الجوزي بورود أحاديثه مسندة من لدن شيخه الذي أخذ عنه الى الصحابي الذي روى عنه الحديث، ونادراً ما يورد الاحاديث معلقة أو بشكل بلاغات.

٣ـ لم يصرح ابن الجوزي بمصادره التي اعتمد عليها لكن الناظر في كتابه يظهر له انه اعتمد كثيراً على كتب الضعفاء مثل كتاب الكامل لابن عدي، ومعرفة المجروحين لابن حبان، والضعفاء للعقيلي وغيرها من كتب الضعفاء التي عنيت

(١) الموضوعات ١: ٤٩.

بذكر مناكير الرواة المجروحين، كما اعتمد أيضاً على كتب التواريخ، وخاصة تواريخ المدن، كتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ الشام لابن عساكر، وغيرهما من الكتب الشبيهة بهما، مما تضم تراجم مشايخ البلدة ورواتها وأحاديثهم التي تروى عنهم.

وكذلك معاجم بعض الرواة من المشايخ. كمعاجم الطبراني الكبير والاوسط والصغير وغيرها من المعاجم والكتب التي يمكن معرفتها بالنظر الى اسانيدها.

٤ـ التزم ابن الجوزي التعقيب على كل حديث يورده بالتنبيه الى الراوي المتهم بذلك الحديث غالباً حتى وان كان الحديث ظاهراً فيه الوضع، ومتنه يدل على ذلك، وقد أشار الى التزامه بذلك عند الكلام على حديث: مما ربنا. . . قائلاً: واعلم أنا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا، والا فمثل هذا الحديث لا يحتاج الى اعتبار رواته لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد، ونسب اليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل سم الخياط لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف باعتباره، واعلم أنه قد يجيء في كتابنا هذا من الاحاديث ما لا يشك في وضعه غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات، والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلس، وهذا أشكل الامور[1].

فمن قوله هذا يظهر أنه انما أورد في كتابه الاحاديث الموضوعة حسب المعنى الاعم من الوضع بالتعمد، بل يشمل كل حديث لم يرد على الهيئة التي قالها رسول الله ﷺ.

٥ـ يستدل ابن الجوزي على كذب الحديث ووضعه أحياناً بذكر آية تناقضه، أو تدل على بطلانه، وتارة يورد حديثاً صحيحاً يناقضه أو يضاده، كما جاء ذلك عنه في حديث الارواح في خمسة أجناس. . . . الحديث فقد نقضه بحديث من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً. . . الحديث.[2].

---

(١) الموضوعات ١: ١٠٦.

(٢) انظر الموضوعات ١: ١٥١.

٦ـ لا يكتفي ابن الجوزي في رد الحديث بتعيين المتهم به ، بل غالباً ما يعطي حكمًا في الراوي المتهم ثم يتبعه بنقل أقوال ائمة الجرح والتعديل في جرح الراوي مؤيداً بذلك حكمه، وتارة يقتصر على نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي .

٧ـ نادراً ما يتعرض ابن الجوزي لنقد متن الحديث، وجل اعتماده على نقد الاسناد، واذا عرض لشيء من نقد المتن فانما يكون بشيء من الاجمال .

٨ـ يذكر ابن الجوزي الحديث أحياناً ويقتصر في الحكم عليه بالوضع بان في اسناده ضعفاء أو مجهولين، وتارة يورد فيهم من التجريح ما لا يكفي في الحكم على حديثهم بالوضع .

٩ـ تارة يصرح ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع ويعين المتهم به ولا يقتصر على ذلك، بل يشتد على المتهم به بعبارات يقذع فيها القول، كما جاء في حديث نزول الله عشية يوم عرفة على جمل أورق. . . الحديث ،حيث قال: هذا حديث موضوع، لعن الله واضعه، ولا رحم صانعه، فانه كان من أخس المشبهة وأسوأهم اعتقاداً، وما اظنه كان يظهر هذا الا للطغاة من المشبهة الذين لم يجالسوا عالماً، وهو عمل أبي السعادات، لا أسعده الله فانه كان يرمى بسوء المذهب، وصحبة المتهمين في الدين، وقلة المبالاة بأمر الاسلام فاختلق الكرخي، وسماه، ولا يعرف أصلاً، وقد كرم الله تعالى الطبراني ومن فوقه من رواية مثل هذا الحديث[1] .

١٠ـ كثيراً ما يورد ابن الجوزي الحديث من عدة طرق تارة تكون كلها عن صحابي واحد، وأحياناً تكون عن جماعة من الصحابة، يروي عن كل صحابي من عدة طرق، فيورد تلك الطرق ويبين علة كل طريق وفي هذا العمل فوائد جمة، حيث يكشف عن الواضع الحقيقي وعن العلل التي اشتمل عليها الحديث من قلب أو سرقة أو تركيب أو غير ذلك مما هو موضح في موضعه.

١١ـ تارة يورد ابن الجوزي الحديث ويتهم به شخصاً وينقل عن الائمة تضعيفه، الا أن أئمة الحديث يتعقبونه بان الشخص الذي اتهمه ابن الجوزي ، ليس

---

(١) الموضوعات ١ : ١٣٣ .

راوياً ضعيفاً، وانما الراوي الضعيف رجل آخر شارك المتهم في الاسم واسم الاب أو الكنية أو النسبة، ويعدون ذلك من هفوات ابن الجوزي، وغالباً ما يكون ابن الجوزي مقلداً فيه أحد الائمة ممن سبقه في تضعيف الحديث لذلك الوهم، وكل ما يؤاخذ عليه في ذلك عدم امعانه النظر وتحققه فيما ينقل.

وقد لقي كتاب ابن الجوزي اهتماماً من قبل كثير من المحدثين حيث تعرضوا له بالنقد والاختصار والاستدراك والتذييل. بل انتقدوه وخطأوه فيها، وخاصة الاحاديث الواردة في أحد الكتب الستة ومسند الامام أحمد حيث ألف بعضهم في الرد عليه، كالحافظ ابن حجر في كتاب القول المسدد في الذب عن مسند الامام أحمد[1]، والحافظ السيوطي في كتابه (النكت البديعات) المشهور باسم التعقبات وقد سبق أن تناولت الاحاديث التي اوردها ابن الجوزي في موضوعاته مما جاءت في أحد الكتب الستة وأوردها حديثاً حديثاً وبينت فيها ما ترجح لي في فصل خاص[2].

وقد حكم عليه بعض الائمة باحكام مجملة منهم العلامة ابن الصلاح حيث قال: ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في مجلدين فاودع فيهما كثيراً مما لا دليل على وضعه وانما حقه ان يذكر في مطلق الاحاديث الضعيفة[3].

وقال البلقيني تعليقاً على قول ابن الصلاح: والاعتراض عليه متوجه كما سبق، ومن جهة أنه ذكر اشياء فيها حسن بل صحيح أيضاً[4].

وقال الحافظ ابن كثير: وقد صنف الشيخ أبو الفرج بن الجوزي كتاباً حافلاً في الموضوعات غير أنه أدخل فيه ما ليس منه، وخرج عنه ما كان يلزمه ذكره فسقط عليه، ولم يهتد اليه[5].

وقال الحافظ ابن حجر: غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والذي ينتقد عليه بالنسبة الى ما لا ينتقد قليل جداً[6].

---

(١) والكتاب مطبوع في الهند سنة ١٣١٩ هـ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر اباد

(٢) انظر الفصل الثالث من الباب الثاني.

(٣) علوم الحديث: ٨٩/٩٠.

(٤) محاسن الاصطلاح: ٢١٥.

(٥) اختصار علوم الحديث: ٧٩.

(٦) الباعث الحثيث: ٧٩.

وقال الكتاني: وكتاب الموضوعات الكبرى لابي الفرج بن الجوزي... الا انه تساهل فيه كثيراً بحيث أورد فيه الضعيف بل والحسن والصحيح مما هو في سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومستدرك الحاكم وغيرها من الكتب المعتمدة، بل فيه حديث في صحيح مسلم بل وآخر في صحيح البخاري[1] فلذلك كثر الانتقاد عليه، ومن العجب أنه أورد في كتابه العلل المتناهية كثيراً مما أورد في الموضوعات، كما أنه أورد في الموضوعات كثيراً من الاحاديث الواهية مع أن موضوعهما مختلف وذلك تناقض، وقد عابه عليه الحفاظ، قال الحافظ ابن حجر: وفاته من نوعي الموضوع والواهي في الكتابين قدر ما كتب[2].

الى غير ذلك من الأقوال المنقولة عن ائمة الشأن حول كتاب ابن الجوزي والذي يظهر لي والله أعلم أن ابن الجوزي استهدف أمراً عند تأليف كتابه يغاير تصور من انتقده، ذلك أن ابن الجوزي انما راعى اصطلاح علماء الحديث والنكات التي يلحظها علماء العلل وخاصة فيما يتعلق بالاسناد، زيادة على استهداف المتن، في حين أن غيره من الائمة انما استهدف المتن الوارد في كتابه دون مراعاة للعلل الواردة في الاسناد ونظرته كانت مقصورة على المتن، فمن ثم كانت الفجوة بينهما متسعة في حين أن المنصفين منهم وافقوا ابن الجوزي في حكمه على كثير من الاحاديث بالوضع.

وما ذهبت اليه لا يعني أن ابن الجوزي محق في كل أحكامه، بل ان منها ما ترجح لي أن الحق بجانبه، ومنها ما جنفه فيها وذلك لاسباب تعرضت لذكرها عند الكلام على الاحاديث الواردة في موضوعاته، مما يغني عن الاعادة.

٢- ترتيب الموضوعات للذهبي....

أما الحافظ الذهبي فقد سلف التعريف به قريباً.

واما كتابه فمعروف باسم ترتيب الموضوعات، وهو في الحقيقة اختصار لكتاب

---

(١) قد سبق أن عرضت لهذين الحديثين وبينت ما ظهر لي منها في موضعه.

(٢) الرسالة: ١٥٠.

الموضوعات لابن الجوزي، وقد اختصر الذهبي كتابي ابن الجوزي الموضوعات، والعلل المتناهية، والذي يهمنا هو الاول منهما، اذ جاء في آخره ما نصه: آخر كتاب الموضوعات للشيخ أبي الفرج بن الجوزي نقحه وهذبه، وخفف من طول أسانيده ابن الذهبي محمد. وأختصر بعض المتون الطوال وبعض القول في الرجال والحمد لله على كل حال ﷺ وآله وسلم تسليمًا كثيراً[1].

فقول الذهبي يوضح ما أشرت اليه من أن الكتاب هو مختصر لموضوعات ابن الجوزي.

تعريف بالكتاب:

١ـ سار الذهبي في الكتاب على نهج الاصل حيث رتبه حسب كتب الجوامع.

٢ـ حذف الذهبي أسانيد ابن الجوزي الى مصادره التي اعتمد عليها في تأليفه. وأكتفى بعزو الحديث الى صاحب المصدر الاصلي حيث يقول: الخطيب...، الدارقطني... ابن حبان، وهكذا، ثم يذكر بقية الاسناد الى الصحابي الذي نسب اليه الحديث.

٣ـ كثيراً ما يختصر الذهبي تعليق ابن الجوزي على الحديث ويورده بعبارة موجزة غالباً ما يقتصر عليها، الا اذا خالف ابن الجوزي في الحكم على الحديث فانه يذكر قوله بعبارة مختصرة أيضاً.

٤ـ اذا أورد ابن الجوزي الحديث من طرق عدة وساقها طريقاً طريقاً، فان الذهبي يجمعها في طريق واحد، حيث يعلق الحديث ابتداء من الراوي الذي عليه مدار الحديث، ثم يورد علل الطرق ان كانت مختلفة حسب ما ذكره ابن الجوزي.

٣ـ مؤلفات الحافظ السيوطي:

أما التعريف بالحافظ السيوطي، فقد سبق عند الكلام على مؤلفه «اللمع في اسماء من وضع» في المبحث السابق[2].

---

(١) ترتيب الموضوعات: ١٧١/١٧٧ب.

(٢) انظر صفحة: ٤٥٥ جـ٣.

وأما مؤلفاته فقد كان لهذا الحافظ نصيب الاسد في التأليف، في هذا النوع من الاحاديث حيث تناول كتاب ابن الجوزي من نواحي عدة، فقد ألف أكثر من كتاب كل واحد منها يعرض لكتاب ابن الجوزي من جهة معينة.

وأول هذه المؤلفات كتاب اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة.

وقد رسم مؤلفه في مقدمته المنهج الذي سار عليه، والغرض الذي من أجله صنف الكتاب فقال بعد الديباجة: فان من مهمات الدين التنبيه على ما وضع من الحديث واختلق على سيد المرسلين صلى الله عليهم وسلم اجمعين، وقد جمع في ذلك الحافظ ابو الفرج ابن الجوزي كتاباً فأكثر من اخراج الضعيف الذي لم ينحط الى رتبة الوضع بل ومن الحسن ومن الصحيح. كما نبه على ذلك الائمة الحفاظ منهم ابن الصلاح في علوم الحديث، وأتباعه، وطالما اختلج في ضميري انتقاؤه وانتقاده واختصاره لينتفع به مرتاده، الى أن استخرت الله تعالى وانشرح صدري لذلك. وهيأ الي أسبابه السالك، فأورد الحديث من الكتاب الذي أورده هو منه كتاريخ الخطيب والحاكم، وكامل ابن عدي والضعفاء للعقيلي ولابن حبان، وللازدي وأفراد الدارقطني، والحلية لإبن نعيم وغيرهم بأسانيد، حاذفاً اسناد أبي الفرج اليهم ثم أعقبهم بكلامه، ثم ان كان متعقباً نبهت عليه، وأقول في أول ما أزيده (قلت) وفي آخره والله اعلم.

ورمزت لما أورده الحافظ ابو عبد الله الحسين بن ابراهيم الجوزقاني صورة (ج) اعلاماً بتوافق المصنفين على الحكم بوضع الحديث، وسميته اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وأسأل الله الاعانة عليه، والتوفيق لما يرضيه ويقربني اليه[1].

ففي هذه المقدمة القصيرة أشار الى الغرض الذي حمله على تأليف كتابه، وهو اختصار كتاب ابن الجوزي وتنقيحه، وهذا ظاهر من صنيعه في الكتاب، كما أنه أشار الى المنهج الذي سلكه حيث يورد الحديث الذي أخرجه ابن الجوزي مقتصراً في ذكره من الكتاب الذي أورد منه ابن الجوزي الحديث، ثم يعقبه بكلام ابن الجوزي

---

(١) اللآلىء ١: ٢.

مختصراً، ثم يتعقبه ان رأى ذلك.

وثمة ملاحظات عامة على الكتاب أحاول ذكر أهمها:

١ـ كثيراً ما يتعقب السيوطي ابن الجوزي بذكر طرق أخرى للحديث، وهذه الطرق في غالبها واهية أن لم تقل عن الطرق التي ذكرها ابن الجوزي حيث ينفرد في بعض طرقها كذاب أو متهم والظاهر والله أعلم أن السيوطي انما قصد بذلك التنبيه الى هذه الطرق التي لم يوردها ابن الجوزي، لا بقصد دفع الوضع عن الحديث بتعدد تلك الطرق، وفي بعض الاحيان يتعقب ابن الجوزي بدفع تهمة الوضع عن الحديث بذكر طرق يراها صالحة للاحتجاج وأحياناً تنحط تلك الطرق عن الاحتجاج، وكل ما تبلغه هو اثبات أن للحديث أصلاً وذلك فيما اذا كان كل طريق من تلك الطرق لا يخلو من مقال.

٢ـ يلاحظ ان السيوطي رحمه الله كثيراً ما يتعقب ابن الجوزي وخاصة في الأحاديث التي يوردها وهي في أحد الكتب الستة، أو مسند الامام أحمد، وتعقبه يصيب المحز احياناً ويوفق لحصول الاجرين معاً، وفي بعض الاحيان يضطر الى التكلف وركوب الصعب والذلول، وتارة يعوزه الامر فيقتصر تعقبه على قوله أخرجه أحد اصحاب الكتب الستة. أو أن فلاناً، وهو من رجال أحد اصحاب الكتب الستة. وقد عرضت لكثير من هذه الاحاديث وبينت فيها ما ظهر لي من امرها، والله اعلم.

٣ـ تارة يتعقب السيوطي ابن الجوزي بان للحديث شواهد أو متابعات ثم يورد ما يشهد لطرف من الحديث أو لعبارة فيه، أو لجزء منه الا أن النكارة تكون أحياناً مقصورة على بقية الحديث الذي لم يعتبر أو يشهد له غيره، وهذا لا شك غير كاف في اخراج الحديث عن دائرة الوضع، لا سيما اذا عرف أن بعض الوضاعين كان يعمد الى أحاديث معروفة فيزيد في متونها.

٤ـ تارة يتهم ابن الجوزي أحد رجال الاسناد في الحديث ويحكي تضعيفه، وينقل عن الائمة السابقين عباراتهم في تجريحه، وهذه الألفاظ في إصطلاحاتهم

تقتضي الاتهام أو الرمي بالكذب عندهم. فيتعقب السيوطي ابن الجوزي بان الراوي لم يتهمه أحد بالكذب بل ضعف، والحديث يخرج عن دائرة الوضع، ويلحق بدائرة الترك أو النكارة، وهذا الذي ذهب اليه انما هو باعتبار اصطلاح المتأخرين، وهو غير وارد لدى المتقدمين الذين لم يراعوا هذا التفريق، بل انهم قصدوا بعبارتهم تلك الحكم على الرواية بالوضع وهذا ظاهر من كلامهم عند الرجوع الى الاماكن التي أوردوا فيها تلك الأقوال.

٥ـ مما يلاحظ على الامام السيوطي رحمه الله أنه عند تعقبه لابن الجوزي وخاصة في الاحاديث التي يرى ثبوتها ويرجح الحكم عليها بالحسن او بالصحة اغفال لبعض كلام ائمة الجرح في الرجل، وهذا الذي يغفله غالباً ما يكون مؤثراً في الحكم على الحديث بل هو القرينة التي اعتمد عليها ابن الجوزي في حكمه، ولا شك أن اغفاله لذلك موهم للناظر بان الراوي لم يجرح قط، وهو لا شك مناف للامانة العلمية، وتغرير لمن يعتمد على كتابه عند المقارنة بقصد الترجيح، ولعل الحامل له على ذلك هو الرغبة في الاختصار.

٦ـ ختم السيوطي كتابه بذكر مقدمة ابن الجوزي التي صدر بها كتابه بعد أن اختصرها. واقتصر على ذكر الاهم فيها.

٢ ـ كتاب النكت البديعات على الأحاديث الموضوعات:

وقد اشتهر باسم التتبعات، وعنوان الكتاب صريح في موضوعه اذ ألفه السيوطي متتبعاً فيه ابن الجوزي في كتابه الموضوعات في الاحاديث التي غلب على ظنه أنها ليست بموضوعة وأن ابن الجوزي أوردها في موضوعاته، قال السيوطي في مقدمته: وأما موضوعات ابن الجوزي فلم أقف على من أعتنى بشأنها فاختصرتها معلقاً اسانيدها، وتعقبت منها كثيراً على وجه الاختصار على نحو ما صنع الذهبي في المستدرك[1] ثم جمعت كتاباً حافلاً في الاحاديث المتعقبة خاصة، سطت فيه الكلام

---

(١) يعني بذلك كتابه اللآلئ المصنوعة.

على كل حديث، مع ذكر طرقها وشواهدها، وما وقفت عليه من كلام الحفاظ عليها، وما عثرت أنا عليه في ضمن المطالعة من المتابعات ونحو ذلك غير أن الهمم عن الاعتناء بتحصيله قواصر وأهل هذا الفن كانوا في الصدر الاول قليلاً فما ظنك بهم في هذا العصر الدابر أن الخص الكتاب المذكور في تأليف وجيز فاقتصرت منه على ايراد الحديث على طريقة الاطراف، وأعقبه بذكر من أعله، ثم أردفه برده اما بتوثيقه أو ذكر متابعه أو شاهده، وأنبه على من خرجه من الائمة المعتبرة في شيء من كتبه[1].

وقد أشار رحمه الله تعالى في هذه المقدمة الى الدافع الذي حمله على تأليف كتابه اذ استهدف استخلاص الاحاديث التي لا تبلغ درجة الوضع من كتاب ابن الجوزي.

وقد سلك السيوطي في تعقباته على ابن الجوزي مسالك شتى أشار الى بعضها في مقدمته، وأهمها منازعته ابن الجوزي في الطعن في الراوي الذي تفرد بالحديث والذي اتهمه ابن الجوزي وذلك بحكاية توثيق أو تقوية أمر من وثقه أو قوى أمره من ائمة النقد ان وجد، واذا دفع عن الراوي تهمة الكذب أو الوضع، خرج حديثه من دائرة الوضع.

وتارة ينازعه بدفع تهمة التفرد بالرواية بذكر متابعين للراوي أو شواهد أو متابعات للحديث حيث يبرىء الراوي الذي اتهمه ابن الجوزي بالتفرد.

كذلك سلك طريقاً اخرى في اثبات الحديث، أو دفع الوضع عنه حيث يتعقب ابن الجوزي بان أحداً من اصحاب السنن الاربعة أخرج الحديث، أو أن البيهقي أخرجه في أحد مؤلفاته- وقد اشترط الا يورد فيها حديثاً موضوعاً أو أن الحاكم أخرجه في مستدركه، ونحوها من الردود المجملة التي لا يصرح فيها بدفع الكذب عن الراوي. والذي يبدو أن كثيراً من هذه الردود يظهر فيها التكلف والتعسف، وقد نبهت على كثير منها عند الكلام على الفصل الثالث من الباب الثاني.

---

(١) التعقبات: ٢.

تارة يتعقب السيوطي ابن الجوزي بذكر متابعات الحديث هي في درجة الحديث الذي اورده ابن الجوزي من حيث النكارة أو أنزل منه، وغرضه من ذلك أثبات أن الحديث يرتفع عن درجة الوضع وأن له أصلاً وان بقي ضعيفاً أو منكراً أو مطروحاً، ففي بعض تعقباته كان رحمه الله يصيب المحز اذ يشير الى أن ابن الجوزي ضعف راوياً وهو غير ضعيف، والسبب في ذلك وهم أو خطأ في اسم ذلك الراوي أو شخصه، أو اختلاف في الحكم، وتوثيقه أرجح. أو بذكر طرق أخرى للحديث غير الطرق التي أوردها ابن الجوزي.

يلاحظ أن تعقبات السيوطي كلها محصورة في الدفاع عن متن الحديث وذلك بايراد المتابعات أو الشواهد، أو دفع دعوى التفرد، وكلها تستهدف المتن، في حين أن ابن الجوزي كان يعرض للكلام على الاسانيد في كثير من الاحاديث التي ساقها وذلك لوجود علة تتعلق بالاسناد، كقلب أو تركيب أو سرقة كما يعرض للكلام على المتن حيث تقوم علة بالمتن تقضي بالحكم عليه بالوضع، وهذه الملاحظة لم يسترع الانتباه اليها كثير ممن تعقب ابن الجوزي، ولو لوحظت لقربت كثيراً من وجهات النظر بينه وبين غيره ممن تعقبه.

ومما تجدر الاشارة اليه، وينبغي ملاحظته أن السيوطي ومن وافقه قد استعظموا على ابن الجوزي ايراد أحاديث في موضوعاته مما ورد في بعض الكتب كالسنن الاربعة والمسند، ومؤلفات البيهقي، وحجتهم في ذلك أن هذه الكتب قد تلقها الامة بالقبول، وقد اشترط مؤلفوها عدم اخراج الاحاديث الموضوعة فيها، والحقيقة: ان تلقي الامة لهذه الكتب بالقبول انما هو على سبيل الاجمال لا بحسب أفراد أحاديثها حيث نوزعوا في بعضها ولا يلزم من قبولها مجملة قبول سائر أفرادها. أما بالنسبة لمن اشترط عدم اخراج الحديث الموضوع في مؤلفه فان الحكم بالوضع وعدمه أمر نسبي تختلف فيه الانظار ويسوغ فيه التنازع، والحكم فيه قائم على ترجيح بعض القرائن على بعض.

٣ ـ كتاب الزيادات على الموضوعات، ويسمى بذيل الموضوعات:

والكتاب مطبوع في الهند[1] وظاهر من عنوانه أنه استدرك فيه السيوطي على ابن

(١) بالرغم من أن الكتاب مطبوع الا اني لم أتمكن من الوقوف عليه مع حرصي وبحثي الشديدين في الوقوف عليه. =

الجوزي في ذكر أحاديث موضوعة لم يوردها ابن الجوزي.

وقد سار فيه مؤلفه على نهج كتاب ابن الجوزي الا في مواطن يسيرة خالف فيها كما أشار الى ذلك ابن عراق[1].

وقد أورده ابن عراق في كتابه تنزيه الشريعة المرفوعة، حيث عقد في كل باب فصلاً أورد فيه الاحاديث التي زيدت على كتاب ابن الجوزي وسيأتي تفصيل ذلك في حينه عند الكلام على كتاب ابن عراق[2].

٤ـ تلخيص الموضوعات لابن درباس:

ومؤلفه هو العالم الفاضل جلال الدين ابراهيم بن عثمان بن ادريس بن درباس[3].

كتابه:

وقد اشار الى كتابه ابن عراق في مقدمة كتابه تنزيه الشريعة حيث ذكره في مصادره التي اعتمد عليها في تصنيفه[4]. ونقل عنه في أكثر من موضع من ذلك ما جاء في كلامه على حديث علي رضي الله عنه في دعاء حفظ القرآن.. قال:
ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على حاشية مختصر الموضوعات لابن درباس ما ملخصه: أما قول الدارقطني تفرد به هشام عن الوليد فليس كذلك، بل تابعه عليه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ومن طريقه أخرجه الترمذي، وسليمان وان تكلم فيه فقد أخرج له البخاري، قال الذهبي: لو لم يذكره العقيلي في الضعفاء لما ذكرته فانه ثقة مطلقاً ثم ساق له الذهبي هذا الحديث وقال عقبة: حديث منكر

= وقد طبع الكتاب في الهند ونسخه تعد الان نادرة. ان لم تكن مفقودة.

(١) انظر تنزيه الشريعة ١: ٣.

(٢) انظر صفحة: ٤٧٥ جـ ٣.

(٣) هكذا سماه ابن عراق، ولم أقف له على خبر حيث لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

(٤) انظر تنزيه الشريعة ١: ٤

جداً، فلعل سليمان شبه له، وأدخل عليه كما قال أبو حاتم: لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم[1].

٥ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاحاديث الشنيعة الموضوعة لابن عراق ٩٠٧ هـ ــ ٩٦٣ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العالم الشيخ علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق الكناني، نور الدين ولد سنة سبع وتسعمائة، وكان فقيهاً متصوفاً ناقداً للشعر وله مصنفات في الحديث والتاريخ، توفي سنة ثلاث وستين وتسعمائه[2].

وكتابه: مشهور، الفه في مصر، وأتم تأليفه سنة أربع وخمسين وتسعمائة، وأهداه الى السلطان سليمان العثماني[3].

قال في مقدمته بعد الديباجة، وبعد، فان من المهمات عند أهل العلم والتقى، معرفة الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لتنتقى، وللامام الحافظ أبي الفرج بن الجوزي فيها كتاب جامع، الا أن عليه مؤاخذات ومناقشات في مواضع، وقد أعتنى شيخ شيوخنا الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي بكتاب ابن الجوزي المذكور، فاختصره وتعقبه في كتاب سماه اللالي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ثم عمل ذيلاً ذكر فيه أحاديث موضوعة فاتت ابن الجوزي، وأفرد اكثر المواضع المتعقبة بكتاب سماه النكت البديعات، وهذا كتاب لخصت فيه هذه المؤلفات بحيث لم يبق لمحصله الى ما سواه التفات، وبالغت في اختصاره وتهذيبه وتبعت اللآلي في تراجمه وترتيبه، وجعلت كل ترجمة غير كتاب المناقب في ثلاثة فصول:

الاول: فيما حكم ابن الجوزي بوضعه ولم يخالف فيه.

والثاني: فيما حكم بوضعه وتعقب فيه.

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ١١٢.

(٢) الاعلام ٥: ١٦٥.

(٣) الاعلام ٥: ١٦٥.

والثالث: فيما زاده السيوطي على ابن الجوزي حيث كانت له في تلك الترجمة زيادة، وقد أخل السيوطي في زياداته ببعض تراجم أصله، وأورد في الكتاب الجامع آخر الكتاب ما حقه أن يفرد بالترجمة المتروكة، ويورد فيها، فأنا نقلت ذلك من الكتاب الجامع، وأوردته في التراجم اللائق بها في ثالث فصولها. أما كتاب المناقب ففيه أبواب، وفي كل باب منها الفصول المذكورة، وحيث لم يكن في فصل منها شيء قلت: والفصل الفلاني خال.

وجعلت أوائل الاحاديث في أوائل السطور تسهيلاً للكشف والظفر بالحديث المطلوب واذا كان الحديث مرفوعاً، قلت: حديث كذا، واللفظ المضاف اليه لفظه حديث هو اللفظ المرفوع، وبعد تخريجه، أذكر صحابيه المنسوب اليه بقولي: «من حديث فلان، الا أن يكون في الحديث حكاية مخاطبة منه ﷺ لمعين أو مراجعة بينه وبين غيره، أو حكاية مخاطبة جبريل له، والحاكي غير النبي ﷺ، أو حكاية قصة ليست من لفظ النبي ـ ﷺ ـ فأضيف لفظة حديث الى اسم الصحابي أو التابعي الذي نسب اليه الحديث، واذا كان الحديث موقوفاً، قلت: أثر فلان وأتبعته لفظه، ثم اعقب كلا بذكر مخرجه ثم ببيان علته وما في زيادات السيوطي مما لم يبين علته ذكرت علته ان لاحت لي. . . الخ[1].

هذا بعض ما ورد في مقدمته مما رسم فيه منهاجه الذي سار عليه حيث يمكن تلخيصه فيما يلي:

١ ـ سار في تأليف كتابه على نهج كتاب اللآلىء المصنوعة للسيوطي، تبعاً لكتاب الموضوعات لابن الجوزي حيث رتب الاحاديث حسب كتب الجوامع.

٢ ـ قسم كل كتاب الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول في الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، وأقر عليها.

---

(١) تنزيه الشريعة ١: ٤/٣.

الفصل الثاني: في الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وانتقد فيها.

الفصل الثالث: في الأحاديث التي زادها السيوطي وكانت قد فاتت ابن الجوزي.

٣ـ الترتيب الشكلي لاوائل الاحاديث حيث بدأ كل حديث ببداية السطر.

٤ـ فرق بين الاحاديث والآثار حيث نبه الى كلٍ عقب ذكره فرمز الى المرفوع بكلمة حديث والى غيره بكلمة أثر.

٥ـ التنبيه الى علة الحديث التي من أجلها ألحق الحديث بالموضوعات، وقد أشار الى أنه ينقل قول السيوطي اذا وجده أو يذكرها من عنده اذا لاحت له في الاحاديث التي لم ينبه لها السيوطي.

٦ـ ذكر ابن عراق المصادر التي اعتمد عليها كل من ابن الجوزي والسيوطي، وقد حرص على الاشارة اليها. بل رمز لها برموز تدل عليها فرمز ـ عد ـ لابن عدي في الكامل، وحب لابن حبان في المجروحين وعق ـ للعقيلي في الضعفاء، وفت لابي الفتح الازدي في ضعفائه، ومر لابن مردويه في تفسيره، وطب للطبراني في معاجمه، وقط للدارقطني في أفراده، وخط، للخطيب البغدادي في تاريخه، وشا لابن شاهين في الضعفاء، ونع لابي نعيم في الحلية، وحا، للحاكم في تاريخه، وقا للجوزقاني في أباطيله وهذه هي الكتب التي اعتمد عليها كل من ابن الجوزي والسيوطي، وقد استفاد الاخير من مصادر أخرى رمز لها بما يلي: كر لابن عساكر في تاريخه، ونجا لابن النجار في ذيل تاريخ بغداد ومي للديلمي في مسند الفردوس، وبخ لابي الشيخ في مؤلفاته.

كما اشار ابن عراق الى مصادر اعتمد هو عليها زيادة على ما سبق وهي تلخيص الموضوعات، وتلخيص العلل المتناهية، وكلاهما للحافظ الذهبي، وموضوعات الجوزجاني وهو المعروف بالاباطيل، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان، وتخريج احاديث الرافعي، وتخريج أحاديث الكشاف، والمطالب العالية،

وتسديد القوس، وزهر الفردوس وهذه الستة كلها لابن حجر العسقلاني وتخريج أحاديث الاحياء للعراقي، وتلخيص الموضوعات لابن درباس.

٧ـ ثم عقد فصولاً ألحقها بالمقدمة تتلخص فيما يلي:

أـ ذكر في الفصل الاول: تعريف الحديث الموضوع وامارات وضعه، وحكمه.

بـ تكلم في الفصل الثاني عن وقوع الوضع رد فيه على المنكرين لوقوع الوضع وفند شبههم.

جـ تعرض في الفصل الثالث لذكر حديث من كذب علي متعمداً... وعدد من رواه من الصحابة، اذ لخص فيه كلام ابن الجوزي.

دـ الفصل الرابع عنون له بقوله: فصل في الوضاعين تعرض في بدايته لذكر انواعهم وقد حصرهم في سبعة أنواع هم:

ـالزنادقة.

ـأصحاب الاهواء والبدع.

ـقوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوقا (المتعمدون للوضع).

ـ المتزهدون المنسوبون الى التدين عن جهالة.

ـاصحاب الاغراض الدنيوية كالقصاص والشحاذين وأصحاب الامراء.

ـالشرهون من المحدثين والمحبون للظهور والمغربون ومدعو التفرد.

ـالمغفلون وكثيرو الخطأ ممن كان يجري الكذب على السنتهم دون قصد.

هـ الفصل الخامس صدره بقوله: فصل في سرد أسماء الوضاعين والكذابين ومن كان يسرق الاحاديث ويقلب الاخبار، ومن اتهم بالكذب والوضع من رواة الاخبار، ملخصاً من الميزان والمغني وذيله[1] للذهبي ولسان الميزان

---

(١) يقصد بالذيل. ذيل ديوان الضعفاء الذي سلف الكلام عليه، وقد ظن البعض ان ديوان الضعفاء والمغني كتاب واحد والواقع يخالف ذلك كما سبق تعريف كل.

للحافظ ابن حجر، مع زوائد من موضوعات ابن الجوزي. . . . الخ هذه أهم مصادره لهذا الفصل، كما أشار في نهاية الفصل الى أنه أطلع على كتاب الكشف الحثيث، وأفاد منه[1].

كما أشار في هذا الفصل الى الغرض الذي من أجله سرد أسماء الكذابين حيث قال: وغرضي من ذلك امران:

احدهما: اذا كان في سند حديث من أحاديث هذا الكتاب أحد من المذكورين متفق على تكذيبه فاني أكتفي بقولي بعد تخريج الحديث فيه فلان، طلباً للاختصار وهرباً من التكرار، وان كان غير متفق على تكذيبه وتركه ذكرت من وثقه.

ثانيهما: عموم النفع بذلك في غير هذا الكتاب حتى اذا مر بطالب الحديث رجل من هؤلاء في سند حديث توقف عن العمل به حتى ينظر الى متابعاته وشواهده[2].

ثم سرد أسماء الكذابين مرتبين على حروف المعجم، الاسماء أولاً ثم من اشتهر وعرف بكنيته.

هذه اهم المسائل التي عرض لها في ذكر المقدمة، وقد أوضحت منهجه في الكتاب توضيحاً لا يتطلب مزيداً، وثمة ملاحظات عامة أرى من المناسب ذكرها باختصار:

١ـ سار ابن عراق على المنهج الذي رسمه في المقدمة، ولم يخل بشيء منه.

٢ـ حذف ابن عراق أسانيد الاحاديث وساقها معلقة يبدأها بذكر طرف الحديث ثم يشير الى صحابيه الذي نسب اليه أو من انتهى اليه سند الحديث، ثم يرمز الى من أخرجه كل بحسب رمزه.

٣ـ غالباً ما يقتصر ابن عراق في ذكر علة الحديث على قول السيوطي، وتارة

---

(١) تنزيه الشريعة ١: ١٧/١٨.

(٢) تنزيه الشريعة ١: ١٨.

ايزيد على قوله بما يؤيده من أقوال أئمة الحديث، وخاصة في الاحاديث التي يدفع دعوى الوضع عنها وتارة يخالف السيوطي فيذكر أموراً تعارض قوله، وهي تعتبر انتصاراً لابن الجوزي كما تدل على أنه لم يهدف من تأليفه اختصار كتاب السيوطي فقط.

٦ـ تذكرة الموضوعات للفتني: ٩١٠ هـ ـ ٩٨٦ هـ.

ومؤلفه هو العالم الفاضل العلامة، المحدث محمد بن طاهر بن علي الصديقي الفتني ولد سنة تسعمائة واربع عشرة من الهجرة النبوية، وقيل سنة عشر وتسعمائة[١]، عالم بالحديث ورجاله كان يلقب بملك العلماء، تتلمذ على مشايخ عصره منهم برهان الدين السهودي، وابن حجر الهيثمي وعلي بن حسام الدين المتقي وغيرهم، وتوفي مقتولاً سنة ست وثمانين وتسعمائة[٢].

وكتابه معروف باسم تذكرة الموضوعات، قال مؤلفه في مقدمته بعد الديباجة، هذا مختصر، يجمع أقوال العلماء النقاد، والمحدثين السراد في وضع الحديث أو ضعفه حتى يتبين أن وضعه أو ضعفه متفق، أو أنه بسبب قصور قاصر أو سهو ساه مختلف، كيلا يتجاسر الكسل على الجزم بوضعه بمجرد نظره في كلام قائل: انه موضوع، ولا يتسارع الى الحكم بصحة كل ما نسب الى الحديث غافل مخدوع، فان الناس بين افراط وتفريط، فمن مفرط يجزم بالوضع بمجرد السماع على أحد لعله ساه أو ذو تخليط، ومن مفرط يستبعد كونه موضوعاً، وظن الحكم به سوء أدب ومخترعاً، ولم يدر أن ليس حكمه على الحديث بل على مخترع الكذب الخاذل، أو ما زل فيه قدم الغافل.

ومما بعثني اليه أنه اشتهر في البلدان موضوعات الصغاني وغيره، وظني أن أمامهم كتاب ابن الجوزي ونحوه، ولعمري انه قد أفرط في الحكم بالوضع حتى تعقبه العلماء من أفاضل الكاملين، فهو ضرر عظيم على القاصرين المتكاسلين، قال

---

(١) انظر الاعلام ٧: ٤٢.

(٢) مقدمة تذكرة الموضوعات: ١، الاعلام ٧: ٤٢.

مجدد المائة السيوطي : قد أكثر ابن الجوزي في الموضوعات من اخراج الضعيف، بل ومن الحسان، ومن الصحاح كما نبه عليه الحفاظ، ومنهم ابن الصلاح وقد ميز من حيزه ثلاثمائة حديث وقال : لا سبيل الى ادراجها في الموضوعات، فمنها حديث في صحيح مسلم وفي صحيح البخاري رواية حماد بن شاكر، وأحاديث في بقية الصحاح والسنن، ونقل فيه عن أحمد بن أبي المجد أنه قال، ومما قال : . . . . لم يصب فيه ابن الجوزي اطلاقه الوضع بكلام قائل في بعض رواته فلان، ضعيف، أو ليس يقوى، أو لين، فحكم بوضعه من غير شاهد عقل ونقل ومخالفة كتاب أو سنة أو اجماع، وهذا عدوان ومجازفة.

وأنا أورد بعض ما وقع في مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزابادي من كتابه المغني عن حمل الاسفار في الاسفار، وللشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في تخريج الاحياء، وفي المقاصد الحسنة للشيخ العلامة أبي الخير، شمس الدين السخاوي، وفي كتاب اللآلىء للشيخ جلال الدين السيوطي، وفي كتاب الذيل له، وفي كتاب الوجيز له، وموضوعات الصغاني، وموضوعات المصابيح التي جمعها الشيخ سراج الدين عمر بن علي القزويني، ومؤلف الشيخ علي بن ابراهيم العطار وغير ذلك، فأجمع أقوال العلماء في كل حديث كي يتضح لك الحق الحقيق بالقول، وقد حثني عليه بعض الاعزة الكرام، واستبطأوا حين شرعت الاختتام، وهو كالتذكرة للموضوعات، وكاف عن المطولات، وحين وقع الفراغ من التسويد تحرك عزمي الى أن أجمع من أجد من الكذابين والضعاف ليكون قانوناً في غير ما في هذا الكتاب من الموضوعات والضعاف والله الموفق لهذا المرام، وبعونه التيسير للاختتام[1].

ومقدمة الكتاب تجلى فيها منهجه الذي سار عليه، حيث سلك طريق ابن الجوزي والسيوطي في ترتيبه الاحاديث حسب أبواب الجوامع، كما أشار الى مصادر التي اعتمد عليها في تصنيف كتابه، زيادة على كتاب السيوطي.

---

(١) تذكرة الموضوعات : ٣/٤

ثم ذكر بعض المسائل في بقية المقدمة حيث جعلها في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ذكر فيه تعريفات لبعض أنواع الحديث كالصحيح والحسن والضعيف والمرفوع. والمرفوع والموقوف، والمقطوع والمتصل والمسند والمنقطع والمعضل والمرسل والمعلق، والغريب والشاذ والمنكر، ثم أتبع ذلك بذكر مراتب الجرح.

الفصل الثاني: ذكر فيه أقسام الوضاعين، حيث لخص فيه الاقسام التي ذكرها الذهبي.

الفصل الثالث: أفرده لذكر الكتب التي اشتملت على كثير من الأحاديث الموضوعة والرواة الذين اشتهروا وعرفوا بالوضع والكذب

ملاحظات عامة على الكتاب:

١ - يورد المؤلف الحديث في كتابه على طريقة الاطراف، ثم يذكر من اخرجه من اصحاب الكتب، ثم يعقب ذلك ببيان الراوي المتهم في الحديث مبيناً من طعن في الراوي من الائمة.

وبعد الفراغ من ذكر الاحاديث الموضوعة عقد فصلاً ذكر فيه الرجال الضعفاء والكذابين وقدم لهذا الفصل مقدمة قال فيها بعد الديباجة: لما استرحت من أعباء جمع الموضوعات وما فيها من تنقيدات الفضلاء البررة حركني بعض الاعزة، وميز الاحبة، وصدق الطوية وفرط المحبة أن أجمع من الرواة الكذابين، وأسرد الوضاع والمفترين ليكون قانوناً كلياً في معرفة الاخبار الموضوعة وضبط الضعاف والمفتريات، فسارعت في ذلك ونقحت ما هنالك[1]. . . . . الى أن قال: تنبيه: ل رمز للآلىء وذ، لذيله وج، للوجيز، وهذه الكتب الثلاثة للشيخ جلال الدين السيوطي ومق لمقدمة ابن حجر وغ لما نقل من الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، وت للترمذي، والتصريح لغيرها وربما أصرح في بعض المواضع باسمائها، ونلحق بعد حروف

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٢٣٠

المعجم، باباً[1] للنسب والكنى.

٧ـ مختصر اللآلىء المصنوعة، للحريشي: ١٠٤٢هـ ـ ١١٤٣هـ.

ومؤلفه هو العالم خاتم المحققين والعلماء العاملين، المسند المحدث الرحال العمدة أبو الحسن علي بن أحمد الحريشي المالكي، المغربي، ولد سنة اثنتين وأربعين والف وسكن المدينة المنورة، وأخذ من الشيخ عبد القادر الفاسي، وابي سالم العياشي والزرقاني.

وعنه أحمد بن مبارك، وعمر الفاس، وأحمد الماكودي وغيرهم.

له مؤلفات وتصانيف منها شرح الموطأ، وشرح مختصر خليل وغيرهما، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف[2].

أما كتابه، مختصر اللآلي المصنوعة، فقد أشار اليه الكتاني ضمن الكلام على كتب الموضوعات فقال: .... والحافظ جلال الدين السيوطي وهو المسمى باللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وقد اختصرها ابو الحسن علي بن أحمد الحريشي الفاسي المالكي نزيل المدينة المنورة المتوفي بها سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف[3].

٨ـ الدرر المصنوعات للسفاريني: ١١١٤ـ ١١٨٨

ومؤلفه هو الامام الحافظ أبو العون شمس الدين بكر بن أحمد بن سالم السفاريني، عالم الحديث والاصول والادب، ولد في سفارين من قرى نابلس عام ١١١٤ ورحل الى دمشق فأخذ من علمائها، وعاد الى نابلس فدرس وأفتى وتوفي بها عام ١١٨٨. وله مؤلفات في الحديث والادب والفقه[4].

وكتابه عرف باسم الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات، وقد أشار اليه

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٢٣٠.

(٢) شجرة النور الزكية: ٣٣٦/٣٣٧ وأرخ وفاته في سنة ١١٢٠ هـ، الاعلام ٥: ٦٥.

(٣) الرسالة المستطرفة: ١٥٠.

(٤) الاعلام ٦: ٢٤٠.

الكتاني في رسالته حيث قال: وقد اختصر كتابه هذا[1] جماعة منهم الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي في مجلد ضخم سماه الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات[2].

وظاهر من قول الكتاني أن الكتاب اختصار لكتاب ابن الجوزي فمن الطبيعي أن يسير فيه مؤلفه على نهج مؤلفه.

كما اشار اليه اسماعيل باشا ضمن ذكر مؤلفاته فقال: له من التصانيف... الدرر المصنوعات في الاحاديث الموضوعات... الخ[3].

٩ـ الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة: للشوكاني ١١٧٣هـ - ١٢٥٠ هـ.

ومؤلفه هو الامام الفقيه المحدث الحافظ المجتهد محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ولد بهجرة شوكان سنة ١١٧٣ هـ ونشأ بصنعاء وولي قضاءها ومات حاكماً لها وكان فقيهاً مجتهداً من كبار علماء اليمن، وله مؤلفات كثيرة مشهورة في التفسير والحديث والفقه والعقيدة، وغيرها من المعارف. توفي بصنعاء سنة خمسين ومائتين وألف[4].

أما كتابه فقد عرف باسم الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة.

قال فيه مؤلفه في المقدمة بعد الديباجة .... وقد أكثر العلماء رحمهم الله من البيان للاحاديث الموضوعة، وهتكوا أستار الكذابين، ونقوا عن حديث رسول الله ﷺ انتحال المبطلين وتحريف الغالين، وافتراء المفترين، وزور المزورين، وهم رحمهم الله تعالى قسمان، قسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالرجال الكذابين والضعفاء، وما هو أعم من ذلك، وبينوا في تراجمهم ما رووه من موضوع أو

---

(١) أي كتاب الموضوعات لابن الجوزي.

(٢) الرسالة المستطرفة: ١٥٠.

(٣) هدية العارفين ٢: ٣٤٠.

(٤) الاعلام ٧: ١٩١/١٩٠، وانظر ترجمته في مقدمة الفوائد المجموعة ١١/١٦.

ضعيف، كمصنف ابن حبان والعقيلي...

وقسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالاحاديث الموضوعة، كموضوعات ابن الجوزي والصغاني والجوزقاني والقزويني... وها أنا بمعونة الله وتيسيره أجمع في هذا الكتاب جميع ما تضمنته هذه المصنفات من الاحاديث الموضوعة، وقد أذكر ما لا يصح اطلاق اسم الموضوع عليه بل غاية ما فيه أنه ضعيف بمرة، وقد يكون ضعيفاً ضعفاً خفيفاً، وقد يكون أعلى من ذلك والحاصل على ذكر ما كان هكذا التنبيه على انه قد عد ذلك بعض المصنفين موضوعاً كإبن الجوزي، فانه تساهل في موضوعاته حتى ذكر فيها ما هو صحيح فضلاً عن الحسن، فضلاً عن الضعيف، وقد تعقبه السيوطي بما فيه كفاية، وقد أشرت الى تعقباته تارة منسوبة اليه، وتارة منسوبة الى كتبه، واختصرتها اختصاراً لا يخل بالمراد، ودفعت ما يستحق الدفع منها. وأهملت ما لا يتعلق به فائدة، وسميت هذا الكتاب الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة[1].

ثم ذكر بقية المقدمة ذكر فيها بعض المسائل التي تتعلق بكتابه من حيث مكانته والطريقة التي سار عليها في تأليفه. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ وضع لكتابه مكانة بين سائر الكتب المؤلفة في هذا الشأن حيث رأى أن كتابه أجمعها مع اختصار في العبارة والاكتفاء بالاشارة حيث قال: فمن كان عنده هذا الكتاب فقد كان عنده جميع مصنفات المصنفين في الموضوعات مع زيادات وقعت عليها في كتب الجرح والتعديل وتراجم رجال الرواية، وتخريجات المخرجين، وتصنيفات المحققين[2].

٢ـ اذا كان الحديث مرفوعاً صدره بقوله: حديث وأضافه الى صحابيه، واذا كان الحديث موقوفاً أو مقطوعاً صدره بقوله: قول فلان، ثم أعقب ذلك بذكر من أخرجه من أصحاب الكتاب فان لم يقف على من أخرجه عزاه الى احد كتب الموضوعات التي أوردته.

---

(١) الفوائد المجموعة: ٤/٣.

(٢) الفوائد المجموعة: ٤.

٣- رتب أحاديث كتابه على حسب أبواب الفقه.

٤- أشار الى أنه تعرض لذكر مباحث مفيدة أتم فيها بعض الابواب كتعرضه للكلام على النسخ الموضوعة في آخر أبواب المناقب، والى كتب التفسير التي تشتمل على كثير من الموضوعات في آخر أبواب التفسير.

هذه اهم المسائل التي شملتها مقدمة كتابه.

تعريف بكتابه، وملاحظات عامة عليه.

١- رتب أحاديث كتابه حسب أبواب الفقه، حيث بدأ كتابه بالاحاديث المتعلقة بالطهارة فالصلاة فالزكاة فالصوم فالحج... الخ، وهو في ذلك خرج على السير على نهج تأليف ابن الجوزي أو السيوطي، وفي الحقيقة ان الشوكاني، وان وافق من سبقوه في الخطوط الرئيسية في تأليف كتابه، الا ان كتابه يعد من أجمع الكتب حيث لم يقتصر على الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي أو السيوطي، بل تجاوزهما فساق جل الاحاديث التي تعرض لها السابقين له. ولذا كان كتابه من أجمع الكتب التي ذكرت الاحاديث الموضوعة مرتبة حسب أبواب الفقه.

٢- سلك في ذكر الاحاديث طريقةالاطراف حيث يورد الحديث ويتلوه بذكر صحابيه الذي نسب اليه ثم يحكم على الحديث بما يراه ثم يذكر من أخرجه من أصحاب الكتب قبله.

٣- يذكر الشوكاني الحديث ويورد فيه قول السيوطي وكثيراً ما يقتصر على قوله حيث يرتضي حكمه، وتارة يخالفه، ويبين ما ترجح له من حال الحديث. كما أن للشوكاني كتاباً آخر في الموضوعات اسمه التعقبات على الموضوعات، أشار اليه الزركلي في ترجمته فقال ضمن الكلام على مؤلفاته، له مائة وأربعة عشر مؤلفاً منها... والتعقبات على الموضوعات. خ... الخ[1].

والظاهر أن الكتاب ينهج طريقه كتاب السيوطي، حيث تعقب فيه واستدرك

---

(١) الاعلام ٧: ١٩٠.

على كتب الموضوعات. ولعله صنفه بعد كتاب الفوائد المجموعة، اذ لم يرد له ذكر في كتاب الفوائد، كما انه لم يشر اليه احد سوى ما جاء في كتاب الزركلي. والله اعلم.

هذه هي الكتب التي الفت لبيان الاحاديث الموضوعة حيث رتبت أحاديثها على نهج كتب الجوامع أو كتب الفقه مما وقفت عليه، وهي لا شك تكشف عن مدى الجهد الذي بذله هؤلاء الجهابذة النقاد في تنقية حديث رسول الله - ﷺ - من كل دخيل أو ملصق به.

الكتب المصنفة في الأحاديث الموضوعة، المرتب أوائل أحاديثها حسب حروف المعجم:

وقد سلك جماعة من علماء الحديث مسلكاً آخر في تصنيف كتبهم للاحاديث الموضوعة حيث اعتمدوا في التصنيف على أوائل الاحاديث فرتبوا أحاديثها حسب حروف المعجم.

في حين أن المؤلفين على النهج السالف اعتمدوا في التصنيف على طريقة كتب الجوامع، وكتب الفقه حيث يوردون تحت كل كتاب أبواباً وفصولاً تتناول معنى معيناً.

ولكل من المسلكين فوائد ومآخذ معروفة لا تخفى على الباحثين.

والناظر لهذه الكتب يجدها أقل عدداً من كتب النوع الاول، كما أن التصنيف فيها جاء متأخراً عن التصنيف في النوع الاول اذا استثنينا كتاب ابن طاهر المقدسي على اعتبار أن بعض الباحثين يرى أنه لم يقصد مؤلفه من تصنيفه افراد الاحاديث الموضوعة.

وسأحاول في هذه العجالة أن أعرض لهذه الكتب التي صنفت الاحاديث حسب حروف المعجم على النهج الذي سلكته في عرض كتب النوع الاول ذاكراً لها حسب الترتيب الزمني لمؤلفيها فأقول وبالله التوفيق:

١ـ تذكرة الموضوعات لابن طاهر المقدسي: ٤٤٨ هـ ـ ٥٠٧ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العالم المكثر الجوال أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، يعرف بابن القيسراني الشيباني سمع من جماعة من الأفاضل العلماء في شتى البلدان منهم أبو عثمان بن ورقاء والحسن بن عبد الرحمن الشافعي وعلي بن الحسن ابن الحداد وغيرهم.

وقد أثنى عليه جماعة من الائمة الحفاظ قال محمد بن اسماعيل الحافظ: أحفظ من رأيت ابن طاهر وقال أبو زكريا بن منده: كان ابن طاهر أحد الحفاظ حسن الاعتقاد جميل الطريقة صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثير التصانيف لازماً للأثر. توفي سنة سبع وخمسمائة[١].

أما كتابه. فقد اشتهر باسم تذكرة الموضوعات[٢]، وقد أشار المعلمي الى ان اسم كتابه هو: التذكرة في غرائب الاحاديث والمنكرة، أو ومنكراتها[٣].

ويرى المعلمي رحمه الله ان كتاب ابن طاهر لم يقصد مؤلفه فيه افراد الاحاديث الموضوعة بل ألفه لبيان الاحاديث الموضوعة والضعيفة. قال: وثم كتب اشتملت على الموضوع والواهي، ونحوه، ومنها كتاب التذكرة للحافظ محمد بن طاهر المقدسي وهو مطبوع، وهو من هذا الضرب، كما يدل عليه من تصحفه، وكما تشعر به مقدمته، وكذلك اسمه في بعض التراجم التذكرة في غرائب الاحاديث والمنكرة، أو ومنكراتها، ، ولا يعتمد بتسميته في المطبوع تذكرة الموضوعات[٤].

أما ما قاله ابن طاهر في مقدمته فهو: هذه أحاديث رواها الكذبة والمخرجون في الضعفاء والمتروكون، يتداولها الناس في احتجاجهم ومناظرتهم أوردتها على ترتيب الفاظ حروفها لتكون أقرب على من أراد معرفة الحديث الذي يريده منها[٥].

لكن الذي حملني على ادراجه ضمن الكتب التي أفردت في الموضوعات ان

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٢٤٢/١٢٤٥.

(٢) والكتاب مطبوع في الهند.

(٣) مقدمة الفوائد المجموعة: ٦.

(٤) مقدمة الفوائد المجموعة: ٦.

(٥) تذكرة الموضوعات: ٧.

غالب الاحاديث التي أوردها قد ضمنت كتب الموضوعات فاعتبرت في ذلك الغالب.

وقد اشار الكتاني الى اصل كتابه، حيث ذكر أن ابن طاهر جرد الاحاديث الواردة في الكامل لابن عدي ورتبها على حروف المعجم[1].

ملاحظات عامة على الكتاب وأهم مميزاته:

١ـ اهتم المؤلف بترتيب أحاديث الكتاب على حروف المعجم حيث لم يقتصر في الترتيب على أول حرف في الحديث بل راعى الحرف الثاني والثالث في الكلمة، فان اتفقت في الكلمة الاولى في الحروف، راعى الترتيب في الكلمة الثانية، وهكذا.

٢ـ سار في ذكر الاحاديث على طريقة الاطراف، حيث يورد طرف الحديث ثم يتبعه بذكر الراوي المتهم به، أو من هو آفته من الرواة، ثم يحكي بعد ذلك أقوال أئمة الجرح السابقين له في طعن الراوي المتهم. وقلما يذكر حديثاً ولا يظهر علته.

٣ـ أفرد المؤلف الاحاديث المبدوءة بالالف واللام في باب خاص جعله في آخر الابواب ورتبه على حسب حروف المعجم بالنسبة للحرف التالي للالف واللام.

٤ـ تارة يورد ابن طاهر الحديث ويحكم عليه بالبطلان أو النكارة ثم يتعقبه بقوله: انه ورد من طريق آخر، او صح من طريق آخر، وهو يعني أن البطلان أو النكارة انما تتعلق بالسند دون المتن.

٥ـ تارة يورد ابن طاهر الحديث ويتعقبه في الطعن في بعض رواته الا أن طعنه لا يقتضي الحكم على الحديث بالوضع بل غايته الضعف، وفي الحقيقة ان صنيعه هذا لا يورد عليه استشكالاً لانه لم يقتصر على ذكر الموضوعات بل استهدف جمع الاحاديث الواردة في الكامل، وهي تشمل الموضوع والمتروك والمنكر والمعل.

٦ـ يعتبر كتاب ابن طاهر هذا من اوائل الكتب التي رتبت الاحاديث حسب أوائلها على حروف المعجم.

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة: ١٤٥.

٢ـ الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة لشمس الدين الشامي . . . . ـ ٩٤٢ هـ.

ومؤلفه هو: الامام الحافظ المحدث الفقيه محمد بن يوسف بن علي بن يوسف شمس الدين الشامي، صاحب السيرة الحلبية محدث عالم بالتاريخ ولد في صالحية دمشق وسكن البرقوقية، بصحراء القاهرة الى أن توفي، صنف في علوم وفتون شتى، وتوفي سنة اثنتين واربعين وتسعمائة[١].

وكتابه: معروف باسم الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة، اشار اليه كل من صاحب الشذرات[٢] والكتاني في رسالته[٣] والمعلمي في مقدمته على كتاب الشوكاني[٤].

٣ـ مؤلفات الشيخ ملا علي القاري: . . . . . ـ ١٠١٤ هـ.

وهو العلامة المحدث الفقيه علي بن محمد بن سلطان الهروي المعروف بالقاري، نور الدين، اشتهر باسم ملا علي القاري[٥]، ولد في هراة، وسكن مكة وكان يكتب في كل عام مصحفاً عليه طرر من القراءات والتفسير فيبيعه فيكفيه قوته من العام الى العام، وله مصنفات كثيرة في التفسير والحديث والفقه وغيرها من المعارف توفي بمكة سنة أربعة عشر والف هجرية[٦].

وقد عرف له كتابان الفهما في بيان الاحاديث الموضوعة. . اشتهرت لدى علماء الحديث بالموضوعات الكبرى. والموضوعات الصغرى.

أما الكتاب الاول. وهو الموضوعات الكبرى، وقد سماه مؤلفه الاسرار المرفوعة في الاحاديث الموضوعة[٧].

---

(١) انظر ترجمته في شذرات الذهب ٨: ٢٥٠/٢٥١، الاعلام ٨: ٣٠/ ٣١
(٢) شذرات الذهب ٨: ٢٥١
(٣) الرسالة المستطرفة: ١٩٩.
(٤) مقدمة الفوائد المجموعة: ٥.
(٥) وقد ورد اسمه على كثير من كتبه. علي بن سلطان.
(٦) الاعلام ٥: ١٦٦/١٦٧.
(٧) وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة وقد طبع طبعة محققة اشرف عليها محمد الصباغ.

قال مؤلفه في مقدمته بعد الديباجة... لكن الاحاديث المبينة للاحكام صارت ظنية عند الانام لاجل بعد الايام، فلهذا وقعت أحاديث موضوعة بين العوام، لكن العلماء الاعلام قاموا بحق القيام، وميزوا بين الصحيح والسقيم، والحسن والضعيف، والمرفوع والموقوف، والمقطوع والموضوع(١).

ثم ذكر مقدمة طويلة تشتمل على مسائل عقدها في فصول: أهمها:

١ـ ذكر حديث: من كذب علي متعمداً، وساق رواياته وطرقه، حيث بلغت عنده أربعاً وتسعين رواية، عزا كل رواية الى من أخرجها، وقد استفاد في هذا المبحث من العلماء الذين سبقوه في جمع طرق هذا الحديث من قبل كابن صاعد، وابن الجوزي ويوسف بن خليل الدمشقي(٢).

٢ـ كما اورد عقب ذلك حديث: من روى عني حديثاً يرى انه كذب... الحديث ذكر في ذلك طرقه التي عرف بها الحديث(٣)، ثم اتبع هذا المبحث ببيان حكم رواية الحديث الموضوع، ومذاهب الائمة في ذلك.

٣ـ تناول المؤلف بيان حكم الكاذب على رسول الله ﷺ، ويظهر انه رحمه الله يميل الى تكفير الكاذب عليه ﷺ(٤).

٤ـ عرض لمنهج السلف وخاصة الخلفاء الراشدين وموقفهم من رواية الحديث والتثبت فيه(٥).

٥ـ عقد فصلاً خاصاً تناول فيه بيان حرمة الرواية عن الرسول، واسناد الحديث إليه الا بعد التحقق من صحة ما ينسب اليه(٦).

٦ـ كما عقد فصلاً آخر لبيان موقف الائمة من الكذابين والضعفاء وانكار مروياتهم وفضحهم وكشف امرهم(٧).

---

(١) الأسرار المرفوعة: ٢.
(٢) انظر الاسرار المرفوعة: ٢٩/٢٨.
(٣) انظر الاسرار المرفوعة: ٣٩/٣٨.
(٤) انظر الاسرار المرفوعة: ٣٨/٣٦.
(٥) انظر الاسرار المرفوعة: ٤٣.
(٦) انظر الاسرار المرفوعة: ٤٤.
(٧) الاسرار المرفوعة: ٤٥.

٧ـ عقد فصلاً آخر فيه بيان أن كشف أمر الكذابين لا يعد من الغيبة بل هو أمر مطلوب واجب[1].

٨ـ كما عقد فصلاً آخر في بيان كيفية الطرق التي كان الكذابون والقصاص يلجأون اليها في بث مروياتهم، والتعمية عن كذبهم[2].

٩ـ فصل فيما روي عن الزنادقة وغيرهم من وضع اعداد هائلة من الحديث[3].

١٠ـ فصل للكلام على القصاص، وطريقتهم في القصص وبداية القصص وموقف أئمة الحديث منهم، وبعض الحكايات التي تدل على جهلهم[4].

١١ـ واما الفصل الاخير فقد عقده لبيان سبب تأليف الكتاب، والمنهج الذي سار عليه، ويتلخص سبب تأليفه الكتاب، في رغبته في افراد الحديث الموضوع من الكتب التي ألفت في ذكر الاحاديث المشتهرة والدائرة على الألسنة، وخاصة كتاب المقاصد الحسنة للسيوطي. حيث جرد الأحاديث المتفق على الحكم عليها بالوضع منه.

وأما منهجه في تأليف كتابه فيتلخص فيما يلي:

١ـ اقتصر على ذكر الاحاديث المتفق على وضعها، أما الأحاديث المختلفة في الحكم عليها، فلم يوردها في كتابه لاحتمال ثبوتها.

٢ـ رتب كتابه على حروف المعجم من الافعال والاسماء والحروف ليسهل الرجوع اليها عند التفتيش عن حديث من أحاديثها.

تعريف بالكتاب، وذكر لبعض مميزاته:

١ـ الكتاب قد رتبت أوائل الاحاديث فيه على حروف المعجم. وقد حاول المؤلف أن يراعي الترتيب فيه بالنسبة للحرف الاول والثاني، أو الكلمة الاولى

(١) الاسرار المرفوعة: ٤٨.
(٢) الاسرار المرفوعة: ٥٣.
(٣) الاسرار المرفوعة: ٦١.
(٤) الاسرار المرفوعة: ٦٣.

والثانية، وقد وفق في ذلك، كما بوب لكل حرف من الحروف باباً خاصاً

٢ـ بعد الفراغ من ذكر الاحاديث عقد فصلين تناول فيها بعض المسائل المتعلقة بالوضع وأهم هذه المسائل هي:

أـ الفصل الاول: في بيان قصص وضعت على بعض الائمة، والصقت بهم كقصة لقاء الامام الشافعي وأحمد بشيبان الراعي، واجتماع الامام الشافعي بأبي يوسف القاضي لدى الرشيد.

كما تناول في هذا الفصل بيان المراد من قول الامام أحمد: ثلاثة كتب لا أصل لها، التفسير والمغازي والملاحم.

كما بين أن ثم قبوراً نسبت كذباً لجماعة من الانبياء والصالحين وبعض الصحابة.

وعرض في هذا الفصل أيضاً لبيان بعض النسخ الموضوعة، والكتب التي اشتملت على كثير من الاحاديث الموضوعة، والرواة الذين وقع الكذب والخطأ في أحاديثهم ،وختم الفصل بذكر بعض الاحاديث والقصص المكذوبة والشائعة بين العامة، وفندها وبين موقف العلماء منها.

ب ـ الفصل الثاني :

نقل فيه فصلاً من كتاب المنار لابن القيم، وهو الفصل الخاص بمعرفة الأحاديث الموضوعة دون حاجة الى النظر في أسانيدها وقد اقر ابن القيم في كثير من تلك الاحاديث، وتارة يتعقبه بما يخالفه، وجل اعتماده على المخالفة في أن الحديث اخرجه جماعة من الائمة في كتبهم كالترمذي والبيهقي والسيوطي، في الجامع وتارة يزيد عليه بما يؤيد الحكم.

٣ـ يرى المؤلف رحمه الله أن الحديث اذا حكم عليه بالوضع، فانه لا يمكن تصحيحه بالرؤيا ونحوها، ولا عبرة فيمن ادعى اثبات أحاديث على رؤيا او مكاشفة.

٤ـ غالباً ما يورد المؤلف عقب الحديث أقوال الائمة، في الحديث ثم يتبعه برأيه، فاحياناً يخالف أحكام من سلفه، واحياناً لا يبدي في الحديث رأياً.

٥ـ يلجأ المؤلف أحياناً لاثبات الحديث الى تأويلات قد تكون متعسفة أحياناً وخاصة عندما يكون الحكم على الحديث بالوضع بسبب معارضته لصريح آية او سنة صحيحة.

٦ـ اشار المؤلف الى أنه استل كتابه من المقاصد الحسنة، الا ان الملاحظ أن جل اعتماده على مختصر المقاصد أعني كتاب تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع.

٧ـ كثيراً ما يعترض المؤلف على الحكم في الحديث بالوضع بمجرد وجوده في أحد الكتب الستة ويرى وجوده في أحدها كاف في رفع الوضع عنه.

أما الكتاب الثاني فقد اشتهر في أوساط أهل الفن باسم الموضوعات الصغرى وقد سماه مؤلفه «المصنوع»[1].

وفي الحقيقة أن المؤلف سار في تأليف هذا الكتاب على المنهج الذي سار عليه في تصنيف كتابه الاسرار المرفوعة بل ان المادة في الكتابين واحدة الا أنه حذف البحوث التي أوردها في المقدمة بالنسبةلكتابالمصنوع كما حذف الفصل الذي نقله من كتاب المنار لابن القيم. أما بقية مادة الكتاب، فقد اتحدت في الكتابين تقريباً، ولذا فان التعريف بكتابه الاول أعني الاسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، يغني عن التعريف بالكتاب الثاني الذي هو المصنوع.

٤ـ الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث لأحمد بن عبد الكريم العامري الغزي[2].

واسم كتابه: الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، أشار مؤلفه في مقدمته الى انه استله من اصله الذي اعتمد عليه وهو مؤلف لجده نجم الدين الغزي، اسمه

---

(١) قد طبع الكتاب أكثر من مرة وآخرها طبعة محققة من قبل الشيخ أبي غدة.

(٢) لم اقف على ترجمة للمؤلف بالرغم من تفتيشي له، ولذا لم أتمكن من معرفة عصره، كما أنه لم يأت في كتابه، ما يشعر بالزمن الذي عاش فيه المؤلف.

اتقان ما يحسن من الاخبار الدائرة على الالسن حيث أفرد الاحاديث الموضوعة المنسوبة اليه ﷺ كذباً وزوراً قال في مقدمته بعد الديباجة: فلما كان الكتاب المسمى باتقان ما يحسن من الاخبار الدائرة على الالسن لجدنا شيخ الاسلام، نجم الدين الغزي العامري سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان كتاب كمل في بابه، وفاق على أترابه يحتوي على بيان ما دار من الاحاديث على الالسن، وما يصح فيها وما يحسن، وعلى بيان ما لم يرو عن سيد البشر، لكنه ورد في الاثر، وما هو كذب وموضوع ومختلق ومصنوع، أحببت أن انتقي منه القسمين الاخيرين أعني ما ورد في الاثر وما هو كذب عليه- ﷺ- ومين، ليعلم أن ما عداهما قد ورد في آلسنة كله فوضعت هذا الجزء اللطيف، لذلك، وان كنت لست هنالك، لكنه من قبيل بذل الوسع والهمم، والاقتداء بالآباء في العلم والحكم، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم، وسببا للفوز بالنعيم المقيم، وقد وسمته بالجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث[1].

هذا ما جاء في مقدمته مما يتعلق بسبب تأليفه هذا الكتاب.

أما ما يتعلق بمنهجه في الكتاب، فقد أشار اليه بقوله:

. . . ورتبته كالأصل على حروف المعجم لتسهل مطالعته، وتقرب مراجعته وقد وافقت الأصل في مصطلحه من أنه أذا أورد حديثاً مرسلاً أو موقوفاً صرح بارساله أو وقفه، أو متصلاً مرفوعاً أكتفى بذكر صحابيه[2]. . . .

ويتلخص منهجه في المسائل الاتية:

١- رتب الاحاديث في ذكرها حسب حروف أوائل كلماته، وقد سار في ذلك على نهج كتاب جده الذي اعتمده في تأليف كتابه.

٢- اذا كان الحديث مرفوعاً صدره بكلمة حديث، وان كان موقوفاً أو مقطوعاً نبه الى ذلك.

تعريف الكتاب وبيان لأهم مميزاته:

١- الكتاب رتبت أوائل أحاديثه على حروف المعجم.

---

(١) الجد الحثيث: ١.

(٢) الجد الحثيث: ١.

٢ـ يورد المؤلف طرف الحديث ثم يتبعه بالحكم عليه بعبارة موجزة.

٣ـ كثيراً ما يورد الحديث بلفظ يحكم عليه بالوضع بذلك اللفظ، ثم يتعقبه بذكر شواهد من أقوال الصحابة أو التابعين تدل على ذلك.

٤ـ كثيراً ما يورد الحديث ثم يبين أنه لا يصح مرفوعاً، وأن ثبت موقوفاً أو مقطوعاً، ثم يعزوه الى من هو من كلامه، بل ربما أورد السبب والدافع الذي حمل القائل الى أن يقوله.

٥ـ تارة يورد الحديث ويشير الى أنه في الجامع الصغير، ويتعقب السيوطي بأنه أخل بشرطه في كتابه الجامع الصغير حيث أورد فيه أحاديث حكم عليها بالوضع، مع أنه أشترط صيانة كتابه عنها.

٦ـ أحياناً يتعقب الحديث بالحكم عليه بالبطلان ويسوق له من الادلة المناقضة له والمخالفة مما يؤيد الحكم بوضعه.

٧ـ كثيراً ما يحكم على الحديث بالوضع ويتعقب من يحاول اثباته برؤيا أو بتجربة أو بنحوها، ويؤكد بأن سبيل تصحيح الحديث هو سلوك الطرق العلمية لا الاعتماد على الرؤى، أو التجارب.

٥ـ تحذير المسلمين من الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين: لمحمد البشير ظافر الازهري: . . . ـ ١٣٥٠ هـ.

وكتابه تحذير المسلمين من الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين من أجمع الكتب المؤلفة في تناول الحديث الموضوع حيث لم يقتصر على ذكر الاحاديث الموضوعة بل حاول أن يتناول مسائل شتى تتعلق بالحديث الموضوع من حيث تعريفه وحكم روايته والاسباب والدوافع التي تحمل عليه، وأهم الكتب التي ألفت لذكره أو أوردته دون أن تشير الى وضعه، وأشهر من عرف بالكذب، ورمي بالوضع، والقصاص، ودورهم في الكذب والوضع، والعلامات التي يعرف بها الوضع في الحديث، وقد عقد لكل مسألة من هذه المسائل فصلاً خاصاً وسأحاول اعطاء صورة

موجزة عن فصول هذا الكتاب:

١ ـ بدأ الكتاب بمقدمة جمع فيها مقتطفات من عدة مقالات كان قد نشرها في بعض المجلات والصحف، صدرها بقوله: سبق لي أني كتبت في الاحاديث الموضوعة عدة مقالات نشرتها وأذكر منها هنا بعضها. . . الخ.

ويظهر من اقتطافه لما كتبه أن المقالة الاولى كانت تبحث في أسباب الوضع في الحديث والدوافع التي أدت الى اختلاق الوضاعين، وعرض لطائفة معينه من الوضاعين، كان لها دور كبير في الوضع، هم الذين انتحلوا صفة الزهد عن جهل، وختم مقالته بالتنبيه على الكتب التي اشتملت على كثير من الموضوعات وأوردتها بين طياتها دون أن تشير الى أنها موضوعة.

اما المقالة الثانية والثالثة، فقد كانتا بمناسبة الحديث على شهر رجب وما جاء من أحاديث في فضائله وصومه، ونبه في هاتين الرسالتين الى مسألةهامة هي ترديد كثير من الخطباء والوعاظ لهذه الاحاديث في خطبهم ومجالسهم، وتدوينها في كتبهم ودواوين خطبهم، وختم المقالتين بذكر الاحاديث الواردة في شهر رجب وبين أقوال ائمة الحديث الحفاظ فيها وحكمهم عليها وتنبيههم الى التحذير من الركون اليها.

أما الرسالة الرابعة:

فافردها للكلام على فضائل شهر شعبان. وما دسه الوضاعون في فضائل هذا الشهر.

٢ـ ذكر بعد لمقدمة فصولاً عنون للفصلين الاولين بقوله لم لا نعتني بالحديث، حث فيه العلماء على سلوك سبيل الائمة والسلف الصالح في الاخذبالحديث وتتبعه وتفهمه وتلقيه ودراسته دراسة علمية جادة، ثم صور حال علماء عصره وبعدهم عن الحديث، والاشتغال به، وما ادى ذلك الى نتائج سيئة من أهمها تقديم أقوال الرجال وآرائهم على العمل بالحديث، وعدم معرفة العلماء بالحديث فضلاً عن التمييز بين الصحيح وبين الضعيف، واكتفائهم بدراسة الحديث للتبرك لا للعمل.

أما الفصل الثاني: فخصه للحث على التمسك بالسنة وضرورةتتبع كتبها معرفتها والاستفادة منها حيث انه لا غنى للناس عنها، كما أن فيها غنى من غيرها لانها هي الشارحة والمبينة للقرآن، فيجب على الناس ان يلتزموها، ويتتبعوها، ويقفوا حيث وقفت بهم، اذ لو كان في غيرها خير لسبق السلف اليه، وما لم يكن في عصرهم دين، فلن يكون اليوم ديناً.

وأما الفصل الثالث: فأفرده للكلام على من ألف في الموضوعات، حيث ... المؤلفين في الموضوعات قسمين:

القسم الأول: مصنفات عامة اشتملت على ذكر كثير من الرجال الكذابين والضعفاء وجملة من الاحاديث الموضوعة.

والقسم الثاني: مصنفات مختصة بالاحاديث الموضوعة، أورد فيها جملة من الكتب التي افردت ذكر الاحاديث الموضوعة.

الا أن الذي يلاحظ عليه في ذكر هذه الكتب أنه أورد فيها مؤلفات لا يمكن ان تعد من الكتب المؤلفة في الضعفاء والكذابين أو الحديث الموضوعة، حيث ذكر في القسم الاول مجموعة من كتب الجرح والتعديل ككتب التجريح والتعديل لابن الجارود، وابن حزم، والباجي، والعجلي.

ومن القسم الثاني حيث ذكر بعض الكتب التي الفت لبيان ما اشتهر من الاحاديث على الالسنة، كالمقاصد الحسنة، ومختصرها تمييز الطيب من الخبيث، والدرر المنتثرة في الاحاديث المشتهرة، واتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الالسن وكشف الخفا، والدرة اللامعة في بيان كثيرمن الاحاديث الشائعة. والنوافح العطرة في الاحاديث المشتهرة وغيرها من الكتب التي تناولت ذكر الاحاديث المشتهرة السائرة، وهذه الاحاديث منها الصحيح وغيره، فما كان ينبغي أن تذكر في الاحاديث المؤلفة في الموضوعات، كما أن كتب الجرح والتعديل تورد الرجال الثقات وغيرهم فعدها من الاحاديث المؤلفة في ذكر الضعفاء فيه تجوز.

وأما الفصل الرابع: فأفرده لتعريف الحديث الموضوع نقل فيه تعريفات

العلماء للحديث الموضوع.

أما الفصل الخامس: عنون له بقوله: فصل في الكتب والرسائل المشحونة بالموضوعات ساق في هذا الفصل جملة من الكتب التي تضم بين دفتيها الاحاديث الموضوعة دون الاشارة الى أنها موضوعة مما يختلط على غير الحفاظ.

واما الفصل السادس: فذكر فيه أنواع الرواة الذين وقع في حديثهم الوضع والكذب والقلب، أورد فيه قول ابن الجوزي نقلاً عن كتاب ابن عراق كما أشار اليه.

وأما الفصل السابع: فقد أورد فيه الرواة المشهورين بالكذب والوضع نقل فيه كلام النسائي، وكلام ابن الجوزي.

وأما الفصل الثامن: فتناول فيه بيان حكم رواية الحديث الموضوع وأقوال أئمة الحديث الحفاظ في ذلك.

والفصل التاسع: عنون له بقوله: فيمن نقل الخرافات والاسرائيليات الى هذه الامة الاسلامية، تناول فيه بعض علماء بني اسرائيل الذين اسلموا ككعب الاحبار ووهب بن منبه.

والفصل العاشر: تعرض فيه للخطباء المتهجمين على رواية الحديث الذين يتناولون الاحاديث ويروونها دون أن يتحملوا، بل يعتمدون على الصحف والكتب فوقعوا في الخطأ والتصحيف والتحريف.

وأما الفصل الحادي عشر: فعرض فيه للكلام على القصاص، وضرورة التحذير من أحاديثهم، وقد لخص في هذا الفصل كتابي العراقي الباعث على الخلاص من حوادث القصاص وكتاب السيوطي، تحذير الخواص، أشاد بالكتابين عن تلخيصه، وعرض لهما فصلاً فصلاً، كما أورد مقدمة السيوطي كاملة حيث اظهر فيها سبب تأليفه كتابه.

وعقد الفصل الثاني عشر: للكلام على علامات يعرف بها الحديث الموضوع

نقل فيه كلام ابن القيم في امكان معرفة الحديث الموضوع بمجرد النظر اليه دون الرجوع الى سنده وقد اعتمد في نقله هذا على كتاب ابن عراق كما اشار الى ذلك.

واما الفصل الثالث عشر: فقد عنون له بقوله: في الموضوعات على سبيل الاجمال، أورد فيه ما جاء في كتاب المنار لابن القيم، وأضاف اليه ما جاء في كتاب المغني عن الحفظ والكتاب مما لا يوجد في كتاب المنار وكذلك من غيرهما من المؤلفات على هذا المنهج، كما اشار الى ذلك.

واما الفصل الرابع عشر: فقد جمع فيه كلمات وحكم وأمثال رفعت الى النبي ﷺ كذبا، وهي من قول غيره، وقد أوردها مرتبة على حروف المعجم، حيث ذكر تحت كل حرف الكلمات والامثال والحكم التي نسبت الى النبي ﷺ، ولم يصح رفعها اليه، وان صحت موقوفة أو مقطوعة، وكثيراً ما يشير الى صاحب الحكمة أو الكلمة أو المثل الذي صدرت عنه، ونادراً ما يشير الى الوضاع الذي رفع تلك الكلمات الى النبي- ﷺ-

واما الفصل الخامس عشر: فقد جعله في ذكر الاحاديث الموضوعة المشتهرة على الالسنة، أورد فيها الاحاديث التي حكم عليها الحفاظ بالوضع وقد اشتهر أنها احاديث مرفوعة عن النبي ﷺ، وغالباً ما يتعقب الاحاديث بذكر أقوال الائمة الحفاظ في الحكم عليها بالوضع أو الكذب أو البطلان. وقد رتب أحاديث هذا الفصل بالنسبة لأوائل الأحاديث على حرف المعجم.

واما الفصل السادس عشر: فقد صدره بقوله: في أحاديث جامعة نقلناها من كتاب اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، تأليف الاستاذ محمد أبي المحاسن القاوقجي الحسيني.

ولو أدمج هذا الفصل في الفصل الثالث عشر لكان أولى لأن كلا الفصلين في موضوع واحد.

وختم الكتاب بخاتمة، أورد فيها بعض القصص والحكايات والمكذوبات على بعض الائمة، كاجتماع الشافعي وأحمد بشيبان الراعي، واجتماع الشافعي بأبي

يوسف عند الرشيد، وكذلك ذكر أن قبور اشتهرت بانها لبعض الانبياء والصحابةوالتابعين، وهي كذب في نسبتها اليهم.

وفي الحقيقة ان المؤلف حاول أن يعطي في كتابه صورة مكتملة عن الوضع في الحديث كما حاول ان يعطي للقارىء فكرة عن التراث الضخم الذي خلفه السابقون في كشف كذب الوضاعين واظهار زيفهم بالتأليف فيما وضعوا حيث عقد لذلك فصلاً خاصاً.

كما حاول افراد الحكم والامثلة والاقوال والقواعد الكلية التي نسبت الى النبي ـ ﷺ ـ كذباً، وعزوها الى قائليها، وصنيعه هذا يعد ميزة لكتابة حيث حاول فيه ابراز هذا النوع من الموضوعات حيث أورد فيه ما تفرق في سائر كتب الموضوعات.

٦ـ كتاب المغير على الجامع الصغير للغماري[١]:

ومؤلفه هو العالم الفاضل أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني.

اما كتابه فقد سماه بالغير على الاحاديث الموضوعة في الجامع الصغير:

والتسمية تدل على المسمى، حيث الغرض من تأليفه الاستدراك على السيوطي في جامعه الصغير لأن الاخير أخل بشرطه، فأخرج فيه أحاديث موضوعة، وقد أخذ على نفسه أن يصونه عما تفرد به وضاع أو كذاب فقد قال في خطبة كتابه: .... وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب[٢]. ومن ثم يظهر أن الكتاب عني بجمع الاحاديث الموضوعة الا انه اختص بكتاب معين هو الجامع الصغير للسيوطي، وقد أشار مؤلفه في المقدمة التي ساقها بين يدي كتابه المنهج الذي سلكه في تأليف الكتاب، والغرض الذي دفعه لتأليفه.

---

(١) الكتاب عبارة عن رسالة وقد طبعت بمطبعة دار العهد الجديد للطباعة.
(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير ١: ٢١/١٩.

أما الغرض الذي دفعه لوضع كتابه، فلما لاح له من اخلال السيوطي بشرطه في هذا الكتاب فرغب في كشف ذلك الخلل، واظهار ذلك الزلل علما بان كتاب الجامع من آخر ما ألف السيوطي.

واما المنهج الذي سلكه في تأليف كتابه.

قد رتب الكتاب على طريقة ترتيب الأصل يعني على حروف المعجم، حسب أوائل الأحاديث.

كما أنه لم يورد في كتابه الا الاحاديث التي قطع بكذبها ووضعها أماماً لم يبلغ عنده درجة القطع فلم يوردها. بل ان المؤلف يرى أنه ترك جملة من الأحاديث تقدر بمثل الاحاديث التي ذكر.

كما انه استخدم الرموز التي استخدمها السيوطي في عزوه الأحاديث الى من أخرجها.

وقد سلك الغماري في الاستدراك على السيوطي مسالك متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ احاديث اوردها السيوطي في جامعه وقد أقر هو نفسه بكذبها ووضعها، وذلك اما بموافقة ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع في كتابه اللآلي. واما بزيادته وتذييله على ابن الجوزي وذلك في الاحاديث التي أوردها في ذيل الموضوعات.

فمن النوع الاول وهو ما أقر فيه السيوطي ابن الجوزي على وضعه في كتاب اللآلىءثم ذكره في الجامع حديث: ابغض العباد الى الله، من كان ثوباه خيراً من عمله، ان تكون ثيابه ثياب الانبياء وعمله عمل الجبارين، أخرجه العقيلي، والديلمي في مسند الفردوس عن عائشة، قال السيوطي: ضعيف[1].

قال الغماري معقباً: قلت: حكم ابن الجوزي والذهبي بوضعه، وأقرهما

(١) فيض القدير ١: ٨١.

المؤلف على ذلك[1].

ومن النوع الثاني أعني الاحاديث التي أوردها السيوطي في ذيل الموضوعات مستدركا بها على ابن الجوزي، ثم أوردها في جامعه، حديث آخر من يدخل الجنة رجل يقال له جهينة فيقول أهل الجنة: عند جهينة الخبر اليقين: رواه الخطيب في رواة مالك عن ابن عمر. وقال السيوطي: ضعيف[2].

قال الغماري: .... قلت: هذا أول حديث ذكره في الكتاب، وهو أول ما نقض فيه رحمه الله شرطه، فانه ذكره في كتابه ذيل اللآلىء[3]، في الاحاديث التي جزم هو بأنها موضوعة[4].

٢ـ أحاديث ذكرها السيوطي في جامعه، وتعقبه المناوي في شرحه بأن هذه الاحاديث تفرد برواتها بعض الكذابين.

من ذلك حديث: آفة الظرف الصلف، وآفة الشجاعة البغي، وآفة السماحة المن، وآفة الجمال الخيلاء، وآفة العبادة الفترة، وآفة الحديث الكذب، وآفة العلم النسيان، وآفة الحلم السفه، وآفة الحسب الفخر، وآفة الجود السرف. أخرجه البيهقي وضعفه عن علي رضي الله عنه، ورمز له السيوطي بالضعف.[5]

قال الغماري بعد أن ذكر الحديث وحكى قول السيوطي: المؤلف يعتمد كثيراً على قول البيهقي: انه لا يخرج في كتبه حديثاً يعلم أنه موضوع وليس كذلك، بل يخرج الموضوعات بكثرة، وقد أخرج هذا الحديث أيضاً القضاعي في مسند الشهاب والديلمي في مسند الفردوس وابن بابويه القمي في كتاب التوحيد، والاصل فيه أنه من كلام علي عليه السلام ان صح عنه، فرفعه بعض الضعفاء[6].

قلت وقد قال المناوي: ..... ثم ان اقتصار المؤلف على عزو تضعيفه للبيهقي يؤذن بانه غير موضوع، وقد رواه الطبراني بتقديم وتأخير عازياً لعلي ايضاً،

---

(١) المغير: ٧.

(٢) فيض القدير ١: ٤٠.

(٣) المغير: ٦.

(٤) فيض القدير ١: ٤٩/٥٠.

(٥) فيض القدير ١: ٤٩/٥٠.

(٦) المغير: ٦.

وتعقبه الهيثمي بان فيه ابا رجاء الحبطي، وهو كذاب[1].

٣ـ أحاديث دكرها السيوطي في جامعه، وقد اوردها ابن الجوزي في موضوعاته، وقد نازعه السيوطي في حكمه عليها بالوضع لوجود شواهد أو متابعات للحديث أو لأن الراوي الذي اتهمه ابن الجوزي بوضع الحديث لا يسلم السيوطي باتهامه الا أن الغماري استدرك الحديث على السيوطي وعاب عليه ذكر الحديث في جامعه لأن الحديث مما ترجح كذبه، ولأن الشواهد والمتابعات التي اعتمد عليها السيوطي كلها لا تخلو من كذاب أو متهم حيث لا تصلح للاعتبار أو المتابعة.

من ذلك حديث: أتاني جبريل بقدر فأكلت منه، فاعطيت قوة أربعين رجلاً في الجماع قال السيوطي: رواه صفوان بن سليم مرسلاً، واخرجه ابن سعد[2].

قال المناوي: . . . . والحديث وصله أبو نعيم والديلمي من حديث صفوان عن عطاء عن أبي هريرة يرفعه، أورده الخطيب وابن السني في الطب عن حذيفة مرفوعاً، ثم ان فيه سفيان بن وكيع، قال الذهبي عن ابي زرعة: متهم بالكذب، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ونازعه فيها المؤلف بما حاصله أن له شواهد[3].

قال الغماري بعد ذكر الحديث: هذا من أحاديث الهريسة وكلها موضوعة، وقد أفردها الحافظ محمد بن ناصر الدمشقي بجزء سماه رفع الدسيسة بوضع أحاديث الهريسة، والله يقوى رسوله ـ ﷺ ـ ومن شاء من خلقه على الجماع بغير قدر يطبخها جبريل عليه السلام، وينزل بها من السماء، وسيذكر المؤلف من أحاديثها ما هو أغرب من هذا، وأن القدر كان موجوداً عند النبي ـ ﷺ ـ كلما احتاج اليه أكل منه، ووجد فيه لحماً، وهذا مما يعاب به المؤلف رحمه الله أن يتعمد مثل هذا الباطل الواضح[4].

٤ـ احاديث اوردها السيوطي في جامعه واستدركها المؤلف عليه بحكمه عليها بالوضع لورود أحاديث ثابتة تنقضها أو تضادها أو تخالفها، حيث يتعذر الجمع بينها.

---

(١) فيض القدير ١: ٥١/٥٧.

(٢) فيض القدير ١: ٩٩.

(٣) فيض القدير ١: ١٠٠

(٤) المغير: ٨.

من ذلك حديث: أعروا النساء يلزمن الحجال رواه مسلمة بن مخلد، أخرجه الطبراني.

وقد تعقبه الغماري بعد أن ذكره في كتابه بقوله: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وحاول المؤلف اثباته بتعدد طرقه، وليس له الا ثلاثة طرق، في كل منها متروك ساقط لا تفيد متابعته قوة، وفي السنة الثابتة ما يخالفه، ففي المستدرك وصححه من حديث معاوية بن حيدة ان النبي ﷺ قال: حق المرأة على الزوج أن يطعمها اذا طعم، ويكسوها اذا اكتسى... الحديث، وهو في سنن أبي داود بلفظ ائت حرثك أنى شئت وأطعمها اذا طعمت، وأكسها اذا اكتسيت[1].

٥ـ احاديث ذكرها السيوطي وانتقده عليها المؤلف حيث حكم عليها بالوضع، لانها تحمل في طياتها، ما يدل على كذبها، اذ جاء في متنها ما يشعر بذلك.

من ذلك حديث اذا كان يوم القيامة نادى مناد: لا يرفعن أحد من هذه الامة كتابه قبل أبي بكر وعمر. من حديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه ابن عساكر[2].

قال الغماري معقباً: عجباً لعقول تضع مثل هذا، وعقول ترويه وتنقله للناس ولا تدرك بطلانه بالبداهة، فيوم القيامة لا يحتاج الى من ينادي بمثل هذا اذ ليس هناك تصرف الا باذن الله، ولا تقدم الا بأمره تعالى، ومن قدمه عمله فهو المقدم فهل هناك جرأة على شيء حتى يعلم الناس مثل هذا الاعلام، فما هذا التهور[3].

٦ـ أحاديث أوردها السيوطي في جامعه وقد انتقده المؤلف على ذلك لأن هذه الأحاديث ليس لها اسناد، وقد تقرر لدى علماء الحديث أن من مسوغات الحكم على الحديث بالوضع أن يخلو من اسناد. ومن الاحاديث التي استدركها الغماري على السيوطي، حديث السواك شفاء من كل داء الا السام، والسام الموت، رواه من حديث عائشة أخرجه الديلمي في مسند الفردوس[4].

---

(١) المغير: ٢٣. (٢) فيض القدير ١: ٤٧٧.

(٣) المغير: ١٧ وقال المناوي في شرحه لهذا الحديث: قال في الأصل: وفيه الفضل بن جبير الوراق، عن داود بن الزبير قال: تركه ابو داود، وقال الجوزقاني: كذاب، وقال البخاري مقارب. ا هـ فيض القدير ١: ٤٢٧/٤٢٨.

(٤) فيض القدير ٤: ١٤٩.

قال الغماري: الديلمي لم يسنده، فيلام المصنف أولاً على عزوه اليه، لأنه لا يعزى الى المصنف الا ما أسنده في مصنفه. . . الخ[1].

هذه أهم المسالك التي طرقها في الاستدراك على السيوطي رحمه الله وهي كما يبدو منها ما يتصل بالسند، ومنها ما يتعلق بالمتن.

وقد نبه الغماري الى نقطة هامة وهي أن السيوطي كان كثيراً ما يسقط من بعض الاحاديث التي يوردها في جامعه، بعض الفاظ الحديث وهي عبارات منكرة، لأن وجودها في الحديث قرينة تدل على وضعه، فكان رحمه الله تعالى يلجأ إلى حذفها من الحديث، ويورد الحديث بدونها.

من ذلك حديث ما قدمت أبا بكر وعمر، ولكن الله قدمهما. من حديث انس رواه ابن النجار[2].

قال الغماري: قلت، واسنده ايضاً الحافظ في اللسان وقال: انه باطل ورجاله مذكورون بالثقة، قلت: وله بقية وهي ومنّ بهما عليّ، فاطيعوهما واقتدوا بهما، ومن أرادهما بسوء، فانما يريد الاسلام[3].

قلت: وكل ما استدرك به الغماري على السيوطي هو مستدرك وقد اصاب فيه المحز، فان السيوطي رحمه الله تعالى كان متساهلاً غاية التساهل في قبول الحديث، ويكتفي في قبوله بادنى شبهة يتعلق بها ولا يحكم على الحديث بالوضع، بل لا يسلم بوضعه الا اذا وصدت جميع الابواب أمامه، فلم يجد للحديث شاهداً أو متابعاً من قريب وبعيد أو لم يجد للراوي مزكياً ولو بعبارة موهمة، عندئذ يسلم بوضعه، وعمله هذا مخالف لما عليه جمهور علماء الحديث حيث أن الأصل عدم قبول الرواية الا اذا

---

(١) المغير: ٥٩/٦٠ وقال المناوي: ظاهر صنيع المصنف أن الديلمي أسنده وليس كذلك بل ذكره هو وولده بلا سند، فاطلاق المصنف العزو اليه غير صواب اهـ فيض القدير ٤: ١٤٩.

(٢) فيض القدير ٥: ٤٦١.

(٣) المغير: ٩٢، وقال المناوي: وظاهر صنيع المصنف ان ذا هو الحديث بتمامه، والامر بخلافه، بل بقيته كما هو في اللسان: ومنّ بهما علي فاطيعوهما واقتدوا بهما، من أرادهما بسوء فانما يريدني والاسلام. اهـ بنصه. فيض القدير ٥: ٤٦١.

توافرت فيها شروط القبول. لكن صنيع السيوطي رحمه الله تعالى ان الاصل عنده قبول الرواية الا اذا تعذرت شروط القبول.

هذا ما وقفت عليه من المؤلفات التي أفردت لذكر الاحاديث الموضوعة والتي سارت في تأليفها على ترتيب أوائل الاحاديث على حروف المعجم، وهي ان دلت على شيء فانما تدل على الجهد المبذول من قبل أئمة الحديث في ذب الكذب والاختلاق عن حديث رسول الله ﷺ، كما أنها تمثل لبنة من اللبنات التي شيد بها الصرح العظيم لمنع تسرب الكذب الى حديث رسول الله ﷺ.

ثالثاً: الكتب المصنفة في ذكر الاحاديث الموضوعة تحت كليات مجملة:

وهذا النوع من التأليف يعد بالنسبة للتأليف في الموضوعات قمة الهرم اذ انه نتيجة تتبع واستقراء تامين لسائر أحاديث المصطفى ﷺ مبنى ومعنى، متناً وسنداً ولذا قل الاقدام عليه من كثير من المؤلفين، وخاصة المتقدمين منهم حيث كانت الاحاديث متفرقة وجمعها وتتبعها يعد ضرباً من المحال، ومع هذا فقد جاء عن الجهابذة منهم القول في بعض أبواب أو معاني أحكاماً كليةً. أما تأليف كتاب في ذلك تناول سائر النواحي التي تطرق لها المتأخرون فهذا ما لم أقف عليه. وحيث ان المتأخرين كفوا مؤونة جمع الاحاديث التي كانت مهمة المتقدمين، وتيسر لهم الاطلاع على مجموعة الاحاديث التي تتناول مسألة واحدة، حيث وجدت الاجزاء والكتب التي اهتمت بهذا العمل. فقد تمكنوا من معرفة ما ثبت وما لم يصح عن النبي- ﷺ في كل مسألة، ومن ثم تمكنوا من اعطاء أحكام عامة في أن باب كذا لا يثبت فيه عن النبي- ﷺ- شيء ونحو ذلك مما جاء به مثل هذا النوع من الكتب.

وفي هذا النوع من التأليف بعض الفوائد حيث أنه يوفر الجهد للباحث من تقصي وتتبع لمظان الحديث. بل يعطيه قاعدة كلية يمكنه الاقتصار عليها، وبالتالي يتمكن من الاطلاع على أكبر قدر من الاحاديث التي لا تصح نسبتها الى رسول الله ﷺ. كما أنها تنبه الى النواحي التي تركزت فيها جهود الكذابين واتجهت صوبها أنظار

الوضاعين فبالرجوع الى هذه المؤلفات يمكن تلمس الابواب والمعاني التي حازت أكبر قدر ممكن من الوضع وكذلك الابواب والمعاني التي كان لها النصيب الأقل من ذلك.

وهذا النوع من التأليف ظاهر فيه أنه مستهدف متون الاحاديث حيث النقد موجه اليها، وحيث الغرض من التأليف فيه هو تمكين الناظر من الحكم على الحديث دون النظر في اسناده وهو بلا شك رد قاطع على من ادعى أن علماء المسلمين انما وجهوا نقدهم في الحديث الى النقد الخارجي وهو الاسناد، وأنهم لم يعنوا بنقد المتن عنايتهم بالسند، فصنيع هؤلاء العلماء كاف في الرد على هذا القول، اذ أنهم تتبعوا الاحاديث واستقرأوا أبوابها ومعانيها واعطوا نتيجة محددة في كل باب أو معنى من المعاني، وهي متعلقة بالمتن كما هو ظاهر.

وأول كتاب سار على هذا النوع من التأليف هو:

١ ـ كتاب المغني عن الحفظ والكتاب لابي حفص الموصلي: ٥٥٧هـ ـ ٦٢٢ هـ

ومؤلفه هو العلامة أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد الوراني الموصلي الحنفي ضياء الدين عالم الحديث مولده بالموصل ووفاته بدمشق، له مصنفات عدة في الحديث منها كتاب المغني وغيره، وتوفي سنة اثنين وعشرين وستمائة بدمشق[١].

وكتابه سماه مؤلفه: المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب[٢]، قال مؤلفه في مقدمته: وبعد، فأني صنفت في الموضوعات مصنفات لم أسبق اليها، ولا دللت عليها، ومن أبدعها هذا الكتاب المغني عن الحفظ والكتاب اذ لا متن فيه ولا اسناد، ولا تكرر فيه الاحاديث ولا تعاد، وانما جعلت ترجمة الابواب تدلك على الخطأ والصواب، وانما فعلت ذلك لوجوه:

أحدها: مبالغة في ايصال العلم الى المتعلمين.

---

(١) الاعلام: ٥: ١٩٩، الرسالة المستطرفة: ١٥٢.

(٢) وقد طبع كتابه وقدم له الشيخ محمد الخضر حسين بالمطبعة السلفية سنة ١٣٤٢هـ وعنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة.

ثانيها: ان في الناس من لم يتفرغ للعلم ودراسته كالامراء والوزراء والقضاة وأرباب الحرف.

ثالثها: ان الانسان اذا وجد حلاوة القليل دعاه ذلك الى الكثير[1].

وقد صنف ابن بدر كتابه حسب ترتيب كتب الجوامع اذ بدأه بكتاب الايمان وختمه بكتاب الاشربة.

ويلاحظ أن المؤلف تارة يورد الباب ويحكم بعدم صحة شيء منه مطلقاً كما في قوله: باب في المرجئة والجهمية والقدرية والاشعرية.

قال المصنف: لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ[2]

وتارة يورد الباب، ثم ينقل عن بعض أئمة الحديث عدم ثبوت شيء من أحاديث ذلك الباب دون أن يبدي حكمًا.

من ذلك باب في التسمية بمحمد أو محمود.

قال أبو حاتم الرازي: قد ورد في هذا الباب أحاديث عن رسول الله - ﷺ - ليس فيها ما يصح[3].

وتارة يورد الباب ثم يسوق فيه حديثاً ليحكم عليه وعلى أمثاله بعدم الصحة، ويلاحظ أنه تارة يقتصر على حكمه، وتارة ينقل في ذلك أقوال بعض الأئمة في تأييد ما ذهب اليه.

من ذلك قوله: باب في تعمير الخضر والياس.

سأل ابراهيم الحربي أحمد بن حنبل عن تعمير الخضر والياس وأنهما باقيان يُرَيَان ويروي عنهما فقال: من أحال على غائب لم ينتصف منه، وما ألقى هذا بين الناس إلا الشيطان.

---

(١) المغني عن الحفظ والكتاب: ١٨.

(٢) المغني عن الحفظ والكتاب: ٢١.

(٣) المغني عن الحفظ والكتاب: ١٩

وسئل البخاري رحمه الله عن الخضر والياس هل هما في الاحياء فقال: كيف يكون هذا وقد قال النبي - ﷺ - «لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو على ظهر الارض اليوم أحد».

وقال ابن الجوزي: وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد[1].

وتارة يورد الباب ويحكم على أحاديثه بعدم الصحة، ثم يستثني من ذلك أحاديث من ذلك قوله: باب في فضائل بيت المقدس والصخرة وعسقلان وقزوين.

وقال المصنف: لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله - ﷺ - غير ثلاثة أحاديث في بيت المقدس، أحدها: لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد.

والآخر: انه سئل عن أول بيت وضع في الأرض فقال: المسجد الحرام، ثم قيل: ماذا؟ قال: ثم المسجد الاقصى، قيل: كم كان بينهما؟ قال: اربعون عاماً.

والآخر: أن الصلاة فيه تعدل سبعمائة صلاة[2].

وثمة مسألة تجدر الاشارة اليها، هي أن كتاب المغني هذا لفت نظر العلماء فتتبعوا أثر مؤلفه، بين مؤيد وناقد، فقد قال فيه السخاوي، وعليه مؤاخذات كثيرة وان كان له في كل باب من أبوابه سلف من الائمة خصوصاً المتقدمين.

وقال السيوطي: الف عمر بن بدر الموصلي - وليس من الحفاظ - كتاباً في قولهم لم يصح شيء في هذا الباب، وعليه في كثير مما ذكره النقاد[3].

بل لم يقتصر بعضهم على النقد حتى ألف كتاباً في نقد ابن بدر الموصلي، سماه انتقاد المغني سيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى، الا ان الذي ينبغي ملاحظته أن غالب ما انتقد فيه رحمه الله هو أن كثيراً من الاحاديث التي حكم عليها بالبطلان نازعه فيها المنتقدون، فأخرجوها من دائرة الوضع الى دائرة الضعف. على مفهوم المتأخرين أعني الضعف الذي لا ينجبر ولا يتقوى والله أعلم.

---

(١) المغني عن الحفظ والكتاب: ٢١.
(٢) الرسالة المستطرفة: ١٥٢.
(٣) المغني عن الحفظ والكتاب: ٢٥.

٢ ـ كتاب المنار المنيف، في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية: ٦٩١ هـ ـ ٧٥١ هـ.

ومؤلفه هو العلامة الفاضل الشهير أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي شمس الدين الشهير بابن قيم الجوزية. من علماء الاصلاح واحد كبار العلماء. مولده ووفاته في دمشق تتلمذ على شيخ الاسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه، بل هو الذي هذب كتبه ونشر علمه، كان حسن الخلق محبوباً فتن يحب الكتب فجمع منها عدداً كبيراً. له تصانيف في فتون شتى. وتوفي سنة احدى وخمسين وسبعمائة[١].

وكتابه: معروف باسم المنار المنيف في الصحيح والضعيف[٢].

وعنوان الكتاب لا يشير الى أنه من المؤلفات التي أفردت ذكر الاحاديث الموضوعة والكتاب في الحقيقة تناول أكثر من موضوع، حيث انه الف نتيجة سؤالين:

السؤال الأول كان حول أحاديث معينة الا انها لا تتعلق بما نحن بصدده.

اما السؤال الثاني وهو بيت القصيد والسؤال كما أورده المؤلف وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده[٣].

فكان هذا الفصل من الكتاب جواباً عن هذا السؤال.

ويتمثل جواب ابن القيم عن هذا السؤال في امرين:

الأمر الاول: اتى بضوابط مجملة يمكن بموجبها الحكم على الحديث بالوضع ومن أهمها:

١ـ اشتمال الحديث على المجازفات التي لا يمكن أن تصدر من الرسول ﷺ

(١) الاعلام ٦: ٢٨٠/٢٨١.

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة وقد طبع قريباً بتحقيق الاستاذ عبد الفتاح أبي غدة.

(٣) المنار: ٤٣.

وخاصة ما يتعلق منها بالوعد والوعيد.

٢ـ اشتماله على ما يكذبه الحس.

٣ـ سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه.

٤ـ مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة.

الأمر الثاني: أتى بكليات عامة وضوابط تفصيلية تتناول مسائل شتى، كل كلية منها تتناول مسألة معينة، وقد صدر كل كلية منها بقوله: كل حديث... وقد سبق أن أوردت مجموعة عنها عند الكلام على معرفة الوضع في المتن بما يغني عن الاعادة[1].

ملاحظات عامة على الكتاب:

١ـ قسم ابن القيم كتابه فصولاً خمسة أجاب في الفصول الأربعة عن السؤال الأول وهو سئلت عن حديث: صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك، وكيف يكون هذا التضعيف، وكذلك قوله في حديثه جويريه: لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن، وحديث صيام ثلاثة أيام في كل شهر يقوم مقام صيام الشهر.

وحديث من دخل السوق فقال: لا اله الا الله... الحديث.

اما الفصل الخامس، فقد عقده للاجابة عن السؤال الثاني.

٢ـ أورد الضوابط التفصيليةكيف ما اتفق ولم يراع ترتيبها حسب أبواب الجوامع في الحديث كما راعى ذلك غيره ممن الف على هذا المنوال بل أوردها حسب ما خطر له ولذا تكرر كلامه في بعض الامور.

٣ـ غالب الكليات التي أوردها المؤلف سلمت له، ولم يستدرك بها عليه الا في النادر، وغالباً ما استدرك عليه فيه نظر لأنه محكوم بضعفه، والنزاع بين كونه موضوعاً

(١) انظر صفحة: ٦٥ جـ٢

وكونه ضعيفاً لا يبلغ درجة الوضع.

٤ـ كثيراً ما يعطي المؤلف حكمًا عاماً في أن الأحاديث الواردة في معنى معين لا تصح أو لا تثبت ثم يستثنى من ذلك الاحاديث الثابتة كما جاء في كلامه على أحاديث الذكر بعد الوضوء[١] وأحاديث فضل الديك[٢].

٥ـ ختم الكتاب بعقد فصل في الكلام على المهدي تناول فيه بالتفصيل الاحاديث التي وردت عن المهدي الثابتة منها وغير الثابتة واختلاف اهل السنة والشيعة في مراد كل من المهدي. وموقف أهل البدع منه، وكذلك المهدي المنتظر عند المسيحيين واليهود.

وهدف الكتاب ظاهر من عنوانه حيث قصد الاستيعاب

٣ـ **انتقاء المغني** عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء من الاحاديث في هذا الباب لحسام الدين القدسي:

وهدف الكتاب ظاهر من عنوانه حيث قصد الاستدراك على ابن بدر الموصلي ونقد كتابه المغني[٣]. ولذا فقد سار على نهجه في تأليف كتابه

تعريف بالكتاب وملاحظات عامة عليه:

١ـ بدأ الكتاب بمقدمة طويلة ذكر أنها اجابة الكوثري له عن سؤاله في سبب خبط ابن بدر الموصلي في كتابه المغني، وتتلخص المقدمة فيما يلي:

أـ ان كتابه عبارة عن نقول جمعها من كتب المتقدمين الذين ألفوا في الضعفاء والكذابين والاحاديث الموضوعة حيث صرحوا في بعض الاحاديث والابواب انه لا يصح فيها شيء.

بـ ان سبب خلط صاحب المغني أنه تقبل أقوال ائمة الجرح التي اعتمد عليها

(١) انظر المنار: ١٢٠/١٢٢.

(٢) انظر المنار: ١٣٠.

(٣) الكتاب قد طبع بمطبعة الترقي سنة ١٣٤٣ هـ ــ ١٩٢٥ م.

قضايا مسلمة، وظن أنها أحكاماً عامة، في حين أن هذه الاقوال هي آراء لاصحابها وهم متفاوتون في الحفظ والاطلاع، فقد يكون الاستقراء قاصراً، أو الحكم نسبياً أما لطبقة أو لشيخ كما هو معروف لدى المتمرس لأقوال ائمة الجرح والتعديل، فلم يراع ابن بدر هذه الاعتبارات، واخذ احكامهم على انها عامة كلية.

جـ ـ ان اعطاء حكم عام على باب بانه لا يصح فيه شيء أو لا يثبت فيه حديث حكم يفتقر الى تتبع واستقراء واطلاع بل احاطة لكتب الحديث من صحاح وسنن ومسانيد وجوامع ومعاجم ومشيخات وأجزاء وتواريخ على اختلاف القرون وتنائي البلدان مما قد خرج عن حد الاحصاء والاحاطة بهذه الكتب يعد ضرباً من المحال ولذا كانت الاحكام التي أوردها ابن بدر في كتابه قاصرة.

د ـ ان كتاب ابن بدر على هذه الهيئة التي ألفه بها فان احتمال ضرره أكثر من نفعه لأنه قد يعتمد عليه البسطاء، ومن لا معرفة لهم بالحديث فينفون أحاديث ثابتة، وما خطر رد الحديث الثابت بأقل من العمل بالموضوع، ولقد تبع جماعة ابن بدر، واحتذوا حذوه، بل سلكوا موطىء نعله حذو القذة بالقذة، كما صنع المجد الزبيدي صاحب القاموس في خاتمة سفر السعادة، وعز الدين محمد بن ابراهيم بن علي المرتضى اليماني في العواصم من القواصم وغيرهم.

هـ ـ ان ابن بدر الموصلي تبع في تأليفه كتابه هذا ابن الجوزي حيث اعتمد عليه في جل تأليفه وان لم يذكره، ولذا وقع فيما وقع فيه ابن الجوزي حيث حكم على أحاديث بالوضع وهي لا تبلغ درجة الموضوع بل أقصى ما يقال فيها انها ضعيفة، بل حكم على أحاديث بالوضع وهي حسنة بل صحيحة. كما نبه الى ذلك الائمة الحفاظ.

و ـ ان كتاب ابن بدر لم يقابل بالقبول والرضا من العلماء، بل قوبل بالانتقاد والهجر من كثير منهم حتى جاء من اذاعه وقام بنشره، لذا فانه قد اذاع بشر مستطير.

هذه أهم المسائل التي جاءت في مقدمة الكتاب، وهي تكشف عن رأي مؤلفها في الكتاب الذي حاول انتقاده في مؤلفه هذا أعني كتاب المغني.

أما الطريقة التي وجه انتقاده فيها لكتاب المغني فالناظر في الكتاب يمكنه تلخيصها فيما يلي:

١ـ كثيراً ما ينتقد على صاحب المغني بايراد أحاديث ضعيفة بل شديدة الضعف معترفاً بضعفها، الا أنه يرى أن مجموع طرقها تقوي الحديث أو في أقل أحواله تدل على ان للحديث أصلاً، وأنها تثبت لها السنية.

٢ـ تارة ينتقده بذكر أحاديث الا أنها في غير محل النزاع حيث تدل على معنى يغاير المعنى الذي نفاه صاحب المغني، أو الباب الذي لم يثبت فيه حديثاً، كما حدث ذلك في انتقاده على قول ابن بدر باب في زيادة الايمان ونقصانه وأنه قول وعمل، لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ.

فقد انتقده في حكمه هذا مستدركاً عليه بحديث معاذ: الاسلام يزيد ولا ينقص، حيث ذكره معاذ في قصة توريث مسلم من أخيه اليهودي، ولا شك أن الحديث الذي استدرك به ليس في محل النزاع، والتغاير بينهما ظاهر.

٣ـ كما أنه ينتقد ابن بدر ويستدرك عليه بان يذكر أحاديث موقوفة أو مقطوعة: • وهي وان كانت ثابتة عمن أسندت اليه الا أنها لا تصلح استدراكاً على ابن بدر، لانه استهدف نفي الاحاديث المرفوعة، ولا يلزم من نفي المرفوع نفي الموقوف أو المقطوع.

٤ـ كذلك من انتقادات القدسي لابن بدر أن يتعقبه في أحاديث ينازعه في تعديل رواة جرحهم ابن بدر أو دفع تهمة الكذب عن رواة رماهم فجل هدفه من ذلك. اخراج حديث هؤلاء من دائرة الكذب والوضع الى دائرة النكارة والترك أملاً في العثور على طريق صحيحه أو حسنة حتى يرتقي بها الحديث الى درجة الحسن او الصحة.

في الحقيقة ان غالب انتقاداته ظاهر فيها التعسف والتكلف، بما لا طائل تحته، فركوب الصعب والذلول من أجل اخراج الحديث من دائرة الكذب ليبقى في دائرة الطرح أو الترك أو النكارو عمل لا فائدة منه لأن الحديث في كلا الحالين لا يجوز

العمل به ولا روايته الا مقرونا ببيان حاله.

هذه هي الكتب التي وقفت عليها والتي أفردت للتأليف في الأحاديث الموضوعة بطريقة عرض الاحاديث تحت كليات عامة وهي لا شك تكشف عن الجهد الذي بذله ويبذله الجهابذة النقاذ في خدمة حديثه ﷺ،وصيانته من أن تمسه يد عابث تحاول أن تدس فيه ما ليس منه.

رابعاً ـ الكتب المؤلفة في نوع معين من الموضوعات، أو الوضاعين:

وهناك جماعة من النقاد وأئمة الحديث ألفوا في بيان بعض الموضوعات أو الوضاعين كتباً سلكت مسلكاً يختلف عما سبق، وذلك بأن يتصدوا للتأليف في الرد على أنواع معينة من الموضوعات، أو جماعة خاصة من الكذابين، وهذا النوع من التأليف لم يغفله علماء الحديث المتقدمون منهم والمتأخرون، الا أن كثيراً من هذه الكتب فقدت وضاعت، ولم يبق بين أيدينا الا ثلة منها.

والتأليف على هذا النحو يقل ويكثر تبعاً لأهمية خطر هذا النوع وظهور أثره ولذا فان اكثر ما تناوله المؤلفون في هذا النوع من التأليف بالنسبة للكذابين التأليف في القصاص وبيان دورهم في وضع الحديث.

١ـ وأول كتاب وقفت عليه الف في القصاص وأخبارهم:

كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي:

أما مؤلفه، فقد سبق التعريف به.

واما كتابه فهو معروف باسم القصاص والمذكرين.

أشار مؤلفه في مقدمته الى أنه ألفه اجابة عن سؤال سئله ومضمون السؤال: اختلف كلام السلف في القصاص بين مادح وحاض على حضور مجالسهم وبين ذام ومبدع لهم ناه عن حضور مجالسهم او الاستماع اليهم.

وجواباً لهذا السؤال فقد حاول المؤلف أن يعطي صورة كاملة عن القصاص ببيان ما لهم وما عليهم. حيث بدأ الكتاب بمقدمة قسمها الى ثلاثة فصول:

الفصل الاول: في تعريف القاص وهو الذي يتبع القصة الماضية بالحكاية عنها والشرح لها، وفعله يسمى القصص، وهو لا يذم لنفسه، وانما لما اعتراه من مسائل جعلت السلف رضوان الله عليهم يكرهونه، وينهون عنه، ومن الاسباب التي دفعت السلف الى كراهة القصص أنه أمر مستحدث لم يكن على عهد الرعيل الاول ولذا فهو يعتبر من البدع، كما أن قصص السابقين شابها كثير من الكذب والتزيد، وخاصة ما كان منها على الانبياء حيث تنتقصهم وتنال منهم.

أما الفصل الثاني: فعرف فيه التذكير بانه تعريف الخلق نعم الله عز وجل، وحثهم على شكره وتحذيرهم من مخالفته.

وأما الفصل الثالث: فتكلم فيه على الوعظ وعرفه بانه تخويف يرق له القلب وأن كلا من التذكير والوعظ أمر محمود، الا أن كثيراً من الناس مزج بين الامور الثلاثة وأطلق كل واحد منها على الآخر، بل شاع اطلاق وصف القصص، والقاص على الامرين الاخرين.

ثم رتب الكتاب في اثني عشر بابا:

الباب الاول: في مدح القصص والوعظ، نقل فيه اقوالا عن بعض الائمة في ثنائهم على الوعاظ والمذكرين.

الباب الثاني: في ذكر أول من قص، أورد فيه أن أول من قص هو تميم الداري.

الباب الثالث: في ذكر ما ينبغي أن يقص ويذكره به أشار فيه الى انه ينبغي أن يقتصر في ذلك على ما جاء موافقاً فيه للقرآن والسنة، وانه لا ينبغي الاغراب أو تتبع ما ينقل من الاسرائيليات مما فيه نيل برسل الله أو حط من شأنهم أو الصاق مايخدش العصمة بهم.

الباب الرابع: في أنه لا يقص الا باذن الامير.

أورد فيه من الاثار المروية في عدم جواز القصص الا بعد الحصول على اذن

من ولي الامر لأن القصص وظيفة دينية منوط أمرها بامام المسلمين تفتقر الى اذنه.

الباب الخامس: في التعاهد بالمواعظ وقت النشاط. اورد فيه الأثر المروى عن النبي- ﷺ- من فعله حيث كان يتخول أصحابه بالموعظة خوف الملل والسأم.

الباب السادس: في ذكر من كان يحضر من الاكابر عند القصاص.

الباب السابع: في ذكر ما يحذر منه على القاص.

أورد في ذلك ما قد يعرض للقاص من جهة ما قد تختلج في نفسه من كبر وعلو على الناس أو رغبة في اجتذاب الناس اليه من اغراب وتتبع لغرائب القصص ونوادر الاخبار.

الباب الثامن: في ذم من يأمر بالمعروف ولا يأتمر.

الباب التاسع: في ذكر سادات القصاص والمذكرين، تناول فيه ذكر ثله من القصاص والمذكرين والوعاظ من كبار التابعين وأتباعهم ممن كان لهم دور كبير في الوعظ والتذكير.

الباب العاشر: في التحذير من اقوام تشبهوا بالمذكرين فاحدثوا وابتدعوا حتى أوجب فعلهم اطلاق الذم للقصاص.

بين في هذا الباب كثيراً من أخبار الجهلة والكذابين الذين انتحلوا صفة الوعاظ ولبسوا ثوب المذكرين وكان الكذب وسيلتهم والوضع بضاعتهم مما كان له اثر سيء على المجتمع الاسلامي حيث بثوا فيه كذبهم، وأثر سيء عليهم وعلى سائر القصاص حيث اقترنت صفة الكذب بهم.

الباب الحادي عشر: في ذكر ما ورد عن السلف من ذم القصاص وبيان وجوه ذلك.

أورد في ذلك موقف السلف من القصاص وذمهم والنهي عن الجلوس اليهم، ومقاطعتهم وطردهم من المساجد، والانكار على من جلس اليهم.

وختم الكتاب بالباب الثاني في ذكر تعليم القاص كيف يقص، حاول فيه ارشاد من يرغب في سلوك هذا النهج حيث رأى أن القصص أصبح امراً شائعاً، وبابا مطروقاً فبين فيه ما ينبغي للقاص فعله، وما يجب عليه ان يتجنبه.

ويلاحظ أن المؤلف حاول في كتابه هذا اعطاء صورة كاملة عن القصاص ما لهم وما عليهم بعبارة مختصرة وترتيب بديع.

كما أن كتابه لم يشتمل على بيان الاحاديث التي دارت على السنتهم أو الموضوعة من قبل بعض جهلتهم، بل اكتفى بالاشارة اليها مجملة بين طيات كتابه.

٢ـ احاديث القصاص لابن تيمية: ٦٦١ هـ ـ ٧٣٨ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العلامة الناقد الفقيه، المجتهد المفسر البارع شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني.، ولد سنة أحدى وستين وستمائة، وسمع من أبن عبد الدائم وابن أبي اليسر والكمال بن عبد وابن الصيرفي وغيرهم. وعنى بالحديث ونسخ الاجزاء ودار على الشيوخ وخرج وانتقى وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه، وفي علوم الاسلام وعلم الكلام وغير ذلك له مصنفات كثيرة، توفي بدمشق سنة ثمان وعشرين وسبعمائة معتقلاً في قلعتها[1].

وكتابه معروف باسم أحاديث القصاص[2] وقد جاء في المقدمة بعد الحمدلة، هذه أحاديث يرويها القصاص عن النبي ﷺ وبعضها عن الله تعالى، اجاب عنها شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى[3].

والظاهر ان هذه المقدمة من غير كلام المؤلف، وقد رجح المحقق بان الرسالة انما هي عبارة عن اجابة على أسئلة سئلها المؤلف من قبل بعض معاصريه، واستدل

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٤٩٦.

(٢) والكتاب مطبوع اعتنى بتحقيقه محمد الصباغ وقد وضع له مقدمة عرف فيها بالكتاب واعطى دراسة وافية عن الكتاب. وقد نشره المكتب الاسلامي سنة ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢.

(٣) احاديث القصاص: ٦٧.

لذلك بان الاحاديث التي وردت في مجموع الرسائل الكبرى، مما ذكره في هذه الرسالة قد صدر مطلع كل تعليق على الحديث بقوله: فاجاب، الحمد لله...[1].

والرسالة من أولها الى آخرها ذكرت أحاديث شتى بلغت تسعة وسبعين حديثاً، بحيث يذكر الحديث، ثم يتعقبه ابن تيمية بالتعليق، وجل الاحاديث الواردة في هذه الرسالة من الاحاديث التي حكم الائمة بوضعها وبطلانها، او ضعفها الذي لا ينجبر وغالبها من الاحاديث التي يعتمد عليها القصاص في قصصهم وتنفيق سلعهم.

ويلاحظ أن أحاديث الكتاب لم تسق مرتبة، بل أوردت دون مراعاة لأي ترتيب.

كما يلاحظ أن المؤلف يورد الحديث ثم يعلق عليه بما يراه بعبارة موجزة يتعرض لبيان معنى الحديث والمراد منه، وكذلك حكمه من حيث ثبوته أو عدمه.

تارة يشير الى أن الحديث لا يثبت مرفوعا، وانما هو معروف عن غير النبي ﷺ ثم ينسبه الى قائله.

تارة يحكم على الحديث بالوضع، ويبين بطلانه اما بالطعن في سنده بأن لا يكون له اسنادا يعرف، أو أن في سنده بعض الكذابين، واما بالطعن في متنه، وذلك بأن يكون مناقضا لما ورد في القرآن أو السنة الصحيحة. أو أن الحديث يحمل بين جنباته شهادة وضعه، من القرائن التي تتعلق بالمتن مما يدل على أن الحديث موضوع مختلق، وقد حاول رحمه الله تعالى كشف كثير من الاحاديث الموضوعة بنقد متونها.

تارة يورد لفظ الحديث ويحكم بانه لا يثبت لفظه عن النبي ﷺ، لكنه يشير الى أن معناه صحيح قد ورد بذلك آية أو حديث صحيح يشير اليه.

٣ ـ الباعث على الخلاص من حوادث القصاص ـ للعراقي:

وقد سبق التعريف بمؤلفه عند الكلام على كتابه ذيل الميزان بما يغني عن

---

(١) احاديث القصاص: ١٥.

الاعادة.

أما كتابه فقد جاء مرتبا منسقا عمن سبقه تناول فيه المسائل الاتية:

١ـ الاحاديث التي تدل على اباحة الوعظ، والاثار التي رواها الصحابة في وعظ النبي ﷺ أصحابه، وحثهم فيها على التمسك بالسنة، وتنهى عن البدعة.

٢ـ تحديد معنى البدعة وقد عرفها بانها: كل محدث لم يكن على عهد النبي ﷺ.

٣ـ الآثار التي تدل على حدوث القصص وأنه بدعه، وذكر أول من قص.

٤ـ الاثار التي تبيح القصص، ومن له الحق في القص.

٥ـ انكار الصحابة والسلف على القصاص وتحذير الناس منهم والنهي عن مجالستهم.

٦ـ ما كان عليه القصاص في زمن المؤلف حيث اتصف غالبهم بالجهل وتتبع الغرائب ورواية ما لم يتحمل.

٧ـ تنبيهه على أنه لا يجوز لاحد أن يروي ما لم يتحمله وان كان الحديث في الصحيحين.

٤ ـ تحذير الخواص من أحاديث القصاص : للسيوطي[١] :

أشار المؤلف في مقدمة كتابه الى السبب الذي دفعه لتأليفه، وهو انه استفتي في أحاديث تروي عن بعض القصاص وهي موضوعة، فحثه ذلك على تأليف هذا الكتاب، وقد جاء كتابه في عشرة فصول:

الفصل الاول: في بيان الاحاديث الواردة في تعظيم الكذب عليه ـ ﷺ ـ أورد فيه حديث من كذب علي حاول أن يستوفي طرقه ومن رواه من الصحابة وقد عزا كل

---

(١) الكتاب قد حققه الاستاذ محمد الصباغ وطبعة في مجلة كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

رواية الى من أخرجها وقد بلغت الروايات سبعا وتسعين رواية.

الفصل الثاني: في تحريم رواية الحديث المكذوب عنه ﷺ.

ذكر فيه عدة روايات في هذا الغرض ثم أتبع ذلك ببيان أقوال العلماء في رواية الحديث الموضوع.

الفصل الثالث: في توقي الصحابة والتابعين من كثرة الحديث مخافة من الزيادة أو النقص بسبب النسيان فيدخلون في الوعيد الذي أخبر به رسول الله ﷺ وقد ساق في هذا الفصل جملة من الاثار عن جماعة من كبار الصحابة والتابعين امتنعوا عن الرواية، وبرروا سبب امتناعهم هو كبرهم أو نسيانهم، وأن الحديث عن النبي ﷺ شديد.

والفصل الرابع: عنون له بقوله: في بيان انه لا يجوز لاحد رواية حديث حتى يعرضه على شيخ من علماء الحديث يجيزه بروايته، لاحتمال أن يكون ذلك الحديث لا أصل له، فيدخل في حديث من كذب علي.

اورد فيه قول الحافظ العراقي في عدم جواز نقل الحديث أو روايته من كتاب الا لمن كان له حق روايته بأن يتحمله بأحد طرق التحمل، كما نقل فيه عن ابن خير اتفاق العلماء على انه لا يجوز لاحد أن يقول قال رسول الله ﷺ، الا اذا كان قد تحمل الحديث باحد طرق التحمل المعروفة.

والفصل الخامس: ترجم له بقوله: في بيان من أقدم على رواية الاحاديث الباطلة فانه يستحق الضرب بالسياط، ويهدد بما هو أكثر ويزجر ويهجر ولا يسلم عليه، ويغتاب في الله، ويستعدي عليه عند الحاكم ويحكم عليه بالمنع من الرواية، ثم أورد في ذلك بعض الآثار.

الفصل السادس: فيمن رأى النبي ﷺ في المنام منكراً لما روى عنه من الاباطيل.

أورد فيه منامات لبعض العلماء رأوا فيها النبي ﷺ، وسألوه عن أحاديث

لبعض الرواة فانكرها أورد أكثرها.

الفصل السابع: عقده لبيان أنكار السلف قديماً وحديثاً على القصاص فيما رووا من الاباطيل، وما تحملوه من مشاق في سبيل هذا الانكار من قبل القصاص الذين كانوا يؤلبون العامة عليهم.

الفصل الثامن: تعرض في هذا الفصل لبيان أن الأحاديث الموضوعة كثيرة، وقد اعتمد على بيان ذلك بذكر ما روي عن جماعة من الرواة بانهم أقروا بوضع أعداد هائلة من الأحاديث، وكذلك الاخبار التي تذكر عن بعض العلماء أن جماعة من الرواة وضعوا طائفة كبيرة من الاحاديث.

الفصل التاسع: وعقد هذا الفصل لتلخيص كتاب الباعث على الخلاص من حوادث القصاص للعراقي.

الفصل العاشر: فقد عنون له بقوله: في زيادات فاتت الحافظ العراقي فاستدركتها هنا.

أورد فيه آثاراً كثيرة عن الصحابة والتابعين في انكارهم على القصاص واعتبار أن القصص بدعة أحدثت ابان الفتنة، كما أن كثيراً ممن ارتاد هذه الصناعة هم من الجهلة ثم أتبع ذلك بتلخيص كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي، وبه ختم الكتاب.

هذا ما وقفت عليه من المؤلفات التي أفردت لذكر القصاص وأحاديثهم ودورهم في وضع الحديث، وهذه المؤلفات لا شك تكشف عن دور علماء الحديث في مقاومة الوضع كما أنها تمثل لبنة قوية في السد المنيع الذي أقامه الائمة وعلماء الحديث في وجه الكذابين.

وثمة كتاب يمكن الحاقه بهذا النوع من المؤلفات، حيث يشترك معها في طريقة التصنيف لأن مؤلفه أفرده لبيان نوع معين من الموضوعات، والكتاب هو:

الوقوف على الموقوف لابن بدر الموصلي:

وقد سبق التعريف بمؤلفه عند الكلام على كتابه المغني عن الحفظ والكتاب.

أما كتابه، فقد جمع فيه الآثار، التي أوردها النقاد في كتب الموضوعات مما صح وقفه على الصحابة فمن دونهم، فكتابه مستل من كتب الموضوعات، وانما ضمنت تلك الاثار كتب الموضوعات لأنها رفعت الى النبي ﷺ، ونسبت اليه، وهي من قول غيره، فادخالها في كتب الموضوعات انما هو من أجل عزوها اليه ﷺ فقط.

وقد اعتبر المؤلف فعل أصحاب كتب الموضوعات هذا خطأ، لأنه يترتب عليه منع العمل بهذه الاثار، في حين أن قول الصحابي يوجب العمل. وهذا الدافع هو الذي حمله على تصنيف كتابه.

قال في المقدمة: . . . . فان جماعة من المحدثين قد ذكروا الموقوف في موضوعاتهم، وذلك غلط فان الموضوع لا يوجب العمل، والموقوف اذا كان عن الصحابي أوجب العمل، واذا علم ذلك ظهر الفرق بينهما، وكذلك في الموضوعات صحاح على من أوقفت عليه، فأفردت لذلك كتاباً وسميته الوقوف على الموقوف[1].

قلت: أما قوله: ان صنيع المحدثين خطأ، لأنه يلزم منه منع العمل بالموقوفات فيه نظر، لأن أقوال الصحابة، ليست كلها توجب العمل والخلاف في ذلك مقرر في موضعه، كما أن علماء الحديث انما ضمنوا هذه الآثار كتب الموضوعات لرفعها وعزوها الى النبي ﷺ، وقد نبه غالبهم على أنها تصح موقوفة أو مقطوعة وانما وصفت بالوضع باعتبار رفعها، كما أنه لا يلزم من ايرادها كتب الموضوعات مع بيان أنها موقوفة منع العمل بعد البيان.

وفي الحقيقة ان صنيعه هذا له فائدة أخرى غير التي ذكر، هي تقليل عدد الاحاديث الموضوعة حيث ميز الكتاب بين الموضوع عليه ـ ﷺ ـ وبين ما نسب اليه خطأ وهو من كلام غيره.

تعريف بالكتاب:

١ ـ الكتاب مرتب حسب كتب الجوامع حيث بدأه بكتاب التوحيد وختمه بكتاب

---

(١) الوقوف على الموقوف ٦/أ.

الطب، والظاهر أن المؤلف تبع في ترتيب كتابه مسلسل ابن الجوزي وسار على نهجه.

٢ـ أورد المؤلف كل حديث حكم عليه النقاد بانه لا يثبت مرفوعاً، وانما يثبت موقوفاً أو مقطوعاً، ولم يراع صحة ذلك الحكم.

٣ـ يذكر المؤلف الاثر معلقاً عن الصحابي او من دونـه ممن أضيف اليه ثم يتبع ذلك بذكر أقوال أئمة الحديث ممن أعل الحديث برفعه وحكم بوقفه.

٤ـ لم يقصد المؤلف في اطلاق لفظة موقوف المعنى الاصطلاحي لدى علماء الحديث وهو ما أضيف الى الصحابي من قول أو فعل، وانما قصد باللفظة كل ما لم يضف الى النبي ﷺ، فدخل في ذلك المقطوع.

هذا ما وقفت عليه من كتب قام الجهابذة النقاد بتأليفها لمقاومة الوضع[1]،

---

(١) وثمة كتب أفردت للتأليف في الاحاديث الموضوعة لم أتمكن من ذكرها حيث أنها لم تلتزم في تأليفها أية طريقة من الطرق التي عرضت بها هذه المؤلفات منها كتاب الدر الملتقط في تبيين الغلط، للصغاني، وقد جمع في هذا الكتاب الاحاديث الموضوعة التي ذكرها الشهاب القضاعي، قال في مقدمته: .... ا فقد وقع في كتاب الشهاب القضاعي رحمه الله كثير من الاحاديث الموضوعة، فمن ذلك... الخ ا. هـ. الدر الملتقط ١/أ، ثم أورد هذه الاحاديث على سبيل الاطراف، الا انه لم يراع في ذكرها ترتيب معين، بل أوردها كما اتفق، ولعله ذكرها حسب ورودها في كتاب الشهاب القضاعي، اذ الغرض من تأليفه اظهار ما اشتمل عليه كتاب الشهاب القضاعي من أحاديث موضوعة. ومنها رسالة في الموضوعات لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ١٠٣٣ ساق فيها جملة من الاحاديث المحكوم عليها بالوع، وأورد في ذلك أقوال الائمة الدالة على حكمهم عليها بالكذب. وقد جاء كتابه في مقدمة وفصل واحد.

أما المقدمة فقد نقل فيها مجموعة من أقوال الائمة في مسائل تتعلق بالحديث الموضوع هي:

١ـ نقل عن العلائي مقارنته بين المتقدمين والمتاخرين في حكمهم على الحديث بالوضع وعدمه فذهب الى أن الحكم على الحديث بالوضع وعدمه لدى المتقدمن أيسر منه لدى المتاخرين، لأن المتقدمين كان لهم الحظ الأوفر في معرفة الحديث وتتبع طرقه ومخارجه، والوقوف على علله حيث كان جل اعتمادهم على الحفظ والتلقي بخلاف المتأخرين الذين اعتمدوا في غالب الاحوال على الكتب، والمدونات والمصنفات، وقل فيهم الحفظ ولذا كان الحكم على الحديث بالوضع بن قبلهم عسر جداً لأنه يقتضي تتبع واستقراء كثير من المصنفات وهي متفرقة متشتتة بالاضافة الى قصر همم الناس.

٢ـ نقل قول الزركشي في أن جماعة من المتقدمين حكموا على أحاديث بانها لا أصل لها، ثم ظهر الامر لدى المتأخرين بخلاف ذلك اذ وجد لتلك الاحاديث طرق أخرى لم يقف عليها المتقدمون.

قلت ولعله استهدف من نقله هاتين المسألتين بيان أن لكل من المتقدمين والمتأخرين مزية تفردوا بها. =

وهو في الحقيقة- جهد يدل على انهم أستطاعوا أن يحصروا الكذابين بما لا يدع مجالاً للشك في أنهم لم يتمكنوا من دس حديث واحد أو رواية واحدة وفي هذا تحقيق لوعد الله تعالى حيث تكفل بحفظ وحيه وذكره، فتكفل هو سبحانه بحفظ القرآن من كل شائة ودخيل، واستحفظ السنة للجهابذة من هذه الامة فحفظوها وقدروها حق قدرها ورعوها حق رعايتها تأييداً لدين الله، وتخليداً لشريعته حتى يرث الله الارض ومن عليها.

= ٣- كما نقل عن السيوطي قوله: ان الجرح كان جايزاً في الصدر الاول، حيث كان غالب الاحاديث تؤخذ من صدور الاخيار، لامن بطون الاسفار، فاحتيج الى التجريح والتعديل، واصبح ضرورة دينية لتوقف قبوله على توثيق نقلته.

أما بالنسبة للمتأخرين، فلم يعد الامر محتاجاً اليه حيث أصبح جل الاعتماد على المدونات والكتب، فما وجد فيها قبل وان نقله أفسق الفاسقين، وما خلا منها رد وان كان راوية من أتقى المتقين.

٤- نقل قول الامام أحمد: ثلاثة كتب لا أصول لها.. الخ ثم ذكر أقوال الائمة في مراد الامام أحمد، وذهب الى أن مراده، أن أحاديث هذه الكتب الثلاث الغالب فيها ليس لها أسانيد صحيحة، وما صح منها قليل جداً.

وبعد أن فرغ من المقدمة، ذكر في الفصل الذي عقده مجموعة من الاحاديث على طريقة الاطراف، أعقبها بعبارات موجزة حكم بها على وضع الاحاديث، ثم أتبع حكمه من أقوال الأئمة ما يؤيد به حكمه.

تعريف بكتابه

١- لم يسلك المؤلف في عرض الاحاديث الموضوعة احد الطرق التي سار عليها من صنف في الاحاديث الموضوعة، حيث عرضوها مرتبة على حروف المعجم حسب أوائل الاحاديث أو مرتبة على حسب كتب جوامع الحديث. بل ساقها كيفما اتفق له. مما يصعب على الباحث الرجوع اليه في أحاديثه.

٢- كثيراً ما يكتفي المؤلف بعد ذكر الحديث بايراد أقوال الائمة الذين حكموا على الحديث بالوضع وجل اعتماده في ذلك على المتأخرين كابن تيمية وابن القيم وابن حجر والسيوطي، وتارة يورد أحاديث حكموا عليها بالضعف، وينقل في ذلك أقوالهم دون أبداء رأيه.

٣- اقتفى المؤلف أثر الامام السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي حيث يوردها كما هي.

٤- غالباً ما يستخدم المؤلف عبارات في الحكم على الحديث بالوضع مثل: لا أصل له. لم اجده. روى بغير سند. لا يوجد في كلام العلماء. لا يوجد في كتب المسلمين. لم ينقله أحد من أهل العلم.

الخـــاتمـــة

وبعد أن من الله تعالى علي بالتمام أرى من المناسب أن أذيل الرسالة بذكر خاتمة للبحث أورد فيها أهم النتائج التي توصل لها البحث فهي عبارة عن عصارة للبحث تجمع أهم عناصره في عبارات موجزة مركزة.

وقد رأيت ايراد هذه النتائج مرتبة حسب ما جاءت في البحث مشيراً الى مكانها في الرسالة ليسهل الرجوع إليها، مقتصراً على ذكر ما ذهبت اليه، أو ما ترجح لي فيما اشتمل على خلاف، صارفاً النظر عن ذكر غيره مما تعددت فيه وجهات الانظار فأقول وبالله التوفيق.

أولاً: المقدمة:

المبحث الثاني: في التعريف بالسنة

نحوت في تعريفها طريق المحدثين حيث عرفوها بأنها ما أضيف الى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وأنها مرادفة للحديث، والخبر، والاثر من حيث الاطلاق والاستعمال وهو المراد في الرسالة.

المبحث الثالث: في تقسيم الحديث

أما اهم النتائج التي جاءت في هذا المبحث هي:

١ ـ ان الحديث لدى المتقدمين من العلماء والمحدثين ممن جاء قبل الامام

الترمذي ينقسم الى قسمين، مقبول ومردود، اما المتأخرون من المحدثين من لدن الترمذي فمن بعده قسموا الحديث الى ثلاثة أقسام. صحيح وحسن، وضعيف، وأن غالب الحديث الحسن ملحق بالضعيف، ولذا فان الضعيف عندهم قسمان، ضعيف ينجبر ويتقوى ويجوز العمل به، وضعيف متروك لا يتقوى ولا ينجبر ولا يعمل به، وأن منشأ الطعن في الحديث يرجع الى اسباب ثلاثة هي:

أ- ما كان الطعن فيه متوجهاً الى ضبط الراوي.

ب- ما كان الطعن فيه متوجهاً الى عدالة الراوي.

جـ- ما كان الطعن فيه متوجهاً الى جهالة الراوي.

والقسمان الاول والثالث تتقوى أحاديثهما أحياناً، وذلك فيما اذا عرفت عدالة الراوي بعد جهالته، أو ثبت ضبط الراوي ولو في تلك الرواية بعينها وذلك بورود الحديث من طريق آخر يكشف عن المجهول، أو موافقة أو متابعة للرواة الضابطين لمن طعن في ضبطه.

أما القسم الثاني وهو ما طعن في عدالة راويه، فان حديثه لا ينجبر ولا يتقوى وافق غيره أو خالف.

٢- في ما يتعلق بحكم العمل بالحديث الضعيف.

اذا كان الحديث الضعيف مما يتقوى وينجبر، فانه يجوز العمل به في غير الفرائض والاحكام، كالترغيب والترهيب ونحوهما.

اما اذا كان الحديث مما لا ينجبر وينحط عن درجة الاعتبار، فلا يجوز العمل به مطلقاً وتحرم روايته الا اذا قرنت ببيان ضعفه.

ثانياً: الباب الاول في التعريف بالوضع وأحكامه:

الفصل الاول:

١- تعريف الحديث الموضوع. والالفاظ المستعملة للرمي بالوضع، ومن

يوصف بالكذب عند المحدثين.

ذهبت في تعريفه بانه هو الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ عمداً أو خطأ.

استخدم علماء الحديث وائمة النقد للرمي بالوضع والكذب ألفاظاً وعبارات منها ما هو صريح في دلالته، ومنها ما هو كناية.

كما أن جماعة آخرين من أئمة الحديث والنقد، استعملوا الفاظاً انفردوا بها وقصدوا منها الرمي بالكذب، وهذه العبارات بعضها صرح الامام بقصده منها وبعضها عرف مراده منها بالاستنباط والاستقراء والتتبع.

كما أن هناك الفاظاً مشتركة بين الوصف بالكذب وغيره وقد استعملها الائمة في كل الا أن القرائن هي التي تغلب جانب مراد أحد معنيي المشترك على الآخر.

يطلق المحدثون وصف الكذب لخمسة أمور:

١ـ الاختلاق والوضع، وهو الأصل المتبادر عند اطلاقه.

٢ـ اطلاق الكذب على الراوي لامور تتعلق باسناد الحديث هي:

أـ ادعاء السماع من شيخ لم يسمع منه.

بـ رواية أحاديث دون أن يتحملها بلفظ السماع ونحوه.

جـ تعمد قلب الاسناد.

دـ الزاق الاحاديث على الشيوخ.

هـ سرقة الاسناد.

وـ قبول التلقين.

زـ اقرار الشيخ بالحديث الذي أدخل عليه.

٣ـ من كذب في احاديث الناس وان لم يعرف كذبه في الحديث.

٤ـ شتم أصحاب رسول الله ﷺ أو التعرض لهم بسوء او النيل منهم وانتقاصهم.

٥ـ اطلاقه على الخطأ.

الفصل الثاني: في وقوع الوضع في الحديث ونشأته وأسبابه وما يثبت به وأهم النتائج التي وصل اليها البحث في هذا الفصل هي:

١ـ ان الوضع قد وقع في الحديث، وان انكار وقوعه انكار لامر محسوس.

٢ـ ان الوضع في الحديث بدأ في الثلث الأخير من القرن الأول، وان حامل لواءه هو المختار بن أبي عبيد الثقفي، خلافاً لمن قال ان الوضع بدأ قبل ذلك.

٣ـ ان هناك أموراً سبقت الكذب على رسول الله ﷺ والوضع عليه قد تفشت في العالم الاسلامي، وانتشرت بين ارجائه، كانت موطئة، ومهيئة لوقوع هذه البلية العظمى، والجريمة البشعة النكراء منها:

أـ انتهاك حرمة اصحاب رسول الله ﷺ، وخاصة البارزين منهم، وذلك باظهار عيبهم وتأليب العامة عليهم، وقتل الخلفاء منهم.

ب ـ تفرق المسلمين، وتشتتهم، وقد أدى ذلك الى تناحرهم وتخاصمهم وتقاتلهم مما نتج عنه فقد الثقة فيما بينهم، وتكذيب بعضهم بعضاً. والكذب عليهم.

جـ تفشي كثير من النظريات والآراء الفاسدة والمبادىء الغريبة في المجتمع الاسلامي.

٤ـ بالنسبة لاسباب الوضع في الحديث ودوافعه، فقد كانت ثم أموراً حملت البعض على الوضع في الحديث، والاختلاق في الرواية واهم هذه الاسباب هي:

أـ الزندقة والالحاد في الدين، بقصد التشكيك في سنة رسول الله ﷺ وقد سلك هؤلاء الزنادقة في الوضع مسالك أهمها امرين:

١ـ الوضع بقصد الافساد وذلك بوضع أحاديث تنتقص الاسلام ونبيه،

وتناقض تعاليمه، وتكذب قرآنه.

٢ـ الوضع بقصد التشكيك في السنة وذلك عن طريق الاقرار والادعاء بوضع اعداد هائلة من الاحاديث تحل الحرام، وتحرم الحلال.

ب- نصرة المذاهب والأهواء، وتشمل ثلاثة امور:

١ـ المذاهب السياسية.

٢ـ المذاهب العقدية الكلامية.

٣ـ المذاهب الفقهية.

وقد كان لكل مذهب من هذه المذاهب دور في وضع الحديث واهم نتائج هذا البحث:

١ـ ان الخوارج هم أقل الفرق وضعاً للحديث ان لم يكونوا مبرئين من الوضع.

٢ـ ان الشيعة هم أكثر الفرق الاسلامية وضعاً للحديث. حيث كان لهم دور كبير في الوضع.

٣ـ أما سائر اصحاب المذاهب فان دورهم أقل من دور الشيعة في الوضع.

٤ـ ان دور المذاهب العقدية الكلامية، ودور المذاهب الفقهية الفرعية أقل دوراً في الوضع من سائر الفرق والمذاهب.

جـ من أهم الادوار التي سرى منها الوضع الى الحديث بقصد او بغير قصد دور الزهاد والراغبين في الخير عن جهل ونقص في الاهلية، وكثير من الاحاديث الموضوعة كانت من جهتهم وأكثر ما مني به المسلمون من هذه الطائفة حيث الصلاح والزهد والعبادة سجاياهم، والدعوة الى الخير والحض عليه دعوتهم،

الا أن أمرهم ظاهر معلوم لدى المحدثين اذ تجنبوهم ونهوا عن الاخذ منهم.

د- من الدوافع التي حملت البعض على الوضع نشدان غرض دنيوي، أو تطلع الى منصب أو جاه الا أن هذا النوع من الوضع أقل من سابقه، وخاصة ما كان منه تقرباً الى الولاة أو الخلفاء فانه يعد من الامور النادرة.

ومن الطوائف التي عرفت بالوضع من أجل غرض أو عرض. طائفة القصاص الذين كان دورهم في وضع الحديث ظاهراً حيث ينسبون كل قول الى رسول الله ﷺ وخاصة الغرائب منها.

وكذلك منهم- أعني- من كان يضع من أجل اغراض دنيوية بعض الجهلة من أصحاب الحرف، أو البائعين لبعض السلع، وذلك بأحد امرين:

الأمر الاول: وضع أحاديث في فضل سلعة، أو إعطاؤ هاصفة علاجية ونحوها.

الامر الثاني: وضع أحاديث في ذمها، والانكار على فاعلها والحاق الاثم لمن يأتيها.

هـ- وثمة دافعان حملا البعض على الوضع في الحديث، الا أنه وضع اصطلاحي يتعلق بالاسناد:

الاول: قلب الاسناد بقصد الاغراب وادعاء التفرد، ودافعه الشره والتطلع الى الشهرة والتشبه بما لم يعط.

الثاني: الوضع في الاسناد أو المتن من أجل امتحان بعض الرواة، واختبارهم في سماعاتهم وكل الاسباب الدافعة الى الوضع في الحديث متفق على حرمتها الا الوضع من أجل الامتحان، فقد تساهل فيه البعض وقيد الجواز بوجوب كشفه بعد انتهاء الغرض منه.

المبحث الثالث: ما يثبت به الوضع

وأهم النتائج التي توصل اليها البحث هي: أن علماء الحديث وأئمة النقد

نتيجة للجهد الجهيد المبذول في التنقير عن الكذابين، والتفتيش عن الوضاعين، وكشف الاعيبهم وتزييف حبائلهم، قد استطاعوا أن يضعوا قرائن وضوابط يتوصل بها لكشف الوضع في الحديث وأهمها:

١ـ اقامة البينة على الراوي بانه وضع في حديثه.

٢ـ اقرار الراوي على نفسه بالوضع.

٣ـ قيام قرينة في حديثه تتنزل منزل اقراره، وذلك بأن يروي عن شيخ أو مشايخ يدعي السماع منهم في حين أنه لم يسمع، بأن يكونوا ماتوا قبل أن يولد، أو ثبت عدم لقائه لهم، أو نحو ذلك وكذلك وجود قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يسنده وينسبه الى شيوخه مما عرف أنهم منه براء وذلك بقلب الاسناد عليهم او الزاق احاديث بهم، او ادخالها عليهم.

ومنها قرائن يتوصل بها لمعرفة كذب الراوي، وذلك باخباره عن أمور مستحيلة سواء كانت الاستحالة في الأحاديث التي يرويها، أم فيما يخبر به عن نفسه.

ومن القرائن الدالة على الكذب والوضع. اشتمال الحديث على ركة في لفظه ومعناه، أو تفاهة في أحدهما.

ومنها عدم معرفة الحديث، وذلك اما لوروده بدون اسناد، او ذكر حديث في العصور المتأخرة ولا يوجد في كتب الحديث ودواوين السنة.

الفصل الثالث: في أحكام تتعلق بالوضع والوضاعين:

وقد وجدت في الفصل نتائج اوجز اهمها فيما يلي:

١ـ انعقاد الاجماع ممن يعتد به من علماء الامة الاسلامية على حرمة الوضع أو الكذب في حديث رسول الله ﷺ، لأي غرض من الاغراض مهما كان الحامل عليه أو الدافع اليه.

٢ـ ان الكذب على رسول الله ﷺ كبيرة من الكبائر، يستوجب المتعمد لها الوعيد لذلك.

٣ـ المتعمد في الكذب على رسول الله ﷺ فاسق ساقط العدالة، لا تقبل توبته، ولا تعتبر روايته، بخلاف غير المتعمد، فانه لا يفسق وتسقط عدالته، ولا يعتبر بروايته.

٤ـ تحرم رواية الحديث الموضوع على رسول الله ﷺ في أي معنى من المعاني، سواء كانت في الاحكام أم في الفضائل، أم في الترغيب والترهيب، الا اذا كانت الرواية مقرونة ببيان وضعها وكشف كذبها.

٥ـ تجوز رواية الاسرائيليات شريطة بيان أنها من الاسرائيليات، باعتبار انها من الاخبار التي لا حرج في ذكرها ونقلها.

٦ـ يحرم العمل بالحديث الموضوع لمن يتبين له وضعه في أي معنى من المعاني، لأن في ذلك مخالفة صريحة لأمر النبي ﷺ.

٧ـ الحكم على الحديث بالوضع يعتريه ما يعتري الاحكام من حيث قوة الدليل على وضعه وضعفه، فتارة يكون الحكم على الحديث بالوضع مطابقاً لنفس الامر وتارة يكون بحسب الظاهر وهو الاغلب ولا يلزم منه أن يكون باطلاً في نفس الامر.

٨ـ الحديث المحكوم عليه بالوضع لا يصحح الا بالطرق التي سلكها علماء الحديث من حيث تعديل رواته، او اعتضاده بما يدل أن له أصلاً، أما تصحيحه بالمكاشفة او التجربة فأمر لا يلتفت اليه.

ثالثاً الباب الثاني:

في معرفة الموضوعات:

الفصل الاول: في معرفة الموضوعات

وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين:

أـ المبحث الأول في معرفة الوضع في السند: وقد انتهى البحث الى نتائج أهمها:

١ـ إن الاسناد في الحديث أمر ضروري عليه ينبني الحكم على الحديث صحة وضعفاً ولذا اهتم به علماء الحديث وأولوه عنايتهم الفائقة.

٢ـ ان اسناد الحديث بدأ منذ رواية الحديث.

٣ـ بدأ الزام الرواة بذكر أسانيدهم في وقت مبكر جداً منذ ولاية الصديق أبي بكر رضي الله عنه.

٤ـ التزام الرواة بذكر أسانيدهم، كان هو المرحلة الاخيرة بالنسبة لبداية الاسناد. والزام الرواة به، ولذا جاء متأخراً بعض الوقت عن الامرين السابقين.

٥ـ وضع ائمة الحديث وعلماء النقد ضوابط تفصيلية وأخرى اجمالية يمكن بها معرفة الطرائق التي سلكها الكذابون في الوضع في هذا القسم من الحديث.

أما بالنسبة للضوابط الاجمالية فهي ترتكز على اثبات السماع وصحته وسلامة رواته من الطعن أو الجهالة.

أما بالنسبة للضوابط التفصيلية، فقد تمكن المحدثون من معرفة أصح الاسانيد وأوهاها، سواء كان ذلك بالنسبة لكل صحابي بعينه، أو بالنسبة للبلدان الاسلامية التي احتضنت بعض الصحابة، او تبنت علومهم وأحاديثهم.

٦ـ تمكن علماء الحديث وأئمة النقد من كشف حبائل الكذابين واظهار زيفهم في المسالك التي طرقوها في الوضع بالنسبة للسند، فقد كشفوا عن صور لهذا الوضع من النوع هي:

١ـ سرقة الاسناد.

٢ـ قلب الاسناد.

٣ـ تركيب الاسناد.

المبحث الثاني: في معرفة الوضع في المتن:

٣ـ ان الوضع في المتن ينشأ من أحد طريقين هما:

أ- ان ينشىء الواضع من قبله كلاماً يعزوه الى رسول الله ﷺ.

ب- أن يأخذ الواضع كلام غير النبي- ﷺ- فينسب اليه.

٢- وضع علماء الحديث وأئمة النقد ضوابط اجمالية وتفصيلية يمكن بمعرفتها الحكم على متن الحديث صحة وبطلاناً.

أما الضوابط الاجمالية فهي:

١- أن يكون الحديث مخالفاً لصريح القرآن بحيث يتعذر الجمع بينهما ولو من وجه.

٢- أن يكون الحديث مخالفاً لصحيح السنة النبوية مخالفة لا يمكن الجمع بين الحديثين بسببها.

٣- أن يكون الحديث، ركيكاً ان في لفظه وان في معناه.

٤- ان يكون الحديث مخالفاً لمقتضى العقل بحيث لا يقبل التأويل.

٥- ان يشتمل الحديث على أمر يدفعه الحس ويكذبه الواقع.

٦- أن يرد في الحديث تاريخ معين لوقوع حادثة، أو نزول عذاب، أو وجود نعمة أو زوالها.

٧- أن يرد في الحديث أن النبي ﷺ فعل أمراً ظاهراً وامر بامر بين بمحضر الصحابة كلهم أو جلهم، ثم يتفق الصحب الكرام رضوان‌الله عليهم على كتمانه. بل العمل بخلافه.

٨- ان يشتمل الحديث على مجازفات، خاصة فيما يتعلق بالثواب والعقاب أو الوعد والوعيد.

٩- أن يرد الحديث في زمن قد استقرئت فيه الاخبار فيفتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الاسفار.

١٠- أن ينفرد بعض أهل البدع برواية أحاديث في فضل بدعتهم لا تعرف عن غيرهم.

أما الضوابط التفصيلية، فقد جمع علماء الحديث كل ما يروى عنه ﷺ. وعرضوه على كليات الشريعة الاسلامية وعموماتها وقاسوها بمقياس كلامه ﷺ وعرّضوها للنقد الداخلي والخارجي فنتج عنه وجود ضوابط تفصيلية وضعت تحت عمومات تشير الى أن كل ما روى عنه تحت تلك الكلية مما ثبت بطلانه وفيها رد صريح قاطع على القائلين بأن علماء الحديث أغفلوا النقد في المتن، وصرفوا طاقة جهدهم في نقد السند حيث دل عملهم هذا على أن نقدهم للمتن لا يقل عن نقدهم للسند.

الفصل الثاني في النسخ الموضوعة:

وأهم نتائج هذا الفصل:

١ـ الوقوف على مراد المحدثين من التعبير بنسخة موضوعة وانه يشمل أحد امور ثلاثة:

أـ اطلاق لفظ نسخة موضوعة، على مجموعة من الاحاديث اختلفها بعض الكذابين، ونسبها الى النبي ﷺ، أو أخذ كلام غير النبي ﷺ ونسبه اليه.

بـ اطلاق لفظ النسخة الموضوعة على مجموعة من المؤلفات جمع فيها أصحابها أحاديث تتناول موضوعاً معيناً، أو مسائل معينة، والنقاد انما يطلقون عليها وصف الكذب لأن مؤلفيها تصرفوا في رواية أحاديثها تحملاً أو أداءاً تصرفاً لا حق لهم فيه.

جـ وصف النسخة بالوضع لقيام علة مؤثرة تتعلق براوي النسخة.

الفصل الثالث:

في ذكر الاحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته وقد جاءت في كتاب أو أكثر من الكتب الستة.

وأهم نتائج هذا الفصل:

١ـ ان الكتب الستة قد تفاوت مؤلفوها في الاغراض التي الفت من أجلها

ويمكن اجمالها فيما يلي:

١ـ استهدف كل من الامام البخاري والامام مسلم والامام النسائي اخراج الاحاديث الصحيحة في مؤلفاتهم.

٢ـ استهدف أبو داود اخراج أحاديث الاحكام التي اعُتمِد عليها في استنباط الاحكام الا انه لم يقتصر على اخراج الاحاديث الصحيحة، بل ذكرها وغيرها ملتزماً في ذلك التنبيه على الاحاديث الضعيفة.

٣ـ أما الامام الترمذي فقد كانت غايته من تأليف كتابه، ذكر الاحاديث التي قال بها من سبقه ولذا فقد أورد الصحيح والحسن والضعيف بل المنكر الا أنه التزم الاشارة الى كل حديث وبين درجته حسب ما يراه.

٤ـ اما ابن ماجه فالغرض من تأليف كتابه هو ذكر أحاديث الاحكام ولم يشترط لكتابه شرطاً، ولعله يرى أن ذكر سند الحديث كاف لمعرفة درجته.

٥ـ خلا كتاب ابن الجوزي من ذكر أي حديث جاء في صحيح البخاري وقد تعقبه بعضهم بانه ذكر حديثاً، أخرجه البخاري من رواية حماد بن شاكر، لكن الحافظ ابن حجر، نفى كون الحديث في رواية حماد بن شاكر، وقد أورد ابن الجوزي الحديث معلقاً، وحكى فيه قول النسائي بانه حديث موضوع، والذي يظهر لي أن الحديث لم يخرجه البخاري، كما صرح بذلك ابن حجر.

٦ـ ذكر ابن الجوزي حديثاً من صحيح مسلم، وأعله بعلة تتعلق بسنده، وقد سار في حكمه ذلك تقليداً لابن حبان، وقد خطأهما القوم، ووُفقُوا في ذلك.

٧ـ أورد ابن الجوزي في موضوعاته، أربعة أحاديث مما انفرد باخراجها أبو داود رحمه الله وقد ظهر لي منها أن ابن الجوزي له أجر واحد بالنسبة للحديث الاول حيث بنى حكمه على اتهام راو في الاسناد، والواقع أن الراوي ثقة، والسبب في توهمه جرحه اتفاق الراويَين في الاسم، فظن ابن الجوزي أنه الراوي المجروح في حين أن الراوي ثقة.

وأما الحديث الثاني فقد ساقه ابن الجوزي بسند غير سند أبي داود، وقد اشتمل طريقة على راوٍ كذاب، فحكم ابن الجوزي على الحديث متعلق بسند الرواية لا متنها.

أما الحديثان الثالث والرابع، فقد قام بهما من العلل ما يسوغ الحكم عليهما بالوضع، كما أن الشواهد والمتابعات التي أوردت، لتعضد الحديث قصرت عن ذلك.

٨ـ ذكر ابن الجوزي في موضوعاته من الاحاديث التي انفرد باخراجها الترمذي ثلاثة وعشرين حديثاً. وقد ترجح لي ان ابن الجوزي مصيب في عشرين منها، وأن من انتقده، أصاب في ثلاثة أحاديث.

٩ـ أورد ابن الجوزي حديثاً واحداً ذكره النسائي في سننه، وفي الحقيقة أن هذا الحديث ساقه النسائي معلولاً ليكشف عن علته فقول من تعقبه بان النسائي أخرجه مطلقاً أمر فيه نظر.

١٠ـ اورد ابن الجوزي في موضوعاته من الاحاديث التي انفرد بها ابن ماجه ثلاثة وعشرين حديثاً. وقد ترجح لي أن جميع هذه الاحاديث فيها من العلل القوادح ما يسوغ الحكم عليها بالوضع.

١١ـ كما أورد ابن الجوزي في موضوعاته من الاحاديث التي اتفق في اخراجها كل من الترمذي وابن ماجه وقد بلغت ستة احاديث، وقد ظهر لي منها ان ابن الجوزي وفق في حكمه على هذه الاحاديث بالوضع. والله اعلم.

وبجمل القول إن الاحاديث التي اوردها ابن الجوزي في موضوعاته مما جاء في كتاب أو أكثر من الكتب الستة خمسة وخمسون حديثاً:

منها حديث واحد قيل انه في صحيح البخاري والراجح خلافه. وان ستة أحاديث من سائر هذه الاحاديث لم يُصَوَّب ابن الجوزي في اعتبارها من الموضوعات والباقي وعددها ثمانية وأربعون حديثاً كان لابن الجوزي ما يسوغ له اعتبارها من

الموضوعات وجل هذه الاحاديث في جامع الترمذي وسنن ابن ماجه، وأما الحديث الوارد في سنن النسائي فالاولى عدم عزوه الى النسائي، لأنه أخرجه مغايراً لشرطه، وقصد من ذكره التنبيه على علته، وكذلك حديثا أبي داود فانه رحمه الله تعالى اشار الى نكارتها وضعفها فما كان ينبغي أن يطلق القول بان أبا داود أخرجها. والله اعلم.

الباب الثالث في معرفة الوضاعين:

الفصل الاول في الرواة المتعمدين للكذب.

وهذا النوع من الرواة سلك طرائق متعددة لبث كذبه ونشر افكه، وأهم هذه الطرق:

١ـ ادعاء صحبة النبي ﷺ، والتلقي عنه وذلك بعد انتهاء سنة عشر ومائة هجرية.

٢ـ ادعاء جماعة من الكذابين لقاء جمع من صحابة رسول الله ﷺ، والاخذ عنهم وذلك بعد المائتين من هجرة المصطفى ﷺ.

٣ـ اقرار جماعة من الرواة بالكذب، والتصريح بالوضع، وان الحامل عليه أمور ثلاثة هي:

أـ الندم والتوبة.

بـ الاختبار والسؤال.

جـ التشكيك في سنة النبي ـ ﷺ ـ

٤ـ ادعاء سماع ما لم يسمعوا، او لقاء من لم يلقوا.

٥ـ الصاق أحاديث على شيوخ أو زيادة أحاديث في كتبهم، أو تأليف الكتب ونسبتها اليهم، أو وضع أحاديث على لسان الخصوم بقصد انتقاصهم، وحكاية الكذب عنهم، أو وضعها على مشايخ مجهولين أو لا وجود لهم.

٦ـ هناك جماعة من الرواة وصفوا بالكذب، ورموا به، دون قصد منهم. أو تعمد، بل جرى على السنتهم دون علم منهم وهؤلاء الرواة هم:

الجهلة

الصالحون الذين غلبت عليهم العبادة ولم يكونوا اهلا للرواية

المختلطون من الرواة.

فاحشو الغلط. كثيرو الخطأ.

المغفلون

٧ـ كثيراً ما يذكر جماعة من النقاد عن بعض الرواة بانهم وضعوا أحاديث كثيرة تارة توصف بالمئات، وأحياناً بالالاف، والذي ظهر لي والله أعلم أنهم يقصدون من اطلاقهم، أحد أمور ثلاثة:

١ـ المبالغة في الكثرة دون قصد لمنطوق العدد.

٢ ـ ان قصدهم من ذلك هو الحكم على مروياتهم كلها ما صدق فيها الراوي او كذب لأنهم يجعلون حديث الراوي موضوعاً كله اذا ثبت كذبه في رواية واحدة.

٣ـ ذكر العدد وقصد حقيقته.

الفصل الثاني: في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع:

واهم نتائج هذا الفصل ما يلي:

أ ـ عدم قبول جرح الاقران بعضهم بعضاً خاصة فيها اذا علم ان سبب التجريح هو التنافس.

ب ـ تارة تروى أحاديث موضوعة عن رواة مجهولين، رماهم بعض النقاد بالوضع والاختلاق من أجل مروياتهم تلك، ألا أن الذي ينبغي ملاحظته هو أن جماعة من الكذابين كانوا يضعون أحاديث يلصقونها بقوم مجهولين تنفيقاً لكذبهم وتعمية على المحدثين في كشف الاعيبهم، ولذا فان اطلاق الكذب على هؤلاء المجهولين أمر يفتقر الى التثبت والتحري.

جـ ـ كثيراً ما يحكم النقاد على أحاديث بالوضع الا أنهم يترددون في اتهام أحد رواتها، كقولهم فلان عن فلان أو عنه فلان خبر موضوع فهذا القول ونحوه غير كاف في رمي الراوي بالكذب.

الفصل الثالث: في الرواة الذين رموا بالكذب، ولهم رواية أو أكثر في واحد أو أكثر من الكتب الستة.

بلغ عدد الرواة الذين رموا بالكذب ولهم رواية في الكتب الستة مائة وأربعة وخمسين راوياً، منهم من كانت التهمة في حقه ثابتة، ومنهم من نفح عنه العلماء تهمة، الكذب ومنهم من رمي بالكذب لغير الاختلاق والوضع، بل لامور اخرى يتعلق بعضها بالسماع، ويتعلق بعضها بالاداء، ومنهم من رمي بالكذب لفساد معتقده أو لتطاوله ونيله من أصحاب النبي ﷺ، ومنهم من قصد بوصفه بالكذب وصفه بالخطأ. وقد نبهت على ما تبين لي من مراد المحدثين من رميهم بالكذب بعض الرواة عند ذكر ترجمة الراوي.

الباب الرابع في جهود العلماء في مقاومة الوضع:

الفصل الأول في الجهود الوقائية:

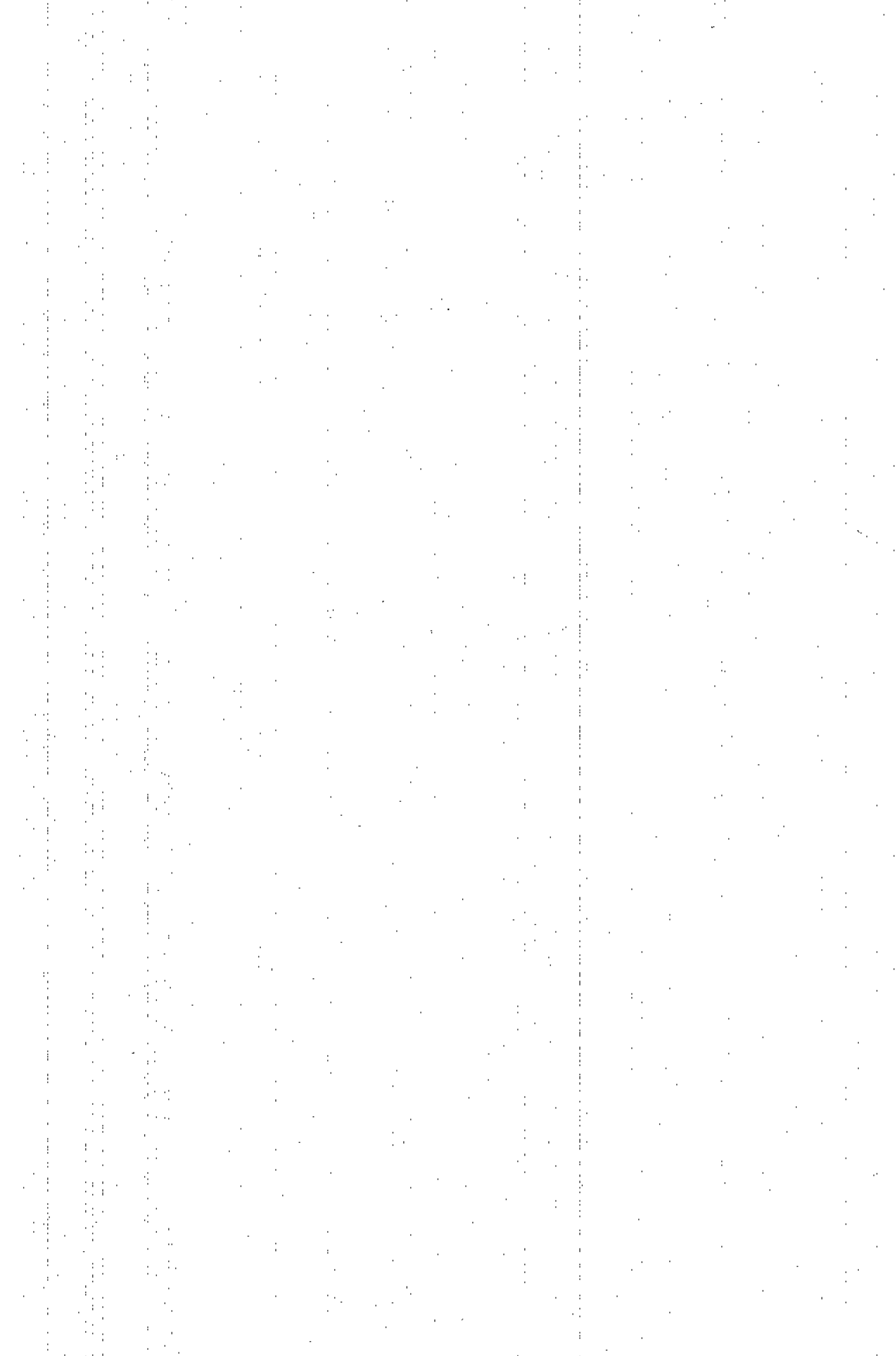
لقد أحكم علماء الحديث أمره، وتتبعوا المنافذ والمسالك التي يتطرق منها الى الحديث ما ليس منه فأوصدوها في وجوه كل من تسول له نفسه بالحاق ما ليس من حديث رسول الله ـ ﷺ ـ فيه. وقد وضعوا لذلك وسائل دقيقة تمكنهم من الحيلولة بين حديث رسول الله ﷺ، وبين الكذب. وتتلخص هذه الوسائل في أمور:

حث التلاميذ على ضرورة التثبت في الرواية، والتحري عند أخذها، بل الاقتصار في الاخذ على أهل الشأن العارفين به، لان في الاقتصار على الاخذ منهم سلامة من الوقوع في الوهم والخطأ، واكمالاً لهذا الامر فقد منعوا أخذ الرواية من كل سبيل يتطرق منها الخلل الى حديث رسول الله ﷺ فمنعوا الرواية عن أهل البدع، ومنعوا من الاخذ عن الضعفاء، وحظروا الرواية عن القصاص، لأن كل،

صنف من هذه الطوائف مكان احتمال يمكن ان يتطرق منهم الى الحديث ما ليس منه، بالاضافة الى أنهم ليسوا اوعية نظيفة تصلح لحفظ حديث رسول الله ﷺ. لكل هذه الامور منع أئمة الحديث من الرواية عن هذه الاصناف وزيادة في الاحتياط والتوقي. فقد كان بعضهم يتتبع أحاديث الضعفاء فيحفظها لمعرفتها حتى يتجنبها، ويكشف زيفها اذا ما هم أحد الحاقها بحديث رسول الله ﷺ.

هذا المسلك من العلماء كان مسلكاً وقائياً استهدف تجنب كل خلل يتطرق الى حديثه ﷺ.

أما المسلك الثاني الذي تبعوه في مقاومة الوضع في حديث رسول الله ﷺ، فقد كان مستهدفاً الكذبة في حديث رسول الله ﷺ؛ حيث أُظهر أمرهم وكشف عن أحوالهم بل قعد لهم كل مرصد وعاملوهم بما هم أهل له اذ منع من قبول مروياتهم، بل شهر بأمرهم وأظهر زيفهم عقاباً لهم وردعاً لمن تسول له نفسه لاختلاق على رسول الله ﷺ. بل زاد الامر حتى بلغ حد تعنيفهم بالتذكير تارة، وبالتغليظ والتأديب تارة اخرى. بل لم يقتصر الامر على ذلك حتى صنفوا فيهم الكتب تخلد خزيهم، وتكون شاهدة عليهم وهذا المسلك- أعني- الجهود العلاجية هو الفصل الثاني من الباب الرابع وبه تم المراد، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في البحث

أولا : في المصادر والمراجع المخطوطة

١ ـ الاحاديث الضعيفة :
ابن عبد الهادي
المكتبة الظاهرية بدمشق

٢ ـ أسماء الضعفاء :
ابن الجوزي
المكتبة الظاهرية بدمشق

٣ ـ التاريخ :
يحيى بن معين
رسالة دكتوراه تحقيق دكتور أحمد محمد نور سيف
جامعة الازهر كلية اصول الدين

٤ ـ التتبع :
أبو الحسن الدارقطني .
السعيدية حيدر اباد

٥ ـ التعقبات :
السيوطي
مكتبة الشيخ عمر محمد فلاته
المدينة المنورة .

٦ ـ تلخيص العلل المتناهية :
الذهبي
المكتبة الظاهرية بدمشق

٧ ـ الجامع لاخلاق الرواي وآداب السامع :
الخطيب البغدادي
مصوره عن مكتبة البلدية بالاسكندرية .

٨ ـ جامع التحصيل لاحكام المراسيل :
العلائي
رسالة ماجستير تحقيق عمر حسن عثمان
جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية الشريعة

٩ ـ الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث :
أحمد بن عبد الكريم العامري الفزي
المكتبة الظاهرية بدمشق

١٠ ـ الدر الملتقط :
الصغاني
دار الكتب المصرية

١١ ـ رسالة في الموضوعات :
ابن تيمية

المكتبة الظاهرية بدمشق

١٢ ـ رسالة في الموضوعات :
يوسف بن مرعي الحنبلي
المكتبة الظاهرية بدمشق

١٣ ـ السنة :
ابن أبي عاصم
مصورة عن مخطوطة
مكتبة الشيخ حماد الانصاري .

١٤ ـ شرح علل الترمذي
ابن رجب الحنبلي
منتسخة عن مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث
مكتبة الدكتور مصطفى الاعظمي .

١٥ ـ الضعفاء :
العقيلي
المكتبة الظاهرية بدمشق

١٦ ـ فضائل القرآن :
ابي عبيد
رسالة ماجستير تحقيق جوهري تيجاني
جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية الشريعة

١٧ ـ قبول الاخبار ومعرفة الرجال :
قاسم البلخي
دار الكتب المصرية .

١٨ ـ الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الزواة :
ابن عدي
مصورة عن نسخة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا .

١٩ ـ الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث :
سبط بن العجمي
مخطوطة بمكتبة الشيخ حماد الانصاري .

٢٠ ـ المتروكون الذين تفرد بهم ابن ماجه :
رسالة ماجستير
أعداد عبد الله علي مراد
جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية الشريعة .

٢١ ـ الوضع في الحديث :
رسالة دكتوراة
اعداد محمد محمد أبو شهبة
جامعة الازهر كلية اصول الدين .

٢٢ ـ الوقوف على الموقوف :
ابن بدر الموصلي
مصورة عن نسخة بالمكتبة الظاهرية .

ثانيا : المصادر والمراجع المطبوعة .

القرآن الكريم .

١ ـ الأداب الشرعية والمنح المرعية :
محمد بن مفلح المقدسي الحنفي .
مطبعة المنار .

٢ ـ الاتقان في علوم القرآن :
جلال الدين عبد الرحمن السيوطي .
ط ـ الثانية . المطبعة الازهرية ١٣٤٣ ـ ١٩٢٥ .

٣ ـ الاجوبة الفاضلة :
أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي .
تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة .

٤ ـ أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع :
لابن حجر العسقلاني .
تحقيق . محمد ناصر الدين الالباني ـ منشورات المكتب الاسلامي بدمشق عام ١٣٨٢-١٩٦٢ .

٥ ـ أحاديث القصاص :
لشيخ الاسلام ابن تيمية .
تحقيق محمد الصباغ . المكتب الاسلامي .

٦ ـ الاحكام في أصول الاحكام :
سيف الدين علي بن أبي علي محمد الامدي .
دار الكتب الخديوية .
مطبعة المعارف ١٣٣٢ ـ ١٩١٤ .

٧ ـ الاحكام في أصول الاحكام :
علي بن حزم الاندلسي الظاهري .
مطبعة العاصمة . بالقاهرة . الناشر زكريا علي يوسف .

٨ ـ اختصار علوم الحديث : ابن كثير
مطبعة محمد علي صبيح ١٣٧٠ ـ ١٩٥١ .

٩ ـ أدب الكاتب :
محمد بن مسلم بن قتيبة .
المطبعة الرحمانية . تحقيق محيي الدين عبد الحميد .

١٠ ـ ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول :
محمد بن علي بن محمد الشوكاني ط. الأولى . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ .

١١ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة :
عز الدين بن الاثير الجزري .
مطبعة دار الشعب .
١٢ ـ الأسرار المرفوعة في الاخبار الموضوعة :
علي بن محمد بن سلطان المعروف بملا علي القاري .
تحقيق محمد الصباغ . مطبعة دار القلم بيروت : ١٣٩١هـ ١٩٧١م .
١٣ ـ الاستيعاب :
لابن عبد البر . يوسف بن عبد الله بن محمد .
تحقيق علي محمد البجاوي ـ مكتبة نهضة مصر ـ القاهرة .
١٤ ـ الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير :
محمد محمد أبو شهبة .
الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية .
١٣٩٧هـ ١٩٧٣م .
نشر مجمع البحوث الاسلامية .
١٥ ـ الاصابة في تمييز الصحابة :
ابن حجر العسقلاني .
تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر : ١٩٧٠ .
١٦ ـ الاعلام :
خير الدين الزركلي .
مطبعة توستاتسوماتس بمصر . الطبعة الثانية
١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .
١٧ ـ اعلام الموقعين عن رب العالمين :
لابن القيم . ابي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية .
نشر شركة الطباعة الفنية المتحدة :
١٣٨٨-١٩٦٨ .
١٨ ـ الأم :
محمد بن ادريس الشافعي .
الناشر : مكتبة الكليات الازهرية .
شركة الطباعة الفنية المتحدة .
١٩ ـ انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء من الاحاديث في هذا الباب :
حسام الدين القدسي
مطبعة الترقي عام ١٣٤٣هـ ١٩٢٥م .
٢٠ ـ أنساب الاشراف :
أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري .
مكتبة المثنى ببغداد .
٢١ ـ الباعث الحثيث : شرح اختصار علوم الحديث :
لاحمد محمد شاكر .
ط . الثالثة . مطبعة محمد علي صبيح ، ١٣٧٠-١٩٥١م .
٢٢ ـ الباعث على الخلاص من حوادث القصاص .
زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم ابن الحسين العراقي .

تحقيق محمد الصباغ . نشر ضمن مجلة كلية الشريعة بالرياض .

٢٣ - بحوث في تاريخ السنة المشرفة .
اكرم ضياء العمري .

٢٤ - البداية والنهاية :
اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي .
مطبعة السعادة بمصر .

٢٥ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع :
محمد بن علي الشوكاني .
ط . السعادة بمصر .

٢٦ - البدعة :
عزت علي عطية .
دار الكتب الحديثة - مطبعة المدني .

٢٧ - البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف .
لابن أبي حمزة . الطبعة الاولى .

٢٨ - تاج العروس :
لابي الفيض محب الدين السيد محمد مرتضى الزبيدي .
دار ليبيا للنشر والتوزيع .

٢٩ - التاريخ :
خليفة بن خياط
تحقيق أكرم ضياء العمري .
مطبعة الأدب . النجف ١٣٨٦ -١٩٦٧ .

٣٠ - تاريخ الامم والملوك (تاريخ الطبري) :
أبو جعفر محمد بن جرير الطبري .
الطبعة الثانية . دار المعارف . القاهرة .

٣١ - تاريخ بغداد :
لابي بكر أحمد بن علي بن الخطيب البغدادي .
مكتبة المثنى . ط الاولى : ١٣٤٩ .

٣٢ - تاريخ التراث العربي :
فؤاد سركيس
ترجمة فهمي أبو الفضل الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة عام ١٩٧١ .

٣٣ - التاريخ الصغير :
الامام البخاري / محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري .
المكتبة الاثرية - باكستان .

٣٤ - التاريخ الكبير :
محمد بن اسماعيل البخاري
حيدر اباد - الهند ١٣٦١هـ .

٣٥ - تجريد أسماء الصحابة :
للذهبي . شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد .
ط . الاولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر اباد ١٣١٥ هـ .

٣٦ - تحذير الخواص من أكاذيب القصاص :

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .
تحقيق محمد الصباغ . المكتب الاسلامي ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .

٣٧ـ تحذير المسلمين من الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين :
محمد البشير ظافر الأزهري
ط. الأولى بمطبعة جريدة الآداب ١٣٢١ ـ ١٩٠٣ .

٣٨ـ تحفة الاحوذي شرح جامع الترمذي :
محمد عبد الرحيم المبار كفوري .
ط . المطبعة القيمة ـ الهند ١٣٤٩ .

٣٩ـ تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين :
محمد بن علي الشوكاني .
مطبعة مصطفى الحلبي : ١٣٧٥ـ١٩٥٥ .
ط . الثانية . تعليق محمد محمد زيادة الحسني .

٤٠ ـ تدريب الرواي ، شرح تقريب النواوي للسيوطي :
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
ط . الاولى : ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩
ـ مكتبة القاهرة بمصر .
وكذلك طبعة دار الكتب الحديثة .

٤١ ـ تدوين السنة :
محمد الطيب البنجار .
المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية .

٤٢ ـ تذكرة الحفاظ :
للذهبي .
نشر دار احياء التراث العربي ط . الرابعة .

٤٣ ـ تذكرة الموضوعات :
لابن طاهر المقدسي .
الطبعة الهندية .

٤٤ ـ تذكرة الموضوعات :
محمد بن طاهر بن علي الفتني
مصورة عن الطبعة المنيرية : ١٣٤٣

٤٥ ـ الترغيب والترهيب في الحديث الشريف :
للحافظ المنذري / عبد العظيم بن عبد القوي
تحقيق مصطفى محمد عمارة .
شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
ط . الثانية
١٣٧٣ هـ ١٩٥٤م .

٤٦ ـ تعجيل المنفعة :
لابن حجر
حيدر اباد الهند ١٣٢٤

٤٧ ـ تقريب التهذيب :
لابن حجر العسقلاني
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة

محمد بن سلطان النمنكاني .
مطابع دار الكتاب العربي بمصر .
القاهرة . ط . الاولى : ١٣٨٠ هـ
١٩٦٠ م .
٤٨ - تفسير القرآن العظيم :
ابن كثير
مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني .
٤٩ - تقييد العلم :
للخطيب البغدادي
تحقيق يوسف العش . دمشق
١٩٤٩ .
٥٠ - التقييد والايضاح لما أغلق وأبهم من مقدمة ابن الصلاح .
للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي .
تحقيق / عبد الرحمن محمد عثمان .
الناشر محمد عبد المحسن الكتبي / صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
٥١ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير :
ابن حجر العسقلاني .
الناشر السيد عبد الله هاشم اليماني .
شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٠ شارع المستعلي بالله بالدراسة . القاهرة .
٥٢ - تلخيص المستدرك :
للذهبي .
مصورة عن الطبعة الاولى . دائرة المعارف العثمانية .
الهند : ١٣٤٤ هـ .
٥٣ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث :
لابن الديبع / عبد الرحمن بن علي .
مطبعة محمد علي صبيح عام ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م القاهرة .
٥٤ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاحاديث الشنيعة الموضوعة :
علي بن محمد بن علي بن عراق الشافعي .
تحقيق الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف .
مكتبة القاهرة . علي يوسف سلمان .
٥٥ - تهذيب الاسماء واللغات :
لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي .
المطبعة المنيرية بمصر .
٥٦ - تهذيب التهذيب :
ابن حجر .
الناشر : دار صادر بيروت ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد .
٥٧ - تهذيب اللغة :
محمد بن أحمد الازهري .
تحقيق أحمد عبد العليم الباروني .

مراجعة علي محمد البجاوي الدار المصرية للتأليف والترجمة . مطابع سجل العرب .
٥٨ ـ توجيه النظر الى اصول الاثر :
طاهر بن صالح الجزائري .
مصورة عن طبعة مصر .
٥٩ ـ الجامع :
لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي .
تحقيق أحمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وأبو الفضل ابراهيم دار احياء الكتب العربية .
٦٠ ـ جامع بيان العلم وفضله :
يوسف بن عبد الله النمر ـ ابن عبد البر .
تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
مطبعة العاصمة . ط . الثانية :
١٣٨٨ ـ ١٩٦٨ م .
٦١ ـ جامع البيان في تأويل القرآن :
محمد بن جرير الطبري . الطبعة الثانية • مصطفى البابي الحلبي ـ ١٣٧٢ هـ ١٩٥٤ م .
٦٢ ـ الجامع الصحيح :
لابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري .
طبعة كتاب الشعب
٦٣ ـ الجامع الصغير :
للسيوطي .
الطبعة الاولى ١٣٥٦ ـ ١٩٣٨ م
مطبعة مصطفى محمد
٦٤ ـ الجرح والتعديل :
لابن أبي حاتم .
مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية : ١٣٧١هـ .
٦٥ ـ الحديث والمحدثون :
محمد محمد أبو زهر .
ط . الاولى . القاهرة : ١٩٥٨ .
٦٦ ـ الحلية ـ :
لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني .
مطبعة السعادة : ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م .
٦٧ ـ حياة الحيوان الكبرى
كمال الدين الدميري
مطبعة الاستقامة ـ القاهرة ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤ م .
٦٨ الخصائص الكبرى :
للسيوطي .
دار الكتب الحديثة .
٦٩ ـ خلاصة تهذيب الكمال :
أحمد بن عبد الله الخزرجي .
مصورة عن الطبعة الاولى .
٧٠ ـ خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل :
محمد بن اسماعيل البخاري .
مطبعة ومكتبة النهضة الحديثة

بمكة . الناشر عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي .

٧١ ـ دائرة المعارف الاسلامية :
ترجمة محمد ثابت الفندي وزملائه .
مصورة عن الطبنة الاولى .

٧٢ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين :
للذهبي .
تحقيق حماد بن محمد الانصاري .
مطبعة ومكتبة النهضة الحديثة عام ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .

٧٣ ـ ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الاحاديث :
عبد الغني النابلسي .
مصورة عن الطبعة الاولى .
طهران . ايران .

٧٤ ـ ذكر أخبار اصفهان :
تحقيق سيغين ديدرنغ .
مصورة عن طبعة ليدن : ١٩٣١ .

٧٥ ـ الرسالة :
محمد بن ادريس الشافعي
تحقيق أحمد محمد شاكر
ط . الاولى ١٣٥٨ هـ ١٩٤٠ م .
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٧٦ ـ الرسالة المستطرفة :
السيد محمد جعفر الكتاني
ط . الثالثة . دار الفكر . بيروت ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م .

٧٧ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل :
أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي .
مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب .

٧٨ ـ روضة العقلاء ونزهة الفضلاء :
أبو حاتم بن حبان البستي .
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ورفاقه .
دار الكتب العلمية بيروت ، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

٧٩ ـ زهر الربى في شرح المجتبى (حاشية السيوطي على سنن النسائي) :
السيوطي
تحقيق حسن محمد المسعودي .
ط . الاولى : ١٣٤٨ هـ ١٩٣٠ م
المطبعة المصرية بالازهر .

٨٠ ـ سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة ، وأثرها السيء في الامة :
محمد ناصر الدين الالباني ١٣٨٤ هـ .

٨١ ـ سنة الرسول ﷺ :
محمد الحافظ التيجاني .
سلسلة البحوث الاسلامية : ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ .

٨٢ ـ السنة قبل التدوين :
محمد عجاج الخطيب
ط . الاولى . القاهرة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م

مطبعة أحمد مخيمر القاهرة .

٨٣ ـ السنة النبوية ومكانتها في التشريع :
عباس متولي حمادة .
الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤ هـ ١٩٦٥ م .

٨٤ ـ السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي :
مصطفى السباعي .
ط. الاولى . مطبعة المدني ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م .

٨٥ ـ السنن :
سعيد بن منصور بن شعيب الخراساني المكي .
تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي ـ منشورات المجلس العلمي :
١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .

٨٦ ـ السنن :
أبو داود سليمان بن الاشعث السجستاني .
تحقيق محيي الدين عبد الحميد ط. مصطفى محمد عام ١٣٥٤ هـ .

٨٧ ـ السنن :
عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .
تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني .
دار المحاسن للطباعة ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م

٨٨ ـ السنن :
علي بن عمر الدارقطني .
ط. الاولى . دار المحاسن للطباعة .
١٣٨٦ ـ ١٩٦٦ م .

٨٩ ـ السنن الكبرى :
أحمد بن الحسين بن علي البيهقي :
مصور عن الطبعة الاولى . دائرة المعارف العثمانية .
حيدر اباد : ١٣٥٣ هـ .

٩٠ ـ السنن :
أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه ، القزويني .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٩١ ـ سير اعلام النبلاء :
للذهبي
دار المعارف بالقاهرة .

٩٢ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية :
محمد محمد مخلوف .
مصور عن الطبعة الاولى . دار الكتاب العربي بيروت .

٩٣ ـ شذرات الذهب في اخبار من ذهب :
عبد الحي بن العماد الحنبلي .
مكتبة القدسي بمصر سنة ١٣٥٠ هـ .

٩٤ ـ شرح الحور العين :
أبو سعيد نشوان الحميري .
مكتبة الخانجي .

٩٥ ـ شرح الزرقاني على الموطأ :

محمد الزرقاني .
مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٥ هـ
١٩٣٦ م .

٩٦ ـ الشريعة :
محمد حسين الاجري .
تحقيق محمد حامد الفقي .
مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٩ هـ
١٩٥٠ م .

٩٧ ـ شروط الأئمة الخمسة :
للحازمي
تحقيق الكوثري . مكتبة القدسي .

٩٨ ـ شروط الائمة الستة :
للمقدسي
تحقيق محمد زاهد الكوثري .
مكتبةالقدسي .

٩٩ ـ شرف أصحاب الحديث :
للخطيب البغدادي
تحقيق محمد سعيد خطيب أو غلي .
دار احياء السنة النبوية .

١٠٠ ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية :
اسماعيل بن حماد الجوهري .
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
مطابع دار الكتاب العربي بمصر .

١٠١ ـ صحيح الامام مسلم :
مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
الطبعة الاولى ، ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م .

١٠٢ ـ الصلة بين التصوف والتشيع :
د. مصطفى الشيبي .
دار المعارف بمصر .

١٠٣ ـ الضعفاء :
محمد بن اسماعيل البخاري .
تحقيق محمد ابراهيم مطيع شمس امين .
طبع ١٣٢٣ هـ .

١٠٤ ـ الضعفاء والمتروكون :
للنسائي
تحقيق محمد ابراهيم مطيع شمس امين .

١٠٥ ـ طبقات الحفاظ :
للسيوطي .
تحقيق علي محمد عمر .
مكتبة وهبة بالقاهرة . الطبعة الاولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٣ م .

١٠٦ ـ طبقات الشافعية :
تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي .
الطبعة الاولى . مطبعة عيسى الحلبي
١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م .

١٠٧ ـ الطبقات الكبرى :
لابن سعد
مصورة عن طبعة ليدن

١٠٨ ـ عبد الله بن سبأ :

مرتضى العسكري .
المطبعة العلمية في النجف الاشرف .
١٣٧٥ هـ ١٩٥٦ م .

١٠٩ ـ علل الحديث :
ابن أبي حاتم .
الطبعة الاولى ـ الطبعة السلفية ١٣٤٣ هـ .

١١٠ ـ العلل :
علي بن عبد الله المديني .
تحقيق دكتور محمد مصطفى الاعظمي .
المكتب الاسلامي بيروت ١٣٩٢ هـ .

١١١ ـ العلل ومعرفة الرجال :
أحمد بن محمد بن حنبل .
تحقيق طلعت قوج بيكيت والدكتور اسماعيل جراح .
الطبعة الاولى . انقره ـ تركيا ١٩٦٣ م .

١١٢ ـ علوم الحديث :
أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح .
تحقيق نور الدين العتر .
مطبعة الاصيل حلب ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م .

١١٣ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود :
تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان .
الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

١١٤ ـ غاية النهاية في طبقات القراء :
شمس الدين محمد بن محمد الجزري .
تحقيق ج براجستراس
مصورة عن طبعة الخانجي .

١١٥ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري :
لابن حجر
المطبعة السلفية ومكتبتها القاهرة ١٣٨٠ هـ .

١١٦ ـ فتح القدير :
محمد بن علي الشوكاني .
شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
الطبعة الثالثة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م .

١١٧ ـ الفتح الكبير في ضم الزيادات الى الجامع الصغير :
يوسف النبهاني .
دار الكتب العربية الكبرى مصطفى البابي الحلبي .

١١٨ ـ فتح المغيث شرح الفية الحديث :
محمد بن عبد الرحمن السخاوي .
مطبعة العاصمة القاهرة ١٣٨٨ هـ .

١١٩ ـ فتح الملك العلي بصحة حديث مدينة العلم علي :
أحمد بن محمد بن الصديق الغماري .
المطبعة الاسلامية ١٣٥٤ هـ .

١٢٠ ـ فجر الاسلام :
أحمد أمين .
الطبعة الثالثة . مطبعة لجنة التأليف

والترجمة والنشر .
١٣٥٤ هـ ١٩٣٠ م .

١٢١ ـ الفرق بين الفرق :
عبد القاهر البغدادي
منشورات دار الحياة ـ بيروت .

١٢٢ ـ الفصل في الملل والنحل :
ابن حزم
الطبعة الثانية دار المعرفة ـ بيروت .
١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .

١٢٣ ـ فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في دروب العلم وأنواع المعارف :
أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الاموي الاشبيلي
الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م .

١٢٤ ـ الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة :
محمد بن علي الشوكاني :
تحقيق عبد الرحمن المعلمي .
الطبعة الاولى ـ مطبعة السنة المحمدية
١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م .

١٢٥ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير :
عبد الرؤوف المناوي
الطبعة الاولى ـ مطبعة مصطفى محمد
١٣٥٦ هـ ١٩٣٨ م .

١٢٦ ـ القاموس المحيط :
مجد الدين الفيروز ابادي .
الطبعة الثالثة ـ المطبعة المصرية .
١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٥ م .

١٢٧ ـ القرآن والنبي :
للدكتور عبد الحليم محمود .
دار الكتب الحديثة .

١٢٨ ـ قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث :
جمال الدين القاسمي .
تحقيق محمد بهجت البيطار .
دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي .
الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م .

١٢٩ ـ قواعد في علوم الحديث :
ظفر أحمد العثماني التهانوي .
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة .
مكتب المطبوعات الاسلامية . حلب
١٣٩٣ هـ .

١٣٠ ـ القول المسدد في الذب عن مسند أحمد :
ابن حجر العسقلاني .
مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر أباد .
الطبعة الاولى ـ ١٣١٩ هـ .

١٣١ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة :
الذهبي .
تحقيق عزت علي عطية ـ موسى محمد علي موسى

دار الكتب الحديثة .
الطبعة الاولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م .

١٣٢ الكامل في التاريخ :
عز الدين أبوالحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ابن الأثير .
دار صادر بيروت ١٣٨٤ هـ ١٩٦٥ م .

١٣٣ ـ كشاف اصطلاح الفنون :
المولوي محمد أعلى التهانوي ـ مصور عن طبعة خياط ـ بيروت .

١٣٤ ـ كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس .
اسماعيل بن محمد العجلوني .
تحقيق أحمد الفلاس .
مكتبة التراث الاسلامي . حلب .

١٣٥ ـ الكفاية في أصول السماع والرواية :
الخطيب البغدادي
تحقيق محمد الحافظ التيجاني .
دار الكتب الحديثة .

١٣٦ ـ اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع :
أبو المحاسن محمد القاوقجي .
الناشر الحاج عبد الله العطار .
المطبعة البارونية بمصر .

١٣٧ ـ اللالىء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة :
السيوطي .
المكتبة التجارية الكبرى .

١٣٨ ـ لسان العرب :
محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري جمال الدين
دار صادر بيروت ١٣٧٥ هـ ١٩٦٩ م .

١٣٩ ـ لسان الميزان :
ابن حجر العسقلاني .
مصور عن الطبعة الاولى .
مؤسسة الاعلمي للمطبوعات . بيروت .
١٣٩٠ هـ ١٩٧١ م .

١٤٠ ـ ما تمس اليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه :
محمد عبد الرشيد النعماني .
اكرم باغ كراجي .

١٤١ ـ المجتبى (سنن النسائي) :
أحمد بن شعيب بن علي النسائي
تحقيق حسن محمد المسعودي .
الطبعة الاولى ١٣٤٨ هـ ١٩٣٠ .
المطبعة الازهرية .

١٤٢ ـ مجمع الامثال :
الميداني
القاهرة ١٣١٠ هـ .

١٤٣ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :
نورالدين الهيثمي .
الطبعة الثانية .

مصورة عن طبعة القدسي ١٩٦٧ م .

١٤٤ ـ مجموعة فتاوي شيخ الاسلام ابن تيمية :
جمع ابن قاسم .
مطابع الرياض .

١٤٥ ـ محاسن الاصطلاح :
سراج الدين البلقيني .
تحقيق د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) .
مطبعة دار الكتب .
١٩٧٤م .

١٤٦ ـ محاضرات في السنة :
عبد العظيم عبد السلام شرف الدين .
مطبعة دار التأليف .
الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م .

١٤٧ ـ المحدث الفاصل :
محمد بن الحسن بن خلاد الرامهرمزي
تحقيق محمد عجاج الخطيب .
دار الفكر بيروت ١٣٩١ هـ .

١٤٨ ـ المحكم والمحيط الأعظم :
علي بن اسماعيل بن سيده .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
الطبعة الاولى ١٣٧٧ هـ .

١٤٩ ـ مختصر سنن أبي داود :
عبد العظيم بن عبد القوي المنذوري
تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي
مطبعة انصار السنة المحمدية .
١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م .

١٥٠ ـ المختصر في علم رجال الاثر :
عبد الوهاب عبد اللطيف .
دار الكتب الحديثة .

١٥١ ـ المراسيل :
ابن أبي حاتم .
تحقيق صبحي السامرائي .
الطبعة الثانية مكتبة المثنى بغداد .
١٣٨٦ هـ .

١٥٢ ـ مروج الذهب :
علي بن الحسين بن علي المسعودي .
دار الاندلس .
الطبعة الاولى ـ بيروت .
١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م .

١٥٣ ـ المستدرك على الصحيحين :
الحاكم
مصور عن الطبعة الاولى .
دائرة المعارف العثمانية ـ الهند .
١٣٤٤ هـ .

١٥٤ ـ المسند :
احمد بن حنبل .
مصور عن الطبعة الاولى . المكتب الاسلامي . دار صادر بيروت .

١٥٥ ـ المسند :
أحمد بن حنبل
تحقيق احمد محمد شاكر
دار المعارف بمصر

١٥٦ - المسند :
سليمان بن داود الجارود الطيالسي أبو داود الطبعة الاولى . مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٢١ هـ .

١٥٧ - المستصفى من علم الاصول :
محمد بن محمد الغزالي
الطبعة الاولى . المطبعة الاميرية ببولاق ١٣٢٢ هـ .

١٥٨ - مشكل الآثار :
أحمد بن محمد بن سلامة الازدي الطحاوي أبو جعفر مصور عن الطبعة الاولى . دار صادر بيروت .

١٥٩ - مصادر الشعر الجاهلي :
د. ناصر الدين الاسد .
دار المعارف بمصر .

١٦٠ - المصباح في علوم الحديث :
السيد قاسم الأنديجاني
مطبعة المدني .

١٦١ - المصباح المنير :
أحمد الفيومي
المطبعة الاميرية ببولاق .

١٦٢ - المصعد الاحمد :
شمس الدين بن الجزري
تحقيق أحمد محمد شاكر
الطبعة الثالثة دار المعارف

١٦٣ - المصنف :
أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني
تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي
المجلس الاعلى - بيروت - الطبعة الاولى - ١٣٩٢ هـ .

١٦٤ - المصنف في الآحاديث والآثار :
أبو بكر عبد الله بن محمد بن ابراهيم ابن أبي شيبة .
الطبعة الاولى - مطبعة العلوم الشرقية .
حيدر أباد ١٣٩٠ هـ .

١٦٥ - المصنوع :
ملا علي القاري
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة
دار القلم . بيروت .

١٦٦ - المعجم المفهرس لالفاظ الحديث :
تعريب محمد فؤاد عبد الباقي
مصور عن الطبعة الاولى .

١٦٧ - معجم مقاييس اللغة :
احمد بن فارس .
مطبعة الحلبي .

١٦٨ - معرفة علوم الحديث :
الحاكم
تحقيق معظم حسين .
مصور عن الطبعة الاولى . بيروت

١٦٩ - معرفة المجروحين من المحدثين :
ابن حبان
المطبعة العزيزية - حيدر اباد . الهند .
تحقيق عزيز بك القادري .

١٧٠ - معرفة المجروحين من المحدثين :

ابن حبان
تحقيق محمود ابراهيم زايد
دار الوعي بحلب .

١٧١ ـ المغني في الضعفاء :
الذهبي
تحقيق دكتور نور الدين العتر
الطبعة الاولى ـ مطبعة البلاغة حلب
١٣٩١ هـ ١٩٧١ .
دار المعارف

١٧٢ ـ المغني عن الحفظ والكتاب :
عمر بن بدر الموصلي
المطبعة السلفية نشر جمعية نشر الكتب العربية .
١٣٤٢ هـ . القاهرة

١٧٣ ـ المغير على الجامع الصغير :
الغماري
مكتبة القاهرة

١٧٤ ـ مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة :
السيوطي
ادارة الطباعة المنيرية ١٣٤٧ هـ .

١٧٥ ـ مقاصد الحديث في القديم والحديث :
د. مصطفى امين التازي ـ دار التأليف .

١٧٦ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الالسنة
السخاوي .
تحقيق عبد الله محمد الصديق .
وعبد الوهاب عبد اللطيف .
مكتبة الخانجي والمثنى ١٣٧٥ هـ ١٩٥٦ م .

١٧٧ ـ مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين :
أبو الحسن الاشعري
مكتبة النهضة المصرية
تحقيق محيي الدين عبد الحميد .

١٧٨ ـ الملل والنحل :
محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .

١٧٩ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف :
ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر الحنبلي .
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة .
مكتبة المطبوعة الاسلامية . حلب
١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م .

١٨٠ ـ المنتقى من منهاج السنة النبوية :
الذهبي
المكتبة السلفية ومطبعتها .

١٨١ ـ الموضوعات الكبرى :
ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي
الطبعة الاولى تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان
نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

١٨٢ ـ الموطأ :

مالك بن أنس
تحقيق فؤاد عبد الباقي
دار احياء الكتب العربية ١٣٧٠ هـ .

١٨٣ ـ ميزان الاعتدال :
الذهبي
دار احياء الكتاب العربي
تحقيق علي محمد البجاوي

١٨٤ ـ نصب الراية :
عبد الله بن يوسف الزيلعي
مصور عن الطبعة الاولى .

١٨٥ ـ نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي :
دكتور علي حسن عبد القادر .
الطبعة الثانية مطبعة السعادة دار الكتب الحديثة ١٩٦٥ م .

١٨٦ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري :
ابن حجر العسقلاني
المطبعة السلفية ومكتبتها .

١٨٧ ـ هدية العارفين :
اسماعيل البغدادي
مصور عن الطبعة الاولى ـ منشورات مكتب المثنى .

فهرست الجزء الثالث

الصفحة

الصفحة

الموضوعات	الصفحة

الموضوعات	الصفحة